

المخيطاليانهاني

المشائل للبشوط والجامعين والشير والزيادات والتوادر والفتاوى والواقعات مشاللة بذلائل المتقدمين رحه لماية

> . بالي**ف**

الا مِهَامِ بِهِمَالَ لَدِينَ فِي لَمُعَالِي مِمْوُدِينِ صَدِرالشَّرُعِينَا لِبِنِ مَا رَهِ الجِنَّارِينَ يعدلون الدونيان عندين عليه المعالية على المارية ع

> ،خنىيىرىمەرىدىد ئعيىماشىر<u>ق ئورا</u>جىد

المجند السايس

بفيتلين العيتاني

إدَارَةِ الْقَسِرَانِ

أون فسحه كامليه في لحامه الإستسلامي ستة ١٤٢٤هـ - ٢٠١٤م

حميح معوق الطنع محضرطه وإفارة القراب والمسوء الأسنة مية عابك بأراعك المستحة فستحلة الدي الجهاف الفائونية لأالجعل الفاده فلتنع هذه المستحد بأبه فينواك أو وحجه إلكام وبع كالمتدأو الصحيل أو ملاقة مون إدل شامي مستق من الدياد

والمعارية والمناف الكاملي فالمما Control Control of the Control of the والمواردة والمنجان والتواكي ووقعافة فالماليا بالأمها بمحيدة إفدر وحج

O. Berrid, Educate Subject 2004, South And a remove with global color.

At 150 Chinds Dor Nave to Caupit Set411 y Alledan George Learned Quictor? Platacon 319 K

نع ہے ہو درست کیا ہے۔ انتہا سے سال کا سائنسان



الفصل الثالث عشر في الاختلاف الواقع بين المولى والمكاتب

1044- وإذا كذاب لرجل عبده، ثم اعتلف المولى والعسد في بدل الكتافة، فضال العدد: كانبتني على ألف درهم، وقال المولى: كانبتك على ألفو، أو اختلفا في حنس المال، كان أبو حنفة وحمه ألله تعالى بقول أو لان يتحانفان ويتر ذان، وهو قولهما الأنهما اختلفا في بدل عقد بثال ويفسخ، فصار كالبح والإجازة، ثم رجع وفال: الغول قول العرد مع يونه، وعلى المولى البنة؛ لأن التحالف في باب البيع عرف بالحس، والكانة ليست في معنى البيع، والصي الوئي البنم لا يكون واردا في الكتابة.

لم إذا حمل القاصي القول قول الكانب مع بمينه، وأثرمه أنت درهم، ثو أقام الممولي بعد ذلك بهذا على أنه كانبه على ألفين، لرمه أندان، ويسمى فيهماء لأنه لا قوام للبسين إذا جاءت اليبة مخلافها.

وإن لم يقم المولى بيبة على ذلك، وأدى العبد ألف درهم، ونضى القاصى بعنقه وثم السد المستد بعد ذلك على أنه كالله على الغين، فالقباس أن لا يعنق ما لم يؤد ألذين الأنه طفها السد المستد المستد بعد ذلك على أنه كالله على الغين، فالقباس أن لا يعنق ما لم يؤد ألذين الأنه وفي الاستحدال: هو حراً وعيه ألف درهم أخرى الأن قصاء الفاضى ينفذ ظاهراً والانه صادر عن دقيل شرعى وهو اليمين، وقد وقع عنى ألفين على تعيد العين أن موالمين وقد وقع عنى ألفين على تعيد العين أن كانه عنى ألفين على أنه حراً من الجائز أنه كانه الاحتيار لا يجوز نقض الغضاء، ومن الجائز أنه لم يقل على أنه حراً عنى ادى ألف درهم وعلى هذا يحتمل كلا الأمريز، فهو معنى كولنا وقع الشك في نقض انقضاء، ومنافئ النسهادة بالكتابة يحتمل كلا الأمريز، فهو معنى كولنا وقع الشك في نقض انقضاء، فلا ينقص بالشك. بخلاف ما لو أقام المولى المبيئة قبل تضاء الفاضى بالعين، على أنه منى أدى أنفاء فهو حراً والألف الأخرى عنيه بعد العين يجب طفضاء بالعين، وإن لم يقل: همي أنه منى أدى ألف درهم، فهو حراً لا يجب الفضاء بالعين بالتياد، والاحتسال.

(١) داد ي المقويعي ساقط من الأصل وألبنتاه من طاوم وف

١٩٥٥- وقي قدر طرئي الاستخدامين ليرس، فأقام الهيئة على دلك، وأقام الهيئة على دلك، وأقام العبد الهيئة على دلك، وأقام العبد الهيئة على الله العبد العبد الله التعلق على الدلك أمر الدلك أمرا المرافق الله الله الله العبد المرافق الله الله الله العبد العب

وبحب أن يعين في النصل الذي يأد و الأنب إيطاع الأبد لذيه تفيد على العدام هذا فقد المسالم الدولية على العدام هذا فقد المسالم الدولية بالدولية المسالم الدولية المسالم الدولية المسالم الدولية المسالم الدولية المسالم الدولية العدام المسالم الدولية العدام الدولية المسالم الدولية الدولية الدولية المسالم الدولية الدولية المسالم الدولية الدولية الدولية الدولية المسالم المسالم المسالم الدولية الدولية المسالم المسالم المسالم المسالم المسالم المسالم الدولية الد

ر مي بالسائد الديه لا يكن إشاب في الولورة إدا أديت إلى أفعال فاتت مراً عليه العلام لان شهواد العدالي يشهدو اعدت مدايخًا إلى نال عالما إنا بنسب الصحيل تبريب العصد بأنف عرام بالموالا مجم إليه الان بينة العبد عالى أصل العقاء عبر مقاول على عالم فاذكرها

1997 - وإذا كامت الراحل عداله ، واعتقاله على الحفود عليه ، فعال الأكانب الانستى على نفست و دول الأكانب الانستى على نفست و مال المحافظة المراحل المال على نفست و دول مائلات على نفست و المراحل المحافظة ا

۱۹۵۳ - ولو قال البراني اكتابتات بوم كالبندات و هذا الدل في بدأك وهو ما أي د وقال: المكانب: لام بل هو لي، أصبيته بعد ما كالبنتي، فالقول قود الكانب: الأبه صاحب بده فهو مستحفه طاهرًا، والمولى مدهبة، فكان على المولى الديمة فيذ أهاما الساة بالبسه ستة المولى» لأن الدعوى في مطلق الملك والولى خارج، حتى لو كان الحال في بد المولى، كانت بينة العيد أولى؛ لأن الخارج مو العبد في هذه الصدورة، ولو الحنظة هي أصل الأحل، فالقول قول المولى.

1948 - قراق بينه ربين السلم، والقرق: الأنس السلم الأحل شرط جواز العقد، فالذي يضمى الأحل يضمى صحة العقد، والظاهر شهداله، أما هها الأجل ليس بشرط جواز المقدد [ليصبو مذكل الأحل مذاحبًا حواز العقد][1]، وإغا يذكى شرطًا زائدًا والمولى يتكوم، والقول قول المتك.

1040 - ولو اختلفا في مقدار الأجل، فالقول فول المولى ؛ الأمينكر زيادة الأجل. ولو انفقاعلي أصل الأجل ومفداره، ولكن اختلفا في مضيه، فالقول قول العبد، الأن المولى يدّعي على العبد إيفاء حده بعد ما أقر له باخق، والعبد ينكر الاستيفاء، فيكون الفول قول العبد.

١٩٧٦- ولو الدّعي المكانب أنه كاتبه على ألف درهم، ونجّم عليه كل شهر مالة، وقال المولى: لا، بل تجّمت عليك كل شهر مائين، فالقول قول المولى؛ لأن حاصل اختلافهما في مقدار الأجل، فالمولى يقول خمسة أشهر، والعبديقول عشرة أشهر.

1077 - وإذا وفع الاختلاف بين المولى وبين المكانية في وقدها، ذهال المولى والدتيه قبل أن كانتيك، وقالت المكانية: بل وقعته بعد ما كانتيني، فإن كان الولد في يد المولى فالقول قول المولى، وإن كان الولد في يد المكانية، ولا يعلم منى وقعت، فالقول فولها اعتباراً للبد في الفصلين جميعًا.

ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل ما إذا كان الولد في أينيهما، وروى يشر عن أبي يوسف رحمه الله نعالى: أن القول قول المولى، وإن أقاما البينة، فالبينة بينة المكانية ؟ لأن في بينتها زيادة إنبات حربة ليست في بينة المولى، وهي حربة الولد عند أداه بدل الكتابة، فهر نظير ما لو ادّعت أمة على مولاها أنه أعتشها وولدها، والمولى يقول: أعتقنها وحدها، وأفاما البينة وهناك البينة بينة الجاربة ؛ لأن فيها زيادة إنبات عنق، كذا ههنا.

الفصل الرابع عشر في كتابة المربض وإقرار مبقيض بدل الكتابة وإقرار المكانب بالذين لولاه، ولأجنبي ولولده

1944 - قال متحدار حده الله تعالى، مريض كانب عداه على ألف دوهم نجوماً ، وفيمته ألف درهم، وهو لا يخرج من نقه ، فإناً العبد يخبر إن شاء عمل ما زاد من قيمته على للث مان الميت وان شاء ود في الرق وهذا الأن لم يعلى دائناً وهذا المن الرقة إلى معلى التأجيل أخر حق الورثة إلى معلى الأجل، وضرو التأخير العليم كندرو الإبطال من حيث به يقع الحيلولة بن الورثة وين حمهم على بنال الكتابة بأن أدى المكانب عن بان الكتابة الآران أنه يعتبر من النائلة وكذا إدا أخر. ألا يرى أنه لو أجل المريش في دي له على أجنى، بعنبر دلك من اللك كما لو أبرأ، فإن عجل طازاد على كلك حسب ذلك من كل نجم محصده و إد ليس بعض المحوم بأن يحمل العجل عنه بأوني من الأحر، فإن كانه على المتبر عوما المريش وعلى الرق، وهذا قول المحمد ولا يرد في الرق، وهذا قول أبى حيفة و إلى يوسف وحمهما الله تعالى، وعلى قول محمد وحمه النه نعالى يقال له حجل ثاني فيمتك حالاً و والمافي عليك إلى المحمد وهذا الأنا من أصلهما أن مال الوق يدل الكتابة ، فلا يصح تأجيله إلا في قدر الملك .

و من أصل محمد وحمه الله تعالى: أنا ما والدعلي ثاني الفيمة كان المريض متمكّ من أن الابتمنك أصلاء فياذا تملكه إلى أحر الابتمات للورثة حق الاعتراض على الأحل فيه، وذكر علم السالة في المنتفى من غير ذكر خلاف، وذكر أنه يؤمر أن يعجل للش فيمته، والياني إلى الأجل من قبل أنه لم يخرم من ملك المولى بعداً!!.

قال ثمة أولو كان أقدم هلي هذا للله شر يتمجيل ثاني المالة لا محرج من ملك المولى ووجب المال للمولي، ولو كان كانت على آلف درهو وقيسته ألفًا ترهم، لا سال له

⁽۱) ومی ظ و نما ، فال مکان وان

⁽۲) ولي ف وضور التأخيل

فالإمكناق ف رام وقرالأصرار ط المزيدل نكائب

⁽⁵⁾ وفي ط : من مثلك الثولي، ووحب الذل للمولى يعده.

غيره، قبل له: عجل ثلثي قيمتك وأنت حراء وإلا رددنك في الرق؛ لأنه حاباه بنصف المال. وللحاباة في مرض الموت وصبة ، فلا يجوز إلا بقمر تنقد ، فإدا استغرق للحاباة اللنت لا يمكن تصحيح التأجيل في شيء، فلهذا يومر أن يعجل ثلثي قيمته أو برد ثي الرق.

1979 - وأو كاتب عبده في صبحته على ألف، وفيسته عبد سنانة ، فقت حضره الموت أعتقه ، ثم مات ولم يقبض شيئًا ، يسعى العبد في ثلثي قبعته ونبطل انكتابة ؛ الأفاالا مقدار شبعت مال الميت . ألا يرى أنه يتمكن من أن يحجز نفسه ، فبعت اللايل أنه يتمكن من أن يعجز نفسه ، فبعت الثلث والثلث والثلثان من القيمة ، ولأن بعناقه إباه إبطال الكتابة ؛ لأن الإعتاق المبتدأ من حق شولى ضبر العنق بحبه الكتابة ، وإدا كان هذا يبطالا نفكتابة صار كأنه لم يكانب، وكذلك لو وهب حميع بدل الكتابة في مرضه بسعى في ثلثي قبعته الما ذكرا الل مالله يتعين فدر قيمته ، فبعتبر الثلث والثلثان فيها ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : إذا كاتبه في يتعين فدر قيمته أوإن شاه سعى في ثلثي قبعته أوإن شاه سعى في ثلثي ما عليه من يكل الكتابة .

* ١٩٨٠ وإن كان المولى قد قبض منه قبل ذلك خمسمانة ثم أعنكه في مرضه و يسعى في ثاني قبيمة أن المولدة في من المدى أن المن في من المدن المكتبة في حق المنافق المكتبة أن المولد و المنافق المكتبة في حق المولد و المنافق المكتبة و المنافقة و حمه الله تعالى إذا اختار فسخ الكتابة و المنافقة و حمه الله تعالى إذا اختار فسخ الكتابة و المنافقة و حمه الله تعالى إذا اختار فسخ الكتابة و المنافقة و عمه الله تعالى إذا اختار فسخ الكتابة و المنافقة و عمه الله تعالى إذا اختار فسخ الكتابة و المنافقة و عمه الله تعالى المنافقة و المنافقة و المنافقة و عمه الله المنافقة و الم

۱۹۸۱ - وإداكان العبد بين رجنين، مرض أحدهما وكانيه الصحيح بإداء، جاز ذلك وتيس للوارث إيطاله؛ لأنه قام مقام مورثه، وليس لمرت إيطاله، فكذا لوارثه، وكدا إذا أذن له في القيض، فقيض بعض بدل الكتابة، ثم مات الريض، لم يكن للوارث أن يأخذ منه شيئا

١٩٨٣ - وفي النتنفي الا مريض كالب عنده وقيمته ألف دومم على خمسمانة، والا مال له غير العبد للم مدت، يقال للمكالب: عبيل سنمانة وسنة وسنين وإلا وددناك في الرقء فإن أدى خمسمانة وقيضها الوارث على الكماية، عنق بها المكالب وصعر الفضل دينا عليه

⁽١) وفي هـ الأنه مكان لأن.

⁽²⁾ ما بين العقودين سائط من الأصل وأثبتناه من ظاوم وف.

⁽٣) هكذاني أف و أم ، وكان في الأصل و الح ، ولم يجب.

مو حديده وإن شاء الوارث أن لا يصل الحسسمانة إلا من حميع ما للوارث عليه ودلك ستامانه ومناوذ وتلدي قدمة 15 م ولا يعتل فاحده في هاذا الوحاء إلا أدادا للإحراج الأمالا لا يعسير مولدًا بالخمسمانة التي هي مكانمة إلا بأدام الجمع، إذ حمله ما أدى من شاين جميعًا

1997 - وإذا كانب الرحل عبده في عرض موله بألف درهم وفيسته ألف برهم، ولا حال كا غيبره، تم أفر عي موصه أنه استوفي بدر الكتابة، حاة إقراره من اللبث، وبعش الكانب، وسعى في نشي تبدنه.

1989 - فراق بين هذا وبين ما إذا باع فريص من أجنى شيئًا، وأفر ما ستيما، لمنته، قيام بحوز إفرازه من جميع اذال والعرف: أنَّ لإقرار باستيماء بدل الكتابة إفرار باجم به العنل، وقو أفراً الروص معلمه وصر من النشف مكذا إدا أمّ عارفع به العنق، وأما الاقوار ماسيف، النس رقم والديوكة اللك بالأحيى في العنق، ولو أقر بعين في بد الأحيى يصبح إفرازه من حميم ادال، وكذا إذا أفر باستيفا، ما يذكه الملك للأحتى في العنن.

1984 - و برأى بين هذا أبعد وبير ما إذا كانبه في صحته ثم أقر باستيفاه بدل الكتابة في مرضه ، فإنه يحود من حميع مال، و العوق أن الكتابة اذا كانت في حالة الصحة ، ستحق المكتب البراءة عن بدل الكتابة عند إفراز المرالي باستيفاه بدل لكتابة العدم تدنق حق لغير . فيسع هذا لعمق حق الورث عال المريض [قسق] "حق الكائب، فعدار في حكم العسجيح في حكم هذا الإفرار

1947 - فأما إذا كدنت الكتابة في حالة المراص، فحل الدرانة تعلى برقية الكانب في أول الراص، وأوجب ذات تعلقه بالرامل ومنع قلك بُلوث هذا الحق للمكانب، ماعتبر بقراره مر النبت لهذا

1994 - وقو لم إنقر 1" باستيف، بدل الكتابة، الكته أفر بتألف في بده أنها وديمة لهذا الكتاب أو بنائف في بده أنها وديمة لهذا الكتاب أو ديمة لهذا الكتاب الوديمة من جسى مك الكتاب الوديمة من جسى مك الكتاب الكتابة، والإفراد من الثلث، دريد الإفراد الكتابة، والإفراد من ديم الدين إقار بالسبقاء الدين، فإلاً من ديم الدين إقار بالسبقاء الدين، فإلاً مثل الدين بي والمحاسفة ويعم ويعم ومها

⁽١) هكتامي أمرت وكان في النسخ للقلة التي علمهما فليس. ليس في:

⁽٢) هکناهی ف او ام درکارای الأسل و اظار ولو لم پختیر ا

1998 - وقر أقر بالقد أجرد منه بدل الكتابة، وكانت الكتابة في حالة الصحة، يعتبر إقراره من جميع المال ؛ لأنه أقر بوديعة ما هو مثل الليبي وزيادة صعة، قصح الإقرار بما هو مثل الدين، لأنه يتعلق به الاستيفاء ولم يصح في حق الريادة؛ لأنه لايتعلق به الاستيفاء. وإن قال المكانب: إني استرد الجياد، وأعطى مثل حقى، كم يكن له ذلك؛ لعدم صحة الإقرار مالوبادة.

1089 - ولو أقر بالف زيوف في يده أنها وديعة لمكاتبه ، يدل الكتابة ألف حياد، لم يصح إفراره إذا كان عليه دين الصحة ، ويقاحة المكاتب بما عليه دين الصحة ، ويؤاحذ المكاتب بما عليه و لأن الإقرار بالوديعة من المريض إذا كان عليه دين الصحة ، إذا بصح إذا تضمن معنى الاستبغاء والجياد لا تحتمل الاستبغاء بالزيوف، إذ المجردة صارت حقاً للغرماه ، وفي استبغاء الودي، في مكان الجيد إيطال حقهم في الجودة وإنه لا يجوز ، قلم مكن هذا الإقرار متفسمنا الودي، في مكان الجيد إيطال حقهم في الجودة قصداً ، وذلك من المريض باطل إذا كان عليه دين الصحة .

1040- قبال محمد وحمد الله تعالى في الحامع: مكانب أقو لمولاه بألف درهم في حمحته ، وقد كان المولى كانبه على ألف درهم، وأقر الكاثب لأحتى في صحته بألف درهم، وأقر الكاثب لأحتى في صحته بألف درهم، أيضًا، ثم مرض المكانب وفي بدء ألف درهم، فقضاها إلى المولى من المكانبة، ثم مات من ذلك المرض، وليس له مال غيره، فالألف تقسم بين المولى وبين الأحتى على ثلاثة أسهم استهمان للمولى و يسهم للاجتبى ولا محرا صات "وعليه تلائة آلاف درهم دين، ألفان للمولى وألف درهم دين، ألفان في والمولى والمناواه الديون في المؤون.

وإلىما قلنا: إنه حراً؛ لأن الحرابة معلمة بأداء بدل الكتابة وقد تحقق الأداء، أكثر ما في الباب أنّ ذلك الاداء يستحق النفض لما أنه أثر معض الغرماء على السعض! لأنّ الشرط وجود

⁽١) وهي م. الأنه سين مات ه لعل الصحيح: لأنه عراحين مات.

⁽¹⁾ وفي عد : إلا أن مكان: لأن

الأناء لا دوامه أذا تري أنا أفكات لو أدى مالا معمول، فإنه يصح الأداء (وشبت العنز مع أذا ذلك قبس تحسم مهد لأن يصح الأدام؟"، والذدي كسب العبد كانا أوني.

وإذا صح الأداء ثمت العنق، والعنق بعد تجفعه لا يحتسل الانتقاض، فصار مال لكاتبة دينًا مشكلًا على الحرَّ لا بحقيق السفوط، والانا الدين الآخو النموسي لا يحتمل السموط، فكت دين الأجنبي، فاستوت الديوم في الفوة، طهة بنسم الألف بنهما على قدر حقوقهما اللائل.

1993 ملو أقراطكات وأدى الأنف إلى الموالي من الدين الدي أقرار مه لنم يولى في محدود تم مات وقول المدين الدي أقرار مه لنم يولى في محدود تم مات وقول المدين المدين المولى و كالديد الأراد محدود و فإذ صبح النمويس من ذلك الدين لم يقع المؤدى على المكابرة و ود مات من عبر وفاه ورد في الرق فمات على ملك الولى، ويه يبطل دين المولى و مكاتبته الأم كما لا يتبت تفدولي على هباه دير لا يبتى أيضاً و وقي دين الاحتيار و كان الأنف به و كذلك لولم يفضه المولى ومات و كذلك لولم الم

1997 - واو ترك ۱۹۶۵ له واد في الكنفية"، فالأحبى أحق بهذا، الاف من المونى و لأنه ما لم يقبض طولى من الكانة لم يعني، فلم يصر دين فولى مكتاً، ودين الأجس مناكد لا يحتمن المنفوط بحال، وكان دمن الأجنى أقوى فيها أبه ، ويتبع المونى أبن الكامب بالكنابة والذين لقيامه مفام الأب.

1898 - ولو كان الكتاب فد قصاه الولى من النابي المرابه فيل الموت، مم مان، واران بنّا مولودًا في تشانعه كان الاحتيل أحق بالالاب أيضاً الانه أثر بعض عرب ما القضاء في حالة المراصر هو جاب نقص دلك الإبنار، وماني وحب نفضه صار الاجتلى أحق بالأنف لكون ديمه كوران، ويتبع الولى الن الكتاب بالدبي والمكافية المقيام مقام الأب في حق المسعابة فيما على الأب

1998 - ويوا أدي الاس المكاتب قوالدين الذي على الأب، لا ينقض الصحابة إلى الاحتياء الاينقض الحصابة إلى الاحتياء وإلى المحتيدة وإن بستارت الديون مستقوبة في الفودة الماحكم بعنق الكاتف بالداد الوقت و ولا أن الاستوام إلى الوقت و ولان الاستوام إلى الموقت و ولان الاحتياء إلى الموقت و ولون الاحتياء إلى الموقت و وفي

⁽¹⁾أنت س ف

الابا وني ط مي لكامة

حدًا الرفت لا فائده في نقص الفصاء إلى الأحبى؛ لأنَّ بالله إيس إلا وصبال المولى إلى شرع من دينه، وعدما وصل الدينان إلى المولى بكمانهما لا يسمور عدة الموع من الدائدة.

عدده ولو الأرجاع كاتب هذا الدعلى الفاعرها في صدمة المكانب، وأقوضه وجن البدي الله في صدمة المكانب، وأقوضه وجن البدي الله في صديمة الدام من من للكانب وأقوضه المولى الله المحدينة الشهود فسرقت من المكانب، وفي يدالكانب ألك أحرى فقضاها المولى من الألف الفرض، نبرمات المكانب من الموصة فقت وقبل في مال سوى الألف الذي فضيحا المولى، فيدلى أحق إذا من الأجنى، الأل المدرس إن كنان معاوضة حقيقة من حيث إنه بعض ما لا وبالحد منه ولا أنه المسير صوية حكمات، ونبها الأسلام المؤلى، ولا يشتره أوساء المنافرات، ولا يشتره أبهس مدله في البيلس، ولما المولى والممارة المنافرات، ولما المتبر معاوضة حقيقة كان هذا صوفاء في المبلس، ولما المهارة المفرقة، مواصدة فيعتبر بالعارية المفيقة، الكنام على مرضه، في المعارفة فين المبلس من مكانب عن المنافرة المفيقة، المنافرة المفيقة المنافرة المفرقة ومن المكانبة المفيقة، المنافرة المفيقة المنافرة المفرقة ومن مكانب عن المنافرة المفيقة، المنافرة المواصدة في مرضه، في ما عامراً الموالي، وعليه فين الأحيى، ومناك كان ما سنراده المواسدة ومن مكانب في مرضه، في مات عامراً المواس سائماً للمولى، فهمنا كانات.

۱۹۹۹ - بغربای میالو اشتری المکانت فی مرصه عبداً من المولی بالله و فیسه العمد أقد ما وتر حق أصبی علی المکانت ألف: صهلك العبيد فی بداللكات، وفی به المکان با أناء ما درصم لا میر ، فقصاه الوفی من لس العبد، فوسات المكانت من مرصه فقت ولم بنرك وفاه و واق ما فقت المهلى من تمن العبد لا بستم لسولی وإن كان البيع وقبعن القب عماية الشهودة لا البيع معاوضة حقيقة و حكماً ، فكان الله و ، من المدت دينا حقيقة و حكماً ، فولا العبد من غير وفاء و المسحت المكانية و منطق دس غيران الفات و المدانة الما في المحانة على الأجسى .

قال مهمد و صفعالله تعالى في الكتاب ألا برى أنه أو كان الدين أحتيبًا، كان احق بها من صحيب الدين في حالة (الصحة : وقال: ألا برى أنه أو قضى مولاه وهو صحيح والم بالجع إلى الغرامة إنّه أنه عجو بعد دناه كان جائزًا، كذ هجه

99:37- وكانتها للمنطق مولاه دين في حيالة "الشيخة ، فيأفر في مرضمه ، فيؤنه فعد ميواني ماية منى دولام، وعلمه دين الصحة ، تواسعة ولم يقاع ما لا تم يصدق على فيك ، لأنه لا مات لا عن وقاء ، فقار مات ضيفًا، وصبار المولى أقراب الناس إليه ؟ إله الوارث الحراص مورفه ، وافراد المريض باستيف الدين من وارته بالمل لمومة الإمارة فهما كلنات

١٨٠٠ - وحل كالب عبدًا له على أنف درهم في صحته ، موجه الكانب كراهي مرف

⁽٢) أثناد بن حجو السنع علماء

لاجنبي بالف درهم، تم مات المكانب، والم يقراك إلا أنف درهم، فالأجابي أحق بالألف من المولى، وإن كان دين المولى دين الصحة، ودين الأحسى دين المرض، بخلاف ما إذا كان دين الهابعة لف المولى حيث قان أولى بالقضاء ما دين المريض.

والفرق يبنهما: أن دير الولى مى حالة الصحة لا عِنع لبوت دين الرص على العبد يسبده من الأسبدية لأن الولى بعقد الكتابة سلط المقانب على ذلك الأنه سلطة على التعدر فدت، والإفرار بالدين من توابعه، فكان دين فيه إنطال حقه بتسابطة. وما لم عنع دين المولى عبرلة دين الصحة دين المرض على العبد هها صدر دين المولى ودين الأجنبي في حق المولى عبرلة دين الصحة، أن دين المرض، ولو كناه في الصحة، أو في المرض، يسدأ يدين الأجنبي لكويه أفوى: فههنا كذبك أما دين الأحنبي في حالة الصحة ينع لهوت دين على العبد في حالة المرس يافوار العبد لما فيه من إيطال حقه من عبر مطبطة، فلا يقدر العبد على زقك والهذا الترادا، وتذلك الجوات فيما إذا مات المكانب، وترك تسعمانة درهم، بن هذا أولى والأنه الإواء مهنا سال الكتابة حقيقاً وحكماً.

1999- وجل كاتب عدد على ألف درهم، ثم مرص المكانب، فأما يولاه بقرض ألف هرهم، وأقر لرحل أحتى بقرض ألف درهم بعد ذلك، أو بدأ بإفراد للاحتى تم للمولى، ثم مات وبرك أتفى درهم، يبدأ بدين الأحتى؛ لأذ دبه أفوى على ما مراء فيأخذ الأجبى دينه، والالف الأخر بعطى للمولى عن الكتابة دون الإقرار، فرجهين: أحدهما: أنا في صوفه إلى الكتابة احتال لإثبات العنق، والعنق م بة بجب الاحتيال لإثباته ما أمكن.

و التنفي. أنا لو صرفناه إلى لإغرار ابتداه أبطلناه النهاء. يبنه الله إذا صوف إلى الإقرار يظهر موت الكائب عاجزًا فيظهر أنه مات عبدًا، فيبطل دين الولى عدم، وبه يظهر أنا الأداء كان باطلاء وكان في الصرف إلى الإقرار ابتداء إبطاله انسهاء. أما لو صوفناه إلى مدل الكنادة لا يبطل الأداء في الأحرة، فكان الصرف إلى يدل الكنابة أولى

۱۹۹۰ - فإن توك المكاتب نضارا على أفي درهم، أخذ المولى العضاع على الأغياس الالماء المضاع على الأغياس الالف التي أفر المكاتب أبوء أو عصدة. أما الالف التي أفر المكاتب أبوء أو عصدة. أما إفا كان شوطي وارتًا من ورثمه في حدد على المعالمات أفراء المكاتب أفا الألف المؤلى على الماء ورثمًا كان المكاتب أفرا المكاتب أفراء المكاتب أفراء المكاتب أفراء المكاتب أفراء المكاتب أفراء المكاتب أفراء أورثم من المكاتب أفراء أماء للمولى بالمحسومة كلمه ألوام يقر المهالي المحالي بالمحسومة كلمه ألوام يقر المهالي.

ا ۱۹۰۰ و ۱۸۱۶ فراندان فراند فرايد المتحانب مين موصل مانة فيناو، فأقر بأنها وفيعة عدم النسولي، نم أفر للاجالي بدير ألف درهم. نم مات وترك ألف درهم وصائه فينار التي أفراب غولاه، فإنه بيدأ مدى الأجنبي للامر فلصرف الألب إليه واللدنير نباع، فينصلي من ذلك أولا بدل مكتابة كما مراء فإن فضل من كان القاضي تنموني بحكم الإنه ازاء إلا أديكه ل الواتي من ورنة الكانب فحنتذ يكون الفصل من الأعلى ما س

1704 رحق كاتب عبيده على أنف درهم، فالفرصة المونى ألف درهم، والمارعة المونى ألف داهم، ودلك في سبعة الكتائب، في ساعة الكتائب، وترك ألف درهم، وله أو لا أحر و من أصراً حرة، فواد القاصى يقتنى بالألف للموالى من الكتابة، ونبين للسوالى أن يجعلها من للدين لا مو من للوجهن. وإن كان له أولاد من أمرا تعميد عندة عبره، فالأب حراً وولاء الأولاد إلى مواليدة لأن الولاء للمدة كادورة الشبيد. فعهد أمكن إثباته من الأب ها يمكن إثباته من الأم، إلا أنه ما دام الأب الما يمكن إثباته من الأم، إلا أنه ما دام الأب الدام إلى الموالية

١٩٢٠٣- ولو توك أكثر من أقف درهم، أحداه لي الفعال حتى يستوفى الألف التي الفرضه؛ الأنه لما من يستوفى الألف التي ا الفرضية؛ الأنه لما مات سراء ولواد أو لاها أحراراً، وصيعم ذكر، طهر أن الكاتب أفركنسوني المالف، الألف، اللولي، إلا أن يصرف إلى الجين هذه والإقرار للأحتى صنحيح وإنا بقي أبعد دين المولى، إلا أن يصرف إلى ما عرف

١٩٠٤ - ربيل كانت عديده على ألف درهم. وللمكاتب منان حراس بديران بعد الوارشة وصوص المكاتب وأكر الأحد الابدى بدين أنف درهم، وأمر المدولي بدين أنف درهم، فه مات. وزاك الفي درهم، فيصل مي أبيني أنف درهم، فه مات. وزاك الفي درهم، فيصل المؤلى أحق بالألفيل بستوفي أحدهما من مكاتبه والأحرص دنه . وكال بدق الله على المؤلى من مكاتبه الامن ديمة والأحيى ، إلا أثاثو بدأت بدين الاس بيقي من الثال أنف درهم، بأصار الابن مكاتبه الامن ديمة الماسر في هذا. وإذا أخذه المؤلى بجهة الكتابة بعكم بعدل في مرص مرص مرتب مكان باطلاء تكان في الصرف إلى الابن ابتداء إبطاله تنهم أحما و مدوف أو الا إلى بشاء الكتابة وبين رابين أنه مقر بالالف للسوقي، والكولى لمن بوارث له فيصح إلى رده طاها، طالب سابل الولى.

العاملة - وإن ترك القرامل تُنفِق بيسما بدين الابلاء الأن أدبن الامن أفسوى و المسعابة

⁽١) ما بين المعنوفين سائح من الأصل وأنساء من طارح وف

يالاقرى أولى الانام في الفصل الأماريف لاساء أسمن الامن الأنامي "أنا المه به مدين الامن المالية في المال المناه المطالعة المناه المناه المطالعة المناه المناه المطالعة المناه الم

الفصل الخامس مشر في الكتابة الموقوفة

1999 فكر ابن مماعة عن محمد رحمه الله معالى: هي رحل قال نغيره: كانب جدك على أنف درهم، فقال: فدهمات، فالكتابة مرفوقة، فإن بلغ العبد، فقبل، رممته، فإن قال، لا أقبل بطلت، فيد أدى الرجل الأنف إلى الولى قبل أن يبلغ الكتابة إلى العبد علق، وإن بلغه وقال: لا أقبل، تو أدامة الرجل على العبد لابعثق

۱۹۹۷ - ونو قال: كاتب عبدك على ألف درهم، وأنا ضامن لها، فقال: قد فعلت، كانت الكتابة موقوعة على إجازة العبد، والقسمان باطل، فإن أدى على ذلك القسمان على العبد، وقال جل أن يرجع بذلك على طولى، والا سبيل للمولى على العبد، وكذلك لو كان العبد فيل الكتابة ووصى بها، تم صلح الرجل الذارعمة ، وأده على ذلك الصلمان، كتان للرجل أذار مع بذلك على العبد.

۱۹۰۸ وهی آنوادر إبراهیم عن محسد رحمه الله تعالی ارجل کاتب عبد الفیر بغیر آهار صباحی راه یا، علی آلت درهم نم حط عنه خصصهمالله، فینغ امولی فیاحیاز فیافکتان بحصمالله و لوکان و هب له الاقت ثم آجاز الولی فاهیهٔ باطلة ، والکتابة بالب.

1994 - ومن تو درايل مساحة على أبل يوسف وحمه فه تعالى الرحل كالب عبد غيره يعبر إداه على ألف درهم و فأدى العبد الألف إليه يعلى إلى الذى كالبه و شويلغ المولى و فأحاز الخدية و حيزت الكتابة و لا يجوز ددم الكاتب إلى الذى كالبه و لا يعتنى الماللة المولى و الذات الكتابة والتفعيم فعلك جائز في فول أبل يوسم وحده القامماني و يعتنى لمكاتب الداء إلى المولى المولى أبل يوسم وحده القامماني و يعتنى لمكاتب الداء إلى المولى إلى المولى إلى المولى المولى أبل حيثة وحمه الفاتماني و فال المولى أبل حاجبة و المولى المول

الفصل السادس عشر في مكانبة الصفير

١٣١٠ قال محمد رحمه الله تعالى. رجل كاتب هبدًا صعيرًا لا يعفل الا يجوز ؛ لأن الكتابة لا تنعقد بدون الفيول، والذي لا يعقل لبس من أهل القيول، فإن أدى عنه رجل لم يعتق ؛ لأن الكتابة لم تنعقد عى حقه ، ويستره ما أدى إلى المولى ؛ لأنه أحد ما أخذ بغير حق ، وإن كان يعقل جاز ؛ لأنه من أهل القيول، وإذا جازت الكتابة كان هو عنزلة الكبير في حق جيم الإحكام

۱۹۱۱ - ويذا كاتب عبدين صغيرين له كناية واحدة، وهما يعظلان ذلك، ديما في ذلك ممؤلة الكبيرين، وقد مر ممالة الكبيرين.

۱۳۱۲ - وجل كوتب عن عبد رصيح ، ورصى به المولى لا يجوز ، ولكن إن آدنى الوجل يدل الكتابة ، يعتق العبد استحسانا ، قال في الكتاب ، وجه الاستحسان إما جعل هذا بمزلة غوله القائل : إدا أدبت إلى كذا صدى حرّ ، ولا يشبه هذا إدا خاطب صغيراً لا يعقل بالكتابة ، وأدى عنه وجل أجنبي حيث لا يحتق العسد والان هينا حاطب الأحسى بالمشده ، فيمكن أن يجعل معلقًا عنقه يجعل معلقًا عنقه يأداه الأجبى ، وهناك ما خاطب الأحبى ، فلا يمكن أن يجعل معلقًا عنقه يأداه الأجبى - وافه أعلم - .

الفصيل انسامع عشر في غرور المكاتب وما يلزمه من العقو

1917- مكاتب أدن له مولاه في الكاح، فائته حرأة تؤهم أنه حرأة، فتزوجها على أنها حرآة، فولفت نه أولادا، ثم مستحقها وجل بالبينة، وظهر أنها علوكة، فأولاده عاليث لارا تعذهم الكاتب بالقسمة عند أبي حنيهه وأبي يوسف وجمهما الله تعالى، واعتد محسد ووفر وجمهما أنه نعالى؛ هو أجراو بالقسة بوديها المكاتب إذا عني.

صيبة محمد في ذلك ما روى أن الصحابة رصى انه تعانى عنهم حعلوا أو لاد المفرور أحراراً بالقيسة، ولم يفصلوا بين الحرار الشعرات، فهو عليهما، ولا تست أن هذا ولد العرار، و فين الغرور في الحرابية بالإحماع، وإنما شبت الغرور في حق الحراباشتراط الحرابة، لا حرابة المتولاد ألا ترى أن دروا الشرط لا يثنت الغرور، وقد وجد الشراط الحرابة في حق المكانب حسب وجه دوفي حق الحرار

والهسما أن هذه وجند بين أبرين وهيفين، يجب أن يكون رقيقًا، كسما او مع يوحد هذا النشرط، بيانه: أن قصيه الفيس أن يكون ولد الأفة وفيقًا وإن كان المتولد حراً الأن الولد شع الأم في الرق والحراية ، إلا أن المتولد وذا كان حراً ، فإنه أبت الغرور في حقه بشرط الحريّة ؛ كبلا يرق صاده من غير رفساه فينفسور بعه وهذا المعنى الايتأني إذا كان المستولد وقيقًا الأنه لا يرق ماده من غير رفساه فينفسور بعه وهذا المعنى الحافة الأولى لا يكون ضررًا في حقه ، فرصل في بقصية الفياس.

ص وحد أخرر: أنّ المستولد إذا كان حراً، فإنها يتمت الغرور في حفه مع سراعاة حق المستحق في الحال بإيجاب القرمة لدفي المائل، وههنا لو البنا العرور نفيته من غير سراعاة حق المستحق للحال، فكان ضرو المستحق ههنا فوق صور المستحق فيه، فترك القياس تبدأ لا يقل على قرك القياس ههنا، ولو كنان المكاتب عنائها للحال المراقع لا يصلحو المكاتب معمروراً بالإجماع.

1778 - مكاتب وطئ أمنه على وجه الملك يغير إذن السيد، ثم استحقها رجل (فعيه العقول يواحذ به للحال ، بريد بقوله : وطنها على وجه الملك ، أنه الشوى جاربة موطنها، ثم الصحفها وجل الله . وعلم المراد وطنها حتى فعد الذكاح ، ثم وطنها حتى

والمدمين عطوون ساقط مراالأصل وأدداه مراط وموف

وجب عليه العقر، لا يؤاخذ به في الحال

والفرق: أنه إذا وطنها بحكم الملك فسابلزمه من الصحاد مستندًا إلى الشراء، فإنه لولا الشراء لكان هذا الوطء موجبًا للحد، وإنما وجب المال دون الحد بسبب الشراء من حيث إن الشراء صبب للملك، فأورث شبهة بسبب الشراء، وكنان وجوب المال مستندًا إلى الشراء، والشراء داخل نحت الكنامة، فعا يكون مستدًا إليه يكون داخلا فيها أيضًا بطريق التبعية.

أما إذا وطنها بحكم النكاح فما ينزمه من الضمان مستندًا إلى النكاح، والنكاح ليس بداخل ثمت الكتابة فما يكون مستندًا إليه لا يكون داخلا في الكتابة أبضًا، فلا يؤاخذ به للحال، فلهذا افترقا، وكذلك إذا وطئ الكانب أمّة اشتراها شراء فاسدًا ثم ردت على البائع، أخذ الكانب بمفرها في الخال حدله الجبلة من الجامع الصغير أ

ومى "الأصل": إذا وتع المكاتب على امرأة فافتصها، كان عليه الحد هذا ظاهر، فإن الأصل": إذا وتع المكاتب على امرأة فافتصها، كان عليه الحد هذا ظاهر، فإن يدرأ عنه الحد، وإذا سفط الحد وجبها لمهر يدرأ عنه الحد، وإذا سفط الحد وجبها لمهر يدرأ عنه الحد، وإذا سفط الحد وجبها لمهر كما في الحال؟ قال: إن كانت المرأة مكرهة على ذلك، فإنه يواحد بالهم للمحال ، ولا يتأخر إلى ما بعد العنق؛ لأن هفا ضمان إتلاف لا صمان عقد الأن الحقد لم يثبت لإنكارها، والعبد للصحور يزاخذ يضمان الإثلاف للحال، فالمكانب أولى . فإن كانت مطاوعة فإنه لا يؤاخذ بالمهر لنحال وإن كان ضمان إذلاف ، فالمهنت العقد لإنكارها؛ وذلك لأنه فو أخذ من المهر كان للمولى أن يرجع عليها؛ لأنها استعمت عبده بغير إذنه وطنها من غير المؤن والمجتون يؤاخذ بضمان الإنكاف الأنه وطنها من غير المؤن في خانه لو وجب عليه المهر كان لولى المجتون أن يرجع عليه ثانيا و لأنها وطنها من غير عليه المهر ؛ لأنه لو وجب عليه المهر كان لولى المجتون أن يرجع عليه ثانيا و لأنها ها معاوت عليه المهر و النا كانت مطاوعة لا يجب عليه المهر و النا كانت مطاوعة لا يجب عليه المهر و الكان المهر على المجتون أن يرجع عليه ثانيا و لأنها ها مناوت على عليه المهر و الكان لولى المجتون أن يرجع عليه ثانيا و لأنها ها مناوعة لا يجب عليه المهر و الكان المهر و الكان المهر كان المهر المهر المهر المهر كان المهر المهر الهر على المهرة المهرة و المهرة المهر

هذا إذا ادعى نكاحًا، وأنكرت المرأة ذلك، فأما إذا صدّفته فإنه لا يؤاخذ بالهر للحال، صواء كالت مكرهة أو مطاوعة؛ لأن المقد ثبت في حقهما يتصادفهما، وإذا تبت العقد في حقهما بتصادفهما، وإذا تبت العقد في حقهما بتصادفهما، كان الغسمان ضمان عقد لا ضمان إللاف، والمحجور عليه لا يؤاخذ بعد الإذن - واقد سبحانه وتعالى أعلم-.

الفصل الثامن عشر في المتفوقات

1998 قال محمد وحمد الله تعالى في الزيادات به كالباله الن حوا وأند من المراد حوات هدات الحواف ووزنها الاس طفارات أو صباعات أو صناطات الاموال، في مات المكانب عن وفاف وتجاباع والما موى هذا الواساء وفاد كان أوصى إلى رجل حوا دونا الوحس فاصل مكانبة المكانب من تركته إلى ترك عنه لفضيها من العين وإن لم من البيع عقاره وحروصه فيها الآن الوصى قال مقاولة كالب، وقد كان السكانب في حال حياله قصاء المكانة من العين ومن العروض والعفار، فكذا في فام مقامه.

1119 وإدافقي الكانية صار الكانية حراً في أحر حزاء من أجزاء حياته و راعيقي من صاحباته والماهي المراحق الكانية والماهي من حال الكانية والمراحق الخراعة والمراحق الكانية والمراحق الكانية والمراحق المراحق المراحق المراحق المراحق المراحق والمراحق المراحق والمراحق والمر

1719 - وذكر محمد وحمه له بعالى في كتاب المسمة: أنا ومنى الكالمب إذا قاسم الأولاد الكالم وذكر محمد وسمة المعالم على الأولاد الكالم صبحت فسمته، وقد ألمت قوصي المكالم حق المسمه مصفاً، وذلك بدل على حو المع مشاية المواطن من قال: ليس في السألة احتلاف الرواسية و فكن ما ذكر في كتاب القاسمة محمول على قسمة العروص والمثول، وفكن هذا مو صحيح الليل أنه ذكر في كتاب القاسمة عديث حوات المسألة، وهو في ذلك تنزلة وصلى الحراسي الما على الته المستعرة، ووصلى الحراسي الما على الها المستعرة، ووصلى الحراسي الما على الها المنظرة المناسبة المنظرة المناسبة المناسبة

ومشهو من قال . هي المستأنة وفرايتان، ووجه روايه كتاب النسمة ألاّ أوانا عمل الإيصاء م: بعاد الموات، وهو في غلاد الحالة حرّاء لآن عبدأدا وبال الكتابة حكم مجرايته في الخراجة ومن أخراء حماله، وكان وحمه تمرلة وصلى الخرّعيني به الصغير من هذا الوجه

واجته ما ذكران أن الحولة معلقه مشرط الأداء، والأواء واحد بعد الفوت، واحتكم متروب

البعر ادميا فأدعل الشرط لامكون أمرأ أصليك وإنا يتسار إليه أصرورة ولا صوبرة فراحق الإيساء، فإزيطها الحكم معالية في خواجم أحراء حياته في حوالإيصاء، فالركان بما لنة وصلى الحر ولو ظهر حربة تفكاتب في حق الإبصاء، إلا أنَّ هذا حرَّالا ولالهُ له، وأنه. اختلف عبارة لشايح رحمهمانة نحالي في دلك.

حالتي عن الحاكم أبي نصر محمد بن جرابه رحمه الله تعالى أنه كانا يقول: بأنَّ لولاية حكم الحرباء وحكم الشيء بنست عصبواء والغارأية يتانت في أخارج وامتر أجداه حيماه اللكائب أأن فيكون أوالزنبوس الولاية ماعدهاه وماعدها زمك عوت وإرهاد فوت أأأ للمرار منها الدلاية .

وحكي من للبيخ الإسم الجليل أبي بكر محمدين القصيل المخاري، حمه اله تعالى: أبد ذن بقول. بأنَّ الحَرَيَّة إنَّا شبك في الحواجو من أحزاء حياته، في مناعة لطبقة لا ره. ما الماهي فات [فلا عسم الدلاية والأدالولاية ليست عن إلا ملت التصرفات. فلا يست في زمان لا بنسم للتصرفات [17] ولهذا قذا: تو قديه دادف لا يحدد لأند الحابة شت في وقت لا سيمع للقاذف ويجلاف فدودم كاحره لأداذك حكم شرعي لايتانع حاله الفغرة والمماعة البيب فوان فأب يُخفى

وعماره عامة المديح وحمهم فه تعالى: الأالخرية تنت في أخو حرة من أحراء حباته، وتلك الحالة حالة النطاع الولاية. ولا يمكن القول شيوت الولاية في حال انقطاع الولاية، و قا المراثبات الرلاية المكانف لا تنسد للمراقاع علمه وهو الوصييء هذا وحد التقريب على العبارات كالهاد

وإنما علنك الخفصاء الأنه كان للمكانب حتى احتظ في التنسليف فكناه لمي قام مصاحف وإذا ملك الحمظ ملك بيم الحروض، والمقول من ترقة الكانسة الانابية بما من الحمط إدار وحشي "" عبيه الدي والنلف، وأما العقر محقية بقيها وكذا الدراهة والدبالير، فيم يكن يعهد من الحيض بيتمحص ولايف ويمريكن للمكانب على ولما الخراولات تكت ترصه

(١) وفي الله الواطرية لينسخ عبر عبر معن حبراء فيهانه، وها في حبر جبر من أصراء فسيمانه الكاس . إنح

(1) أنبت من ف

و١٣٤ كالزرامي السام التي متعلق عليها

(۱) مکدانی هـ و ج درکان می خد پنجر د دری الأصل ایجاد

7714 - وفيما تركت أم هذا الصغير لا يملت الوصي شيئًا من النصرهات؛ لما ذكرنا أنَّ الوصي قائم مقام المرصى ، والموصى حال حياته كان لا يملك شيئًا من النصر فات في تركة أم هذا الصغير، والعقار والعروص فيه سواء ، فكذا من قاء مقامه عند مونه .

977.9 وكذلك قرترك المكاتب ولما وأبد في مكاتبته ، أو ولد كوتب معه ، فقضى الوصى مكاتبته ، ومد كوتب معه ، فقضى الوصى مكاتب ، وحكم بحريته وبحرية ولده تبعا له ، كان ما يقى من مال الكاتب ميراللا لوقده ، ووصى المكاتب فيه بمزلة وصى اخراً على اسه الكبر الغائب على النضير "ألمان فائنا، على حفظ منه وما كان من باب الحفظ نحو بيع العروض وضراء ما لا يد للصغير معه والا يكون له على ولاية ، ولا علك ما كان من باب الولاية نحو بيع العقار ، وما أشبه .

وهذا مشكل للاذكرا أنا الوصى قائم مفام الموصى، وقد كان المكاتب بلى على ولده المولود في المكاتب بلى على ولده المولود في المكاتب المنافر والعروص فيه المولود في المكاتب المقاو والعروص فيه سوام، فيجب أن يملك وصية ذلك أيضاً. والجواب: أنا رفية الرئة المولود في كتابة المكاتب، والجواب أنا رفية الرئة المحاتب عتم ملكا للمكاتب حكماً، وثها، عنقا بعنقاء والكسيما بنالة مكاتب التصرف] أنا ميسما وفي مكاسيما بعكم الملك لا محكم الولاية والإية جاز كاخر الولاية والاية جاز كاخر إذا وجوز، ولو كان عليه ولاية جاز كاخر إذا وجوز، ولو كان عليه ولاية جاز كاخر إذا وجوز، الموكم المكاتب لو زوج هذا الولدام أنا لا يجوز، ولو كان عليه ولاية جاز كاخر

والا يرى أن المكانب إذا أقر على هذا الوقود باندين ، صح وصرف كسم أي الدين الذي الذي الذي الذي الذي الذي أما وكا أقر به ، وقو كان تصرفه طيع بحق الولاية لما صح إفراره بالدين عليه ترافر از الحرّ على ابنه الصفير صح ، إن تصرف المكانب على هذا الوقد بحكم المنا، لا يحكم الولاية ، وبالرصية لا ينتقل المست إلى الوصى إنما تنقل الولاية ، فإذا لم يكن للمكانب ولاية كيف نئيت مرصيه ا

١٦٦٠ - وإن كمان المكانب أدى مدل الكتمانة قسل أن يموت ثم مسات، وماقى المساكة يسركة وحات حراث كمان وصيبة كامل الولاية على ولقاء كوصى الحراعلى ولده الصعير الحراء الأه بالأداء عنق وكسمل حالة وثبت ولايته الأمه المه يبق عشفا ضروريا، بل يثبت المنفى بالأداء على الإطلاق. قبإذا جناء الموت وهو حال عسل الإيصاء وحال نقل الولاية، وهو في هذه الحالة كامل الولاية على ولده، فبت لوصية كذلك أيضاً، فقد اعمر في حرا الموصى حالة الموسالا.

⁽١) وفي ط التعير

⁽٢) هكذا في أن أن وكان في النسخ البافية التي عندنا: ينصوف

حاله الإيصاء، إدار قنان العتبر حاله الإيصاء لما ثب الولاية لرصيه إدالم بكن للمكانب ولاية . قت الايصاء .

933 - واستشهد في الكتاب الإيضاح دلك بما الله ما 11 أن الصرائي إذا أوصى إلى رحل مسلم، وله ابن مسلم صغير، فعدت التصرابي، فوصيه لا تكون وصنًا اعتماراً بحالة عرض

ومنها - العبد للحجور إذا أوصل إلى رجل اله ابن حر صغير ، فوصيه لايكود رصياً لابنه السلم، وبمثله لو أعنل العبد، ثم مات كالا وصيا أأ وصياً .

1977 - ومنها : أن من أوصلي بلي وجل، نم أوصلي بلي هذا الوصلي وحل ، ثم ممات الموصلي الثاني ، نم مات الموصلي الأولى، فوصلي الموصلي الأولى تلك الحصر ف في الاركاب. وإن لم يكن للصوصلي الأول ولاية التصرف في تركة الموصلي الثاني يوم الإيصاف ولما كال له ولاية بواج الموت، فقد اعتبر حالة الموت في هذه المسئل، فكذا فيها نقدم

۱۹۳۳ قال معاملارحمه الله معالى في الزيادات ، رحل زوع المته البالعة بوصاها من مكانيه جدره الآن الوازوجها من عمده يجوز، فعمر كانيه أوثن والعمي فيه أنه ليس بيتهما قرارة محرمة المكانع، ولا محربية، ولا معان، ولا حق ملك فلجوز، وإذ كالت البنت فلخيرة حاز عند أبي خليفة رحمه الله تعالى، وعمدهما: لا بحوز لعدم الكفاف والممالة محروفة.

4774 - فإن مات المرقى وكم يترك مالا سبوى هذا الكاتب، ونزك السه هذه، ومولاه الذي أعقه ، يوبد به معنق مولى الكاتب، لم يفسد الذكاح ، لأن المكاتب لايذك بساتر أسبب المكان حفّا للمكاتب، فكذا لا يملك بالإرث، ظم تمان المرأة شيفًا من رفية رواحه، إنه ملكت مثل الكتابة حتى حجل إعماق الوارث مجارًا عن الاين عن مدل الكفاءة، حتى كناد الولاء للمنت، وينات لها حق قلك الرقية عدد العجراء وكل ذلك لا ينع شاء المكانج

۱۹۹۳ فإن طاقها مكاتب، وإن كان اطلاق رجعًا كان له أن راجعها الأن الطلاق الرحمي لا يزيل ملك أشكاح، والرحمة في حكم استدامه اللك عمدنا، وحق الملك لا ينافي استدامة مكك الكام.

1979 - وإن كان الطلاق بالنّاء فأراه أن يتزوجها، ليس له فلك؛ لأم بنيت ثها في رقاة الزوج حق الملك. ألا برى أنه لا يملك المتحالب الروح ولا موسياها، والعالاق البائن بويل ملك الكاح، فهذا حال بتعاء المكاح، وحق ملك يمنع الناك النكاح.

۲۶۱ وين آف از ويتله يو أسلوه تومات، فوصيه يكون وسأد

٣٦٢٧- ولو لم يكن شيء من ذات، ولكن مات الكانب ابعد موت الولى """ وترك ثلاثة الأف دوحم، ومهرها هلى الكانب ألف دره، وبدل الكتابة ألف درهم، فإله يبدأ بامهر الأنه أقوى من بدل الكنابة الأنه دين من كل وجه حميقة وحكماً ، وبدل الكتابة دين تسمية لا حكماً ، ولأن ثبوت دين الكانبة للمولى مع النالي، وتدوت دين المساق بلا منافى، ولهذا جازت الكمالة بدين الصداق ، ولم تجزيدات الكتابة، فعلم أنا دين الصداق أقوى،

1974 - فم يستوقى بدل الكتابة لأنه دين، والدين ون فسعف، هنهو مشدم على الفيرات، ويحكم بعقد في المراتب ويحكم بعقد في أخر جزء من أخره حياته، ويكون ذلك ميراناً عن مولى المكاتب، المعصف للبت والتصف لمئق مولى المكاتب بحكم العديوية - لأنه سال البت في هسم بين بشه وعصسته بني بنه المهارفية في أخر وعصسته بني بنه المراتب في المراتب في المراتب في أخرا بعد المكاتب والتحال المنافي المنظ مولى المكاتبة بحكم الزوجية ، والسفى المنظ مولى المكاتبة بحكم الماهية ،

١٩٦٢٩ - وإن لم تكن است في تكاحه ، فلا شيء فها من هذه الأنف، وهي لعنق موني المكانب؛ لأنها نو ورثت ورثت بحكم الولاء، وليس لنساء من الولاء إلا ما أهنقن أو أهنق من اعتفى، هكذا ورد الأثر عن رسول الفائق؟!".

وعلمها علدة الوقاة أربعة أشهر وعشراء دخل بها أو لم يدخل بها؟ لأنا حكمنا بحوايته في أخر حراء من أجراء حياته، والنهي النكاح بينهما بالموس، فلهذا وجب عدة الوقاة.

١٦٣٠ - ولو فع يت المكانب ونكنه عنجر، وسده الدكاح؛ لأنها ملك نصف وقبه ورحه، يبانه: وهو المانع من الإرث، ورحه، يبانه: وهو أن بالمجز وموه وقبق، ويسمنغ عقد الكتابة، وهو المانع من الإرث، فصار تصفه للمنت يحكم المراث، ويصفه للمصبة، بملكت تصف وقبة ووجها، فيوجه حساد التكاح، ويسقط كل الصداق إن لم يكن دخل بها؛ لأن الفرقة حامت لعني من قبلها قبل الدخول وها غلكها عبدًا من أرفة أن زوجها، ومثل مده العرفة توجب سفوط كل الصداق.

ا هإن فيل " لا، بن الفرقه جداءت من فيل الزوج؛ لأن الفرقة وعما وقعت بحكم العجر،

⁽١) أنبت من المسلح اللي توجد عندا

⁽٣) أحدجه البهيغي في الفسل الكون ١٠٦/٢٠٠ برقيم(١٩٩٥٥ من زيد بن نامت رضم الله عنه .

⁽۲) حکدانی ف او ط

و للمحرجين من جهية الرح عدا ١٥٠ مار أ فأد العجر الارجاب المدفقة الايري أدّ المولى الواتيان حيا وضحر لانفع الفرقة، وبكن علما للعجر بردامي الرقي فبعدك فينظ شيئا من وعدووجها نقط الموقة، والمطلك ومن من جهلها.

۱۹۳۴ - آوکاداند و کاد داده و حل پها وقيم پاکن معها وارت آخر د سفط کل الصحال دا دادونه خاره من جهام د وارا ادم د دلجات من فاليد بعد الدحول به لاتو حب مقوم شي د در الصفاق و ولکن لاتها ملکت جمع رده و جهاد والدي لا بشتوجرد على عبده علامات

1977 - وإن كان معينا دارن أحر مولى الإداب منطقط وصف الصداق الاستخواط الاستخواط الاستخواط الاستخواط الاستخواط الاستخواط المدافق المداوق بدل الاداب على الدائل المائلة المواقعة المداوق الإداب على المداوق المد

- 1979 وليس للدان الإحران بعديج عليها ويقال بألك منكك بصفا فاراعا والدائد منكك بصفا فاراعا والداملك بصد المنظم المنظم والمعادلة الإن منكك بصد المنظم الأعلى المنظم المنظم والمنظم المنظم المنظم المنظم والمنظم المنظم والمنظم المنظم والمنظم والمنظم

الوقيدين الجنواب فيندا والتجاف م_{وال}يمن للكامل أقل من بدل الكتابية، فتها، والأواد سواء عن حوالتمان عجزي، ويكوان فيته مع ما عن لماء منها ومن مواتي الأما تنسقين

وري الهار في بدر فكانت أنف فرهم مين بدل القبلة به أكدر . إذا يقطب به جزء ويوخلا الال قديد بالكاليف ويحكم بالعلو ويتمم الراة بصداقها

192 : - والد لم يفيخ الكالم، ولكه مات، وبراد ألف فرهو، قول كالد لو بالحل لها وهذه الله الكاللي على الكتاب، سياد شان معها وبرت العراد الا وإن كالد قعد حل ماد ومعها عصبه الولى يتبد ف عنور كالم، أم يراها فواها كان مكذا لا أذيل لهو أهوى، والمثالة والأفوى أولى

الا أن في الفيصل الأول والشائي بدأ بالأدبي، وهر بدل لكتابية الأنا لبا بقال بالأدبي، وهو النهراء بطل كله بعد ذلك الأناه يقيم مونه عاجرًا، ومرته عاجرًا وجرب طلال كل انهراء لأنه يرد في الرق في أخر جزء من أجزاء حياته، ويحرئ فيه الإرت، فتملك البنت روحها في الفصل الثاني، وكذلك في الفصل الأرف على أحد الاعتبارين، وعلى الاعتبار الأخر قلك شيئًا من زوجها، فيضد النكاح ويسقط كل المهر.

أما في الفصل الأول فنسجي الفرقة من فيشها قبل الدخول بهاء وفي الفصل الشاتي لتملكها جميع رقبته فيثبت أنافي النداية بالهو بمطاله كله، فيدأنا بيدل الكتابة، فيسوت حراء فيتفرد الهر ويتأكد، ويستوفي إن طهر للمكاتب مال أحر.

أما في الغصل الثاني لو يدانا بالأقوى وهو نلهيره لا يبطل كنه بعد ذلك؛ لأنها لا تملك إلا نصف رقبة زوجها، وسفوط الصداق بعد الدخول يرجب قبكها رقبة الزوج، عادا لم تملك إلا النصف لا يسقط إلا نصف الهي، فنه يكن في النداية بالأقوى إيطال كله فيداً بالهي⁽¹⁾.

1776 - وظهر أنه مات عبداً عاجزاً، وهما رازته بنها وبن مولى أبيه نصفين، وكسه كذلك، فسقط ما في حدا التصف من دين الصداق وهو نصفه، ويبقى التصف الآخر في نصب الوارث الآخر والتصف الآخر عن نصب الوارث الآخر والتصف الآخر ومن نصب مولى الآب والتصف الأجر تصبب مولى الآب إلا أنه مشغول بدينها؛ لأن لها في نصب مولى الآب نصف المهر تحميمات، والدين مقدم على اليراث، فيا خذ التصف الآخر تهرها، ويصبو كل الألف لها، وتصف رقبة المكات لها، والتصف الأب

1979 - وإن كان الكاتب مات، وترك اقبل من ألف درهم، وكان قد دخل بها أو لم يدخل بها، ومعها وارث الحر مولى الأب أو لم يكن، فههتا سواء بدأنا ببدل الكتابة أو باللهر، فظهر موته عبداً عاجزاً، فبعد ذلك إن لم يدخل بها، يسقط كل انصداق، سواء كان معها مولى الأب أو لم يكن لما مره وما ترك، فهو بينها وبيز مولى الأب تصفان ميرانًا عن الميت؛ لأنه كسب عدد.

١٦٣٧ - وإن كان قد دخل بها، فون لم يكن معها وارث آخر، يسقط كل الصداق أيضًا لما قلنا، ويكون جميع ما ترك ميرانًا لها، وإن كان معها وارث آخر بسقط نصف الصداق وتعتد بقلاك حيض لما مرقبل هذا.

۱۹۳۸ - ولو كان الكانب ترك القا وزيادة ما بينها ربين ألفي درهم، فإن لم يدخل بها، أو دخل بها، ولكن ليس معها وارث أخر، بيناً بدل الكنايد، ويحكم بحريّه في أخر حر، من أجزاء حياته لما مر، وتأخذ ما يقي بصدافها، وتعند بتلاث حيص لما مر، وإن كان قد دخل بها

⁽١) وني أف " فيدأنا بالهر

و معها والدن ، يبدأ بصدافهم لذا من ماتم كيسي فيما بقي وقالم عال الكدارة ، وقطفهم أراء فالدن ومرك عساباً عال مرأل فكان ما لفي يشها ومين موكي الإنب بصبين ممراناً عن الأساف لانه كسب. عبده

1976 أول قدر المكانسا وك الفي درهم ببدأ بدين الصدائي، فتأخذ هي الصدائي في المتأخذ هي الصدائي الركاء مو ما يوده إلى المدائية والمكانية والمؤدم والمكانية المكانية والمكانية والم

• 200 قال محمد وحمد الله تعالى في الجديع الصحير الله والدائر بها مولاها صحت الكتاب لأن الكتاب الدائر في الحديد وبالاستهلاد ما الكتاب الدائر في الحديد وبالاستهلاد ما المدائر في الحال وبالاستهلاد ما المدائر في الحال وبالدائر والدائر عدد أموجلا الي ما وهدائر بالدائر وبالاستهلاد الأداء المدائر والمدائر والمد

وقيم توع إشكال، ويستقى أنا لا تستطاع لأناما هو القصود عليها عشد الكتابة وصل البياء ولهذا عن أو لادما بعها، وسلم لها التسلياء فرحب أو يتأكد ما وحب عليه بالكتابة شدافي مدر العارضات.

رافيه والله الذا الكنابية عدما ما الرحام من وحمد وتعليق عنق الأهاد من وجعه و عدمار معلى المعاوضة لوحد ثالثا المدل ما عدل الهار من وحمد والمعلى المعلى المعاوضة لوحد الأعداد والعدل المعلى المع

١٦٥ - قال محمد رحمه به تعالى في المرابع الصحير : إلى مكانف أدى إلى موانة من المحروف المحمد الذي إلى موانة من العميدة أب المحروف ال

صارت لمنعولي، فتبدل الملك، ونبقل الملك عنزلة تبدل العبل، فصار كعين أخر

والأصل في ذلك الماروي ألا بريرة كانت تهدى إلى وسول القيطة وهي مكانت ما تان يتصدق به عليها، وكان وسول الفيج يقبل هديتها وبأكل، وكان بقول. اهى قها صدقة ولنا هدية الله فقد حجل تبدل الملك بمنزلة تبدل العين، فعلى قود هذا المتعلي "أبادا أياح الفقير للغي عين ما أخذ من مال الزكاة من العلمام، لا يحل له، لأن الملك لم يتبدل، حتى يجعل ذلك بهذالة تبدل العين.

ومعضهم قالوا: لأن الصدقة حين وهعت لاقت كم هفير وصحت، فصارت ته تعالى الأن الصدقة إخراج المال إلى أف تماني على ما عرف في موضعه ، ثم مسارت ملكاً للفقير من أنه تمالي للفقير من أنه تمالي للفقير من أنه تمالي الفقير من أنه تمالي برزقه ، تجدد للفقير سسب الملك بعدما صار صدقة وصارت به تمالي ، فأوجب ذلك تبدل العبي حكماً ، فعلى قود هذا التعليل الفقير إذا أماج للعبي عين ما أحد من مال الزكاة من الطعام يعل فه الأن نبدل العين حكماً ، وإليه مال الشيخ الإمام الأجل المعروف و حواهر واده وحده باشال أ

* 1787 - هذا إذا عجز الكانب بعد ما أدى ما أخد من الصدقات إلى الوثى، وأما إذا عجز، والصدقات قائمة في بد الكانب لم يؤدها إلى المولى، على بحل الثمولي؟ [لم بذكر هذا الفصل حيدًا]* ودكر في الأصل: أنه يحل.

بعص مشامحتار حمهم الله تصالى قالوا؛ هذا الجواب لا يشكل على نول محمد؛ لأن عنده تبدل الملك فإنها كانت ملكا للمكانب، والأن صدرت لمولاه ونهذا قال: المكانب إذا أجر (أنته أنا طنرا ثم هجز، بطلت الإجارة؛ لأنه تبدل الملك فصار كأن الوجر مات، فصار العبر، المستأجر للرزلة فيطل الإجارة، فإذا تبدل اللك عنده يحاله الصدفة.

أما بشكل على قول أبي بوسف رحمه الله تعالى: قالًا عنده لم بنيدل اللك بالعجر ، ولكن كسب المكاتب كان مشتملاً على حق الوثي وحق المكاتب، فبعق المولي يتقرر بالعجز ،

 ⁽¹⁾ أخرجه المحاوي من حذيت عائشة رضي الله سبها في كناد . اله. 3 (• ١٣٣٩)، وأخرجه مسلم من حديث عائشة رضي الله عبيا في كتاب المعتق (١٧٦٥).

⁽٢) وهي أخذ العطي فوة مذا الدابل . . إمع

⁽٣) ما بين المعلومة , سامط من الأصدر وأشتناه من ظام وجد .

⁽¹⁾ مكذا في طالو م ، وكان في الأصل: المرأنة

و حق الكاتب يتقرر بالعنق ، فإذا عجز نفرر ما كان للمواسى؛ لأمه تحول من المكاتب إليه ، والهذا قال: إذا أجر أنمه ظفرًا، لهم عجر ، لا تبعل الإحارة، وإذا لم يتبدل لظلك عند، يحب أن لا تحل له الصدقة؛ لكوبه عناً.

والجواب: أنه لا خيث في نفس الصدقة لتحرم عليه ، وإقالم يبحل للغني والهاشمي أخذ الزكاء لأن فيه نوع استدلال به و لأنه بأخذ الصدقة تسقط ذنوب المصدق فيسير المصدق عليه كالالة للمتصدق في تطهيره عن الذنوب، فحرم على الهاشمي بطريق التعظيم ، وأما الغنى فليس نه أن يذل نفسه إلا عند احباحة والضرورة ، ولا حباجة ، فحرم على الغني والهاشمي معدوم هنا فيحل ، ولهذا قلنا: إن ابن السيل إذا تصدق عليه الغني قم وصل إلى ماله وأهله والصدقة قائمة لا بأس بأن يتناول من ذلك الصدقة ، وكذلك الفنير إذا تصدق عليه كه استغنى والصدقة قائمة ، لا بأس أن يتناول من ذلك الصدقة ؛ لا لاعدام المعنى الذي ذار ذا.

وبعضهم قبانوا: الولى يحلف الكاتب من أكسانه خلافه الوارث الورث في ملكه، والفقير إذا مات والعبدلة قبائمة، فورقها غنى جاز⁶⁰⁰نه أكل فلك، وإن لم يملكها مسب وهدياء فكذا ههند.

واتوجه ما ذكران: أنّ الصدقة مبارت للفقير بعد ما صارت فا تعلى بنجهة الرزق، فيتجدد للعقير سبب الملك على ما مراء ونزل ذلك منزلة تبدل العين، فيحل له التناول بفي غيّاء أو فقيراً، ويعمل لخيره النتاول، وثبت للفقير فيها منك بسب، جديد بأن اشتراها أو وهب له، أو لمرتبت له بأن ورته أو أماح له مذا الفقير حوالله سبحانه وتعالى أعنه-.

(1) وفي أنه أن على له

كناب الولاء

[عدًّا الكتاب بشتمل على خمسة فصول:

الفصل الأول: في ولاء العناقة الفصل الثالث: في الإفراز بالولات الفصل الثالث: في الإفراز بالولاء الفصل الرابع: في دعوى الولاء والقصومة واليمين فيه الفصل الخامس: في المتفرفات.

الفصل الأول في ولاء العناقة)**

وبسمى والاعالمعة والقاسمي مهدا الاسم اغتلاء بكتاب اله تعلى في قوله: فوراة تقرل بلكي المعمالة غلب والعسمت غلب فالله في المعالم عليه غلب في بالإسلام، وقواء الموافعين غلب في بالإسلام، وقواء الموافعين عليه في بالمعنى مرلت الآبة في وبدس حاراته مولى وسول الدين في والمعالم المناسبة والمعالم المناسبة والمعالم المناسبة والمعالم المناسبة المعنى على المناسبة المعنى على المناب وهو المسلاة والسلام: الرعال الأعلى أعلى أعلى ألى أعلى المالي على المناب والمعالم والمعالم والمعالم المعالم المعالم

ويتعلق مهذا الولاء أحكام من جملها الإراث، فنقول المولى العثاقة من جملة الوراقة. (عراف ذلك بالإعزاع والمعنى يمل عليه، وراحه ذلك: أن اللعنق بالإعزاق يحيء العنق حكساة لأن الرقيق [عالم] " حكمًا ، الإبراق أنه ليس بأهل لأحكام كثبرة تحدثت بالأحداء لحو

⁽١) النامل ف

⁽r) من (الأوراث) لا الألاثا

⁽²⁾ أخير ماء البيختاري عن عائمته رضي العامية في شفات أرشاء (۱۹۹۸)، و أحير مه عن اس عسر في البيغ عمر الله عليه الله عليه المنظم في العني عن عائمة رضي الله عبد (۱۹۳۹)، و أخير حمد الترامدي عن الرسايات عليه (۱۳۳۹).

⁽²⁾ مكذا في ب ما في روفاق في الأصل إلى ما خطلك ا

القضاء والشهادة روجوب الجمعة، رما أشبيها، وألا برئ "أنَّ الإسام في الكافر المفهور بالحلوبن شاه قتله، وإن شاه المناقد؟

و لما كان الرقيق هالكا حكمًا ، كان الإعماق إحياء له [حكمًا] "، فكان للديق بمزلة الأب له حكمًا ، فيرث منه كما يرث الأب الحقيقي، والأحل هذا المعنى سويت في ولاء المعاقة بين الرحل والرأة ، لأن معنى الإحياء يعم الكل.

1724 - وإنه مؤخر عن سائر العصبات مقدم على فوى الأرحام ، والولاء لا يورث وبكون لأقوب النس عصبة من العنق، حتى فو مات مولى العناقة ، وقرك أنا وبتاً ، ثم مات المعتق، قبالمسرات لاس المولى و لا يكون للبنت شيء ، والأصل فيه قول عليه الصيلاة والسلام ، الولاء لحمة كلحمة السبه لا يناع ولا يوهيه ولا يورث "ا.

1984- وعن هذا قال أصحابنا رحمهم انه تعالى: إذا مات مولى العناقة، ونرك ابنين، لم مات أحد الابنين، وقرك ابناء ثم مات العنن فسيراله لابن المنق، لا لابن بن المنتي.

1910 - وقال أبر حتيفة ومحمد رحمهما الفاتعالى: إذا مات مولى العتاقة، وترك ابنًا وأبّه تم مات العتاقة، وترك ابنًا وأبّه تم مات العديدات إلى العديدًا "أنّه تم مات العديدات إلى العديدًا "أنّه في ماله والخاصل أنّ الولاء نفسته الأبورث، على مو المدين حالم، ألا مرى أنّ المعنى هو المذي ينسب بالولاء إلى المدين دون الولادة، فيكون استحقاق الأرث بالولاء أن هو منسوب إليه حقيقة، ثم يخلفه فيه أثرب عصيته كما يخلفه في ماله.

1932 - فترَّع في الأصل على ما إذ سات المعتق عن النين، فصال الوصات الابتان والأحدهمة ابن، وللأحر ابنال ثم مات المعتق، مميرات المعتق يشهم: لأن الولاء لايصير ميرانًا بين ابني المعتق، بل هو باق للمعتق على حالم، ثم يخاف فيه أقرب عصبته على ما ذكرنا،

اونی ط : أو لا تری.

^(†) مكذامي ف

⁽٣) روى هذا الحديث من حديث ابن فسر، ومن حديث ابر أنى أوفى و ومن حديث أبى عربود. أما حديث ابن عسر رواه مطرقة (١٩٤٤) (١٠ ما حديث ابن أبن عسر رواه مطرقة (١٩٤٤) (١٠ ما حديث ابن أبن أوفى الخاشرة عبد الطرفة (١٩٤٤) (١٩٤٤) أما حديث أبن حديث الأولى (١٩٤٤) (١٩٤٤) أما حديث أبن حريرة: وأخرجه بن عدى من الكامل في ضعفاء الرحال (١٩٥١).

 ⁽¹⁾ مكة (في تسبح النافية التي اهتجابة عقبها، وكان في الأصل الاستق.

وهؤلاه في الفرب إليه على السواء.

وقد طول محمد رحمه أنه تعالى هذا الكلام في الأصل ، وحاصله: أنا وارث انمئل من هر أقرب ثناس عصبة إلى مولى العناقة، فينظر عند موت العنق أن مولى العناق أو كان حيا في هذه الحالة وحات من يرته من عصباته، ومن مو أمرب الناس إليه عصبة؟ ووث ذلك التنخص من العنق، وكنت المحتى ولا مصنف معتقه، حتى إن من أعنى عبداً، فم إن العدد المعتى أعنى أمنه، تم مات العبد، فم منت الأمنة، فميراث الأمنة لعنى العبد، وربلك بناء تم مات الأمنة، فميراث الأمنة لا لين معتق العبد، وكذلك لو مات معتق العبد، وترك بناء تم مات الأمنة، فميراث الأمنة لا ين معتق العبد، وكون لأفرب الناس عصبة إليه بعد [موته]"

٣٦٤٧ - والرأة في فاك كاثر جن البريد به أنه كما يقيت للمرأة ولاء معتقها ، يشت قها ولاه معنق معتقها ، قان عليه الصلاة والسلام ، البس للسناه من الولاء إلا ما أعلقن أو أعتق من أعتقر ه' أ

1984 - وبرأن اسرأة اشترت أباها حتى عنن عليها، ثم مات الأب عن هذه الابنة المتشربة، وبنت أحرى له، فالظان من عبراله لهما بحكم الفرض، والباقي للمشتربة بحكم الفرض، والباقي للمشتربة بحكم الولاء وثو كان الأب أعتق عبداً بعدما عنى هو على ابنتها، لم مات الابن، ثم مات معتق الأب، وشبت الابنة المشتربة، كان طيرات للمشتربة؛ لأنها منتفة مستى هذا الحتق، ويرث ابن المعتق من ولا المتقربة وعان معتق السه، فيرت منه كما كان يرت من ابته المعتق وإذا هات المعتق عن صاحب الفرض أو لا من عمسة المعتق، وأنه بعطى ها حب الفرض أو لا فرصه، وعن معتبة .

نوع أحبر منه:

. قال عليه الصلاة والسلام: طبس للنساء من الولاء إلا ما اعتقن أو أعتق من اعتقن أو كانتن أو كانب من كانتن أو جو ولاء معتقهن أو معتق معتقهن "". ويهذا كله أحد علماءنا و معهمالله تعالى .

١٥) مكفافي ف أو أم ، وكانافي الأصلي و ط البوته.

٢٤) أخرجه البيقي في أألسن الكري ٢٠١/١٠ (٢١٢٨٥) عن رما بن للت رصي الله عام.

⁽٣) قال الحافظ الزيلعي في أنجب الرابة (١٩٤:٤). مربب...

1919 - وصورة جر ولاء العنق: ضراة السترت عماً، وتزوج العبد بمعتمة قوم بإدن الراة، واحدث لدمها أولاد، فولاء الولد يكون تولى الأم، لأنه تعذر إثبائه من جانب الأب. تكون الاب عبدًا، فينت من جانب لام.

• 130 - ولمو أن المرأة أهنقت هذا العبد، جر العبد ولاء الولد إلى نصب، وحرب من ذلك إلى نصب، وحرب من ذلك إلى تشبء وحرب من ذلك إلى تشبيه ولاء ألولاء الأساؤة ولاء ألولاء خسة كلحمة النسب، وإلى يشبت ولاء الولد في هذه العسورة عن مولى الأم؛ تعجزنا عن إلباته من الآم؛ لكوله عبداً. فإذا أعنق الأبال الرئفم العجراء وبجدا إتباته من الأب كما في حقيقة النسب إذا أكذب الملاعن نفسه.

1701 - وصورة حر ولاء معنى المعنى . امرأة السنوت عبدًا ماعنفته ، ثم إنَّ هذا العبد المعنق السنوي عبدًا وأعنفه ، ثم إن هذا العبد التاني تزوج بعنفة قوم بإدن مولاها وحدث له مبها أولاد، عان ولاء الأولاد لمولى الأم. فلو أنَّ المعنق أعنى هذا العبد، جو هذا العبد ولاء ونده، ثم جو العنق الأول ولا، ذلك إلى نفسه أنم حرت المرأة دلك إلى فسها .

فالأب بيسر ، لاء الولد ملا خلاف: وأما الحد هل يحر ولاء حادده؟ فقى طاهر وواية أصحاب رحمهم الله تعالى لا يجر ، مواء كان الأب حيًّا أو مينًا ، وروى الحس عن أبي حقيمة وحمه الله تعالى أنه يجر .

المحافظة وصورة ولك: عبد نزوج بمعتقة قوم و حدث له منها أولاد، وتهدا العبد أب حى مآعنق الأراء ودو ذلك: عبد نزوج بمعتقة قوم و حدث له منها أولاد، وهو أب هذا الولد، تم مات العبد، وهو أب هذا الولد، تم مات العبد، وهو أب هذا الولد، تم مات الولاء، وقو جنى كان عقله على مواتد نول الأم عند عضامة وحمهم الله تعالى، ولم يجر الحد ولا حافذه إلى مواليه، وإنما كان كذلك الأم عند عند إنهات الولاء من الجد؛ لما ذكرنا أن الولاء أخق بالنسب شرعًا، والمست شرعًا إنها يشت من الزانى، شرعًا إنها يشت من الزانى، لا يثبت من الجد، تم لا يثبت من الجد، تم الولاء أعنق تفيير ولاء الولد من الجد، تم

⁽١) وفي أم الثلاب.

⁽٢) ومن في إذا أعنز العلم.

عليه عنز مقصودًا " فلا

٣٦٩٥ - ولهذه المسألة صور كنيرة:

منها : هند نزوج بمعنفة قوم وحدث له منها ولك فأعنق الولد ، كان الولاء لمولى الأم . فود. أحق الأب بعد فالك ، فالأب لا ينجر ولاء المولد إلى نفسه ، بن يكون تولى الأم حلى حاله

ومنيا: هبد تزوج بأمَّة رجن وولد بينهما ولك ثم إنامولي الأمَّة أعنق الآمَّة والوالد، ثم إنَّا مولى العبد أعنق العبد.

ومنها إذا كانت الأمة حُيلي حتى أعنق مولى الأمة الألمة والولد، أو لم يكن الحس ظاهراً ، ولان إذا كانت المولد المنافق على حتى أعنق مولى الأمة الألمية وهذا لأن الحين بإعن قد مصبر معتقاً مقصوفاً ولان في حكم العنق كشخص على حدة ، فهو والنفصل سوء. وإذا جدت الوقد لأقل من منة أشهر ، فقد بقنا يوجوده في البطن وقت إعناق الأم مها عقاء وهذا إلاه متى جرى على الولد عنى معصود فقد صدر الولد أصلا في الولاء وهذا الأنه متى جرى على الولد عنى معصود فقد صدر الولد أصلا في الولاء وبعدما صار أصلا في الولاء لا يتصور أصلا وتسماً في الولاء . والفسخ متعطر ؛ الأن قسخه من الولاء والفسخ متعطر ؛ الأن قسخه منه وموالعناق، وصنح العناق متعذر ، ولما تعقر فسخ ما فيت له من الولاء .

وهذا بخلاف ما نو لم يحر على الوقد عنق مقسود سنى عنق الأب، وإنه يجر ولاه الولد إلى نفسه ، وقد لبت ولاه من الأوبسبب سرية الأم، والحرية لا نقبل القسيم الأن هنك بم يتبت للويد ولاه نفسه ، بل كان تنبعًا من الولاء اللام، فمست حاجتنا إلى نقل ذلك الولاء إلى الأب، وبعد ما نقل ذلك الولاء إلى الأب يكون تابعًا في الولاء أيضًا. أما إذا لبت له ولاه مفسه مقصودًا لا يكن إنهاته لغيره إلا بعد فسخ ما شبت له ، وصبح ما ثبت له متعذر ، فهذا افترفا

1948 - فرع على منافقا تروج العبديائية العبر فقال: إذا طلقها فروجها، أو مات عنها، نم إن مولاها أعتقها، ثم جنادت بالولد لمستين، ولم نفر بالفضيا، العدة، بل الآعت الحبر، تم إنا مولى لبعبد أعش العباد، عالم إنا لولى الأم^{ادا}؛ لأن هذا الولد همار معتقاً بإعشاق الأم

⁽١) ما بين المفودين سابط من الأصل وأنستاه من ظ رابو و

⁽³⁾ وفي أم - فالموفع الوالمي الأم، وفي أنت أ. فالولد موالي مرالي الأم.

أسقصودًا؛ لأن وجوده في البطن وقت إعتاق الأم ثانت من حيث الحكم الأن إعداق الأم إلها وجد بعد الموت وبعد الطلاق البالن، وقد حكمتا بوجود هذا الولد قبل الموت وقبل الطلاق البانى، حتى حكمتا شات، نسب هذا الوسد، وهذا لأد اخبل ليس نفاهم في العندة عن موت أو طلاق بانن، عبيحال بالداوق إلى أبعد الأوقات البسكت إليات النسب ودقك ما قبل الموت والطلاق، فهو معنى قولنا: إن وجود هذا الولد في البطن وقت عداق الأم ثانت من حيث الحكم.

٥ ١٩ ٥ - بحلاف ما إذا أعنى الأم حال فيام النكاح، ثم جاءت بالولد كسنة أشهر فصاعدًا وما قى المسائد بحلاف ما إذا أعنى الأم حال فيام النكاح، في الحياد من الجائر أن يكون هذا الوالد موجودا فيل الإعتاق؛ لأن هناك لم يوجد دليل بدل على وجود، قبل الإعتاق، قلم يحكم بوجود، قبل الإعتاق، قلم المحكم بوجود، قبل الإعتاق، قام بحد المحكم بوجود، قبل الإعتاق، قام المحكم بوجود، قبل الإعتاق، قام المحكم بوجود، قبل الإعتاق، قام بوجود، قبل الإعتاق، قام المحكم بوجود، قبل الإعتاق، قام المحكم بوجود، قبل الإعتاق، قبل

1904 - وكذلك إذا كنات معتدة عن طلاق رحمى، وقد جنامت بالولد إلى منتبى وألباقي بحقاله، كنان الولد مونى لمولى الأم؛ لأنا حكمنا بو حود عدا الولد قبل الطلاق؛ لأنا للو يحتل بحقاله، كنان الولد مونى لمولى الأم؛ لأنا حكمنا بو حود عدا الولد قبل إنسات المراجعة، والإيمكن إنسات المراجعة بالنسك، فسمكمنا بوحوده قبل الطلاق "أو المسكنا إنسات النسب من عبر أن ينبت المراجعة بالشك ، حتى لو جاءت بالولد في هذه الصورة لأكثر من سنتين، كان الوقد مومي لوتي الأب ورئت المراجعة

۱۹۶۷ و حداد الدى ذكرنا إذا لم تفر المرآة بانفضاء المدة ، وإن أفرت بانفصاء العدة ، في حامت بالولد لأقل من سنة أفيهم بعد الإقرار بانقضاء العدد لنمام سنين مد، يوم طلق ، فإد ولاه الولد لولى الأم؛ لأن الإقرار منفضاء العدد لم يعجع ، لانها أفرت وهي حامل، فصار وجود هذا الإفرار ، والعدم تبنزلة ، وإن جامت به لأكتر من سنين منديوم طلق ، كان ولا ، الولد فولى الأب؛ الأنا لم نتيقن بوحود، في البطن يوم أعنفت ، فلم يصر مقصودًا بالإعناق مع الشك .

١٩٩٨ - وقو أن عمديًا تزوج مأمّة رجل، ثم ينّ مولى الأمة أصنق [الأنه]"، ثم والدت ولك غيان ولاء الولد لولي الأم، فإن أصنق هذا الولد أمّـة، فولاء هذه الأمّة الولي لام؛ لأنه

⁽۱) وهي في اقتل لمرجعة

⁽٢) هكد في صاورم ، وكالرض الأصل وأطأأ الأم.

. بشت ولاء هذه الأمة فلولد، وما بشت للولد يست قوائيه ، وموالي الولد موامي الأم، فإن أستى الأب بعد ذلك حر ولاه كلهم حتى يكونوا موالي غوالي الأب الأمه حر ولاه الولك، فيجر مه بشت للولد مطريق القدمة والأدمني هفيه ، وإنه أعلو - .

نوع أخر:

1739 وأو شده ما ألا هذا الحي أصنغ الليت وهو يملكه ، وإنه والرنه لا يعلم له والأنا عبره ، يقبل شهادتهما ، وقصى بالمبرات للمقعي ، لأمهما لما قسرا يثبت كول الملاعى معنفا ووارأا، فقد شرط الشول الشهادة أن يقولون أعنقه وهر يملكه ، وإنه شوط لارم ، لأن الإعتاق بدون الملك لا حكم له أصدح ، وشرط أن يقولون وهو واراله ، وإنه شرط لازم ، لأن سولى المناقة بصير محجوبا بعصبة من جهة السبب ، فيمجرد شهادتهم أنه أعنقه لا يشت حد القاضى كونه وارثال

۱۹۹۹ و كذلك لو شبهد الله لمبت كان مصراً لهذا نشاعى بالملك والمدعى أعشقه . قالفاضى بقس شهادتهما ويعضى الكوائد للمناعى والأنه لو ثبت إقراد المبت بالرق للمناعى عند القاضى، ويشت إعناق المذعى إيام عداء معاينة وكان يقصى له يجواث المبت، فللملك إذا

⁽١) سورة محمد الأية: (١)

⁽٢) سورة مرم الأنة ٥.

⁽٣) وفي على الالهماول من الأعلى، وفي ع . لا تسته من الأعلى.

شت دلک بائستة .

٦٦٦٦ - وأو شبهد أورَّأت الله عن هذه أعتق أب البت هذا وهو بملكه والدحات المعتق و فرات الله عدَّا و في اللَّذُعِينِ في ميات العينزي، وقرال الله علَّا اللَّبِينَ ، وقيَّا، ولذ من امر أو حيرُه، قصى باللم الله للمداعي ٩ لأن المعتق لو كان حوا كان ميرات ابن معتمه به ، فإذا كان ميماً كان ميانه لأقرب العصبات إني المعقرة وحوامته المذعر هذار

ونبرط ني الكتاب أن يكون ابن المينق من المرأة حرفة الانته لبو كالزمن ألمة وقعد أعتقه مولى الأمَّة يكون ميرانًا لمو لي الأمَّة على ما مر من قبل هذاء فيشترط أن يكون من امرأة حرَّة ؛ المكون مدانه لمولى الأس

١٩٦٣ - والوضيها ميذا ولكن فالاز نحل ل نفوك أب هذا غلام اللعنق، ولكن قد طلبنا ذلك، مالقاضي لا غيار هذه الشهادة؛ لأنهما تبهد على الولاء بالتسامع، والشهادة على الهلاء مالتسامع لا نقبل عبدائين حيفة ومحمد رحمهمنا اقه تعالى خلاة الأبي يومف وحمه فقه تعالين

٦٦٦٤ ولو مات رجل، قادُّعي رجل بيرانه، وأفناه شاهديا شبهد أنه أعنل لم هذا وليت وأميه والدنه بعد ذاك تهدؤ من عبيد فلان وأل أماه مات عبداء وماتت أمه ومات هو ولا نعلم له واردًا منوى معتق أمَّة عدَّه الدَّعي، فيه القاصر إشهادتهما وقضى له بالمراك، فإنَّ حاء مولى الأسار أفام البينة أنه أعلل الأسافيل أن يموت هذا الولد وهو يملكه ، وإنه وارته لا بعلم له وارثًا غيره، قضى القاضي بالموات لولي الأب؛ لأنا مولى الأب قد أثب جر الولاء وليه بإعتاق الأب يعد وعتاق الأم، وتبين أنَّ الفاصي أخطأ في القضة، والبراث لمولَّى الأم.

١٦٦٥ - وله مات رجل، والخفصير وجلال في ميرانه، وأقام كل واحديثة أنه أعلق الميت وهو بملكت وإنه وارثه لا وارث له غيراء، ولم يوقت البينتان رقتًا، قضي بالمبراث ينهما؟ لأنهما استويا فرزالدهاي والحجف ولم يتيقن القاصي بكذب إحدى لجيتين؟ لجوار أن كل و إحدامه الدائم يقين (" عدين سيرًا يطبق له أداء الشهادة وهو النصر ف في العساء وإعناق العبد العداذلك والمشهورة به مما يحتمل الإشراك، فقصى بينهما نصفان كما في الأملاك. هذا إداقه بوقت اليُنتان، فإن وقتَّا ووقت إحداهما أسيل، قصى لأسقهما وقتًّا؛ اعتباراً للثابت بالبينة كالثابت عيان

١٩٦٦ ولوكان ماء أحدالله عين أولاء وأفاع البيبة أبه أعتن المبت وهو يملكه، وقصى

⁽١) هكدا من النسخ النافية التي توحد عبدنا ، وكان في الأصر: البيدين

القناصير أبيشه أنوجه فلاني الأحراء وأقام الدنة أما أعنى الين وهو عكام والقامي الأ تفضى لتنافى، ولوحاء معاء والأعياء وأفياء البيئة على دعو هذا الفنى بالولاء يتهدا والعرف أنه إذا قصلي بالعني من أحدهما، ويالولاء لم أولا، بقد قصدا، طاهرا، ولو قصلي للتالي بعد ذلك بحديج إلى نسخ العنز عن الأولاق المصداء والعنق التالي لا يحتمل الفسخ، وإذا جاءًا معا لا يحتاج إلى دماج العنق في شيء الأن به يقص بالعنق بعد، وإلها يحدج إلى القساء بالعنق والولاء بإنهاء وإله متصور بأن يكود العد يسهما أعنفاد

9774 - وإذا الأعلى وجل أن أماه كان أعلى هذه اللبت وهم عملكم، وإنه لا وارت لأنهم ولا أيدا اللبت عرف و من ماني أحيه و عشيدا على دلت والا نفق شهادتهما والأسما بشهدان خماما ولا يبأ أن أنولا، للمعتق على حال، والا وارت له يطوين الم صورة على أن يعلمه فيم أقرب عصبته و وشهادة الناطة للجم الا تعين و تدلك شهادة من العنق لا تقعل والانهما يشهدا الانهما وتذلك شهادة روج المنتق الأنها تشهدة واحيد

1974 - و قام مدائر حل عن مان وبسائت، منافعي وجل أن اباه أعملتو هذه فيهت وهم بملكته، و نسهه ابنا المهت بدلت، و الأمل راجل اعمر أن اباه اعتماعه وهو يملكه، و الهرات بيسته بقالك، فينه بقصل بالرلاء لعساحب الشهاد، الان من حاسه الدينة، وإليها حجة في من الناس كمافة، وفي جالب الاحمر إفراد القود و الإقرار حمة في حل النفر دود عبد، الجان شبه الملاشر امن حراللمبت و بنتان له، قصل بالمرلاء لهما بصعير، الأن في حاسد كل واحد منهما البية

الم 1978 - وق الأهلى وجل من المرائل على رجل من العرب أن مسوئي علا المسرسي و أن الماسية الماسية و أن الماسية الماسية و أن الماسية الماسية الماسية في هذه الشهادة منفقة . هماسة الاسرائية في هذه الشهادة منفقة . هماسة الماسية الماسية الماسية الماسية و الماسية و الماسية و الماسية الماسية و الماسية و الماسية و الماسية الماسية و الماسية

١٦٧٠- وأو كنان العربي بذَّعي الولاء في هذه الصيورة، والابن ينكر، قبالت فيهنادة

^{. 19} وقي ف - حتى تسته ولايتهيوس العوبي. . 19 وفي ف - همار الدلاء بسيد ولأعجبهما

أحويمه لأن يُنكار الامن كإنكم الأب لو كان حيًّا، ولو كان الأب حيًّا، وأنكر تقبل شهادة بنيه مطلقه الأسما منهدان على أبسها بالولاء للعربي، ولا تهمة في هذه الشهادة فنقبل.

1791 - وإذا مات رجل، وأخذ رجل ماله ، والأعلى أن وارثه لا ولؤت له غيره ، فإنى الا أنت الله على ماله ، والأعلى أن وارثه لا ولؤت له غيره ، فإنى لا أخذ المال من يدو ولا أغلمه في بيت المال ، وهذا لأن البد للمستمى من حيث انظاهر ، إذ لم ينازعه أحد حين ما أخذ في الأخذ حاحثنا في نفضه ، والبد لاتفضل إلا محجة ، ألا ترى أن لو كان الإمامان أو لا أخداه ووضعاء في بيت المال، ثم جاه هذا وادعى أنه وارته ، فإنه لا يقضى له ما كان إلا البينة ؟ لأن البد لبيت المال من حسد الظاهر ، وهذا المائمي يربد نقض بد بيت لمال ، ولا ينفس إلا يحجة ، كذا ههنا

1948 - فإن حياه وحل اعرد واذعى أنه أعين المبت وهو بملكه" وأمه لا وارث له غيره و واقيام على ذلك بينة و واقيام الذي في يده المال بينة بميل ذلك وقيصى الممال بيسهمة غيره و واقيام الذي ينهما المال المهممة خيارج في المال و والاخر صاحب البد . وأما أن يجعل هذا كسنة دى المد مع الخيارج في الملك المطفق، فيقصى سبنة الخيارج و أو يجعل هذا كبينة ذي البد مع الخيارج في وعرى تلفي الملك من الواحد، فيقضى سبنة ذي الباء المناقصة المستقدي و عرد و كان المناس المناس المناسبة المناسبة في الباء المناسبة المناسبة في الباء المناسبة المناسبة في الباء المناسبة المناسبة في الباء المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة في الباء المناسبة المناس

و الجزاب على هذا أن يفال: مأن كل واحد منهما بهنة ثبت الولاء : إذ هو القصود في هذه المدعوي ، واستحفاق المال بيشي عليه ، وهذا لان الولاء عنى مقصود يمكن إثباته بالبينة وإن ثم يكن تم نام الله وإعارشيت أن الولاء على الحيث، وهمة في إثبات ذلك على الحسواء ، والولاء البس شيئًا يرد عليه البله ، فيعتبر أحادهما خارجة عبه والآخر صاحب يد، بن كلاهما خارجان فيه فيقضى به يسهما.

وإن سلمنا أن المثال مقصود في هذه الدعوى، ولا أنهما ادّعب الله قيه من جهة الواحد وهو الميت، وهما على الآخر، الواحد وهو الميت، وهما على الآخر، محلاف ما أو اذهب تلقى اللك من جهة واحد الشراء وأحدهما صاحب البدة لان منك لصاحب البدة الذي هو السيب المتمين للساحب البدة الذي هو السيب المتمين للساحب البدة الذي هو السيب المتمين للملك. أما هها بد صاحب البدل على إعناق فضلا من سبقه، ولأن السبب هناك يناكد الماقيض قدر البدينيت شراء منأكد بالقبض، فكانت بينه أكثر إنبائًا. أما ههنا السبب وهو الإعناق لا يتأكد ولا تأثير للبدعلى المال في تأكيد الإعناق، فلم نكر بنة ذي البدأك أنشا البائل،

⁽۱) وفي أم ا وهو وارثه مكان وهو تبلكه

متجسا وصبى سيسا

1997 وإذا مدت رحل، وترك مالا، ولا يعلم له وارت، فادّعي جل من السفيل أن أحسن للسويل أن المستورات وددّعي جل من السفيل أن أحسن للسورة وهو يقلك ، وإنه منات مستولة وارته وارته وارته ويله مات كافراً، المحالين مستميل، وادّعي رحل من أهل الذّمة أنه اعتى اللبت وله يماكه، وإنه مات كافراً، ويه وارته، ولا وارتب له عيد ما وأفاح على ذلك شاههي مستميل وقصل الماضي بالولاه يبهد منهم بن الانهاء المتورد في الله وي والحج من ما الانهاء المتورد وي الله ويتبد تصفيل.

1999 - تم تصدد البرائد الكون المستقد و يتعدمه الكون الأورد الدامل حدد إلى المعلى و الدائم و حدد إلى المعلى و المدائم و المدائم المستقد و المدائم المستقد المس

۹٦٧٥ وإن كنان الشهيرد من احدثين من أهل الذمة عابله بقتيلي بولاءه. وميبراته للمسلم، ويمكم بإسلامه الأدابية: الدبي بست تحجة على المسم، وجهة لمسلم حجة على الذمي، فكأن الذمي بماشو البيد.

. ١٦٧٧٦ - وإذا احتصم مسلم ودمل في ولا مرحل وهو حلى، والأعلى كل واحد منها الله الملغة منهما وهو يماكه وأركفاه وترويع أحدهما أميق وأفام على فلك نههو تأمل السنمين. قصل لاسبقهما ناه بحّاد لاله أثبت عنه في وقت لا منازع له وما فلا بدون الفضاء باللك مه

⁽٥٠ ما دير المهنو من مساقط در الأعيس التمنية من طاوع واقت

وبالعثق منه في ذلك الوقت، ولا يتصبور تملك الآخر وعنفه بعد ذلك. قان كان شهود اللمي من أهل الذمة والعبد المثق كافراً، قضى بهيئة المسلم، وإن كان الذمي أسبقهما ناويخًا؛ لأن بيئة الذمي ليست بحجة على السلم، فكأن الذمي لم يقم البيئة أصلاً.

۱۹۷۷ - عبد في بدى رجل من أهل اللهمة، أعنقه هذا الذمى، فادّعاه مسلم أنه هبد، وأقام على ذلك بيئة من السلسين، وأقام الفعى بيئة من المسلمين أنه أعنقه وهو يملكه، قضيت يبيئة الفعى؛ لأن دعوى المنتي بمعنى دعوى النتاج؛ لأن العنتي لا يحتسل الفسخ بعد وقوعه كالنتاج، وذو البد متى ادّعى النتاج، والحارج بلدّعى الملك المطلق، يقضى ببيئة ذى البدء كفا

1774 - ولو كان شهود الذمن قرصا من أهل الذمة وشهود المسلم مسلمون، قضيت مكونه عبداً للمسلم، وأبطلت العنق الأن بينة الذمن ليست بمحجة على المسلم، فكأن الذهن لم يتم البيئة أصلا. وإن كان شهود المسلم من أهل الذمة والعبد مسلم، وشهود الذمن من أهل الذمة أيضاً، فإنه يتضى بعنق العبد من جهة الذمن، ولا يقضى بكونه عبداً للمسلم؛ لأن شهادة المسلم قامت على إثبات الملك، والرق على العبد المسلم، وشهادة الذمن قامت على البيئة على العبد المسلم، والعنق عام يتنقع به المسلم، والرق يتضور مه، وشهادة أهل الذمة منولة فيما ينتقع به المسلم، والمائن عا ينتقع به المسلم،

توع أخير منه في توقف الولاء:

1779 - رجل انشرى هيئاً من رجل، ثم إنا المشترى شهد أن البائع قد كان أعضه قبل أن بييعه، فالعيد حر، وولا معوقوف إذا كان البائع يعجد ذلك الأن المشترى يقر بالولاء لبائعه وبائعه يبرآ منه، فإن صداً المشترى البائع بعد ذلك ، لؤمه الولاء وردالشمن على المشترى، وهذا ظاهر، وكذلك إن صداً المشترى ورثة البائع بعد موت البائع، فهذا وما لو صداً البائع المشترى مواه في حياته.

وهذا استحسان، والقياس أن لا يعتبر تصديقهم في حق لزوم الولاء؛ لأنهم بلزمون الميت ولاءه، وثبي لهم هذه الولاية، وفي حق رد النسن بعتبر تصديقهم؛ لأن رد النمن يجب من التركة، والتركة حقهم، ولكن استحسن، واعتبر تصديقهم في جميع قلك؛ لأنهم قانمون مقام المورث، فكان تصديقهم كتصديق المورث.

- ٦٦٨ - وإن أقرَّ المسترى أنَّ البائم قد كان ديَّره، فهو موقوف، فإن مات البائع بعد ذلك

عنق العسده لأن المشترى مثالكه ظاهراً ، وقد أمر أن عنقه معلق بموت المانع فيكون والاه موقوعًا ، فإن صدّق وولة البانع المسترى يعير تصديقهم في حق لزوم الرلاء للبانع ، وفي حق رد النمز السحمانًا على معو ما بنًا في العنق .

۱۹۸۸ - عبد بين رجايل شهد كل واحد منهما على صاحبه بالمنق، فالعبد يحدج من الرق إلى اخرية بالمنق، فالعبد يحدج من الرق إلى اخرية بالسماية، ويسمى لهما موسرين كانا أو معسري، أو كان أحدهما ما سوأ والأخر مصدراً ، ويكون الولاء بينهما الأن المبد عنل عليهما ، ويكون الولاء بينهما الأن كل قول ألى حيفة رحمه الانتخاف، وعلى قولهما الله المد حراء وولاء موقوف بينهما الآن كل واحد منهما يقر أن العبد كله عنق على صاحبه وحديم الولاء له وصاحبه يذكر

1987 - أنَّه بِين رجلِي شهدكل واحد سهما أنها ركدت من صاحبه ، وصاحبه يكر ، وينَّ الحارية نكون أم ولد موقوفة ، لأنهما نصادقاً على كونها أم ولد ، فإن في رعم كل واحد منهما أن يصيبه من الحارية صار لمساحب ، وصارت أم ولدله ، وهذا أمر عليه ، ورعم كل إنسان فيما عليه معتبر ، وتكونا موقوفة ، لأن كل واحد مهما يقر لصاحبه وصاحبه بشراً عهم فتكون موقوفة إلى أن يوت أحدهما ، فإذا مات أحدهما عنتت ، ويكون ولا معا موفوفًا بلاً خلاف .

1744 - ويفا كانت أمة ترجل معروف أنها له، طولفت من غيره وندا، فقال رب الأمّة للمستولد؛ معتكها بأنّه على إرجالامًة للمستولد؛ لاء بل روحتنيه بائة، فإذا الجارية نصير أم وند موقوفة الآن المولى بقول: بعنها من المستولد، والمستولد استولد ملك نفسه، فيثبت لها حق العيني، والمستولد بلد ملك نفسه، فيثبت لها ونقد إقراده، فقد نصادل على أموت حق الحرية لها، فصارت بمثرلة أم الولا، وفكون موفوفة الاستخدامها أحد، ولا بطأه (ولا يستعملها) "اد الآن أب لولد بشراً عها الكار، الشرف، والولد، وأربه،

1944 - فإن مات المستولد، عنفت الجارية؛ لأن مولاها قد أفرابعتها عندموت المستولد، والمستولد كان مقراً بفاد إفراره، فقد تصادفا على عنفها عندموت الستولد، وولاءها موقوف؛ لأن كل واحد منهما ينفيه عن نفسه، وبأتحد المانع العقر من أب الولد قعباصاً بالنبي، لانهما تصادفا على وجوب هذا القدار.

١٦٨٨- وإذا أثر الرحل أن أباه أعنق عبده في مرضه أو صحنه، ولا وارث له غيره،

⁽١) هكذ في لف ، وكان في لنسخ البائية التر صدة ولا بستغلها .

حولام مواذ و داد في القيامي، والا يصدق عالي الأحاد الآن الولاء تنزلة السبب، أم السبب لا التعامر نذت بإم أو أحد الورثاء الكذا الولاء .

و مي الاستحسال . لو لا ديكون للامن و لا يكون مواه فا د لأم لا يحلو بف أن كان لامن صيادةً حيما قال ، أو كان كادمًا ، إن كان مسادقًا كان أو لا أما الأنامة كان لأبيه وصير لم بعد موت الأب "أن وإن كان كاذبًا يعدم ها الإنشاء على من حل العدد و تكون و لاءه لما فكام ما [وارت] "الانصية يكان ولاء دلم وحتم لو مات العدد قالاين برايد.

والم يشكر مسمد من التناوية لولام الركافية الآب هل يعقل عملا ومشايحة وحسم القدام الرافطية الحواب فيه تنصيلاه فقالوان إلا قال عصية الاس وعصية الآب واحتمام لل أمامة هم الرجل واحد وقومهما من حي ماحداد كان مقمه على عاصه الما أعالاته يظك إلزام العقل عليهم بإنشاء العنزاء فرته لو أعنز عيداً فان عقل معتقه عليهم، فيملك دات بالإا وال العك

1943 - وأما إذا كمان عصبة الامن غير عصبة الأب بأن أعنق الأب رحل ، وأعنق الاس . جن أخر لا يكون عفله على عدقلة الأب؛ لانه لا تمك إنرام أو لام تدبيم بإنساء العمق هلا جلك بالإفرار أيضاً ، ويكون لعمل موقوفاً ، وصار خود ، مى حق العقل على التفصيل ، وفي غيرات لا تفصيل ، أن البراء عاداتن على كان حال .

هذا إذا لو يكن مع الابن القر وارت خراء فأما إذا كالرامعة والانت أصر و فالا كذابة في هذا الاقراراء كان للمكتاب أن مستمعي العدل التي حصته الانابة وارارا أحمدهما معلى الله كان المراراة والوالقراراة المستمين المبدل أنه و وصاحبه يلكون فالعند يسعى الأاسكون فاللبيد بسعى الأاسكون فاللبيد بسعى الأاسكون في حق الشاحمة ومهنا المكتاب مشهود عليه وسمي في حسنه .

الله الأعبد أبي حبيد مرح ممالته للم ولاء هذه النصف الذي هو حصه استنسعي

⁽¹⁾ هكذا في العب أو العالم وكان في الأهرال الأن ما كان لابته بطبير له بعد حوث الابن.

⁽٢) هكفا مي الدي مياري بي الأميل المانت مكان الدارت ...

والم المكدا في أمد أو أظار وكان في الأحراء أيهم كان الم

⁽۱۱) تمتامي باوام

رهما تبليدس فيدواء

للمستسمى ؛ لأنه يدّعبه ويزعم أنه عنق على ملكه بأنباء السماية وولاء النصف الذي هو حصة الفريلية والمستسمى ؛ لأنه يدّعبه ويزعم أنه عنق على ملكه بأنباء السماية وولاء النصف الذي هو حصة المستسمى موقوف ؛ لأن هندهما العنق لا يتحرّ أ، ففي زعم المستسمى أن كل العبد عنق على المر بإقراره، والولاء للمقرو لقريم أعنه، فيكون موفوفاً على قولهم لهذا.

فإن قبل: على قولهما فا أقر المستسمى بولاه نصبته الصاحب، وصاحبه مقر بأن الولاء للميت، يتبعى أن يتبت كل الولاء من الميت، ولا يكون نصيب المستسعى موقوفًا -قلنا، لو أثبتا كل الولاد من الميت، فقد حكمنا أن كله عنق من حهة الميت، وذفك يسقط حق المستسمى في السعابة [علايفاء حقه في السعابة]" جعلنا هذا البصف موقوفًا.

وفي كل موضع فلنا: يتوقف الولاء إدا مات المعتق، همبر الديوضع مي بيت الذل؛ لأن هذا المال له مستحق (لا أنه غير معلوم، وكل مان هذا حاله يوضع في بيت المال إلى أن يظهر مستحقه كاللفطة، وعفله على نفسه لا يعقل عه بسيت الذل، لأن بيس المال لبس عاقله، لأنه لا يوت منه، وهذا لأن بيت السال، إلى يوث إقالم يكن البت مولى أحد، وقد تيقنا أن هذا الميت مولى أحد، وإذا لم يوث بيت المال لا يعفل عنه أيصاً.

توع أخبر:

الكفر، فعيراته للذمن أعنق عبداً ذمياً أو مسلماً فولاه العداله، فإن مات المعنق، فإن مات على الكفر، فعيراته للذمن العنوية ولأن الذمن مرت من الذمن بالسبب، فكذا بالولاء لدى هو لحمة كفحمة السبب، وسواء كال المنبق بهودياً والمعنق كذبك، أو كان أحدهما بهودياً، والأحر مصرائياً أو مجومياً.

 ١٩٨٨ - وإن كان المعنق مسلمًا، أو كان كافراء إلا أنه أسلم بم مات، فيميرانه ليبت المثال وهذا إذا تم يكن للذمي المعنق عصمة من السلمين. أما إذا كان له عصمة من المسلمين، فيم أنه تعسمه.

الذال: وعقله على نفسه والآنه تعذر إلجاب هلي بيت المثال والأنا بيث المال ليس عافلة

⁽۱) آنت س ف و م .

مولاه فلا يكون عاقلته ، وتعدر إيجابه على المعنق وعاقلته ؛ لأن العقل إفا يكون بالتناصر "" ، والشاهمو في غير العرب إذا يكون باتفاق الملة ، فيتعمل أن يكون عليه . وإن كان للذمي المعتق عصبة من المبلمين ، كان ميراث الفتق له .

1949 - بصوائي من بني تغلب أهنق عبداً مسلماً له، ثم مات العبد، فسيراث العبد لأقراب العصبات إلى العنق من السلمين، وعقله على قبيلة العنل وإن كان العنق كافراً

قرّق بين هذا و بين ما إذا كان المتق رجلا من المو الى وهو كماراء والمبد منا م كان هناك. حقل الحد على نفيه .

والقرق: أنّ العقل إلما يجب بالنتاصر ، إلا أنّ النناصر فيسا بن العرب (بالقبيلة)" النقاق الله و العرب (بالقبيلة)" النقاق الله : والمعتنى بالإعتاق فلسار من قبيلة المعتنى فاقلة المعتنى فاقلة المعيد أيضار المهاف المعتنى فاقلة المعيد أيضار المهاف المعتنى فاقلة المعيد أيضار المهاف المعيد أيضاب العقل على العائلة لا يجب على الجالى ، فأما لتناصر فيما من غير العرب بالغاف المئة لا بالغيراء هكذا حرب العادة فيما ينهم.

٩٦٩ فإدا لم يكن بن المحتل والمحتل العاق العاق العام الا يصير المعتلى دسرًا كه فلا نصير عاقلة (له : قلا نصير عاقلة) المحتل والمحتل والمحتل المحتل المحتل المحتل العاق إلى العاقلة المحتل العاق العاق العاق المحتل المحتل والمحتل المحتل المح

1991 - وكو الأ. جبلا من أهل الحرب خرج إلى دار الإسلام بأمان، فانشران عبدًا في دار الإسلام وأعيقه ، فسح إعداده ، ويتبت له الولاء، هان رجع النولي إلى دار الحرب وأسر : وجران عليه السبي ، فإنه يكون عبداً، وولاء لمعتق على حاله : لأن ولاء وثبت بسبب عنقه، ورنه باقي بعد سبي الحربي .

اله إن قايل البس أبا المعنق مني أسار بحرج من أن يكون أهلا للولاء، فلما ذ لايبطل

⁽٩) وفي أوأ: لأر العفلي عا يكون لقياد والتناصر

⁽¹⁷⁾ هكذا في أف أو وكان في المبلخ الباتية إلى الصمانا عليها. فيما ين العرب لا يكون إلك ق المانة

⁽۱۲ مکتابی ب

الولاء هيمنا؟ قائمًا: لا يخرج من أن يكون أهالا للولاء ؛ لأن الولاء منذ الشوع، عنولة النسب. والعبد من أحل إنبات النسب، عالولاء معد النبوت ملحق بالسبب والعبد أهل لذلك، فإن مات المعنق فإن ميراله لببت المال، وعقله على نعسه، وقد مرّ تظير هدا فيما نقدم.

٣٦٩٧ - صوبي الششوى عبدة في دار الإصلام وأهنقه، ثم رجع إلى دار الخرب وسبى، ثم انتراه ذلك العبد المعتق وأعقه، فولاء كل واحد منهما لصاحمه لأنه وجد من كل واحد منهما اكتساب سبب الولاء وهر الإعتاق، ولا منافاة بن الولاءين. ألا ترى أنه يجوز مثل هذا في النسب، حتى إذا لا شويز يسب كل واحد منهما إلى صاحبه بالإضوة، فكذا في طولاه لما منا أن الدلاء يمن لذا كسب.

الفصل لثاني في ولاء الموالاة

تفسيم والادالمراكاة الايستم الرحل على يدى رصل، فبغول للذي أسفه على بنيه، أو لعبره والبتك على ألى الادائة فعيرائي لك، وإناجيت. فعلى عليك وعلى عافلتك، وقد الاحرصية فهدا هو تفسير والادائة الان وإناجي الأسفل جداية، دهفاء على عاطة المولى الاعلى، وإن مات الاسفل يونه الاعلى، وإنامات الاعلى لا يرت الأسم ت و لا تشت على الاحكام عجره الإسلام بدون عقد الموالا، إلا على قود المرافض وصولى الوالا و فرم

و القبياس أن يكون مولى الدنافة مؤمرا عن دوى الأرسام كما عو مقعت عنى رفسي الله بمبالي عمد الأن المعتقر عمراني الدنافة مؤمرا عنى دوى الأرسام كما عو مقعت عنى رفسي الله بمبالي عمد الأن المعتقر عمرانية الذوب من وجمه ورفي الاحتيار من وجمه من حيث ولم أحيده حكماً لا حقيقة وقر الأرجام قرب إلى السافة بالنص والدين الدورة في مولى المتافة لا يكون واردة في مولى الموافقة الأنه وحد من مولى المتافة الإسلامين واردة في الموافقة الأنه وحد من مبالى الدينة والمدين والدين والمدينة المقابلة المتافى في المتافى المتافى والمدينة والمدينة المقابلة المتعابلة المتعابلة

1797- وإذا مان الأسفى والأدبى مبت المبرات الأسفل القرب الناس عصبة ألى الأعلى، كما في ولا العناقة ، ولكل واحد مبا أن يقال القائل الا عصب من صناحيه . ويما دول الفرائل المناقة ، ولكل واحد مبا أن يقال القائل المناقة ، ولكان واحد مبا أن يقال المناق ال

وليو روسف رحمه الله تعالى فرك بين مسألها دين الشروط له الخيار ، فإنّ في المادوط له الخيار تم يفترط حضرة صاحبه لصحة الصح، وهمنا خوط حصراً صاحب، والفرق له : أنّ عي المشروط له الخيار بحكم الحيار ، وصار مسلطاً من جهة فساحيه على الفسح ، فما يلحقه من الضرو بتسير راعيناً ، وهها لم يوجد من كل واحد منهما تسليط صاحبه على العسيم ، إد نهوجود ليس إلا عقد الوالاة ، والعقد يمتع العسخ فكيف بوحب التسليط على القسخ ؟ وإذا لم يصر قبل واحد مهما مسقطاً على العسم من جهة فساحمه فما يلحقه من الصور مسبب فسح صاحبه لايكون رصياً به ، فأهد افترها

1998 - وللموثى الأعلى أن ينفص عند الوالاة، وليس له أن يتحول بالولاء إلى عبره، فإنه لو قال : حملت ولاني لفلان، لا يعربرا، حجمله، وللأحمل أن يتحول بالولا، إلى غبره، كما له أن ينفض الولاء قصدا، فإن له أن يوالى مع أخر ويتفض المقدمع الأول إذا والى مع أخره غبر أنا أنتقص من الاحفل إن وجد مقصوداً يشترط لصحته حميرة الأعلى، وإن والى مع غيره ينتقص الأول وإن كانت الموالاه مع عيره بعية الأعلى.

1999 - وبقا يكود للأصفل أذ يتحول بالولاء إلى غير المولى الأعلى إذا لم يعفل عنه تقولي الأعلى . أما إذ عقل منه المولى الأهلى فلا ؛ وهذا لأن الموافقة منه نسرع فكان بموثة الهماء وللواهب الرجوع قبل حصول العوض لا معد حصول العوضي، وقبل العقد لم يحصل العرض، وبعد العقد حصل العوص .

3393 . ولا يجوز مع ولاء الوالان، والأسفل والأعلى في ذلك على السواء، عير أن البيع إدا تنان من الأعلى، لا يكور وبيعه معضًا للولاء إدا تنان بعير محصوص من صاحبه، وإذا تنان البيع من الأسفل، يجمل بيعه نفضًا بأولاء وإن كان بقير محضر من صاحب.

والصرف الأطول الاعلى الاعلى لا بملك تحويل ماله من الولاء إلى صوره، وإنما إليه مسخه و مقضه المؤلفة ، فبدا ماغ مجعل السم مد عبارة عما تلكه وهر الفسخ مقصوداً ، إلا أنه لو فسح لصاً إن كان محضو من حدجه لا يحوز فكذا منا الحاما المولى الأسعى كما يملك مقصر الولاء هسماً ، يلك الشفى حكماً يتحويله إلى عبره، فيجعل البيارة عن النحويل إلى عبره، فيجعل البيارة عن النحويل إلى عبره كبلا بلعو ، فلهذا عنرةا

نوع أخر من عدّ االفصس:

۱۹۹۷- إذا أسلم الرجل على يدى رجل وعاقده عقد الولاء تم ولد له ابن مي امرأة أسلمت على بدى الأخر ووالته، فولاء الولد لولي الأب؛ لأن للولد في جانب الأب، لام وهو مساو للولاء الدى مي حالب الأم، والأب هو الأصل مي الولاء، فيترجح جانبه كما في ولاء العيناقة . وكفلك إن كانت أسلمت ووالمن رهى حيلي، ثم ولدت بعد ذلك، فإن ولاء الولد لوقي الأب.

1798- وهذا بخلاف ولاء العناقة فإنها إذا أعنف وهي حبلي، فإن ولاء الوقد يكون لمولي الأم. والفرق: أنّ بالعنق يصير الجنبن مقصوداً بالإعناق وبالولاء، فإنه محل لإنسافة المتن إليه، ويعند ما صار مقصوداً بالولاء لا يكن أن يجعل نابعًا في الولاء لغيره إلا بعد فسخ ما ثبت مقصوداً لمه و فسخ ذلك متعذر. أما ههنا لا يثبت للجنبن ولا نفسه، وإن كان موجودا في البطن؛ لأنه ليس بمحل لعقد الموالاة عليه، فإن غام عقد الموالاة بالإيحاب والقبول، وليس لأحد ولاية الإيجاب والقبول، وليس

1999 - ولو كان لهما أولاد صغار ولدوا فيل الإسلام، فأسلم الأب على يدى رجل ووالاه، ثم أسلم الأب على يدى رجل ووالاه، ثم أسلمت المرأة على يدى رجل أحسر ووالاه، فسياذ ولاه الأولاد لمولى الأب بالإجساع؛ لان الأب حبن عقد الولاء على نفسه، فقد عقده على ولده الصغير تبعا له، وله ولاية مباشرة العقد على الصغير ، وصار الصغير مولى لموالى الأب بطريق أنسبعية. فإذا أسلمت الأم بعد ذلك ووالت وجل اخر ، يسفى ولاه الأولاد كذلك، إذا لم يبنّى كالشرة الأم عقد الولاء على الأولاد ولا وجه إليه.

أما عند أبي يوسف ومحمد وحمهم الله تعالى: فإنه ليس فلام ولاية عقد الولاء على الوقد الصغير عندهما، لما بأتي بيان بعد هذا إن شاء الله تعالى، فصار وجود هذا العقد من الأم في حق الولد والعدم جنز لة .

وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فلأن الأم إن كانت قلك عقد الولاء على الولد الصغير ، إلا أن الولاء إذا كان ثابتا للصغير بعقد الأم أولاء بأن أسنست الأم أولا ووالت رجلا بنجر ولاء، إلى الآب إذا أسلم بعد ذلك ووالى رجلا آخر - فإذا كان ولاء الولد ثابتًا من الأب أولا، لأن يثبت ولاء، قولى الأم أولى .

• ١٧٠٠ - قال: وإذا أسلمت امرأة من أهل الذمة على يدى وجل ، ولها وقد صخير ووائته، فإن ولا عارو الدما لولاها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما ولاء موائته، فإن ولاء المحاودة المولاها. فمن مشابختا رحمه الله تعالى من قال: هذه المسألة فرع مسألة ولاية الإنكاح، فإن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للأم أن تنكح ولدها الصمير، فكذا بكون لها أن تعقد عليه عقد الولاء، وعندهما ليس قلام أن تنكح ولدها الصمير، فكفا لا يكون لها أن تعقد عليه عقد الولاء.

ومانا القائل يقول . بجب أن تكون لأبي توسعه و أحسه الله تعالى في هذه السألة قول أول، وعول احراء ويكون قوله الأحرامع أن حيمة وحمه الله تعالى كما في مسألة التكام، وإلى هذا القول مان سيخ الإسلام وصعه لله تعالى .

و منهم من قال: حمده المسئلة مبيئة أه وإلى هذه القبول مال فسيس الأثمة السرحيين وحمه انه تعالى، فأج حنيمة وحمه انه تعالى قاس ولاء الوالا؛ على ولاء المشافع، وولاء العشاقة نبت للولند من جهة الأم إذا لم يكن له ولاء من جهة الأب، وهما يمولان: عمد الوالاة يبردد بين العبور و الفع، وليس للأم ولاية مباشرة هذه المقدعان الولد الصغير

۱۹۷۰ و بإذا أسلم الرحل على يدى رحل ووالا، وله ابن كبير، فأسلم الابن على بدى رحل أدر ووالاه أنبيا، فأسلم الابن على بدى رحل ووالاه الأن كل واحد مسهما للذى والاه الأن كل واحد مسهما مقتصود باكتساب سبب الولام، فهو كتأب وابن أعنق الآب رحل، والمعنى الابن رحل احرا وإن أسلم الابن، ولم يوال أحداً، فوالاه موقوف، ولا يكوه مدلى بوالاة الآب، والا يكون عقد الأب عن نشسه عقداً على الابن، وخلاف ما إذا كان الابن صعيرا، والعرف: أن الابن السخير تابع للاب، وأمكن أن يجمل عقد الاب عقدا عليه بطريق النسم، وقدلك الابن الكبير.

۱۷۰۳ ولم أن رجلا أسم على بدى صبى ووالاه لم يجز، وكا فك الصية ، وكا لك يفا والى عبداً ثم يحز، فإن كان الأس قد أن للمسى بدلك ، أو كان المرنى أن للعدد بدلك جار ، إلا أنا مى فصل المسبى يصير مولى للعديى ، وفي فصل الدلد بصير مولى فولاه لا للمسدد أن العدد إلى من أهل أه يشت له الولاه ، لأن حكم لولاه الإرت والعفل ، والعبد ليس من أهل ذلك ، وإذا لم يكل العدد من أهل أو إنست له الولاه ، لأنه من أهل حكمه ، ألا ثوى مولاه ، خلاف العسى ؛ لأد العسى من أهل أذ ينت له الولاه ، لأنه من أهل حكمه ، ألا ثوى كيف شيك له ولا ، لمكافئ ، فكذا ولا ، الوالاة .

نوع أخر من هذ الفصل:

۱۳۰۴ – حربی دخل دار الاسلام بآمال، وأسلم عنی بدی رجی روالاه، ثم دحل آبوه بآمال، وآسام علی بدی رجع ووالاه، فاق رلاه کل واحد شهده للهٔ ی والاه، ولا بحر الآم، ولاه الولدولی تفسه

۱۷۰۶ مرکق مواحد و بين مسا إذا دخل حسر مي دار الإسسلام بأمالت و أسلسم ووالي رجلا، فيداسروا هذا الخرمي الدي أسنيم وأعنق، فينه يجر ولاء الواقد إلى نفسه حتى كالا ولاء الوالد لمعنق الآت. وفي الموصعين جميعًا يثبت للولد والاستعدد، والوجه في علك: أنه منى ثبت للولد والاستعدد، لا يمكن أن يجعل ثابعًا لغيره في الولاء إلا بعد فسح ما ثبت للولد من والاساطوالا ترافسر تاملًا فلاب في والاستان العنامة [سعيا ، الآن والاسامة السامة الآسوق والاسلوالات. ألا ترى أنا والاستعام الموقع ما أست من والاساطوالا فالموالد، فيصير قابعًا فلاك في والاستطوالا الالالالات في والاستطوالا الإيقيد الإيشناء الله العالمة الموالاة الإيشناء الدولات الموالاة الموالدة المناسات الموالات ال

99-9 - وهراق أبو حييفة وحيمه الله بعالى بين هذا، وبين الراه الذهبية إذا أسلست، ووالمت وجلاء ولها وند تسعير ، ثم إن الأب أسلم بعد دلك ووالي رجلاء فإنه يصير ولاء الولد توفي الأبء لأن الولد معالى في الولد عن الولاء لأن الولد دمل في الولاء تسعّل للأم، إنما الحالجة إلى نقل سائبت له فيحًا للأم إلى الأس، وولاء الموالاة قبائل للتحويل. أما ههنا الولاد دخل في الولاء مقصوفًا، فالحاجة إلى نسخ ما تب له من الولاء مقاولاً، والحاجة إلى نسخ ما تب له من الولاء على ولا الموالاة على المائب له من الولاء المائبة المائبة به فلا شغوريه.

۱۷۰۱ و افا أسلم حوبي في دار الحرب على يندرجل مسلم، ووالاه هناك، ووالاه في دار الإسلام، فهم مولاء، فياد سمى الله وأسنق لم يجر ولاه الآب إلى للمسمه ووذ سبى أبوه، وأعنق جر ولاه الابن إلى افسه

1979- ولو أن وجلا صن أهل النامة أعنن عبداً، سرزنا الدمن نفض العهد، ولحن بداو احرب، وأخذ أسراً ، فصار عبداً قرحل، وأراد معتقد الذيوالي رجلاً ، ثم يكن له ذبك ا الأنه مولى العنافة، وليس قولي العناقة أن يوالي أحداً ، وإن أعنن مولاً ، يوماً من الدهر، فإنه يراثه إذ مات الأنه مولاً إلا أنه تدن لا يرث سبب الرق والكفور، فإنه والا ورث، وإن جني جناية بعد ذلك عمل عن نفسه، ولا يعمل عنه مولاً ، كذاء هكذا في عامة الروايات، وفي بعض الروايات في الدار يرثه ويه غل عنه وهو العدالد بحراد لأنه زال المانع عن العنقل والمهراث جنبها.

⁽¹⁾ أنبك من أف له وفي اط : اليصير تابعاً ، وفي الأب في ولاء المناهة منية ... إنح .

القصل لمثالث في الإفرازبالولاء

470- إن أقر الرجل أنه مبالى عناقة لفلان بن فلان من موق أو من تحت و مسلقه فلان في ملك فيته ومسلقه فلان في ملك فيته مصبو مولى له ، بعقل عنه ويرنه ألا يرى أنه تو أمر أنه الل فلات أو أبو فلان أو أبو وصدقه خلان في دلك وصدقه خلان في دلك وال كان للمقر أو لاد كبار وكفيوا الاب بها أقرآ و فالوائه و فيلان أخر ، فالأب مصدق على نصبه والأولاد تحير معدقول على أخر ، فالأبلك على أحسهم الأولاد مصدقول على أحسهم الأولاد يذاكان الخراء فالأب لا بملك مناظرة عقد الولاء عليهم ، فلا يملك على أعسهم ومه أورى ما أواكان الأولاد صدفول الإقرار به عبر مهم، ومه أورى ما أواكان الأولاد عبد الولام عليهم إلى كانوا صداراً ، لأن الأدر يقلك مباشرة عقد الولاد عليهم إلى كانوا صداراً ، لأن الأدر يقلك مباشرة عقد الولاد عليهم إلى كانوا صداراً ، فيملك الإقرار وبه عبيه والياب كانوا صداراً ، في كانوا صداراً ، فيملك الإقرار وبه عبيه والياب كانوا صداراً ، في كانوا عداراً ، في كانوا كانوا كانوا كونوا ، كانوا كونوا كانوا كونوا كانوا كونوا كانوا كونوا كانوا كونوا كانوا كونوا كونوا كانوا كونوا كانوا كونوا كونوا

۱۷۰۹ - بيان كان له امرأة أم الأولاد، فقالت. أنا مولاة عناقة لفلان و مسلكها، و فال الأب: أما مولى عناقة لفلان أخر، فإن كل واحد مبسا يكون مصدقًا فيما أفر به، ويكون ولاء الولد قولى لأب؛ لأن النابت خصادتهما كالثابت عيانًا، ولو عايدًا أن كل وأحد منهما مولى عنافة لذي أفر أم إذا حدث بنهما أولاد، قالت الأولاد موالى لمولى الأب، كما مهنا.

• 1998 ولو أنّا المرئة مولاة عنافة معروفة ، له نزوج مولى عنافة ووتنعت المرأة ولذًا ، فقالت المرأة ولذًا ، فقالت المرأة - ولذا التوج - ولذنه بعد عنقك السنة أشهر ، وولاء الولد شبت من جانب الروج ظاهرًا ، يحدوث الولد شبت من جانب الروج ظاهرًا ، يحدوث الولد شبت من جانب الروج ظاهرًا ، يحدوث الولد قالم خالة خوابدعو ما تريد إيضال هذه الظاهر • لأنها نقول : إنه كان موجودًا في البطن ، وصار مقصودًا بالمئل والولاء .

1911- وإد كان الرجل من العرب له روحة لا نعرف. ولدت منه أولادًا، نم ادُعت أنها مولاة فلان أعتفها، وصداقها فلان في دلك، فإنها مصدقه على نمسها، ولا تصدق على ولدها؛ لأن الويد بدله من السبب مستفل عن الولاء، واعتبار فولها عليه إعتبار منفعة الواد. فاذا العدمت المتعمة ههنا، لا يعتبر فولها عليه.

١٧١٧ - وإن كانبها فلان في العنق وقال " هي أمنى ما أعتقتها، فهي أمنه و لأنها أقرأت له . بالرق كم دعت القرآية عليه ، فدصادق فيمنا أقرات ، ولا تصعفق فيما الأعت، ولا تصدق على الوقد الوجود في البطن وقت الإقرار ، يعني به (۱۰ إذا جاءت بالوقد لأقل من سنة أشهر من رقت الإقرار ، وأما الولد الذي يحدث بعد ذلك، هإنب تصدق عليه عند أبي يوسف وحمه الله تعالى ؛ حتى بحدث رقبةً ، ولا تصدق عند مع مدر حمه انه اعالى ؛ حتى يحدث حراً .

1714 - امرأة في يديها ولد لا يعرف أبوه أقرت أنها ده: قد الانه و عبدة ها الان في خلك لم يصدق على الابن عند محمد و حمد الله تعالى . وهو قول أبي بوسف أولا ، وعند لي يوسف و حمد الله تعالى أخراء وهو قول أبي حميفة و حمد الله تعانى و عصدق على الابن ا لأن هند أبي حنيه و رحمه الله تعالى الأم قلك وباشرة عقد الولاء عليه و فيصح بقرارها عنيه . وعند أبي وسف و محمد و حمهما لله تعالى : لا قلك مباشرة عقد الولاء عليه الابن و فلا قلك الإثراريه عليه . وإما فارى هذه المسألة المقلمه على هول أبي حنيفة و حمد الله تعالى ؟ فاعتبر قولها عليه ، وموضوع المسألة المقممه في أن للولد أبا معروفا من العرب و فصاد مستغياً عاله من النسب عن الولاء ، فلم يعتبر فولها عليه عند أبي حيفة وحمد الله تعالى .

1913 وإذا أقر الرجل، فقال أنا مولى فلان وفلان، قد أعتقابي، فأقر به أحدهما، وأنكر الأخر، فهو بمنزلة عد بين شويكين يعتقه أحدهما، وإذا قال: أنا مولى فلان أعتفنى، ثم قال الأخر، فهو بمنزلة عدد بين شويكين يعتقه أحدهما، وإذا قال: أنا مولى الأول، فإن قال: قد أعتقنى فلان أو الخيرة والأعياد حميما قهو مولى الأول، فإن قال: قد أعتقنى فلان أو فلان، والأعي كل واحد منهما أنه هو المعتق، لا يفرم العبد حميه؛ لأنه لو قزم يفاينزمه بحكم الإقوار الا بدهواهما، وهذا الإقرار وقع باطلا، لأن أقر للمجهول. فإن قرأ الحديث مولى للمقر له؛ لأن ها الإفرار بالوقع باطلا، صار وجود عدمه، فكان له أن يقر بعد ذلك في يشاء.

من متنابخنا وسمهم الله تعالى من قال: ما ذكر في الكتاب أنه إذا أفر تغيرهما بحوز إقراءه، يجب أن يكون في لهما، أما على قول أبي حنيعة وحمه الله تعالى الايجوز إفراده؛ لأن الإقرار بالولاه إقرار بالنمس، ومن أفر بالنسب لإنسال، فم أفر بالنسب بعد فلك لأخوء لا يصبح إفراده لشافي عند أبي حنيفة وحمه الله تعالى، وإن لم يشت النسب من الأول بأل كذابه الأول، فكفا إذا أفر بالولام، ومنهم من قال: هذا قول الكل؛ لأن الإقرار همنا وقع باحلا؛ لكرنه وانعًا للمجهون، أما في تنك المنامة الإقرار وقع لعمرم، فلم يقع باطلا.

١٤٧٥ - وإذا أنر الرجل أنه سولي المرآة أعنفته، وقالت الرأة: لم أعنفك، ولكن

الرا) وني أف الرام البعرفية مكالا يعني به .

الساحة على بالنزر ووالبدل، فهو مولاها، لألهما الفقاعلي نبوك الولام، إلا أبساء عنطاهي سبعه والاختلاف في سبب نبوت الحق لا يميع لبوت الحق على ما عرف في كتاب الإقرار

۱۹۹۳ مول أو المالتحويل عنه إلى عيرها، على فياس فوال أبي حبية وحمه اله أدوالي. أبدر له فالله و على قيدس فولهما اله دلك، وهذا ماه أن النالت عدمما ولاه المراث، وولاء الموالاة بقبل النش والتحويل، وحد أبي حبرية رحمه اله تعالى. الشبت ولاه العنافة، وولاه المنافة لا يدل النفل و لتحويل

هو حدة فوديد الله ألوقاء ههد قدت تنصيص الفراء، فإقابيست بمقدار ما وحد منها من النصدي، ولأس حديثة وحمد عد تعاني أنّا المفريعاس في إقراره شال ما أقراء هجو حتى، وهر والمهدأن عدة ولاء الندقة.

1997 - وإن أقبراً أنه أصلح عسلم يديها ووالاهساء وصالت هي : من أعادتمان ، مهو مولاها ، ماه أندية حول بالتولام ابن عربه ها - لأن الذات مهما ولا ، السوالاة بلا ميلاي، وأن الذالت عند تصديق المدر له مفادار منا أذر به القفر ، والشر أشراً بولاء الموالان ، وأن لا تنبع المحويل ما لم يتأت بالتعلق.

۱۷۱۸ و افا آفرا طرح آراهای اصفه و ایکو فلان دیان و دیل اسا اعتقادی و بالا آمرفک تم اداملقر آفرال معالی او اسراعتفاده هید لا بسح ایرار دسته آبی منبعه رحمه اند عالی و ولا بصیر مولی لفتانی و وعدهما بصح بدارد استانی به صدف اندی می فاتان المیال المحالة: إذا أفراللسد و لاسان و كنده الفرانه و آفراد لاندی آمر

۱۹۷۹ - ۱۹۱۹ فاهل رحل على والدوجو بعد موت أني أعضف أبك و مصدقه الوندي هات وفيت الولاد لما والوكان المست أولاد لا الووسياقة بعض الأولاد، فالذيل مستفود بكربون موالي كه وال كناذ المدعى المول وصدقه بعض الاولاد أحدهت وصدي في في فول الأحراء كن ويق مهم بكرد مولى سدى صدكة

الفصل الوابع في دعوى الولاء والخصومة واليمين فيه

- ۱۷۲ - وإذ الأعلى رجل على رجل أتى كنت عبداً له وإنه أعتنتي ، وقال اللاَحى عليه : أنت عبدى كما كنت وما أعتقتك ، فالغول قول المولى ، فإن أراد العبد أن يحلقه فله ذلك؟ لأن الدعوى ههذا وقمت في العنق ، والاستحلاف يجرى في العنق بلا حلاف .

1973 - وإذا قال المدعى عليه : أنت حراً الأصل، وما كنت عبداً لى قط، وما أهنفتك وأواد استحلاق، لا يستحلف؛ لأن الاختلاف ههنا في الولاء لا في العنق، لا أنهما تصادقاً على العنق، والاستحلاف لا يجرى في الولاء عند أبي حيفة وحمه الله نمالي، و111ك إذا الأعلى على ورثة بيت.

1971 - حرّ مات، وترك ابنة، وقال: إنى كنت أعنقت البت ولى نصف الميراث معك أيتها الابنة، فالبنت لا تستحلف على الولاء، وتستحلف على المائه بالله ما تعلمين لهذا في ميرات أبيك حك، وهو نطير ما لو الأهى رجل على الابنة أنه ابن الميت، والدّعى لميراث لنفسه، لا شهد حلم، الابنة على النسب عنده، وتستحلف على الميراث بالله ما تعلمين لهمدًا حقًا هي ميراث أبيك، وولاء الرائة في هذا كولاء العنافة، لا يستحلف عليه عند أبى حليفة رحمه الله تعالى حلالة لهما.

٣٧٢٣ - فإن صاد الدعي عليه إلى تصديق الدعى بعد ما أنكر دعواء، فهو مواه، والإيكون إنكار، نقضًا للولاء؛ لأن النقش تصرف في العند بالرفع بعد النبوت، وإنكار أصل الشيء لا يكون تصرف فيه.

3773 - وإذا الأعلى رجل من الموالى على عوبى أنه مولاه أعنقه ، والعربي غائب ، ثم بغا للمدّعى فادّعى ذلك عنى أجر و إلى استحلاف على ذلك عند أبل حنيفة رحمه الله أفراك عند أبل حنيفة وحمه الله تعالى فوجهين: أحدهما: أنّ الدعوى على الآخر لم تصح الأنه أفراه أفراه للأول و النامى: أن الدعوى وفعت في الولاء، وهو لا برى الاستحلاف في الولاء، ولو آخر المدّعى عليه الثاني عند أبل حنيفة وحمه الله تعالى وصدهما الأمر موقوف إن قدّم الغائب وصدق المدّعى فيما ادّعاه لا يثبت الولاء من الثاني ، والا كثار عن النائل ، وإن كنّه ينت الولاء من الثاني .

م ۱۷۲۶ والو أن رحلا من الموالي قائن رجيلا حطأ، أيحيا، ورنة القشول، والأعنو على رحل من قبيلة أنه أعتمه ، وأرادوا استحلامه ، فإنه لا يمين عليه لا في حق الذال ، ولا في سن الراء فلا إشكال فيه عند أبي حتيمة رحمه الله تعالى، وأما مي حق الذال فلا أن ورنة المقتول لا يدعون عليه شيئا ؛ لا الذرة أيب على عاقلة المعتق ، ولا يجب سي ، منها عنى المعتق ألا يرى أن محمدة رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب أن المعتق إدا أقرأ معد الجالية بالولاء كان بجب شيء منها عنى المعتق لكان بجب بعضها عبيه بالولاء كان : فإن أقرأ المعتق مذلك ، لم يصدق على العاقلة ونا حددواء وكانت الدية على العاقلة ون ماده.

3771 - فرآق بين هذا وجن ما إدا الأهوا الولاء قبل الجناية، وأقرأ المذعى عبيه بقالك، ثم حيى الموتى حناية، موناً الدية أبوت على عناطه المبنق، والعمنق في الموصدين جمديك تبت باقراره.

والعرق أنَّ العقل إنا بجب على عاقلة العلق الولاء والجماية، فيصاف الوجوب إلى أحو الأمرين وجودا، فإن كان المعوى بعد الجماية، والحر الأمرين وجود الولاء، والولا، ثبت بإقراره ليس بحجة على غيره، وإذا كان المدعوى قبل الجماية، والحر الأمرين وحود الجناية، والجناية ثبت معاينة لا يؤراره، فتكون تابئة في من العاقلة.

1979 وإن كان الفتول من الوالمي فادعي وحل من العرب أنه أعنى الفتول قبل الفتل، وإنه وارأه لا وارده أنه أعنى الفتول في الفتل، وإنه وارأه لا وارده أنه فارده وأزاد استحارف القائل على دلت، والقائل مثراً الفتل ملكر الله لا أنه المنافذة الله والمدون المنافذة الأعلى حقاً من وبه فلان التي عليك؛ لأنه الأحي على الشائل الشبكين: المائل، والرقاء؛ لأن الفتال يعب عليه المائلة واحد من العاقلة عندا، وإذا عا يحرى فيه الاستحلاف فيمشحاف على المائل الهذاء بخلاف ما لو الأعلى وأرث المقتول على رجل أنه أعنى الفائل، فإنه الاستحادة، في الولاد؛ الأن

المفصل الجناسس في لمتفرقات

- 9V -

1974 - معتقد هوم تزوجت رجلا وحدث بينهما أولاد، فيفا على وجود : إما أن زُوَّجت نفسها من عبد أو مكاتب رحل، وفي هذا الوجه ولاء الأولاد ثوالي الأم، فإن أعاز الأب جر ولاء الولد إلى مواليه، وقد ذكر مدأ، فيما تقدم، وإن كان عاقلة الأم قد عقلوا عن الولد ثم عنى الأب، لا يرحمون على عاقلة الأب يذنث؛ الأن الولاء وإن انحر إلى الأب، فإنا انجر في الحال، فلا يتين أن حال ما عقل عنه علقلة الأم لم تكر حاقلة الأم عاقلة له.

٩ ٣٧٣ - وزما أن زوَّ جدد نفسها من معتق قرم، وفي هذا الرجه ولاء انولد لموالي الأب. ٩ لائه استوى اجانبان في الولاء ؟ لان في كل جانب ولاء عنافة ، والأب هو الأصل في الولاء ، فكان إثباته من جانب الأب أوني ، وقد مرحدًا .

١٩٧٠- وإما أن زوّحت بسبها من عربي، وفي هذا الوجه ولاء الولد لوالي الأبد لأن الجانيين لم يستويا؟ لأن في جانب الأم شوف ولاء المتنافة، وفي جانب الأب شرف نسب العرب، وشرف نسب العرب فوق شرف ولاء العناقة ؟ حتى لا يكون مولى العناقة كُفّة العربي، ولو ستوى الخزيان في الشرف، كان إنبات الولاء من جانب الأب "أولى، مكيف إذا ترجع حانب الأب

۱۹۷۳ موامدا الازورجت نفستها من رجل أسلم من أهل التحرب، ووامي رجلا أو تم يوال، وفي هذا الوجه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعانى ولاء الولد بكون لوالى الأم، وقال أبو يوسف. إن كان تلأم موال، قولا، الوقد لوالى الأب، وإن لم يكل تلاب موال، فولاء الولد ثلاب.

١٩٣٢ - وإما أن زرجت نفسها من هجمي له أباني الإسلام ، وفي هذه الوحه ولاء الولد لقوم الأسلام ، وفي هذه الوحه ولاء الولد لقوم الآب عنده لشرف حرية الأصل عند أني يوسف الآب عنده لشرف حرية الأصل عارف خلاف إلى شرف حرية الأصل شرف إسلام الآمه أولى ، وأما على فول أن حيفة وصحمه رحمها الله تعالى ، تعلقه الشابت ، حكى عن الفقيم أني بكر الأعمش وأبي القائم الصفر : الأولاء الولد لوالى الآب على .

قولهما أيضاً؛ وغيرهما قالوا: موالي الأم.

1974 - رجل له أمّة زوجها من عبد أخبه لأب وأم، أو لأب، ثم إنّ موثى الأم أعنى الأم أعنى الأم أعنى الأم أعنى الأمة وجاءت بعد ذلك موثد لمنت الأمّة؛ قبداً والدهد الولد من جهة الأب، لأن الأب عبد والعبد ليس من أهل الولام، وإذا تعذر إنبات ولاء الولد أن جانب الأب أنتناه من جانب الأم، كما في النسب على تعذر إنبات ولاء الولد إنّ من جانب الأم، وكما في ولد الملاعة فكذا عن الولام.

1978 - وأو أنا سولى العبد بعد ذلك أعسق العبد وهو أج معنق الأمة لأب وأم أو لأب، ثم مات معنق العدد، ولم يتوك وأرثاً عصبة سوى أخبه الذي أعنق الأم، ثم مات الولد، ولم يترك وأرثاً آخر، فإناً مبرات الوقد يكون لعنق الأم، لأن عصبة معنق العبد وولا، العبد كان لعنق العبد مسبب الحرية ، لأنه إنما كان الولاء لمعنق الأم، لأن الأب كان عبداً حين أعنقه مولاه، فقد جو ولاء ولده إلى نفسه، فيكون الولاء لمعنق الأم، فيكون مبر ش الولد لمعنق الأمو لامالاب لا بدلاء الأم.

3770 - هذا إداحاءت بالوقد نسبة أشهر قصاعدًا، وأما إما جاءت بالوقد لأقى من سنة أشهر، فميراث الوقد لمعنق الأم أيضًا لا لولا، الأب، ولكن لأمه معنق الوقد؛ لأم جرى مم مى الوقد عنق مقصود يبقيز، لا وقدت لأكل من سنة أنسهر؛ لأن هذه مدة لا يحدث في سنلها الخيل - نشى- ولقه مسحامه وتعالى أعلم بالصواب، وزيه المرجع والماب.

ثر الحراء الأول من الأحيط البر هائي محمد الله وعوله وحسق ثو فيشفه غفو الله شمالي. لكاتبه ومؤلفه ومالكه ولل رأي خلالا وأصلحه وللمسلمين - أمين- وضبي الله على سيدنا محمد وعلى أله وصحته وسلم - أمين-.

يتغوه إن شاء الله تعالى كناب الأتبان

للمحالة الرجعن الرجيع

كتاب الأيمان والندور

منشمل هفا الكتاب على مسعة ومشريل فصلات

الفصل الأول في بيان رقل اليمون، وسرط العقاده ومحلها.

الفصل التالي: في العاط اليمين، وهو الواع: صبيا في اخلف بأصحاء الفاتحاني، وطبيا في تطلع ديم فالداله تعالى ومنها في العدمة الدين والدوني والمساحة، وأشباهها، وصها في تحليف الغير، ومنها في تكوار الاسم ما يكون بما واحدة أو تعيير

العصل النالث أفي أمواع المهبر وأحكامها

المصل الرابع: في اليمين إذا جعل لها عاية ، وفي احره ما يراديه الفور أو الطلق، والصوف. الطعيل الى المهدد.

الفصل الحامس: هي الأنجال التي يقع فيها التخيير ، والتي لايقم فيها التحيير .

المصل فسادس: في الرجل يحلف، فينوي المحصيص،

اللفصل السابع أأفي الأيماني فاليقع على المغض وأما يقع على الحماعة

القصور القامن " في الشرط الذي تحسن على معتما دول المطلة والتي يعتبر فيها اللفظة.

القصل التاسع أفي العطف على أفيس بعد السكوت.

الفعس العاشم في الحلف على الأقوال، وإنه أنواع: منها. فكلام، ومنها: الفراء، وفيه لا يتمثل بشعر فسيئل بتسف النلك، ومنها: في البشئوة والحقيث وما عصارتها، وونها: في المنتبعة والسيال؟ وأنساههما.

اللعس الحادي عشر: في الحلف على العفود؛ فين أثراع، منها: في النكاح، ومنها: في النبع

(1) هكذا في الله وكان في الأصل. في لهمة والديب و حد تحريف

برانشوا مو مبها: عن الهمه والصدقة والإحارة والاستتجار والعارية والمتركة والقرض والاساغو ص والكمالة والاستمالة والوصيح ومنها في البدين على الهمين

الفصل الداني عشر : في الخلف على الأفعال، وإنه أنوح أيضاً حنها في الصلاة والشوم والحسل الداني عشر : في الخلف على الوصور والغسل، وسهب : في الاكلي، وسهبا في الشرب، ومنها. في الفوق أنه ومنها، في العداء والفشاء والسحور و و مها في الخدوي ومنها: في اللبس والغول في المسحور و و مها في المسحور و و الهالي والنقط، والتبلغ والكيرة والمها في اللبس والغول والمها في المراوح والنباة في الشركتي، ومنها في الأنواء والها والها والها والكيرة والإرسال والوجو واللبسة والإرسال والوجو واللبسة والإرسال والوجو واللبسة والرابط والمها في المراوح والمها في المها في المراوح والمها في المها في المراوح والمها في المها في المراوح والمها في المراوح والمها في المها والمها في المها والكلم في المراوح والمها في المها في المها والكلم في المها في المها في المها والكلم في المها في المها في المها والكلم في المها في ال

اللصل المثالث عشر ﴿ فِيمَلَ حَلَفَ عَلَى شَيْءَ فَعَالَ أَخِرَ ﴿ عَلَى مِثَلُ فَلَتَ .

العصل الرابع عشر أفي البسين على الأفعال في مكان .

الفصل اختمى عند حى تعبيق الاحرية الحثلثة بالشرط، وما ينصل به إذا أناف مرأبه صائق ومنده ما عداء وامرأته طائل اليوم، وعبده حراء هذا ومثال هذا

> المفسل السلامي فنبوء في المحتمد الواقع على الملك القائم والمحتمد الواقع عليها. المفسل السابع عشور صدا يقوقه الرجل لقرود.

> > العصل الثالل عشراء في الرحل لحلف لا يقعل الشيء فبأمر غيره

المصل الناسع عشر : في الأبحاث لتي يكون فيها الاستشاء

العشروب؛ في الأوقات.

القصل الحلاي والعشرون الني الرجل يعاف على شيء فيتعير عن طاله.

العاصل الدالي والله - وون " في بهمن التي تكون على الحبياة دون المرب، والتي مكون عالى النوت والخياة جميعأن

> العصال الذلحان والمشروب في احتف ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة القصل الرابع والعشرون. في الخنف على النواطو والصمائر

> > العصل اخامس والعشرون الني التذور

الفصل السادس والعشرونا افراكفارة البدين

العصل السالع والعشروان: في المتمرقات

الفصل لأول في بياد ركن ليمن وحكمهازوشر شائدة العقادها ومجلها

۱۸۳۳ - هو البيني باك بعالي دفر السوالة بعالي ، د صيب القروف بالبخر ، فأن السراد في المعلى الموافق البخر ، فأن السرائي ما للسرائية المعلى ا

1979 - و مكد المهمل و مدخّل و طرف أمو يهي الشهر و الطبيع من تعطيبوال به المدتمان و حير مد الشهرة و لأنه من هنت أن حير مع الأسلم النم الكف الذكاب عباد حيث عندما عن المدا المواجع و مدين و الدي و الكانو

1974 وسرط معددها بصور ثمر مند أنى حييمة ومحمد رحمصها ته بعدائي، والإصافة إلى المستقبل تدوي علي الإصافة إلى المستقبل لدور تضرر الإسلامية لا تعقدها والمساود الى فعل في المستقبل بدور التصور أداف الاعتبادها على ما يأتى بيناك بعدهما الدينة تعادمات الدينة تعادمات الدينة المدهما الدينة المدهمات الدينة المدهمات الدينة المدهمات الدينة المدهمات الدينة المدهمات الدينة الدينة الدينة الدينة الدينة المدهمات الدينة المدهمات الدينة الدينة المدهمات الدينة الد

1979 - والحق الدمان في الحديث الصديء الأن مجل التسرف وحكم السابل وحوب أقبل الوجرات التر يستدعى حيرا تنصروا عبداليراء والحير الذي ينصبر الحد أثبر حير يحتمل الصدق

> 195 ميل العالم المواطنين والسافة تعلي الرجي عند الرفيدي من علائمائي. 15 مكر الوراد المال والأرجي ما الأولايون مثالة

الفصل الثاني في ألفاظ البمين وإنه أنواع

توع منه في الخلف بأسماء الله معالى .

١٧٤٠ بيجب أن يعلم بالآ الحلف باسب من استاد له بعالى يين، جمعيع أستاد الله تعالى يين، جمعيع أستاد الله تعالى في ذلك على السداد ، تعالى الناس الخلف بدر أو لم يندر قوا، هو الطاهر من مذهب أصحالنا الرمن أصحاب من بقبول: كل اسب لا يسمى به عبر الله كشرفه: المراجعي فهو يبزر، وما يسمى به غير الله كاختيم والعالم، فإن أراد به الدين كان يبنا، وإن له ورد به الدين لا يكون يبنا، وكان بشر الم يسى يقول: إذا قبال. والرحين الإن أراد به اسم الله تعالى فهو يبرر، وإن أراد به اسم الله تعالى ههو يبرر، وإن أراد به سرة لم حين لا يكون يبنا، والرقال: والقوال، لا يكون ع بنا والمساحرة فاهر صفحه أصحابنا، لا يكون ع بنا والمساحرة فاهر صفحه أصحابنا، وقال عليه لمعالى، قبال الله تصالى: في حالية ولا بالتوني بالته الله تعالى عند تكون منكم حالفاً فليحتم بالله أو الهرين.

وإذا كان اليمين باسم لله تعالى بالنص، كان اليمين فاسم اخبر ثابث بدلالة النص [وما للمت بالنص] " ويذا لله النص [وما للمت بالنص] " ويذلاله النص لا يم الهاء المت بالنص] " ويذلون الله لا أفعل كذا، جم الهاء في النص الله بالله ويدا أو نصب، فهو عين، في النصوى النسفي، ويؤو قال: الله يحكون عين، النفل على هد أهل الله قال النسول الله يجته حلف. . . " أن الله الله الله الله النسم النصب، إلا أن أهل الله الله المناب على حداد، حرف انفسام النصب، وعنذ أهل الكراف على حداد، حرف انفسام النصب،

^{......}

⁽١ اسورة خوية الآية: ٦٤.

 ⁽٣) أحدوجه السخداري عن أبي مستوروسي أنه مه في تشتاب الشهياذات ٢٤ ١٣٥، وفي تشاب الأدب (٣٤٥)، وفي الأجان (القور ٢٥٥٥) مه أجوجه مستوعن من عمر في كدب الأجان (٣٠١٠٥)، وأبو داره في الأمان (١٤٠١).

۲۳۶ آئيت من آم .

⁽١٤) مناك بعض الكلومة، خار والعباحة في جميع السلح

1981 - ولو قال ده لا أفعل كذا يكون يمينًا، قال امن عباس رضى الله تعالى عنهما. "دخل أدم المحتفظ المعرب الشمس حتى خرج". ولو قال: بالله العظيم كه يزر كد تربي مام است كه ألمل كذا، أو قال: لا أفعل كذا، إنه يكون يمينًا، ويتعلق بالععل، ولا يصبر قوله: كه يررك تربن نام است فاصلا، وكذلك إذا قال: بزرك تربي سوكند نبست.

وسئل شمس الإسلام الأوزجندي عمل قال: بالله اكر ابن تدار كمم قال: اختبار أستادي أنه لا يكون يهنّا، ثم رجح، وقال يكون بمينا، وهي "الأجناس : إذا قال: والله إن دخلت الدار كنان بهنّا، ولو قال: والحق لا أنمل كذا، فهو يهن؛ لأن اختى من أسماء الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ وَيَعلّمُونَ أَنَّ اللهُ هُوا الْحَقّ الْمُونِلُ ﴾ " . وعن أبي نصر: أنه: إن أداد غوله: والحق: اسم الله تعالى يكون بهنّا، وإن لم يرديه اسم الله تعالى لا يكون بهنّا.

1787 - ولو قال وحق الله لا أفسعل كسدًا، لم يكن يبنا في فول ألى حنيفة ومحمد وحسه الله نعالى، حكمًا ذكر ومحمد وحسه الله نعالى، حكمًا ذكر المندري في غيرحه وهو الصحيح؛ لأن المن إذا ذكر غير مقرون بالألف واللام مضافًا إلى الله تعالى، يردوه ما استحقه الله نعالى على عباده من العبادات. ستل رسول الله يُحقُدُ ما حق الله تعالى على عباده ويفيمو الصلاة ويؤتوا الركاة ألك فقد فسر حق الله تعالى على عباده من العبادات، فصار كأنه قال: فقد فسر حق الله تعالى على عباده من العبادات، فصار كأنه قال: والبدادات فصار كأنه قال:

1784 وثو قال: وحمَّا لا أفعل كذاء لم يذكر هذا في شيء من ظكتب، وقد اختلف الشايخ فيه ، قال بعضهم ، يكون يمينا، وبعضهم قالوا: لا يكون يمينا، لأنه ذكر، منكراً، وأسماء الله تمالي معرفة ، فعلمنا يدلالة التنكير أنه لم يذكر اسم الله تعالى وإنما أراد به تحقيق الوعد، معنه: أفعر هذا لا محالة .

١٧٤٤ - قال شمس الألمة الحلوائي: وإدا قال: وحرمة الله لا أفعل كذا، فهو نظير قرك. وحق الله لا ألمل كذا، وفي فناوي العضلي : إذا قال: بحرمة شهد الله الو إلا الله

١٤) سورة النور الأية (١٤).

⁽³⁾ أحرج البخاري في كتاب الجهاد والمهير (٢٦٤٤) هي معادر صي فقد عنه قال: "كنت ردف النبي كالة على حيار بدف النبي كالة على حيار بدف النبي على الله؟ على حياره، وما حل المساد على الله؟ قلت: الله ورسوله أصلي، قال: حق الله على العباد أن يعبدوه والا يشركونه شبئًا إلخ و وليس فيه: "ويقيم المصلاة ويؤثر الله كالم."

فَنْ لا أَمِمْ وَقَدَاءَ أَنَّهُ لا يَكُونَ مِكًّا.

٩٧٤٥ - ونو قال: واسم أله لا أنعل كذن ذكر شبخ الإسلام في تعييل فوله: والحق، المزه يكون بيهيًّا. ول قال. منه إلله، وكو الصاهر الشهيد هي أواقعاته الحتلاف المُشابخ فيه، قال رحمه الله تعالى. والبحدر أنه لا يكون بينًا ، والده والماء من حروف القسم، وفي القاوري « إذا قال: بسيراته ، ذكر الصفر الشهيد فهو ليس جمل إلا أن ينويه ، وفي أ خنفي ، رواية الن وسنبر عار محمد أنه يبن مطلقاء فتأما خند القنوى.

٢٧٤٣- ولو مَّال الصالب الفالب: لا أفعل كفاء فهو يين مطلقًا، وهو متمارف أهل مغداد، وأنو قبال. ووجوه الله و فهو وفيح الأن الوجية يذكر ، وير فرية الفاحد، قبال الله عمالي: ﴿ كُلِّ إِنَّنِي مَا لِكُ إِلَّا وَجِهُم ﴾ [معناه إلا هو . وروى الخسن عز أبي حقيقة رحمه الله تعالى: أب ليست بيمين، وتأويله: إذا تصد بذلك الجارحة، ولو قال. تعمر الله فهو بمن؛ لأنه حاف يشروف تعالى

١٧٤٧ - ول قال: أنسم أو أنسم بيئة ، أو أنسهد ، أو أنسهد بلغه أو أهزم، أو أعزم يالله، فهم جين، وقو قال: علم أجين الله أو جين، فيهو جين. أحارة أقال: علم ُ جي الله، فلأنَّ معا وعلي موجب بين الله وأما إذا قال: علي بين، فلأن السمن في الغائب لا يكون إلا بالله ا ﴿ إِنْ الْسَمِينِ مِغْمِ اللهِ حَرَامِ، فَكُنَّهُ قَالَ. عَلَيْ كِينَ اللهِ .

١٧٤٨ - في المشتقر أن بو قبل: على يهن لا كفارة لهذه بريد بها الإيجاب، معليه بمين الهاكفترة، رواه عن أمن منيفة رحمه الله تعالى، وفيه أيضًا عن أبي بوسف، (دا قال: لله على عِين، وهو يريد أن يرجيها على نفسه: ولم يقل: إنَّ فعلت، فليس عليه شيء، وكمثلك إذا قبال اله عبل أبين غداه وهو متل توفيه: والله ولم يقل شيقًا، ولو قال: فه على بين إذا جاء عيد، وهو مثل قوله: إن قعلت، ويو قال: إن يعلن كله فعليَّ بِين إن شنه فلات، فقعل فلك الفعل، ومناء قلاق، لؤمه كما قال. ولو قال. إن كلُّمت فلانَّ، فعملٌ من الأيمان ما شاء فلان، فكشم فلاؤه وشاه الرجل أن يلزمه من الأجان للانة أو أقل أو أتشر نمو بلرمه فالك

ولايشاء هذا يسببه الحالف الأعيان ووأنسار إلى نفرق وفقال الذميمي الحائف الأعان ذلك جعلها على نصبه، وجعل حيثك في مشيئة فلان، وإذا ثال: ععليٌ من الأوان ما شاء فلان، قاليس هذا حنث بيدينه، قلان هذا عنزلة رجل قال لا عرار عمل من الأبحان ما شمث بينان، وهناك لا ينزمه.

⁽¹⁾ سورة التصمر الآبة ۸۸

١٧٤٨ - ولو قال: هل فين إن شبت، مقان: قد شنت لزمه، وهذا مثل قوله: على أ يمن إن كلمت فلامًا. وكذلك إما قال: علم أحهدات، أو ميدته ، أو ذمته ، فهو يمن، وإما غال: بغير فنوبخد ابن كه او خويده تو كه بباري من مي حووم، فقد فيل: أن يكون بُينًا إذا نوي البلمين، والأصح أنه يمن بدون النبية، فإن قوله: الذير فتم، وعنهما كودم صواف وداك محاف بالخهادا كلالت

• ١٧٥ - وذكر شمير الإثمة الحلوائي في شرحه : أورد في غيير رواية الأصول، إذا فنال: على ُهِن محلومة، وتفسيره: سوڭند خورددام كەلين كار بەكتىم، فهو بين، قال رحمه الله تمالي: وإذا قبال: سوكنا خورج، لا بكون يُبِنُّا، ولو قال: من خورم، أو قال: خبوري يكون بِمَنَّا ؛ لأن الأول ضعة، والتمالي إيجمال - ألا تري أنَّ فيون الشماهة بين لذي القافين كواهي دهم، لا يكون شهاده، وإذا قال الميدهم، يكون شهادة، وقبل: صوكند خورم ذكرن عينًا أيضًا؛ لأبه نفسير قراله؛ أحلف، وذلك عن، فكذا مدا مدكور في التناوي التسفي م وكذلت رفا قال. مواقعة حواردم، بكوان بينًا ، ولو قال. سواكته خوارهما ، وإذا كان صادفًا يكون عينًا و والا كان كاذبًا فلا شرو عليه .

٣٧٩٦ - وفي الواقعات في رباب الدين: إذا قال: سيرك: حورم يخفاي إذا معلث كداء فهو بمن، لأن أنباس تعارفه ، بهنَّا مخلاف توله : سوكنه شور ومطلاق، حيث لا يكون يهنَّا: لأنَّ البَّابِ مَا تَعَارِفُوهُ بِينًا ﴿ وَتُو قَالَ: بِرَمَنَ سُوكُمُ السِّكَ كَهُ أَمَنَ كَارَ نَه قَسَم، فهو بجين، غهو معنى قوله: على يمن.

2007 - وفر قائل: بدا سوقند بطلاق است اكر شواف نيخ رج، فشرب طأنست امرأته وإن ليم يكن حلف، ولكن قال. فعت ذلك ندفع تعرضهم، لا يصدق قضاء. وإذا قال. مرا سن كناه خالد است كه شهرات بحوارم وشهرات. فلنُقت امرأنه ؟ لأنّ أوهام الناس تنصرف إليه ، ذكره في فتاوي التسفي ، ولم يشترط فيه نية الرأة، والشيخ الإمام الأجل ظهير الدين الرغباني كالابتنارط الثية لوقوع الطلاق، والأصح أبه لا يشترط.

١٧٥٣ - وهي افتاوي الأصل!: إذا قبل لاسرأته؛ لا تخرجي من أندار بغير إدنس، فإني قاد حلفت بالطلاق، فيخر حيث من الدر بغيب اذنه لا تطلق؛ لأنه منا أفساف الطلاق (ليسا . وروي هن محمد إذا قال: البت لا أصل كدا، مهر يمون؛ لأن الألبة هي البمين، فكأنه قال: أحلف. ولو قال الاإله ولا نقه أعمل كذاء أو مسحان الله أفعل كذاء فليس بيمين إلا أن ينوبه ا

٦٧

مُوعُ أَحْرُ فِي أَخْلَفَ بِصِفَاتِ اللَّهُ: `

٩٧٥٤ - قال مشابع العراق: إداحلف بصفة من صفات الدائب، فهو بجن، وإن حفف نصفة من صفات الدائب، فهو بجن، وإن حفف نصفة من صفات الفعل علامة، وتعالى المفال الفائل من صفات الدائم علامة، فقالوا الكل صفة بوصف الله نعالي من ومضدها، فهي من صفات المعل كالرضي والمضيد والرحمة والسخط، فهذا صفات ها يوصف الله معالى بها بصدها، ويقال: الله نعالى يرحم الومني ولا يوحم الكفرة، ويوضى على المتقن، ويغسب على المنافقين.

- ١٧٥٥ - وكل صفة يوصف الله تمالي بها والا بوصف بصداما فهي من صحات الله ت كالعظمة والفرزة، قالوا والعياس أن يكون قوله الوعدم الله ويناء الان العلم من صفات الذات بوصف الله تعالى مها والا يوصف بضدها . إلا أنه ترك المباس فيه اا الأنه كثر استحمال عذا الملفظ فسما من الماس للمحتوم ، يقول الراحل في دحاءه اللهم غفر لنا علمك فيناء أي معتومك . ويقال ، علم أبي حيفة وحمه ان وانه بصرف مثلق اللفظ إليه، فصار كأنه قال. معتوم الله ولو فاد هكذا الايكون يهناء كذا هذا.

١٧٥٦ - ومشايخ ما وواء النهر قالوا: إن حالف بصفة نعارت الناس الحلف بها، فهو نين، وإن حنف بصفة لم يتعارف الناس الحلف بها لا يكون بساء وهذا لأن الحلف مان تعالى إنه عرف بها الشرع، والشرع جعل الحلف بالله تعالى بها إذا حصل الحلف بالسم من أسماه الله تعالى ؛ لأن الشرع ورد بالحلف بانه وإنه السم من أسماه الله تعالى .

وأما الصفة بين الاسم وغيره على ما قبل: صفات الله تعالى لا عو والا غيره، قمن حيث يُنهم فالوان لا هو لا يكون اسماء ومن حيث رسم فالوان لا عيره، يكون اسماء بكان بين الاسم وغيره، وإن اتصل به تحرف الناس في الحلف له يترجح حاله، الاسم، ديما ير مندهًا بالاسم، فيصير حالفًا بالاسم، وإن لم يتصل تعارف الناس يعتسر الجهتان على السواء، وأحساهما توجب أن يكون يمنًا، والأخسري توحب أن لا يكون يمنًا، فسلا يكون يمينًا ، فالإحكال يمينًا .

١٩٩٧ - [4] عرف هذه الحملة حندا إلى تحريج المسألة، إذا قال: ورحمة الله لا أفعل كذا لا يكون عيدًا، وتعلم الله لا أفعل كذا لا يكون عيدًا، وتدذلك إذا قبال: وضفيب الله أو قبال وعلماب الله أو قبال: وصغط الله أو قبال: ورضاء الله أو قبال: وأواب الله لا يكون عيدًا. ولو قبال وقدرة الله يكون عيدًا، وإن أواد عيدًا، وإن أواد به القدرة كان عيدًا، وإن أواد به المقدور لا يكون عيدًا.

نوع أخبرمنه:

معهد الإنسان ودين الله الا العمل كناء فهذا ليس بيمين، وكذنك إذا قال: وطاعة الله ، أو قال. وجع من أو قال: وضاعة المقال: وقال: وضاعة بأر قال: وقال: وضلائك، وأو قال: وغيرش الله ، أو قال: وبيت الله ، أو قال: وصلائك، وأو قال: بالصيف أو قال: بالمسلام، أو قال. بالفيام الله ، أو قال: بالقرآن، أو قال: بالمساه، أو قال: بالمساه، أو قال: المعروة من الفرآن، أو قال: بالمساه، أو قال: المعروة من الفرآن، أو قال: بالمساه، أو قال بالمساه، أو قال المعروة من المعروة من المعروة من المعروة من المعروة من المعروة من المعروة بالمعروة ب

نوع اخترمته:

⁽¹⁾ وفي ما : أو فال المالصوم -

 ^(*) هكفائق السنة (دائية التي عندا، وقائلة في الأسل الهذا الأسماء

⁽٣) مورة التحريم الأبه الد

⁽⁴⁾ سروة التحريج الأبة . ك.

⁽٥) دكر، لمن اخوري في المبل الشافية (١٠٠٠).

مسبب "عن البعول، فالتنصيص [عليه يجعل كالتنصيص]" على المست مجازًا، فكأنه قال: والله لا ألعل كذا

۱۷٦٠ - وهي التعبيون : أنه إذا قال: حذا الرغيف حرام على كان بهذا، وكذلك إدا
 قال: كلام فلان على حرام كان يهيذ، معلى هذا إدا قال بالفارسية: حرام است مرا با تو سحن
 قفان، كان يهيدًا.

1971 - وروى نخس من زياد عن أبي حتيفة وحمه الله تعالى: قال: كلام فالانه ولان على المنافرة ولان على المنافرة ولان على المرام، فكلم أحدهما حدث، ولو قال: هذا اختمر حراء على النم شريها المختلف أبو حتيفة وأبو يوسف قيمة بنهما، قال أحدهما: ليس بيمين، والا تلزمه الكفارة، وقال الصدر الشهيد عي واقعاته المحتار للفنوى: إن أراديه التحريم بحد الكفارة، وإذ أراديه الإحمار، أو لم يكن له نبه، لا بلومه الكفارة.

1977 ويواكان مي يدو دراهم فقال: هذه الدراهم حدام على ينظر إن الشترى بها تستأ بحنث في يسم، وإن وهمها أو نصدق بها لا يحنت مي يجته الآن تحريم الحلاق وإن كان يمياً إلا أنه لا يرادمها التحريم تحريم الهية والعدمة قد وإدا برادوما تحريم الشراء، كمس قال: كل حلال على حوام، لا يراديه تحريم كل حلال، ولا مصرف بمينه إلى كل حلال، وإنما ينصرف الى الطعام والشراب حاصة، حتى لو أكل طعاف أو شرب شراً العنت في يمه، ولو وطئ المرات، أو آلاً جاريت، أو ليس فرياً، أو ركب داية لا يحيث في يميه، كذا هذا.

وعن أبي يوصف في هفدالمساكة : إذا أنفقها بوحه من الوحوه بأن اشترى مها شيئًا ، أو و ميها ، أو تصدق مها ، أو أعطاها في أجرة بيث ، أو ما أشده ذلك ، فعليه كفارة يجن ، رواه مشر امن الوليد قال : والمخرج منه أن بجي ، رحل من أحله تبققها .

1977 وهي المقاني : قو حرم طعاماً أو نحوه، فهو يبي على ما تناوله المعاد أكلا في المأكول، وبسما في اللبوس إلا أن بعين هينه. قال: وكاللك سائر التصرفات في الأشياء، قال: ولا يعتبر استبعاب الطعام بالأكل، ولو قال: لا يحل لي أن أفحل كذا، فإن نوى تحريم عليه، فهر يمين.

١٧٦٤ - وفيه أيضًا؛ إذا قال: الخنزيز حرام، فهو ليس بينمين إلا أن يقول: حرام

⁽١) مكذا في ط . وكان في المسخ الباقية التي توحد عدما المست.

⁽٧) ما بن المعقوفين سافط من الأصل وأثبيناه من طاوع وف.

⁽٣) عامين المعفوفين سافط من الأصل وأنسناه من ظ وم وف

عني إذ أكتبه وعش فيام مسكه الحمر بحد أديكود فيه خلافا بن أن حنفة وابرا بوسفيه وحمهما غة بعاليء وعلى مة ختاره الصدر الشهيد في مسألة الخم ، يحب الريكون مسألة فخزان كاللك

٢٧١٥- وفي الشقالي أيضًا: وذا قال. إن أكلت هذا الطعاء فهو (حوام، فهدا ليس بيمين وحشى لو أتخله لا يدرهه الكعارة . وتو قال : والله لا أقل هذه الطعام، فإن أكدته فهو [1] خلو حام فأكا مدارمه الكفارق

١٧٧٠- وهي المغالي أبصًا إذا قال: إن أكلت هذا الطعام فهو (حراء، ههذا ليس بهمين. حتى أو أنَّته لا يلزمه الكفارة ، ولو قال: والله لا اكل هذا الطعام. فإن أكلت فهو] " على حرام، فأكر منه دامه الكفارة ا

١٧١٧ - وهي المنتفي الزه قبل لغمره، كل طعام في منزلك، فهو على حرام، وهي القباس؛ لا يحث د أذله، وحكفًا روى ابن سماعة عن أبي يوسف، ؛ لأنه سرم بعد ما أكله. وهي الاستحمالة بحث، وبكون هذا على معالي كلام الناس، والناس يريدون بهذا ألا أكله

١٧٦٨ . و بن النجسان: الله أكلت عبسك طعامة أنعاً . فهو عبلي عبر أو ، فأكار لم بعنت في قِينه، ولو قال: هذا النوب على حرام إن لسنه، فقيمه ولم مرعه، حسن في عينه. ٦٧٦٩ - اموأة فالله لزوحها: أنت على حراء ؛ أو قال: حرامتك على بعدر . فهذا بجيء حتى أو هاوعته في احماع كان عليه الكفاوة، وكذلك لو أكرهها مني احماع مازمها بالكفارف مخلاف ما إداحلف لا بدحن دار فلابة وفلالة فأدحل

حندًا إلى أصل المسألة، رهو قوله. بهودي أو نصر تي إن فعل كداء إذ كان بما وقعل هَلَمُ ٱلْفَعَلِ فَنِي حَنْدُ وَتَوْمِهُ الكَفَارِهُ، عَلَى بَعْدِيرِ كَافَرُا؟ احتلف للشَّاجِعُ فيه و قاد شيسي الأنمة السرخسي فختار للفتوي: إن كان عنده أنه يكفر مني أني بهذا الشرط، ومع هذا أني به ينصب كاهرًا لرصاحه بالكفر، وكفارته أن يغول: لأبك إلا الله . وإن كان عنده أبه إدا أتي بالشرط الأبكون كافرآء لا مكفره لأن هذه الأنصاط صيارات كناية عن البيمين بالقماء وكانه قال: وإلله إن فعلت قداء ولو فالنا وغه إن فعلت تنتا ومعن لا بصير كافراء كذاحناه

¹¹⁾ مافظامر لأمل، وأنت من فيا والخ

^(*) حافظ من الأصل، وأنب بن عد و الله

۱ ۱۷۷۰ - رهذا إذا حلف يهده الالعاط على أمر في المستقبل، أما إذا حلف على أمر في كان فعل، لا تذرك أمر وهو يعلم أم قد كان فعل، لا تذرك أم لا يار مم الخصارة عندنا؟ لأم تييز عموس، وهل يصبر كافراً؟ اختلف المسابح فيه، قال بعضهم: يصبر كافراً؛ لأم مأى الكفري، هو موجود، والتعليق به موجود بوه تمجيزه فكان قال هو يهودي أو فصر في، قال شمس الألمة السرخسي: المحتار للمترى، أم يكان عندا أن هذا بين، والمكتور مني حلف به لا يكفر، وإذ كان عندا أنه يكمر متى حلف بكان لم ماه بلكفر.

1971 - وأما إذا قال: يعلم الله أنه قد فعل كذا، وهو يعلم أنه لم يمعل كذا، أو قال: بعلم الله أنه لم شعن كذا، وقد هم أنه قعل، احتلف النسايح فيه، عاملهم على أنه يصبو كافراً الآنه وصف الله تعالى تنا لا يحوز أن يوصف إدا لأنه وصاد لكواء عالماً بوجود القعل في الماضي ولم يوحد منه تالك القعل، والعليم توجود شي، لم يوجد لا يكون وصفًا، خد ، صف الله عد لا يوصف به فيكون كثراً، كذا فو وصف بالعجز أو الخهار.

1991 وقو قال عو يأكل المبتق فعل كفاء لا يكون بينا، وكدلك إذا فعل: هو يستعل المبتق ويدلك إذا فعل: هو يستعل المبتق ويستعل المبتق ويستعل المبتق ويستعل المبتق المبتق

قلنا استحلال هذه الأسباء لبس يكفر لا محانه على مائة الضرورة تصبر هذه الأنبياء حيرالا ولا تكون كفراً ، وإذا احتمل أن يكون استحلال هذه الأنبياء كفراً كما في غير حالة الفسرورة، فيكون كفراً وإطاف في غير حيالة الفسرورة، فيكون يميناً وإحسل أن لا يكون كفراً كسا في حالة الفسرورة، قلا يكون يميناً ، ولا يضبر يميناً بالشك ، بحلات قومه هو بهودي إن فعل كذاء لأن السهودي من أنكر برساله محمد عليه الصلاة والمنتزم، ويتكار رسائة محمد يرقي كل حال، في خاصل أن كل شيء مو حرام حرمة مؤدة يحيث لا اسقط حرمته بحال من الأحوال شائكم وأشباهه ، ومنتزل بيناً ، وكل شيء هر حرام الغير مؤيدة الاستحبال تستملا حرمته بحال كالي يباً

٦٢٦٣ - ولو قال. إذ فعلت كذا فانتهدوا على بالصرانية؛ فهرنين، وكروانعقبه أبو

اللبث في فتاواهم لأن هذا بمرالة قوله (إن فعل كذاء فهو نصر اللي.

٦٧٧٤ - وفي أصحيموع التوازل . يَفَاقَال. أَنَا نُسَرَ مِنَ لِلْجِوسِي إِنْ فَعَنْتِ كَفَاءَ فَهُوا عِينَ، وكذلك إذا قال: أنا شريت النصواني، أو قال: أنا شروك الكفار إن فعلت فيذا كان يجينًا. ولو قال: الكو من ابن وذيخواهم مرامع خو بيد جمهود خواتيد ستكسار كنيد، ثم تروجها لا يلزمه شيء؟ لأمه أمرهم بالكفر والشنم، وما وصف نفسه بدلك.

٦٧٧٥ - في آهاري النسمي : ولو قال: هو چه مغان مي كرده اند و جهودان جهودي كراده الدادر كرادن مواكمة ابرا كار لكراده ام، وقد كان فعل نفّك لا ينزمه شيء. وأب قال: هوا چە مسلمانى كردە ام بە كافران دادە اوران فعلت كذا ، لا بكون يمينًا .

٦٧٧٦ ولوفيان، مسلمياتي نكودهاواكو فلان كاوكني، فيهدا ليس بدين؛ لأنه تَغْوِ ، إلا إذا عَني أنَّ ما صناح، وصنان لم يكن حقًّا إنَّ فعل كنا، وأنَّ ما عبدلت لم يكن حقًّا إنّ فعلت كذاء فحيشة بكون بهياء فعلى هذا القياس : لو قال بالفارسية : ما قال له كذب إذ دخلت الدار، كان بيهًا في آخر البات الأول من الأبيان في "الواقعات .

١٧٧٧ - إذا مَّالُ بالقَارِسية ؛ هر اميدي كه از خد مي دارم نوميدم إن نعبلت كذا، فهو مِين؛ لأن البِأس من الله تعالى كشر ، فيهو مِنزِلة فيونه : هو كنافر إن مسن، قدًّا في أمان التدازل .

نوع أحبرمته:

٣٧٧٨ - لم قال: إن معلم كذا فأما مرى و من الله تعالى، فهم يمن ؛ ﴿أَنَّ الرَّاءَةُ مِنَ اللَّهُ تعالى كفر. وتعليق الكفر بالشوط بين. ولو قال: إن فعلت كذا، فأنا بري، من انه ورسوله، ههم بمين و حدة، وإن فعل ذلك الفعار تكفيه كفارة واحدة، ولو قال: فأنا بري· من الله، ويريء مزرسوله، وفاعل ذلك لزمه كمارتان؛ لأنهما بمِنان، هكذادكر في "فشاوي أبي اطبت

٦٧٧٩ - وفي افتتاوي أهل سيمرقند : إلا قال: إن فيعلت كيدًا، فأنابري، من الله روسوله، والله ووسونه بريتان منه نفاعل، فعليه أوبع كفاوات "ك. فيل: ما ذكر في " فناوي أهر. سموقيد : ليس بصحيح، وإنما الصحيح ما ذكر في افتاوي أبي اللبث : أنه لا بدوأن يقول:

⁽¹²⁾ وهي الهذار: فقعل معنيه كذاء فأما مريء من التدأر معة أيمان، قبل العديد فرز . . . (مع .

وم توره من رسوله فاحتى تتعقد اليميل.

١٧٨٠ - ولو قال: أنا يرىء من الله إن كنت فعلت كذا أمس، وقد كان فعل وهو يعلم به ، اختلف المُشَابِحَ فيه ، والمُختار للعتوى ما ذكرنا في قوله ؛ هو يهودي إن كنت فعلت كفَّا ، أنه إن كان في وُعمه أنَّ منل هذا الحُلْف كفر، يكفر،

١٧٨١ - ولو قال: إن فعلت كذا فأتابري، إمن القرآن، فهو يبن ، ولو قال: إن فعلت كذاء فأنام يء""م، الصحف، فهذا ليم يسمن بخلاف ما إذا قال: وأناجري، عافي المصحف، حيث بكون بيئًا؛ لأن الذي في المصحف الفران، فعمار كأنه قال: فأنا بري، من القرآن.

٢٧٨٢ - ولو قال: إنَّ معلت كفاء فأنا بريء من كل أبَّة في المسحف، فهو يبن واحدة غرر العبون أن وكذلك إذا قال: الإستراصد وشصت أبت قرأنا بيزارم، فهو يمين واحدة.

٦٧٨٣ - ولم قبال: إن فعلت كذاء قبأنا بريء من الكتب الأربعة، فيهو يبن واحدة. ، كذلك إن قال: إن فعلت كذر، فأنام ي ممن القرأن والوبور والتوراة والإنجيل، فحنت لرمه كفارة واحدة؛ لأنها بين واحدة. ولو قال: فأنا بريء من الفرآن، وبريء من الزمور، وبريء من النوران، وبريء من الإنجيل، فهي أربعة أيمان، إذا حنث يلزمه أوبع كفارت.

١٧٨٤ - رأو قال: إن كنت فعلت كذا أمس فأنا بريء من الفرأن، وقد كناك فعل وعلم له، ونشواب المختار فيه كالجواب فيما إذا قال: فهم بريء من الله، وقو رفع كتاب العقه، أو عفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم، وقال: أنا بريء ي نيه إن فعلت كفاء فهو بمِنْ إِذَا قَالَ: أَوْ حَدَا بِهِرَارُم، ومَرَ لا إِنَّهُ إِلاَّ اللهُ بِهِرَارُم، وأَوْ تَسْهَدُ فَهُ سِرَارُم، إِنْ فَعَلَتْ كَلَفًا ففيعل، وعليه ثلاث كفيارات إذا قال: إن فعينت كذَّ، فأنا بريء من صوم ومنصاف، أو من الصلاق فهم بمين الأن البراءة عن هذه الأضياء كفر.

٦٧٨٥ - ولو قال: أنابريء من هذه الثلاثين يومًا يعني شهر رمصان إن نعلت كفاء إن نوى البراءة من فرضيتها بكون يمينًا كمه لو فال: أنا بريء من الإيمان إن فعلت كذاء وإنه لوي الداءة عن أحدها لا يكون بَتَّ ؛ لأنه غيب، وإنَّ لم يكن له نبية لا يكون بمِنًّا في الحكم؛ فكان الشك، وني الاحتياط يكفر.

1787 - ونو قال: إن نعلت كذا فأما بريء من الحجة التي حجيب ، أو من مسلاتي التي

⁽¹⁾ ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من قدّ رم وف

صليت، فلهذا لا يكون بيكًا، للخلاف ما وقافال : إن قعلت كذا، فأنا برى من الفرآب الذي تعلمت حيث يكون بيئًا، والفرق في المسألة الأولى تبوأ عن فعله الذي فعل لا عن الحجة المُشروعة والصلاة تكتروعة، والتيرني عن فعله لا يكون كقراً

أما في المسألة الثانية لبوأ عن الفرأن الذي تعلمه، والفرأن قرآن قبل تعلمه فيكون التبرى عنه كفرًا، حتى إذا في المسألة الأولى، وقو قال: أما يرى، عن الحجة، أو عن الصلاة كان يجيّد. ١٧٨٧ - ولو قال: إن فعلت كدا، فأنا برى، من القبلة، ذكر في فقاوى أبي الليث . أن عند بدنان في من المرافعة المسال كنام أنها المناس بدنان القريم وأن عند الأنا المناس،

أنه يمين، وذكر في أهناوى أهل مسرقند . أنه ليس يبدين، والقصحيح أنه يمين، الأن البراءة عن الفيلة كفر، ولا قال. أنا برىء من المغلظة إن فعلت كذاء ههو ليس يبعي، لأن في المغلظة أيان، وهي تسرف بها، فكأنه قبال أنا برى، من الأيمان، ولو قبال: أنا برى، من المغلظة فقد قبل إنه ليس يبعين، وقبل: إنه يُمين، لأن في المغلظة اسم الله، فيكون هذا يراءة عن اسم الله تعالى إلا يمين، وصار كندمتم النصة أو الحساب الذي فيه حكوب بسرية الرحوم الرحوم.

۱۷۸۸ - ولو قال: إن قعلت كذا فأنابوي، من الشفاعة ، ذكر في المحموع النواؤل : أنه تجين، وقد قبل اإنه ليس بيمين وهو الأصح؛ لأن الشفاعة إن كانت حقّا، فجنكره ميشاع، وقبس مكافر ، وفي افتاوي ما وراه النهو ، إذا قال ، إن فعلت كذا، فلا إنه في السمام، قال أبو الأسد وعبد الله الكرميني: وبه يجن عناها ولا يكفر عندنا.

نوع أخر في تحليف الغبر:

- ۱۷۸۹ - فكر، في أفساوي أهل سبمرقنداً : سنطان أخدار جلا، وحلفه بايزد، فضال الرحل مثل فلك، تم قال: روز ادينه بهائي، فقال الرحل مثل فلك، فلم بأت هذا المرحل وم الجمعة، لا ينزمه شيء؛ لأنه لما قال: بايزد وسكت، ولم يفق: قل، بايزد إن لم أفعل كناه. لم تنعقد اليميز، وينشعب عن هذه المسألة كثير عن المسائل.

- ۱۷۹۰ و في هذا الوضح : رحل مراعلي رجل، هذا المسرور عليه أن يقنوم للمناره. فقال المار : بالله اكر خيزي فقام، لا ينزم المار كعارة ، لأن هذا للمنو من الكلام. ذكر عن إمراهيم المحممي رحمه الله تصالى: أنه قبال - البمين على نية الحيالف إن كنان مطلوب ، وإن ؟ ان

⁽¹⁾ ما مين المقرفين ساقط من الأصل وأنشاه من ظاوم وف.

فالشاء البأ فعلى الفا لمتحصره ويعانجة أصحابتان

1994 - مثاله إذا أكار الرجن بدي بيم عين في يديمه عدل الكرميانة أأله ديم أن منا العين العلام الكرميانة أأله ديم أن منا العين العلام على يدد منك غيره منك عبره فلا يكره على يبعد ويكون كما وي [ولا يكون منا حلف عين غيوس لا حقيقة ولا معنى وأما حقيقة فلائه لري ما يحتبله لفظه في جدل ما نوى أن كلفسرح بدو ولو صرح عاموى كان صادقًا و فكفا إذا أصمر ذلك في فليد وأما معنى فلان يهن العسوس ما يقبلع بها حو امرئ مسلم ولم يوجد وكاد عنا ولا عن مسلم ولم يوجد

المون بكادار وأنكر الدي في يده العن الرجل عبداً في بدي رجل، أني استريت منك هذا المون بكادار وأنكر الدي في يده العين الذواء فأواد المذعى أن رحلف المذعى عليه من داره بالله ما يرحب عليك تستيم هذا العين إلى هذا الساعى، فيحالف المائمى عليه منى هذا الوحد، ويعنى المسليم إلى هذا المدكن بالهية والمسافقة الإباليع، فيحاد وإن كان صادقاً فيما حلف، ولم بكن ما حلف بين غسوس آلامعنى الأنه فقط بهن في عبد بين غسوس آلامعنى الأنه فقط بهنا المعنى وذات الأن المعكمى عليه إذا كان فقط بهنا المعنى وذات الأن المعكمى عليه إذا كان فقط بهنا المعنى عليه من المعنى، فيصل المعنى، وعلى حقد، وإن حلف كانفسامى.

و إثما حصم "" هذا المسى إذا اعتبرنا بية السنجلف، أما إذا لم يكن الملاعي عليه طالبًا، فالبدين مشروعة خل للدعى عليه حتى نقطع مبارعة الملاعي (معه) " من غير حجة، يعتبر لهة خالف في ذلك، ولهذا يعتبر في اليمين علم الحالف على ما قال عليه الصلاة والسلام، من

را)ونی ف استان مکاف بافد.

^(*) وفواج الانتميء

 ⁽٣) ما ين المفرائن سافط من الأصل وأفيده من ضارم وف.

⁽١) ما بن العفو فين سافعه من الأصل وأثبتناه من عذوه وف

⁽٥) ومن حاشبة فقاً وإنمائنغطم

⁽۱) هکدانی اف او م از

حلف على قول لا يستنبي قالس رولالم ليب فلي عليه الله يعلى والعلقاء وعده الألام المتا حلف عليه الدابل خلاف لوبكل إلها في تيتان ورفيل فيه ما علله صاحب الوز

فال الشبخ الإصام الراهد شارخ الإسلام العراوف والحياة وازاده الوهد الذي ذات نااله شار السبل الله فالد إذا استحلت ولفقلال والعساق العوقائية أو طوقائي أو طفوم عنوى حالات الخاهر والديل توى الفلاق عن الدائق أو لوى العساق عن عسي قداء أو لوى الإجبار مهم كاماً والديميدق لهما يهم ويول ولم حتى لا يقع الفلاق، والا المتاق فيها يبته ويول إلمه الأله موال ما يحتمله المفله والم تعالى مقالع عليم إلا أم إداعات مطلوما لا يأم إلم الممولي الالالم ما قصع منذ البعل حق الدى، عاد عال عالمه، بأنهى الممولي من وإداك ما وي مسدة. حقيقة الأل هذه المعل شاوس معنى الالعالم فري مستهد.

خال القدوري في كدنيه ما الفل عن إيراهوم أثانيا برز على تدة المديجات الوكان الخالف سالماً وقهو لوسجيح في الاستحلاق من الماصير الأن الواحب باليدي فئد الإثنو، فيش كان طالساً، فهو أن الرفي يجمع وإدانوي ما يحتبله تفقه والأدبر سل بها اليدن إلى ظام غيرة، ومذا لهن لا يناس في اليمون على أمر مستقدر، فيعند جدايه خراف من اللو حدا

18.37 - مو هنال لاخواد و فه لا أخراج إلى صدادتك و مشال حل احرار المواعدة. و واكبر دون فيدفن أنصاع قال العباد بتنسر خالفًا في حرا الثاني نشوقه العباد حتى لو هاب إلى صراحة الأولى، أو إلى صرافة الثاني حسابقي فيها.

الاعتراق محمول الدول ما إذا قال الأحواد والم ليتنعس هذا "أم عدال الاعتواد عدم وأراد كل واحد منها الدولون عاما أدكال والمدينة المحاد والذك وأدام مع حراب والمواد يتنسم إفاد ما في الدول كالمعال والله الأقمش هذا وكان ويد.

4 ° 14 ° و ان آراد المسلوي كا كون مستحلماً ، و ران الحبيب ان لا يكون عليه توواله وأن يكون فوله : يعد على مينعاد من عدر من و فهو كالتالوي، و لا يحر عني و احد مستد و لأن

ر. دانورون

والزائب وإطارات

ة 17% معدد الجسمة همات بكر أهافي حسب السيارات عيائز ذراء أو يتعاطفه في عياد وينادن الصيابيع عبدي مراة. أو احدد

فأرحان المقومر التقطعن الأنطر وانتشامن فالرجوف

المندئ والمجب تونيركل واحدمن كلامه ما بحتماله أوإن لمريكن لكل واحد منهما أساه ففي قوله: الله و الحائف هو المجيب، وهي قوله: والله ، الحالف هو المبتدئ.

٦٧٩٦ - وفي المشغى : إذا قال: الله ليفعلن كنفاه ولا نبة لمه أن يكون هذا حنافاً ولا استحلاقاء فهو عني الاستحلاف، ولا شيء عني واحد منهما، وإذ لم ينو الجبب الحالف، وإن توى الفائل بدلك الخلف، فهو سنف طور وإن قال: ولغه نيضيلن كداء ولا تية له، فهذا حلف من القالق، وإن بوي استجلافا مهو استحلاف ولم قال: و له ليفعلن كذا وكذا غداً. فقال الأخر: لعن، ولا نبة لواحد منهم، فاخالف هو الجب

نوع أخبر في تكوار الاسم ما يكون يمينًا واحدة أو يمينين:

١٧٩٧- قال محمد في الجامع الكبير "؛ إذا قال لرجار: وإنه والرحمن لا أفعل كذا، كانا بيدين، حتى إذا حدي مأن فعلى ذلك الفعال، كان عليه كفارتان في ظاهر الوواية ، وروي الحسراعل أبي حنيفة رحمه الله تعالى أساجين واحدة

والأصل في حسن هذه المسائل أنَّ الحالف ماقه تعالى إذا ذكر بُيتِين وبني عليمهما الخلفء فيؤن كان الأمب الشاني تعف للاستمالأول، ولم يذكر ميسميا حرف العطف كالزيبية واسيدة بانفاق السروايات كلها، قسا في قبوله: والله والمرحس لا أفعل كدا؛ ﴿فَالنَّالَيُ إِنَّ صلح أ" نعمًا للأول، لا بدر أن يكون" عمَّا، كلما في قوله: مورث بالزيد العبالع، كان الصائح نعثًا للزيار قاتان والنعت مع التعوث شيء واحد.

وإن كان الاسم الثاني يصلح معنَّا للاسم الأول وذكر بينهما حرف العطف، كاما بمينين اللي طاهر الرواية، وروى الحسن عن أبي حيفة وحمهم الله تعالى؛ أنها بين و حدة، بيانه في قرله: والله والرحمين لا أفعل كدار

وجه هذه الرواية: أنَّا هذا الواوأ يجور أنَّ يكون واو العطف، فيكون الخبر الذُّكور للاسم التاني خبر اللاول، فيكونان بينين على عذا الاهتبال، ويجوز أن يكون واو القسم لا واو العطف؛ لأن واو القسم عبر واو العطف، فإنَّ واو القسم ما يبغاً به ، وحرف العطف ما لا وبسأبهم وعلى مذا التقارير يكون فاركا القاسم بالاسم الأول سيتدأنا الفسم بالاسم المثانيء كأنه

⁽١) كنا في أشاء وكاد في الأصل الايصلح

⁽٢) وفي السيخ الباقية التي عدما أن يجعل مكان أن يكون.

هال: والله وسائلت، ثم قال: والرحمن لا أهمل كذاء فيكون يُبِنّا واحدة، وقع الشك في ثنوت ما راد على أيمين الواحدة، فلا تنت الزيادة بالشك.

ووجه طاهر الرواية . أنّ مذا الواو إذا حنسل أن يكون واو الفسج، واحتسل أن يكون وأو الدالم مد حدى على وأو الدالم، عند الإطلاق ، لأن الواو محتاج إليه العطف، إذ العطف بدوله لا يصح، عير محتاج إليه الفسم ، لأن الفسم بدون الواو صحيح ، فكان حمله على ما بحناج إليه أولى . وإذا حمامًا على داو العطف، صاد الحسر الذكور للاسم لتالى مذكورًا للاسم لأول فكان عينين.

هما إذا كنان الاسم التابي يصلح أن يكون بعث اللاول، وأم إذا كنان الاسم النابي لا يصلح نعثًا للاول، وأم إذا كنان الاسم النابي لا يصلح نعثًا للاول، وأم وإنه لا أنعل كذا، كانا يجين في ظهر الرواية، وروى ابن سماعة عن محمد أنها بين واحدة، وهكذا روى عن أبي يوسمه في الدخل الذي الدخل، وهكذا روى عن أبي يوسمه في الدخل الدخل المواية المنافي قوله: والمحجود ما ذكر في طاح الرواية المنافي قوله: والدخل الدخل شبح رابة لم يذكر بيهما حرف العظم، كانت يُبدُ وأحدة بالذافي الروايات، هكذا ذكر شبح الإسلام في شرح الخام المنافي على سميل التحرار والإعدة للأول.

1948 وفي المتنفى : إذا قال، وأنه والله والله لا أفعل كذا، قال محسد وحمه الله بعالى: ذلك نلامة أوان في النبيس، وتزلة قوله: والله والرحمن والرحمن الرحمية الأستحسن : يكون يهنأه احدة أولو قال: والله والله لا أفعل كذا، القبالس أن يكونا يهنيس، وفي الاستحسان يكون يهنأه إحدة إلى في فاله على هذا ممالى كلام الباس، ومحنى هذا الكلام أذا للناس في عمر فسهم وتسادتهم بريدون مدنك يهنأ واحدة، إلا أنهم يكروون ذلك للتأثيد.

۱۷۹۹ - وصيد أيضًا: إذ قبال الواقع لا أفعل كفاء والله لا أفعل قبداء فيهمما بمينان. وكذلك إذا قال: هو يهددي إن احل كثار وهو نصراس بالمعمل كفاء فيهما يميناء. ولو فال. هو بهودي ونصرالي إن فعل كذاء فهو بمن واحدة.

١٥٠٠ - في ألفك ري: عن أبي يومف "أعن أبي منبعة ، فيمن حبف في مضمة

۱۹۱هکدامی کا و م .

⁽۲۲ ويلي اب ابرام) مهو يمن واحدة عن أبي بوسمه عن أبي حيثة في الغدوري

و اصار آيايان، قبال عنيه لكل بجيز؟ في اوف والمحلس والمجالس في ذلك سواء، وإله عني باليمين الدائرة الأولى له يستقم طلك في اليميز بالله تعالى: لأن وحواء الكفارة في اليمين بالله العالى مذكر الاسم، والناس فيو الاول في الدكر، وهو نيس بإنجار من الأول، وإن قاد سلف بحيراً وعدرة، فهالم مستزيد الأن العسيفة صيفة إنجازة فيستقيم إرادته الإخرار عن الأول.

وهي أيمان الأصلى في بال من الأيمان؛ إذا حنف المرافل على أسر لا يضعل أداً ، الم منف في ذلك المجلس، أو في محلم أخر . لا يدماء أداً إلى مرى بالقاب بيناً مبتداً والورى المفليظ والتشديد على غلبه أو لم بنو سماً ، تساعينين حلى إدا حلت كان عليه نضرة بهجر . وإن نوى بالقابه الأولى كان عليه قصارة بين واحدة الولى المقالي عن امر سلام : إذا قال: أنا أعدد الإدار على دسي شما يعقده التصاري ، وأما برى الها أني له جبرال صاورت أنه عنيه . أنها عدن وقال متحدة وتعلى أعلى .

الفصل الثانث في أنواع اليميز وأحكامها

10.1 يحب أن يعقم بأن السمين بالله تعالى على توهين ، وع في الإنبات ، وموع في الإنبات ، وموع في اللهبات ، وموع في اللهبات ، وكل توع من ذلك على وجهين : إما أن يكون مطفقًا ، أو موقعًا ، فأما الطلق في الإبهات ، بأن قال مشلا : وبقد لأكار عدا أنام الهم والله لأق مربع أهذا الشراء ، وقوات البر بهلاك الحالف أو أشبه ، قالم فيه إلى المخروب في العمر ، وقوات البر بهلاك الحالف أو لمحلوب عليه ، حتى إلا في هذه المسألة إذا هلك الطعم بأن احترق ، أو أكله غيره ، أو ما أشبه بالكان ، أو سات الحالف ، يعم الحدث ، وبلزت الكفارة؛ لأن شرط الحدث في هذه المسألة ، قوات أكل، أو شرب غير مقدر بالوقت ؛ لأنه لم يذكو ليمين وقال.

الاترى أنه تو هنك الصدام من ساعده بحنث في يبند، وهنا بهلاك الطعام والماء "، فات الأقل والسرب واليمين قائمة ؛ لأنها لم نحل قبل ذلك ، وكذلك بهلاك الخالف يعوب الأكل، والبحين فاتسة ؛ لأن الأكل يفورت إذا رفع البائس عن فعله في أخر حواء من أحراء حباتم، فالبعين فائمة ، فيكون القبل المنت وإبحاب الكفارة.

- ١٨٠٣ - واختلفوا فيما إذا مصي اليوم". قال أبو يوسف، بعوت وبجم الكفارة،

الناوني والأراقار

۲۰) آنت در ظاور سال

⁽٣) وفي أور - فيمارك مصيراتهوم فتي لأيارهم.

وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما عُدتعالى . لا يفوت ولا تجب الكفارة . وعلى هذا الاختلاف إذا قبال : والله لأقتسين حق فلان ضداً ، فقضاه اليوم ، أو أبراً «الطالب اليوم ، تم جاء الفسا ومضى ، فالمسألة على هذا الخلاف " [وعلى هذا الاختلاف]" إذا حامه تيقضين دين فلان يوم الجمعه ، أو فال : إن فم أدفع إلىن حفك يوم الجمعة فكذا ، فعات فلان قبل يوم، لجمعة بطلت البعين عدائي خيفة ومحمد وحمهم الله تعالى .

و حاصل اختلاف واحم إلى حوف أنا "" بمالك المحلوف عليه فين مصى الهوم، أن بهلاك الحائف قبل مضى الهوم على نتحق الهمين؟ عند أبى حنيفة ومحمد وحمهما الله تعالى نتحل " لأن بهلاكهما بعوت محل الهمين، وهو [حبر]" محتمل لتصدق والكذب ألايوي أنا عندهما لا يتعقد الهمين التداء به لم يكن الخير محتملا لتصدق، حتى إنا من حنف وقال"

وإنما قلله: إنّا بهلاك الحالف أو التحلوف عليه يقوت الحر الدي هو محتمل لعصدق أو الكدب؛ لأنْ تحقيق التسدق فيما أحر بعد هلاك أحدهما" لا يتصور ، وإذا التحلت اليمين بهلاك أحدهما، فشرط الحبك وهو عدم الأكل وجد واليمين منحذه، فلا يقم الحنث.

وعد أبي يوسف بهلاكهما الا يتحل البمين؛ لأن بهلاكهما إ" قبل مضى البوم لا يتوت محل الهمين البوم لا يتوت محل الهمين عده خبر في المستقبل، وكونه محتملا للصدق والكدت فصل في البات، ألا يرى أنْ كون الحير في المستقبل محتملا للصدق ليس بشرط لا مقدد البمين ابتداء، حتى إنا في مسألة الكون بمقد البمين عنده، فكذا كون الحير محتملا للصدق لا يكون سرطًا نبطه البمين، فيمو حد سرط الحنث والبمين ياقية، فيقع، فنث في أول الكلام إلى الرئدة،

وجه قول أبي يوسف: أنَّ لقدرة على تُحقيق العسدق ليس بشرط الانعفاد اليسان،

⁽١) وفي ص اعتى هذا الاختلاف

⁽⁰⁾ آئين س آها.

⁽١٤) تعل لفظة احرف (١٤)

⁽۱) مکتابی و

⁽٥) فكدافي م ، وفي لأصل، ولتبة السبح التي عبدنا الطاعلاكهما.

⁽١) أتستامن طار

استدلالا بسالة من السماء و غويل الحجر ذهاً ، فإنامن حنف وخال. واقه لأمسل السماء ، والله لأحرال الحجر ذهباً ، فإنه يتعقد بجد الرعدلك إذا حلق ليقتلن فلانًا ، وفلان مبت رحم يعلم عوله ، فإنه يسغد بجد وإل كان عاجزاً عن تحقيق الصدق ، وإذا لم لكن القعرة على تحقيق الصدق ميما أخير شرطًا لابعشاء اليبيلاً ، لا يكون كون الخير محتملا للصدق شرطًا أيضًا ؛

الله القصود من كون الخار منحتملا للصادق تحقيق الصادق فيما أحير «الأن اليربه بقع وهم. الأقصيد من اليمين .

. هو اليعين

وأبر حيفة ومحمد رحمهما القائمالي فالان اليمين في الأصل شرعت لإيجاب العبدق في الخصر شرعت لإيجاب العبدق في الخبر، ميكان محله خبرا يحتمل الصادق؛ لأن محل العقد ما يتصور فيه حكم العقد ما يتبعي و فيا محل البيع شرع كمحل البيع ما يتصور فيه حكم البيع وهر عين هو مال الأد البيع شرع لإيحاب المال، وكذا البمين شرع لتحقيق الصادق بيما أخبر إلى المحتمل الصدق ميما أخبر إلى يحد بحتمل الصدق، و[الصدق] " إلى يتحقق فيما أخبر بالأكل والشرب، والأكل والشرب، والأكل والشور، والمسدق المناسور، والمسدق يتصور تقمر رائلول والشدق

1992 - وآما إذا حقف تبعشلن فلان وفلان ميت، فلنا: ذكر محمد مسألة العش في الأصل على التفصيل، حقف تبعشلن في الأصل على التفصيل، وقال إذا كان الحالف يعلم بموته وقت الحلف بحث بالإحماع، وإذا كان الحالف على على الإعماع، وإذا لا يعلم عوته، وعلى قول أبي حقيقة ومحمد وحمهما فه نعالي. لا ينعقه بميه، وعلى قول أبي يومنت: نعقف، وفي مسألة الكور لم يقصل فيما "إذا عبم الحالف وقت الخلف أنه ليس في الكور ماء، وبيما إذا في يعلى، فمن مشابخنا من قال: مسألة الكور على حذا النفصيل أبضًا؛ لأن المنى لا يوجب الغصل، وصبه من قرق ينهما.

وإطلاق محمد وحسه لله في مسألة الكور بدل على الفرق، والقرق وهو أنَّ في الفتل شبيتان: إذاته الروح ، والبُّفاع والحرح ، فستى لو يعلم الحالف بموت فلان الفناعفد بمينه على الأمرين ، على الجرح لوالإهاق الروح القائم وقت الحلف إنَّ، وإزهاق الووح القائم وهو ميت

⁽١) مكدا في 🐞 و ۾ ۽ وكان في الأصل ۾ 🔞 ۽ ميما آخر شرط انعثاء اليدين

⁽¹⁾ گليت مي م

⁽٣) وفي الله الراية مكان فيما

 ⁽⁴⁾ أنبت من أخر ، وهي أي العالى الإصريل جسرح، فيصلى لم يعلم، والورج الضائم وقت احماف،
 وإرجاق الروح قائم. . وإلح

مستحيل الكوان، فلم يتعقد يميته الراذا علم بمواند دقد عند يسه على ما يتأتي منه برهو الجرح. ذان جراحه فقد برأ في يمينه ، وما لا فلان

وفي مسألة الكوز عقد يبنه على إيجاد الشرب والله في النسار إليه، وإيجاد الشرب في الماء المشار إليه بادون الماء مستحيل الكون، فقد عقد بينه على ساهو مستحيل الكون، فلا يعقد، فلهذا افترفا.

ودكر في طلاق المشتقى - مسالة الفتل على خلاف ما دكر في الأصل ا، فقال: إذ قال الرحل: عبيده أحرار إن لم يقتل فلاقاً وفلان ميت. فإن كان يعلم بمرته حين حلف، فهو بمنزلة يبيده على شرب المه الذي في هذا الكين، والاحاء في الكوز، فلا يحت عند أبي حبيمة ومحمد رحمهما الله تقالى " لأنه لم يحلف على شيء، وإن كان الا يعلم بوله حين حلف، فهو حالت، وقال أبو يوسف: يحنث في الوجهين.

٩٠٠٥ - ولو قال. إن لم أشرب الله الذي في هذه الكوز، فعيده حيد أو قال. فامرائه طالي، فأرائه المرائه الرئيس الماء أو مات كانت، إن لم يوقت لذلك وفقاً الرئيس الحنت، وطلقت الرائه وعن العيد، وإن وقت لذلك وفقاً بأن هال. اليوم، إن أريق الماء قبل مضى اليوم، الإبلاء، المنت قبل مضى اليوم بالإجماع، وهن بالزمه الحنث بعد مضى اليوم على قول أبي حييعة ومحد رحمهما الله تعالى: لا يلزمه، وعلى قول أبي بوسف: بلزمه.

1905 - وإن مان الحالف قبل مغنى اليوم، لا يلزمه الحنث بالإجماع، وإن لم يكن في الكوز مان، فهو على الخلاف الذي مرًا. وإذ قال: لافعلن كذا، ودكر لذلك وفتًا بان قال: شهرًا، أو يومًا، أو ما أنب ذلك، أو لم يدكر له وفتًا، فله أن يفعل دلك الفعل منى شاه، ولا يلزمه الفعل من وقت اليمين، وإذا قال: لا أمعل فهو من وقت اليمين⁽¹⁾ والله سبعانه وتعالى أهلو-.

⁽٧) رفي افتأ الهوامل وفت اليميرية فهوايين

الفصل الرابع في اليمين إذا جعل لها غاية

2014 إذا جمل الخالف ليميد غاية، وقاتت الغاية، بطلت اليمين عند أبي حيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، حتى بدأمن قال لعبره: والله لا أكلمك حتى يأذن في فلان، أو قال لخريه: والله لا أخارقك حتى تقصى حلى، فيمات فلان قبل الأدام، أو برئ من المال، فاليمين مناقطة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافًا لأبي يوسف، وعلى علمًا إذا حلف فيؤدين المان مالد اليوم فأبر أو الطالب، وعلى هذا يخرج جنس هذه المسائل.

۱۸۰۸ و با قال: إن فعلت كناها دام بخارى فكلا، فخرج من بخارى، فمرجع، وقعل دلك، مجب أن بعلم بأن كلمة ما زال و أما دام أو ما كان أغاية ينهى الهمن بها، فإذا حلف لا يفعل كذام دام بمخارى، فخرج، ينتهى تينه با قروج، فإذا عاد عاد واليمين منتهة، وإذا قبل ذلك الفعل لا يحتث.

۱۹۰۹ - في الفندوري: وكمنك (على هذا) "إذا حلف لا يشوب البيدة ما دام بهخاري، فخرج ثم هاد وشرب، لا يحت في يبته وفي افتاوي العضلي : وعلى هذا إذا حلف لا يصطاد ما دام فلان في هذه اسلام، وفلان أمير هذه البلدة، فخرج الأمير إلى بلاء أحرى لأمر، قاصطاد الحالف قبل وجوعه، لا يحت في يهمه الأن البعين التهي بخروج الأمم.

 ١٨١٠ وفي فتاري أبي الليث : وعلى هذا إذا حلف لا يدحل دار قلان ما دام قلان فبساء فخرج فلان بأهله، ثم عاد، ودخل الحالف، لا يحنث في يجهه الأن اليحن انتهت بخروجه. في العبول : وعلى هذا إدا حلف لا يكثم فلاناً ما دام فلان في هذه الدار، فخرج بمناعه وأثاثه، ثم عاد وكلمه، لا يحنث في القدوري، والعني كما دكر.

ثم في بعض هذه المسائل ذكر خووجه بأهله ومتاعه، وفي بعضها ذكر خووجه ولم يذكر إخراج أمله وعباله، ونعم في أفتاوي أبي الليث عي مسألة أخرى: أنّ إخراج أهله ومناعه شرط، فإنه قال: إذا قال لأخر " والله لا أكلّمك ما دمث هي هذه الدار، فهو على ما كان ساكنًا

⁽۱) مکنا می آف .

فهما ، ولا يسقط بهنه إلا بانتقال ببطل السكتي ، لأن توله : ما دمت في هذه الدار عسارة عن قوله : ما سكنت ، فيما ينتهى اليمين بيطلان السكني [وذلك بانتقاله بأهله ومتاعه وأثاله ، على ما يأتي في قصل السكنو ["ولاشاء الله تعالى .

ونصى الغيضيلي في فشاويه : أنَّ تقل أهله ومشاعه ليس يشرط ، وخوروج المعلوف عليه بنفسه يكفي لانتها، اليمين. فإنه قال في مسألة الشرب: لو خرج من يخاري بنفسه لا غير ، شم عاه وشرب لا يحنث إلا إذًا عني بقوله : ما دمت يبخاري أنْ تكون بحاري وطنًا له .

1819 - وهي القدوري: إذا قال: والله لا أكلم فلانا ما دم عليه هذا التوس. أو ما كان عليم: أو ما زال عليم، فنزعه نوليسه فكلمه لا يحتث. وقر قال: لا أكلمه، وعليه هذا الثوب، فنزعه تم ليسه وكلمه حتث و لأن في عذه الصورة ما جعل اليمين موفّتا بوفت، بل يُله بصفة، فيقي اليمين ما بقي كات الصفة.

74.14 - وفي فتناوى أبي الليف أن إذا قال الأبوية : إن تزوجت ما دمت حين فكدا ، فتزوج المراة في حيانهما لا بالزمه الحسف ويل فكدا ، فتزوج المراة أخرى في حيانهما لا بالزمه الحسف ولو قال : كل المرأة أنزوجها ما دمتما حين ، أو قال بالعارسية : هر رني ، بالزمه الحنف بكل المرأة بتروجها ما داما حين ، فإن مات أحدهما روى عن محمد : أنه يستخذ البمين ، حتى تو تزوج الو أذ بعد تذلك لا بلزمه الحنث ؛ لأن شرط الحنث النزوج ما داما حين ، ولا يتصور ذلك بعد سرت أحدهما ، فيسقط اليمين ضرورة

٣٨٩١٣ وفي المنتفى : رواية محهوقة، إدافال لأبريه: كل امرأة أنزو حها، فهي طالق حتى قونا، فسات أحدهما لايسفط اليمي، ولو قال : كل امرأة أنزوجها ما دمتما حين، فمات أحدهما يسقط اليمن، حتى لو نزوج امرأة بعد ذبك لا يحتث

1818 - وفي قنوى أبي الليث : إذا قال لآمراته : والله لا أكلمك ما هام أبو الله حين. فكلمها بعد مات أحدهما : لا يحنث ؛ لأن البدين قد سقطت بوت أحدهما . وفي هذا الموضع إذا حلم لا يأكن هذا الطمام ما دام هي ملك فلان ، فياع فلان بعضه تم أكل اخدالف الباكي ، لا يحث ؛ لأن البمين قد انهي سبع البعض . وإذا قال الحبره : إن لم أحسر فلان بما صنعت حتى يصريك فعيدى حر ، أو قال : فاموأتي طائل ، فأحير فلاناً بما صنع ظم يضربه حتى مات ، لا يحتث في يمينه .

⁽١) البدين ظار

الأصل أن كلمة حتى تجيء في كلام العرب بعنى الغاية ، قال الله تعالى: ﴿ وَمَنَى بَقَيْنَ لَكُمُ الْفَيْطُ الْاَيْضُ مِنَ الْفَيْطِ الاَسْرِينَ السَّجَرَاكَ فَاجِرَهُ حَتَى بِسَعْعَ كَلامٌ لَقَرَهُ السَّبِ ، قال الله نعالى: ﴿ وَإِن أَحَدُ مِنَ الْمُشْرِينَ اسْتَجَرَاكَ فَاجِرَهُ حَتَى بِسَعْعَ كَلامٌ لَقَرَهُ الله فَعَلامُ الله الله معلم، غير أنها في كلام الله، وغير معمل على العابة ما أمكن ، وشرط إمكان حملها على العابة أن يكون ما دخل عليه كلمة حتى المقصوداً وموثراً في أنه الله عليه كلمة حتى المقصوداً وموثراً في أنه المحلوف عقه .

وفي ترك، فإن تعلَّم حمله على الغابة بحمل على لام السبب، وشرط إمكان حمله على لام السبب أنَّ بكونَ العقد معقودًا على فعلينَ : أحدهما في جهته، والآخر من حهة فيره؛ ليصلح أحدهما جزاء للآخر.

فيال تعدّر حمله على لام السبب يحمل على العطف، ومن حكمة الغاية أن يشرط وجودها للقيم، وإن أقلع من الفعل قبل الغاية يعنت في تبينه، ومن حكم لام السبب أن يشترط وجودها ما يصلح سببًا لا وجود السبب، ومن حكم العطف أن يشترط وجودهما لله.

إذا ثبت هذا، حتا إلى تخريج المسألة، فنقول؛ شرط البر في هذه المسألة الإخسار مطلقًا، لا إخباراً ينتبي بالصرب الأن الإخبار بما لا بمتد، ولهذا لا بضرب له مدة، فلا يقال: أخبرته بومًا أو شهراً، أو ما أنسه ذلك، فلا يمكن حمل حمل على الغابة، فبحمل على لام السبب وأمكن ذلك الأن الإخبار يصلح سببًا لفضرب؛ لأنه بالإحبار بما صنع أغواه على الضرب، فحمل عليه كأنه فال: إن لم أحبر فلانًا بما صنعت ليضربك، وهذا وقوله: إن لم أسبب نضربه عقد برئي يهيه. ومو نظير ما لوحلف ليبين لفلان فوهب برقى يهينه لبسه فلال، أو لم ليبين لفلان فوهب برقى يهينه لبسه فلال، أو لم يليس، ركبها أو لم يركب، وكذلك لوحلف ليشهدن عليه بكذا بين بدى القاضى حتى يقضى به عليه، فشهد عليه ولم يقول الفاضى حتى يقضى به عليه، فشهد عليه ولم يقول الفاضى - برقى يهينه،

٥ ١٨٦٠ - ولو قال " إذ لم أضربك حتى تضربني فكذا، قصربه الحالف بر في بيته ضربه

⁽١) سورة البقرة ١٨٧٠.

⁽٦) سورة النوبة ١٠

المحلوف عليه أو أم يعدويه والأن الصوب وإن كان يتشاح في يضوب فعام للفاولا أناً صوب المحلوف عليه أو أناً صوب الم المحلوف عليه الحالف لا يصلح خالفة الماذكرة أناً خالة الشيء مديوتر في إنهامه وضايعات وضايعا المحلوف عليه المحلوف عليه أما ما المحلوف عليه المحلوف أما ما المحلوف في عليه المحلوف المحلو

1993 - ولو قال إن لم أصربك حتى يدحل الليل، أو حتى ينفع بك دلان، أو حتى ينفع بك دلان، أو حتى يصبح ، أو حتى ينفع بك دلان، أو حتى يصبح ، أو حتى بنفع بك دلان، أو حتى يصبح ، أو حتى بسكل يبتى و هافلع عن الفسرب بهذه الأشباء يصبح فاية ، لأه الإنسان بمنام عن الفسرب بهذه الأشباء لموه و قصار غير الله السرب المسمعة بلى صدة و الأشباء لم يو جد سرط أبر ، فيضع اختت ضرورة و كذك إذ قال لعربه : إن لم الارمث حتى تقضيلي حتى أنك، و فتركه فيل أن يقضيه حتى على حتى الله علامة و حار غير ط المرابطة عنا تمند و وإذ الاستهام .

1894 - ولو قال: عبده حر إن له الك اليوم حتى أنعدى عندك، أو قال: إن لم بأننى حتى تنعدى عندك، أو قال: إن لم بأننى حتى تنعدى عندك، أو قال: إن لم تك اليوم حتى تغذينى، أو قال: إن لم تك اليوم حتى تغذينى، أو قال: إن لم آبك اليوم حتى تغزيلك، قال وحردهما شرطة للبره الآن لا يمكن حس أحتى عمل العاب، لا أن الإنتان عالا بتد، وله ظاهر، ولا على لا السبب، لأن عقد اليمين على فعلى من جهة واحدة، وقعل الإنسان لا يصلح حراء نفعه، فحمل على العطف وصار تقدير بهنه: إن لم تك وأنفذى عندك، ولو نص على هذا كان وجودهما شرطة لبره.

1918 - وإن أطلق الكلام إصلاقًا فقال: إن لم أتك حتى أنخذي عندك كدن، فأناه ولم يتغادي سدد، ثم تغالبي عنده في يوم أخر من عابر أن يأتياه برأ في يبنده الأنه له أطبق الكلام إطلافً كان شرط المر وجودهما في الحملة، فسنوه انصل أحماهما بالأخراء أه أستصل بنه يتحقق البرء إذ لا فرق بين وجود شرط لبرامعًا وبين وجودهما على انتعاقب. (هذه احسنة من الما بادات)

1889 ولي اللتفعي ل. بن سماهة قال السمعة أن يوسف يصول في رجل. قال المرابعة وله ولي رجل. قال المرابعة والفراد على يعطيه حمده المرابعة والمرابعة وال

البيوم وتمريف ولمه والمريفاهمة إلى السلطان، ولم مخلصة السلطان فهنو صواء لا محث إلا التركيم. ولد فدم اليوج، فقال: ﴿ أَفَرَقُكَ لِيومَ حَتَى تَعَطَيْقِي حَقَى ، فَمَصَى اليومَ ولم يتبارقه ، ه الرابعطة حيَّة ليربحدن وفإز قارفه بعد بغير الناج لا يحدث الأبه وقب للفراق الذنب اليواس

١٨٦٠ - في استقى : ابن مسماحة عن مجمعله إداعات: والله ﴿ أَحِجِ حَتَى احْتَمَوْهِ فأحرم بعدرة وحلحق فمضير فلهدا حتر أتههما لا يحدث في بجمعه فال الأنه اعمم فباراحجزت والفاتكون حاجا حان بقصا

١٨٢٦ . وفيد أيضان واحلت لا يعطى فلإما ساله حتر يقصى عليه قاص، ونفضى الفاصل الذلك على والإحار فهذا قصاء عليان لو أعطاء بعد ذلك ، لا يحنث .

٣٨٨٣ - وفي الوادر فشام ٢ عن أبي بوساء ٢ في رجو ده. جاربته إلى فراشه، فأبث عليما فالقال إرالم تجنني اللبلة حسي أجيامتك مرتبيء فتألت حرقه فحامته مرا مساعتها م فحامعها مردد والبريراة علمهان قالون بعنقي ورواي عسمي بدأمان عار محمد وحبمه الغاتجاني إذا قال لامرأنه إن لو تعتني اللبلة حتى أضفاك، فأنك طائق، فأتك من ثبك اللبلة مم يغنياها، قال الاحين عليما قال: واشاكات البدس على الجينها للحارك تكورعني عسياته الهاء فود أتنه وافقد برأف يهينه والإنشاء أعشاها والان تباءنو كهار

فال تلفظية أبو العماسين فال أبو يواسهم في مسألة الخارية (إلها تعتقره فيحدمل أنا يكون هي هذه المسألة حلاقا يسهدناه ومحمل أفاهناك مع ذكر الجماع ذكر عنده وأبس هناك ذكر

٦٨٢٣ - وفي المنتفي . عراس بوسف: إذا قال الوجل: إن حوجت من هيده الذار حنى الأم المدي فيه فكذا، وليس فيها أحد فخرج، حيث في قبل أبي خيفة، حمد له اتعالى، وفي قولهما، لا يحمت، وهذا الجراب مشكل عني لفولون جميعًا.

٦٨٣٤ . وفي الدناوي أمن اللبك : إذ حلف الرجل لا يكلُّم فالأمَّ إلى فخوم الحمام، فقدم واحد منهو انتهب النمين (وكذلك تو حاعد لا بكلم هلامًا إلى الحصاف محصد واحد من أعن بالدوائنية فيدي [11] ، على هذا القياس حسر هذه المدائل

١٨٢٥- وإذا حلف لا يكلم قلاما تا وف يقند، فهو" عني وجهين : إما أن موي حقيقة

١٤٪ ما من المصوفين سأفصص الأحمر والبصوص هروجوف

⁽٢) ودي ما فهما.

وقوع الثانع، أو نوى وقت وقوع الثلج، فقى الوحه الأول لا يقع الحنث ما لم يقع الشبع حقيقة على الأوض، ويشترط الوفوع على الأوض في البلد الدى الحائف فيه لا في منذ احو، حتى ثو كان الحلف في مادة لا يقع هناك الثلج، كان اليمين باقبة أساً وإذا نوى وقوع الثلج حقيقة، قحتيفته أن يحتاج إلى كلب ولا يعتبر ما طار في الهواء، وما لا يستين على الأرض إلا على وأس حائظ أو حتيش.

وإن نوى وقت وضوع الثلج، لا يقع الحنث منا لم يدخل وقت وقنوع الللج، وهو أول التنهر الذي يقال له بالفارسية: أور. وإن لم يكن له نية لم يذكر مذا الوحه في هذه السالة. وإثنا ذكر في سنآلة أخرى وقال: يمينه على وقت الوقوع، لأبه هو الراد من الرسين عادة

1973 - وإذا حلال لا يكلم فلانا إلى الموسم، قال محمد: يكلمه إذا أصبح يوم المحود وقال أبر بوسف. [يكلمه إذا أصبح يوم المحود وقال أبر بوسف. [يكلم إلا أن النسمي يوم عرفة. وفي فناوي أهل سموقند 1 إذا قال الغرج للطالب، والله لا تفسير كيت إلى يوم الخصير، فلم يقضه حسى طلع الفجر من يوم الشميس حست، ولم قال: إلى خسسة أيام، ونافي المسألة محالها، لا يحنث حتى تغرب الشميل من الموم المحاسس؛ لأن الغابة في المسورة الأولى من يوم الخميس قد وحد كما طبع المعجر من يوم الخميس من الموم الطبعة إلا يكلم فلانا إلى عشرة أيام، ولا يوجد الأيام الحمسة إلا يترب المتحس من الموم الخامس، ولم حلف لا يكلم فلانا إلى عشرة أيام يدخل اليوم العاشر في البعين

1977 - وهي افتاوي أبي الليث : إذا قال الرجل : بنا تروجت المرأة إلى حصل سنين، فنزرج المرأة في السنة الخامسة تطلق؛ لأن السنة الخامسة داحلة في اليمين على ما ذكرتا، ألا ترى أنه لو استأجر دارًا إلى خصل سنين دخل أفت الإحارة السنة الخامسة، كذا هنا.

7۸٬۲۸ - وفي خساري العضلي : إذا قبال: إن أكلت من حيسر والدي منا لم أنزوج فاطمة، فكن امرأة أنزوجها، على طالق، فأكل ثم نزوج فاطلعة (طأفت) " الأن عند الأكل قبل النزوج لصبر فائلا: كل امرأة أنزوجها، فهي طالق، وأو قبال هكذا وتؤوج فاطمة ضُقّت، كذا هذا.

⁽۱) مکذائی م .

⁽۱) مكدامي ط و ب

وعايتصل بهذا الفصل:

٩ - ١٨٢٩ وإذا أو انت المرأة الخروج من العاره فيقيال لهنا النووج. إن حرجت، فيأنب طالق، فجلست ساعة و لم حرجت لا نظلق، وكلفك إذا أو درجل أن يضرب عيده فحلف رجل إن ضربه فهذا على تلك الضربة و متى لو مكث ساعة و تم صربه و لا يحنت، ويسمى هذا يمن المورع وهذا الأن اخرجة التي قصدت والضربه التي قصد عي القصودة بالمنع عنها عرف وعلاد في القصودة بالمنع عنها عرف وعلادة.

• ٣٨٣- وإذا دخل البرجل على رجل، فقال له: نسال نفلا سمى، فقال اوقه لا أنفذى، فنعي فقال اوقه لا أنفذى، فنعي إلى يبثه ونفذى مع أهله ، لا يحبث ، وكفلك إذا قال الوحل لفيره : كال مع فلان ، فصل : واقه لا أكل ، وجه ذلك : أن يبهه عقلت على عداء معيى وهو النفاء الذي دعى إليه الأن فوله : واقه لا أنفذى خرج جوابًا لسوال المحاطب ، وأمكن حمله جوابًا ؛ لأنه لم يزد على عرف الجواب ، فيجعل حوابًا ، والجواب يتفسى إعادة ما في السؤال ، والسؤال وقع عن عداء بعينه ، بدلالة قوله : تعد سمى أي هذا العداء - فسجعل ذلك كالمعم ح به في السؤال ، كان شال ، تبت في الجواب الأن شاف الله تبت في الجواب الأن شاف الله تبت في الجواب الأن الخال، تبت في الجواب الأن الخال، تبت في الجواب الأن الخال، تبت في الجواب الأن الخواب يتفسم إعادة ما مي السؤال

وليس كما لو ابتدأ اليمير؛ لأن كلامه لم يحرج جوابًا حتى ينفيك، بل حرج ابتدامه وهو مطبق عن القباء ويجموه وإلى كل عدامه ومحلاف ما لو قال: واقه لا أتعدى معك، لأنه زاد على حرف الجواب، ومع الزيادة على حوف الجواب لا يمكن أن يجعل حوابًا، فجمل ابتقاء ولا قيد هيه.

١٩٨٣٠ وإذا قال نعيره: كلم ربدًا اليوم في كفاء فيقال: والله لا أكلم، فهما بعد على الله وهما بعد على الله على الله على الله على عقا إذا قال. أنمى الله وعلى عقا إذا قال. أنمى الله وعال: المرأنه طائل إن أناك، قبال القدوري في شرحه: إلا إذا تخلل بين الحواب والمهال على المرأنة على عنه -وانه مبحاله ونعالى أعلم-.

الفصل الخامس في لأيّان التي يقع فيها النخيُّر والني لا يقع فيها التخيّر

1949 قال محمد في النجامع أن إذا قال الرجل: واله لا أدعق هذه الداره أو لا أدعق هذه الداره أو لا أدخل عدد الداره أو لا أدخل عدد الداره أو الله أو الذاريق دخلها حتث الأصل في جنس هذه المسائل: أن كلمة أو إلى ادخلت بين السمين في النفي، كانت جملي ولا أن فيان الله تصافي : ﴿ وَلا تُعْمَلُ الْمِنْ مُنْ النّبِي كَانت جملي ولا أن السم وقعل في النبي كانت جملي ولا ... وكذلك إذا المحلك بين السم وقعل في النبي كانت جملي ولا ... ولا ...

قال بعض أهل التفسير: معنى الآية ولا تطع سهم أنها ولا كفروالا" بحكم العطف، وكلمة أوا من حيث الصورة والظاهر دخفت بن الاسمين وهو الأنم والكتمور، ومن حيث العنى دخل بن الاسم وهو الاثم والفعل وهو الطاعة، ومئى دخف كلمة أله بين إلياض [يكون لتخير، وقال الله تعالى " ﴿ كَفَارَاهُ إِلْمُعَامُ عَفَرُهُ أَمَا كُونَ ﴾ " الأية.

ومنى دخل بين إثبات إلى وتفيى. إن تنان المدخور الذيني يصابح عايه للمذخور أو لا شات المعايف وإنما للمرض صلاحيته لكومه غايبة للاوال. إذ لو صواح بكلمة الحسل أمكان أأو ا ليستقيم الكلام، ولا يختل بشوق الرجل بغريه، لا أمرح من بالث أو المطيس حفى، معناه ا حتى تعطيني حفى، وإذ كان المدكور الذاني لا يصلح غاية فلمدكور الأول كانت للمنخسر، فكان هذا القائل غير نفسه بن المتبار المذكور الأول وين اخير المذكور الداني

بدا عرفنا هذا جنتا إلى تخريج السائة، وهن ما إذا قال : والله لا أدخل هذه الغار، أو لا بدخل هذه الدار، فيقول. كلمة ألو الاخلت بين سم وهو الدار، وبين فعن وهو الدخور، في الدين، فكانت بعني "ولا"، كانه قال لا أدخل هذه الدار ولا هذه الدار، ولو صراح بدلك إذا وحر في إحداهما يحدث في بجيه، كذا هذ.

لة) مووة المقر الأبة. ٢٤

٣١) أبيد من فد و م .

⁽٣) سررة الانتقالاية: ٩٩

⁽٤) ليد، من اطاراف ا

"۱۸۳۳ ولو قد آل اوانه لادخلن هذه الدار البسوم، أو لادخلن هذه الدار الأخسري، فأيسها دخل برامي يجدد لأن كلمة أو دخلت بن إنبائين، فكانت للتخبير، فصار ملتوما دخول إحدى الدارين منغيراً نفسه بين دخول هذه أو عده، فؤدا دحل مي إحداهما فقد أتي يما التزم، فيبراً في يجبه وبسقط اليمين ضرورة، ولو لم يدخل واحدة مهما حتى مضى البوم، حتث في يجبه، ولو قداله: والله لا أدخل هذه الدار (أبداً الآل، أو لا دخلن هذه الدار الآخرى البوم، فإن دخل الأولى حتث في يجبه، وإذا لم بدخل الأولى، ولم بدخل الأخرى حتى مضى البوم، مني البوم، حيث في يجبه، ولك إله بدخل الأولى، ولم بدخل الأخرى حتى مضى البوم، حيث في يجبه، ولك إله بدخل الأولى، ولم بدخل الأخرى حتى مضى البوم، خين الإنبات؛ وإنه كان هكذا

والمذكور ثانيا لا يصلح غاية للسذكور أولاه لأنه ذكر الأبد في النفي ، وذكر اليوم في الإثبات ، والمؤر اليوم في الإثبات ، واليوم لا يصلح غاية للإبداء لأن غاية النفي ما ينتبي مه ذلك اللس ، والأبد لا ينتبي منبيء ، فحص أو حنا التحبير ، فقط خير نفسه بين أن بلتزم يبين النفي وبين أن يلتزم بين الأثبات ، وإن شاء دحل الدار الأولى حتى تسقط بين الإثبات ، وإن شاء لم يدخل الدار الأعرى اليوم حتى نسبة على الدار الأولى حتى تسقط بين النفي .

1947 - وقير قال: والله لا أدخل هذه الدار، أو أدخل هذه الدارا الأخرى، هدخل الأولى حنث من يبنه ، وإن لم يدخل الأولى ودخل الأخرى برقى يبنه الان كلمة أأو دخلت من يبنه ، وإن لم يدخل الأولى ودخل الأخرى برقى يبنه الان كلمة أأو دخلت بين نفى وإثبات ، والدذكور ثانيا يصلح غاية للمذكور أولا ، وجعلنا المتعقد بيئا واحدة وهي بين الفي ، وخايت وخول الدار الاحرى . ألا ترى أنه لو صرح بالغاية بأن قال: واقة لا أدخل هذه الدار الأخرى كان الكلام صحيحا مستقيماً ، وإن أدخل النهاء المتهاد المتهاد المتهاد المتهاء المتهار الأخرى كان الكلام صحيحا مستقيماً ، وإن أدخل المتهار الإحرى، فقد وحد شرط الحيث في البعين الأولى [قال وجود الغاية وقبل انتهاءها، في البعين الأولى إقال وجود الغاية وقبل انتهاءها، في البعين الإولى المتهار المتهار المتهار المتهار المتهار المتهار المتهار في البعين الإولى المتهار المتهار المتهار المتهار المتهار المتهار في البعين الإولى المتهار المتهار في البعين الإولى المتهار المتهار المتهار في البعين الإولى المتهار المتهار المتهار في البعين الإولى المتهار المتهار في البعين الإولى المتهار المتهار المتهار المتهار في البعين الأولى المتهار المتهار في البعين الأولى المتهار المتهار المتهار المتهار في البعين المتهار الأولى المتهار المتهار المتهار في المتهار المتهار المتهار في البعين الأولى المتهار الأولى المتهار المتهار المتهار المتهار في المتهار المتهار في المتهار المتهار في المين المتهار المتهار المتهار في المتهار في المتهار المتها

٦٨٣٥ - ولو قسال: والله لا أدخل هذه الدار، أو أدخل هذه الدار، أو أدخل هذه الدار. الإنواري، فالمنشد مناجين النفي وحدها، وعاينها دخول إحدى الداريز الانحرين، فإن دخل

⁽۱) أثبت من ظام آف

⁽۱۲ وقى ظ أنظول.

 ⁽٦) ما بين المعقولان ساقط من الأصل وأتستاه من ظوم وف.

الكالو الأولى حنث في يمين النمي، وإن تم يدة ل الدار الأوني، ودحل إحدى الأنه ربين برُ في يبنه

۱۸۴۱ - وروى عن محمد فيمن قال. عبده حر إن لم يدحى هذه الدار اليوم، فإن لم بداعل فيوم داخل هذه، قال: هذا ليس مستثناء، واليمين باقية على حالها؛ لأنه لم يوحد للغذ التخبر هنا فلم يتغير الأولى، فرذا فم يدحل إلا الأولى اليوم حيث في تبينه.

1979 - وفي الصدوري هن أبي يوسف: إذا قال لامر أمه ألت طالق، أو والله لأضربنَ هذا الخادم اليوم، فضرته في يومد فقد برً هي فينه، ولم يقع الطلاق، الأن اطابت أسدهما، قالنا وحد الضرب التعلى الطلاق، وإن مصلي اليوم قبل الضرب حسب، ويخبرُ بين أنه بوقع الطلاق، أو يلوم أنفف المدن؛ لأن الدبت أحدهما والإجمال كان منه، فكان التعمّن إليه.

1884 - ولو قال في ذلك اليوم. اخترت أن أوقع الطلاق، لزمه وبطلت الهمين؛ لأمه محبر بين الإيفاع واليمين، فأنك اليومين، لأمه محبر بين الإيفاع واليمين، فإذا اختار الإيفاع ليت الوقوع، ويطلت اليمين طرورة، ولو قال في ذلك: الحشرت التزام اليمين وإبطال الطلاق، فإن الطلاق لا يبوم الإيسال؛ لأن الرسمين لا يبوم الإنسان بالرامه، ملا يغير الاخبار، توضيحه: أن الاخبار فيما يلزمه من الحكم، وبعد فغين البدن فيه

عند إلى أول السنالة فشال. لو سات الخدم قبل الصرب، فيهو مخمَر بين لكشارة والطلاق، لأن الخنث نبت مي إحدى ليمينين. ولوكان الرجل هو البت، فقده قيم الخنث والطلاق وقد مات قبل أن يبين، فلا يقم الطلاق، فلها البراث.

قال: هذا التخيير من حيث التذين يعنى فيسارة منت اخادم، ولا يجبره الفاضى على ذلك * وأنه لما كان مخراراً بين الكفارة والطلاق وأحشهم، لا يدخل في الحكم، لم يلزمه القاضي ذلك، حتى لو كان مكان الكفارة طلاق امرأة أخرى وجبره القاضى حتى بين * لأن الواقع طلاق لا محافة، وإنه مدخل في الحكم.

٦٨٣٩ - ولو قال: أنت فقالل أو على حجة، لم مجيره الحاكم؟ لأنّ الحجة لا تدخل لي المحمكم، ولمو قال: أنت معالمي ثلاثًا، أو فلانة على حوام يعني الهمين الموجهمية الفاضي حتى قضي أربعة أشهر، فإذا مضت قبل أنّ يقربها، أجبره العاضي على أن يوقع

⁽۱) ومي م الليم يوحد مكان لم سخل.

⁽٧) وفي م أن أو لايلزمه نفسه.

طلاق الإيلام أو الذي تكلُّم ب ؛ لأن قبل مضى إلا أربعية أشهر . عكته أن سنفط ذلك من نفسه بالكفارة بوسيطة الغربان، ولا كذلك بعد مضير أربعة تشهور

١٨٨٠ - وفي الوادر الرز مسماعة عن محمد: إذا قال: والله لا أكسك البوم أو عماً و حيث في الحال ؛ لأنه كأمه بعد اليمين شوله . أو غلاً. ولو قال: و له لأنزكلُ كلامه ليوم أو غناً. قبرك كلامه أبو مواكاً به عداً لا يحدث.

١٨٤٦ - وروى إبراهيم من محمد: إذا قال: إن كلمت قلانًا فهذا حر أو هذا، وكلُّمه. قال. هو مغيّر من إيقاعه عني أسها شاء؛ لأن هذا مع فق ولو قال: إن كأناب ولانًا فكم عند الملكات أو أمة حو فكالماء قال. هو عليهما يعنق كل هبد بملكه، أو كل أمَّة بملكها؛ الأن هذه يك في والدنك مواله: إن كالمت دلايًا: فكل عنوك أملكه يوه الجمعة أو يوم الحميس حواء فهو على ما يُنكه في المومين جميعًا - وتو قال: إن كلُّمت فلانًا بعلى حجة أو عمره فهو مخبُّر ؟ لأنه معرفة والقوسحانه وتعالم أعلم-

الفصل السادس فى الرجل يحلف فينوى التخصيص

۱۸۶۲ - قال محمد في الجامع الصنير : إذا قال افرجل: إن ليست فامر أني طائق ، وتوى ثويًا دون أو بست فامر أني طائق ، وتوى ثويًا دون أو بست فيته في القضاء ، ولا فيما بينه وبين الله تعالى . وعن أبي يوسف في النوادر : أنه يصح فيما بينه وبين الله تعالى (وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى) وبه أخذ في النوادر : أنه يصح فيما بينه وبين الله تعالى (وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى) وبه أخذ أخد المنافعية : إن المنافعة : إن

۱۹۹۳ - وعلى هذا: إذا قال: إن شيريت ونوى شراباً دون شراب، أو قال: إن أكلت ونوى طعامًا دون طعام، لم تصبح نبته في القصاء، وعيما بنه وبين الله تعالى في مذهب أصحابنا، إلا رواية عن لمى يوسف آخذ بها الخصاف. ولو قال إن لبست ثونا، أو قال: إن شربت شراباً، أو قال: إن أكلت طعامًا ويوى ثرباً بعينه، أو شراباً بعينه، أو طعامًا يعينه، دين فيذا بنه وبين الله تعالى بلا خلاف.

وجه رواية أبي يوسف: أنه نوى تخصيص ما ثبت مقتضي لفظه؛ الأنه نوى تخصيص الملبوس والمتروب والمأكول، وهف الأغياء مذكورة مقتضى لفظه؛ الأنه أذكر الأكل والشرب والملبوس، ذكر هذه "الأغياء فهو واللبس، ولا رجود لهذه الأفعال إلا بالمأكول والمشروب والملبوس، ذكر هذه "الأغياء فهو معتى قولنا: نوى تخصيص ما هو مذكور مقتضى لفظه، والنابت اقتضاء كالتابت نصاً. ولو ثبت ذكر هذه الأضياء نصاً، مأل قال: إلى لبست ثوباً وكذلك تطافره، يصبح فية المخصيص، فكذا إذا ثبت ذكر هذه الأضياء بهذا الطريق.

1945 - إقلتا: أ¹⁷ إذا قال: إن خرجت، فحبدي حر، ونوي خروجًا دون عروج. يصبح لبنه فيسا بنه ومن الله تعالى، ولظاهر رواية علسا منا¹⁷ عبارتان: الأولى: أنّ البية إنما تصبل في الدكتور والمُلفوظة لأنّ فية التعيين صا احتساء اللفظ مراكة باللفظ، وبعد ما تعين

⁽١) وفي "ط": لأنَّ مكان ألأنه ، ولمله هو تنصحيح.

⁽۲) رفي فلاً: لهذه مكان عفه .

 ⁽٣) هكذا في جميع السخ التي عندنا ، وكان بي الأصل: قاما .

⁽١) وفي أم : رواية أصحابيا.

قاخكم تبت باللفظاء فينني لم يكن للفظ محتملا فانوى، لا يتعين ما توى يلعظه كو نعين تعين سبقه وصحره الله لا أو لها في إنساب الحكم، إدا ثبت هذا، فلقول الده وص والمشروب والمأكول فير مدكور لا نفك وهذا ظاهره ولا مقتصى لفضه لأن مقبضي اللفظ ما لا صحة للملفوظ بدوله واللفوظ من صحيح يدول ذكر هذه الأشباء والل البعن إلى عقلت لمتع دس الأكل والنبرب والمبنى، ولا حاجة عبد منع نفسه عن هذه الأفعال إلى لا حود هذه الأشباء إنما يحتام إلى وجود هذه الأشباء عند مباشره هذه الأفعال.

وإذا لم تصر ها والأشياء مدكورة أصالا، لو صحت بية التخصيص صحت لي غير المنفوط ولا رجه إليه، ولنن سلمت الأحدد الأشيء صفرت مدكورة قضاء، ولكن إنما صارت مذكورة فضاء، ولكن إنما صارت مذكورة بطيريق الصرورة من حيث إلى موضع العبرورة، ولا ضرورة في حل التعبيم الألا لهذه الأتعال بلاً من التعبيم الكان لهذه الأتعال بلاً من التعبيم الكان لهذه الأتعال بلاً من التعبيم فيما لا تعبيه له واطلة.

العبادة الفائسة المراتبة لو صبحت إما أن نصح في الملقوط وهو فوله: إن لمست، إن أكلت، إن شربت، أو فيما ثبت منتهي الملقوظ ومنو اللدوس إلما أكول والمشروب، لا وجه إلى الأولى: لائمة تو صبحت ببته في قوله . إن ثبت إما أن بصح من حبت إنه نوى الخصوص عن العموم، ولا وجه رئيه ؛ لأن قوله : إن لبست فعل، والقمل لا عموم له، إنها للمسوء للإسماء، هكذا حكى عن مجبوبه ؛ وهذا لا أن الاسم يشتص على أعيان كثيرة - فيكون له عموم ، فأما الفعل مؤته يقم على معنى واحد فلا يكون به هموم ، ولأن الفمل وجوده بالمسروة ، فيقد الما ترة ، وإنه أن يصبح من حيث إنه أحد نوعي الفعل ، ولا وجه أبه أيما ؛ لأن اللهمي غير مثنوع لفة ، إنما التنوع في محل السيء ولا وجه أن تصح أبته فيما ثب مغنص طلقو فرده و لم المبورة ، ولا يته فيما ثبت ،

- ۱۸۶۵ و فیما إذا قال: إن فیست توبّه إن شرست شربّه إن أكلت طعامًا، إنا صعحت بیته فیما بنه وبین الله تعالی الآل الشواب و الطعام والشراب مذكور نصّاً على سبیل النكرة فی موضع السرط الذي هو موضع النفي ، والنكرة في موضع نصر، فإذا نوي شبئًا دود شيء فقد

والله البن المعقودين سافط من الأصل وأنشياه من طاوم وصار

⁽۲) رحی ط فیعقر

ترى الخصوص من اللفظ العام [وإرادة لخصوص من النفظ العام]" جائزة لكنه خلاف الظاهر، فلاحن الجواز يدين فيما بينه وبين الله تعالى، وشكان أنه حلاف الظاهر لا يصدفه القاضي.

1942 - ومن هذا الجسر ما ذكر في الجلمع الكبيرا، وصورتها، وجل قبال: إن اغتسات الليدة، فعلدي حرد ثم قال: هنبت الاغتسال عن جنابة، لا يصدق قصاء وديالة. وعن أبي يوسف: أنه يصدق ديانة، وإنما لا تصبح نيته قضاء وديامة على طاهر الرواية؛ لأنه لو صحت نيته إما أن تصبح في الملفوظ وهو قوله! إن اغتسات ولا وجه إليه من حيث إنه نوى القصوص عن العسوم؛ لأن قوله، إن اغتسات فعن، والفعل لا عموم له، ولا من حيث إنه نوى أحد نوعي القعل؛ لأن فعل الاغتسال غير [مناع ؟ "نفة؛ لأنه عبدة عن إمراد الماء، وإلا المناء، وإلى يقع بها الاعتسال.

وإما أن يصبح نيته فيهما ينبث مقتضى الملفوظ وهو الاغتسال، ولا وجه إليه؛ لأن الإغنسال ها إقايته فيها ينبث مقتضى الملفوظ وهو الاغتسال ها إقايتها في الإغنسال ها إقايتها صرورة هما القسرورة في إثباته في حق صحة القعل، أما لا صرورة في حق التعميم أنه والتعميم أنه والمعنى له يدمى التعميم، فكاذا أن فكو المصدر معدوماً في حق التعميم، فلا يصح تبة التخصيص فيه، وفي قوله، إن اعتسال اغتسالا صحت نيته في الاغتسال الذي هو مصدر، والاغتسال مذكور عنا نقلًا، واحتمار قائم مقام الاسم، والاسم له عموم فيصح نية التخصيص.

۱۸۶۷ وإذا قال: إن خرجت فقد دكار هذه الكسالة من "الجامع"، وجعالها على وحهين أحدهما: أن يقول: إن خرجت خروجًا، والثاني: أن يقول: إن خرجت، وكل رجه من دلك على وجود: أما إن لم يتو شيث، في هذا الوجه يمنه على السفو، وما دونه في الموجهين جميعًا: إن الخروج ذكر مطلقًا غير مقيد بالسغر وما دونه، وإن توى السفر إلى مكان

⁽¹⁾ ما بين المقوض ساقط من الأصل و أثنته من ظ وم وف.

⁽¹⁾ هكدا في أظ ، وكان في الأصل: منبوع . .

٣١) مكدا في اظاله وكان في الأصل: النوع الأسياب.

⁽٤) وفي أظ: (في حق صحه العمل، أما في حق التعميم، ، ﴿ النَّحْ،

⁽٥) رني آم - نالان مكان مكان مكان.

بعينه بأنا بوي السفر إلى بغداد أو الريء لأبصح فيته لا قضاء ولا ديانة.

وإن نوى السفر، أو ما دون السفر صلاق ديانه، والا بصدق قضاء، هكذا ذكر الجواب في الوجهين حسيساء وهذا الجواب ظاهر قيسه إذا قبال: إذا حرجت خروطا؛ الاندنوي المحسوص عن العسرة فيسا هو ملفوظ به، وهو الخروج، فياله قال: خروجا، والخروج مصدر، والتصدر بنام منام الاسم، والاسم له عموم، ويه الخصوص عن العموم فيسا هو ملفوظ به صحيحة ديانة الاقصاء، متنكل فيما إذا قال: إنه خرجت، ولم يقبل خروطا، الأن المحروج إنه تحصيص ما ليس بملفوظ الله، ومروع يكون بنة تحصيص ما ليس بملفوظ الله، وقرى اعتسالا دون اغتسال.

حكى عن المقاصى أبي الهيشم عن الفضاة الثلاثة، أيهم كانوا يقولون؟ لانصح نبته في هذه الصورة، وكانوا يقولون: ما ذكر محمد من الجواب، جواب قواء: إن خرجت [خروجة]. لا حواب قوله، إن خرجت]".

وس المتنابخ من قال: ما ذكر من الخواب جواب تولد: إن خرجت أيضاً، وهذا الفائل يموق بين دوله: إن خرجت وبين قوله اإن اغتسال . والقرق الأ الخروج في نفسه منتوع لغة خروج [مديد] السعى مفراً، وخروج قصير يسمى خروطا، فيصح بيئه في قوله: إن خرجت من حبث إنه موى أحد بوعى الفعل، فلما الاغتسال في عسد ليس مجتوع على ما مرا خرجت من حبث إنه موى أحد بوعى الفعل، فلما الاغتسال في عدد الثار، وعدى وقال: عبد علامًا والانتصال في يدكوو و ولو قال الاغتسال في هذه الثار، وقال في عبد الما المناعل ليس بمدكوو و لو قال الاغتسال في هذه الثارة [1] في هذا الدو أحد، وقال: صبت فلامًا صبحت بنه قيما بينه وبين عنسل في هذه الثان المناطرة أحد، وقال: هبد عليه المام الذكور، فتصبح بيئه .

۱۸۶۹ وفي الأصل. إذا حلف لا يسكن دارا للسلان وهو يعني باحراء ولم يكن قبل ملك كلام فسكنها بغير أجراء فإنه يحنث ولا تصع بيشه، لأنه وي تحصيص السكي.

١١ ا وفي م ، ركون بة المخصيص فيما ليس علموط.

⁽۱) آئند من الأاواف .

⁽٣) هڪدا هي السبح البائية التي تو حد ضفت، وکان هي الأميسي: حديدن

فة) الشامل ص

⁽۱۵ ونی م . منعوط مکان بنگور

غالسكني الذي هو اسم غير مذكور إنما للذكور هو الفعل وهو قوله: لايسكن، فلا نصح نية التخصيص في الاسم كما تو حلف لا بأكل، ثم قال. حنيت طعامًا درن طعام، فإنه لا نصح نيته الأن الطعام غير مذكور، إنما الذكور فعل الأكن.

مما - فرأن بين حفا وبين ما إذا حلف لا يسكن داواً اشتراها فلان، ثم فال: عنيت داواً اشتراها فلان، ثم فال: عنيت داواً اشتراها فندمه فإنه يكون مصدقاً و وقد نوى تخصيص الشواء، والشراء ليس في لفظه و لأنه ذكر فحل الشراء ولم يذكر الاسم، وهذ قال: لا تصبح به الشخصيص في السكني؟ لأن السكني غير ملفوظ، إغا الملفوظ هو الفعل.

ووجه الفرق بينهما: أنّ نية الشراء ما صحت من حيث إنه نري [لتخصيص ، وإقا صح من حيث إنه نري [لتخصيص ، وإقا صح من حيث إنه نري [لتخصيص ، وإقا صح الملك له وما يوجب الملك له ، وما يوجب الملك المويد كر المم فلك النوع جائز وإن لويد كر المم فلك النوع جائز وإن له يذكر المم فلك النوع جائز وإن السفر ، وإلى السفر أو إلى ما دون السفر ، فإنه يصح ، وإذ لم يذكر سم هذا المفعل ، وإلى المعل لا غير ؟ لأنه بيان نوع لا بيان تخصيص بخلاف السكتى ؟ لأن السكتى كله جنس واحد ؛ لأن حكم الكل واحد وهو كينونته في الدار ، إنما تخطف الصفة لا فير ، فإنه بكون بأجر وبغير أجر ، واختلاف الصفة لا فير مع انهندي بأجر وبغير أجر ، واختلاف الصفة لا يصير الشيء نوعًا أخر وجنسًا أخر ، كانتو في مع انهندي فيكون المحسي واحداً ، فيكون هذا نية انتخصيص ، ونبة التخصيص لا نصح إذا لم يكن الاسم المؤون .

فإن قبل: لو صبحت نية الشراه لنفسه من حيث إنه بهان نوع لا بهان تخصيص، كان يجب أن بصدق في القضاء كما بصدق في الخروج، وفي قوله: أبت بائن. قلا: فيه الشراء لنفسه بهان نوع من وجه، وتخصيص عام من وجه في حق الحقوق تخصيص عام؛ لأن الشراء لنفسه بهان نوع من وجه، وتخصيص على السواء، فيكون من حقا الرجه شيئًا واحدًا له عموم. فإذا نوى أحدهما كان تخصيصا، ولكن عن حق الملك بيان نوع؛ لأنهما يختلفان في حق الملك فو أرنا على الشبين حظهما، فقلنا: من حيث إن بيان نوع، يصح هذا البيان فيما يبه وبين، فت تعالى، وإن لم يكن الاسم ملفوظًا، ومن حيث إنه بناه ميص، لم يصح هذا البيان فيما يبه وبين، فت تعالى، وإن لم يكن الاسم ملفوظًا، ومن حيث إنه تخصيص، لم يصح هذا البيان فيما يبه وين، فت

⁽۱) آئیت من آف و آخر .

⁽٢) وفي أهما" الأذانشوه بنصمه وترينيره بي حيّ الحقوق على السواه.

الشبهين حظهماء بخلاف الخروج الأنه بينان نوع سكل وحه يخلاف الطعام الأنه تخصيص من کل وجه.

قابل كان قبل هذا كلام بدل عليه، بأن استأجرها منه ، أو استعارها منه ، فأتي يحلف، وهو منوي السكتي بالإجارة، فسكن بالعارية، أو كان هلي العكس لا يحنث.

١٨٥٦ - وعن أبي يوسف: فيمن قال لرجن قائم: والله لا يكلم هذا الرجل، ينوي ما هام قبائمًا، والمرينكلم بالفياء كانت نبيته باطلة؛ لأنه ليس في لقظه. ولو خلف لايكلم هذا القائم، يعني ما دام قائمًا دين قبيما بينه وبين الله تعالى ؛ لأنه خص ما في لفظه . وكفلك فو قال: والله لأصرين فلانًا خمسين، وهو يتوي سوطًا بعينه لم نصح نيته.

٦٨٥٢ - ولو قال: إن تزوجت، فعيدي حراء وقال: عنيث به فلانة أو امرأة من أهر. الكوفة، لا تصح نبته؛ لأن الرأة عبر مذكورة. ولو قال: إن تزوجت اسرأة، وقال: عنيت فلاقة ، صحب ثبته فيما ب وبين الله تعالى ﴿ لأَنْ المُرأَةُ مَذَكُورَةَ [فَدَذَكُرَتُ أَأَنَّ وَقَدَ ذكرت في موضع الشوط الذي هو موضع النفيء فكالت عامة تحصيص، فقد فوي لخصيص المذكور العام، فنصبح ثبته فيما بينه وبين الله تعالى.

١٨٥٣ - وقد روي عن محمد : فيمن حلف لا يتزوج اسرأة، ونوي كوفية أوبصرية الم تصح نبته، وإذا توي عربية أو حبشية صحت نبته، فجوزٌ تحصيص الجنس، ولم يجورُ تخصيص الوصف، وأجرى العربية والخيشية محرى الجنس، ولو قال: والله لا أتزوج امرأة عمل وجه الأرض، يبوي ام أة بعيتها دين فيما بينه وبرن الله تعالي.

١٨٥٤ - ولو قال ٢٠ أشتري جارية"، وعني مولدة، أو عني معنه، أو حلف الايشتري عدًا، وعني أبقًا، فنيته باطنة ؟ لأنها تخصيص وصف لا تخصيص جسي.

١٨٥٨ - ومن فشاري أهل مسمولند : إذا قال [الأمواند]": إذا أعطيت من حنطتي أحداً ، فأنت طالق، وعني به أمها صحت بيته دبانة لا قضاء . ولو قال بالفارسية : اكر كسي را از أود من دهيد، وعني أمها خاصة، لا تصح نيته أصلاة لأنه إرادة الخاص من العبام بالعربية لا بالعارسية.

⁽۱) مكتري ف .

⁽٢) وفي آفيه : ونو قال الا أشتري حيدا، وعني مولده، أو عني معينا.

⁽٣) آئيت من ج ال

الده الده المراقب وهي الفتاوى أمي النست هي كتاب الطلاق. إذا قال لامرأته. اكاركسي و الز الردس دهيد، ويوى أمها لا نصح لهذا الأدرقي الوجه الأراد ذكر الكسي وإنه لفظ حاص بتدول كال واحد باطلافه، وإدروى ألم مقداوى الحاض من لفظ أخاص. تتصح بهذه بمد وين عله تعالى، وهي الرجه الدائل ذكر هيج كس واوإه لفظ عبود فإذا يوى الأم فقد نوى الحاض عن العام، وتبة إرادة تخاص من العاو العارسة عبو صحيح

الفصل:لسابع في الأيمان ما يقع على البعض وما يقع حلى الجماعة

۱۸۵۷ - قال محمد وحمد الله تعالى في الجنامع: إذا حلف الرجل فقال: امرأته طالق، أو عدد حرال تزوج النساء، أو قال: إن المسترى العبيد، فنزوج امرأة واحدة، أو الشترى عبد الواحدًا، حث في تبينه، وكذلك إذا قال: إن كلم الرجال، فكلم رجالا واحدًا، يحتث في تبينه.

1888 - الأصل في جنس هذه السائل: أنّ الحكم إذا حلّى مجمع معرف بالأنف واللام نحو قولنا: العبيد والرجال والساء، يتعلق وفرعه بأدني ما [بطلق]" عليه دناك الاسم عند عامة الشايخ وحمهم الله تعالى إذا لم يكن ثمة معهود؛ لأنه مع الألف واللام يصبر للجنس، والا ببتى الحكم للجمع، والحكم المتعلى باسم الحس يتعلق وقوعه بأدني ما بنطلق عليه ذلك الاسم عند عامة المشايخ، وذا لم يكن ثمة معهود.

وهذا لأن الألعب واللام إغايد خلان في الكلام للتعريف، ولو بقي للجمع حقيقة، ولم يعبر للجنس، يبطل معنى التعريف من كل وجه؛ إذ ثيس للجمع معهود يعرفه، ولأنه بلود الأثن واللام يتميزه إلى الثلاث، وإنه مجهول، هيبطل معنى التعريف من كل وجه ولو صار للجنس، فلم يبني "اللجمع لا يبطل معنى الحمدية من كل وحه وإن كان من حكم الحنس أن ينصرف إلى الأدنى، وهو الواحد عند عامة للشابخ وحمهم الله تعالى، ومن حكم الجمع أن ينصرف إلى الثلاثة على ما يأتي بيانه! لأن الواحد من الثلاث بعضه، فكان حمله على الجمع وفيه إطان عمل الخيم وفيه إطان

1869 - وإذا ثبت أنَّ الجمع العرف بالألف والملام يصبر فلجنس، فقول: المسم الجسس ينصرف إلى المعهود، إذا كان ثمة معهود؛ لأن الصرف إلى المعهود أطغ في تحصيل ما وضع له الألف واللام وهو التحريف، وإن لم يكن ثمة محمود سصرف إلى كل الجنس عند بعض

⁽١) مكما في السبخ الباقية التي حمماء وكان في الأصل: يتعلق.

⁽۲) وفي ف الطبائر مكان فليرسل

الشااح ؛ لان كمال النعريف في لصرف إلى قل الجنس ، فيصوف إليه إلا إذا تعذَّر ، فحيثها. يصرف إلى الأدني

و حدد عادة الشامع : وصرف إلى أدى ما ينطلق عليه دانك الاسم : لأن اسم الجنس اكتما هو أن حقيقة للكن، فهر حقيقة للانني، ألا ترى لو عام ما و. له الأدى من دلك الجنس . كان الأنش كن الحسن ، فلا ترى أن ادم صلوات الله عليه حين لم يكن إلا هو كان كل الجنس ، وإلف صلوا بعضها عزاجية أهله لا من حيث الحقيقة ، معلم أن الاسم حقيقة بهما، والأن اسم الحنس المدورة وإلف المدورة وإلف المدورة والله المدورة بعنى يقوم بالقات ، بنسبة به من بين سائر الاجناس كاسم الراحى ، فإنه السوال على معلى أن المدورة وإلف المعنى ، فير أن عبد الإطلاق المدورة إلكن، وكان الديم والواحد [أن على الدينة فالأولى فلائه المبنى ، فير أن عبد الإطلاق المدورة إلى الأدى وهو الواحد [أن على الدينة فالأولى فلائه عبنى ، وأنا على الدينة فالأولى فلائه عبنى ، وأنا على الدينة فالأولى والكل فرد من حيث الدات و تعلى ، والكل فرد من حيث الدات و تعلى ، والكل فرد من حيث الدات و تعلى ، ومذا الاسم فرد فكن الخردة ومنى أحق ،

هذا هو الخلام في الجمع المعرف بالأنف واللام، وأما المنكر بحو قولنا، عبيد ورحال ونساء، فالحكم العلل ميتملق وفوعه بأدبي الحاج العاسرج وهم الالات دول النبيء الان الفلات هو الجمع الصحح ، لأن الجمع الصحيح ما يوجد فيه الواحد والتنبية أنه فأفي قلك الفلات.

وإذا عرضا هذه الحملة ، احتتا إلى تحريج قوله : حدده حوا الدروح السناء ، قبرواج الرأة واحدة منت في عينه يلا خلاف « فإن استاء حتج معرف بالألف واللام ، فيصمر جسنا ولا معهود هنا حتى ينصوف إليه ، فينصوف إلى أدنى ما ينطق عليه هذا الاسم، وهم الواحدة عند عادة الشارة وحمه الله وإنه فالعر

ه كذَّلَك على قول الناون؛ لأنهم بقولون؛ ينسر ف إلى الأدبي عندته لأرضوا ماإلى الكني، وهما تعلُّم والأن الإنسان إلما يمع لعمه منها مؤكَّدًا سليمين عمد بن وسعد مباشر له واعما ليس هي وسعد مباشريد، وليس في وسعد نروح نساد العالم أحمدين ولا مكالم جامرور حال

^{. 13} أكبت من 🍑

⁽٣) بدرير المعقوفير سافظ من الأصل والبسادين طاوم وف

٣٠) هكناهي من وكان مي لأصل والطالوات الأد احموة الصحيح ما مرحد فيه الواحدان والنسيم.

العالموء فالصوف إلى الواحدة لكونه في ومنعه سائم لله الإعبياليس في ومنعه مناشدته. وليس في فيسعه نزوج - وصار تقلق ويده لأله قال الا أنرواج ومسلامي السناد، ولا أكلم ومما من الرحال.

1994 - وكذلك إدا حلف لا يكلم بني أدم، فكلم واحداً منهم، حيث بي يهيده إلى الإسافة للتحريف على يهيده الإن الإصافة للتحريف اللام، فهو الخيرات فها. ويستوى في حدف اللام، فهو الخيرات فها. ويستوى في حدة إن فكر الأحداث أو لم يفكر الأبقاد لأن الأعد بذكر لك كرد ما دخل عدت الراجي، والله خل الأدد والا وحدت ما أن وحدك ذكر الأدد والا دكر عدد ال.

۱۹۹۳ - ولو قال اعدة حرال تروح سامه إن مشرى عسدا، إن تطبير جالا، لا يحتث من المحتث على وجالا، لا يحتث على يونه ما لم يعمل ما صدى الانقال مور. على المحتث على المعمل الله على المحتف وإن قال عشب جسيع تسام العالم، وحسيع الرحال، وحسيم العبيد عن المسالة الأولى، عشروح اسراة واحتذ، أو كلم وجلا واحتاً، أو اشترى عبداً واحتاً والإستان في إراد فقد صدت هذه (النبة) أن وصداته فيها، ولم يذكر أنه يصدك عن العصاد، أو فيدا بنه وين ربه، أو فيسا

1993 فكر متحدد هذا النوع من المسائل في الخرامع وفي الأصلي ، وذكر في معضها المجمدة من عبر تعصيل، فإنه دكر فيمن حلقه الايضاع قدمه في دار علال، الايلسر غرار اللائق، وعلى به حقد غذو صلح القدم، ولسن عين العزال، وذكر أنه يصدق وله يقسر، وذكر في بعصها، أنه يدين فيما ليه ويين الله تعالى دون القضاء؛ لامه ذكر فسين حلف الاياكل معاماً، والايشرم، شرك، وقال عليت، محاماً دون العام، أو شرط دون شراب، وذي أنه يدين فيما به وين الدتمالي الاقضاء.

« كار في معضها: أنه مدير فيما بما وريز الله تعالى وفي القضاء، الأنه ذكر فيمن قال:
 حدة أأحر يوم أدخل دار فلاك، عبده حرايرم بقدم فلاك، وقال: عنيت به يبض طهور، بدين
 فيما بيه ومن الله تعالى وفي القضياء، وقال في تعالى صددائساً لله. لأنه ترى حقيقة كعامه

هكناهي المديح مافية فني حديثه وكان في الأصل السأة .
 (٢) وفي م الحدي مكان عدد .

(فقود) " مقا التعليل بنبغي أن يصدق في الفقاء في مسألتنا أيضًا؛ لأنه نوى حقيقة كلامه، واطلاق محمد الجواب في الكتاب يدر، عليه

وكنان النسقيمة أبر القياسم الصنف والملخى بقول في حيفه المسألية : إن النياضي الإيصدفية الأنه وإن نوى حقيقة كلامه و إلا أنا حده حقيقة لا تدت إلا بالنية ، والشاطي لايفق على نيته ، فإذا كان فيما بوى تحقيف عليه فالقاضي بنيسه والايصدف . ألا ترى أنا من قال الامراك : أن طائر ، وقال : عنيت به العلاق من الوثاق ، لا يصدفه القاصي وإن وي حقيقة كلامة الأن فذا حقيقة لا تشت إلا بالنية ، وب تنفيف .

وجه ما ذكر محمد: أنّ النوى إد كان حفرة اللامه أو صدقه النتاضي في نبته و كان عالمًا بظاهر أو صدقه النتاضي في نبته و كان عالمًا بظاهر أو علمًا بظاهر أو على بنته و كان المنافعة في إذا له فقد الرأن ما أولى ولا يقبل في النجاز من كلامه و الأن احقيقة في إذا له فقد الرأن أطلقه إطلاق، ولى إزالة فقد الرأن أطلقه وطلاق، فود قبل عنيه الطلاق عن قبيد المؤلف عن قبيد الرئاف أنه عني بطلق أطلق ولله مجاز ، وفي نبة لمجاز الفاصي لا يصدقه إذا كان فيه تخفيفًا و الأن المجزز إنما يثبت بالنبة والإردة، والفاضي لا ينف على إرادته إلا بخر ، فإذا كان فيه تخفيفًا كان منهما من خبره ولا يصدقه الذات .

وإن قال: عبيت ما رادعلى الثلاث في المستألة الثانية، على بعد الى فق الما أم بذكر محمد علا الفصل، وعلى قياس ما ذكر في السألة الأولى بنيفي أن يصدق الأنه بوي حقيقة كلامه والأن اسم احمع له زادعني الثلاث حقيقة، وعلى قول أبي القاسم الصعار: يبخي أن الإيسدق والأن علم حقيقة لا تثبت إلا النية.

وإن قال : عنيت الواحدة في الممألة الثانية ، يسغى أن يصدقه القاضى في نيته الان هذا السم جمع والسن مصم عدد، فإذا نوى الواحد، فقد نوى الخصوص من اسم العام، وإنه حائر للدةً ، تمرعًا ، أكثر ما فيه أنه محاز ، إلا أن دعوى اللجار صحيح فضا، وإذا كان فيه تغيط، وهذا فيما نوى تغليظ ، محاز أن يصدقه القاضي .

1817 - وإذا قال الرجل سبيده: أيكم حمل هذه الحشمة قهو حراء فعا ملوه اجماءً! ينظر إلى كانك والنشبة حقيقة بقدر الواحد على حملها، لا يعتقون عني بحملها واحد بعد

⁽١) مكما في السبح النافية الوجومة عندناء وكان في الاحياج الفيد

⁽٢) رمي أم : من فيد الوناق، فكأنه عني أغنيز يطلق وآنه محار.

واحد، وإن كانت الخشية أنفيلة لا يفدر الواحد على حملها، وإعما يقدّر عليه اثنان، أو للالة عنفواء مكفّا ذكر المسألة في الخامع أن

والرجه في ذلك: أنّا العلمة منه لجميعها، وقد أنساف حملها إلى كل واحد؛ لأن كلمة أن وإنّ كانت تتناول واحدًا منكرا من جعلة ما أضيف إليها مدّ، الكلمة، إلا أنه وصف ملك المنكر يصفة عامة وهي الخمل؛ لأنّ الحمل أضيف إلى حميع العبيد الذين أضيف إليهم كلمة أي ، فأوجبت عموم المبيد سواء كانت الحشية تقيلة أو تحقيقة.

بعد هذا الكلام في أنا هذا المنكر صار موصوفا بحس جميع الخشية أأو يحمل بعضه منفول: إذا كانت الخسب خصيفة ، وصار الهنكر موصوفا بسمل جميع الخسية أأ أ الأن العمل مع قباتة اسم الخشية يكن بأن يجعل شرط الامتق في حق كل واحد حمل جميع الخشسة ، إذ بنائي دلك من كل واحد ، وإذا صار حمل جميع الخسنة شرطًا في حق كل واحد ، فإذا حملوها جمعة له يوحد الشرط بكمائه في حق وإحد فلا بعنون .

1478 - وهو نظير ما مو قال لعبيده: أيكم كل هذا الرغبف، فهو حر، فأكد تنان أو أكثر من ذلك، لا يعنق واحد منهم سرا، كان يقدر الواحد على أكله بدفعة واحده، أر بدفعتين، أو بدفعات، [لأن أكل الرغيف من كل واحد منصور إسا بدفعة واحدة، أو بدفعات!" ، فصار الداخل غت كلمة ألى أموصوفًا بأكل جمع الرعيف، فإدا أكله اثنان أو تلاتة، لم يوحد من كل واحد مهم أكل جمعع الرغيف فلا يحمت، ذكر مسألة الرغيف في الجامع على هذا ألوجه.

- 1470 - وذكر في الأصل: إداقال لنساءه: البكن أكلت من هذا الطعام شبيقًا، فهن طالق، فأكلن جميعًا طلقن. ولو قال: أبتكن أكلت هذا الطعام، ولم يقل: مو الطعام، فأكلو ينظر إن كان الطعاء كثيرًا بحيث لا يقدر الراحد على أكله طلقن، وإن كان الطعام قنيلا بحيث يقدر الواحد على أكله، لا يقم الطلاق عليهن إذا أكلن

1411 - وأسارة كانت الخشية ثفيقة لا يقدر المواحد على حملها و فالتكورُ صارت موضوفة بحمل بعض الحشية و لأن العمل بحقيقة اسم الخشية متعدّر ؛ لأنّ حمل جميع الخشية في هذه الصورة لا يتأتى من الواحد، فيعمل بجهار وربجعل شرط الحيث في حن كل واحد

⁽١) ها من المفتوعين سائط من الأحمل وألسادهن فلا وم وف

⁽۱) آنٽ من ط و آف .

النها حمل بعص الحشيمة لأدافكو الكل وإراده البعص بطريق للجار حائزه فصاد البعص القالص. ﴿ بِهِ كَالْدُ ذَالُ ! أَيْكُو حَمَلُ بَعْضَ هِنَّهِ الْحَشِّيَّةِ ، فَهُو حَرَّ ، فإذَا حَمَلُو هَا، هَفَدُ وَجِلًا مِنْ كل واحد مبهم حمل بعض الخنسة، فعنقوا،

٦٨٦٧ - دهو نظير ما لو قال لعبيدي أيكم شرب ما دهدا البحر، فهو حراء فشرب كان واحد سبهم قطرة ختفواة الأن شراب حميم ماه البحرامل كال واحد منهم غيرام تصوراه فنعظوا تعما يحمعة هذا الكلام، فيعما عجلاه

مُم إنَّ محمدًا وحده شويف لو في الكانات: إذا كانك الخلية تُقبِلَة. لا يقدر عنون حملها إنسان فحملوها حملة متعواه لأله لشرط في هذه الصورة حمل بعص الخشية و والبعص من حرث إله تعصل لا تقصد عيه من قادر وقدران وتقول أنضًا ؛ إذا كانت أخشية خصعة تقدر الواحد على حملها ورفا حملها واحداهتني وإردا حملها واحدابعه ماحدا عاتموار

وفيه بوع إنسكال؛ لأن هذا اللفظ إن كان صافيا يسخى أبه إذا حسل الواحد وحكم بعنقه. بواحملها أحديهم ذنك أبه لايعثق، وإذا كان عالمًا بينغي أن لايعثق واحدمهوا، ما لو يحملوها جميعا واحدابعد وامنده كمالو قالن إداحمته مذه الخشية فالتم احران

والجواب كالفدا اللفط خاص صورته ضامهمي طإدا سما الواصد متل صملا لخصوص لللفظ صورق وإداحهن واحداه فدواحت فقدعنقو احملا بعموه السعبيء مخلاف تبوليه: إن حمليو هذه الخضية ؛ لأنه عام لعظا ومنعلي، فيمنا ليم يحملوها لابعض وبدأما ههنا فبخلافه

٦٨٥٨ - وأبر قال. إن تغديت رعيلين فعيدي حراء فتعدي اليوم بر فيف والعد يرغيف-المناسل أن يحلبُ عبدلا باطلاق فلمظ قمد في العنيان، بأن قال: إن تغليت بهديل الرحيمون، وهماك إن تضماي ميموم للحمد الرعمينيون، والعمد بالرعميم الاختر ينحمت على يُهمه الرقي الاستحمالة: لا يحبث في يَبِه ، أكان الدوف، فإن الإنسان بسلخبر من نصبه أن يقون: ما العداث برعيمين في عمرين. ﴿ إِنَّ نَعَدَى مَا رَعَفَةَ كَابُرِةَ فَيَ أَبَّامَ مَنْفَرِقَةَ ﴿ وَلاَ بِعَدَ كَافْنَا، وَمَثْنِ مَاهُ المرف لم يوحد في المدين فيعمل فيه بإطلاق اللفظ، فين بري النفرق في هذا كان كما نوي ؛ لأبديوي حفيقة كلامه ووفيه يعفيط علوم

٢٨٦٩ - واو قال: إن اكتاب رعيقان، أو قال إن اكتاب هذين الرعيفان، معاملي حوام فأكلهما مغا أرحنفرة مرحت مي ويتدفيا بأرابا واستحد بألد فعلي جواب لاكحساب وحفاج الي الصرف من التخذير والأكل في عمر العملان، والعرف وهو أمَّا التذبة اللاحماع في غمر المُعيِينَ في فصل التعدي بالحرف، ولم يوجد مثل ذلك المرف في غير المعينين في فصل الأكل، بل العرف في فصل الأكل بخلاف، فإن الإسبان لا يستخير من نفسه بأن يقول: ما أكلت رغيفين منذ خُلفت، إذا أكلهما متعرف، قعمل بوطلاق اللفظ.

 ۱۹۸۳ - وفي الزيادات آن إذا حلف الرجل لا يشتري ذهبًا ولا نضة ، فاشتري دراصم بدنائير أو دنائير مدراهم و لا بحثث في عينه . وعن أبي يوسف: اله يحدث ؛ لأنه دهب و فصة حقيقة ، ولهذا بجري فيه رما القصل وريا النسينة .

وحه ظاهر الرواية: أنه منع نفسه عن ضراء الدهب والفضة، وهو لا يوجد إلا يبيع الذهب والفصة، ومانع الدراهم والدنانير لا يسمى بائع الذهب والعضة في العرف، وإنما يسمى صيرفياً؛ وقيلاً: يباع في سوق الصيارفة، فمشتريها يكون كذلك، فقد جعل عدم الحنت في الزيادات جواب ظاهر الرواية.

وني القدوري ذكر: أنَّ عدم الحَتَ قول محمد، والحَتَ قول أم يوسف، قال " وهو تظهر ما لو حلف لا يشتري طعامًا، فإنه يصرف إلى الحنطة ودقيقها ؟ لأب بالعها يسمى بالع الطعام، فمشتريها يكون كذلك، وصار الأصل [عند محمد]"؛ أنَّ الشراء يعتبر بالبيع؛ لأنه يتم مه ويش عليه ؛ لأنه قبول للبيع، والايتصور فيول البيع إلا بالبيع فيعتبر بالبيع ثهفًا، فكل من يسمى بانكا لذلك الشيء ، فعشاريه يسمى مشتريًا لذلك الشيء.

۱۳۸۷ و كذلك لو اشترى داراً ، وفي سقمها ذهب وقضة ، وإنه لا يحنث مي بجينه ؛ الأن باتبه لا يسبى بانع الذهب والفضة ، وإغا يسمى باتع الدار فعشتريه أيضاً بكون كاللك. توضيحه: أنّ الذهب أو الفضة انتي مي منقف الدار شع للدار ، والنبع لا يضاف إلى الميع ، قلا يكون هذا بيع الفهر والفضة ، وإغا بكون بيع الدار، فكفا الشراء .

م ۱۸۷۳ - ولو اشترى نقرة فضية أو سبيكة ذهب، أو طوقاً مصوفاً ، أو ظباً مصوفاً ، أو تلباً مصوفاً ، أو ثيراً ، فإنه يعنث في عينه ؛ لأن باتع حقه الأشياء يسمى باتع الفعب والفضة ، فمشترية أيصاً يكون كذلك .

۱۸۷۳ - ولو حلف لا يشتري حديداً ولا لية له، فاشتوى درعًا، أو سيفًا، أو سكبًا، أو وصحًا، فإنه لا يحتث في يجيه ؛ لأد ماتع عدّه الأشبيا، لا يستمي حدادًا، وإلها يستمي ماتع السلاح، ولهذا يباع في سوق السلاح، ومشتريه بكون كذلك. وهذا قول محمد رحمه الله

⁽¹⁾ حكفاض م ، وكازني الأصل و ط رف عندنا

تعالى، وعند أبي يوسف يحنث؛ لأنه يعتبر الحقيقة، وحدَّه الأشباء حديث حقيقة.

وذكر في الأمالي "" أنه إذا النستري درها أو نصل سيف أو سكان يحتث، وهذا محمول على قول أبي يوسف وحمه الله تعاشى، أو على الحنلاف العرف باختلاف البلدان عند

١٨٧٧- ولو التشري حديدًا غير مصروب، أو إنادس الحديد، أو كاثوبًا، أو أفقالاً، فإنه بحشق في بينه و لأن ماتم هذه الأشياء يسمى حدادًا، فمشتريه أيضاً كذلك.

قال مشابخيا وحميهم اقه تعالى: يجب أن لا يحتث في الأفعال في بلادناه لأن بانع الأقتال لا يسمر بالم حديد، ولهذا لا بباع في سوق الحدادين، فلا يحنت بن يمينه إلا إذا موي ذلك كله؛ لأنه نوى حقيقة ما تكليبه، وقبه تغليظ عليه فيحنث مي بيم، والشيخ الإمام الأجل السرحيس صحح ما ذكونا في الكتاب، والصدر الشهيد بوهان الأثمة صحع قول

١٨٧٥ - ولو حال لا يشتري صفراً أو شبها أو معاساً، فالشنري أبية من أواني الصغرة أو المحاس، أو الشَّبِه، فإنه يحنتُ في يُبته أو هذا بلا خلاف. أما عند أبي يوسف رحمه أنه تعالى فلانه يعتبر الحقيقة وأما عد محمد فلأن بانع ملم الأشباء بسمي صعراً فعشتريها أيضا يسمى ميفاراً. وإذ المترى قلوساً لا يحنث في عينه، وإن كانت هي صغراً حقيقة، أو نحاسًا، أو شبهًا، لان بانعها لا يسمى صفارًا، فكذا مشتريها أيضًا، إلا إذا توى ذلك "، فحيته بحث في وينه الأبه دوي حقيقة ما لكلم به، وفيه تغليط عليه وهو قول محمد رحمه الله تعالى: وعبدائر يوسف يحنث بشواء الفذوس وكالخك إذا كسلب الفلوس ثو المتراهاء وحنث في عِينه؛ لأن بالعها الأن يسمى بالم الصعر ، فمستريها بكون كذلك أيضا.

٣٨٧٦ - ولو حلف لايشتري خزًا، ولا أبة له، فاشترى جلودًا من جلود الخز عليه خز، حنث في بميته . واعلم بأن الخز اسم لدابة تكون في البحر على ظهوها خز ، فإذا انستري جلد عر عليه خزاء أو انشري لونا من خزاء فإنه يحنت في بمينه ، وإن لم يكل خرا مخالصاً ﴿ لأنَّ بالع عذوالأشية يسمى خزازاه فمشتربها يكرد كذلك أيصاء

٦٨٧٧ - ولو حنف لا يشتري فطنا أو كتابًا، والمبتري تُربًا من قطن أو كتان، لا يحنث في

⁽¹⁾ ومن أنه (وذكر في الأصل م

⁽٣) رش ظ ا إلا إذا نوى أبضاء فحينظ.

يُهِنه؛ لأدبانعها لا يسمى بانع الكتاد والقطن في عُرفهم، وإها يسمى كواسيًا، فمنتشربها يكون كذلك أيضًا. وقو المشرى غير المعمول من الكتان، بحنث في يبته؛ لأن بائعه بسمى اللهم الكتان، فمشربه كذلك أيضًا.

۱۹۸۷ و لو حلف لا بت ترى طبئاً، فاشترى لبناً أو داراً مهنية بطير، فإنه لا يحنث في عبده الانساعة لا يستحى باتع الطين، وإغا يستحى بانع اللين أو الدار، فيمششريه أيضًا يكون عندلك.

1879 - وبوحلف لا يشتري لبناء فاشتري شاة بي ضرعها لين، أو حلف لايشتري صوفًا، فاستري نام على الميشتري صوفًا، فاستري نام على طهرها صوف، لا بحث في عبد الأربائعها يسمى حلال، ولا يسمى بالع اللي والصرف، وكيف يسمى مبذا الاسم، وإنه لو باع الصوف على طهر الشاة، أو باع اللين في ضرع الشاة، فإنه لا بجور المغد، فنشتريه أيضًا يكون كذلك.

۱۹۸۱ - ولو حلف لا پشتری رطباً فاششری کیاسهٔ سر ، قیبا شی، من الرطب، فإنه لا یحت فی بجیه : لان باتمها لا یسمی بانع الرطب، وانما یسمی بانع البسر، فمشریها أیضاً لا یسمی مشتری الرطب، و بطیر هذا ما إداحلف لا یشتری شعیراً ، فاشتری خطه فیها حیات من شعیر ، لا بخشک اذکرنا

٦٨٨٦ - ولو كان عقد البعين على الأكل، يحت بي بينه ، لأن الأكل يتاول كل واحد منهم وقصوداً، فيصير عناولا للرطب مها وقصوداً، كما يصير مثاولا للبر وقصوداً، أم البيع فإنه بشاول الجملة، وباعتبار النظر إلى الجملة لا يسمى بانعها بانع الرطب، فمشتريها كذلك يكون أيضاً.

⁽۱) ونی ط : شترط.

⁽٦) أثبت س خو د . .

۱۹۸۲- ولو حلف لا بشتري قصباه هاشتوي بواري من قصب لا يحنث في بينه الان باتمها لا يسمى بانع القصب، وإنما يسمى حصير بالله فعشريه كذلك أبضاً. ولو حلصالا يشتري شعراً، فاشتري جوالق من شعر لا يحنث في بميه والأن بانعه يسمى جوالفيا ولا يسمى بانع الشعر، مكذ مشتريه أيضاً.

1948 - ولو كان عرفد يهيد على المس وحنت في ذقيك كانه و الأن المس يتم به وحده وقد وجد مس ما يتناوله الاسم حفيقة و إلا أنّ ليما يتم به وبعيره وهو البيع والشراء تركت هذه الحقيقة و توجود العرف بخلافه و أما فيما يتم وحده وهو النس لم يوجد العرف، فيحب العمل بالحقيقة ، فيحدث في الفصول كلها ، إلا في القطن والكتائز ، فإيد لو مس المعمول لا يحتث في يهيد الني حل مها صارت شيشًا أخراء ولهذا لا يتصور عودهما إلى الحالة الأولى المائق بالنقص [أما فيما علما علما عالم من هذه الأشباء بتصور عود كل واحد منه إلى الحالة الأولى بالتفض أن ويحت في يهيد ، والأن المس يتناول جزءً واحداً ، وذقلك الحرد مسمى باسم الذي عقد يهيد عليه ، أما الني والنشراء يتناول الجملة عبر مسمى باسم الذي "عقد يميد عليه ، فالهذا لا يحتث في يميد - والله سبحانه وتعالى أعلم - .

⁽۱) وفي ف ۱ وإنا سمي بانم حصير.

⁽١٤) ما بيز المقومين ساقط من الأصل وأنستاه من ظ وم وف.

⁽٣) وفي في ١ (الب تنفط.

الفصيل الثامن في الشيروط التي يحمل على معناها دون اللفظ، والتي يعتبر فيها اللفظ

1994- علم آة إذا حسلت إلى بيت زوجيها وقير من عطف ومثاس اللصم. فيضال الزوج: ذكر من أر أمرده تو داته مخروم، فانت طالق ثلاث، فأكن شيئًا من ذلك اللحم، نطلُق المرأة بإذا تم يذكل دانه از أورده وي، وتم يقيد البعين بالففظ، واعتبر الفرض

والأصل مي جنس هذه المسائل اعتسار اللفظ ما أمكر ، وتند تعدر اعتبار اللغظ يعتسر الغرض المفصود. والدليل عليه ما ذكر في فندوى الفضني إذا قال لامرأنه: اكر كسي اربن خاله يس ازين دخال بريشم "بيرون برد نرا طلاق، فأحرج من ذلك شيء عبير مناسمي لا نعالق المرأة اكر ثرا يكي بشيزي" أجبري حرم، نوا طلاق، داستري نها شيد باللم الهم، لا يحتب واعتبر اللفظ في هائير المسأكين؛ لأن اعتبار اللفظ عكى فيهما، فإذا التبار العلم وكذك إحراج ذلا ذيار، بنده عكن

1943 - وكذلك ذكر في « بـ اخروج من أبيان الأصل : إذا حلف لا تخرج البرائه من باب هذه الدار، فخرحت من غير الباب لا بحثث، وكذلك إذا حلف على باب بعبه، فخرج من ماب أحر لا بحثث. وعرص الحالف المنع عن الحروج عن الدار، وفائك لا يتفاوت ، واعتبر الفظ لأن اعتبر اللفظ مكن.

TAAV وقيما إذا قال، اكر داله از أورده تو بخورم، إغا اعتبر الغرض، فلم يعتبر للعظ الأن اعتبار اللعظ مبر محكى؛ لأن اللحم لا يكون له داله، فاعتبر الغرص القصود، وغرضه المالعة في اما اعد عن تناول ما أوردنه وحنه قلبلا أو كثيراً

43.44 وإذا قال: إن كفف أحداً بلوهم عدلي، أو قال، نصف درهم عدلي فكفاء. فكفل رحلاً بمشرة دراهم عطرتية، لا يحنث وقم يمتيز العرض الأن اعتبار النفط محكن، وفيما إذا صار اللفط مجازاً عن عيره، لا يعتبر اللفط محميف وينصرف إلى الجار، شما في وضع القادم في الدار، والمدافي وضع البدعلي الدراك، إلا إذا وجد دايل بدل على عدم إراداته

 ⁽¹⁾ حكما في الكتاب، وفي أالشار حالية (أمر كس الزبل حامة سبس الزبل بروشه بهروك برد قرا حلاق.)

 ⁽¹⁾ يشير على ورد كثير كلمة مارسية، معناه العلس الذي لا فيصدته، وكان رائحًا في عصر الساسابين، وبقال كار بشي إيضًا.

للحازاء فحيئاذ يعتبر اختيقة

16.49 - الاترى إلى ما ذكر في طلاق الفناوى: إذا قال الرجل الامرانه ا إن ارتفيت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه ، فأمت كذا ، فوضعت رجلها عليه ولم ترتزه فإنه يقع الحنث ، وإن صاو وضع الرحل على السلم مجازة عن الارتفاء عوفًا ، ولم ينصرف إلى المجاز ؛ لأنه دل وإن على علم ورادته المجاز ، وهو عظف الوضع على الارتفاء ؛ لأن المعلوف غير المعلوف على أن الزوج لم يرد به المجزز ، وإنما أراديه الحقيقة .

٩٨٩٠ ولو قال " اكر چشم من بر زنن افتدنا فلاق كار له كند فكذا، فتكلم معهاء ونام في الليل بحيث لم يقع بصره عليها ، لا تطلق ؛ لأن اعتبار اللفظ علكن هنا، وهذا الفقط لم يصد مجاراً عن لتكدم والنوم معها.

١٨٩٨ - وإذا قال لامرأته: ونالم أبعث تفقتك من كرميته إلى عشرة أيام فكذ ، فيعث الفقة قبل مضى عشرة أيام ولكن من موضع أخر، حشق في بجينه، ولم يعتبر القرض، وهو وصول النعة؛ إليها؛ لأن اعتبار اللفط عكن.

١٨٩٧- قال في القدوري" إذا حاف الرجل بضريل الموأنه حتى يقتلها، أو ترفع مينة . فهذا على أشد الضرب. وفيه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل لاموأنه : إن لم أضربك حتى [لا]" أتركك لا حيًا ولا مينًا، فهذا على لضرب لوجيع"!.

1897 - ولمى اغناوى أهل مساوقنداً : إذا قال الرجل لامرأته . إن لم أضرب البوم ولفك على الأرض حتى ينشق تصفين فأنت طالق فلائها، فصرته على الأرض، فلم ينطق، طلقت اهرأته؛ لانعدام شوط البر. وإنه يخالف روابة الغدوري في قوله: حتى يقتلها أو ترفع ميثة.

١٨٩٨ وفي البقالي عن محمد رحمه الله تعالى: إذا قال: الافتائك، يريد أن يوجعه ضريًا صح، وهو قباس قول أبي حبعة وحمه الله تعالى، وفي المشفى": إذا قال لها: والله الأضويقك بالسياط حتى أفتلك، فهدا على الضوب التوجيع، ولو قال: الأضويقك بالسيف صرية حتى تموت، هذا على الموت عرفًا، مراد، بقران السيف بالضوب.

١٨٩٠ - ولو قال؟ الصربتها حتى يغشى عليها، أو نبول، أو تبكي، أو تستغيث، فهو

⁽۱) فیت می م .

⁽¹⁾ وفي م اعلى الصرب الشديد .

⁽۲) رمی م : حقق مکان قال

ضى ما قبال وعن محمد رحيه بقد بعالى في قوله الحش جول أو بحود آنه وقفيده والواحظة . ليقتل قبلاً الله مرة ، وقال عنيت أنا أن على نفس بالفتل دين في القصاد ولواحلت أنه سمع فبلاً علل أمرأته أنسا مرق وقد مسلح أنه طلقها تبلاً من فيسا بينه وبي الفاتحالي ، لأن حكم التبلات وحكم الألف ، أحمد وكذلك ثو حراب أنه التي عبداً العام مرق وقد تشيبه مراراً والدائشة ، وقد تشيبه

1990- حلف على العرائد أبد قسته البارحة من الفسوة، ذكر في المجموع اللوارك . الأهذه على البائعة عرفًا، فإن لالت قدار فستن " ، واصده التي كثير، بحيث لواتك، الفسر حتى قام على الأرض لا يحتث في يجته، وعلى أبي بوسف رحسه الله تعالى: فيمن قال: الأدبي يدخلام، على رجله أنه على الصراب، إلا أن يتوى الكسد

1949 - ومن منحسد، وحمد لل تعالى الإدافال الأكدار فا هذا على وحله أمه على . الفيرات إذا أن تؤثر الكسراء وإذا قال ترجل لأهام الكنه اقبر من طرعا امن كوي، نسما وا تركستان تكسرا فامرأته طالى ثلاق، فسلط على اهل تلك السكة عما الراك كثيرة، عقد برأ في يهده على هذا والكراك ولايس

1898 - وإداقان لامراك اكر الله إلى توابوسه بدهم ابر ساعت، فأنث طالق للاك. مَمَلُ باطن كمها، ومعمها عن الكعب، الطأن اعتباراً الفلاعيد الإمكان

1994 - وعلى تشاخر مع أهده أحده وقال الكون خواد ولكون خواد ولكند، فمواته طائل 1994 - وعلى تشاجع وعواد ولكند، فمواته طائل الاأد المحافد الشاجع وحديد الله تعالى وبعد قال المضيهم الانتقال مواقه ما عاشوا الانه منصوب ولا يشخف الطائل المراجع والمحافظ عنده إلا إذ نوى النهو آآل و تعليه والنصيين عبيسا، فتصبح بنه ولا نقع الطائل بالم يمت الحافد والمحلوف عليهما قبل أن يعمل بها ما نوى، ويه كان يفتي الصدر المنهمة وحمه الم تعالى.

1919 - و حال لامراك : اكراتر محود الدرامة كالم فقد يها مطلبيها مطل أغلها حتى اخرج مليا الدولة وتتأفيح ثباليا معان كان عراده هذا لقدارة أو لم يكن له ثبة و فلا يحدث الأن الطاهر أنه لا يرد ديارة الكمال - والله مسحنه وتعالى أعلم-

والمالوكات تواحموع للمسح شريفته بالأفسس

⁽¹¹ ما مين المعقوص ما قطامي الأصلي وأستاه مي طاو وياف.

القصل التاسع في المطفعلي اليمين بعد السكوت

۱۹۹۰- الحالف إذا النجق باليمن المعقودة بعد سكوته شرط، إن كان الشرطة لا يستحق، يعتاج بالإحماع، وإن كان الشرط عليه هل يعتاجل قال محمد بين مسلمة الابتلحق، وبه أحد الصدر الشهيد في واقعاته، وقال نصيراً أن يحيى ايتحق، وهو الروى هن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذكر الفدوري رواية ألى يرسف في شرحه ، والتقط الروي عن أبي يوسف المرحل إذا مطلب على ويتعره تا سكوته ما يوسع على نفسه المريسج كالاستشاء، وإن كان فيه تشامه صح.

1997 - وبيان الأول: (ذا قال لامرأته: إن دخست هذه المداو، فأنت طائل و فسكت مكافئة المرافعة في المسكت و فقى الطلاق معلّقاً المكتف ثم قال المؤلف و فقى الطلاق معلّقاً المدحول الذار الأولى و لا تقسد بهذا تغيير اليمين فول سون قوله المواد الدار الأحرى و رذا دخلت الدار الأولى المكتف الدار التابية في اليمين لا تطلق بذخول الذار الأولى و حدما و وهو لا يملك نغير الممين.

1998 و بدل الناتي الذا قال بها الله مذال الم و قالت طال الم الم الله الله الله الله المساكنة المحلم الم الله المحلم المدار المحلم المدار الأحرى و دخلت الشائية في البدين و كشلك ود شال: وإن دخلت علم مدم المدار الأحرى و دخلت الدار الأحرى و الناز الما المساكة الأولى لو دخلت المراة الأولى طالف و و دخلت المراة الدار الأولى و الناز الاعرى و أيشهما دخلت الموقف و هو دخليار لصير بن يحبى إدليس هيم تعيير البدير و كان يمون فوله الدار أله أعرى في عدّ المساكة الأولى الموقف و بعد المساكة المولى و دخلت المراة الأولى نطائق و بعد عوله و وهذه طالفت أيضاً الرق المساكة الشائية الدون فوله و عبان دخلت الدار الأمرى و وخلت الدار الاعرى، و دخلت الدار الأحرى و دخلت الدار الاعرى، و دخلت الدار الاعراد المالون ا

⁽۱) وقبي ج عمر

⁽۴) وفي آط : ولا بدرن دوه مكان وكان يدرن قاله، ومي ام - الون بدون قرله

ج١-كتاب الأبيان والنذور - ١٠٦٠ - الفعل النامج العطف على البديز بعد السكوت الأخرى فألمت أيضًا. ولو نجزه فقال: وهذه طالق، ثم قال: وهذه بعد ما سكت، طألفت الثانية، وكذلك العنق -واقة سيحانه وتعالى أعلم ..

الفصل العاشرني الحنف على الأنوال

وعقا القصل يشتمل على أنواع " نوع منه في الكلام:

1994 - إذا حلف الا يكلم فبلاثا أبداً ، أو لم يقل : أمناً ، فهمنا على الأبد في أي وقت كلمه حشف ، وإن نوى شبيعًا دون شيء بأن نوى برسًا ، أو يومين ، أو ثلاثاً ، أو تلوي ملمًا ، أو منزلًا ، أو أرما أشبه ذلك لم يدين في القضاء ، والا فيسا بينه وبين الله تعالى ، فلا يحتث حتى يتكلم يكلام مستألف بعد اليمين متقطع عنها ، فإن كان موصو لا لم يحتث ، محو أن يقول : إن كانسك ، فأنت طائل ماذهبي ، أو فقر مي [هكذا ذكر ، العدوري] " إذ لان هذا في تما الكلام الأول ، فلا يكون مقصر وأباليمين ، وكذلك إذا قال وافعي ، إلا أن يدرينا كلامًا مستألفًا .

وفي "مجموع النوازل": إذا قال لامر أنه: إن كلمتك إلى سنة، قالت طالق، اذهبي با عدوة الله طلقت؛ لأنه كلمها بعد اليمين، وقد ذكرنا أنَّ المبألة على هذا التقصيل في كتاب الطلاق من هذا الكتاب.

وإن كان في الخال ما يقل على التخصيص، كان خاصاً نحو أن يقول. كلم لي وبعاً اليوم في كفاء فقال: والله لا أكلمه، فهفا تخصيص باليوم، وقر حلف لا يكلم فلاناً شهراً بعنبر المدوق الحلف؛ لأن الحامل على الهمين فيظ حق⁷⁷ الحالف من جهة للحلوف عليه في الحال، فيمنع نف من الكلام معه في الحال.

1900 - ولو حلف لا يتكلم، ولا نبية له، فصيلي وقرأ فيه، أو سبّع، أو حلّل، لم يحنث استحسانًا؛ لأنّ ما في الصلاة من القراءة والنسبيع واقتبليل، وإن كان كلامًا حقيقة ؟ لأنّ كلامنا اسم الحروف منظومة بصوت مسموع، وقد وجد هذا الحدقي النسبيع والتبليل والقراءة، إلا أنه ليس بكلام حكمًا، ولهذا لا نفست به الصلاة، فكان ناقصًا في معتى الكلام، فلا يدخر غيث مطلق الاسم.

أو تقول: إن كان هذا كلامًا حقيقة، فليس بكلام عرفًا، ألا ترى أنَّ الرجل بقول: ما كلُّمت اليوم، وبعد صادفًا عرفًا إن كان قد صلى وقرأ وسيّح وهلّ نبها.

⁽¹⁾ ما بين المقرفين سائط من الأصل وأليساه من ظ وم وف.

⁽١) مكفافي ألم أو ظ "، وكان في الأصل، فيظ احق.

وأما إذا قرأ خبارج الصلاة وسلح وهللي، بحنب في بجيه عند علما منا. وإنه يخرج على العمارة الثانية . العمارة الأولى دون العمارة الثانية .

قال الفقيم أبو اللبت: هذا إذا عقد بينه [بالعربية ، وأما إذا عقد تينه]" بالفارسية لا يحنث في يمنه باغراءة والتسبيح والنهابل حارج الصلاة، كما لايحث بها في الصلاة، لأن عرف أهل العارسية لا يسمون الفارئ والسبح والهال متكلماً.

1993 ولو حلف لا يكلم داراً، فسلم الخالف على قوم والحلوف عليه بهم ، حث في بيته الأله له سلم عليه وبهم ، حث في بيته الأله له سلم عليم ، فقد كلم للحلوف عليه وكلم غيره ، والزوادة على شرط الخنث لا يجمع وقوع الخنث وقال اللا أن لا يقصده بالسلام، فيصداق دبائه ولا يصدل فقده ، حتى لا يحث ديمة ويحثث قصاء الأله بوى المحصيص من كلامه الأله تحاطب الكل ، وأواد ما البحض ، وفيه تحصيص معض الكلام، فيصح ديالة لا نضاء .

١٩٩١٧ وفي المجلسوع التواؤل! إذا سلّم على قوم والخطوف عيده فيهم، فقال: السلام عليكم إلا سلّم حارج الصلاة . وأما إذا سلّم و سلّم على عليكم حارج الصلاة . وأما إذا سلّم و صلا في الصلاة ، بعني قطائف والسلوف عليه في الصلاة، فهذا على وحهن . أما إن كان اخالف إما أو الخموف عليه على يجهه! "أ، لا يحمث في يجهه الآد التسليم الأول كلام حصل في الصلاة ، لأنه مها يحرج عن الصلاة ، و الكلام في الصلاة كا لا يقع به الحمث .

1998 - وإن كان أطالف على بساره فهذا اصناف المشابخ رحمهم الله تعالى فيه ، متهد من قابد : بحدث الأنه نكام معه خارج الصلاة، والكلام الخبرج العلالة آلا عليه به الحسب ومتهم من قابي الا يحدث الأربال الهدة الذائمة كلام أما حصل في الصلاة من وجه، ألا ازى أنه يأتي بسحود السهر معد السليمة النائمة [وقو كانت السليمة النائمة] أن عمر القلام خارج الصلاة من كل وحد، ما أمكته الإنبان نصاً بعد النسليم من الثانية . وإذا كانت السليمة النائمة في السليمة النائمة في السليمة النائمة على السليمة النائمة في السلام من جه لا يقع اخت بها .

ا وعي الشرح الفدوري . فيهما إذا كنان الحالف إمامًا وسلَّم: لا يحنث، مطلقًا من غبر

⁽¹⁾ ما بين المعقو فين منافط من لأصل وأنبيتناه من طاوع وصاء

⁽٣) مجينه مرة وساود

⁽۳) اگلت من آنوا

⁽⁴⁾ آئندس ف

تفصيل. وفي قناوى شمس الإسلام الأوزجندى حمدانه تعانى: فيمه إذا قاد الحالف إمال أنه دحت بالسلام إذا نواد، وإن كان على بيته، وفي النائية في هذه الصورة الديحت إلا أن ينوي وقت السلام غيره، من غير فصل بي جانب اليمين والبسار.

19-٩. وأما إذا كان الحالف مؤقّاء قالجواب عند أي حليقة وألى توسف وحمهما الله تدالى كالجواب في الإمام الآن سلام الإمام لا يحرج المؤمّ عن الصلاة عندهما، وقد ذكرنا في الإمام إذا ذان هو الحالف والمؤمّ على يهينه لا يحنت بلا خلاف، وإن كنان على يساره فعلى الحلاب عكوا في حق المؤمّ وعلى قول محمد وحمه الله تعالى يحنث في يهيه على كل حاله لانه صار خارجًا من العيلاة سلام الإمام عنده، فقد كلّم مع للحلوب عاره خارج العالاة فيحنث في يهينه

۱۹۱۰ و لو كتب إليه كتابًا أو أرسل إليه رسولاء لا يعنث في بينه الآن الكلام مع النشافهة كالحديث، في بينه الآن الكلام مع النشافهة كالحديث، ألا ترى أنّ موسى صفوات الله وسلامه عليه بسمى كليم الله الله ولم يسم غيره من الأنبياء كان يواسطة ، وكذلك إذا أنسار إليه بإندارة ، أو أوسأ إليه لم يحنث؛ لأن لكلام عبارة على حروف صفومة بصوب مسموع، وقم يوجد شيء من ذلك بي الإشارة والإيماء .

1911 رئي حلف لا يكلّم فلانًا، مناده من بعدد، قبان كان بحيث بسمع صوته لو الصغى إليه أَذُه بحث ، وإن قم يسمع بعدرض أمر، بأن كان مشخو لا مشيء أو كان أصم راين كان بشخو لا مشيء أو كان أصم راين كان بعدت في يجيده لأن تكليم فلان عبارة عن إسماع فلان، كما أنّ تكليم فلان عبارة عن إسماع فلسه وللان، كما أنّ تكليم فليه عبارة عن إسماع فلسه وللان إسماعه غيره أمر باطبي لا يوقف عليه، قسقط اعتباره، واعتبر السبب الظاهر المؤدى إليه وأقيم مقامه وهو أن يكون بعيث لو أصغى إليه أفته ولم يكن به مائع يسمع كلامه، وقد وحد دلك عن الوحه الأول وون الناش.

1917 - وأما إذا ناده وهو نائم فأيفظه ، لا شك أنه يحت في بجيه ! لأنه طا أيقظه ، عقد أسعه ، وإن لم ينتهم فقه روايتان ، وقد ذكر محمد رحمه أنه نعائي في السير الكبير : إذا نادى نشلم أعل طرب بالأمان من موضع يسمعون صوته ، إلا أنَّ فانب الرأى أسم لم يسمعوا بأن كانوا نباطًا ؛ أو كانوا مشغولي بالطرب ، فذلك أمان ، فقد شرط لنبوت الأمان أمان أن يكون الذاء بالأمان من موضع بسمع مه الصوب لا حقيقة الدماع ، وعاذكر في السير تبيّل أنَّ الصحيح في مساكة الأيمان ، فنث إن لم يوقظه ، ومن المشامع من قال: على فياس . المسلق المحامر المنتك على الاعرا

قول أبي حنزية رحمه الله تعالى: بحدًك ، وعلى قياس قولهما الابحدث؛ لأن أبا حنيفة رحمه الله تعالى مجلل النائم كالميتة ، وحما لا يجعلام كالميته على ما عرف في مسألة الصيد والحلوة .

1997 - ولن حلف لا يكلم للانا، هلك فلان عليه الباب فقال: من هذا؟ أو قال: من أثبت؟ حلف وقال: من هذا؟ أو قال: من التعالى التنابة حلى التعالى الت

1915 وفي القدوري " إذا حلف لا يكلم مرأته، فدخل الداو، وفيس فيه غيرها، فضال " من وضع هذا؟ أو أبن هذا؟ حنف لا لا متكلم إياها بالاستمهام إذا لم يكن هاك غيرها، وإن كان في اندار غيرها لم يحتف، لأنه يحتمل أن يكون استفهم من سواها، وقو قال: فيت ضعرى من فعل كفال الا يحتف وإن لم يكن في الدار عيرها؛ الأن حدًا يخاطب نفسه، ولا يكلم ام أنه.

1912- في أصحيصوع الموارل : إذا حلف لا يتكلم، فيجيات اصرأته، وهو يأكل الطعام، نقال لها: كالى، حيث في يمه .

1917 - قال لا مرائه : اگر این سخی را برای قلان گوئی ، مانت طالق ، قم إلا آلراهٔ این سخن بان فلان گفت، ولکن به بارتی که آن فلان تدانست طلقت امرائه ، کسن حصا لا مکلّم فلائل فکلمه بمباره لم بعرفه فلان ، وهناك بلزمه الحث، كذاهت.

1918 - حلف لا يكلم هلاك، نم إن للحلوف عب أواد أن يشتم إنسانًا، فأراد اخالف الريفة من إنسانًا، فأراد اخالف الريفة أخره الديمون: لا تفعل عند ذلك شيئة أخره عند قبل: لا يمسك في يب الأد هذا القدر لبس بكلام مفهوم أولا أن الصلاة تفسد بيفاه لأنه كلام حقيقة، وإن لم يكن مفهومًا، وفساد الصلاة معلَّق بطنق الكلام، قاما الداخل تحت المبدئ كلام مفهومًا".

وقبل: يحنث في بمينه الانه كلام حفيقة . وإن لم يكن مفهومة ، والداخل تحث البحين

 ⁽۱۱) و من قدار و المرفقال أمند طافق بدوى من همل كلها مكانات و الرفقال: لبنت شجرى من فعل ۱۹۵۶
 (۲) ما بين المفهوض منافظ من الاصل و المنتاد من طوع وف .

معنق الكلام، والنافيل عليه مسأله المجموع النوازل التي تصام ذهرها.

وحكى عن العافسي الإمام أمي سعد البردعي رحمه الله تعدلي ما يدل عنو الموق الأولى عانه يقول في الدائم الأولى من الجان لجائع في نعابل السائة الأولى : والكلام العلق وحسوف إلى ماطيعه لا إلى ما لا يعيد، قلمان وغير الفهوم لا طيد.

1913 - و ذا حنف لا يكلم فلال و فسراً للحاوف عيد على احالف و قدال الحافظ. اصبع كدايا حالظ، كان كذا لامر فد وقع وقصد إسماع الحارف عليه، لا يحت في بيد، وروى عن عبد الرحموس موف رصي بله نعالي عندا أنه حلف لا يكلم عشمان رصي الله نعالي عند يكان إذا مراء يقول: يا حافظ كذا أسهم كند.

1918 - حلف لا يكتم المساكن أو الفقراء، أمكنم واحدًا مسهر حسن من ب . بحلاف ما والحلف لا يكنم مساكن أو فقراء، فإنه لا يحدث ما المريكلم للاتة منهم، والكلام فيه نفر الكلام نيما إذا حلف لا يزوع النسام، وإذا حلف لا يؤرع سناء، وقد موت المسألة من قبل

١٩٩٣ - و دا حلف لا يكلم ولاياً هافتدي احتلف دشخارف عليه، فسهى الحدث ب عليه
 فسيح له احالف ، أو فتح عليه دلفر إدا لم يحتث ادكره العدوري) وأو علمه الفرائد خارج الصلاة يحتث و على ما احدا عالمفيه أبر ادنت فيها إذا حامه لا يكلم والها، مبيله وقرأ القرأن حرح الصلاة أن لا يحتث ، ومكي أنه إذا عقد السبر بالها، سبة هذا أن لا يحتث

1971 - إذا خلف الرجل أن لا مكلم فتاتًا، وقتاتا، فكلم أحدهم لا محت في بينه ، هذا هو المذكور في الأصل وفي القداري، وذكر الصفر السهيد وحيداته تعلى عدد السالة في الهاب الأول من أياف الرافعات ، وجعلها على ثلاثة أرجه: إما أدينوي أن يحت يكلام كل واحد منهسا، وإما إذا يويل لا يحت على يكلمهسا، وفي هذا البوحه لا يحتث سالم يكلمهما، وإما إذا يويكن له به وفي هذا الوجه احتف المدايح رحمهم الله تعالى و والمحدار أنه لا يحت حتى يكمهما

أما من قبال يحسب قبال المتعارف أن لا براد مهذا الحسم و أما من قبال الا وقال المناقب الخميم من قبال الا وقال ا الجمع متعارف أيضاً ولا أنه دون الاول، فلا بترك حقيقه المعظ وحقيقة الخميم و ومني هما إنا حمد لا يكلم هذا أو هذا، ولو حاصل لا يكلمهما أو حنف الفارسية بابن دونن محن نكريم، ونوى اختب لكلام واحد مهما لا يصح بنه وإدا نظم واحداً منهما لا يحسف الأن في فوله ا خلاكمة لاأم هذا وهذا الأمكن تصحيح منه مؤدك ليحيف الني بهم ما وقدمس تفلير المسألة منهما صار ساماً بنس على حدة ، وهذا العني لا يمكن تحقيقه فيما إذ قال: لا أكلمهما ، فلهذ. لا تصح بنه .

1979 - وقو قال إن كلّب فعانًا وإن كلّب فعانًا و ان كلّب العبدى حراء كلّم أحدهما لا يعتق عبده ما تم يكلّم أحدهما لا يعتق عبده ما تم يكلّم من ثم يكلّم بهما و وقال أم يعتق عبده ما تقليم المراد و وقال أم يعتق عبده و الما أم يعتق عبده في الوجهين جميعًا و وقد ذكر ناهذه المسألة في كتاب الطلاق إلا أنا هناك وضع عبدًا في دخول الدارس، وهنا الوصم أن في كلام الرجاين.

1977- ولو قال: إن كلمت فبلاثا أو فلانا، فكلو احدهما بحنك في يجدد لأن كلمة أو إفا دخلت من السير، في الإنبات يتناول أحدهما، وقد مراها فيما نقدم ولو قال، والله لا أكلم فيلانا، أو فبلائا وفيلائا، فكلم الأول يحنت في يبتم، ولو كلم الناتي أو الثالث لا يحنث في بيته ما لم يكلمهما والأنه جمع بين الثاني والتالث بحرف الحميم فيمبر تا لو جمع يتهما للفط الجمع بأن قال، وإقد لا أكلم فلانًا ولا «فين» وعنان الجواباً "كما فلما.

1972 - ولو قال ، و قالا أكلم فلانًا وفلانًا أو فلان الكلم النائث بحنث في يميد. وأو كلم الأول أو الثاني لا يحت ما لم يكلمهما ، وتقدير هذه المسألة كانه قال : لا أكلم هديل ولا هذا، وهناك الحراب كما قلما .

١٩٢٥ - وذكر في كتاب الطلاق: فيمن كان له ثلاث بسوة فقال. حدّه طائر ، أو هذه وهذه، طلقت التالية ويخبّر الزوج بين الأولى و لتالية، وعلى فيناس ما ذكر ههنا ينهمي أن بتحبّر الزوج بين الأالية .

1997- وفاقر من كنتات الإفراز العياس قبال المعلان [على ألف درهم، أرالعلان] وقلان، فلضائك نصف الألف] أن ويتخبر المقر في النصف، الأخر من أن إيجمله] الألف للأول. وبير أن يحمله للثاني، وعلى فياس ما ذكر منا : يسخى أن يتخبّر بين أن يجمل الألف للأول. وبين أن يجمله للثاني والزائك .

۱۱) مکیا ہے ہے۔

¹⁹¹ وفي ف 1 وهناك كالدا لجراب

۲۱) آئے می حروام

⁽۱۹ مکذاش فراز بارکانامی الأصور ب ایجمه

٣٩٧٧ - ووكَّدُ في كالمات المدائق ؛ ود من كان أو ثلاثة أعدت وقال المداحر و أو هذا وهداء عنق الثالث للحال، ويتحبر المولى من الأول والثاسي وعني ثباس ما ذكر هنا. ينمعي أن بتخبر الموكي بين الأول، وبين الثاني والثالث

قال مشايخنان روي الل سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في الموادوان الحواب في هذه المُسائل لتلات على قيام إما ذكر هنا، فقال: لا نطأن الناكنة، ولايعنق النائث للحال، ويتحير الولي بين الإيفاع على الأول، وبين الإيفاع على اشاني والتالت. وفال في مصل الإفرار؛ وتحبر الفراين أن يحجل الألف للأول، وين أن يحجلها للذاني والمالك، ففي هذه الروابة: لا بحناج إلى الهرق، وعلى ظاهر الرواية: يحتج.

ووجيه الفيرق. أنَّا في هذه المسائل التلاك كلمية أنو المحليدين الأول والشائل في الإنبات، فيتناول أحدهما، والاخر يكون خارجًا عن اليمير، والتالت معطوف على الناب لا هذر الخارج، فصاريكه قال للأول والقالي أحدكما حرار هذا الفائث وإحداكما طالق وهذه النالغة، ولو نص على هذه فيه الحكم في حق النالث للحاب، هيئا تعلك.

أصامي مستأنة الجيامع كنجة أأو الاحتاث دبن الأولى والثنائي في النفيء فيصدرات بمعني أولا .. وصورتها بر كلامه : لا أكلُّم علانًا ، لا فلانًا ، فتتاول الأول والثاني وبنت فسيما حكم اللقي، والنابك معطوف على أحدهما، وكل واحد مهم ثابت، فيستقيم المعقف على كل واحد منهما . غير أنَّ العطف الفائل أولى ﴿ لأنه منصل بالثاني ، وصار نقديا السألة كأنه قال: لا كلم فعالًا ولا منبور.

٦٩٣٨ - إذا قبال لآخرن والله لا أكلُّمك الله و والاغيدُ والاسعاد غيد، فله أن يكلمه في الدينتين المتخلفتين؛ لأن هماه ثلاثة أبمان، كل يرن معقودة منى يدم واحد، كالنه قال: والله لا أكلُّمك البوم، وأنه لا أكلُّمك غدًا، وأنه لا أكلمك بعد غد. واليوم الفرد لا يستنبع ما يازامه من اللبلة ، فلا تدخل الليالي تحت اليمون

٦٩٣٩ - بحلاف سالو قبال: وإنه لا أتشمك اليوم، وغناً أو بعد غده لأن ذلك بين. واحد هفدت على نلانة أيام، كانه قال. والعالا الالمك تلاثة أيام، والأيام باسم الجسم يستبع ما مراءها من الليالي، فلاخلت الليلتان المتخلفان في اليمين، كما دخلت الأيام فيها.

وروي على أبي بوسف وحمه الله تعالى: أنه لا بدحل اللبلنان في البسن في هذه الصورة أبضًا؛ لأنَّ البِمين عقدت على بياض النهار، ولا صرورة إلى دخال اللياح فيها .

١٩٣٠ - وتو قال. واق لا أكلمك يومًا ويومًا، فيهذا ومالو قال. لا أكلمك يومين

سواما فتفاخل فيه اللبلة المتحلفة

1979 - ولو قال: لا أكلمك يوماً ولا يومن، تقديوه: لا أكلّمك تلاتة أيام، فينقضى الهمين عصى الهوم التالك. ولو قال: لا أكلّمك يوماً ولا يومي، فهذا على يومين، إن كلّمه في اليوم التالك لم يحنت في واية الجامع الكبراء والرواية في باب الدور.

وذكر الفدوري صن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنَّ هذا بمرالة قوله: لا أكلمك ثلاثة أيام، حتى لو كلمه في البوم التالث يحتث " في يهنه على قول أبي يوسف، فأبو يوسف سوى بين قوله: لا أكلمت يومًا ويومين، وبين قوله: لا أكلمك يومًا ولا يومين، من حيث إله في الصورتين حميمًا عطف اليومين على اليوم، والمعطوف غير المعطوف حيد.

وعلى يرابة الجامع . فرك بين الصورتين، والفرق: أنّ في الصورة التائية نفى الا التائية بنفى على حدة، حيث قال: ولا بومين، فلا يحتاج في صحة الكلام الثاني إلى علفه على الأرق، بل يجعله قالصا بنفسه في حكم النفى، كناب أمرد البحين على كل واحد من الملاتين. فقال: والله لا أكلم قال: والله لا أكلم وينان، ألا فرى أن من عال: والله لا أكلم زيداً ولا عمر، وتقديره: والله لا أكلم زيداً والله لا أكلم عمر، حتى لو كلم زيداً أب عمر بحث في يبند، والمنة تعتبر من وفت البحين على ما عرف، فصار اليوم الأول مشتركاً محمولاً من المودن: واليوم الناني ليمين طائية حاصة، فينين البحيان بخي اليوم الأول مشتركاً محمولاً من الموان بخي اليوم الألى.

أما في الصورة الأولى ما نقى الله الثانية بنفى على حدة و فيست الضرورة إلى حملها معطوفة على الله الأولى و ليصير على الكلام في المدة الأولى طيه له في المدة الثانية ، فصحيحا للمدة الثانية ، والمعطوف عبر المعطوف عبيه ، مغوله : ويومين لا يتناوله اليوم ، وإنها يشاوله يومان بعده ، فكأنه قال : والله لا أكلمه ثلاثة أيام ، فالصورة الأولى بالفارسيه سخن تكوير با فلان بك روز ودو روز ، والصورة الثانية بالفارسية سخن تكريم با فلان بك روز له دو روز .

1979 - ولو قبال: والله لا أكلم فيلانًا يوبًا، والله لا أكلمه يومين، والله لا أكلمه تلاثة أيام، فاليمين الأولى من حين فرغ، والمغلث على اليوم الأول ثلاثة أعان، والمعقدت على اليوم المثاني عيمال، واليوم التالث عليه عين واحدة، وعن محمد رحمه لله نعالي فيمس قال الا أكلم فلانًا يومًا بين يومين، ولا نبة له [مهدا]" عنزلة قوله: والله لا أكلم بومَّة؛ لأن

⁽۱۱ وي به از آواد لايجت يکان يحث.

⁽¹⁾ مكدافي م

کل يوم يون برمون ۽ فيڪوڻ علي يوم من ساعة ما حلم.

1977 - وإذ قال الرحل للبرد في بعض النهارا وإنه لا أتألك يرماء له يكلّمه ساعة ما حلف، حتى هي دنت الساعة في الله، وإن كالمه في شيء مر فاقد ليلا أو نبيرا حلت في يجيه الأن اليوم السم لاثني عند الماعة من بياض النهار، أو أقال، أو أكثر على حسب احتلاف القصول، فيصير كالله بص على اللي عند وساعة من يامس النهار، وهذا الفنار إلى يتم إلها حامت نبك الساعة من الخد، وتدخل للهام، هكذ دكو هي الخاص

وفي التوازل ، أنه والدحل الدينة وأن الطبقة لو حدث ها إذا تا حرالة كارسوم، والا وحد إلله وكار الدوم مقرفاً والهوم القرد لا يستنبع ما لزاءه من الدوم، وحد ما ذكر في الجرم الذات والتيمس على قوله والله لا أكلم مكافاً وقع كيم على الألم مبكون لكر الرمان الإحراج ما ورامه عن اليمين، هيمي النيل داملا تحت اليمين بإطلافه لا يفكر اليوم، وقو قال ذلك لبلاء المراكاً لم حتى تعبد الشاء من من وجاللاء تعبله والأن اليوم الكاس موجود هذا، فلا حاجة إلى إدخال نبيء من اليوم الاخرار

والعائلية مشامحا وحسهم القائماني: أنه لو كأسه بعدد الدين قبل طلوع العجراء والصاحيح أنه يعتب وإليه أنبار محمد وحمه الله تعالى في الكتاب، حيث قال: لا يكلمه حتى يغيب النسس من العد، معتد اللم يتكلم بعد اليمين حتى تعييد السمس من العديّا !!

1378 - وفي المنتفى النص عبيه مشان إذا قبال في بصف البل الرافه لا أكلمك يومال أن ذك كلامه من سامته فيه الجلل والداء حتى أدود ماشمس واو قاتل: والدالا أكلم فلانا يودين، فعايمه أن لا يكلمه مودين البلسهما دالان بذكر البودين يذكر ما بارادهم، من البائي.

1978 - في المنتفى ، إذا قال في نصف النبار ، و قالا اكلمك لبلتين ، ترك كالامه إلى قالك الساعة من بعد العد، ولو قال: يوم أكثم فلانا، فاما أنه طائق، جسمه على المهار والمليل جسيعاً، يديد به أنه يو كأم فلانا لهلا أو مهارا، طلقت العراقية وهذا لا عرف أن الليوم إدا ذكر مفروناً بمعل لا يختص صحته بالنباو، يحمل عبارة عن الوقت عرفاً وشرعاً، إلا أن ويديه التقدير فحستذ يحمل هيارة عن ساص النباء، وإن كالا ما قريادة العمل لا يختص ها حدة

⁽المأذبك من طاوام

والإزمانين العصوفين ساقط من الأهمين والشناء من طوم وص

بالمهار، كما لو حلف لا يكثير فارته يوكه عاله اليوم في هذه المسورة يحمل على بياص المهار وإذا ذكر معوولًا بالكلام، والكلام لا يختص صحته مباض الهار، لا لأنه ذكر الموم للتقدير الحرمة الباتية باليومي، فإنه منى مويدكر الهوم نتبت الحوصة على سبيل التأليف والشقدير لا يحصل منى صاور عمارة عن الوقب؛ لأنه الموقب بقسه عبر مقدر، ويباض المهار مقدر، قصد عارة عن بياص المهار بدلالة القدير،

فأما منى لم يذكر اليوم للتقدير، فإنه يصير عدرة عن الوقت منى ذكر معروباً بعمل لا يختص صحنه بالنهار، وهمنا اليوم لم يذكر الانقدير، وقد ذكر مقروباً، معل لا يحتص صحنه بالنهار معمار عمارة عن الوقت، وصفار تقدير هذه الهمين، وقت أقعل كذا المرآت طائق، ولو صرح بذلك خطأق الوأت، فعمل ذلك الفعل لملا أو جاراً، كذا مها.

1979 - ولو قال: ابلة أفعل كذا، فهذا على سواد الليل خاصة، حتى لو فعل ديك مهاراً لا بلومه الحدث؛ لان الديل في حقوة ة اللة قامورة على ما دالليل، فتم يصبح جعله عبارة عن مطلق الرفت

1979 . وهي اللبنغي الني بات الحلف على الكلام: إنا علف لا يكفم فلائا ثلاثين يوف وكان احتف ليلا، فرك كلامه من قلك الساعة إلى أن نفيد الشمس من اليوم التلافيز ولو حلف ليلا لا يكلمه هذا اليوم، فإنه يحنت في تبييه بالكلام من قلت الثيلة إلى أن تعييد الشمس من اليوم، وروى عن سممند رحمه لله تعالى صلاده.

1974 - [ولو حلف بهاراً لا يكلمه هذه البلغ لم يدخل ما يفي من البوم في بجنه، إلا حلف على الليل خاصة]" وذكر هذه المسألة في الشد في على موضع أحراء وذكر فلهما تفصيلا، فغال: (ذا قال في أول اللبلة: لا أكلمك البوم ولا نية له، فهذا باطل، وثو قال ذلك في احر الليل"؛ فهو على البوم المستقبل، وكفلك إذا قال: في أحر النهار، فهو على الليل المنتفيل.

¹¹⁵ أليت من جميع المسلخ التي مساول أيدينا

⁽٢) هكذ هي او ، وكان هي الأصل و الله . أول ينهي.

١٩٣٩- وفي "الجامع : إذا قال: والله لا أكلمك في البوع الذي يقدم فيه فلان، فكلُّمه في أول يرم، وقندم فيلان في أخبر ذلك البيوم، حنث في بينه، ولو قندم فيلان في أول يوم، وكلُّمه في أخر ذلك اليوم، وقع في بعض تمنغ الزعفراني: أنه يحنك، وعبامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه لا يحنث ، ولا ذكر فهذه المسألة في الكتاب عن محمد.

والوجيه في ذلك: وهو أنَّ القينوم وإنَّ كيان شيرها من حيث إنه ملفوظ على خطر الوجود، إلا أنه ليس بشرط حقيقة وصورة؛ لأن الحالف ما جعله شرطًا؛ لأنه ما فرته بحرف الشرطاء وما عطف على الشرطاء بل جمله معرفًا لشرط الحنث وهو الكلام. وإنحا يكون معرفًا للشرط إذا وجد الشرط فيله؛ لأن من شرط المعرف للشيء أن بكون ذلك الشيء سابقًا عليه حتى يحصل التمريف بوجود نفس المركف فلم يوجد ذلك عناء فعملنا بالمرفة فقلنان إذا وجد الفدوم قبل الكلام لابحنث في بمينه، وعملنا بالشرطية فقانا: ﴿﴿ وَجِدَ القَدُومِ بِعِدَ الْكَلَامِ يقع الحنث مقصودًا عليه عملا بالعنيين جميعًا بقدر الإمكان.

- ١٩٤٠ - ولو قال: لا أكلم فلاتًا في الشهر الذي تبار قدوم قلات، فكلَّمه في أول الشهر ، وقدم فلاذ تتمام الشهر، حنث في بيت ؛ لأن شرط الحنث كلام المحلوف عليه في شهر قبل قدوم فلان، وقد وجد، فيحنث في بجينه. وإنما يحنث، وتجب الكفارة بعد القدوم؛ لأن قدرم فلان في معنى الشرط على ما ذكرنا. وإذا كان الفدوم في معنى الشرط، كان وقوع الحنث ووجوات الكفارة بعد القدوم لا محالة .

٦٩٤١- ولو قبال: والله لا أكلمك شهرًا قبل قدرم ميلان، فكأمنه بعيد اليمين، ثم قدم فلان بعد خمسة أيام، لا يحنث في يمينه؛ لأن شرط الحنث وجود الكلام بعد الهمين في شهر قبل قدوم قلان، وشهر قبل قدوم فلان بعد اليمين لم يوجد، فلم يوجد شوط الحنث.

١٩٤٢- قال في الكتاب: ألا برى أنه لو قال لعبده: أنت حر قبل قدرم فلان شهر ، فقدم فلان بعد خمسة أيام من وقت اليمين، لا يعنق العبد؛ لأن العنق مضاف إلى شهر قبل القدوم بعد اليمين والم يوجد، كذا في مسألتنا.

١٩٤٣ - وإذا حلف لا يكلم فلانًا أبدًا، فكلُّمه بعد ما مات لا يحنث في بينه؛ لأل معنى الكلام لم يوجد إن وجد صورته؛ لأن معنى الكلام الإفهام، يعني به إفهام الغرض وذلك بالاستيماع، خإنه لا يتحقق بعد الموت. وهذه السألة ندل على ألَّ من حلف لا يكلم فبالأمَّاء فكنَّمه بعبارة لا يعرفها ، لا يحنث ؛ لأنَّ معنى الكلام وهو إفهام الغرض لم يوحد .

١٩٤٤- إذا حلف الرجل فقال: والله لأكلمن فبلانًا أحد يومي، أو قال: لأخرجنَّ أحد

يومي. أو أحد اليومين، أو أحد أيامي، فهذا على أقل من عشرة أيام، يدحل في ذلك آليل والنهالو، حتى لو كلّمه أو خبرح قبل مضي العشرة نبلا أو نهاراً، يرافي ممينه، وإذالم يكلّمه، أو لم يخرج حتى مصى العشرة، يحنث في يمينه، ولو قال: أحد يومي هذين، فهذا على يومه ذلك وعلى العد.

۱۹۹۵ - ستل شمس الإسلام الأوراجندي وحمه الله تدائل، عمد، حلف لا يكالم أحلاء عجاه كافر مريد الإسلام؟ قال: يعين صفة الإسلام، والذي يصم الكامر به مسلمًا، ولا يكلّمه علا يحيث في يجه

1983 رحل قال لامرأته الخريجانة فلان روم وياوي سجن فريم قالت كذا وقلم يدهب إلى يبته ولكن كلمة في موضع أحراء لا يجنف في جبته . ويو قال الخريجانة فلان نه ورم ويا وي سجن نكويم . فألت طائل و وياني المسألة بحالها حتى عبيته . وطلقت امرأته وكدا حكى فنوي شمس الأتمة الحلواني، وفتري ركن الإسلام على السعدي وحمهما الله العالى في الرجه الأول شرط الحيث شيئات الدهام إلى بيته ، والكلام معد وقد وجد أحدهما دون الأخر ، فلا يقم احمد . وفي الرجه الذاتي تبوط المرشيئات الدهم إلى بيته ، وكل تكلمه وقد وجد أحدهما فانعدم شرط البر، ومن ضروعة تعلى احمد ، وقد فكرن فل وكاليم إذا عقمت على عدم العمل في مجلس ، ينظر فيه إلى شرط البر، وهذا بناه على

1989- رجل بال لامرائه وقد كانت ذكرت إسبانا بين يديد: إن أهدت على دكر فلان، فأنت طائل، دكرت على دكر فلان، فأنت طائل، فقالت الألم ما أن تعليك ذكر الملان، لا يحدث: الأنها ما دكرت ملائل، إلها وصفت أنها منهية عبدا أهرها أن تعنيل عنه، وكذلك إذ قالت: إدا نهيشي عن ذكر فلان فلا أذكره وبوقالت: إنه نهيشني عن ذكر فلان، أو قالت: لهم نهيشني عن ذكر فلان، فقد ذكرت، في المنتفى أن وقيه أيضًا: إذا حنف لا يكلّم رحلا، فكلّم رحلا، وقال: عنيت فيرد، لا يحتف بدكلاف عا إذا حلف لا يكلّم الرجل.

1988 - وجن قال لاموائه اإن لم تكلّبها والبلغ وأنك طائق، فأبت المرأة، وخناف الرحوالة إلى المراقبة المرأة، وخناف الرحوالة أن يقاع أنها وأسها وأقاوبها بين يديد بسوء، ويتشمهم تبصير ذلك حاملا لها على حرابه، وعند دنت لا يقع الحائث والإيقع الطلاق.

1939- إذا حلف لا يكلم مرأة فكال صدية، فقد حكى عن بعض مشابح وحمهم الله بعالى أنه يحدث، وهذا احواب حلاف الرواية، والرواية في المنتق .

 ١٩٥٥ - إلى قال ، ١٥٥ لا أكلمت شهراً معد شهر ، فهم شولة قول : سهرين ، وكشمت إذا قال ، والله لا أكلمت سة بعد سنة ، فهم عنولة قوله : سايس ، ولي قال ، والله لا أكثمت شهراً معد فاذا الشهر ، فقه أن يكتمه في هما الشهر .

. 1999 - وهيمايضاً (إذا قال تموم (١٨٥٥ كالوعالي حراف وأنهم الأمم عنت في يجتمر والو حلف لا يكتمهو والمريخت حتى بكلمهم جسماً

1991 - قال في ألح مع الرابة قال الرجل الديرة اليان تنطأتك عالكلاف فعما يراجوا. فالتف وسلم كل الحد منهما على صاحبه الما يحنث الخانف عباد الألوافعرط الحس كالام موصوف بصفة البدالة، والبداية بالسبق، والخانف وإن كالمه بالسلام إلا أماك بسبقه

قال. ويستقط البسور، عن الحائف بهذا الكلام؛ حتى لا يحتث الله بعكم هذه البسور؛ برقوع البأس من تلامه مصنة قدايه؛ لألا كان كنام بواحد من الحائف بعد هذا، فرئة بوحد بعد قلام الحموف حليه.

۱۹۹۳- ومن هذه المدالة قادا الله قال الرحن لا مرأته (إن المدالك كالام، فالمدال طائل، وقالب المرأق لمد إن المدالك بكلام، فحدريني حرة، ثم إلا الروح كلمها بعد ذلك، لا يحت في بهيده لان نؤاء كالمنه بعد بميه حيث فائل الدعائك كالام، فلا بكون الروج منداذا لها دالقلام، ثم كلمته الرأة لا أضف في بهنها أيضاً والأنها ما ابتدأت بالكلام، وإن تابت لهمين مهما معاء ينهني أذ كلم كل واحد منهما صاحد معا، ولا يحتث واحد منهما.

\$ 14.4 - وكذلك إدا قال لعمرون الله كلمات فين أن الكلمين ، فديدي حراء والتقد، ومسلم تمن واحد سيسما على صناحيه ، وخبرج الكالاسان معًا لا يحدث في بحدة الأن سيرط الحدث كلام موضو في يصفة السين ، وكلام الخالف ليس سائفًا

۱۹۹۶ - وار فال: إن كاستك (۷ ان بكامي، او حتى كسمى، متكلما مقا حنث في تهده فاتر في الجامع العكفاء فاتو الفدوري في شرحه : أنا على قول أن يوسف وحسمالة ند في: لا يحسب وعلى قول محمد بحداله، وبين يه فاتو الفدوري في شياحه أياً ساماتو في الجامع الدال محمد وحده الفائدلي

قال في القدوري. وعلى هذا مستم الأفعاليد تحو أن تحلف لا يفاحل هذه الدر حتى يفخلها فلات فلحاه هذا ، فكام محمد رحمه الله تعانى في المسالة تفاعر ؛ لان مبرط الخلف هما كلام مطائل والأن الحالف عند يجينه إلى عاية، وهو كلام المحلوف عليه معه، فقبل كلام اللحق في عليه مهم النمين بافيه و فإذا كلُّمه الحالف فقت و حد شرط الحنث حالٌ بفتاء الهمين ، فيحنث في بمنه الذاحلف، فقال: إن كلمت هلاك حس يقدم فلات، أو قال: إلا أن يعدم فيزن، أو قال: حشر بأذن لي صرف أو قال: إلا أن بأذن لي فلان، فعمدي حرب أو فاك: فامرأته طالق، فكلُّمه قبل القدوم أو لبل الإذن، بحنث في تبيه.

ولد كَلِّمَه يَعَدُ ذَلِكَ، لا يَحَمَّتُ في يُهِنَّهُ ؛ لأنه جِمَّا الإذْنَ والقَدُومُ تَحْيَةٌ لِيمِينَهُ ؛ لأن كُلُّمةً حنى اللغابة، وكافات كلمة أولا أن ، فقد جمع غابة بهنه الفدوم والإدن، فقط الإذب والقدوم بكواب السمن قائمة ، فإذا كلُّمه قس القدوم والإدن فقد وجد شرط الحُنث حالٌ فيام المسمون، فسحنت على تمينه . وإذا كلُّميه معند القيلوم والإدناء فقاء وجالا شارط كسن واليسين مشهية . قالا بحنت - والله سمحانه وتعالى أعلم- .

نوعأخر

مزحدا الفصل في القراءة:

٢٩٥٨ - إذا حلف لا يقرأ الفرأن [فقرأ القرأن] `` في الصلاة أو خارج الصلاة ، يحنث في عينه [، إذا حرثف على هذا الواحمة في الحيلة له أن يصلي القور نفس بالجسماعية ، لا يحسف من يهيه) أن وإذا فالتدركمة فلا حبلة في ذلك، فإذا قضاها فضاها قواحًا، وحنت في يُبنه، وفي الوان بيمين أن لفندي مرابوال أبضًا، والمرافة إذا حلفت على ذلك تقندي بزوجها، أو بخبر، من محترمها .

١٩٥٧- ولو حالما لا يقرة الغراف فنظر فيه من أوله إلى احره الا يحنث في بميته بالاتفاق، ولم حلمه لا يقرأ لعلان كنات، فنظم فيه حتى أثى إلى أحره، له يحنث أ`` عقيه أبر يوسف رحيه الفاتعالي أوقال محبلية يحنث

غاب يوسف اعتبر الخفيقة، فقال: القراءة عمل النسائ، وذلك في التمكر والتظو لا يوحد. ومحمد رحمه الله معالى اعتبر القصود، فقال. المقصود من فراءة الكتاب عهم ما فيه ،

⁽٦) ما بين العقوابن صافط من الأصلى والبشاء من طوم رف .

٢١١ م. مِن المُعموفين ساقط من الأحس وأنبنناه من فدَّ وم رف

⁽٣) ما بين المعفولين ساقط من الأصل وأنبتناه من ها وم رف.

وهمه الممقصود يحصل بالتفكر والنظراء بخلاف ما إذا حلف لا يقرأ القرآن، فنظر فيه؟ لأن القصود من قراءة القران النواب، والتراب لايحصل عجرد النفكراء وعلى محمد رحمه الد تعالى أنه وقف فيه بعد ذلك.

1904 - ولى حلف لا يقرآ الفلال كتابًا، فقرأه حتى أنى على الدين التى يحتاج إليها . فكأنه قرأ قيحات في يبدئ هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى . وروى عنه : إذا قرأ أكثر من العيف بحث في يبدئ ولو حلف لا يقرأ القرآن ، لا يحت بالنسعية إلا أن بنوى التسعية الذي في سوره النمال ، وعن محمد وحمه الله تعالى: أنه وحدث ، إلا أن بلك ، مع لدشي ، أصابه ، ولو حلف لا يقرأ سورة من الغران ، فترك حرفًا منها حدث ، ولو ترك أبة طويلة لم يحدث والله بيحانه وتعالى أعدد .

وعايتصل بهذا النوع:

1909 - إذ حلف لا بسميل بشعر ، فنصل بنصف البيت ، لا بحث وإد كان لسف البيت بناً من شعر أخر . وعل محمد رحمه به تعالى . في رجل فرسي حلف أنه لا بقراً سدرة الخمد بالعربية ، فقراها فلحن لا يحتث ، ولو كان رجلا فصيحً حث الأن العجس بيد موضوح اللغة ، وذلك في المراب ، والعربي بريد اللغة لعربية ، والملحون في بعد من اللغة العربية . وفي المنتفى " : إذا حلم لا يقرأ كتاباً ، فهذا على تتاب يتين في بياهم أو عير ذلك ، ولو نوى كتاب الباس في المرطاس دين في ما بعد وين الله تعالى ، ولم يدي في القضاء .

نوع آخر من هذا الفصل في البشارة والخبر والحديث وما ينصل بها:

- 1915 - قال في الجامع : إذا قال الرجل لغيره: إذا أسبرتني أن قلامًا قدم، عامراته طائل، أو قال فعده عامراته طائل، أو قال فعده عامراته طائل، أو قال فعده عرد فأخبر، بذلك كاذبًا، حنث في يبنه وعنى العبد؛ لأن شوط الحنث مطائل الخبر، ومطائل الخبر بتحقق بالصدق والكذب. ألا ترى أن الناس في عوافهم وعادلهم بقولون: أخبرتنى بتولون: أخبرتنى بقدوم فلان، فأخبره بدلك كاذبًا، حبث لا يعنق عنده؛ لأن شرط الحنث في هذه السألة إضار منسب بالقدوم؛ لأن حرف الدخرة بالما حرف المسأل بالقدوم؛

فلا يحقق شرح وخران واستمها في الكناب فقال الانهال أنه أو قال الحراه الي أخد من إلى الحداد الله أخد نبي أنا العرائي من الدار فكدا والحير والملك كانبًا يحت ولو قال الإن أخبر تني بكان العرائي في الدار الا لحنت في بينه ، والفرق لا تأثير بالله .

1919 - وبو قبال : إن بشرسي أن يجاً قد ذهم ، أو قال : إن بشاريني بقدوم قبلان مكت ، فيشره بذلك كادبًا لا يحتث في همه ه أذا البشارة أممّ السر خبر مناز مبدأ المناز له علمه و لأبيا مأخوذة من البشري ومو ما يطهر في شرة الرجه من فرح أو حيزان، لكن كثر استحماله قيما يظهر في بسرة الوجه من الفرح المنطقة بقمية الأصل وإنما يظهر في يسرة الوجه من الفرح حكم شبة الأصل وإنما يظهر المرح في سرة لم حياسة المراجعة في المناز المحتودة الأصل وإنما يظهر المرح في سرة المراجعة في المرا

1997 . ولم قال: إن المستقى بعدوم قالان فكذا: فاخيره لذلك قالها لا يحدث الأن شرط الخدى الإعلام، والإعلام إنعاع العام الذي لم جهل للغير ، ورخير الكاب لا يحصل العام، والا يدخل شرط حدث، وإذا أخيره بدالك صادفًا، وأكل بعد ما منم الحالف به الا يحدث أنفيًا • إن تعلم لا يحفس للحالف بهذا حير، فلا يكون منه الخر إعلامًا، يخلاف ما موقال: إن الحيرسي، فأخيره به بعدما علم الخالف به، فإنه بعدت في يسه؛ الان يطفل الأحيار يتحقق، وإذا كان تسجر له علمًا بتحديد،

وإذا هي يقوله الصنتي أحبرني، حنت الخالف وإن قان الإحبار يعد ما حصل العلم شحالف عد أخبر بعد الأندنوي ما يحتمله كجمه فقي الإعلام إخدار وربادته عبدر وإطلاق المه الإعلام على الإعبار بعلوق الجازر فهو معنى قولان نوى ما يحدمه لقطف ويشغى أن تصح به ديالة وقضاء؛ لأن فيما نوى تخليفًا و نشديدً عليه .

1997 - ولوفال: إن كتب إلى كناناً أن قلالًا قاء فكدا، تكنب إليه بدلك كافاً بحدث: لأن شوط الحنث مطلق الكنادة، ومطلق الكتابة بتحقق بالكفات، ألا ترى أفاقى العرف فقائل: كتب إلى دلان المباطل، كما يفاق: كتب إلى فلانه بالصدق، فم يقع الحنث وصل الكناب إليه أو لم يصال الان شاط حنث في هذه ليمين الكتاب، لا وصول الكتاب.

1992 - والو قبالية: إن كتبيت إلى للمصوم فيقان مكفال لاقتب إليه كالفياً لا يحتب؛ لأن شرص الحيث ها كيابة مفصقة بالفقوم، وفائلت لا يكون إلا بعد القاموم. ولو كتب إلا م في هذه

¹⁴⁾ وابين المقومين ، نقط من الأصل وأنسادهم فقر دود.

٠١٠ - اللقين معاشر الخلف هلي الأفوال

الصورة أنا ملاكا قد قدم وقد كان فعال قدم نهل الكتابة ، إلا أنا الكاتب لم يعلم بقيف حيث الحالف من يهيده فان تسرط احدث في هده الهيد به كانباية منسسة بالصدرة لا علم الكانب بالقدوم لرويد وجد ههد فدية ملصفة بالذا وم إلى ودحتي شرط الغيث

1990 قال في الزيادات (واحدف لرحل لا يظهر سراً ملاق العلاق آدار المختلف الرحل لا يظهر سراً ملاق العلاق آدار الم الكتاب فتنه إليه أو يكلام أاو سأله أأ فدار الكتاب فتنه إليه أو يكلام أاو سأله أأ فدار أكبال سر طلان كام حصل تظهور مهذه الأشياء في يت الأو المؤلف لا يتنفى سر دارى إمر قلان الل حلف لا يُعلم فلاناً سبر فلان أو يكان فلان المعلم فلاناً سبر فلان أو يكان فلان المعلم فلاناً المؤلفة والإعلام المعلم المؤلفة المؤلفة والإعلام المحمارية والإنساء الكتاب المحمارية والإنساء المحمارية والإنساء المحمارية والإنساء المحمارية والإنساء المحمارية والإنساء المحمارية والإنساء المحمارية المؤلفة المؤلفة المؤلفة المحمارية والإنساء المحمارية والإنساء المحمارية المحمارية والإنساء المحمارية والمحمارية والإنساء المحمارية والمحمارية والمح

1973 - وكالك و جلف لكند أصراء أو يحقيقه أو أسارته فقعل نستُ من ذلك حت في بيده لأن شرط لمو الإعقاء والكنمان والميزاء فكان شرط الخنث ضد دلك وهو الإظهار ، وقد محقق الإطهار بما قبل، فتحقق شوط احتث ، وكذلك بو حلمه لا يذل على دلان علما شيئًا من ذلك حث في بيده الأن الدلالة بعني الإنبار والإعلام.

وإن عني في هذه الرجود كام الإخرار بالله لام و اكتابة والدسالة دور الإنسارة أقا كر في الكداب أنه بدين رئيس دسلي هذا، والاشك أنه يدين من بد البناء و بن الله تعالى، والأس الإصهار والانشاء والإعلام وإن كان محصر بالإنسارة، فهي بالكالم والكداة أخر، وإذا توي ديك فقد بري مدهر أكس الوجرة من محيمات لقطة، وإنه تعالى بطّلع على مدنى صميرة وهل يصدأي في القضاد؟ ذكر عن الحكم أبي نصر محسدان مهروية أنه عستأن، وعامة المشابح رجمهم انه تعالى على أنه لا يصدق

لم إذا حلف صفه الأسينة وطلب طبلة والمخرج عن ذلك، فالحيلة أن يضال: إذا بلاكو أماكن وأنسب من للسراء فيما ليس مسكان فلاي ولا سره، فدن الاه فإذا تكلمنا يسره أن

⁰¹⁾ مناور المقولين ساقط من الأصل وألمتناه من طاوم وعد

⁽³⁾ فكما في من وكان الأمد و أب : أسام ولي الا أرأسارات

⁽۴) وفي الذاء الأرامكان وادر

⁽¹⁾ وفي با السم

۱۵۱ ويي ات راونت (څخه م

مكانه وتمكت، فوذا فعل ذلك، واستعلوا على سر، ومكانه، لا يحمث في بيمه الأن هذا ليس باظهاري ولا إفشادي ولا إعلامي ولا دلالة والأن هذه الأشياء لا بدلها من قول أو فعل والم يه بها منه إلا السكوت، وإنه ليس بقول ولا فعل بل هو ترك الفعل، إلا أنهم استدلوا بسكوته على مرادهم، واستدلالهم قعل منهم فلا يصلح شرطًا للحنت.

٧٩٦٧- وإذا حلف لا ولمن خدم وكانف فأوم وإليها بخدمته وفقد استخدمها و والاستخدام بالإشارة متعارف خصوصاً من الملوك والأكاس. ويستوي فيه إن خدمته ملاقة أو لم تستخدمه؛ لأن البسين عقدت عسى الاستخدام، والاستحدام!! طقب الخدمة، وقد تُعَقَّىٰ طَلَبُ الْخَدَّمَةُ وَإِنْ لِمَ يَخْدَمُهُ فَلَائِةً .

١٩٦٨- وإذا حلف لا يحبر فلانًا بسر قلان أو يكانه ، قضما ذلك بكتابة ، أو بر معلة حنث في بجيده الوجود الشوط، فإن الإخبيار كيميا يكون بالكلام يكون بالكتابة والرسالة. وكذلك لو حلف لا يشير فلاتًا يكدا، فعمل ذلك بكتابة، أو رسالة يحنث في بيته. فإذ قبل له. إن كان الأمر كذا أفلان في موصع كذا؟ فأومي برأسه النامو، فيه فالبس بإخبار ولا إشارت فلا يحنث في بيمه.

الا توى الأبعد هذه الإشباره يسخر ذلك الرحل أن يقول: ما أخبرني فبلان ولا يشوني به وإنَّهُ أشار برأسه ، وإن عني بالإخسار والإنسارة " لإنسارة بالرأس ، وعبر ذلك، صدق دمانة وقضاء و لأنه ترى معمى الإخبار والإشارة"، وقيه تغليظ ونشايد عليه فيصاتي.

١٩٦٩ - وإذا حلف لا يقرُّ لملان عال. فقيل له: الملان عليك كذا وكذا؟ فأشار برأسه أي نعم [لا يحدث في بمينه ؛ لأن الإقرار لا ينحقق بالإنسارة؛ لأنه إخبار عن أمر سابق ؟ الله وقد دي نا أنَّ الإحدار لا يحصل بالإشارة. ألا ترى أنه لو قرأ عليه صك إقرار، وقبل له: أهو عكدا؟ فأشار برأسه أي نعم (٢٠٠ لا يكون إفراراً)، حتى لا يحل للشهود أنَّ مشهدرا عليه بذلك. المالي وذاحنا

خَانِ قبل. إنَّ الأخر من إذا أقر بالإسلام فإنه يصبح ويفضي القناصي به، و لو كان الإقوار

⁽١) وفي وأز أو لأستخدم طلب الخدمة.

⁽٢) وهي ع : وإن عس «الإحدار» أو بالمشارة الإشارة بالرأس.

⁽٣) رفي م أَ أَوَ البَيْرَةِ، رَفَّى فَ : وَالْيُصَارِةِ

⁽²⁾ ما بين المعقوفين ب قط من الأصل و البشاء مي ظ وم وف

الايحصل الإشارة بيعي أنالا بصدق.

قتنا المن اجهين. أحدهما. أن نسرط جواة القصاء لمن هو الإنبار و الا الإنسارة. وإنه النساط علم الفاصل يوجوب خوله والمدم حاصل له الإنسارة وإن للم يكن إقرارة، أما شرط الحدث فين الإفرار، والإفرار الا يحصل بالإنشارة

والبنائي: أن في حتى الأخرس فامت الإنسرة بعاكام العجز مقدم الإقرار، وحمز الفعداء الرجاود ما قام مقدم الإقرار الابوجاود الإقرار [قائد شراط الخداء الإقرار]" لاما قام مقدم الإقرار، فإن قال العليات الإلوارا، لإنشرف فهو كما على - لأنه فوي معلى الإقرار، والبه الخابط وتشميد عمه

1970 - وذا حلف لا يتكلم بسر علان، لا يحت بالكيابة، الرسانة، الإنسانة؛ لأن الكلام ما يكون متنافيهة سيان يسمى متكملاً اللائري أنا موسى صوات له عليه كان مخصر ما من حمل الرسل يكلام للاتعالى، مع مشوادهم الكتابة والرسالة والإنسوة، لا الكلام

ولو قبل له آگنان سر فلان كذا " أو فيل به آفلان عكان كه " فقال: قدو، يحدث مي سيمه لأن بود حواب دا مسل من السؤال، و خواب ينضمي (عادة ما بي السؤال، فكأنه صراح وقال: بعو سر فلان كذا، وقلال بكان كذا، ولو صراح بهذا أيس أنه بحث، فكانا هنا.

والجنواب في قوله. لا يصمأت بسر فلانه علين الجنوات فينما إذا قال. لا يتكلم بسو قلان، وقو حشد على هذه الأيان تنهاء لم حرس الدلف و مسر بعث لا يقدر على التكلم، كانت يماه على الإشارة والكتاء إلا في حصله واحدة، أنه إذا حلف لا يتكلم بسر علان ألو حلف لا بحداث بسر قلان أثار تم يعدت بالإشاءة والكتاب، وإذا كانت الإشارة والكتاب بعد الحيرس، وهذا لأن الخارس بدي التكلم والحديث، ولا ماقي ما سوى دلك من الإشرار، والإشار، والإسارة؟ على حسب ما يليق بحاره

و على ما دكر ند : أنه يحدث بالإشارة إذا قال . أما أسرت ، وأنا أو يد الذي حنصه عليه ، فإذ كان حواليًا لشيء سنع عنه ، لم يصدل في القضاء ، و يصدل بنائه ، لأن ما يقوله محتمل بأن

والإداما بين العقيمين بمعطمن الأهرق وأنسادمن طوهموف

⁽³⁾ ما بير المتوفيل منقط فل الأصل وأستناه في طاوع وف

⁽٣٤وني م الماليشيرة مكان والإنهالة

أراد بالإشارة، إلا أنه خلاف الطاهر ؛ لأن جُورب يتقيد بالسوال، فلمكان الاحتمال بدين فيما يبته وين الله تعالى، ولد أنه خلاف الظاهر لا يصدق في القصاء.

۱۹۷۷ - وبذا فال: لا أقول أملان كذا أنه الم يذكر محمد وحمه الله تعالى هذه المسألة في الجمامع ولا في الزيادات ، وروى عمه في الفرادر ، أنه مثل اخسر و لبشنارة، حتى يحت بالكتابة والرسالة ، فال: ألا ترى أبك تفول: قال الله كذا، ولا تقول: كلمت .

۱۹۷۷- و بو حنف لا بدعو فلانًا هدعاه مكتابة أو رسالة ، و بي هشام عن أبي يوسف رحسه الله تعالى: آمه لا يحنت ، و في ظاهر الرواية يحنث ؛ لآب مي العرف الدعاء الكتابة والرسالة كالدعاء بالمشاعهة ، بقال ، دعا السلطان أمير بلدة كدا إلى بابه ، وإن كتب إليه ، أو أرسل إليه داعيًا ، والرسول عليه العبلاة والسلام بعث داعيًا للكل إلى الله تعالى ، وقد دعى المعلى المشافهة ، والبعض بالكتاب و لرسالة ، وكان داعيًا في حق الكل .

وروي عن محمد رحمه الله تعالى في التوادر : أذَ التبليغ عنرلة الإحبار ، يحصل بالكتاب وبالرمول، وكذلك الذكر يحصل بالكانة والرمول.

۱۹۷۳ - ويو قال: أي عبيدي بشرني بكفا، فهو حر، فبشوره معاعثفوا، ولويشره واحد بعد واحد على الأول خاصة، ولو أرسل إليهم أحدهم رسولا، فإن أضاف الرسوب إلى الرسل عنق، ولو أحره الرسول، ولم يضف إلى المرسل، لم يعنق.

نوع أخر من هذا القصل في الشنيمة والسب وأشناههما:

1974 - قال سحمد رحمه الله تعانى في الجامع : إذا قال الرجل لقبره إن شنعتك مى المسجد، فعبدي حر، فتنت وأو كان على المسجد، فعبدي حر، فتنت وأو كان على المكس لا يحبث: لأن غرض الحالف من هذه البعي صبانة نفسه عن مباشرة ما لا يحلى المبشرة في المسجد وهو الفحش واللغو، وهذا المقصود!" إنما يحسل بما قالما.

⁽١) رضي ف الأكول لعلاد : وكدار

الكاوني ظ وهذا هو القصود

١٩٧٧ - في فشوى أبي اللبث: رجل جنوي بينه ويين «اللاته تشاجنز» قضال الرجل الوائدته الكر موا يوكي أأنه قامرأتي طالق، وخرج من المنوف، فقالب والدته: تو باش ومه "" زن توء فسلمع لرحل هذه للغالة طلقت اهرائه، قال: لأن هذا أشد زكيمان. وفيه أيضًا: إذا حلف لا يشتم أحدًا، هفذت وشتم ميثًا يحنث في بينه ؛ لأنه فذف وشتم. قال لامرأته: إن شينمت أمل، أو ذكريها بسوء، فأنت طالق، فقالت له: كانت أمك مناشية"، أو مكرية

٦٩٧٦ - و في عندي أخداوي أن الله ما إذا قال لما دود إن شايعك، فأدناً حرب تم قال له: لا بارك الله فيك. لا يعنق و لأن هذا لسر بشت ، بل دعاء عليه، و هكذا ذكر في أيمان " الحياسم الصيفس ". وهيمه أطفُّ. إذا قال لغيس الآ أنت و لا أهلك، و لا مالك، أن هذا شبتهم. وعلل، فيقال. الأناهذا لعزيه واللعن شنع فيتما بين الناس. إذا حيلف لا يضفّف فيلافّ، لم قال لنه : ينا إسن النزالينة ، احتلف الشابخ وحمهم إنه تعالى فينه ، قال الصدر الشهيد وللختار أنه يحبت والأن هذا قذب به يحكم العرف والعادة.

٦٩٧٧- في النَّصْفي : عن أبي يوضف رحمه الله تعالى: قال لامرأته: إن لم أضرًّ مك، إن به أسوك، فأنت طالق ثلاثًا، فغات منها شهراً لم يتفق عليه ، وتروح عليها، فقال لها أهلها: قد أسائه زوجه. وأضرُّ بك، فقالت. ما أساشي ومد أصري. فالقول قولها ولا حنت عليه، ولو قال، إن صادرتك أو أسألك، فأنت طالق، فقع إذلك فاصداً إضرارها

١٩٧٨ - امرأة كانت تمن على زوجها بنسي، صنعت في حقه، فعال الروج: كريش من سر زني فكذا، فامتنعت عن ذلك في وجه الزوج، ولكن ذلت لذكر عندعيه ته مع غيراه، قبلا حنث إذا كنان مراده ذكرت ذلك بن بديه، مكذا حكى فنول نجه العبن المسفى رحمه ألله تعاثى.

2974 - رحل قال لامرأبه : به بوده دنسام ندهی می ، من یکی دنسام ندهب برا و حلف عليه، لم إنها شندت زوجها عشر مرات وهو لم يشتمها، تم إلهَّ المزوج شتمها في وقت اخر.

⁽١) مركى ينتق من وكندات وهو النكثير مع نفسه في حالة العضب.

⁽٦) مه كنمة لارسية (ومعناه الأكو

⁽٣) قميه هو الصحيح، وكان في الأصل: سلعه، وسائمة: مصادراجرة الحمار،

لم تشتم في ذلك الوقت، لا يحنث في يجيد؛ لأنه جعل بجيد على شنسها غاية، وهو شنسها عشر هرات حيث قال: تا توده دشنام ندهي مرا، فإذا شنسته عشر مرات فقد انتهت يجيد، قلا بحث بعد ذلك.

۱۹۸۰ - وكو قبال: هو كاه كه تو صرافه دشنام ندهى، حن ترايك دشنام ندهم فكذا. فقى أى وقت شنمها، ولم تكن هى شنمته سابقًا على شنمه إياها عشر مرات، طلقت؛ لأن فى هذه العسورة ما جعل ليمينه فاية، بل جمل شوط الخنث فى يمينه نشمه إياها فى عموم الأوقات قبل فنتمها إبكه.

1944 ولو قال: هر محاد ميان ما لجاج ضود، نا تو مواده دشنام ندهيد من توايك دشتام ندهم، فههنا لا يستقى يمين الزوج لوجود الشنم منها مرة، وإن ذكر حرف الفاية وهو قوله: نا الأنه إنما ذكر الغاية لكل وقت وقع فيه اللجاج، فينتبى البمين في كل وقت يقع فيه اللجاج؛ لوجود الشرط فيها، ويعنى اليمين على وقت آخر، يقع النجاح فيه لعموم اللفظ، حكما حكى فتوى نجم الذين النسفى رحمه الله تعالى، وهذا إنسارة إلى أن قوله: هر كاديقع على عرة، وقد ذكرنا الحتيار الصدر الشهيدفيه أنه يقع على موة واحدة -والهسيدة، ونقالي أعلم-.

الفصل الحادي عشر في الحلف على العفود

هذا العصل بشتمل على أنواع :

1944 - نوع منه في النكاح: بعض مسائل هذا النوع قد تقداً مذكره في أخو كناب السكاح، وبعضها تقداً مذكره في أخو كناب السكاح، وبعضها تقداً مذكره في كتاب الطلاق، ومن جملة ما لم يتقداً مذكره لمية ما قال في الحامع : إداحيف لوحق لا يتزوج اليوم امواله، فتنوج امراً ه كاحاً قاساً، لم يحتث في يجبنه والأن مطلق الاسم ينصرف إلى الكامل والنام، وتنام السبب وكماله بإفادة الحكم للخنص به انقصوه منه، والحكم القصود الخنص منه بالتكام الحل، والنكاح العاسد لا يفيد الحر، فلم يكن ذماً، فلم يوجد شرط الحدث.

ولأن السبب إنما نتبقد بصفة النسام إذا لم يكن في المحل ما منافيه، وهي المحل ما ننافي النكاح من وجه الأن النكاح يقتصي المعلوكية، والخرية تنافي المعلوكية، فلا يكون محلا من رجمه، ومن حيث إنها أنفي من المعلات يقتضي أن يكون محلا، فكان محلا من وحد دون وجه، وإنما سقط اعتبار المالي باعتبار الحاجة، والحاجة تندمع بالجائز، فلا حاجة إلى الفاسد، كيف وإن المذاحة لا تندفع بالفاسد أصلاً لأنه لا يصد الحل

ثم في هذا التعليل السارة إلى أما التكاح العاسد منعقد، ولكن الابصفة التمام، وهذا فصل احتلف فيه الشعاب وهذا فصل احتلف فيه المشام، ومعقدم والمؤلف والمنافض المعقد السام، وبعضهم قالوا، الا يعقد أصلاه الأن في الحل ما ينافي التكاح، وإغا سقط اعتسار المنافي للحاحة، ولا حاحة إلى التكاح القاسد إذ الانتدفع الحاجة بالتكاح الفاسد، فلا يسقط اعتبار المنافي في حل التكاح الفاسد، فالتكاح الفاسد لم يصادف محلة فلم يتعقد أصلا، ومنهم من الماني في حل الإقدام حلى الوطء تسرورة أن الا يضيح ماه النووج، والا ضرورة في حق احتناب.

فلا يظهر الانعقاد في حل الحنث، هذا إذا عقد يجيه على المسقبل ولو عقد يجيه على الماضي ولو عقد يجيه على الماضي، بأن قال إن كنت تزوجت أصو فكفا، وكان تزوج امرأة نكاحاً فاصداً حنث، واصم المكاح مطلقاً في المستقبل بنصرف إلى الجائز دون الماسد، وفي الماضي ينصرف إلى، تجائز والقاسد جميعاً والقياس في الماضي أن ينصرف إلى الجائز أيصاً لما ذكرنا أنّا مطلق الاسم

ينصرف إلى الكامر والتاج وتكورتر كنا الفينمر في الماضي بحكم العرف فينا مي العرف ما حرف بالإخبار عن أمر ماصي الحكاية عبر الموجوب، ولا يراديه الحرك ولا المقصدة الدين لمبر داري

علنا والصحيح والفاسدهي حراصحة الكفاح عباعلي السراء، ومتزاهذا العرب لم يوحد في لمنتبل ، يعس فيه غصبة القياس، ولان مصل لاسم لما الصرف إلى الحاد بالدليق الذي قلياء مساد الحوار شانتصوص عليه في الماضيء المستقير و إلا أنه أبو مسرح بالحوار من للحمي وحنث بالعميما والأرباللكاح في لللخيل فهيار عبد بالشائدة وبالأداء ووالصفوفي العين لخود والدعمراح بالجوارق للسفيا الابحب بالدينية ولأن الكاحري الديفيا البويصر بديار والصادلة في فيرالعل معادرة، والإنوى الحيَّر في الناصي أونوي الفاسد في لمستعدد في فيعانيه ولمرابله تعالى وفي القصاء

*19.4 وروى أن سيباغة في أوافره أأرض أبي بالمصار حسه المنعاني. إذا قال: إله قفت ترو حت البوء امرأة و فعيدي من و وقد كالرئز وأج لد الالكاف عامدا، لا يحدث في تهته ، وهذا فبلاف منادكر في الجامع النوم فيلًا إن ليا أنو رُورَحت اليوم مراهد وديدي حراء ومد كالوث وأحها تكالح فالدمأ لا يحرن في بريه

١٩٨٤ ولو حلف لا سرواح الرأق فشرواح مرأة بعير أمرها بأنارواحيه مه فضولي لا يحسم في بُهِم الفراق بين تكام الفاضاوالي وبين بيع الفيعسولي ، ولا فترق بيسميا من حيث الصورة؛ لأنَّا بكتام العصولي يقيه حكمه في أفسلة، عليه بفيدا لحن هند إحارة نهوأن كما أله بع القصولي عبدا فكور وها مثال عندا بغرة المالك، فكان عاملا كالبور، فيناوله مظافي السهراك وحمد ومع هذه هرأتي ويتهدا وافغال في السلامج الأرجدان، وقائل مي البوع الوحدث

والغرق التآلكاج العصولي في خشقة لنس فيعفد على مسل التجاوة لأن في للحرامة ينافيه على مناسري فلا تكون تاملك فلا تتناوله مطنق الاستر. إلا أن تشتر و استقط اعتبار السافي في حالة مخصوصة وهي حالة رصاها أفتحًا للب) "اللكام، وقيمنا عدا هذه احالة لا يسقط عتماره، فلا يتم الانجماد، والتعريب ما مراه لحلات بيع الفضولي، لأن بيع العصولي تام، إد يبرا في اللحل فأبنافيه.

فيال فين الطكم في حق الأمالة تطلب حكام في حق حوضا وقسر في الأسمه لم ياملي ولانعقاد وفارا وبراني الأمة ما بنافي الانعقادة لأثر بالرق تعب تتنف الخنء ويعني النصف

أأذا مخطافي اصاداء وافاد في الإصارات المحاطات

كما كان قبل الرق ، فعي النعمف الباقي الجواز باعتبار الحرية ، ولهذا استحقت انفسم كما قبل الرق . فلو أنّ الرأة أجازت التكام حنث في يهيته؟ لأنّ بالإجازة بتعقد العقد بصفة التمام ، فيتم السبب .

١٩٨٥ - وكذلك إن أحازت في الغديمنت في بميته، وكان بنبغي أنّ لا يحتث؛ لأنّ النكام إتمام في القد، وشرط الحنث نكام تام اليوم.

والجدواب: أنّا النكاح وإن تم في الغدا إلا أنّا التسمام صفة النكاح، والعسفة نشوم بالموصوف، فيستند إلى وقت النكاح، ولهذا شرطت الشهادة وقت النكاح لا وقت الإجازة. وإذا استند الثمام إلى وقت النكاح كانّا النكاح تامّاً في اليوم، فلهذا حنث في يهنه.

1987- قال في الكتاب: ألا ثرى أناً من حلف لا ينزوج اسراة بالكوفة بغير وضاها، فيلفها الخبر وهي باليصرف، فأجازت ثكاحها، حنث في يجينه، وإن كان تمام النكاح بالإجازة، والإجازة وجدت بالبصرة، ولكن قبيل: بأن التسام يستنذ إلى وقت العقد، والعقد وجد بالكوفة.

1947 - ويهانين المساكنين بسندل بعض مشايخنا وحمهم الله تعالى فيمن حلف بطلاق امرأته إن تزوجها، فزوجه رجل تلك الرأة بنير أمره، وأجاز قولا أو فعلا، أو سلف بطلاق كل اصرأة بشروجها، فزوجه رجل امرأة مقير أمره، وأجاز قولا وفعالا، إنها لا تطلق؟ لأنه عقد يهنه على لنزوج، والإجازة نسى بنزوج ولا تزويج "!

ألا تري أن محمداً رحمه الله تعالى لم يعجعل الإجازة نزويجاً في هانين المسألتين، إذ لو جعلها نزويجاً لكان لا يحتث إذا أجازت [في العدد، وإذا أجازت] "ا بالبصرة كما لو نزوجها في القد. وكما لو نزوجها بالبصرة، فعرفنا أنّ الإجازة لبست بتزويج ولا نزوج، وهذا قصل احتلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، وقد ذكرته اختلاف المشايخ في آخر كتاب التكاح.

رمن قال من المشابخ في نلك المسألة : [بها تطلق، أحاز الزوج نكاحها قولا أو فعلا. يتعذر عن هانين المسألين، ويقول : بأن طويق الحسف في نلك المسألة إ^{س أ}نَّ الإجارة في الانتهام كالإذن في الإيدار، من حيث إنَّ العاقد بالإجازة يصبر نائبًا عنه من ذلك الوفت ، وفعل الناتب

 ⁽١) ثوله: ولا تزريع غير موجود في أم .

⁽٢) ما بين اللعقرقين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظ وم وف.

⁽۲) آنیت من آج ر

كعمل المواب عنده فيصير منزوجا من دلك الوقت

إدا نيب حدًا فنقول ، المرأة بالإحازة في هافين السأنني صدرت مز راحه نفسها من دلك الوقت الذي عقد الفعول في العقد عليها ، معقد العظولي كما لو أدنت بذلك في الاعدام، طهد حدث في بلسأتين

. 1988 - وهي المقصل أن إها سال الرحل الانزوكيني بالكوفية، عبروجه رجل وليسته الكربرة وهناه، فيلعها الخبر ، وأحدرت وهي بالكوفية ، فقره برأهي بيده قال: لأله الما صار ستروخا برح أحلات النكاس.

1989 - وعلى هذاً ذاقال. الأنزار من يوم الحمعة، فروَّحه رجل وللته يوم الخمس». وأسارت يوم الجمعة - وعلى قباس السالة المقامعة . النبعي أنا لا يسرهماه الأن تمام الكالح سي. الإحلاق، والسام يستند إلى وقت المباشوة - «فيصير متروحًا سفعاده بوم الحميس» فلا س

 ۱۹۹۹ - وهي الدوري : ادر حنف الوحل فيز وحي السراء فأشهد شاهدين، فهو سراء إذن لتكام لا تصلي لد دور الشاهدين، ولو أشهد ثابات يحدث الان هذا علائية الأن التكام يتصور بلون الثابات عبصير علائة.

1993 - إذا حلف بالضارسية ، اكر زيانكم ، أو قال 18 رون خواهم ، أو فال 1991 ارم، يقوله ، اكر رن كنم، وقوله ، اكر حواهيم فارسية ، قوله ، إن تزوجت ، فتقع نهية على الدرند ، ومولم 1 كر رن أرم ، اختلف المشايح رحمهم لف يعالي فيده بعضهم فالوا ، هو على الدند ، ومعمهم قالوا 1 هو على المشل وهو أوردت ، وهو الأطهر والألبه ،

1987 - وإن حديث أن لا يشروج المراقد موكل وحلاحتي يؤوجها سه ، فؤوجها منه حيث في بيده و تبدئك فالوكل وحيلا بأندير وأج منه المراقد ثم حيث أن لا يشزيج مزواحه الوكيل تلك المراق يحتث في بيده الأن الوكيل في بات النكاح سلير ومعلوم المصيد عبارته حيث نه إلى الموكل وكان الوكل يزوجها بعد اليمين والاجل هذا العلى كانت العيدة على المؤتل ون الوكيل وون الوكيل ذكره في الزيادات .

199٣- وفي النظي الإداملك لايزوج عراة فنزور فعية حت

١٩٩٨ - وفيه أنطأ : إذا علف الرحل وهو بمعداد أن لا يتزوج من نساء مغداد، قبعت

ومراوي أوارا إلى بود الماشرة أمكان إلى وقت الماشود

۲۰) وهي ه - جزوجي

إلى واسطية براسط ليتروجها، فعنه، ت الواسطية بغداد وتزوجها، قال: إن كانت الواسطية حين دخلت بغناد وطنت بغداد، قم تزوجها الحالف يحنث، لأنها صارت من بساء بعداد. وإن كانت حين دخلت بفداد قالت: إن ثر وجني فلان أفمت بـ فـداد وإلا انصرفت إلى واسط، فهذه ليست من نساء بغداده فلايحنث ينزوجها . قال: ألا ترى أنها تعيني صلاة المسافرين في هذه الصورق وقر الصورة الأولى تصلى صلاة المقيمين

١٩٩٥- إذا حلف الرجل أن لا يشزوج تسجى، فيزوجه أبوء لا يحشث، هكفا ذكر في الفناوي. وهي القدوري: إذ حنف لا يتؤوج مرأة فصار معتوهًا، فزوَّجه أبوه امرأة يحنث في بميته، قال: لأن الحقوق تعود إليه فكان هو المتزوح.

1991 - عسد حلف لا يتزوج امرأة، فروّحه المولى امرأة على كردمه، لا يحت في يمينه؛ لأنه لم يتزوج. ولو أكرهه الولل حتى نزوج منفسه، يحنث؛ لأنه قد نزوج.

١٩٩٧ - وفي العبود]: إذا حلف الوحل أن لا يعزوج من نساء أهل البصرة، فعزوج جاربة قد وللدت بالنصرة، ونشأت بالكوفة وأوطنت بها، بحثت عند أمن حنيفة وحمه الله شعالي ؛ لانه يعشر الولادة. وبهذه المُسألة تدين أن ما تقدم من مسألة الواصطبة إذا رطنت بعداده فولهما لا فول أس حيفة رحمه الله تعالى

1998 - وإذا حنف لا منزوح قروبة ، فقد قبل: من كنان خارج الرمض"؟ فهو فروني ، وحفا الحواب لا يستغيم فسمر سيكن فرافناه الصورة ألاتري أذأمن مسكر وسخياري في ويكسنان سوطه أو في رماط وليان لا يسمر قوويًا ، ولو ذهبت امراة مصرية إلى قرية فولدت لمية ولدًا، والولدُ قروي على قباس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإن ذهبت إلى كرم ووقدت ثمة ونداء فالولد لايكون فروياء

1999- وفي "فشاوي أهل سندرفند" : إذا حلف الرجل أن لا ينزوج امرأة من فكياد"" قلان، فتزوج ابنة ابنته حنث، ولو قال: من أحل بينه، فتزوَّج ابنة است لابحنث؛ لأن ابنة الله نك اده، أما نيست من أهل يشه ؛ لأنَّ المراد من أهل لبيت بيت النسب، والسبب إلى الآبوء.

٧٠٠٠ إذا قبال الرجل لامرأة: إن جلست في نكاحك، فبأنت طالق، مشزوجيها لانطلق؛ لأن المفهرم من مثل هذا الكلام جلوسه في نكاسها مع غيره لا مع نفسه.

⁽١) الربص سور المنينة.

⁽¹⁾ تكادا الأصل والنسب.

۱۹۰۱ و الدن لامر تما إن تروجتك فاست طالق (دن وحقف فتزوجها لا تعاقى، لان العائل مزوجها الفلاقي معاقى متروسها، معند تروجها بصبو قالا الهند أمن طائل إن تروعتك، عان طلقها، الدنروجها ثاني، فقد كمان الشرط ميقم الطلاق حياتية لحكم اليمس، وما لا فلا

٧٠٠٧- وعن أبي توسم، وحمد لله لعالي أخيمن خلف لا يروح النه الصعيرة، فأمر رجلا فزراً جهاء فهو خانث، وكفلك إلى رؤحها فصولي فأحار، فهو خانت، لأن حقوق تمقد لا شعلل بالدائد، فلنصرف اليمن إلى الإجازة ونتفيذ الحكم وقد وحد.

۳۰۰۳ و بوز این پوست ایجال می اثرجار حلمه ای لا برائج همیده اسراف صروحه عداده فاحل هود اله بحث

و من محمد في مصل الشغولي انه لا يحلث على الأنه و لأن الإجارة المدت شرورج. و ذا حلقه لا نزوج إياله كسر ، فأمل حلا قرؤحه وأحاز الامن ، لايحتب ، لأنه مو يوحد مه المغارولا ،لاحلاق.

۱۷۰۱۵ و من محمد و حده الله معالى على الموافق حقمت أن لا نزوع عسمها ، فزراً حها رجل الموها أو غير أموها فأجارت حشت ، وهذه الرواية على الإجارة مخالفة لمرواية استفدمة . و تشال المكل إذا حدقت لا تزمج نفسها ، فرواحها رجل بعمر أمرها ، فبلغها التمو فسكت ، فهي خاتلة

وبو حلف البقر لا تأذن أحدًا حتى بروحها ، فزواجها وحل و بلغها اخر فسكت، علا رواية في عقا القصل عن محمد رحمه الله تعالى ، وإنا الرواية في الرحل حدم لا بأذل العدم، في التجله فه فرأه يبيع ويتشري فسكت ، فهم أول لا يحتب آل، وحل أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحمد في فسأتين الأن الإذر عمواله فول لا يوحد إلا باللسان، وذكر مسأنة التكر في الفضي ووية محهولة ، أنها لا فنايا.

۱۹۰۵ م. وفي الدوادر . من أبي بوسف الإداجلعبالا روح فسلامة، فأسر الجسلاء وتوجها لم يجلف. وفر طف لا نزوج فأمر رحم فروحه يحلث

۱۹۰۰ و حل برائع امراه وقيد فحل بها ، بم قال القد كنت حملت بطلاق كل امرأة تبأب الروج ها ، فقر و جاء بهذه وليه أعلم كرمه اسلة حتى فحلت بها ، عوجماتها ليبّاء وقع الطلاق عليها نامه في الأنه في بشلافها وهو مالك إنشاء الطلاق عليها، فيمات إفر ودم. بعد ذلك، المباللة على وجهيز: إن صدّفته المرأة فيما قال، فأنها مهر ونصف مهر، نصف الهر بالطلاق قال الدخول، ومهر أحر بالدخول مها بعد ما رقع الطلاق عليه، وعليها العدة وليس لها نقفة العدة ولا السكتي، والا يحب عليها الخداد أيضاً.

وإن كذبته المرآة قيما فال، فلها مهر واحد وعنيها العدة، وليس لها نفقة العدة والسكني، وعليها الحداد أيضاً - قبل: إعايقع الطلاق عليها في هذه الصورة إن صارت بناً بالإصابة، فأما إذا صارت ليّـ بالوثية، أو بالنفوة، أو مدور الدلم "، لايقم الطلاق

۱۹۰۱ - وحل قبال إن نروجت المرأة كان لها زوج فهى طباق، فطأق المرآء تطليقة مائة، نم نروجها لا تطاق، لأن الهمين وقعت على غيرها دلالة. وكذلك إذا قال: إن نزوجت المرأة نيبًا، أو قال بالفارسية : اكر زن روى كنباه، خواهم، فطأق الرأته التي فخل بها تطليقة بائة، ثم نزوجها لا تطلق؛ لأن الهمين وقعت على غيرها؛ لأن غرضه الامتناع عن الكاح من هي عسومة الغير، وقد قبل : يوقوع الطلاق في هذه المصول كله، فالقول الأول راجع إلى المتبار الملقط المتبار الغرض، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تمالي، والقول التامي راجع إلى احتبار الملقط وهو قول أبي حيفة ومحمد رحمهما الله تعالى.

وأصل البسالة من الجمامع الدامراً، قبالب لزوجهه : إن تزوجت على المرأة فيهي طائق تلاكًا، فيقال الزوج : يدوطلاق، فيتزوج بطلق؛ لأن كيلاب حرج جنوابا، والحواب بتضمن إعدة ما في السوال، فكأنه قال: إن تزوجت عليك المرأة، فهي طائق عشر نطابقات.

۷۰۰۸ زاحکف لایتزوج بزیده هلی الدینار ، فخروج همی فصه هی اکشر من دینار قیمهٔ، دلاحنث عایه الاز الزیادهٔ ایمانکور می جنس الزید علیه ولم بوحد.

١٩٠٩ إذ حلف بُنتر وجن هذه الرأة اليوم ولها روح ، فهدفة عنى النكاح العاسد؟ إذ لا يتعبور العقد الصحيح فيها اليرم، فيتصرف بينه إلى النكاح الفاصد؟ حتى لو أطلق الكلام ولم يقيد باليوم، فحلف لينز وجن هذه الرأة لكن بينه إن على النكاح الصحيح؛ لأنه إذا لم يقيد بينه باليوم كان بينه على النز وج في العمر، والنز وج الصحيح بيبة في العمر متصور، فلا يتمرؤ، وينه إلى النكاح الفاسد.

٧٠١٠- قال محمد وحمد الله تعالى في الجامع [٢] قال الرجل لأجنبية: إنّ

١١١ وفي م : بدور الدم مكان مدور اللح.

⁽٣) هكذًا في أم أن وكالشافي السنخ الباقية التي اصمدن عليها " فهو مكان كان يجته .

مكاحمتك و فأنت طائل و ينصر على يبنه والى العامل والوافال طلاه لاها أنه أو لاتمنه بنصا ف الل الوطات حتى لو طُلُق امرأته وأعنق جاريته، نم نزوجها لا يحبت في بينه

والعرق. أنَّ النكام ثلوظه حضفة وللعقد سجلاً له ومهما أمكن العمل بالخفيفة لا يعسر إلى المعازل وفي منكوحته وجاربته العمل بالخفيقة عكن و فلاينصوف بينه إلى للجازاء وهي الأحنبية العمل بالحقيقة عيا ممكن فينصوف بمنه إلى المجازل وهو مظير ما لو قال لاجنبية : إنَّا واجعَتَكَ فَكَذَاهُ ؟ أن يُهِنهُ عَلَى العقَلَ وَلُو قَالَ مُنْكُوحِتُهُ : إنَّا واجعَتُكَ فَكَذَاء كان يُهِنهُ عَمَى الراجعة الخفيقية، حتى أو طلقها تبور جعها يحنث مي بيد، ولو تروجها لا يحدث؛ لأن مي الأحسية العمل بحقيقة الراجعة غير عكن، فانصرف بينه إلى الحار أوقى المنكوحة العمل يحقيقة المراجعة عكن، قلا ضرورة إلى صرف بيت إلى للحارآ".

٧٠١٦- قبال في أبمان الجنامم) : إذا قبال لاسرأة لا تحل له، وهو يعسره، ذلك: إن مكحنك ، فعيدي حرم فهو على صورة النكاح، واللكاح اللعواق: لأنه هو المتصور ، ولو قال: إن تزوجت الجدار، أو بن تزوجت الحمار، فعسمي حر، لايتعقد اليمين أصلاء لأن هناك لا الصور للتزوج أصلا لانغاث ولاشرعان ولايسمي فلك تروجنا نغذه ولهذا لايصع إضافة التزوج إلى الجدار والحمار لغف والتعليق عا لا ينكون بكون نفيًا لتحكم. أما في المرأة لني لا بحل قها التزوج متصور لغة ، ولهذا صح إضافة التزوم إليه ، فاسقدت اليمين عليه .

نوع أخرمن هذا الفصل في البيع والشراء:

٧٠١٧- قال محمد وحمه الله تعالى في الخاص (وإذا حلق البرحل لا سيم، فيه ع بهمًا فاستأجحت في بميمه مكدا دكر في ظاحر الروابية، وفي السوادرا اعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحلت او الصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية، ووجه ذلك: أنَّ البيع الفحمد بيع تام، وَذَلْبِس في طحل ما ينافي العقاده، إلا أنه تراخي حكمه وهو الملك، وإنه لا يدل على نقصال فيه كالمبع بشرط الخيار . يبقى هذا الفدر أنه لايفيد الحل، لا في الحال ولا في التالي الخلفاء لعم! إلا أنَّ الحَل نيمو يحكم مقصود من البيع. وإنما القصود منه والمختص به الملك، والنبع الفاصديفيد المملك في الجعلة، وكسال السبب بإفادته (المحكم المختص به والمقصودية) (المحكم المختص المنافقة المحكم الرائد.

٧٠١٣- ولو حلف لا يشتوى البوم فاشترى بحمو، أو خنزير يحنث في يجيه، وعن أبي موسف وحمه الله تعالى: أنه لا يحنث، مكانا ذكر المسألة في أدنجامع"، وذكر مسأنة الشراء في موضع أخر، وذكر فيها القياس والإستحمال.

[وذكر القياس والاستحسان]" في مسألة الشراء؛ وذكر في مسألة البيع: ولو المشرى بميتة أو دم لا يحنث؛ لأن الشراء مبادلة الثال بالمال، والميتة واللم ليسا بمال، وكذلك إذا حلف لا ببيع فيام بالميتة أو الدم، لا يحشف له ذكرنا.

١٩٤ - ولو حفف لا يشترى فاشترى سكاتباء أو مديراً، أو أو أو إدام وقد لا يحنث في بينه ، وكان ينبغي أن يحنث الآن شرى هؤلاء يغيد الملك في الجملة ، بأن يجيز المكاتب بيع نفسه ، وطان ينبغي أن يحيز المكاتب بيع نفسه ، والمقاضى يقصى بحواز بيع المدير وأم الولد "أفي رواية ، فيكون نظير البيع الفاصلة ، والسبع بشرط الخيار فلمشترى ، والبيع من الفضولي .

والجواب: السبب إنما يتعقد بصفة النمام إذا لم يكن في المحر ما بنافي الانعقاد، كسا في المسائل التي ذكرها، فإن في تلك المسائل فيس في المحل ما ينافي الدفاد البيع؛ لأن المحل مال متقرم من كل وجه، فانعقد البيع بصفة النمام وإن تراخي حكمه، وأثر [الفيض]^[1] والإجازة هناك في ثبوت الحكم، لا في إزالة النافي عن السبب.

وفي الكاتب والمدبر وثم الوقد ما يتافي العقاد السبب وهو الحرية من وجه ، الذي يعبر عنه بحق الحرية ، فلم يكن الالعقاد ثابتًا يصفه النمام ، وأثر [1] إجازة الكاتب، سلما أنّ يعه يجوز برضاه في إزالة المنافي عن السبب ، وكفلك قصاء الفاضي يجوز بيع المدبر وثم الولند في إزالة المنافي عن السبب ، لا في إشاب الحكم، وإذا وجدت الإجازة والقضاء زال المنافي عن السبب ، فيعقد بصفة التمام ، ويقم الحنث حيناف أما قبل دنك ولا حنث .

⁽١) هكفا في ف و آط أ، وكان في الأصل و ما : فإذا تند.

⁽¹⁾ ما بين المقرفين ساقط من الأصل وأميناه من ظروم رف.

⁽٢) وفي أحداً بيع المعبر وأو تلتبر وأم الولك.

⁽٥) مكفا في أظ أو أفياً وأم أم وكان في الأصل: المقبوض مكان الضف.

⁽٥) وهي أم : ولن أثر إجازة.

فوذ قبل: البيس أنّ محمداً رحمه الله تعالى ذكر من 20 مرد البوع (إذا حمع الراحل بن مدير وفن في مبيع ، فالبيع يعقد في حق النقل صحيحًا، ولم تم يعقد العقد في حن المدرات معقد العدد في حق المرّاء الأن يورالعل حيثه يكون بعًا باحجه.

فديا النحل لا تنكر العقاد الدفاد في حتى هو لا الصلاء وإلها ينكو العقاده في حقهم بصفة النصاء ، و مذا لأن اصلخ العقاده في حق اللابوالله جيئية بسبب المافي وهو الحريه ، و الحريم ثانية في حقه الله و حدد دار و عام فكان المدي قائمًا من واحد دون ، حد عسيسم الانعفاد من وجد دراد واحد والانعقاد من وجم في حل المدر بكفي للانعفاد في حق الفي حيفة الصحة الآل الانتفاد في حل الدائمة لايكواذ بالحصود

١٩٠١ هندا إذا نسترى هذه الأنبء، ولو اشترى شيقًا بهده الأسباء ثم يدكر محمد وحديد الديلي دفة الديل الرحكي عرابطش مشايعتان أديجت وكما لو شمرى وخمر والحريرة ودكر نسخ لامالام خواهر و ١٠ رحد والدند إلى في شرح كشام الأدوان أدًا هي حيد لايبيم وعام المدر لا يحدوني تبده علل فقال الأديرة موضعة .

١٩٠١- ولو الشترى عبداً من رحل قد عبيد الشيرى أن العبد بعير الديم ، وإنه فقد ولى البيم أم يأمره منا حب العبد بعيد العبد لوجود شرط الحيث ، وهو الشيراء بعيمة النسام ، وإن الشيراء عن المعطوع في المعطوع العبد ، وهو الشيراء عبد أن المعطوع في المعطوع في المعطوع ، والمعطوع ، وال

٧٠٩٧ قال محمد وحمه المانعاني في الخامع الصحير الإذا قال، إذا أم مذا الحيد مكان مانعان كاماء أو دار محدد في تيهم الأن الحسد متعلى أكبرك السيع، وقد نيت البرك بالإصاف والدين ، فصار كموت الحالف أو موت العبد قبل ليبع.

و إن كانت منذه الهذالة بدخة بلغ و باغي المساله بحافها، هسم متبايختا و مسهم ان تعالى من قال الا يحدث الآن احسان البع فامه بأن ترتا أو الاحق سار الخراما، فاسين

⁽۱) وفر ال الغي مق الفل

⁽۴) دی فرز معدل ولیل به از ام اعملوا

فلا يحنت في بيده، والصحيح أنَّه يحسب؛ لأنه عقال يبعه على الديم باعتبار هذا اللك، وقد امتع ذلك بالإعناق والتدبير،

الداء ٧٠ وقي الوادر بشراعن أبي يوسف رحمه أنه لعملي: إذا قبل الأمنية. إذا لم الداء الدائد الأمنية. إذا لم الداء الذائر وقي الوادر الدائر وقي الدائر وقي

٧٠١٩ وفي القدوري: إذ حلف الرجل ليبيعن أم ولده، أو هذه الراة الحرة، أو هذه الراة الحرة، أو هذا الخر المبلم، فياعهم برافي يمنه هند الى حنيفة رحمه لله تعالى، وقال أمو يوصف و حمه الله تعالى في الخر المسلم كذلك، فأما في أم الولد والخرة، فاليمن على الحقيقة أن ترمدا فتسب عبيم، وقبل محمد وحمه الدائم والتي يجب أن يكون كفول ألى يوسف.

۱۹۰۴ و مده السالة فرع مسألة أخرى (تراها محمد في الجامع أن إذا قال خرة: إذا ملك خرة: إذا ملك خرة: إذا ملك خرة: إذا ملكنك، فأنت حرة، فا تلاث و خفت بدار الحرب وسنيت، فملكها الحالف، عنفت عندهما، وعلى قول أبي حيفة وحمه الله تعالى الا معتقى وأبو يوسف ومحمد عمل الردة واللحاق والسبي مذكوراً : تصحيحاً لإيحاب الحرية.

وأبو صبيعة رحمه الا تعالى يقول: نصرف العباقل إذ يصبح طريق يعلم أه قصد للمحجمة مذلك الطريق، ونحن نعلم بداره فاذا فل أن الماقل إذ يصبح طريق يعلم أه قصد للتمه و لا بسبق وهمه إليه و ونحن نعلم بداره فاذا فل أن الماقل لا يعتبد الصحة بالطريق الذي حصل في الملت و أو مضافًا إلى منك وجب نيفن الحراء عند وحوده أولم يوجد كلاهما . أما المنعنين في الملت فلاهما . أما المنعنين في الملت فلاهما . أما المنعنين في الملك فلاهما . أما المنعنين في الملك فلاهما . أما أصافها إلى ملكها مطلقًا وهو يمثلها بالإحارة والنكاح ، وهذا الموع من الملك لا يغيد العدق ، ويملكها بعد وجود الوسائط التي دكرتم ، فإنه يغيد العني وعوساً عني هذا النوع ، فالا يمكن وصوحه اليمين

بدا تمت هيداء جنا إلى مسألها مقول: في مسأله إذا عند يهده عالي أم وأعده أو على الخراه أمكن حمله على السع حقيقة بواسطة إخواج الدسائط التي ذكسراء فلا يحمل على البيع صورة، وفي الخرالا بمكن حمله على الحقيقة الأن الرجل لا يسبى أياحمل على الجيف

⁽¹¹ ما بين المعوفين ماقط من الأصل وأبَّدَ ادَّ بن عَرَ رَمْ دِفَّ ا

صورة. وعند أبي عنيمة رحمه الله تعالى: لا ينتمت إلى هذه الوسائط، وسونها لا يُكن حمله على البيع حقيقة، بيحمل على البع صورة.

4010 وإذا حلف لا يشترى خماً فشترى رأسا لا يحتث في يبده وهذا يده على ما تفتا في هذا: إن الشراء معتبر بالبيع ، وبانع البرأس لا يسمى بائع المحرم فمشتريه أبعث لا يسمى مشترى اللحرم ، فمشتريه أبعث لا يسمى مشترى اللحم ، وهذا بخلاف ما بو عفد عينه على أكل اللحم ، فأكل وأمنا حيث يحتث في عينه و لأن الأكل يصادف ما على الرأس ، وما على الرأس لحم حفيقة ، فأما البيع والشراء يناول اجملة واعتسار الجملة بائع الرأس لا يسمى بائع اللحم ، فمشتريه أيضًا لا يسمى مثنه ي اللحم ، فمشتريه أيضًا لا يسمى مثنه ي اللحم ،

۳٬۰۲۷ وقع حلف لا بشترى رأسًا، فهذا على رأس النقر والغم عند أي حبيفة رحمه الله بعلى وأس النقر والغم عند أي حبيفة رحمه الله بعلى وقو وعده الله بعلى وقو الغم عند أي حبيفة وحمه الله بعلى وقو وعده الله عند أو الله عند أو وحمله الله تعالى يقول أو عادة أهل الكوفة أنهم كانو يبيعون الرؤوس الثلاثة في الأسواق، ثم لما ثركو دنك في رؤوس الإبل، رحم عن دلك وعالى: يبيعون في الأسواق وأس الفنه حاصة فم إنهم لما تناهدا عالى وأس الفنه بالمار النقدان، أنهم بيعون في الأسواق وأس الفنم بالله على وأس الفنم على وقول الله توى حقيقة على وقول الرؤوس كلها، فهو على ما فوى الأنه توى حقيقة كالام وقاء الله وي حقيقة كالام وقاء الله وياد وي حقيقة المارة وياده وقاء الله وقاء الله وقاء الله وياده وقاء الله وقاء الله وياده وياده وياده وقاء الله وياده و

٣٠٦٣- وإذا حلف لا يستدرى لحماء فالمتدرى لحم ليطن يعند. وإنو المشرى لحم الطن يعند. وإنو المشرى لحم الظهر، وهو الشحم لذى يخالف المحم، لو يذكر محمد وحمد الله تعالى هذه المسألة في الأصل و دكر سمس الاثمد المراخس أنه لا يحنث و وس المسيخ من دكر في المرح الحامع المحمد و أنه عمى الحلاف الذن في فصل الأكل بين أن حيفة وصاحبيه على قول أبي حيفة : لا يحنث بأكل شحم الطهر، وعلى قولهما ، يحنث و يجعنت بأكل شحم الطهر، وعلى قولهما ، يحنث و يجعنت بأكل شحم الطهر، وعلى قولهما ، يحنث و يجعنت بأكل شحم الطهر،

۱۳۶۶ - وفي المنسعي : إها قبال: لا يفسندوي امراه، فبالمحتري جارية لم بدرك الابحدث، وأو حاف لا يددري حارية، فاقدري عجوزًا أو مرضمة بحنث.

٥٠٠٧- وفيه أيضاً ﴿ إِذَا حَلِقَ لَا يَشْتَرِي * عَلَامًا مِنَ الْوَقِيمِ أَوْ مِنِ الْهِيدَ * كَا فَهُو عَلَى

هلك الحسن حيث ما اشتراه، ولو قال: غلامًا من خراسان، ماشتري غلامً خراسانيًا من غير خراسان، لا يحنك حتى يشتري من خراسان.

٧٠٢٦ - روى المعلى عن أبي يوصف رحمه الله نعالى: إذا حلف الرجل أن لا بييع مثاعه هذا إلا برمح كتير، قباعه برمح ، يسأل التجار الذين يعالجون ذلك المناع عنه، فإن قالوا. هذا الربع في هذا المناع كبر لا يحتف ، وإن فالوا: قبل، يحتف.

٧٢ ١٧ - قى النطق أيضًا: فالرفى أبخامع الصحيرا: وإن قال الرجق: هذا العد حر إن بعده على أن بالخيار على الجاه حر إن بعده على أن بالخيار على أب البح قد وجد بصفة النمام لوجود حده وهو الإيجاب والقبول مضافًا إلى محل قابل للملك، إلا أنّ الملك غير تنب، ولكن الملك حكم البح و إلا أنّ شرط اختث نقس البح لا ملك، وإذا وحد البح و جد شرط الحنث والعبد في ملكه، والملل بالشرط عند وحود الشرط كالمرسل، فصار كأنه قال بعد البح : هذا العبد حر. ومن باع هيئًا يشرط الخيار لنصه ثم أعتف، يعتن العد وينسخ البع، كدا هيا.

۱۲۸ - و كذلك لو فال المشترى: إن استويته، فهو حر [قائستراه على أم مالحدار ثلاثة أبام فياء بعيش، ولو كان المشترى قال: إن اشتريته، قهو حر آأن ثم المستراه على أن البائع بالخير، والا يعين العبد؛ الآن شرط العين وإن وحد إلا أن العبدليس في منكه، وليس له والاية إسفاط الحيار، ويسقط الخيار، ويثبت له مقتضى برول العين، بحلاف ما إذا شترى بشرط الحيار لنفسه.

١٢٩ - وذكر الفدوري في شرحه: أنّا من حلف أن لا يبيع، عباع بيعًا فيه خيار البائع والمشترى، حنث في قول محمد وحمه الله تعالى، ولم يحنث في قول أبي يوسف؛ لأن شرط الحنث البيع الطلق، والبيع بشرط الحيار بيع مشبّد، ونيين عاذكر القدوري أنّا ما ذكر في الجامع الصغير قول محمد.

۱۳۰ - ويذ حلف لا يشتري صوفًا، فاشتري شاة على ظهرها صوف، لم يحنت. الأصل في جس هذه السائل أن المحلوف عليه، الأصل في جس هذه السائل أن المحلوف عليه، لا ينح به الحنث، وعرج على هذا مسألة الشاة؛ لأن الصوف الذي على ظهر الشاة يدخل في البيع تبعًا لا أصلا. ولو الستري شاة حية على ظهرها صوف.

⁽α) رفي م أو طأ أمن السند

⁽۱) آئين من ف و ه .

٣٩٠ ٧- رض النظمى البطاء إن معاملة لا ينتاري البياء وبي تشاه في مسرعها لمن لا يحدث أولو الدائري للبن أحراء فإلى أنو برسف رحم مالله تعالى . كان ألو حميمة رحماء ته تعالى عموان اللبن والصلوف سواء ، وقال أبر لوسف أكوع القياس في اللبن ، والا أجلل له حصة من التمن الألم وفيها ، فلا يحتث في تهما.

العاد، لا بعد على الإبشنوي احراء أو حلف لا شيشاري حداء فضائري دارً حديثة والدر الإبعد على الإبشاري الحراء أو حليلة الإبعد على البعد بعد يها الإبعاد على البعد بعد الإبتاري فيلا. وقد الابتاري فيلا. وقد الابتاري فيلا. وقد الابتاري فيلا. وقد الابتاري فيلا. وقد المناوية الشهر والبعو وخلا في البعد في هذه المعورة مقصود بالذكر الانتجاب الإبتاري فيها أنها المناوية ا

۳۳ الله ، تو خلف لا يشتري ، أنها أو للمه والتنبيل فناة مذبوحة عليها وأس أو البة يتعلق والأنهما بدخيلات في البيخ في ماء الصلى فانقط والأسوفي المشتى المادختان لا تشتري نفية و فاسترى حاماً فيه فعية و يحت في نبية و ولو النبري سيفًا مفعلها لا تحت في يجيه ولو خلف لا يشتري فعيا، فالشري خافاً فيه فعن والإجتب في القياس في الشفي ا

٧٠٣٥ . وذهر من المنتفى أنهك بعد ماد المسالة عسائل إذا حاف لا يشتري فصاله ماشترى شانيا منه فيس يحدث المكان ما دكره بعد هياه المسألة جداك الاستحسان وقبال سهد بحدث وإن كان أسر النصر أفق من تمن الحالمة .

٣٥ - ٧٠٣٥ و نيبه آيول. الإدافيال الرابعت غيلامي هذا أحداً من السامي وكدا، فساعه مر واجتهار بحدث و وتفلك إذ فيل ، إذ أكل هذا الراغيف أحد فكده و فأكله الذن حدث في عبد ۱۳۹ - وفي أنوافر هشام : عن محمد رحمه الله تعالى فيدمن خلص لا دشنوى فييمن حلف لا دشنوى فييمنك فاشترى حرفا وفي المتفي أيضك في ما يشترى جليداً و في المتفي أيضك إذا حلف لا يشترى حليداً و فاشترى بالإفيه مسامير من حديد لا يحيث و أنوافقرى الناب بحديد معصل وإن قال الحديد المصل أفل لم يحتر وإن قال أختر حاز الشراء ويمع المينين.

٧٠٣٧- إذا حدف، وقال: والده الشريب شيقًا اليوم، وقد كال الشرى شيقًا في ذلك اليوم بالتعاطى، فقد قبل: يحيث في بمينه وهي محموع الورزل ، وضع السأله في طرف البيع فقال: إذا حلف الرحل لا يبيع الحبر، فجاه رجل، وأحطاه در هم لأجل الخبر، ودفع بله الحرز، فقال: لا يحيث.

وذكر في شهادات الفناوي ما يؤكناها ذكر في المحموع التوارك القال. لايباح لم عاين دلك أن يشهد على البيم، على يشهد على التعاطي .

٧٠٣٨ - باغ من رجل عبداً وسفعه إنبه، لمو صلعه البائع أن لا يستقريه منه، ثم أقاله المستوري و بنه، ثم أقاله المستوري و بقيل الإيجاب و بحدث في يمينه و بعدال المستورية بنه و بوائل أن يوسف و محدد دههما الله تعالى و لا على قول أبي حددة و محمد دهمهما الله تعالى و لا على قول أبي حددة برحمه لله تعالى و يعرف ذلك دلتائل.

۷۰۳۹ قال محمد: رجل ساوم رجلا بنوب، وأمن أمانع أنا ينفصه من التي عشر ه فغال المتنزى: عدد حو إن اشراء منتي عشره مواشر وبعد دلك بثلاثة عشر يحت في يويه. وإنه مشكل من وجهين: أحدهما: أن شرط الخنت الشرة باشي عشر، وقد اشترى بثلاثة عشر، والشراء بثلاثة عشر عبر الشراء بالتي عشر، والتاني: أناً مرط اطنت شراء كل التوب بانتي عشر، وهو اشترى بعض التوب بائي عشر لما اشترى الكل بثلاثة عشر

قلنا الما الأول قوم إي منترية بالتي عشره حمل محاراً عن قوله: إن أفرمت بمقائلة تتى عشر الأد الحامل له على اليمول منع القس عن النوامه التي عشو بسبب هذه الشرى. حتى يتفسه البائع لا نفس الشراف وأمكر أل يجعل الشراء مجرا عن الالتوام، لأن في القوم الشرك. شيئال: عقد والنوام الممن فإذا جمل الشراء مجاراً عن التوام لتعمر، فقد خصصه عنه المعقد، وإقبال الالتوام داخلا تحت الرمين، ويكون هذا إليات التحصيص فيما التواما به بدلالة العرف.

وذلك حائز، ومناز نقدم بميته. إن الترمت اثني عشر دوهمًا يسبب هذا الشراء، فعمدي

حراء وهناك إلا الشرى لبثلاثة عشرة بحنت في بميته [أن كذا هـ ا

۱۹۹۶ و كذلك لو الشكر و ماتني عشو در هما الوديباراً ، أو انستراه باتبي هسر در هما درتوك و يحت في بجيد لا قلنا، وقو اشتر ادراً منا هذو در هما آآل، وديماً إلا يحت في بجيد، درته مشكل أيضاً والأن توتوا إن اشتريت باتبي عشر در هما السجار على قومه ، إدا التومت مسب هما الشراء اتبي عشر در صاد أن ما يناخ قيده اتبي عشو در عداً آكو قا وعدة لا نصل الشواء على حسب ما قلت في المسكة الشقامة ، وقد النام سبب هذا الشواء اتني عشر درهماً وزيادة .

قلنا: مناذكرة من الجواب حواب القباس، أما على قولناً الاستحسان. بسعى أن يستشه الأن الدراهم والدبايير جملا حساً واحله قبيما عدا حكم طربا استحسانًا، فعبار كناه ماغ بالتي عشر درهما ورياده. فكر الغياس والاستحسان في مثل هذه السالة في احر الباب.

4.23 وصورتها: إذا قال مدحم تدوسة حسل حر إل باعه بعضرة دراهم لا تأكير، أو قال. إلا بأزيد فياعه بتسعة ددنير، لا يصف من يجه استحسانًا، لأن العراهم والعماجر حفلا حيث واحدًا فيما عدا حكم الربا استحسانًا، فيكثر الدراهم بالمناتير، وكاداهمًا يبعًا بأكثر من عشرة، قال مشايحاً رحمهم الله تعانى الأكر القياس والاستحسان في أخر البات فك هذا

 ١٥ - ٧ - قال: وقو كار صاحب النواب حلف فقال: عنده حر إداياع هذا النواب بعشرة مراهب، فياعه بأحد عشر مرهمة، أو بعشوة دراهب، ودينار أو نواب، الإيجنت في يهينه، وكان

⁽١) هَكَةَ (في الله عالم كان في السلخ الباقية التي تختمة و شديه المعشرة وسات

لأعهاما مين المعهومين سياعه من الأصيل وأنشاه من حاوم وحمد

⁽٣) مارين المعفر دين ساف من الأصل والبيت من في وم وف

⁽t) دی ام از ط : حواب مکنو فول

ينبغي أن يحنث، ويجمل البيع بأحد هشر بيعًا بعشره، وهو شرط الحنت.

ألا ترى أنَّ في جنب المُشترى جعل الشراء بثلاثة عشر شراء بانتي عشو ، وجعلنا الشواء باتني عشر ، وقوب شراء باتني عشر .

قلنا في الفرق بين جانب البائع وبين جانب المشتوى: إنّ حفيقة البيع والشواء للعفد، وفي جانب البائع العبرة للحقيقة وهم القدر لا للمجار وهو الاالوام، وليس في ضمن العقد الترام من جهة البائع، وباعتبار الحقيقة البيع بأحد عشر عبر البيع عشرة، فلم يكن أننّ بشوط الحنث، أما في جانب المنتوى العبرة للالترام على ما مرّ، والملتزم لأحد عشر ملتزم للعشرة في ضمنه ولهذا الترفي.

١٩٤٣ - ولو كان صاحب الثوب ماعه تسمة دراهم. لا يحتث في يبته. وكان ينخى أن يحتث؛ لأن البائع إذا منع نفسه عن البيع بعشرة؛ لما قيم من التقصال، و النقصال في التسمعة أكثر، فصار البيم بتسعة شرط الحلك كاليم بعشرة.

قلنا: لو حملت في يجه بالبيع بتسمّه ، إلها يحلث إذا زها في يمينه ، أو بتسمة ، ولو زدنا ولك زدنا عجرد العرف لا بلفطه ؛ لأن لفظه لا يحتمل النسعة ؛ لأن لفطه عشرة . واسم العشرة لا يشاول منا دوقها ، والزيادة على لفظة الحالف بالعرف لا يجوز ؛ لأن العرف ليس إلا لإرادة ولحملة ، والسم لا يشت يجرد إو «ذا الحالف» فكذا الريادة على السمن .

٧٠٤٤- ولو حلف لا يبيعه مها بعشرة حتى يزيده فباعه بأحد عشر أو يعشرة ودينار، لا يحنث في يمينه؛ لأن البائع بسينه أثبت بيحًا موفقًا إلى غاية، وهو أن يزيد المشترى على العشرة، وإذا زاد، فقد وجدت الغاية، فلا يبقى اليمين، فكيف يعنث بعد ذلك؟ ولو باعه بشعة لا يحت أيضًا؛ لأن اليم يتسعة ليس بشرط الحنث على ما مر.

4020 - ولو قال: عبده حر إن اشتراه بعشرة إلا بأقل، فساعه منسعة ودينا، حنث استحسانًا • لأن القواهم والعقائر قيما عدا حكم الربا جنس واحد استحسانًا ، فكثر الدراهم بالفائر، و ويعبر مشتريًا بعضرة أو أكثر .

٧٠٤٦ - وإذ ساوم الرجل رجلا بعيد، فأراد السائع العا وسأله المشترى بخسسمانة، قضال البائع: هو حرر إن حطف عنك من الألف شبقًا، لم قال بعد ذلك: بعشك العيد بخسسانه، فقبل المشترى البيع أو لم يقبل، حنت السائع، وعنق العبد، وإنه مشكل؛ الأن شرط الحنث الحمل، والحاط هو الإسقاط وإنه بعثمة سابقة الوجوب. والحيوات هند: أن البيائع وإن ذكر الحيف إلا أنه منا أراديه (الإسقياط) إنا أوادم]" التقيض الذي يشتمل عليه الحفظ الأنه ذكر الحط معركات الام، واللام لتعريف تعهود والألف الحديد من الأان منانك وراعد المستومة [والحظ، ثم الذكور سنا، للدارم فلا "الايكون إلا يصريق المبحيض، مالعمرف بمنه إليه، وإذا باسه يخمصهانة بعد من الألف المسمى عند المساومة، فتحتق شرط العنق والعيد على ملكه فيعش

۷۰۶۷ وقو كان تابانع قال عند السارسة ابن حطفت عن تسه نسبتاً مهو حود و دافي المسألة بحالها لا يعتق للعبدة لأن النمن السم للواجب بالعقد، وقم يعتل عن الواجب بالعقد شيء "" ولو حظ عن يميه نسبتاً بعد ذبت الحلت اليمن لوجود شوطه، ولكن لا يعتق العبدة . لا ته زائل عن ملكه، حتى لو كان العلق طلاق الرأته، أو عنق عبد أخر تظفّ الرأة لورم تؤ. العبد أ".

١٩٠٧ وكذلك لو وغي له بعض النهن في هذه الصورة في ليخي النهن أو بعده ، حدث في بييته الآن هية بعض النهن واحظ سوء، وهذا الجواب مشكل في هذه الثمن بعد النهص الأن بعد فيض النهن لا يبقى في ذمة الشرى، فلا بتصور إسقاطه.

والجوالات أن النمل بذي في ذمه المنترى بعد القبص ؟ لأنا ما فيضه البائع من المنترى ليس عبن حقد، إلا أنه لا يظهر في حق الطالية ، لأنه لا يفيد الأن الماتع إن طالبه به فللمشترى أن يطالبه البانع بالقبضه صدر فأما إطهاره في حق الهية مفيد وأظهر ناه. ولو حقد عنه جميع النمن أو وهب منه جميع الشن ، لا يحت و لأن هذا ليس يحمد و لو أبر أم عن يعض النمن ، إن كان قبل قبض النمن حت من بيته ، وإن كان بعد نبض اشهن لا يحتث في بمينه ، قالإمراء فبل قبض النمن لايماري الحط والهياء و الإمراء بعد الفيص يضري الحط والهية

9-49 من حلف الرجل أن لا يسيع داره فأعطاها عن صدق امرأته ، حلت في يمينه ، هكذا ذكر في أكلو زل أن أن قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى : يشغى أن يكون الجواب بيه على

⁽۱) أنيت مي ظ

⁽٢) مانين العقوليز سافلًا من الأهرار وأنساء من طوه ره ...

⁽٣)وفي مأ في المقد.

⁽٥) أنت مراح

⁽⁴⁾ يعن على على التوافر أ.

التفصيل، إن تزوجها على الدار لا وحنك في بينه ؛ لأن هذا ليس ببيع، وإن تزوجها على فراهم أو دنانيره فأعطاها الدار عوضاً عن الدراهم والدنانير حنث؛ لأن هذا بيع

٥٠٠٠- رجل حلف معنق جاريته على بيعهاء بهذا اللفظ : إنَّ لم أنم عدم الحاربة البوم: فهي حرة ، فياعها على أنه بالخيار ، تم يسخ البيع ، لم يحنث في بينه ، وثم نعش الحرية ؛ لأن شرط الحنث وهو عدم البيع في اليوم لم يتحقق؛ لأن البيع بشرط الخيار بيم، في النواول!

٧٠٠٧- وقيمه أيضًا إلاَّا وكلُّ الرجل رجيلا أن يبيع عبده فيناعه ، ثم إنَّ الأمر خاصم الشاتري وقدمه إلى الفائضي وطائبه مالتمن: وسيع للمشتري أبا يحلف بانه ماله عديه كذا، ويريديه ليس حليه تسليم كقاء ويكون صادقًا فيه ؛ لأنه لا يجب على المشرى تسليم النمز إلى انوكيل

٥٠ - ٧ - حلف الرحل أن لا يشتري لفلان ثوبًا ، فأم و فلان أن بشتري لامه العسفير. نُوبِيَّا ، فاشتراه لا يحنث، وكذلك لو أمره بأن يشتري لعبده بوبًا ، فاشترا، لا يحنث.

٣٠٠٢- إذا قال لعبده: إذ الشتريت هذا العبد بإذني، فهو حر، ثم أذن له في التحارة، فاشتري هذا لحيد يحنث؟ لأن الإذن بالتجارة مطلقًا إذن شواء هذا الحدو غيره. ولو أدن له بشراه الطعام فاشتري هـ في العبيد ، الأيمر مه الحنث ؛ لأنه ما أمره بشراء عبدًا العبد لا تصاً ، ولا حكمًا (لإطلاق اللفظ - أكثر ما من البات ، أنَّ الإنن من نوع إذن في الأنوع كانها - إلا أنَّ ذلك أمر حكمي بخلاف قضية اللفظ، قلا يظهر في حن وقوع الحنث -والله سبحانه وتماثي أعلم- .

موع أخرفي الهبة والصدقة والإجارة والاستنجار والعاربة والشركة والفرض والاستفراض والكفانة والاستدانة والوصبية:

٤٠٠٥- قال في الجامم أ: إذا حلف لا يهب لفلان شبًّا، قوهبه شبئًا فلم يقبله، بحسَّتُ في بينه استحساقًا ، وهو قول علماءنا الملاثة رحسهم الله تعالى . وعلى هذا المسدفة والهدية والنحلة. ووحه ذلك: أنَّ الهمة عبارة عن النمليك بغير شيء، لأنه [لا]" تمليك فيه إلا من جناب الواهب، وذكك في فوله: وهبت لا تعلُّن له بالقسول، وإنما القبول لشيوت لملك،

⁽¹⁾ ألبت من طال

والملك حكم الهية، وشرط الحنث عبس الهيه لا حكمها. والأن عرض الواحب من هذه اليدين مع النظار عن إطهار المجود، وينضى الإيجاب يح صلى إنه أو الجود كان الحنث منحفظًا بالإيجاب من عندا الوجه. وإذا تسه هذا في الهية، فيت في التحلة والصداقة؛ لأن كان ذلك في معنى الهية؛ لأنه تميك بغير شيء كالهية، ويبتني على هذا ما إذا قال: وهب في فلان ألف درهم وسكت، لم قال: لم أقبل أنهية صدارًا؛ لأن الهية لا كانت هذا بدون الفيول، لا يكون الإتراز بالهية زفراراً بالقبول، لوصح مه دعوى علم القبول، والمدارية بدون الفيول، الا يكون حلم القبول. والمدارية بدون الفيول، فإنها عنه القبول.

وأما القرض قليس بقرض بدون القيول في قون محمد، وإحدى الروايتين عن أس يوسف رحمه التحرض قلير البيع . وفي دواية أحرى عن أبي يوسف أن تعالى الأن قلبك بموض يجب هي الناتي ، قصار نظير البيع . وفي دواية أحرى عن أبي يوسف أن أن القمول فيه لبس مسرط ، فإذا حلف الإيقرض مأفرض م ولم يقبله المستقرض الا يحنث عند محمد، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف وفي رواية أعرى عنه أنه يحنث . والاستقراص من فلان شيئًا ، فاستقرص ولم يقرضه فلاد بحث في يهينه ، والإجارة بدون القبول لبس يوجادة في ظاهر الراية ، ومن أن يوسف أنه إحارة .

والحاصل: أنَّ كل عقد عبد مدل حال، فالحلف عبد لا يوجب الحَتْ بدون القبول، وما لا بدل فيد أصلا والحَتْف عبد موجب الحيث مدون القبول، وما ليس فيد بدل حال ف خلف عليه يوحب، لحلف بدون القبول في قول محمد، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، وفي رواية أخرى عنه الا يوجب،

والرهن بدون النيول كيس مرهن، وي: قال: أقواً صنى فلان ولم أقبل، لايصدق، وهذا إلها بتأييل الإيصدق، وهذا إلها بتأيين على قول من يقول بأن أنقرض بدون القبول ليس بقيض. وإذا حلف لا يهب عبده من فلان، فوهب رجن عند الحالف من ذلك الرجل بغير أمره، وأجنز الحالف ذلك سنت في يهنه، عكفا وو وابن سماعة عن محمد وحمه الله تعالى، ونو حلف لا يهب عبده من فلان، ثم وهبه له على عوض حنث في يهنه، وفي انوافريشواً: عن أمن يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال: في يوسف رحمه الله تعالى في وقل بالله وهنت لك، فقال: قبلته وقلت بالله، فقال: قبلته بالله بالله

٧٠٥٥ - رجل أكرم المرأنه على هية مهرها. هو هيته منه، ثم أدّعي الزوج عليها الهمة. هل يسمها أن تحلف بالله ما وهيت: قال: العمدر الشهيد: اللختار ما قاله الطفيه أبر الليث، أنه قال: يشغى لها أن تعول الطفاضي سله يقائمي هية بالطوع أو بالكوم، فإذا قال: الأعي هية بالطوع. قال لها أن تحاف بات ما وهدت سعة الأب صدفة فيه .

۱۹۰۵ - وجل قال لاخور والله لأهلك هذا اليوم ساته درهم و فوهيه مانة له على رجل وأمر مقيضيها وبر في نيبه . ولو مات الواهب والم شاغل الموهوب له المائة و لا يتسكل من أخذه والأمها صدرت ملك المورثة في المجموع النو ول .

۱۹۵۷ و می انودار بشوال عن أبی یوسف رحمه انه نعامی از فا حلف لا بنواحر هذه اسار من قلال، وقد کان آنج ها قبل الیسی کال شهر سرهم ، ثم تراتها فی بده، رحمل یتفاصاه ایل شهر قد سکتها لا یحدت الآم، نام علی الاجاره الی کانت قبل انبیان

40 / 40 ولو سأله أجرة ثنها لم يسكنها بعده يحنت في يجده الأنها لسنت على الإجرة التي كسات قسل الإلم يوزه الأن مح كام الإجازة الأملى لا يسلما مطالسة " بأجرة نسهم الم سكنها، فتكون هذه إحارة منتهاة

مسئل شبيح الإسلام عي رجل له مستخلات كثيرة، عنف بقتلاق أمرأته كه ابي مستحلها را بقله بدهد، فأسرت امرأته المستحدات وقبصت الأجرة، وأتقعسه أو أعطت ورجمها لا يعتب والأناشر المامنت عقد الإجارة، وهو لم يعامد الإجارة.

قبل البس أنه وضع المسألة في المستعلات، والمستغل ما يكوب مدا الاستدخار؟ فتراته إياها في أيديهم فا لا يقع الحسب؟ فإن الأن البدين عقده على العقد، ولم يوجد منه العقد فإن كان الروح قال للمستأخرين؛ افعدوا في هدا المداول، فهذا العصل لم ينش على شبخ الإسلام، وقبل ابنيغي أن يكون عنا إحارة والعنث في تبيه أو كذلك إدا! " تقاصيا سهم أجوة شهر قد سكارا فينا، فهذا ليس ياحاره ولا يحت في يجيه

٧٠٥٩ رجيل صاف لا يصنعير من فالان شيقاء فارده على دايته لا يحت، ويؤا حلف لا يعير لديه من فلان، فيعند اللحلوف عليه وهيلا ليدوش السنعان وأعلوم، احتاف يؤو ويعقوب، على قول أحدهما يحت، قبل العرائر الشهيد رحمه عقائمان، وعقيه القنوى: لأن الوكيل في باب الاستعارة وسول، وهذا إذا عراج الوكيل الكالم مخرج الرسالة، بأن قال: إنْ فعال يستعير منك كتاب وأما إذا لم نقل دلك لا محتش إذا حلف لا مستدمن وها فتزوج

⁽٤١) وهي على: لا بجلك معاقبيه بأحرف

⁽¹⁾ فكند في أم أدوكك في النسخ الباقية التي عالما أوبات

المرأة لا يحدث ، وإن أحد دراهم في سلم بحنث

١٩٠٧- وستن تسمس الإسلام الأورجدي رحمه لله تعالى عمن وهب من أحر شبة في حالة السكر، وحلف أن أحر شبة في حالة السكر، وحلف أن لا يرجع في هذه الهمه، ولا يأخذ مه، فه إلى ألوهوس وهب ذلك اللسي، من الحر، فأخر، الولعب الحالف مده قبل لا يحنت في يجته، وإما كان كان الله لأن شرط الحت الرحوع، والأخذ بطريق أز حرع، وإمد ما وهب الوهود بإلى الوهوم، لا يعفى لمواهب حق الوجوع، فلا يكون هذه الأخذ بطريق الرحوع، مل بطريق الخصب، فلا يحنث في يجته.

١٩٦١- إذا حلف الأيستعير من فلان شيئًا، يتصرف إلى عور موجود بصح إعارته و وذلك عين يندم به مع بذاه عيده فإن دخل دار التحلوف عليه يستغي من دوه عاستمار منه الرشاء و لدائي، اختلف الشايع رحمهم الله تعالى فيها منهو من قبل إيجنت أو منهم من قال الا بحثت إلى أن الإعارة الأسماد الأنهما في يد مساحب الدار، هالا يكون المستعيراً و وهذه الإشروا أن إلى الأعارة الا تشهر إلا بالنسيم وهذا هم الطريق وبما إذا أرده على دايته على قبياس هذا التعليل. إذا استعار منه الرشاء والدو عن شر إلى في ملك المحلوف عنيه بحثث ، ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعانى في اشرح الكافي هي باب أنهين في الأكار.

٧٠٦٧- إذ اخلف الرحل لا يشارك ملائاً، تم إنَّ الحالف شاركه عال لابنه المسافير ، فاشتريك هو الابن دون الأب، لأنه لا ربح للأب في المال.

۱۳ ۱۷- به حقق الرحق واقع لا أشارك قلالًا، فهذا على ما عليه كلام الماس من الشوكة من العجادات، قال المساس من الشوكة من الشجادات، قال الشوكة من الشجادات، قال الشركة المساس من الشجادات، قال الشركة فلا الشارك فلائا في شيء، سر الشهامات والمساسحة، وإن ورشه وقد حلف لا يشاركه في شيء الم يحتث والأولام لم إشاركه في شيء الم يحتث والأولام لم إشاركه في شيء الم يحتث والأه لم إيشاركه إلى المنتقى ...

⁽١) ما ين المقوفين، نظامن الأمل وأنشاد مي قرم رف

⁽۲) وني ط : رهذا إشاره

⁽۱۳ قىلىنى شار

⁽٤) مكود في الأصل، وكان في ظرو عن ازاعا كرمه عقاد أحد أو كرم عندا أجمعة . الإح

١٩٩٧ إذ حنف لا يشاركه ملائا في هذه البلدة، فخرجا عن حد البلدة وشاركا "." ثم دخلا كبلدة وعسلاء قون أراد بالهمين مقد الشركة لا يحسن، وإن أراد به العمل شركته يحتث. وإذا دفع أحدهما إلى صاحمه مالا مضاربة فكذلك الأن المضاربة نوع من أنواع الشركة في لباب الأول من الواقعات "".

٣٠٦٥ - وإذا حلف لا يعمل شيئة مع فلان في القصارة، أو غيرها، فعمل مع شريكه يحنث، وأو عمل مع عبده الأفروز لا يحنث، وأو حلف لا يشارك فالأنه فشارك شريكه، لا بحث في هذا الباب أيضًا.

٧٠٦٦ - إذا حلف الرجل لا يتسوك أخداه، ثم بدائه ، فالحيلة في ذلك رنا كان للحالف ابن كبير، أن يدفع الحائف ماله إلى ابنه مضاوبة عصب قبيل، ويأذن أنه أن يعمل فيه برأيه، ثم إنّ الابن يشارك عبده، قاؤا عملاكنان الربع الذي للابن على ما اشترطا؛ لأن الحالف ثم يشارك أخاه فلا بحث، ويحصل مقصودة لحالف وهو الربع.

٧٠٦٧ رجل حلف لا يوصى بوصية، فوهب في مرض الموت شيئًا، لا يحنث في عيده الاردند، لبس بوصية، فكن أعطى الشرع لها حكم الوصية، فلا يظهر في حق حكم الحيث.

۷۰۹۸ - وجل قبال: گر من این خوروا بینو کمدی دهم، یعنی بصاریت فکدا، فأعطی یعض الناس ومنع البحض: لا نطائل امراته؛ لأمه، أعلی هو کسی را

٧٠٦٨ رجل حلف أن لا يكفل، أو ندر وقال. إن كفلت بحال أو نفس، قلله على أن أتصداق بفلس تكفل، فزمه الوقاء به ؟ لأن هذا قدر معلق بالشرط، قيمس مرسلا عند الشرط، وهذا: هو الحيفة فن أواد أن لا يكفل، أن يملّق النشر يلس، يسير بالكفائة، ويقول: لي نذر أن لا أنهل، وإذا أراد أن يكمل وفي الندر، والإيلمقة تغير ضور.

 ۱۹۷۷ و قی آفتوازل آن المكفول ته بالال إذا حلف الكفیل باین لفظ كه زن تو از تو بسه طلاق كه روی از من یكشی فحلف، ثم إنّ اتكفيل و الأمدیل إد أدی اندین، بطل الیمین می فقاوی انسفی .

٧٠٧١ . ذكر من أيمان الأصل : إذا حلف ربد أن لا يكفل من عسرو، ولعسرو على

⁽١) هكدا من النسخ الباقية عندما، وكان من الأصل: تشاركا

⁽٢) وفي م أ الس أيمان اللواقعات [

أبد دين. فأحال هنمرو بذلك الدين حالها على ريد وقبل إيد الخواله، إن كان لحاله على عمرو والله على عسرو دين عمرو دين عمرو دين عمرو دين مدرو وعلى عسرو دين صاو كفيلا عن عمرو والمده الأن في الحوالة ما في لكفالة وزياده الأن فيها الترام مال عن للحيل وهو عمرو مع براءة عمروه وإن لم يكي طائد على عمرو دين لم يحنث زيد؛ الأنه ما كفل عن عمرو دين لم يحنث زيد؛ الأنه ما كفل عن عمرو دين لم يحنث زيد؛ الأنه ما

نوع أخبر منه في اليمين على اليمين

٧٠٧٣ قال محمد رحمه الله تعالى : وإذا حيث الرحل أن لا يحلمه يعين أبداً، ته قال لا يحلمه يعين أبداً، ته قال لا مرات ويرات ويرات

واعتم دأن مطاق اسم اليسمن لعيرات تعالى بقع على جزاء معانى، وبعنى به أن يكول صالحة نشت على في والمستقل معانى، وبعنى به أن يكول صالحة نشت على في وهذا الأن مطاق الاسم بنصرة ، وإلى الشبت من كل وحده وها يصلح شرطة في حق بعض الأوقاف، فهر شرط من وحد دول رحد، فلا بشاوله مطلق اسم البسين، وشرط مع ذلك أن لا يكول الشرط سبا لمرول الجواء من عمر تعلس الجواء بدول الشرط، فيما يكول سببا فرول اجزاء بدول التعليق كيف بصلح ماذما لمزوله فيل وسوده الابتشارة مع دلك كله أن لا يكول الشرط مع المنت كله أن لا يكول الشرط مع الجاء بدول الجواء بحدود المؤلم بجمع عهمة تصدر الجماء أن المسهد لا يكول الشرط مع دائر التعليق كيف بصلح ماذما لمزوله فيل وسوده الا يكول بياًا - لأن ذكر التعليق كلكون الشرط مع دائر التعليق كلكون المناسرة وإدا

جينا إلى تحريج المسالة، فنقول: قوله لاهر أنه؛ أنت طالق إن قدت. إن قدات، وأشداه فالك بجن ؛ لاد شرط وحراء مطنق، أما اخراء قلانه بصلح مانعًا، وأما لشرط فلأنه شرط في حق جسيع الأشحاص فلاله إن أصاف العقود إلى الموأه، أو الأجبي، أو إلى نفسه كان شرطً، ويصدح شرط في الأوقات كنها في للجنس، وبعد قيامه عن المجاس إذا كانت البعيل مطافقة حن الوقت أو لا بنصنح سيفً للوقوع بغير تعليق، فكان شرطًا مطلقًا، و فجراء مع اشبرط بمجموعهما ليس تتسير فحملة لم أو سفها لا يكون بمياً، فقد وحد الحلماء فيحتث في بحياء

٧٠٧٣- رقو قال لها، أنت طالق إلا شات ، أو هورت، أو أحد سن، أو وضبت، أو

الرداب، أضاف هذه الأشياء إلى المرأة، أو إلى نفسه، فهو سواء ولا يكون بيتٌ، ولا يحنث في يهيه الأول؛ لأن هذه الأشياء لست مشرط^{ا عا} هي حق جب الأشخاص.

أما، شبينة " فلان النفيية في حق الرأة تعريص وتخيير ، ولهد طنصر على الجلس ، وكذلك لا يصلح شرطا مى لأوقات كله ، طإن المشيئة إذ أصبفت إلى الرأة ، وشاءت بعد القيام عن المجلس ، لا يكول ذلك شرطًا حتى لا يقع الطلاق ، ويصلح سببًا لوقع الطلاق أيضًا ، فإن الزوج لو أن الها " شائد المرطًا حتى لا يقع الطلاق ، معل عليه في الأصل ، ومع أنّ المنبئة ليسب بشرط مطاق ، في تضمير الجمعة لو أرسلها لا يمكون يبينًا ، فإن قوله : إن تشت المسرد لقوله : إن المناز مرسول الله بشكون المنظ وأو كان تست ما المراز من واحلف بالمناق ، مكون م ولا يطن مرسول لله بشكة وأو كان المناز من واحلف بالمناق ، مكون م ولا يطن مرسول لله بشكة وأو كان المناز من واحلف بالمناق ، مكون م ولا يطن مرسول لله بشكة وأو كان المناز من واحلف بالمناق ، مكون م ولا يطن مرسول لله بشكة وأو كان المناز من واحلف بالمناق ، مكون من ولا يطن مرسول لله بشكة وأو كان المناز من واحلف بالمناق ، مكون عبد المناز من واحلف بالمناق ، مكون من ولا يطن مرسول لله بشكة والو كان المناز من واحلف بالمناق ، مكون عبد المناز من المناز من واحلف بالمناق ، مكون عبد المناز من المناز من واحلف بالمناق ، مكون عبد المناز من واحلف بالمناق ، مكون عبد المناز من المناز من واحلف بالمناق ، مكون من واحلف بالمناق ، مكون من واحلف بالمناق ، مكون المناز من واحلف بالمناق ، مكون عبد المناز من المناز من واحلف بالمناق ، مكون المناز من المناز من واحلف بالمناق ، مكون المناز من واحل المناز من واحلف بالمناق ، مكون المناز من واحلف بالمناق ، مناز من المناز من المناز من المناز من المناز من واحلف بالمناز من واحلف بالمناق ، مناز من المناز من المناز من المناز من المناز من المناز المناز المناز من المناز الم

وإذا عرفت الكلام في فوله: إن شئت، فكذا في قوله . إن هويت وأنساهم؛ لأنها عمني المندنة، فإنها صهة من صفات القلب كالمشيئة .

٧٠٧٤ - ولو قال لها: أنت طائق غدًا، فهذا ليس بيمين؛ لأنه لم يذكر الشرط و لجزاء [ولو قان: إذا حاء غد، فأنت هائل، فهذا بين ؛ لأنه ذكر له الشرط والجزاء]".

قان نين: عملي، الغدكيف يكون شرطًا وإندسيقن، والشرط ما في وجوده خطر؟ فلتا: مجيء العدولان كان متيقاً، فكوند شرطًا ليس يتبقن، فإنسما إذا مانا عبل مجيء الغد، لا يكون مجيء الغدشوطًا: لأو الشوط شرط لكونه عممًا عبد نرول الحراء، وإنه لا يتصور بقون مزول الجزاء

٧٠٧٥ - ولو قال لها: أنت طائل للسنة ، فهذا ليس بيمين ، وكذلك إذا قال لها: إن حفت حيضة ، أو قال لها: إذا حصت وطهر ت ، دهذ ليس بيمين ، بل هو معسير لعطلاق السني . ولو قال لها: إذا حضب ، قائل طائل ، حهدا وبن حتى بحسه في فيئه الأولى ؛ لأنه ذكر الشرط والجزاء ، إلا أنّا عالمًا على قضية الصيغة في الفصلان الأولين ؛ لأن معناهما إبعاع الطلاق على وجه البنة ، وهذا المعنى لا تبكن تحقيقه ههد ، فإن الطلاق في حالة الحيض يقع لا على وجه السنة .

٧٠٧٦ ولو ذال لها: أنت طالق إذا حقيت حيضتي، فهذا ليس بيمين؛ لأنه لايكن أن

⁽¹⁾ ومي ف الايشرط مطائق.

⁽T) آثارت من م

يجمل مذ تعميد الفصلاق المميء الآل ما بعد اخبيطتين وقت وقوع الطلاق المني . ولو قال أنها الرفاح مبت ثلاث حرص ، فالتراصليق ، ثم باكر هذا الذهبل في شيء من الكتماء ، قال وشديجنا وحمهم الدتعالي البنغي أن لا يكون بيناء لانا معد احيصه التالية وهت وقوع الطلاق المستى ، فأمكن أن محمل هدانفسيرًا لفوله: أنت طائل للسنة .

٧٠٧٧ - ولو قال نها إذا حصت أربع حيص ، لم يذكر هذا العصل في الكتب أيصًا ، وحكى الحساس عن الكتب أيصًا ، وحكى الحصاص عن الكرحى أنه يمن ، وبحنت في عبنه الأولى ؛ الأذ ما يعد احتصله الرابعة أنهم وقت وقوع الطلاق السنى ، فلا يحكل أن يجعل المسيرًا للطلاق السي فيعثير الصيحة ، والصعة بمنه يمن .

وعرامان المتنابخ قاله احذا ليس ينبرن، والا يعدد في يجه الأولى، إلا أما ما الأولى طيخة الأولى وعمره من المتنابخ وهي حيض وقت وقوع الطلاق السبة وهي الجمعة ، هبانا من قبل الامراف أسبط النال السبة وهي طاهرة من غير جمعاع، يعم عنيها واحدة للحال ، قار راحعها، في حاصت بعد فقت الرحيص أو عشر حيض ، ثم قال لها أفت طائق للسنة ، يقع نطابقة إذ عرى "الناسنة ، فعنا بعد المسيمة الرائمة والمناشرة محل لوقوع الطلاق النسي أ فأمكن أن يجمعل مقسيم أ للطلاق السي [1]. علا تكون بينا

١٧٨ - الوقال و طلاق سبينها بالشهور ، بأن كانت ألية أو صعيرة: أنت طالق إنا أهلَ الهلاء أو صعيرة: أنت طالق إنا أهلَ الهلاء أو فال لهد بإذ إلى السهر ، فأنت طالق ، فهذا لسم بميزة ، وهو تصدير للعفلاق السبق على حقها ، أو و كانت من فوات الحيص ، فقال لهد ، أنت طالق راس الشهر ، قها ، ليس بيدن ، ولو قبال لها: أنت طالق إذا حاء رأس الشهير فهو يهي ، والكلام فيه نظير الكلام في فوله . أنت طالق إذا جاء الذن.

١٧٠٧ وروى عن أبي يوسف وحرسه الله تصلى : إذا قبال الهياء أنت طالق في نصر خصياح، أو يعمل المالة عن المرافق في نصر خصياح، أو يعمل النائر على المرافق الطوف على الفيار عمل الشرط، إذا لتعلق يصبح شرطًا، وفي الصورة التدبية أدخر حرف لطرف على الوقت، والوقت الإيصلح سرطًا، فكان إضافة الإنسانية.

⁽١) مكذا في الج . مكان في السلخ الناقبة التي عادراً . والحدة مقال أهوان ا

أنيت من صميع المممح التي اعتبدنا عليها.

٧٠٨٠- وفي المتنفى أن عن محمد رحمه قد تعالى رواية إس مجاعة. ردًا قال، يوم تعطرين، مأت ها في، فهذا يبن وبعثق العبد، وجه أيضًا: إذا حصه أن لايطأن امرأته، فأرح أن شارتها، فالحدة في دلك أن ينزوج رضيمه، فترضعها شعلو ف يطلاقها، فتبس منه ولا بحث في الهين الردح؛ لأنه لم عطفها.

4.4.4 وفيه أيضاً ؛ إدافال إن حلف بالعنق فكدا، نم قبل لأمنه : إلى متّ الأداب مرده فيها لأمنه : إلى متّ الأداب حرده فها تدبير ، وليس بحلف الله يعتب في بيعه ، ولي قال : كل علوك أملكه فهو حرا فقد حلف بالمنق . قال أم المصل وحيمه الله تعالى : يحتسم أن يكون بأويله على ملكه في المنتال ، وهذا لما مراقبل هذا أن وده أملكه للعال ، ويبجاب الحتل في المنت القائم لا يكون لهذا ويتّ الما ذكره من المأويل، فهو صحيح

٧٠٨٧ - وفي الخنامع ٢ إذا قال لهناه إن حنفت بطلافك، قالت طالق ، وكبرار تلاكا، وقعت تطليقتان إن كانت مدخولا مها، قإن أعاد القول مرة أخرى وقعت الذائفة، وذا داكرة! حتى هذه المبائل في كتاب لطلاق، والله سبحانه وتعالى أعساء.

نوع أخسر في الطلاق والعثاق:

٧٠٨٧ من حن هذا الذوع أن يشام صلى فصل العقودة لأنه من حمله لا توالده الاس حملة العقود، قال محسد رحمه الله تعالى في الخاصع : إذا تزوع كرجل الرأة لا تحل لده ثم فال لهد : إن طفقتك، ولو قال لا مرأة لا تحل لده ثم إلى طفقتك، فعيدي حرء فعيدا على التكلم بالطلاق، ولو قال لا مرأة لا تحل ته إن طلقتك، فعيدي حرء فقيل لها في الحال: أبت طالق ه لا يعتق هذه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للكاح يتمقد ملى طليع المحدر على سييل المنسبة [عيد عسد أبي حنيفة رحمه الله تعالى للكاح يتمقد ملى المحدرة على سييل المنسبة [عيد عسد إلى على سييل المنسبة الي عمرة إلى مرة إلى الكلم الطلاق.

٧٠٨٦- ولو قبال لامر أذعل له: إذا طألة تك ١٥ بيدي حراء لا يحتاد في بمنه ما لم يتروجها بكاحًا صحيحًا، ما يطلقها: لأن حقيقة الطلاق هها متصور لغة وشرعًا، بأن يتروجها لكاحًا صحيحًا ثم يطلقها، فانصرت بيم وليه عملا بأحقيقة، فصار تقدير تيت : إن

⁽١) ما ربي المفرقين سافظ من الأصل وأنهناه من طامع وقعاء

نزوجنت وطلغتك وفعيدي حرار

١٩٥٥ - قال ما حامد و حامة تصالي في الزيادات : (دا حلف الراجل أن لا يطلق مو أنها أن أو الا يعنى عداء ما أو في وحلا بالطلاق أو العناق، قطمق الوكيل ، أو أهنق، يحنت في تبده.

٧٠٨٦ - وكذلك نو و قبل ، جها أن يطل امرائد، أو يعنق عداء، نبر حاف أن الإطلق والا يعنو، نبر طلق الوكيل (أبر أعنق) [7] يحمك في جيبه الأن عبارة الوكيل في هذه العداد مغولة إلى الموكل لكونه معفراً . فكأنا الموكل أهنق بالممه وطأق مناسه، فحقق شرط احساء ولهذا حدث في عبيه

الدار، ثم حلف الانتقاق والا يعنق مه حران دخل ها بدائد الوائد الدرأته الذار حتى و بع الطلاق الدار. ثم حلف الانتقاق والا يعنق مه تم دخل عبده الدار أو الرأته الذار حتى و بع الطلاق والدناق. حيث في يبده قبداً وفي الاستحسال الانحث، الأن شرط الحث تطلب، وإعناق عبد اليمين، لما عرف أثا الأيان تقلفي شروطاً في المستثنى، والتطليق والإعباق ها وجداً قبل اليمين، فوجود كليمة الإيجاب قبل اليمين، وهذا الان الإعتاق ليمر إلا التلفظ يلفظ يقع به الشلاق، وهو قواله، أنت حراء وقواله، أنت خراء وقواله، أنت حراء وقواله، أنت حراء وقواله، أنت الإيمان وقواله، أنت حراء وقواله، أنت جراء وقواله، أنت بهذا الله عنه، ولكن تكلام أنسأه قبل اليمين، وقبرا الخدات، ولو وجد اليمين والمنافق وإعناق وإعدائي والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق المنافقة في يمنه المنافقة المنافقة في يمنه

49.90 - وقع حلف أن لا بعنق عند أو لا يطلق مرأته، نم قال لعيده: إن دخلت الدار، فانت حراء أو قال لامرأته الدار دخات الداراء فائت عالى، تم دعق لعند أو المرأة الدار حتى وقع الدائل والعلاق، يحمت في يبله توجود الإستاق و لتطليق بعيد الهميان الوجود كذبية الإيجاب مدال من على العيارة الأولى، ولوجود التطليق والإعتاق بعد اليمن بكلام أشأه بعد ليمن عنى العيارة الثانية.

٧١٨٩ وتو قبل لامرأته طلقي تقديف ودنهاله، ١٥٠ أخيل تعديد، تم حلف أن لا
 يطلق ولا يعتق، ثم إسباطلقت بعسبها في الجنس، أو أعتق العرد نصبه في الحنس، حنب

¹¹⁾ وفي أنب (إلا خلف الرجل أنا يتعلق الرأبه صوانه ، والايعتق صد (أبلغ -

الزائز أأتمك موراف

الحالف في بينه . وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يحنث، والصحيح ظاهر الرواية : لأن شرط الحنث التطليق والإعتاق بعد اليمين، وقد وجد، توجوه كلمة الإيجاب من الروح والمؤتى بعد اليمين.

بيانه: أن وقرع الطلاق والعناق ههنا ليس بقوله: طقتي نفسك. أعنق نفسك؛ لأن ذلك تقويض، وبجر دالتمويض لا يثبت الوقوع، وإنما الوقوع بطريق أن الفرض يصير متكلما بكلام القوض إليه بما تكلم القوض إليه "، وكلام المفوض إليه وجد بعد البين، فصار متكلما بذلك الكلام بعد اليمين. قصار مطلقًا ومعتقًا بعد اليمين، فحنت لهذا يخلاف المسألة المتقلمة؛ لأن وقوع الطلاق والعناق هناك مين الكلام السائل الذي أنشأ، قبل المين، وهذا لا بصلح داخلا نحت اليمين.

وض "المنتغى": أنا محسداً رحمه الله تعمالي كان يقول أولا في هذه المسألة: إنه الا خمنت شم رجع وقال: يحنت. وكذلك لو قال الامرائه: أمرك بيمك في الطلاق، أو قال العبده: أمرك بيدك في العمالي، ثم حلف أن الا بطلق والا يعمل، فطلقت المراة تعسها أو أعمن العبدة: هسم، حشق في يهمه توجود العظليق والإعماق بعد الهمين" الوجود كلمة الإيجاب بعد الهمين.

١٩٠٧- وقو قال لاموأته: أنت طالق إن شنت، أو قال لعبده. أفت حر إن شنت، ثم شاءا ما جعل إليهما حتى وقع الطلاق والعتاق حنث! لأن كلمة الإيقاع وجدت قبل اليمين، إلا أنّ الوقوع تعلّق بالمشيئة، فعند المشيئة ثبت الوقوع بالإبقاع السابق، ولهذا بنبت الوقوع عند المشيئة من غير أن يتلفظ بلقط الإيقاع.

99. ٧- إذا حلف الرجل لا يعتق عبده في هذه السنة. فأدى العبد مكانته إليه وعنق، فإن كانت الكتابة قبل اليميل لا يحتث، وإن كانت الكتابة بعد اليمين حتث.

٧٠٩٧- رجل قال لامراك إن طلقتك فكذا، فألى منها مستهت مدة الإيلاء من غير قربان، حتى وقع عليها نطليقة بحكم الإيلاء حتث الروج في ثينه . ولو حلف الروج رهو عنين، وفرق القاضي بينهما بحكم العنة، الايحث في ثينه.

والقبر في: أنا في قصل الإيلاء الزوج صار مطلقًا بعد اليمين؛ لأن تقدير الإيلاء إن لم أقربك أربعة أنسهر ، فأنت طائق، وفي العنيز لم يصر مطلقًا، ووقوع الطلاق ما كناب يفعل

⁽¹⁾ مكدا في اظار أف أ بكلام الفرض إليه إدا تكام الفرض إليه.

النزوج. بل القاضي ألزمه حكم الطلاق، وجعله مطلقًا حكمًا، هكذا ذكر هي النوازل .

رفى المنتقى : إذا ألى منه وبانت بالإيلام، أو كانت عنبنا، فخاصسه إلى الفاضى وفرآن بينهما، وكل شيء ذلك يكون طلاقا، طنه يحتث الزوج الحالف، فهده يشارة إلى أن في قصل العنة يقع الحنث أيضاً، فإن الفرقة في فصل العنة طلاق، ومرت السالة في كتاب الطلاق فرفصا المتفرقات.

99 - ٧ - رجل قال لامرأنه: إن حلفت بطلاقك، هانت طالق، ثم قال لها: إن دخلت الدوء فأنت طالق إن نماء الله، لا يحنث في يبده لأن الاستثناء أبطل الجزاء، فابطل اليمين. الا ترى أنه لو قال: إن أقررت لقلان بعشوة دراهم، فامرأته طالق، ثم قال: لفلان هليّ عشرة دراهم إلا درهم، لا يحنث في بينه، وطريقه ما قبنا.

٧٠٩٤ حلف أن لا يطلق امرائه، فطلقها عنه رجل بغير علمه وأمره، فيلعه الخبر فأجاز، فقد قبل: لا يحنث على كل حال، وقد قبل: على العكس، يعني بعنث على كل حال، وقد قبل: إن أجاز بالفول بحنث، وإن أجاز بالفعل مأن أخذ بعل الخلع لا يحنث، وهذ ومسألة الكام مواء.

وفي عناق التوازل : إذا قال لامرأنه: إن تكلّمت بطلاقك، فعيدى حرء ثم قال لها: إن شبث، فالت طالق، فعيدى حرء ثم قال لها: إن شبث، فأنت طالق، فقالت: لا أشاء، لا يعنق، لأنه لم يتكلم بالإيقاع، وإذا قال لها: إن حلمت بطلاقك، فأنت طالق، ثم قال لها: أنت طالق إن شاء الله، فعالى قول أبن يوسف وحمه الله تعالى: تطلق؛ لا أنه يهن عنده، إلا أنه لا يحنث؛ لأنه لا يوقف على مشبئة الانتسادا، ونعالى أعلم-.

انفصل الثاني عشر في الحلف على الأفعال

هذا القصل يشتمل على أنواع. نوع منه في الصلاة، والصوم، والحج.

99-٧- إذا حلف لا يصلى، قصلى صلاة فاسدة بأن صلى بعبر طهارة مثلا، لا يحنث في يبنه استحداثًا؛ لان مطلق الاسم يتصرف إلى الكامر، والكامل من التصرفات والأفعال ما يعيد حكمها، وحكم الصلاة سقوط الفرض وحصول الثواب، وكل ذلك لا يحصل بالصلاء الفاسدة.

٩٩٠- ولو توى الصارة القاسعة صدى ديانة وقصاء الذي الصارة الفاسعة ميلاة صورة لا معى، ويحالة الفاسعة ميلاة صورة لا معى، ويحال المسرائل الميلة على صورة حائز مجازاً، فقد دوى ما يحتمله لفظه، وفيه تغليط عنبه الأنه مع هذه البية يحت بالجائز والفاسد جميعاً، وبدون هذه النبورة الجمع بين بالجائز دون الفاسد، وليس طريق الحنث بالجائز والعاسد جميعاً في هذه الصورة الجمع بين المخينة والحدي، وإعاطريته أنه وجدفي الصحيح ما في العاسد وزيادة، والريادة على ضرط المنت لا يهيم المنت.

٧٠٩٧ وقو كان عقد يهم على المادي، بأن قال، إن كنت صليت، فهذا على الجائز والقاسد حسيمًا، وإن يوى الجائز في الماضي حاصة صحت بيته فهما بيته وبين أنه تعالى وفي الفضاء

٧٠٩٨ ولو قال: عبده حراز صبى اليوم صلاة. بصبى ركعة وتطعها لا يحنث الأن الثغى بالبعين فعل الصلاة. وأدبكون المفعول صلاة. ومطلق الاسم بنصوف إلى الكامل، والركعة النواحدة ليست بصلاة كاملة الآنها (لا تقيد حكم الصلاة) الأنها) "غير جائزة» فإذا البي يجازئي عن البيراء"، والبيراد وكعة واحدة.

٧٠٩٩- ولو قال: عبده حر إن صلى اليوم، ولم يثل، صلاةً، فصلى ركانة [حتث في

⁽¹⁾ ما بن المعوض سائط من الأصل وأنيته من طروم وت

⁽٢) أحراجه الزاهبة الفراعي التعهيد التي الفسيو الأول (٩٣٠ /٢٥٤ عن أبي سعيد وضي العاصة

بُهِنه ؛ لأن النّه بالبهين هها فعل الصلاة [1] لا كون الفعول الصلاة . وإد صلى ركعة واحدة فقد معل الصلاة ، فوحد شرط اختت فيحنث ، إلا أنه إدا قطمها بعد ذلك مقد التفض ممل الصلاة ولكن بعد صحته ، والانتقاض إغا يظهر في حق حكم يقبل الانتقاص ، والحدث لا يقبل الانتقاص

قاب قبل : شرط الحنث فعل الصلاف و بالركمة الواحدة لا يصير فاعلا معل الصلاف؛ لأن الصلاف سم لأفعال مجموعة ، من حملة دلك القعدة ، ولا تعدد في الركمة الأوكى ، فلنا : لا ، مل فيه قعدت فإنه بعد ما رقع رأسه من السجدة الأخيرة بقعد لا محافق إلا أنَّ هذه القعدة لا تجرى عن فعل الصلاف ولكن المنفى باليمين الإتيان بقعل الصلاة لا الإنيان بقعل يجزئ عن معا الصلاف

فيان قبل : هذا المحنى إبس مصحب حوافية وبنفس السح وديفع الحشاء، وأدبوهم وأسم، قلما: لا رواية في هذا الدمل عن أصحابنا، وقد احتاف المشابخ رحمهواته تعالى فيه ويضهم قالوا، لا يد للحنث من رفع الرئس من السجود؛ ليصب الله بالسجود، مصدر أننا يحميم أصال الصلاة.

وقال بعصهم: لا يشترط رفع الرأس؛ لأن الساجد ساجد وقاعد، والسحود سجدة وقعدة، ولكن بصفة أخرى، فقد الفق المشايخ رحمهم الله نعالي على المتراط القعدة، وإنه اختلفوا في كيت .

• ٧١٠٠ وقر كان حلف أن لا يصلى، ولم بنن: صلاة، فإما يحدث إذا فيك الرئعة بالسحدة، حتى إبدإذ اقتتاج الصلاة وركع ولم يسجد، لا يحدث في بمبته؛ لأن بما دون الركعة لا يصير فاعلا فعل الصلاة، ولهذ لا يقال: صلى قبامًا، صلى ركوعا، صلى سحوفًا. (هذه الجملة من الجامم)

٧٩٠٧- وفي انوادر ابن مساعة العن أبي يومف وحمه الله تعالى: إذا قال الرجل تعيده: إن صليت ركعة عالت حرم فصلي وكعة مسجودها، ثم تكلّم، قال: لا يعنق [لأنها ليست بصلاة]" وإذا صلى وكعنين، وقعد قدر الشهد، عنق بتمام الركعة، وهكذا ذكره

⁽١) ما بن المعتوفين ساتحه من الأصل وأنشاه من ظاوه وف

⁽¹⁾ وبي ف " القصود مكان المنعول -

⁽٣) ما من المقوفين ساقط من الأصل وأنبته من ظروء وف

القدوري في شرحه، فأبو توسف وحسه الله تعالى لم يجعل الركعة بالفرادها صلاة، وتبين برواية ابن سياعة أنّ الفذكور في "الجلم, قول محمد رحمه الله تعالى.

۲۱۰۲ - وفي المنتفى : إذا حلف لا يصلى خلف فلان، قائم فلان رقام الحالف عن يجنه ، قال: هو حالت إن لم يكن له بية ، وإن بوى أن يكرن خلفه لم يدين في الفضاء . وفي أنوادر بشر "عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : رجل قال: والله لا أصلى معث ، فصل خلف إمام، قال: لا بحث إلا أن يكون نوى أن يصلى معه ليس معهما غيره .

١٩٠٣ وإقا حلف لا يصلى صلاة، فصلى ركعتين، ولم يقعد فدر النشهد، فقد فيل: يحدث في عينه، وقد قبل، لا يحدث لله على حا ذكر نا في الاسم ينصرف إلى الكامل، والمركعتان بدون القعدة ليست بصلاة كاملة على حا ذكر نا في الركعة الواحدة.

وقيل: إن عقد عينه على انتقل لا يحتث في عينه، وإن هقد عينه على الفرض وهو من هوات اللئمي فكذلك، وإن عقد عينه على المرض وهو من دوات الارم يحدث في عينه، وهو الأظهر والألب، ولو حلف لا يصلى، فقام وركع وسجد ولم يفرأ، فقد قبل: لا يحنث، وقد قبل: يحتث، وهكذا ذكر في المنتفى .

۱۹۹۳ وقو حلف لا يصلى الظهر، ثم يحنث حتى يتشهد بعد الأربع، وكذنك [إذا حلف لا يصلى الصحر، لم يحنث حتى يتشهد بعد الركحتين، وكذلك إذا حلف لا يصلى الد صرر، ثم يحنث حتى يتشهد بعد الأربع، وكذلك ألا إذا حنف لا يصلى الضرب، ثم يحنث حتى يتشهد بعد الأربع، وكذلك ألا إذا حنف لا يصلى الضرب، ثم يحنث حتى يتشهد بعد الثلاث.

وفي أنوادر ابن سساعة عن محمد رحمه الله تعالى: في رجل قال: والله ما صلبت اليوم صلاة بعني بجماعة، وإلاً الصلاة بغير جماعة لبست بصلاق، كانت بيب علي عدا، قال: يسعه ضما بينه وبين الله تعالى، وكذلك إذا قال: ما صلبت اليوم ظهرًا، يعني ظهر أمس، أو ظهر أول من أمس، فإنه يسعه فيما بينه وبين الله تعالى،

93.00 - ولو قال: والله ما صليت الظهر يعني في الجماعة ، ثم يسعه النية عندي في هذا، ولو صلى الظهر في السفر ، ثم قال: والله ما صليت ظهراً بعني ظهر مقيم ، فياناً النيه تسعه في هذا فيما بينه وبور نقه تمولي ، وروى السعلي عن محمد رحمه الله تعالى ، إذا قال:

⁽١) أتبية من حميع السنخ التي اعتمادنا عابية

ما صليب الظهر بعني و حدها، وقد صلاها في حماعة، لم يدير.

۱۹۱۸ و هي الروادو بشراع من أبي يوسف رحمه الله تعالى ، إذا قال الرحل لعبره : إذا لم أصل الظهر معك اليوم، فاعرأته طائق، فأدرك منها ثلاث وتعات، وسيقه مركحة الدرمة الطلاق، وقالو كان قال: إنا صافيت الظهر اليوم إلا معك لم يحتث، وإنجاب عنك إذا صلاحًا كلها وحده.

۱۹۱۷- ولو حلف لا يصنى الظهير خلف قبلان أو معيه ، فأورك منعه أول الصيلاة فأحدث ، وقو حلف لا يحتث ، ولو كان حلف فأحدث ، وقو بن كان حلف أن لا يصلى الظهير بصلاة فلان بحث. ولو حلف لا يصلى معه ، أو حلفه ، وكبر معه ، ثم تصر عى ألو كمة الأولى حتى مرخ الإمام منها ، ثم أنبعه فيها ، وصلى ما يعي معه ، حنت بي كينه ، ونو حام لا يعالى معه ، خته بي كينه ، ونو حام لا يعالى معه الجام ، فه ثم يا الإمام أحدث ، وقا أم الحائف ، ومالى يهم الجام ، ومالى المسألة بحالها ، حنت في ينه ، المالى بصلاته ، ومالى يهم المحد الله يصل معه إلى معه .

۷۱۰۸ و عن أي بوسف و حسمه التا تعالي رواية صجهبولة: إذا حلف لرجل لا يؤم أحداً ، فافتتح الصلاة للصلم لا يريد أن يؤم أحداً ، فجاء قوم، واقتدم إليه و مهينو أن يؤمهم، حنث فضاء ولا يحدث ديامه؛ لانه أمُهم صاهراً إلا أنه لم يقصد " بذلك، ولكس ذلك أصر ولمزمه ويما لهمة تعالى، ولملزمه المحنث فضاء لا ديالةً.

١٩٠٥ - وإن كان هذا الذي حلف أشهد قبل الدحول بأنه لا يوم أحداً ، فاجاء قوم والشموا " بدي لا يحيث قضاء وديالة ؛ لأنه على صدق نبته علامةً بقب القاضي عبيها وهو الإشهاد.

۱۹۹۰ ولو كان هذه الخالف شرع في صادة غيره، فاحدث الإمام بعد ما صلى الرابعة وتشهد وقد كان هذا الخالف والمعدم صلى الرابعة وتشهد وقد كان هذا الخالف والمعدن والمواكف والمعدن والمواكف والمدنى عدا الخالف ما تشامي الخدمة، والمواكن يتصلى لنصبه الجدمة والايتوم، قم يحدث فيما بهه ويراد الله حل والالا و بحدث في الفضاد، فال: وكان يتبقى أن تكون الجدمة داسدة، ولكن أستحدن فراها عددة كه، وقهر أبضاً

⁽١٤)عكدا في الأصل وأنذ أوام أوبي عداد لم ينصورا

⁽¹⁾ وفي الساء اقتدو، مكان التموا

١٩٨٧ ولو النهيوفي صبلاة مفارة أو سيحيده فالزود لا بحث في بيسه، إذا تبنه على الصافح المهيم ودرالكن وبدراك فالدرادا منصائل كإالا بفلاني بهجود لم يحبث حشي بركم واستحده قبال أن يوسف وحيده الدناء ش: [وه تعالم ال أنو حييمة واسته الله القال أبو له لبيعت إلك حبيبه الله العالمي - و أما تركين حديث أن لا يعر لن إحاد مرولان، فلا أحدث فيه شيخًا .

٧٩١٣ - وأما إذا قال. عمله حر إن صايب الحامة مع الإصع، وقد كان أدرك الإسم في الوقيمة التدنية وصيلاها مع الإمام، فتسافر ع الامام قام، وقصي الركعة الأولى، لا يحدث بن وبرتاء الأعاملاه الراؤمة فالوالزمام الانا فسيوق فيما نفصل معود

١١٦٣- ولو نبان أدرك الإمام في الرجعة الأولى وصدى معه حيث في يجمه، وثو انتتج أصلامه الإدام تم لنام حتى مسولاهام، تو يام أن أصبى سبت بن تبيته الأنه صلى معه لأله تعلف لإهمم حكمنا مرتبعيه أمعر ماتنا تسليه للمشارتهم وتعريمه أدمال صلاحه فاربة لأفعال صلاء الامام، ولا أنَّ لعمار معدَّمَة الذران في أفعال الصلاة رحب لا ينفذم ولا يتأخر متعشى فيسقف عتبيد حنيقة القرابيا وحما المني الأفته أمو للنامة عرفاء وقد وحادههما وإن من مصفح الحدث مفتدي بالإسام، مناسع له عمل ما عرف.

عال: إلا أن يعني فليفٌ، فنهو عالي ما على وريديه بدانوي تشاعفة والاقتصاء به على مسرالف به لا مبرد الربوي المتنبعة والاقتداء بالعلي مسراف قاربه لا عيرا، فإنا بدود مية مصرف إلى الاقتمام والدائعة الطفية، منواه كان على مسل القارية أو لا على مرين اللهارية الفرافانوي أحدهت على الصفوص بدين فيجاجه ويزرالة تحاليء وهل بديرزاني القصيلاء بمريدكر هما العصلوعي الكنائب ولاسك أبالا بصدق فيدا إذا توي الدارجة على سيور العاربة

٧١٢٩ . وذا وي الشابعة على مسيل الفارية، فقد احتيف للشاسخ حسيم الله معالى وبال يعضهم فالداء يصدئني وإدائلو فإعالجيوماه لابديان حفيقه كالادم ويعصبهم فالواذ لا يصينكي والأن فذه الحفيفة ميلحوو فاني فسأتها اللاتراي أتأمذه خصفه لمرتبدان بصرف البيدن إليها من هير نيف فكالسه عبرلة فلحانا وفيه تحقيف فلا عصاأي

١٩٩٥ - وبو قبال. عبده حوال أدرك الطهير مع الإسعاليوم، فبأن فع في المستهال،

والأنجاب المعدون سنطوش وأحيل وأسياوه إطاوع واست

المتارين الصفريين بمنطاس الأصل والتعامس فأترموف

و دخل معه حت؛ لأن إدرك الشيء بإنوك عبره، ويلجوق لجره الأخر منه ، يدال: فلان أفوك زمن رسول الله ﷺ، ويراد به لحوق أحره.

٧٩١٦ رجل حلف ليُصلّبنَ هذا اليوم خمس صلوات بالحداعة ، ورجام مارآنه ولا يعتسل ، يشغى آن يصلى إما الفحر والظهر والعصر بجماعة ، لم يجامع امرأنه، ثم يعتسل كما عرب الشمس ويصلي الغرب والعشاء بالجماعة ولا يحتب .

٧٦١٧- وإذا حلف الرحل، فقال: ونقاما أخرات صلاة عن وقتها، وقد كان الم عن مسلاة، حتى خرج عن وقتها وقد كان الم عن مسلاة، حتى خرج عن وقتها فصلاها، فقد قبل. بحثت، وقد قبل: الابحث، الأدالك وقتها، قال عليه الصلاة والسلاء: "من الم عن صلاة أو سبها فيصلها إذا تكوها فإن ذلك وقتها". وإذا حلف لا يصلى بأهل هذا المسحدات دم فلان عملى جه، فعرض فلان ثلاثة أيام. ظهر بصل فيه، أو كان فلان صححاً ولم عمل فيه، فصلى الخالف بعا، فلك لا يحت.

۹۱۱۸ حفف لا يصلي في هذا المسجد، قريد فيه فصلي في موضع الزيادة لا يعنت. وثر حلف لا ينخل مسجد بني فلان، فريد فيه، وصلى في موضع الزيادة حنت، هكذا قبل. وقبل هذه المسكة على ما إدا حلف لا يدخل هذا المسجد، فريد فيه، فدخل في موضع الزيادة لا يحتث، ولو حلف لا يدخل مسجد بني ملان، فزيد فيه مدخل موضع الزيادة حدث، وسيالة الدحول في القدوري.

٧٩١٩- رجل قال الامراته: إن ام نصل الساعة وكعنين، فأنت طالق، فقيامت وكبرت وساخت، حنث في يبت، قبل، هذا الجواب مستقيم على قبول أبي يوسف رحمه الله تعالى، غير مستقيم على قولهما، كما في ممالة الكور، وقير: الا، بل هذا اخراب مستفيم على قول الكل: الا ضرع الصوم مع احيص متصور، فصار كمسالة مس المساء.

۷۱۲۰ رحل قال لاصوانه : إن له تصميحي غداً ولم تصل مثانت طاق ، فأصبيعت وشرعت في العسلام، فالعلمية المسلمة المنافقة المناف

١٩١٧ - وإذا حلف لا يصنوم اليوم يعني له اليوم الأني ، فأفسيح صائمًا . الم أنظر ، لا يحنت في تبينه الأن الصوم فعل عند وقد أضيف إلى الوقت . (وانعم المنذ إذا أضيف إلى الوقت كان الوقت إلله معياراً له. وإقايكون اليوم معياراً فلصوم إذا وجد لصوم في جميع اليوم أما إذا وجد الصوم في يعض اليوم، كان المعيار يعض اليوم، قصدر شرط الحنث العموم الموجود في جميع اليوم، وفم يوجد الصوم في جميع اليوم، وكذلك إدا حلف أن لا يصوم يوماً ، فأصبح صالمًا ، ثم أفطر لا يحنث في يهنه؛ لأن شرط المنت صوم يوم، ولم يوجد صوم يوم.

۳۱۲۷ ولو حلف لا يصوم بوماً، فأصبح صائباً ثم أفض تم بذكر محمد رحمه الله تعالى مذا الفصل في كتب، وذكر الكرخي في كنام أنه لا يحنث في عبنه الأنه ذكر الصوم مطلقاً، فينصرف إلى الكامل وهو الصوم القيد لحكمه، وهو الصوم من أول البوم إلى أخره، وحكى عن القاصي أبي الهيشم، أنه إذا نوى لمصدر يحنث في يهمه، وإن لم يتو المصدر لا يحتث في يهمه، وإن لم يتو المصدر لا يحتث في عبنه، وعن بعض متنابخ الموافى أنه يحتث وإن لم يتو المصدر؛ لأن صوم ساهة عما يتقرب به إلى الله تعالى في الجملة، ألا ترى أن العلماء وحمهم الله تعالى في الجملة، ألا ترى أن العلماء وحمهم الله تعالى في الواز يستحب للرجل أن يصوم يوم العدد حتى يصلى صلاة العدد؛ فكان صومًا كاملا، فينطلق عليه اسم الصوم.

٧١٢٣ وقو حلف لا يصوم فاصبح صائمًا، ثم أقطر بحث في يبده الآن شرط الحت ههنا قمل الصوم، وبهذا القدر بصير فاعلا قمل الصوم؟ لأن الصوم في اللغة عبارة عن مجرد الإمساك، وفي الشرع عبارة عن الإمساك مع النبة، وكما شرع في الصوم بنبة العموم، فقد وجد ذلك، وما زاد عليه تكرار، وتكرار الحلوف عليه ليس بشرط لوقوع الحث.

۲۹۲۶ وإذا حلف لا يحج، فهو على الصحيح دون القاسف، وإذا حلف لا يحج، أو لا يحج، أو يحج، أو يحج، أو يحج، فأر يحج، فأر يحج، في يبنه حتى يقف بعرفة، وواء الن سماعة عن محمد وحمده الله تعالى: أنه لا يحتف حتى محمد وحمده الله تعالى: أنه لا يحتف حتى يطوف طواف الزيارة، ولو حلف لا يعتمر، أو لا يعتمر همرة، فم يحتث حتى يحوم بالعمرة، ويطوف أربعة أشواط، ووادبتر عن أبي يوسف -والله أعلم-.

⁽١) ما بين المقولين سائط من الأصل و تجنناه من ظاوم وف.

نوع آخر منه في الوضوء والفسل:

٧٩٣٠ - إذا حلف لا ينوهدا من الرعاف، فرعف، ثم بال، ثم توصأ، أو مال، ته رعف وتوضاء فالرضوء متهما جميعًا، يحنث في بحيثه المكتادكر في المثقى ، وفيه أيضًا: إذًا حلف الرحم الايعتسار من امر أمه هذه من جنابة ، فأصابها ، ثم أصاب امر أة أخرى له ، أو أصاب مرأة أحرى لده تم أصاب المرأة المعلوف عليها واعتسل، فهذا اعتسال منبعه ويحنث في پيم.

وكافاك الرأة إدا حنفت أنا لانغشسل من جبابة، أو من حيض فأصبابها ؤه جمها ، وحراصت فاغتبسك مر الجنانة ، فهذا اغتبسال منهما ، وتحيث في بحيثها ، لحده الجملة من المنتغي)

١٩٦٧ - وروى عزر أبي حديثة وحمه الله نعالي ديمن قال: إن اعتسلت من ربتب ، فهي طالق، وإنَّا الفسط، من معرة، فهي طالق، فحامع زينب، تم جامع عمرة واعتسل، فهذا اغتمدال منهما وبقع الطلاق عبيهما الذكر السبخ الإمام الزاهد سند الرحمما أالكرميني رحمه الله تحمالي في نسر ج كشاب الصمالة ، في باب الغميل من الجنابة ؛ أنَّ الحمائص إذا أجنت ١٦ يجب عليها الاعتمال حتى يطهر من الحيض، وإذا طهرت واغسلت، فظاهر الجواب أنَّ الأغتسال سيمار

وقبال أبو عمدانة القرجياني رحمه الفائساني: يكون من الأول دون الثاني، وكذلك الرجال وارعف تم بال و فالرقب و بكون من الأول عند أبي عبدالله الحرجاني و فالحاصل أنَّ على قول أبن عبد الله الحرجاني. إذا احديد الحدثان، فالوضوء بعدهما يكون من الأول، دونا الناري تحدالحسر وأختلف

وقال الفقيم أبو جعمو الهندوالي رحمه الله تعالى . إن انحد الحسن بأن مال أو رعف ثو وعف وأشياه ذلك، فالوصوء من الأول، وإن الحثلف الخنس بأن بال، ثم رعف، أو رعف، تمهال، فالوضوء بكون منهما حميعًا ، وفال الشيخ الإمام الزاهد عند الرحيم الكوميش " كنا نظن أنَّ الوصوء من الحنائين إدا استوبا في العلمُ والحقَّة. وإذَّا كان أحدهما اغلظ، فالوصوء من أغيظهما، كما إذا وعف ، أو بال، تبو أحب. وقد وجدنا الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أن خيره يكون منهما فرحما إلى قوله

١٤) هكذا في السبح النافية التي اعتمادنا عليهم، وكان في الاصل عند الرحمن، وخوجطاً.

و ماننة هذا الاختبالاف إغا تظهر في مسائلة الحلف التي ذكرناها، قبإذا حلف أن لا يتوضأ من الرعاف، فرعف ثم بال وتوضأ، حتث في بينه بلا خلاف، أما على قول آبي عبد الله الجرجاني قلائه يعتبر الوضوء من أول الحدثين والأول الرعاف، وعلى قول الفقيه أبي جعفر الوضوء منهما عند اختلاف الجنس، وقد اختلف الحنس، وعلى ظاهر الجواب الوصوء من الحدثين جميعاً في الأحوال كلها، فيصير منوضناً من الرعاف، وهو شوط الحذف.

٧١٢٨ - وإذا حلف لا ينتسل من امرأته هذه فأصبها، ثم أصاب امرأة أخرى، ثم اضاب امرأة أخرى، ثم افتسل حدث بلا خلاف، أما على قول الغفيه [أبي عبد الله الجرجائي فلان الاعتسال من المرأة المحلوف عليها عنده الأنه أصابها أولا. وأما على قول الغفيه ["أبي جعفر قلان الاغتسال [من المرأة المحلوف عليها عند أيضاً الان الجنس مستحد، وأصاعلى ظاهر الجواب فلان الخنسال!" وقع عنهما، فوجد شرط الحنث وزيادة، وعلى هذا الأصل يخرج جنس هذه المسائل.

نوع أخبر منه في الأكل:

٧١٢٩ - إذا حلف الرجل أن لا يأكل، فالأكل أن يرصل إلي جوف ما ينأتي قب المفتح والهشم، سواء مضغه ثم ابتلعه ، آر ابتغه غير محضوغ، حتى إن من حلف لا باكل هذه البيضة أر هذه الجوزة، فانتلعها كفلك يحنث في عينه الأن المضع ليس بشوط، إشا الشرط أن يكون بحيث بثاني فيه الضغ بنفسه ، فأكل مع غيره، بحيث بثاني عا يؤكل كذلك يحتث في عينه، نحو إن حلف لا بأكل هذا اللين، فأكله بخبر أو تمر، أرحلف لا بأكل هذا اللين، فأكله بخبر أو تمر، أرحلف لا بأكل هذا اللين، فأكله بخبر أو تمر،

- ٧١٣٠ وإن صب على ذلك ماء فشرب ، لم يحثك في يمينه؛ لأنَّ هذ شوب، وليس

⁽¹⁾ ما بين المعرفين ساقط من الأصل وألمتناه من ظ وم وف.

⁽٢) أثبت من الله و ألف أن

بأكل، وكذلك لو حلف لا تأكل مدا السويق، فشريه شرد لا يحدث الآل هذا ليس تأكل.

۱۳۱۳ - ووداعثه، بميده مالي كل ما عوام أكول ، مينه ينصاره ، بييه إلى أكور عيد - وودا عقد بينه على أكل ما ليس بمأكول بعينه و أو حقد بينه على أكل ما هو ماكول بعينه و إلا أنه لا مؤكل عادة مصرف بينه إلى ما يتخذ مع مجازة .

٧٩٣٧- والأصل في جنس هذه المسائل العمل بالحقيقة عند الإمكان، وعند نعتر العمل بالحقيقة وأو عند وحود العرف بحلاف الحقيقة بنوك الحقيقة ، ألا فرى ال مزاباع شبكًا بغراهم، بعصرف إلى نقد الله لدلاله العرف، وفي الصرف إلى نقد البلد ثرك حقيقه السم الدراهم من وجه، فعلم أنه كما يذك الحقيقة لتتعدر ويزك لأجد العرف.

إذا تما وهدا، فعول: فيما إذا عند يبته على أكل ماهم مأكول بعيثه العمل وخفيفة عكن، فيعدره، يبله إلى أكل عينه أو إذاك تسويد على أكل ما أبس عأكول بعينه، أر ماهو مأكول عينه إلا أنه لا يؤكل كاللك عادة، العمل بالحقيقة غير شكن، فيتعبره، إلى ما يتحة مع معادل

۳۱۳۳ - بيان هذا الأصل من المسائل: ودحمل لا يأكل من هذه الشاه نسبقا ، فأكل من صحيحا أو ببها لا يحت في عيده لأن عبر الشاة مأكوان فينفياً. اليدي بالعين لا يجارلل من المعين و كايتوللا من العين مأكول بعيد أو كايلك العين على أكل عبده باسمه و كذلك لو حاف لا يأكن من هذا العين على المعين على ما شعار منه وكللك إذ حيث أو إقطاع أكن منه لا يحتث لما المناز وكدلك إذ حلف لا يلوق من هذا الحين على المان بديا صدار خلاء الا بحث في يجهد وكذبك لو حلف لا يأكل أس هذه خطة المورسها وأكل عام حرم مها لا يحتث في يجهد وكذبك لو حلف لا يأكل أس هذه خطة المورسها وأكل عام حرم مها لا يحتث و غيى في الكل ما دكريا.

٧٩٣٤ - وهال في الجنامع!: إذا حلف لا يأكل "أمن هذه البخلة شبيئات فأكل من نمودة أو طلعها، أو سرها، أو دسها حنت و لأن عن أنتخلة غير مأكول، فينصرف يبده إلى ما يخرج مد محاراً، وأراد يأنديس ما يسيل من الرطان، وإن انتخد من الديس ناطئناً أو تبدأ لا يحتث في يبتد الآن يبيد الصرف إلى ما يخرج من الدحلة، والنسبة والناطف الم يخرجا من التحله كذلك، فلا يحتث بأكله.

٣٠٣٥- وكذلك إذا حدم أن لا تأكل من هذا الأكراء ثار بأناء مأكار من عنيه أو ربيبيه أو عيمينز ه و حنت في بيت و الأن عين الكوم ليدي وأكول الأنه ندجير العنب و فينصرف ثبيته إلى ما يبخرج مبه كلمنا في النخلف وهذه الأشياء عارجة من النخلة . أما العساد الزبس فظاهر ، وأما العصبير بالزامات العتب إلا أنه كنان فكأ بالغيراء ولو أكل من خله لا يحتث الأنه فسنرا بخارج أتثمته بهده الصفة

٧٦٣٠- ووداحلف لا يأكل هذا الدقيق، فأكل من سيزه يحست؛ لأن الدقيق وزد كال مأك لا يعينه إلا أنه لا يؤكل كذلك عادة، فيتصرف بيته إلى منايتحدُ منه محازُاً. وفي الوافر أن الواليخد منه خيلها أخرف أن يجرف وخم القطائف وكون كدلك أوران أكل هين الدنسي هي يحنث؟ لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا المصل في شيء من الكت مه وقد اختلف المتبايع وحمهم الله تعالى فيه ، بعضهم قالوه : لا محث ؛ لأن المحز وهو ما بتخدمه صار مواذاً، فلا ليفي الحصيمة مرادة، ولو كان عبن حلف عني به عين الدقير ، لا يحدث في عت بأي اطفرا (٢٠٠ لأنه نهاي علن ما يفتضه حفيفة كالهمة وطاهره و فيتقيد اليموس به .

٧٩٣٧ - وإذ حلف أن لا يأي من هذه احتطة وهو منوى أن لا يأكنها حبة حية صحت نينه، حتر الو أكل من خبزها لا يحنث في يمنه الأنه نوى حقيقه كلامه، والعمل بالحقيقة عكرزه لأن الحيطة مأكول عينيا فتقيد البيس بالخفيفة.

٧١٣٨ - ولو يوى أن لا يتأكل فالمتحلة منها صحب نبينه أيضًا، حير الا يحتث تأثار عبيها، وإنا لم يكن له بية ، وأكل من خيرها، لم يحنث عبد أبي حيفة راحمه الله تعالى، واعتدهما بجنت

٧١٣٩- ولو اكل عينها حرث بالدأبي حايفة رحمه الفائعالي، أما عندهما: هز يحتث؟ النار في أيان الأصل إلى أنه لا محلك، فإنه قال في أيمان الأصل: إذا أثار من حسرها، حنت إلا أن يتري الحب بعيم. وإنا صرف عيم إني العن مائمة ، فنذلُ أنه من عبر البه ينصوف عيبه بإلى الحبر

وأشار في الجامع الصمير إلى أنه يحنث، فإنه قال نمة: إذا علم لابأكل من هذه الخيطة، وأكل من شيزها، لا يعانت عند أبي حبيقة رحمه الله تعالى، وإن تُصحها حبًّا حمًّا

⁽١) تما في الأصل و على والكن في ع ا الأعالس محرع.

٢٠) و بي اب - الأبادي غير مأكون بسمة حفيقة كلامه

حنث في يمينه

وقال أبو يوسف ومحمد وحسه ما الله تعالى: يحنث إذا أكل من حيزها أيضنا، فهذا إنسارة إلى أنه متى أكل اخبر بحث، وإذا أكل العير يحدث، والصحيح ما ذكر في أيان أ الأصار

وجه قولهستاني ذلك. إنا الخنطة منى ذكرت منفرونة" بالأكل، يواديد في عرف الاستعمال خبرها. بقال: فلان يأكل الحنطة، وأهل بلد كذا يأكلون الحنطة، ويريدون خبرها. ومطلق الاسم من غير مية ينصرف إلى المتعارف، وصاد تقدير عينه لا أكل من خبر هذه الحنطة، ولو ذال هكفا إذ أكل من خبزها يحنث، وإن أكل من عيها لا يحنث، كفاهنا.

ولأس حنيفة رحمه انه تعالى أنّ الحيطة عينها ماكول، فإنها نفلى ونؤكل ويتخدسها اليوبيتة ، فقد عقد يمينه على ما هو مأكول فلا ينصوف يبنه إلى ما يتخذمه ، وما يفو لان بأن بأن الخيطة إذا دكرت مقرونة مالأكل بواد بها ما يتخذمنها في العرف ، فلنا : هذا العرف موجود في خنطة بغينها ، لا في حنطة بغينها ، والخلاف في أيمان الأصل . وفي الجامع الصعير مسطور في حنطة بعينها ، وإذا كان الخنطة مأكولا أمكن العمل بالدخيفة ، فلا بعدل عنها إلا بالنبية ، أو بالعرف ولم يوجد . فعلى قول عنّا التعليل إذا حلف عنى أكل حنطة لا يعينها ، بعجب أن يكون الجواب فيه عند أي حنيفة وحمه الله تعالى كالحو ب عندهما ، هكذا ذكر شيخ بعجب أن يكون الجواب عندهما ، هكذا ذكر شيخ

• ١٩٤٧ - وإذا أكل من سويقها، ذكر في بعض الروايات. أنه لا يعنث إنى قول أبى حيفه وأبى يوسف وخيرة الله وذكر في بعض الروايات أنه لا يعنث أنه ولم يذكر فيه خلافًا. وفي المبنى عند أنه يجنب باكل السويق.

١٤١٧- وإذا حلف لا يأكل خبرًا، ولا نبة له، فهدا على خبز الحنطة والشعير، وعلى ما يتعارف في ذلك البلد الخذذ الخبو منه، وإنما وفع البعين على خبز الحنطة والشعير، لأن الذي يعدد أكنه من الخبر في جميع البلدان خبر الحسلة والشعير، ومطلق اليمين يتصرف إلى المعتاد أثاث حبر الشعير، لا يحنث بأكل خبز الشعير.

⁽¹⁾ ۋىلى ھە : بىلىملەردامكان تۇرۇنە .

⁽٢) ما بين المقولين ساقط من الأصور ومنينه من ظاوم وف

⁽٣) هكذا في النسخ اليافية التي عبديا، وكان في الأصل: المتعاوف.

أيضًا ولو أكل عيز الأرر، ود قاد من أمل بلد حبزهم ذلك، يتصرف يب المعامدًا لا قلا

١٩٤٣ . و رد سلم، لا يأشي خبواً ، ولا نية له، فأكن كميحه أو حوار نتجا أو مواله بريده . قال محمد بن سامه : لا يحتث في الوجوه كامها

وقال الفرقية أبو الليب رحمه الله تعالى المتحدار أنه يحدث إذ أكر الكنيجة أو النوانة المقطوعة ، أما الكليجة فلالها خمر حقيقة وعرفاء واختصاصها بالم خاصر المربادة لا للنفصان، فلا منع دحرالها أعت مطلى الاسماء وأما البوالة المقطوعة فلاً واحراء الخم وإليها أشياء أخراء وكذلك إذا أكل الفطائف لا يحتب؛ لأنه لا يسمى حبراً ، مل سمى قطائف وأو يقال الايسمى خبراً مطلقاً وهي يسمى خمراً صفيفاً ويعال: حبراً الجوريتج، كما بقال بالقارسة : نادرود ألى

٧١٤٣ . إذا حلف لا يأكل هذه الخبر، فجفّه ودفه ثم شربه بهامه لم يحت: لأن هذا سوب وليس بأكل، وكو أكله مبلولا حيث، لأنه وجاد الأكل على فقه أوار حسما لا يأكل لحمّاً ولا يستاله ، فسأكل حيم سممك لا يحقث في بمنه، هكذا ذكتر في الأصل وهي الحاسمة الصند ...

و لأصل في حنس هذه المسائل " أنّ مطفق الاسم بنصرف إلى الكامل من استما تذلك الاسم صورة ومعنى - ولا بنصرف إلى النفص منه معنى إلا الدليق ، وإقا كان كافك الآل ا الكامل من المسمى معنى مع الماعض من المسمى معنى بنزان منزلة المجار مع الحقيقة الآل حد المجار فيه أن يوجد فيه معفى العالى في الحقيقة الله عطمة الاسم بنصرف إلى الحقيقة الوالا ينصرف إلى المجاز إلا باللائي .

إذا ثب هذا متمول بأن خدم السيدت فاقص في منعى التحصيف، ألا ترى أنه لا يستعمل المتعمل النحم، وقلا ترى أنه لا يجي ومنه المرق كما يحي، من سائر المحميات، وهذا لأن اللحم بنولد من الدم، والسمك بقولد من المام، والدم في يرات الفرة هوفي المام، فكذا التولد منه، فكان باقصاً في مهني القحم، وهو النعوي والعدي.

1996 و لو أكل اللم حزير أو المرابسان، يحدد في بينه لابه خوجفيقه الأنه ينشأ من الدم إلا أنه حرم أكله، ولكن الحل و الحرمة من أحكام الشرع، والاسم حقيقة لا ينحير الحكام الشرع، وكالمنك لو أكل خم البضر أو الحوالغنم أو الحمالات، يحنك في يجمه الأما

وَيُهُ مِكُونَا مِنَ إِنْ وَيُؤْنِ فِي الأَصَلِ : حَتَى لا يَصُونِ مُوفِيمٍ، وَكَانَ فِي اللَّهِ الحرز لو يَصُورُ مُوفِيمٍ.

جموع ذلك لحم حقيقة . والحاصل أن اسم اللحم اسم جنس، يتناول اللحرم كلها وإن كالت اللحوم أجاماً مختلفة .

٩٩ ٤٥ - وقي القدوري : إذا حلف لا بأكل لحماً، فهدا على الحيوان الذي يعيش في البراء محرّمة كانت أو قير محرّمة ، وهو إشارة إلى ما قلنا : إنّ الحل والحرّمة أحكام النبرع، فلا يشعير به الاسم حقيقة ، ألا ترى أنّ من حلف لا يشرب شرابًا ولا نية به، فشرب الحمر بعنت في يهده لأنه شراب حقيقة وإن كان حرامًا ، كدا هنا

قال في الفدوري : وأما لحم ما يعين في طاء كالسمك وعيره فإله لا يحنت بأكله . ثم يستوى إل أكل هذه اللحوم مشوبًا أو مطبوخًا أو مصاليًا، ولو أكل اللي منه لم يذكر هذا القصل في شيء من الكتب نصًا. قال نسيخ الإسلام في شرح أبان الأصل : يسخى أن لا يحيث في بيمه ، قال: وإليه أنسار محمد رحمه الله نعالي في الأصل ، قضد ذكر في الأصل : إذا حلف لا يأكل لحمًا ولا نية له ، فأي اللحم أكل لحم بقو ، أو عنم، أو طيره أو مشوبًا، أو مطبوخًا، أو قديدًا، يحنث في بينه ، فهذا مر محمد رحمه الله تعالى إشاره إلى اله لا يحنث بأكل الذي .

وذكر في متدوى أبي اللبت من أبي بكو الإسكاف: أنه لا يحدث في بمينه، وقال العقيم أبو اللبث رحمه الله . صندي أنه معنك ، والألسه والأطهر أنه لابعمث: الأنه عقد يمنه على ما يؤكل كذلك عادة، فينصرف عيم إلى الأكل المعند، والأكل المعناد في اللحم بعد الطبح

٧١٤١ و أو أكل ما يكون عي الجنوف كالكوش والكسد والعجال ، يحنث عي يمينه ، وهذا إيناء علي عرف أحل الكوفة ، فإن هذه الأشياء في عرفهم كانت تباع مع اللحم ، وتستمعل استعبال اللحم .

[وأما في مرفنا لا يحت في تينه، وإن هذه الأشياء لا تسمى خمًّا، ولا بباع مع اللحم، ولا تستعيل استعمال اللحم]"، وكذلك إذا أكل الإلية لا يحتث بده العنة

٧١٤٧- وقو أكل خم الظهر يحنث في بيمه الأنا بسمى لحماً، بشال: لحم مسمين، ويستحمل استحمال اللحم، وبياع مع اللحم، ولا كذلك شحم الحض والإلياء، وقو أكل رؤوس الحيواد بحنث؛ لأناما على رؤوس الحيوان للم حقيقة، ولو حلف لايأتال خم شاة، فأكل لحم عنزة بحنث في بينه، هكذا ذكرها في أالجامع . وعن معمل مشايخ بلح: أن الخالف إذا كان مصريًا لا يحنف؛ الأنهم يعرَّفُونَ بينهما أورادا كان قروبًا يحيث؛ لامم لا يقرقون بإنهما، وذكر الفقيه أبو اللبث في فناواه: إنه لا يحنف سواء كان الحالف مصريًا أو قروبًا، قال العبدر الشهيد: وحيد الفتوى، لأنهم بشرُقون بينهما!" عادة.

٧٩٤٨ - وقر حلف لا بأكل شحماً ، فأقبل شحم النفق، حيث في بينه بلا حلاف. ولو الكل شجم الطهر ، وهو الدي بحااطه لحم، على قول أبي حيفة وحسه بله تحالى : لا يحتت في بينه ، وعبل قولهما : بحيث : والتسجيح منها أبي حيمه وحمه الله تحالى الأن شحم الظهر ليس بشحم ، بل هو خبر ألا تري أن من حلف لا يأكل شكما ، فأكل شحم الفهر بحيث في بينه ، وإذا كان فحماً لا يكون شحماً الأنهما اسمان مختلفان لا يشاولان مسمى واحداً . ولو عزل شحماً الا يكون شحماً الأنهما المهان مختلفان لا يشاولان مسمى واحداً . ولا عزل شحم الطهر وأكله ، لا رواية في هذا هن أبي حيمة رحمه الله نمالى ، ولقائل أن ينول : لا يحت عند ،

١٩٤٥ - وأو حلف لا بأكل طه اماً ، فأكل خلاء أو ماحاً ، أو كمحاً ، أو زيئا بحدث بى يبدئ والمحافظة المحافظة المحافظة والمحافظة المحافظة والمحافظة المحلفة والمحافظة المحلفة الحل المحلفة المحلفة الحل المحلفة المحلفة الطماء ما يطعم، لكن بختص بالحرف يعص الأثبية أيسمى طعامًا .

۱۹۱۰- وفي افتاوي ألى الليث الزواجلة لا يأكل طعامًا، فأكل دواء، فإن كان من الدواء الذي يكون شراً كويها، ولا يكون له الطعه، ولا يعابر عاداه لا يحتره، وإن كان له حلاوة، ويصير غداه يحت، قال محمد وحمه فه تعالى في الجامع - إذا حلم الرحل لا يأكل لحيره عاج، فأكل لحم الديك، يحت هي عيه.

الأصل في عنس هذه المسائل ، أنّ اليمين منى أضيف إلى سم جسس بدخل تحت المعبر الذكر والأصل في عنس هذه المسائل ، أنّ اليمين الذكر والأثنى من ذلك الجنس ، ومنى أضيف إلى اسم ذكر على القصوص لا ينخل تحت اليمين لذكو، البمين الأثنى ، وكذلك إذا أصيف إلى اسم أننى عنى القصوص لا ينخل تحت اليمين لذكو، وكون الاسم خاصًا لأشى لا يعرف بعنامة الهاء لا مصالح، لأن ذقك مشترك ، قد تكون الهاء فشائلت وقد تكون تأليف في الوضع ، وإنه ينتنى من في النقل ومحمد ، وحده

الله تعالى إمام مقتدي أأنه مغول القول في الله ت

وإذا ثبت هذاء بجننا إلى تخريع المسألة فتقول اللاجاج اسم جنس فيدخس نحت البعين الذي والأمش ولم حلم لا بأكل حم دجاجة فأكل لحم ديك، لايحنث؛ لأن الدجاجة مع الها، للإنش عاصة، وكذلك إذا علف لا يأكل الم ديك، فأكل لحم دحاجة لا يحنث؛ لأن الديك مساللة كراخاصات

٧١٥٠ قال: وإذا حلف لا يأكل خير جمل، أو حلف لا يأكل المرمعين، أو حلف لا وأكل الحمارية بالوحلف لا يأكل لحم جمزوره دخل نحت البسمين الذكمر والأنفى؛ لأن هذه الأسامي أسامي أجناس، وكمالك بدخل نحت السميل البخش، وهو ما يكون أمه عربية وأبوه عير العرب، ويدخل عن البدن العرس أيضًا لما ذكرنا أنَّ هذه الأسماء أسماء أجناس، فيدخل تحنية الأنواع ككهاء

٧١٥١ وله حلف لا ياكا الحبريختين فأكل لحم عوبي، أو حلف لا يأكل حم عرسي فأكل لخير دختي ، لا يحنت في بجيته الاذكار واحد من هذي الاستمار اسم خناص الصف حاص]"، قلا يدخل كان الصنف لاخر.

٥٢ ٧٠- ولو حلف لا بأكل حم تافق، فأكل لجم الذكر من العراب أو المخت لا يحنث؛ لإن النقة منم حاص للإشيء وانهاء فنها لتأسف علا يشاول الذكور ولو حلف لا يأكل خو يفراء وأكال فيوالأنثى منه وأوأكل لحيرالذكر يحنث في بيبعة لأقبالبقر استرجس وكافلك إذًا حلف لا يأكل طبع يفره، فأكل لحم قور ، يحنث في بميته ؛ لأنَّ البقرة السو حسر ، والهناء فيه

والدليل عبدأن الدقرة الذكورة مي قصة موسي صلوات افدعليه كان فكراء ألاتري أَنَّ الله تعالى قال في تمانه. ﴿لا تَقُولُ تُعَيِيرُ الأرضُ﴾"، والشور هو الذي يوصف به. ولو حنف لا يأكل المبرثور، فأكل لحبرأتش لابحنث؛ لأذالتور اسم للدكر خاصة فلا يندول الألثى، وثو حلف لا باكل فيه يقرء فأكل حد جاموس، لا محت في بجيه، فكه ذكر ، همد

⁽١) وفي أف أبراء المفلَّد مكان مفندي ، و قالاهما سواء بحسب القهوم

⁽⁷⁾ ما بين المعفودين سافط من الأحين وأنت، من طوع وعم

⁽٣) سيرة النقرة الأية (٣)

رحمه الله حمالي في الجامع ، وفي الخياوي، أنه يمست بخلافه المالو حقف لا يأقل لحم حاموس، فأكل لحم البقر حنث الان العمر اسم جنس، واجاموس اسم يوجي والمسجيح ما ذكر في الجنامع ، الان الجاموس وإن هال نوع غر إلا أنه لا يتركل عادة، وهو إغا دار البقر مقر وأد بالأكن، فيشاول موغا نؤكل عادة الاترى أن من حامه الابتشرى وأمنا، فاشترى وأمن طهر، الا يحدث وإن كان رأسًا حقيقة والأنه الابتشرى عادة، وهو إما ذكر الرامي مقررةًا بالشواء، فيشول وأمنًا يشترى عادة، كانا في مسألتنا.

والشاة الملم حنس، فيلدخل تحشها المفكر والأنش ، والكشل المام حناص للمدكر، فلا يدخل فقة الألثي، والنعجة الموخاص للالشي، ولا يدخل فقة الذكر

٧١٩٠ و يو حشف لا ياكل من هذا اللحم مسلم، فأكل من بمرافته لا تحت إذا لم يكن له به الرفة و لأنه لم يأكل نبياً من اللحم .

۷۱۵۵ و إذا حنف الرحل لا بأقل مائهة و لا نية له . أحسموا على أنه إذا أكل بنك أو مشمئاً ، أو خرجًا ، أو مشمئاً ، أو خرجًا ، أو اجتماع أو كمنوي، أو تفاحًا ، أنه يحت في بينه . وأجمعوا على أنه إذا أكل حيدوًا أو فقاء أو حوراً » أنه لا يحت في بينه . وأما إذا أكل عبّ أو رمانًا أو رطاً ، فعني قول أي حييفة وحسما فه تعالى : لا يحتث في بينه ، وعلى قولهما . وحيث

وفي القداوري : قمرة الشحر كالها فاكهة الاالومنان والعنب والرقب في قول أني حيفة رحمه الله تعالى ، وقال أنو بوسف و محمد رحمهما الله تعالى الكل فلك هاكهة ، فسن المشايخ من قال: هذا احتلاف عصر ورمان ، كان الباس في رمن أبي حيفة رحمه الله تعالى لا يتفكهون بهذه الأسياء ، ولا يعدون هذه الاشياء من الفواكه أوكانوا في رمنيما يتفكهون بهذه الاشياء من المواكه ألا فأفتى كل واحد منهم على حسب ما شاهد في رمانه

ومنهم من قالي: هذا اختلاف حمة ، موجه قولهما: إن الذائهة اسم لا يتفكه به أي يؤكل على سبيل النمهي وذهاب اللالة ، وهذه الأشباء بهده الذية ، فكانت قائمة ، والدليل عليه أنه إذ يوى هذه الأشبياء صحت ليت بلا حلاف ، ويدخل هذه الأشب، أقت اليمين ، هذا لا إنها

⁽١٦ وفي عند رفيد الفياء مكان يعدد فساعا.

⁽۳) أمند من طاو المار

فاكهة وإلا لما دخلت تحت اليمين.

و لأبي حينة رحيه الله تعالى أنّ الفاقهة اسم له يؤكل على سبيل النهي وذهات الملالة. ولهذا سمى المزاح فاكهة ؛ لأنه يكون على سبيل الناهي وذهاب الملالة، وهذه الأشياء كما توكل على سبيل النبهي توكن نغرض آخر، فالعنب والرطب يوكلان لنشيع، وقديكتمي بهما في بعض الأمكن وفي مدن الأرماة، والرمان يؤكل للنداوي، فكانت هذه الأشياء نافضة في معنى الفكة بهما، فلاينخل تحت مصلى سم القاكهة.

والدائيل عليه: أنه إذا أي اليابس من هذه الأغياء لا محنت؛ لأنه تافض في معنى النفكه هلا يدخل تحت مصفى الاسم، فذا هما. فإذا أكن حباراً أو ذناء أو جوراً إها يحنت في بينه « لأن هذه الأشباء ليست بقائمة إلنا هي من اليقول أو الثوابل، منضها بوضح على المائدة مع الدقول. وبعضها يحمل على الفدر مع النوائل

فال محمد رسمه الله تعالى في الأصل: والتوت أن قائمة ، وهكذا ذكر الكرخي في كذله ؛ لأنبا تسمى فاكهة في العرف، وتؤكل على سبيل الطهي وذهاب المذالة ، لا تعرف آخر ، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى : أنّ اللوز والعناب فاكهة إلا الرمان والعنب والرطف. وفي الأصل: أنذًا لجوز فكهة .

وكل ذلك صار مستفاداً من قول الغدوري: تمرة الشجرة كلها فاكهة إلا الرمان والعنب والرطف، وإعا استنفى الألبياء الثلاثة لا غير على قوق أبي حيفة رحمه الله تعالى، وعن محمد وحمد الله بعالى: أن الجوز البابس ليس يضاكهة، وهو مظير العنب والرسان والرطب عبار رطب هذه الأشباء فاكهة، والبابي منها لاء والبطيخ ليس من الشواكه، مكذا ذكر في القدوري، ورواء الحاكم لشهيد في التنفي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى.

وفكر شمس الأثمة السرخسي في شرحه: أنَّ البطيعَ ليس من القواكم "أه وله ذكر أن ما لا يكون بابسة فاكهة السرخسي في شرحه : أنَّ البطيعَ ليس من القواكم "أه وله ذكر أن ما لا يكون بابسة فاكهة على الرطب من العداد والرمان فاكهة عند أبي يرسف ومحمد رحمهما أنّه تعالى ، والباس منهما ليست بماكهة والمرابط منه بس بقاكهة والخواجة للملات، والباس منه ليس بقاكهة و والخواجة فاكهة أبنية أيضًا يكون فاكهة .

⁽¹⁾ وفي ۾ د انلوز -

⁽٣) وفي ظ : وليم يفاكهة مكانة بالسرين المراكف ا

إوني اللنتش : قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: فيس الباقلاء ولا السمسم من الثماريّا". والحاصل أن العبرة في حميم ذلك للعرف والعادة، فما يؤكل على سبيل النشكة عاده ويعدف تهة في العرف، يذخل قعد اليمين وما لا طلا.

۱۹۹۳ وعن محمد رحمه شده الى الاحالة الالكان واقله التا الالكان التهدية العام، أو أفعار العام، فإن العام، وإذا أكل من فاكهة العام، أو أفعار والعام، فإن كان في غير و فتها، فهذا على اليبس، وهذا استحمال للتعارف، وهذا الما ذكرنا أن اليبن يعصرف إلى المعارف والمعاد، والمعاد التفكه بالرغب في أبام المرسم، والمفكه بالباس في أبام الباس، قبطلق البحي ينصرف إليه، وقو حنف لا يأكن بقالا، فسي أي صنف أكل ي يسمى مقلا بحنث، وإذا أكل مسئل لم يحنث، هكذا ذكر الفنوري، وذكر في فصل السطر في لتنفي أو وقال العرف.

۱۹۵۷ - وتو حلف بالفارسية . كرم غي خوارد كرم چه حرارد، وعلى العكس فقد قبل: يحنث، وقبل: الابتحت ، وقد قبل: إن قال، كرم غي خوردكرم چه خورد يبحث، وإن قال: كرمچه في خوردكرم خورد، الا يحث؛ الأن كرم چه مقيد، والقيد يدحل غت اسم المظلق، أما المائن لا يدحل تحت اسم القيد.

وإذا حلف لا بأندم، ولا نبية له، عنفسير الإدام يأني في فصل الاستثناء -إن شاه الله نعائي -. واختلف المتداوع ولا نبية له، عنفسير الإدام يأني في فصل الله لسي بإدام بلا خلاف، وقبل: إنه إدام عند محمد، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف، والأول أصح فقد ذكر حشام عي أنوادره ألمن محمد رحمه الله تعالى أن أن البقل ليس بإدام، قال محمد الخبر الأدوم الذي برردة في المرة وغيره حتى بصبر تابعًا له، وإن ثرد في الماه، فليس بادوم.

۱۹۹۸ - وإفا حنف لا يأكل تمرأه فأى موع أكل من لتمر حنث في يمينه الان التمر اسم جنس في يمينه الان التمر اسم حسن في تنتاول الأواع كلها . ولو أكل حيسا بحث الاناخيس اسم التمر يلفى في الذين حتى ينفخ فيؤكل ، وإغاجت بأكله الأنه هو التمر بعينه ، ولم يخلب عيره . وكداك إذا أكل عصياة المحلت من التمر يحنف وكان ينجى أن لا يحست بأكل العصدة الأن اسم التمر فدرًا الله منه فيعتل البعين . ألا ترى أنه لو حلف لا يأكل هذا الرصب فأكله بمدما صار تمرأ الا محتف هي عنه وإذا لا يحتف الما للعين . ألا قالنا .

⁽¹⁾ البرين طاوح

و الحواليات الاسم الأمان الوجرال. 12 حدد السوائد مع بشاء الاسم الأولى الطائري أنه إيشال (أن عصيدة قوء بحلاف منابر حدث لا بأكن هذا الرطب، فأكد عدد اصار شراء لأن هذاك لاسم لاين والرمن قبل وحدد ألا ترق أنه لايضال الرطب قوء والاسم إله والربوف الهون

4004 وفي الانتفى الرواية هشتم عن معمد راصية العالمية فيه إذا حلف لا يكن مدة الشرائل فأتمه بعد مناجع به تصييفك أنه لا يعسب من بينه الوادا حام الا بأثال شوى . بإن كان بنوى كل سوى، فيم كسانوى ، ويعدت بأكل كل شرى الأنه نوى حقيقة كلاهم. والذا لم يكن به بنه بنصرت عب إلى اللحم المشوى ، ولا يدخل فيه تضمك المشوى الان الشرى في العرف إذا اطلق براوية اللحم المشوى ، ولا برادية كل مشرى، ف فتعسرت مصلل البين الي .

۱۹۱۰ - ۱۹۱۱ حاله دورك رخاده او به خور م، فقد دكونا تصميم الطابحة في فشاب الطلاق، ولم يذكر تصمر الخارة، والخارة هي التي تغريب الحرافي التار دورا التي تعجه. وإذا حلب لا يأكل طبيخا، وهو سرى كار مطوح فهو كما يوى، «إنا لم يكي له بله، فهو على التحم خاصة، هكذ فكر في الأصل

وذكر في المدوري . أن هذا الاستريطان على اللحم الذي يجمل في الده ويضخ السهل أكانه ولا يطلق على عيره إلا إدابوي، ولو أكل قلية باسغ، أو لوناً من الأثران لا مرق عدد طبيل بطبيخ ، دار منخ اللحم في الماد، وأقل من الرقة، يحمث في عبيه، لأن أجزاء المحم قائمة في المرقة ، ولو طبح أوراً أو عدماً بودة "، فهو طبيح، وإن دان يسعى أو ريت، فليس بطبيح.

١٩ ألا- وقال لبن سماعة الضبع على الشجم أيضًا، وتوحلف لا يأكل من الديغ الاله السمّان الدادرًا الصنعية عيراما، لم يحمد، وإذا حلف بالفارسية ، التراسروز ديك بحد التراخو ذك يحد التراكور الإجرائيلية أوى حورد، لا يحمد الألام في الحرف لا يحمد فقا ديك.

⁽¹⁾ مكراني خالوات الولان بهاائسل الفيء

⁽١٥ مي ب. الإيكان مذار المسامكان صاكب

⁽١٢٣) ل 20 معام الدسم في اللحم والشخص

ويراه ويبكرن وعي المؤماز تماي بالمدروبية

يخته . وإذا قال: اكر الراديك كراه كرادرا أو خوارده فكذاء وسيتُون فدرًا طيخها نبي عام لإ بحشت ؛ لأن قوله : كا دها تو ، يواد به عوفًا بختما ته

٧١٦٢- وإذا حدم لا يأكل شيئًا من الخلوى ، فأي شي الكله من الحيوي من عسل. أو حكره أو خسيص، أو ناطف يحنث في بمينه، واعتبريان الحلوق عندهم على حلو ليمو في جمسه حبامض، كالخميص والعمل والمعلق والذكر وافقاته بدوالتعفف فيأت العنب والرميان والأحاص، فليس بحلوي؛ وهما لأن الحلوي مشتل من الحلاوة، وكار ما يزكل مي جميل غير حد لا يخلص معمر الحلوي فيه. قال العدوري: « الوجع فيه عادات الناس، فعلي هذا ال بحثث في الفائيد والعسار والسكر في ملافانا الأنه لا يسمى حلوي في ملافقا.

٧٩ ٦٣- وإذا حلف لا بأكثر بيضًا، فأي ميض نوى دحل تحت البسين، فإن لو يكو له بِّ وَهُمُ عَلَى بِيضَ الأور والشَّحَاجُ والطَّيْرِ ﴿ وَهَذَا لَأَمَّا تَعَلَّمُ أَمَّ لَا يُؤَدِّ بِذَا بِيص عَلِ شَيءً، فإناجض الدودة والزبيون لايدحورتحت الهمينء فكلا الوادات يعتبد أكله مز المخس والذي بحثاه أكله من البيض بيض النحاج والأرز والنبراء فانصرف البمين إلىها. والوكان عقاريت على الشراء بأنا حنف لا يشتري بيضًا، فهو على بيض اللجاج؛ لأنه هو الغالب في الساعات. ولو خلف لا بأكل حبًّا ، فأي حب بوي بحث بأكله ، وإذ لم ينو شمثًا فيمينه على حبه بوكل في العادة؛ لأن مطلق البسن ينصرف إلى المناد.

٧١٦٤- وردُاحِتُك لا يشرب دراه فشرب لميًّا ، روى ابن مساعة عن محمد رحمه الله تعالى أن هذا ليس بدواء، وكذلك إذا استحط بدهن بنصيح، فهم ليس بدواه، وكذلك الحجامة ليس بدواء، قال في المنتفى ؛ وأحاصل أنه ينظر في هذا إلى تسمية الناس دواء. فكال أشراء يسميه النفس دواء إذا نظروا إليه والبدينة يقع عليهاء وحالا يسميه الباس دواء الهميلة لا يقع عليه ، وإن نداوي به الحالف.

٧١٦٠- ولو حلم لا يأكل هسلا، فأكور سهمًا بحنث، ولو حلف لا يأكل شهدًا، فأكل عسلاء لابحنث في يجهه لأناسم العسل للصاهيء والشهداسم للمحتلف ففي الرحم الأولُ أكل المحلوف عليه ورياده. وفي الوحه النائي أكل بعض للمحل ب عليم.

٧٩٦٦- وإذا حلف لا يأكل موامًا ، فاضطر إلى ميته ، فأكل منها ، روى اس رسم عن محمد رحمه الله تعالى. أنه يحنب الأن الشرع سماه رخصة، والرخصة السباه المعطور مع رَّهُ إِلَهُ إِنَّا عَلَهُ اخْرِمَهَ، فَإِنْ مُعَوَظِّرُوا اطلق في تناوله أُ وَأَكَّرُ أَنَّهُ أَخْسَى الكَرَحي رَجَعَهُ فَقَهُ تَعْسَى مِنْ مَحْمَهُ وَهِ مِعْمَةً لِلهُ تَعَالَى أَمَّا لا بِعَدَتَ فَا لَا يَا لَكُنَ الْخُرِمَةُ لا تَنْفَى مَن كُلُ وَجَهُ مَمْ إِطْلاَقَ الشرع، ومطلق سندالحرام بتناول ما هر حرام من كال وجه، ولو أكل خم قرد، أو كلده أو حدالة الفتاك الفتاف تشايح فيه قال محمد: ولو اشترى بيرهم شصيه طعاسًا، وأكان لم يحتن .

٧١٦٧ - ومن واقعات الناصي : ولو أكل حيرًا أو خماً غصيه يحتت ولو باع حير منافر المنصوب أو اللحم المستوب يشيء وأش ذلك النبيء أم يحتث من يبته الأد الأول حيام مطافي، والناس لاذ لأن ملكم، وله حصيب برأ، وطحته إن أعطى متله قبل أن يأكل نه يحسب مأكله ، وإن أكنه قبل أن يعطى منابه حيث ؛ لأنه وإن بلا كه إلا أنه ما لكه بسبب خبيبات. والخبيب من كل وحدقل أداء المدان ، وإذ أدى البدل يزول اخبت أو يش، وحده المسائل بينامها فأل من كانه المحيث أو يش، وحده المسائل بينامها فأل من كانه المحيث أو يش، وحده المسائل بينامها فأل من كانه المحيث أو يش، وحده المسائل بينامها فأل إلى المحيث أو يش، وحده المسائل المحيث أو يش ، وحده المحيث ، و المحيث ، و

قال العدوري في نشعة والحرام ما كان محرفًا لهيته لا لحق لأعمى، وفي أبدن الجدمع الأصاغر أن قال الفقيد أبو الليك رحمه الله تعالى الخل ضيء في أكمه الحشلاف، لا يحتث بأكثر أقال صاحب المخامع الأصعر إن ما أحسل بدفاة أبو الليك! لأن ما في أكله استلاف عهر ليس بحرام مطلود فلا تحدث به إلا بالناة ، لأن الخالمة ذكر في بند الحرام مطبقًا.

ذكر الفدوري المسألة على هذا الوحه في شرحه ويه مسكن الان العساسم للكل. فرذا أكل الفتر والحصوم عول فاء، فإلا أكل يعص ما عقد عليه الممر ، فدهني ألا يحدث. ألا مرى أنه لو عنف لا يأكل هذا العنب، فأكل بعد ما صار ربيةً لا يحدث, أو حصالا بأكل هذا الرقب فأكله بعدما صار فراً لا يحنث في يميته، ورغاً لا يحثث لا فلنا.

وفي الديون " ذي مندالسانه بصورة أخرى، فعال: إذ علف لا يأتل هذا العنب

والإهكالين أنفا وأقبا وأبراء وكالزمي الأصارة غاومكان بإمر

فلاكه وأكله ورمى يقشره وحبه، وابتلع صادلهم يحنث، وقو رمى بقشره وابتلع ماء، وحبه حنث، وعلل الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في "واقعاته"، فقال: لأن العنب اسم لهذه الأشياء الثلاثة، ففي الوجه الأول أكل الأقل، فلايكون أكبلا للعنب، وهي الوجه الشاني أكل الأكثر، وللأكثر حكم المكل.

٧٦٦٩ وعن محمد وحمد الله تعالى: فيعن حلف لا يأكل رمانة المص رمانة لم يعنث وكذا إذا حلف لا يأكل معاد لم يعنث الأن يعنث وكذا إذا حلف لا يأكل سكراً ، فيعله في فيه حتى ذاب، وابتلع ماء لم يعنث الأن عذا الرمانة ، عنا وإذا وهل إلى جوفه ما لا يثأني فيه المضخ ، وإذا حلف لا يأكل هذه الرمانة ، فأكلها إلا حبة ، أو حيتين ، حنث استحسانًا الأن أكل الرمانة مكفًا يكون ، فإنه لا يمكن أكلها على وجه لا يسعط شيء منه ، ولأن العادة فيما بين الناس أنَّ عند أكن الرمانه يتركون الحبة على وجه لا يسعط شيء منه ، ولأن العادة فيما بين الناس أنَّ عند أكن الأكل لم يحنث ، والحبيثين ، وإن تركه كا يأكل هذا الشعير ، فأكله إلا حبة أو حينين تركها ، فإنه يعدث في بيه با ذكر الرمانة .

٧١٧٠ ولو حلف لا يأكل لحم هذا الجزور ، فهذا على يعضه . لو أكل بعضه بحدث في يَهِته بخلاف ما إذا حلف لا يبيع لحم هذا الجزور ، فياع بعضه حيث لا يحدث ؛ لأن الأكل لا يتأتى على الكل بدفعة واحدة ، فينعقد اليمين على يعضه ، وأما البيع يتأتى على الكل بقعمة واحدة ، فينعف اليمين على كله .

٧١٧٦ وإذا حلف لا بأكل هذا الطحام ، فإن كان يقدر عنى أكله بدمعة واحدة لم يحت بأكل بعضه ، وكذلك إذا يعت بأكل بعضه ، وكذلك إذا عقد عين على شرب مشروب بعينه ، وهر يقدر على شربه بدقعة واحدة ، لم يحتث بشرب بعضه ، وإن كان لا يقدر على شربه بدفعة واحدة ، فيمينه على شرب بعضه ^{(١١} لان المقصود من اليمين في الصورة الأولى الامتناع عن جميعه ، والمقصود منها في الصورة الثانية الامتناع عن جميعه ، والمقصود منها في الصورة الثانية الامتناع عن جميعه ، والمقصود منها في الصورة الثانية الامتناع عن المهادة والنائب لا يقصد في اليمين .

۱۹۲۷ - وفي "المنتق": إذا حلف ليكلن هذا النسر البوم، فأكل معضه، فإن كان تما لا يستطاع أكل كله في يوم، بر"بأكل بعضه وما لا فلا. ولو حلف لا يأكل هذه البيضة، لا يحتث بأكل بعضها؛ لأم بؤكل كلها بدفعة و حدة، فينعقد البمين على الكل. وكذلك لو

⁽١) وفي تعبيج أظأر أيحث بالرسيمه أمكان فيب على شرب يعه.

حلف لا بأكل هانين البيضتين، أن يحمث حتى بأكلهما .

٣١٧٣ - في المنتقى : ولو حلف لا يأكل هذه الخنابية من الزيت، فأكل بعصه حسن -لأنه لا يؤكل كلها بدهمة واحدة، فيتحد اليمين على البعض ، ولو كان مكان الأكل بيمًا فياع بعض الخالية، لا يحتث الأنه بياع كالها بدفعة واحدة، فلايسقد اليمين على المعض

٧٩٧٤ - وفي النعفي أيضًا. إذا حلف الإبشرب لين دره انتها، مشرب نبيشًا منه لحن من قرم هائي، المختلفي، أو من الحنث في يبيد، ولو فعال: لا أقل من ثمر هائي، الشعفي، أو من قر هائي، المختلفي، أو من هدين الرغيمي، فأكل من أحدهما بحث، وكدلك إذ حلف الإلكن من لين هذا العنم، فأكل من المن هذا العنم، فأكل من المن هذا العنم، فأكل من أحدهما بحث، وكدلك إذ حلف الإلكن من لين هذا العنم، فأكل من المن هذا العنم، في العنم، في المن هذا العنم، في العنم

2000 وكذلك لوال حلف لايشرت من ما، هذه الأنهار ، فشرت من ما، بهر واحد منهما يحت و لان من المنتهما يحت و لان من الله عنه في كالت الدين منتاوله بعض المذكور وقد وجد ولو قال: لا أشرت من لين هائين الشائين المهيجت حتى يشرب من لين كل شاة؛ لابه عقد اليمين عليهما، فلا يحت بشرب أحدهما، ولو كان المين محلوبًا، فحلف لا يشربه، فهذا على بعضه ان كان لا يقدر على شربه، وقد مرحق .

1917 - وتو قال: لا أشترى من هذين الرجين، لم يحنك منى يشترى منهما حميناً فالأكل أمكر اعتبار حميمًا . ولا يشبه هذا أو له: لا أكل من هذين الرخيمين الأن في مسألة الأكل أمكر اعتبار حقيقة كلمة أمن في الشعيض، وفي مسألة الشرب لا يمكن الانالمائع لا يتبعض و كأن كلمة أمن في قصل الشراء صلة من الكلام، وإذا حلت لا يكل من عدا الرغيف، فأكل كل الأسماء قليلا بحسد في بمنه، وإن بوي أكل الكن دين قسما سه ربين الله تعالى، وهل يصدق قصاء؟ قو وروايان.

٧١٧٧ رابو قال: إن أكلت هذا الرعيف، عامر أنه طالق، ثم قال. إن لم أكله، فعده حبر، فنا خبلة في ذلك حتى لا يعتق عمداه، وإلا تطافل اسرائه، أن يأتل النصف، ويشوك المعيف.

۱۹۸۸ - ورد حلف لا باكل مسمله فأكل سويقًا معتوقًا سيمن ، فإن كان بري فيه لرن السمل ولو جد طعمه يحمث و كفلك كل شيء أكله وقيه سمن ، وإن كان لا يوجد طعمه فيه ، ولا يري لوله لا يحمث ، وكذلك إذا كان يوجد خميه ، ولا يري لوله لا يحمث . فصار الأصل

⁽⁹⁾ هكفاني علم و على وكان في الأصو و ع . إها.

أنَّ الحالف منى أكل للحلوف عليه بعدما خلطه بخلاف حنسه ، ينظر إن صار المحلوف عليه هالكا من كل وجه ، أو من وجه دون وجه ، لا يحنث في يبته وإن لم يصر هالكا أصلا، أو كان مالكا من كل وجه إلا أنه أثبت القبام في السمن بيقاه وؤية اللوث، وتُثبت الهلاك يزوال رؤية اللون.

٧١٧٩ - وإذا حلف على حسطة لا يأكلها فأكلها مع غيرها من الحسان، أو حلف على شمير لا يأكله، فأكله مع غيره من الحسان، إن أكل حفلة حملة، فإن كان العلية للمحلوف عليه يحت، وإن كان الفلية لقير المحلوف عليه لا يحنث، فإن كانا سواه، فالفياس أن يحنث، وفي الاستحسان لا يحنث، وإن أكل منه حية حية حيث على كل حال

وذكر مسألة السمن من التوادر [. وشوط للحنث شرطا وانتناعلى ماذكرنا، فقال: إذا كمان يرى قود السمن ويوجد طعمه، وكمانإذا عصر سال السمن يحمث في هيته. وفي اللشقي [. رواية فشام عن محمد رحمه الله تعالى: إذا حلف لا يأكل هذا السمن مجمله حيصًا، إلا أنه يرى فيه لون المسن ويوجد طعمه أنه يحنث في هيته.

١٩١٥- وإذا حلف لا بأكل ملحا، وأكل لهماماً فيه مفح، إن لم يكن ما لحا، ويقال له بالفارسية: شور، لا يحتث في يجيه، وإن كان ما لحا حشت في يجيه، وساد كمه لو حلف لا بأكل فلفلا وأكل طماماً فيه فقفل، إن كان يوجد فيه طعم الفلفل يحتث في يجيه، وإن كان لا بحد فيه طعم الفلفل يحتث في يجيه، وإن كان لا بحد في يوجد لا يحتث في يجيه مكف أذكر المسأنة في "العبول". وكان الفقيه أبو اللبث وحمه الله تعالى يقول في المعلج: لا بحث في يجيه ما شم يأكل عبيه مع الخنز، أو مع شيء أخر إلا إنا كان وقت اليمين ولالة على ذلك الأن عبن الملح مأكول، وعين القلفل لا يؤكل، وكان الصدر الشهيد رحمه الله تعالى يختار علما الفول.

٩١٨٠ - ولو حالف هبلي لين لا يأكله، فطبخ الذين مع الأرز وأكله، لا يحشق وإن لم يجعل فيه الماه، ويرى عين الذين، وهو تنظير ما لو حلف على خل لا يأكله فانخذ منه مكونجه لا يحتث في يمينه. وعلى قياس ما إذا حلف على غر لا يأكله، فانتخذ منه عصيدة وأكلها، يحتث [في يمينه. قال يعضهم: 1" يتبعى أن يحتث في يمينه في مسألة الذن إذا طبخ مع الأرز؛ لأن اسم اللهن بهذا الصنع لم ينزل إنما حدث اسم أخر مع بضاء الاسم الأولى، ألا ترى أنه يفال بالفارسية. شير برغ، وهلى هذا يخرج مسألة الحل، الأو هلك اسم الخل يزول بانخاذه

⁽۱) ائبت من ب

سكياحه أما منامعلاقه

۱۹۹۸ وزدا حلف الفارسية : إعفران نحورد وأن كعاد كه بروي رعم راي وكلحد من باشد خورت يحدث من بمبده الأنامين الحلوم عابله فالنوء فإنه يري ويوجد طعمله حلف بالفارسية كل في حورت كل حمرة "الحورد سوكند بركردن أبد، حلف لا تأكل هذا الرعيف فأكل بعضه الايحدث إذا كان الكل بحال بوكل الكل في محلس واحد والرقال: هذا الرعيف حرام على وأكار الفيلة مدينت .

٧١٨٣ - ملف لا يأكل دهناء وأكل دهن لكراع بعست مي نيبته

۱۹۹۵ - والو طال " الثلما أقلت شيئاً ، فعيد من هيدي مر عافل ، برمه يكن لقية عنو. الده الدامات إن أقدت من ترقام هده النقراف معيدي حراء مأكل من محيصهما" ، ويقال بالعارفية ، دوغ رده يحيفه الأند من تراها .

ولو اتحقامته موقفا. ويتال دلمارسية الاوغاداء لا بحدث، والأول متاكل، ويسعى ال الايحساء لأنه توييغر ومن البقوه كذلك.

۱۹۸۵ - وعوا أبي يوسيف رحيت الله بعيالي: من حلف لا يكل من هذه الدراهم . فاسترى به طعامًا، وأكله حدث الانالدراهم لا يؤكل عليها، فيتصوف بهم إلى ما الشرى. بها، ولو أطالها فجراها، واشترى بالسال المعاما وأكنه لا يحتث، وعلى فقا إذا حلف لا يأكل من نعز هذا المد

۱۹۹۸ وروی هشم عن محمد رحمه الله تعالی ، فی رحل محمد رحمه الله تعالی ، فی رحل محمد رحم، فحلف آن لا واکنها ، فاشنری بها دناید آر فلد مای شم تشری بالدنایر از انفلی من فاههة ، و آکال ختک ، و فر فشتری بالدر هم خرصاً ، واشتری بذبک آخر من طعامًا و آکل لایحثت فی بجید، و کدلت لو اشتری بالدر هم شعیا ، شم شتری بذبک الشعیر طعامًا و آنامه بلایحث فی بجید.

۱۷۸۸۷ ولی اللهندگی ۱ إذا حالت علی ما تؤکن آن لا باکله، دم اشتیری به ما یؤکل و آنکه، الوبخست فی بسته، مخلاف در الوجفست علی در لا یؤکل آن لا باکله، هاشتری به ما

⁽١٤٠١ لحمره المنهودات يغلهما الاراء مرووبول

ا 19 وهي ۾ : ايما ملعب مکان وٺو هاڻي ا

اهما وفي م النول مكالديز را

⁽¹²⁾ الأخيض في المنحري والمد

بوكل وأكله حست في بمينه.

۱۹۸۸ وافا حلف لا يأكل من ميرات لبيه" شيفا، وسفتري به ورث هد ما وأكله حدث، وبر الشرى بالبرات شيفا، واشترى بالبرات شيفا، واشترى بدات النبي، طعال وأنده لم يحدث، وعلى أبي يوسف وحده الفقائد على البرات وقال الا أكل ميرانا لكون لقالات، وقبل أبي نيرات وقال الا أكل ميرانا والا بشره، وروى الن تشره وأكده حدث الأنه في العادة بقال الما في يد الإنسان الله ميرانا والا مشره، وروى الن مداخ عده الرواية عده مسرف فقال إقا حلف، وقال والله لا أكل من ميرانات شيفا، فورثه عراهم، والمنترى بالعراهم مساعًا، ولم خاهم، والمناز عراهم واشترى بالعراهم ضاعًا وأكله حدث وقال روية النرى عده في هذه الصورة الله لا يحدث.

۱۸۹۷ - وعلى أبي يوسمت رحمه الله تعالني أيضًا ؛ فيمدن حلف لا علهم والأباً عما ورت عن أبيه وقورت فراهم، والمشرى بها طعامًا وأطعمه يحيث ، وإذ ورث طعامًا فأطعمه حيث، وإن الشنري بها طعامًا وأطعمه لم يعنث والأنه أمكن اعتمار الحفيقة فيه ، وهذا الذي اشترى الهل عماروت حميمة .

• ۱۹۹۷ ولمو حلف لا يأكل من كسب فلان، فاعلم بأن الكسب ما صدور له بدء الدوات. العسر الدوات فاحل المباحث ، أو بقوله في البرات بست حكماً من عبر صنع و فلا بقوله في البرات بست حكماً من عبر صنع و فلا بقياف إلى كسم. فإن حلف لا تأكل من كسب فائن، فورت المحدود ، عليه شيئ مأكله الحالف لا يتحبث ، وقو الدورى شيئاً ، أو رفعا أو شيء ، أو تصفيل عليه بشيء وقول، فأكمه الحالف حيث في بمنه .

۱۹۱۸ ولي حلف لا يأكل من كتب دلان، فاشتري الخالف شيئا من المحلوف هيه مما كتب الحلوف عليه، أو وهب المحلوف عليه دين من الخالف و أكله، لا يحت مي يهنه؛ لأن شرط الحنث أكل مكتبوم، فلان، وهذا أكل مكتبوب منسم، دلا يحتت في يهنه، رواه إبراهيم عن محمد

٧١٩٣- وقال فينام المنطق محمداً وحمه الله تعالى شوله: فيمن خلف لا يأكل من كسب طلاله مرجب للحقوف عليه شيئا من كسبه من وفائف أو تصدق عليه وأكله حسه في عينه ولو حيف لا يأكل من كسب فلان فاكتسب البحوف عليه مالا ومات، ووريه وحن قائله اختلف حنث في بميته؛ لأن التابت الوارت عين ما كان ثابتًا للموروث. وكانتُك لو ورثه اخالف وأكل، بحنت في بميته بحلاف ما لو انتقل لغيره بغير الميراث بشراء أو وصبة، حيث لا يحنث؛ لأنه صار كسبًا لنفائي؛ لأن المشترى والموصى قه لا بملك على حكم الأول، وفد مرً شيء من جنس هذا في كتاب الطلاق.

٣٩٩٧- وإذا حلف لا بأكل من ملك غلاق أو تما ملكه غلان، فيخرج شيء من ملكه إلى منك غيره وأكله الحالف، لا يعدث ؛ لأن شرط الحنث أكل ما هو منصاف إلى غلان بالملك وقت الأكل ولم يوجد ، وكذلك على هذا إذا حلف لا يأكل من طحام فلان .

١٩٩٤ ولو حلف لا يأكل من ميرات فالان ومات المحلوف عليه ، ثم مات وارثه وورثه غيره ، فأكنه الحالف لم يحتث في بجيته ؛ لأن بالإرث الفائل بنفسيخ حكم الإرث الأول، فلم يصر أكلا من ميرات المحلوف عليه .

۱۹۹۵ - وإذا حلف لا يأكل نما اشتوى فلان، فاشترى ليقسه أو بغيره، فأكله الحالف
 حنث، ولمو ألاً المحلوف عليه باع ما اشترى لنفسه، أو باخ ما اشتوى لغيره بأمر المشترى له،
 ثم أكل الحالف لا يحنث ا الآن الشراء الثانى فسخ لشراء الأول.

٧٩٩٠ - وقو حلف لا بأكل عازرع فلان، فساع فلان زرهه وأكل الحالف حنث ا لأن الراعة لا يفسيخها الشراء. فإن بقر المسترى ما السرى وزوعه، فأكل الحالف من ذلك الزرع، قم يحتث؛ لأن الأول قد العدم بالثاني، وكفلك إذا حلف لا يأكل من طعم بصبحه فلان، أو من خبز يخبزه فلان، فلصنعه وباعه، فأكله الحالف يحدث. وكفلك إذا حلف لا يلبس ثوبًا ضمجه فلان، فنسجه لم باعه لم ينفسخ نسجه ملبح إلا إذا نقض، وغزل ثانيًا. وكفلك إذ حلف لا يلبس ثوبًا مسة فلان، فلبس ثوبًا مسة فلان، فلبس ثوبًا علمه فلان، فلبس ثوبًا لسه قلاد أو سه فلان، أو حلف لا يلبس ثوبًا مسة فلان، فلبس ثوبًا لسه قلاد أو سه فلان، وباعه حنث فرويته.

٧٩٩٧ - وقو حلف لا أكل من طعام فلان، وفلان يائع الطعام، عاشترى منه، وأكل حنث، وكو قال: لا أكل طعامك هفا، فأهداه له فأكل، لم يحثث في قياس قول أبي حنيهة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى، وعند محمد يحثث.

وهذه المسألة فرع مسألة أحرى تأتي بمدهل ، وهو ما إذا حلف لا يدخل دار قلان قباعها ولان ، ودخلها الحائف. وإذا حلف لا يأكل من غلة أرضه فأكل من ثمن الخلة حنث الأن هذا في العرف يسمى أكل غنة أرضه وإلى وي أكن نفس ما يحرج منها دين في القضاء وفيما بينه وبين الدندالي؛ لأنه نوى حفيقة كلامه . ۱۹۸۷ - وإذا حلف الرجل لا يأكل لحمة الشئراه فلان، فاسترى قلان سخلة وذبحها وأكنه الحالف، لا يحت، لأنه لم يأكل لحمة الشراء فلان. وإذا حلف لا يأكل من طعام يشتريه فلان فأكل من طعام اشتراء فلان وآخره بحثث في يجبه .

٧٦٩٩- فرآق بين هذا ويبتما إذا حلف لا يدحن دارًا اشتراه فلان، قدخل دارًا اشتراه قـلان وغيره، أو حلف لا ينبس ثوبًا اشتراه فلان، فليس ثوبًا اشتراه فلان وغيره، فإنه لا بحث.

والفرق: أنَّ اسم العامام ينطلق على الفليل والكثير ، فالقدر الذي اشتراه فلان يسمى طمالًا، فقد أكل صمالًا اشتراء فلان إساسها الدار واسم النوب لا يقع على البعض، فإذا محالياً أو ليسه فما دخل دارًا، وما ليس توبًا اشتراء فلان، فلا يحنك في يبته .

۱۹۲۰ - وهلى مثاراة حلف لا يأكل من اطعام قلان، فأكل من طعام مشترك بينه وببن غيره، يحتث في بينه . فلو حلف لا يأكل من العام قلان، فأكل من حميز بينه وببن غيره، يحتث في بينه . فلو حلف لا يأكل من رضيف فلان، فأكل من رضيف ببنه وببن خيره لا يحتث؛ لأن اسم الحدز يطلق على القليل و لكثير، ولا كشاك اسم الرغيف . ولو حلف لا يأكل من طعام قلان، فإن من طعام مشترك بين الحالف وبن فلان، لا يحتث؛ لأن ما أكل الحالف هو حصت؟ ألا وي أن له أن يأخذ حصت، هكد فكر في "أنتقى".

١٠٢٠١ وإذا حلف لا يزوع أرص قبلان، فنروع أرضاً بينه وبين غيير، يحنث؛ لأن كل جزء من الأرض يسمى أرضاً. ولا كيفنك الدار والشوب، فيان كيل جزء س اندار لا يسمى داراً، وكفلك كل جزء من النوب لا يسمى لوبًا.

٧ ٢٧- إذا حلف لا يأكل من هذه الشجرة، فأحد غصتًا من أغصائها، وركبها على شجرة آخرى، فأورك ذلك النصر والنمر، وأكل من ذلك النسر، وأيت هذه المسألة في أشرح الكبير الكبير أو ذكر فيه اعتلاف المشايخ وحمهم الله تعالى، قال بعصهم، يحتب؛ لأن هذا غصن الشجرة المعرف عليها، ونو كان على تلك الشجرة وأشر وأكل منه بحنث، فكذا إذا ركبه على غيرها، وقال بعضهم: لا بحنث؛ لأنه ما ركب على الشجرة الأخرى، واتعمل بها صار قبعًا للشجرة الأخرى، ألا ترى أنه يحى بحماة تلك الشجرة، ويبس إذا يبس قلك الشجرة،

٧٢٠٣- ولو حلف لا يأكل من هذه الشنجرة، فوصل بها غنص شحرة أخرى، بأن

⁽¹⁾ ما مِن المقرفين سائط من الأصل وأثبته من ظ وم وف.

حلف على ضجرة التعاج، فوصل بها عصل ضحرة الكستري، ينظر إلى سبني الشخرة باسمية مع الإشارة في الرامي بأن قال: الاأكل من هذه الشجرة الدماج، أو قال «الشارمداء، ارين درخت سبب في حورم لا يحتسامي تيبه، وإلى اقتصر على الإشارة وتسببة الشجرة، ولم سم الشجرة باسم تمرها بأن قال: لا أكل من هذه الشجرة، وبافي المسألة بحالها يحسف مكاه مسعد من ثقة، وهو بعن، الرواية مكاه

و على قياس استألة الأولى (يسعى أن يكون فيه المتلاف؛ لأن نبك المسألة ذكرت مطالمة من غير فنس رينما إذ المحد فتمر و المحتنف، و على فياس حقو المسألة يجب أن يكون تأويل للك المسألة أن تكون الثمرة متحدة

۷۲۰8 إدا حلف لا يأكل من مال فالان فشاهدا آن فار سبيته : سبهبه برافكدند رجيرى حريدند و حوودند لا يحتث في بهينه و الأدافي العرف يسمى اكلا ما نفسه ، هكذا ذكر في ماوي أبي اللبث رحمه الله تعانى ، وفيه نظر .

99.90- وزفا حلف لا بأكل من مال الله، وكان بين الابن ولين الألف الخالف حد من دخل، فأكل منه بحدث؛ لأنه أكل من منك الابن، وهذه المسألة تخالف مسألة الطعام المتقدم ذكرة.

٧٢٠٦ - وقيم أيضًا إيدا قال الواقعيم إين أقلت من مالكما فكفاء فأكن بعد موكيما الم ١٧٢ - وقيم أيضًا إيدا قال الواقعيم الميثلة الميانية والألف من الميثلة المعدد والمنافعة المعدد والميانية والمائمة المعدد والميانية والمائمة الميانية والمائمة المعدد والمعدد والمعدد

۱۹۳۰۷ وغی آفیاوی تفصلی : إلا قال: بن آكات تبیئاً من مثل والدی فكدا . توجد كاسرة خارد هی بیت والده فاكانها ، قال: أرج و أن لا يحتاه الأق الو مين به مدفلمتم. والإنسان لا يمنع نفسه من مثل هذا .

٧٣٠٨ - وفي الخداوي أبي اللبت رحمه الله تعالى ١٠ إذا حلف باللهار مبية لا يأكل من جمد فلان، فتناول من ماء جمدولان لا يحلت؛ لأن أوهام الناس لا نسبل إلى هذا ألا ترى أمالو أكل من قشر بطبحة، أو أكل من كسيرة حيز وحفعا على ناب داره لا يحلت فيه أيضًا؟

الذا الماهد الفوم : أحرج كل منهم لعقة بقدر لفعة صدحيه ليشتري عمدماً مشتر توريدي أقمعه

كانت الكسيرة بحال لا يعطى مناهة الفقير لا يحدث وولا كانت بحال بعض مناها للعفس يجنف.

١٧٧١- وقيمة أيضاً: إذا حلف لا يأكل از أورده فلان، فأكل من حصد حسله فلان، و ينبعي أن يحدث الأن الأوهام السبق إلى هذا، إذا كالمت الرامين معظ ودة على أرده، وهي واقعات الناصي أن إدا اغترف الرجن من قدر في قصمة، ثم حاف لا يأكل ما في هذا القاره، فأكل ما في القصمة لا يحسك الأن يميه على ما يقى مي القدر.

۱۹۹۱ رجن قبال لامرأته . إن أقلت والدلك من ساني ، فألت طالق للألا ، فطيت طليخت المرأته ، فطيخت المرأته ، فطيخت المرأته وبندة المرأته من الحواتج من سال الزوج ، وأقلت والدة المرأة من الحواتج من سال الزوج ، وأقلت والدة المرأة المان ما المرأة المان برخي حياحت النمر ، ورخيي زرجها ، لا يحت الأل حال الما جعل في القدر صارت ملك لفيرأة بجعلها إباها من المقدر ، فكانت الوائدة أكلة من مال ابته لا من مال ورحه .

۷۲ ۲۷ - إدافال: إن أقلت من مائل و لدى قبل أنا أتروح فاطسة، فكل امرأه أتروحها . فهي عالق، فكل من مال واللمة قبل أنا ينزوج فاطسة . ثم نزوج فاطسة طلقت هيء الأن عند الأكل بصير فاتلا . كل امرأة اتزوجها - فهي طالق .

٧٣١٢ إذا حنف المرأة أن لا تأكل من أطعهمة النهاء، وقد كنان الابن بعث إليها من الاظعمة قبل اليمين، في كنت ذلك لا يلز مها الحب الانها أكنت طعام نصبها فنن هذا إلا له يكن لدية، فين نوى ذلك الطعام الذي يعته قبل اليمين، يحتث بأكله؛ الأنه نوى الإضافة باعبار ما كان.

4714 حيف لغيره، وهال: الأطعميك غذا حتى تسبع، فأطعهه ولم يشبع، حيث في البحد حلف لا 1974 حيف لغيره، وهالت فام عام المراته، فأدخلت علمه الطعام، وهالت فام عام الأبخور، وأكل الا يحدث، وقو أم اقل عام معور، وباللي المسألة يحدثه، بحدث، الله تقل أم المرابع المسلم، الطعام ملكاً للروح، وقبل ذلك هو ملك المرافة، وإذا حلف لا يأكل م طعام مسهوء، مبدئ العديم المدالة في عيث في عيث في قبله في أخر، ودفع إلى الله يهم الاطعمة، فأكل الحالف من ذلك، يشدقين العديم، وقبل الايعمت؛ الأن بالدفع إلى الاس يصبر العلمام ماك الاين، فلا يكول أخرى طعام الصهر،

الا ١٧٦ ولو حلف لا يأكل مع قلان طعامًا، فأكل هدا من إداء، وأكل فلان من إذاء اخر في دلك المجلس، لا يحبت، هكذا ذكر في السرح اجتمع عصام في باب كفارة اليمين في الشرب، وفي اسرح الكامي الصدر الشهيد رحمه اله تعالى في باب اليمين في الشرب أنهما إذا أكلا من مائدة والعدة حسل من اختاب تصديما وطعامهما، ميثمن عنذ الفتوى.

٧٣٩٩ إذا حدم الا يأكل بسراً، فأكل بسراً هذا أن وهو الذي عامنه بسر ، حدث بالإجماع، وكذاك إذا حدم المالاجماع، وأو بالإجماع، وكذلك إذا حلم لا يأكل وطباء فأكل رطباً عنه سر بسر حدث لوالإجماع، وأو حنداً "أفي قبول أبر حنيفة ومحسد رحمها التعالى، وقال أبو يوسف: لا حنث، لأن ما عند يه عليه مغلوب بغيره، علم يظهر بما بلته وهما يقولان: الجزء الذي ينادله المين إذا أكله بالغرابة بحث، فكذا إذا أكل مع عبره.

نوع أشتر

من هذا الفصل في الشرب:

۷۲۱۷ من قال القدوري في شرحه: الشرب أن يوصل إلى حوده ما لا بنائي فيه الهشم في العالم وصوده مثل الذين فيه الهشم في الحال وصوده مثل الذي فأكله لا بحث، ولو شربه يحدث، وأكل الذين أن يشرد الخبر فيه فيوكل، وشوبه أن يشربه كما هو، ولو حلف لا يشرب هذا العمل فأكده كذلك لا يحث، لأنه يسمى أكلا ولا يسمى شرباً، ولو صب هليه ما، وشوبه حدث؛ لأنه شرب حقيقة.

۱۹۳۱۸ إذ حنف لا يشرب من دار فالان، فاكسل مها تستّ، فالدح، المان سلعه رحمه الله حد، المان سلعه رحمه الله تعالى المحمد المان المحمد الله تعالى المحمد الله تعالى المحمد الله تعالى عن جميع المأكولات، كاما يقال بالمارسية المن أحد تعالى عن واقعته: المان المدر الشهيد وحمه الله تعالى عن واقعته: المختار عندى أنه لا يحت، إلا أن ينوى حميع المأكولات؛ الآن اللهط من مات الإيان مراعى، وإذا نوى جميع المأكولات، فحدث يوحث لا لانه بوى ما يراد به في العرف، فصحت نبته.

وقد فيل . إن كانت السعين بالعربة لا يحنث بأكل المأكولات، وإن تحامث البحين

⁽١) ما بين المفويين سابط من الأصير وأثبت وبي طاوم وقب

⁽٢) وفي ما الفنص جا1 مكان السرجدان

بالفارسية بحسنه الأن فارسية الله لأكل والشرب واحد، وهو نظير ما قبل فيمنا إذا حلف لا يأكل هذا السويق، فيشربه شربك: إذه إن قامت الهمين بالعربية لا يحمث، ريث كانت الهمين. بالفارسية بحسن، وطريقه ما فينا.

9 ۲۷۱۹ ولو حلف لا يشرب مع دلاره فشريا في مجلس واحد، حتت في بجيه، وإلى كند الإناء الذي يشرباد، فيه محلفاً ، وكدا إدا ضرب اخالف من شراب، والآخر من شراب أحراء وإذا حدد لا يشرف شرائا، ولا بية له، فأي شوات شرب من ماه، أو عير ويحتث، هكذا ذكر في أيان الاص

الأمر، قال نسب الأنبة الخلواني و فعه أنه تعالى: وإذا من النسرب النسرب"، ولا نبية لما فهو على الخمر، قال نسب الأنبة الخلواني و فعه أنه تعالى: وإذا في المناذ ورائنان. وفي عنوى أمل سمرقند : أنه لا يحيث بشرب الماء الأنه لا يسمى شرباً "عرف، وحكى عن نسمى الألفة السرخيين وحمه افة نعالى ما هو قريب من هذه، فإنه قال في عرف العارسية : من حلف شراب من خورم، لا يقع دلك على الماء والذين. وإذا حيف لا يشرب لما فعيب لماء في اللين فالأصل في هذه المبالة وأحد سبها: أنا أخالف إذا عند يه على ما تع فاختلط بنائع أخر من خلاف حدم، إن كانت الغلبة المحفوق عليه يحت ، ورد كانت العلية أهبر الحاوق عليه لا يحت، وتوجد طعمه، وقال يوسي رحمه الله تعالى: لا يحت، وتوجد طعمه، وقال محدد رحمه الله تعالى: نعتبر لعالية من حيث الفلة والكروب عليه، وتوجد طعمه، وقال محدد رحمه الله تعالى: نعتبر لعالية من حيث الفلة والكثرة بالأجزاء.

٧٢٢١ - وإذا حيث لا تشرب القين وصب الماه فيمه قبار كان توسد طعم الذين ميرى الوته، فيه كان توسد طعم الذين ميرى الوته، فيه عدال ، وبعود ذالك لا يحت وأساؤة المستقد عائم أخر من حسم كالدن إذا اختفظ بالذين الأحر، دهان أبي يوسف رحمه الله تمالي هذا والأول سواء، بعني يعسر الفائل هير أد العلية من حيث الدون والطعم لا يتكن اعتبارها هها، فيعتبر بالقدر

وعند محمد رحمه افه تعالى يعمق هنا بكل حاليه لأن الشيء لا يصبر مستملكا

اللهُ وفي أو الكان القارسية للأكان والتعرب والعلا

⁽٢) وهي عب ، الشراب

⁽۲) وفي أن الشراباً.

بجنسه، وإغايصبو مستباكاً بخلاف اجنس، وإذا لم يصر مستهلكاً [ووجد الفعل بلزمه اخت، قانوا: وهذا الاختلاف فيما يمتزج وبحتلط بالرج والخلط، وأما ما لا يُمرج بالخلط كالدهن، فكأن اخلف على الدهن يحث بالاثفاق؛ لأن الدهن يكون منعصلا عنازاً، فيصير بشرب المخلوط شارباً للعلوف عليه على كل حال، فيحث في جيم !".

٧٣٢٢ وهي القدوري: إذا حلف على قلر من ما رمزم لا يشرب منه تبيئًا، فصبه في ما أخر حتى صار مغلوبًا، فصبه في ما أخر حتى صار مغلوبًا، يحتث عند محمد رحمه الله تعالى؛ لما يبيئًا من أصله أن الشيء لا بصبر مستهلكًا مجتمع، ولو صبه في بشر أو حوص عطيم، وشرب منه الا يحبث؛ لأني لا أدرى لعل عيون البنر تعود ما صب فيها و الحوض أعظهم، فلعل ذلك القدر مي الحاء ثم يختلط الكل.

٣٢٧٧- ولو حلف لا بشرب هذا الماء العذب، فيصيبه في ماء مالح، فعنب عليه وشرب لم يحدث؛ لأنه إذا فيده بوصيف، ولم ين ذلك الوصف بعد الخلط، علم أنه صار مستهلكًا بالخلط، وكفلك لو حلف لا يشرب لبي ضأل، وصار محتلطًا بلين معزه بخلاف ما لو حلف لا يشرب لبن هذه الشاة وهي نسأل، فعلطها طين معز حنث، ولا نعتبر العلبة؛ لأن في عذه السألة وقعب الميمن على لا للبن) (٢٠٠ وليس فيه ضأن ولا معز، وفي المسألة الأولى البهن وقعب على نبي الضأن.

٧٢٢٤ - وإذا حلف شراب في خورم، فشرب المكنى، أو الأخسسة الله فعلى قباس ما ذكر في الحيل يحنث وهو موافق للعرف، قياذ حنف لا بشرب نبيذًا، فاعلم بأن النبيذ اسم له ألقى فيه تو أو زبيب أو سكر أو قالهد وغلا واشتده ولو شرب العصير الذي صار خمراً أو السكر لا يحنث، مكذا ذكر هي الأصل .

وفي افتاوي الفضلي ٢ أنا بيمه على الني من ماه العنب، قبال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى من واقعاته ٢ للختار للفنوي أن يميته على المسكر من ماه العنب نيفًا كان أو مطبوخًا؟ لأن اسم النبيذ في العرف يقع على هذا، ويسمى لمن شرب هذا نبيذ تحواوه، ولا يسمى بهذا الاسم غيره. وكان شمس الأنمة السرخسي رحمه الجانعالي يقول: اسم النبيد بالفارسية يقع

⁽۱) آئیت من ف و ط .

⁽٣) مكفاعي شاء ركاد في الأصل اللمرا

⁽٣) هكذا في ظاء وفي ما تأو الأحسمة

على كال مسكر

۱۳۲۷ وإذا حلم سيكي "الخورات فيمينه على كل مسكر من ماه العب و الأن النافي في العرف والعادة يسمون تنازب كل مسكر من ماه العب سيكي خوارم، وفي افتاوي النسمي رحمه انه تعالى براسم السكي غع على كل مسكر سواء كان من ماه العنب أو غيره، كالبكني والأعدمة وتحومها في أو كثر محلالا كان ذنك أو حراثاً وحتى لوائد باياليك اللاي يحوا شريه بحث في يبته .

والصحيح أن المرسيكل يفع على قل مسكر من ماه العد، لا با براء ارتاك ان أو مطهوب وأما المد الخبر وقارسيته، وبعشر مشايع مبرود حمل هذا بنولة المراسيكي، وبعضهم قالوا، وتانوى السكر فيميه على الني والطبوخ حمامًا، والصحيح الأهذا على النيوين فاد العد لا غير.

الا ۱۹۲۳ وإذا قبال مست تروني خوام، فقط قبارا أن يبع لا يقع على المتخدس الحواسة لأن شرب دلك حلالا عند أبي حيقة رحيه الا تعالى، والسكر عنه قبل بسكر على و فقيقة عنزلة السكو من النج ولن الومكة وأشباء دلك، ولهذا لو سكر عنه لا يحد. ولو طلو العراقة في حيلة السكر منه لا يعم طلاقه، خذا دفر العمدر الشهيئة رحيمائة تعالى في قبل المدود والطلاق. فعلى فيلي عنه التاريخ من اداء من عام وحوب المدود والعلاق. يعلى العلاق، بناء على أن السكر الخاصل من هذه الانتجاء ليل سكر على الخشيفة، يسبعي أن لا يجنت في قبوله: أن السكر الخاصل من هذه الانتجاء في قبله عنه يعدد ويه العمرة إلى المدود يوني فيد، ويه العرف يسبي الشرف المتخذ من هذه الاشباء سيت كاده يحتب في فيد، ويه العلاق.

۷۳۳۷-إذا خلف لا يشرب من بينا رسيد فشرب سيد كشمس و من فري يبت الآن الكشسس لوع من الزيب، وإذا حلف بالفارسية بر أنا كه كسى والمبدئي دهم، فسقى رحلا لبيدًا وإذ كان له بية وقت الحلف، فهو على ما يوى، إنا يوى السقى لا بحشة بالإهدام، وإن وي الإهدام لا يحسن بالسقى الأنه نوى ما يحتمله تقطه، وإن لم يكن له نهة ، فيسيد على السفى والإهداء حميقًا والأنه تنعش شرط الخت في كل واحد منهمة، وهر إعهاء لبيد

١٨٢٨٠ وفي افتاوي أبي اللينة رحمه الله معالى الزيادا منف الابت. برا درا ألا ليسكر

⁽¹⁾ كففيات مهيك وهو حمرسخ لتناوبالغفال ووعي للدين

منه، فصب شرابا بسكر منه في شراب لا يسكر منه فيشرب منه ذكر في أصاوي أهل سمرقند : أن هذا المحلوط إن كان بحال لو شرب منه الكثير بسكر يحتث ؛ لامه شرب شراباً مسكراً ، وإذا عقد يمنه هلي شرب ما لا بشرب ، ويحرج منه ما يشرب قيمينه على شرب ما يخرج منه ، بيانه ويما ذكر في المنتقى " إذا حلف لا يشرب من هذا المتمر ، فشرب من بهياه . يحتث في بمينه ، حدًا هو الأصل في تخريح هذه المسائل .

٧٢٢٩ وإذا علت لا بشرب بعد غلك بحث: الأن البدين لم تنحى علقه ، فإن دخل حقه بغير معله لا يحنث ، ولو شرب بعد غلك بحث: الأن البدين لم تنحى بعد ، ولو دخل حلقه فقعله بعث الأن البدين لم تنحى بعد ، ولو دخل حلقه فقعله بعث في يبته الأنه قد شرب ، هكذا قبل ، وعلى قباس ما ذكر الرستغني في طلاقه : أنّ الأكل والشرب عبارة عن عمل الشفاة والحلق، حتى لو حثف لا يأكل وفي فيه شيء نابتلمه ، لا يحنث في هذه السأله ، وإن دخل السكر حقه يفعله ، لأنه كم يعمل لشفاة به ، وكذلك بذا حلف لا يشرب ، وفي فمه ومائلة ، فعضمها أو ابتلع ماه ها لم يحدث الأنه لم يعمل الشعاة عي ممائلة السكو ، وإن وصل إلى حلقه على .

٧٣٠ حقف لا يشرب الحائف من ندح فلاب وصد الحائف المامن فدح فلان على بده و ضرب الحائف المامن فدح فلان على بده و ضرب لم يحترب من ضاء فلان على الحائف يجلس في حائوت فلان المحلوف عليه و فاشترى الحائف كوزًا و وضعه في حائوت للحلوف عليه و فاشترى الحائف كوزًا و وضعه في حائوت للحلوف عليه فيلاء فلما أصمح الحائف، وعا دلكور، وشرب ماءه وإن كان الحائف اشتري الكوز فهذا احسالات كيلا يحتث في بينه و جي أن لا يحتث و لأنه حبنلغ بصير الأحير هاملا للحائف و فيصدير الحائف شاربًا ماه نفسه و فكره في أصاوى أبي البيت و حسم الهالي."

٣٢٣١ - حلف لا يشترب في هذه الفرية، فيشرب في كرومها لا يحنث. في أقداوي الأصل: وفي أفتاوي شمس الإسلام: لأن الفرية اسم للمبران، وقد ذكر في كتاب الطلاق مسائل بنتي على أن القرية اسم للممران، حتى أو كان الكروم في العمران يحنث أيضًا.

٧٢٣٢ - إذا قال: إن شربت الحمر قبل أن أرى الورد الأحمر مكذا، فرأى الورد الأحمر في الشناء، فقد ذكرنا هذه المسألة في كتاب الطلاق.

٧٢٣٣- إذا حلف بالغارسية : حسر تخوره وبدست تكبره، فأخذ بيده، ونقله إلى موضع آخر، ذكر في أمحموع النواذل: أله إن لد ينو يقوله: بلاست تكرد الشرب، يحسد الرجود شرط الحث وهو الأخذ حقيضة وقدقيل أناه لايحنث؛ لادالشرط هو الأحذ والشوب فلا يحدث بأحدهما ، والصحيح أن يحتث؛ لأن كل واحد سهما منفي "النفي على حدة، فصار كل واحد تبرطا على حدة، وقد مرجس مذا في كتاب الطلاق.

٧٣٣٤ - وفي أيمان "المنتقي : رجار عوائب على شيرت الخدر، فحلف أن لا بشوب ما يخرج من هذا الكرم، فشرب من خمره يحنث؛ لأنه معالي كلام الباس.

٣٢٣٠ - وجي قال: إن شويت المسيكر تصير الواني مطلقة، ويصير عبدي حراً، فشوب المسكو بعد ذلك تطلق مرأته وعش عبده، ولا يصالق إذ لم ياد به الطلاق والعناق، وإقا أراد به دفع أصحابه عن نفسه .

٧٢٣٦ - حلف لا يتدرب السكر تلاقة ألله براء وغالت له الدرأته : أربعة ألله براء فغال الووج: أربعة أشهر كثيره فقد قبل. تصبير المدة أربعة أشهره وقبل: لا تصبر المدة أربعة أشهره وهذا بناه على أن الحالف إذا عطف على يمينه بعد سكونه ما يشدد على نفسيه أنه يلتبحق بمييه عبد أبي يوسبف رحمه الله تعالى"". وإذا عطف على يمينه بعد سكونه ما يوسع على نفسه، لا بالتحق ثيينه . ثم احتلف النسايخ رحمهم الله تعالى في هذه الصورة، أنَّ في ذكر المدة النائية تشديد هلبه . أو ترسعة عليه ، فقيل: تشديد من حيث إنه يقم العللاق بالشرب في الشهر الرابع وهو الأصح.

٧٢٣٧- قال محمد رحمه الفرنمائي في الجامع الكبير - إذا حلف الرجل أن لايشرب من الفرات أبدًا، فيشرب منه غيراها أو من إناه، لا يحنث في يميه عند أبي حبيعة رحمه الله تعالى؛ حتى بكرع في القرات كرعًا، وعند مها يحتُّ. والوجه في ذلك أن الشرب من لغراث حقيقة هو الشراب منه كوعاء فإن الشراب من الشيء حقيقة أن تضعر فاك عليه ، فنشراب منه مغير واسطة، وهذا حقيقة مستحملة في العرف، مفررة في النبرع؛ فإنه روي أن رسول لله ﷺ مرَّ بعدته موم وفال: اهل عندكم إلاه ماه في نس وإلا كرهناه في الوادي كرعاً؟ ` إلا أنَّ بي الغالب يراديه الشرب ماليد والإناء وإنه مجازه فاحقيفة في هذا الباب مستعملة والمحاز أيضاً مستعمل وإلاأن للحاز أعلب استعمالا

⁽¹¹⁾ وفي أط الينفي.

⁽٢) و من هذا : عند أبي حنيقة وحمه الله تعالى

⁽٢) معنى الخديث أخرجه المخدري في كتاب الأشرية وفي ١٨٥٤. وأبو داود في لأتبرية برقو ٢٣٣٦. وابن منجه في الأشربة مرفية ٣٤٢٣.

والأصل أن طفيقة إذا ذلك مستعملة، والمجار فير مستعمل، أو كاف المجاز مستعمل، أو كاف المجاز مستعملاً أيضاً إلا أن الحقيقة أعلى المستعملاً، أو كاف في الاستعمال على السواف فالعبرة للحقيقة، وعندهما الروان كان المحاز أذلك استعمالاً، فعند أن حيفة وحمه الله تعالى المرة للحقيقة، وعندهما المستعملة، والمنافرة عبد أبي حيفة وحمه الله تعالى و إذا الكرع حقيقة مستعملة، وعندهما المستعملة، والى الشوات بليد أو بالإناء وإن كان محاراً والأنه أشب

للم على قولهما : إذا شرب كرعًا، هل يحسق في يميت؟ لم يذكر هذه المتألة في الكتاب، وقد اختلاب المتابخ رحمهم الفائماني فيه ، قال يعظيهم ، لا يعسق ؛ لأن المجر صنر موادًا هها بالإجماع، فلا يقي خففة مرادًا لتعذر الجمع بين الحقيقة والجاز في بعظ واحد

و مضيهم فالواء بحسد، وهذا القائل ظلّ حواة الحسم بين اختيقة واللحار لحدهما مي الفظ واحد] " ، وليس الامر كما طن، وليس طريق اختت عندهما في هذه الصورة لو صبح من مذهبهما احتث، الحسم بين احتيفة واللجار في تفظ واحد، وزعا الطريق العمل بعموم المحار

بيامه وهو أن المصوص عليه الشرب من العرات، والشرب من الغراث لايتصور والأم سم لكان أقرى فيد الله فيحمل محارًا من شرب أن الدى يجرى في الفرات الحون الفرات محون الفرات محون الفرات محاورة محالا لها . والقرام محاورة فيها حال كونه فيه الفران واشراب الله اللذي في الفرات، ومجروزة الفرات طريقان . محدمها التكرع ، والناتي : الانسواف باليد أو بالإدام، فأى طريق شرب حيث في يهده المعوم معنى تحار، لا للحمم بين الحقيقة والتحار

۱۳۳۸ - هذا شابه إدائم يكو له نهية، فإن برى الكرع صبحت بهنه على قولهمت في الفضام، وفيما به وبين الله نعالى ؛ لأنه بوى حقيقة كلامه، وبا نوى الاغتراف صبحت نبته على قول أبي طبقة رحمه الله تعالى فيما بنه وبين وله جل وعلاء ولكن لا يصدقه القافسي، لأبه وي الحازاء ، كلامه.

4754 - هذا الارتبرب من البرات كرجًا، أو عنوافًا، فأما إذا شرب من ثهر أخر بأخا. الله من الفوات كرمًا أو اعتوافًا، لا يحيث في يمت عبدهم حميمًا الما عبد أي حيثة رحمه الله تعلق ؛ فلانًا بيمه الصوف إلى الحقيقة، وهو الشرب من القرات كرمًا، وأما عبدهما فلأنهما

⁽¹⁾ وبلي ف الأنومكان إذ . ا

٥١) أنت من من

وعاعدلا عن الحقيقة لمكان العرف، فلان النبرب من العرات والدنه في العرف الاختراف من الدرات، أن لا يرادم الشرب من نبو متخفص قفرات، فلا يكون استرب من نبر أحرا فاحملا في المدين

ونو جلف لا يشرب من ماه الدواب، فشارت من نفوات كرعًا أو اعترافَ بيد أو البقاء بحثت في يبيه عمدهم جميعًا، وكذلك نو شاب من بهر أجر بأخذ لذا من الدراك، يحت عمدهم حميدً في فقاهر الورالة .

١٩١٥- وروي عن أبي بوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الأصول أنه إدا شرف من بهر أو يأية الأصول أنه إدا شرف من بهر أخر يأخذ للما من الخراف لا أخراب من ماه الدراف من الخراف الشرب من ماه الدراف من الخراف الخراف المرافق من من ماه الله تعالى هذا الغمل .

حكى عن المشبه ألى بكر الأعربين رحمه الله تعالى أنه قال: نصح بشه الأنه أوضا بمشبله لقطة الآن الشرب لا منحقق مدون أنه . وردا نوى المرب الذاء فقيد وإن ما يحشماه الفقة . وعيره من مشايح وحمهم الله بعالى فانوا: لا تصح بشه الأن الله عبر مذكه رائطاً » بهذا الطوق لم تصح به الشلات في قوله: أبت طالق، وإن قبار الطلاق مذكوراً الآناء عبر عذك راضاً .

(3.4% وإذا حلف لا يشرب من ما لفرات، فصلت ما الفرات في وادلم بشخاء من الفرات في وادلم بشخاء من الفرات إذ ثمان ما دالمرات عبالاً يحتث وإن ؟ أن ما لوما لم يحتث هذا القرام المسألة في المحامع من عمر ذكر خلاف وقد ذكر تاجي أوني هذا الموع أنّا المحلوف عيم إذ اختلط بجنسه معلى قول أي يوسف رحمه الله نعالى هو ؟ الحس بخير الغالب في ذبت وقال محمولاً و محمد رحمه الله نعالى : يحتث وإن كان محمولاً و فيحمل على ما ذكر في الجامع على أنه قول أي يه مسامه أو على رجوع محمد إلى قول بي موسف.

الا ۲۵۲ قد ولو حلف لا يشهر ما ما داعوات و أو حلف لا يتسرب ما وفرات و فأى ما مدين في المدين من فرات و فأى ما مدين في يمن و في يمن و لأنه جعل الماء معلة الفوات هيئة دكور الفرات منكوا كما وكل منكوك و الفوات إذا صدر صلح فيلاء براديه الدفية . قال بله الدالي في المؤوات إلى مدين و فيال الفرات من فيال و فيال و فيال كافرات من وفيال الفرات من المناس المناس

ما الفرات؛ لأن هناك ما حمل المرات صفة للساء الا ترى أنه ذكر الفرات معرفًا بالالف واللام. وذكر الماه منكرًا، بل أضاف الماء إلى تهر مسمى بالفرات، فإن الفرات إذا ذكر معه الأنف, اللام يواد به نهر العرات، فقد عقد يهيد على شرب ماه الفرات، فلا يحنث شرب ماه نهر أخر.

٧٦٤٣ - ولمو حفف لا يشرب من هذه الكوز أنداً، فصب أنله الذي كان في الكوز أي كوز اخراء ولمرب منه، لا يحنت في جينه بالإجماع، وفو قال الا أشرب من ماه عذه الكوز، فصب الماء الذي في الكوز في كور أخراء وشرب منه، يحنث في جينه؛ لأنه عقد فيته على المه الذي في الكوز، وبأن صب في كوز أحرالا يخم عامل أن يكون ذلك الماء، مخلاف فوله: لا تشرب من عدا الكوز؛ لأن هناك عالم الديه على أكثر ما من الكوز، ولم يشبب من ذلك الكوز.

9778 وهي القدوري أن وقو حلف لا يشوب من مناه دجائمة الم بحدث عند. أي حيفة وحمد عد نماني حتى يكوع فيها كوعًا بمنزلة قوله الا أشرب من الدجلة والأنه نص على الشرب من الدجلة والأن قوله : من صلة قوله الا السرب وقو حلف لا يشرب من هذا الجب أو من هذا البتر و ذكر القدوري مسألة الحت، وذكر أنه لا يحثث عند أبي حيفة وحمد الته تعالى حتى يكوم فيه ترعا و وكو مسألة البتر أنه إذا استقى وشرب بحث.

وحكى عن أبى سهل السرحسى وحمد الله تعالى أنه كان يقول: إن كان الحسه والبشر ملاتا يكن الكرع فيه، فيهمه على الكرع عند أبى حنيفة وحمد الله تعالى ، وعندهما على الاغتراف. وفي الكرع انتلاف المسابخ وحمهم الله تعالى على قولهما على حسب ما ذكرنا في الله الكراف. قبل: وفي وكم بكن ملاتاً وبسبته على الاغتراف، أما عندهما فظامر، وأما عند أبى حنيفة وحمد الله تعالى قلاذ العمل بالحقيقة غير ممكن هها بوجه من الوجود، فكانت اختيفة مهم مهجورة، ونتسر ف عينه إلى المجاز، فإن تكلف في هذه الصورة وكرع من أسقل البنر، أو من أسفل البنر، أو من أسفل البنر، أو من أسفل البنر، أو من أسفل البنر، أو من كانت مهجورة وقب البمن الصرف بينه إلى المجاز وقت وجودها، قالا بتصرف إلى الحقيفة لما كانت مهجورة وقب البمن الصرف بينه إلى المجاز وقت وجودها، قالا بتصرف إلى الحقيفة لما بعد ذلك.

٧٢٤٥ - وقو حلف لا تشرب من ماه المعطوء فسلت الدجلة من العطوء فشرت لم يحدث وقو شوب من ماه وادى سال من الكفر، لم يكن فيه ماه قبل ذلك، أو شوبه من ماه معفر مستفع يحتث. ١٤٤٦ - وإذا حلف لا يشرف بغير إذن فلاده فأعطاه فلاد بهذه وناوئه، ثم بأذن له مالسان، وشرف بشغي أن يحتث و وهذا ليس بإذن، بل هو دليل الرصة - واهدأها مها-

نوع أخترني الذوق:

٧٣٤٨ - وتو حالف لا يأكل طعاف ، أو حلف لا يشرب شراب . فالماق شبيعًا من فقك ، لم يحنث . والعرق : أن في الفصل الأول حف، يهمه على الفوق ، وفي الأكل والشرب ذوق وزيادة . وفي الفصل الثاني عدد بين على الأكل والشرب ، وإبه لا ينحقق بالدوق

بينامه النّ الأكل و لشرب لا يتحققان إلا بالإبصال إنى الجوف، والدرق يتحقق بدون الإبصال إلى الجوف الأن الدوق إدخال للشيء في قب لاستنابة طعمه، والإدخار في الجوف ليس للازم فيه.

۱۳۶۹ رزدًا حلف لا يقرق ضماسًا، وعني بالندوق الأقل ، أو حلف لا يذوق نسوابًا ، وعني بالندوق الشرب، ذكر في ألاقس - أنه لا يحتث حتى يأكل ويشوب، وذكر القدوري أنه يصح بنه هيدايت وبين الله تعالى، ولا يصح في الفضاء ، لأنه فوي خلاف الحقيقة.

- ٧٣٥٠ رووي هشام عن محسد رحسه القانعائي: أنا من حلف لا يدول في سرته طعامًا ولا شرائًا، فقاق منه شبئًا أدخله صمه والم يصل إلى حوفه حيث، ويهم على الدوق حقيقة إلا أن يكون نظامه كلام، وتقسير ذلك: أن يقول تُغيره، أم يقول له غيره: تعال تغذ عدى اليوم، محلف لا يدوق في منزته طعامًا ولا شرابًا، فهذا على الأكل والسرب

و فين محمد در صمه الله تعالى فينمن حالت لا يذوق الناء، فتحصمه وللصلاة لا يحتب؛ وهذا لما ذكر تأن الدوق إدخال الشيء في فيه لاستنابة طعمه، والمستضة إدخال الناء مي الفير التطهر، لا لاستبانة طعيم

أ ٧٢٥ أو إذا قال: لا أمرق طعاف ولا شراك فقاق أحسمها حث، وكقلك إذا قال: لا أشرت كفاو لا كفاء فشرت أحمده، ولو قال: لا أدوق طعامًا وشراب، مقاق أحدمها لم يعنق، وكان الفقية أبو القاسم الصفار وحمه الله بعالي يقول: يحت إذا ذاق

والأأشتاس طاوأوار

اطارهما والركان يقول: اعتبر العرف في هذا، وفي العرف يراديه في كل واحد منهما، وكان التبيخ الإمام الجليل أبو مكر محمد من المصل رحمه الله نمالي يقول: يموى الحالف، فإناده وكل له بغاء فالحواب كما قال في الكناب، وقد مراحس هذا فيما نقام -واقة أعلي-

نوع أخر في الغداء والعَشاء والسَّحور:

٣٩٩٧ - إذا حلف لا يتعدى، فاعلم بأن التعدي همارة عن الأقل الذي يفصد به الشبخ والتسني كذلك، والمعتبر في ذلك السادة في كل بلق، حتى إن المعرى إذ حلف على ترك المداد مارات اللي لا يحدث والبدوي محلافه والأمهاء أدفر البادية .

قبال الفدوري؛ ولمو أكل عبير الحسر من أن أو قبر حتى نسبع لم يحتث، وقبال الو توسف ومحمد وجمهما انه تعالى: الغفاء في منل الكوفة والبصرة على اخبرت وكدلك الهريسة والقالونج يعتبر في ذلك عامة الحالف، والغداء من طلوع الفحر إلى الزوال، والمشاء من الزوال إلى نصف النيل، والسُّحور ما يعد نصف الليل إلى طبوع الفحر.

۱۳۵۳ عرفا حلف أن لا يتمدى، عاكل بعد الزوال لا يحدد، و فا حلف لا يتعتبى، فا أكل بعد نصف اللها لا يتعتبى، فأكل بعد نصف اللها لا يحدث الانه تسمر وما نعشى، ومفعار الغدا، والدعا، أن ياكل أكثر من نصف النابع. عبادا حلف مع يتعد وقف كان أكل شيئًا يشهراً أقل من نصف النابع لا يحدث. وإذا حلف ليعدبُ بألف درهم، فاشترى وشيعًا بألف درهم وعداديه، فقد مرفى يهده وهو نظير ما وحلف أن يعنل عبدًا بألف درهم، فاعتى عبدًا فيها القيمة قد اشتراه بألف درهم، فاعتى عبدًا فيها القيمة قد اشتراه بألف درهم، فقد مرفى عبدًا فيها القيمة كلا استراه بألف

٧٢٥٤ - وإذا حلف لا يدوق من هذا لتسراء فشرت من نبيذه لا يحتث؛ لأنه عقد يميته على ما يتأتى فيه الذوق مبينه، فلا ينصرف إلى ما يتخذمنه، وقد ذكر با نظير هذا في الأكل واقترات - والدأخليم

نوع أخرفي الجماع ومايتص به من المضاجعة وغيرها:

٧٢٥٠- إذا حلف الرحل لا يقرب امرأته فاستمقى على قفاه، فيحادث المرأة وقضت حجتها منه، لا يحنث في بينه، هكفا ذكر في أبال الموازل أن وذكر في حدود الدارل أنه يعنك في يُبِنه، قال الصدر الشهيد؛ والعنوى على الحسن، وأو كان تالمًا فلا يحلن. وفي الوادر شير عن أبي يوسعه رحمه لله تعالى: إدا جنعه الرحن أن لا بمشي هذه الرأة، وهو يعتباها، وإن أقام على حاله لا يحسن، وإن أخرج المؤاء ثم أدخله يحسث.

۱۹۳۵ و في آختوازل ۱ إذا قال الرجور: العرائد طائق إن نبريكن جامع فلانة الف سرة . فهذا على كثرة الددد لا على كمال الالف، لأن الألف بذكر ، ويراد به الكتر، ولا تفدير فيه قالوم: والسبعون كثيرة، قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغَفّر أَيْهُ سَبِعِينَ مِرْآكِا اللّهِ وَأَوْدِ بِهِ الكثرة

٧٣٥٧- وفي كتاب الحوارة القنيم إذا حلف على الرائد في شهر ومصان أن بجامعها في يومه ولك، فالحملة في ولك أن يحرج الزوج مع المرأنه من البلدة، ويقصدان مسيرة ثلاثة أمام. وإذا خرجا حاملها وتم يرجعان، والايفير، المرجوع مع الرأد، إذا كان حين خرج قصد مسيرة سف.

٧٧٥٨- وفي اخر أيمان الفهوري: إذا حلف لا يرتكب حرامًا، فهمذا على الزماء وإن كان الحالف عصبًا، أو محبوبًا، فهو على القبلة الحرام، او ما تشهيها.

١٩٣٥ رجل الرسامة المراقع بالحرام، فقال الزوج " اكبر الديك سال حرام كنم، فأنت طائق، فالها أن تمكن المسلم المواحد ما لم تعايل نصل الحماع بنداخل الفرحين، وتعرف أنها ليس مروحة له، فلا تمكن المدد، لا على دلت، لأن في المرف براد بهذا الرئة، والزنا لا ينبت إلا يأحد علين الأمرين، وإن الهمته بأن وقع عندها ربية حلفه عبد الحاكم، فإن حلف وسعها المقام معه، ولو أفر بالزما يلزمه الحنث ولا يسعها المقام معه.

۷۲۹۰ قال المواقع: القراماكسي حرام كاني ثرا طلاق منم إنا هذا الرحل طلقها واحدة بالدم وجامعها المواقع على الله والمدة وجامعها في حديثها في حديثه ومحماء وحمهما الله تعالى القطلاق، وعلى فياس قول أبي توسف. لا يقع ديت على أنا عند أبي يوسف وحمه الله تعالى العمرة في ماب الأكان للفرض، والنارض من هذا اليمين فعلها من عيره، والخامل على هداء وهذا بعثران عمره الفقط.

غيل ويتبغى أن لا يقع الطلاق في هذه الصورة بالانفاق؛ لاذ الطلاق معلَق بالحرام. والحرام إذا دكر مطلقًا بنصرت إلى الرناء ووضى الورج في العدة ليس بزيا

المكاصورة التولة الألية الانا

١٧٤٦- وفي العيون : امرأة البعث زوجها بالظفعان، فحلقته أن لا يأني حراشاء فقيل غلامًا قه، أو لسه بشهوة لا يحنث، وقبو جامعه فيما دون الفرج بحنث وإن ثم يترل؛ لأنه براد ما خرام ههنا الجملع عرفًا في العرج وفيما دون الفرج.

وقيل: يتنغي أنَّ لا يحبث هنا (لأنَّ مثل هنه الأقمال مع غلامه مباح عند مالك، فتمكن الشبهة، والعرائشية لا يتمحض العمل حرامًا، والبعين عقدت عني الحرام مطلقًا، وإني يدخل تحتها فعل تمحض حوالماء

٧٢٦٨ - وفي أفناوي الفضلي": إذا قال لامرأته: اكو حوام كرده تواسه طلاق. وقد كانت قبَّلت رجلًا غير محرم. أو حامعها فيما دون الفرج، لا تطلَّق؛ لأنه لابواد بيذا الحماع في الفرج عادة، وهذه الرواية تخالف رواية العبون أ

٧٢٦٣- وإذا قال لامرأنه: إن جامعتك فكذا، فيمينه على الجماع في الفوج، حتى لو حاممها فيسادون الفرج لابحنث في بيناء عكذا ذكر في أيمان الجامع، وهذا لأنا غلب استعمال الجماع المضاف في الموأة على الجساع في الفوج، فصار الجساع لمضاف إلى المرأة بحكم غمة الاستعمال صريحًا في الجماع في الفرج، فمطلقه يتصرف إليه.

وإنَّ فَأَنَّ : عَنِيتَ الجَمَاعَ فَيِمَا دُونَ الْفُرِجِ، صَدَّقَهُ الْفَاصِي فِي إِدْخَالَ الْحَمَاعُ فيما دون لفرح نحت اليمين، ولا يصدقه في إخراج الجماع في الفرح عن اليمين، وكان يتبعي أن يصدقه القياصي في خروج الجماع في الفوج عن اليمين • لأنه نوى حقيقة كالامه؛ لأن الجماع مأخود من الجمع، وقد وجد معنى الجمع في الحساع فيما دون العرح، ومن موى حقيقة كلامه يصدق دينة وقيضة وإن كان نوى حلاف الظاهر . ألا ترى أنامن قال: عبده حريوم بقده خلاف وعنى بياص النهار صدق قضام، وطريقه ما قلنا.

ومجُّوات: هو الأصل في جنس هذه المسائل أن الكلام إذا كان له حقيقة وسجاز، وهو ينصرف في في الجاز عند الإطلاق بحكم علية الاستحمال، فنوى للتكثم حقيقته، بالقاضي يصدقه كميا في مسأنة القدوم، فإن البوم في حقيقة اللغة بياص النهار ، ولكرفت مجاز بعرف الاستحمال متى ذكر مغروفًا بفعل لا يتقفو بالبوم، فإذا نوى بماض النمار فقد نوى حقيقة كلامه فيعبدته الناصي

فأما إذا كان للكلام حفيقتان، وهو ينصرف إلى أحدهما بحكم غلبة الاستعمال، دنوي المتكلم الحفيفة الأحرىء فالفاض لايصدقه؛ لأن الحقيقة التي انصرف إليها الكلام عند الإطلاق، ترجيعت على الأخرى بحكم خلية الاستصمال فسقط اعتبار الأخرى، فصارت الأخرى كالمجاز من حيث الاعتبار، وقو كان مجاراً حقيقة لا يصدقه القاضي في دعواه ، فكان إذا صار مجازًا من حيث الاعتبار

٧٤٦٤ - وفي أخر أبيان الفعوري: إذا حلف لا يطأ امرأته وطءً حرامًا، فوط واحد أنه وهي حائض، أو كان ظاهر منهما، لم يحنث إلا أن ينوي ذلك؛ لأن الوطء في نفسه قيس بحرام، ويقا نئيت الحرمة نعارض.

٧٢٦٥ - وفي أبيان المنتشى (رواية مجهولة " إداحلف لا يوتكب من ملاقة محرمًا: فحامعها، أو قِلَها بِلهوة أو يغير شهرة، أنه بحث في يبته، وإنَّ للمها إنَّا كان بشهوة بحثث، وإن كان بغير شهوة لا يحمث.

٧٢٦٦- إذا قال لامر أته : إن حللت النكة بالحرام منذ أنت امر أني، فأنت طائق، وقد كان أخيا ها رجل وحل تكتبه قبل ذلك، ووطنها على كر، منها، قال: إن كان الإكراه بحال لا تقدر على الامتناع منه [لا تطلق؛ لأنه لم يوجد منها الفعل. وإن كان الإكر وبحال تقدر على الاستاد منه إلا تطلق و لأنه وجد منها المعل، هكذا ذكر في اللوازل أ-

٧٢٦٧ - وفيه أيضًا: إذا حلف المرأة بهذه العمارة؛ بالله كه حرام نكرد مشم، وعنت أب لم تحرَّم الزيّا إنها الله هو الذي حرَّم الزيّاء وقد كنائب فعلت ذلك لاتحت؛ لأنها نوت ما يحشمك وإن كان الحالف رجلا، وحلف نافة كذلك الجداب، وإن حلف بالطلاق والعشاق صدق دبانة لا تضاء .

٧٣٦٨ - وفي أفتاوي العصلي : إذا قال لها: إنَّ وملت سرامًا، فأنت طالق، ثم إنها أحرب كلمة لكفر بلسانهاء ولم يعلمها بوفوع الفرقه حتى أقاما على ذلتء لم يحدث الزوج لأن بهينه انصبر ف إلى الرفاء وحمها أفاها عملي تأويل النكاح، فلم يكس زفاء

٧٢٦٩- وفي أخشاري أبي اللبيث وحبمه الله تعالى : قال: إنَّ اختسلت من الحرام فام أنه طالبتي، فعالتي أجنبية، وأنزل لا يحنث؛ لأن هذا بقع على الحماع.

٧٢٧٠ - وفي العيبول : إذا قال لامرأنه : إن اغتسلت منك من جنابة، فأنت طالق، محاممها وقع الطلاق وإن لم يعتسل ١ لأن هذا اللفظ صار كناية عن الجماع، حكاته قال: إن جامعتك فأنب طالق

٧٢٧١- و في موضع أخر : إذا قال لها : إن اعتملت منك إلى شهر فكفاء فجامعها في

⁽¹⁾ ما بي المفوض ساقط من الأصل وأتبنناه من قا وم وف

التفاوة وتبسيم يحدث الأن وبنه وقعت على الخماع الوفى النوازب المكوان دعى امرأته إلى التفاوة وتبسيم عمرأته إلى الفرائب وأبد بقال السكوان: إن استثنت أمرى وساعدتني، وإلا فأنت طبالق ثلاثا، فإن ساعدته بعد أن دعنها في المستقبل للم بحث، وإن لم يساعده بعد أن دعنها في المستقبل يحدث الان قوله الاستقبل، فكان شرط وقوع بعدت الان قوله الاستقبل الأمر يوجد منه في المستقبل.

٧٢٧٧ - قبال لا مراته مافعار سيبة: اكبر من تايك منال دست دراز كتم يشو فكذا، تم جامعها فيما دون الفرج لا يتحت، لأنه برلامهذا الحماع عادة، وقد مرت عده السألة في كتاب الطلاق في فعا الإيلاء.

٧٢٧٣- في افتدوي القصلي : إذا حلف لا يقتح السراويل على الرات، قبل أراد الجماع فيميه على الجماع، وإن لم يرد الجماع إن فتح السراويل لأحل البول، لم جامعها لا يحت: لأنه لم يقيع المراويل عليه؛ لأن نتج السراويل عليها أد يفتع ليحامها.

٧٩٧٤ إذا قبال لامرأنه وهي في بيت أسها "إن لم نجيشي بيشي أفيلة حتى أجامعك فكدا، فجذات بنه ولم يحامعها، قال أمو يوسف رحمه الدّنعائي " يحنث، وقال محمد: لا يحدث، وقد مراجس هذه السائل في كتاب لظلاق.

9770 حلق أن لا يحل النكة في العربة، فجامع من غير اهل التكة بنظر إنا نوى الجماع عن غير اهل التكة بنظر إنا نوى عين حل التكة لا يحنث، ويصدق ديامة وقصاء دالانه بوى حقيقة كلامه، وإن بوى الجماع يجب أنا بحث. وهي المناوعة الحل صدر قند دا رحل انهم يصبى، فقال بالعارسية : اكر من نا حفاطتي كرده ام فامرأته كذا، وقد كان فبله طلقت امرأته الحلف أن لا يعمل حرامًا، فنزوج هرأة أكاحًا فاسلام ودخل بها لا يحنث؛ لأنه لبس يحرام مطلق، وهي العبون الإيام وجه علائل امرأته لا يحنث؛ لأن النظر إلى وجه علائل امرأته لا يحنث؛ لأن النظر إلى وجه المرأة أجنبية ، لا يحنث؛ لأن النظر إلى وجه الأجبية ليس يحرام، ونو قال: إن أليت حرامًا فكنا، فألى بيمة فلا حث عليه، إلا أنا يكون لمه دلي بنا على أنه أراد به ذلك .

٧٣٧٦ - إذا حلف لا يقبل فلائه ففس بده أو رحله، قفد احتلف المسايخ رحمهم اله نه الى وبه، صهام من قال: لا يحتاب وهو على الوجه خاصة، ومهم من فصل بين الملتحى رغير الملتحى، فقال: إن عقد بيته على ملتحى بحثت، وإن عقد بميته على غير ملتحى لا يحنث. ومنهم من قال: إن عقد بيته بالعارسية، لا يحت إلا بالتقبيل على الوحه

٧٢٧٧- وفي العبيون : إذا حلف بطلاق امرأته لا ينظر إلى حرام، وإن عقبه تبيه

عالمربية، فهو على التفصيل بين الملتحي وغير الملتحي، والأول أطهر وأصح الأن من قبل بد إنسان لا بقال له : فَنْه . قال لامر أنه : إن فَبْلت أحداً ، فأدن طائق ، فَبْلت نطاق .

٧٧٧٨ رجل حلسه وحلا أن يطيعه في كل ما يأمره وينهاد، فنهاه بعد دلك على جماد المرأته ، فجامع مو بحنث إذا لبويكي تمة هناك سبب بدل عليه ؛ لأن الحماع لا بل د بهذا اليمن عادة

٧٢٧٩ - رحل قال الإساأته الكراج: از تواكسر ايكة أسته باشت، فأنت طالق ثارك، فهذا على الوطاء خلالا كنان أو حرامًا، حتى لو كنان ربا ياموأة أو وطنها بلكام طَالَتُت المواثم .

٧٨٨٠- راحل فيال لأخبر : الكوامن وحالمان تواخو بالت قدم يك الديم إيادك الرجل طلق اصرائه، ثمرن الحالف خان بها، حكى فترى شمس الإسلام الأو جندي رحمه الله تعالى : أنه إن قعل ذلك قبل انقضاء العدة بحنث، وإنا فعل ذلك بعد انقضاء العدة لم يحت .

٧٢٨٠ مينا شمس الإسلام رحمه لله تعالى هنا عن رجل دنيا امرأته إلى الفراش، فأبت، فقال الزوج، إن تحت معك إلى الخريف، فأنت طالق، فناع معها قبا الطريف، قال: إن وم معها ، وجرمعها هُنُعَت، وإن نُم يجامعها لا تَقَلَق. وهذَّا بناء على أنَّ يَبِيه و معت على الجماع عرفا وعادل فقد دكرة في مسائل الإيلام الأمن ذال لامرائه: اكر بالله حسبوا"، فأنت طَالَ ثَلاثًا، وتُم ينو نفس النوم، فهو مالي. خلف أبدلم بلط، وقد كناه لاط في صنعوه، يحنث في يمنه.

٧٢٨٣- قبل فرجل: إنك تفعل بامرأة فلان كذا وكذا، وكانت امرأة فلان على السطح، والمراة أخرى على سطح أحرىء والسطوح متعيلة لعفيها ينعضء فقال الرجل: إن فعلت بتلك المرأة كدا وكدفا فاصرأته طالوب وأشار بإصبيعه إلى المرأة الأحرىء وكنان ذلك في ليلة مطلمة، فلم ير أصحاب ذلك، وقد كان خالف قد فعل بالرأة فلان دلك الفعل، طلَّقت أمرأته فنضامه لأنا فللامه الصرف إلى تلك المرأة طاهراك خروجه هميت ذكر تلك المرأة، وبعض مسائل هذا النوع مناكورة في كناب الطلاف وسيآتي شيء منه في تدفرقات

نوع أخر في اللبس:

٧٢٨٣- رفيه مسائل الغزل، والسبيج، والكسوة، واخياطة، والفطع، وإذا حلف

الرجل لا يقيس توباً ، أو حلف وحل لا يشترى توباً ، فيمينه على كل مليوس يستر المورة . ويجوز الصلاة فيه ، وهذا لان التوب لغة اسم لما يبس ، إلا أمه إذا أطلق هذا الاسم يراد به معبوس يستر المورة ، ويجوز المبلاة معه ، وكل منبوس هو بهذه الصفة كان داخلا تحت طبعين حتى لو الشترى مسحاء ، أو بساطه ، أو طعمة ، وقسه الا بحث هي يبه الان البساط والسح يفرش ، ولا بعيس عادة ، ولا مدخل نحت [البسمن ؛ لأنه لا يدخل تحت إلى اسم النوب ، وقو اشترى كسه ، حراً وطيسان ولسهما ، يحت في يبه ؛ لأنه ما يعيس ، فيه خل تحت اسم النوب ، والوست مكذا ذكر السالة في الأصل .

٧٤٨٤ - وذكر في المنطق : إذا حلف لا بشترى ثوبًا، أو حلف لا يلس ثوبًا، فاضترى مسحاً أو طنفسة أو ومنادة، أو ليسهما يحنث في الشراء ولا يحدث في النبس، فرواية المنطق في فصل الشراء تحالف رواية اللاصل ، ولو الشترى فرواً أو ليس فرواً يحدث في تجيه، واسم التوب ينطبق على ظفرو، وذكر، في الأصل .

٧٢٨٥ وفي "السير الكبير في باب الاستئناء في البعين؛ ولو السترى فلنسوة، أو ليس فلنسوة، لا يحتث في بهنه؛ الأن اسم التوب لا يطلق عليه. ولو الشرى ثوبًا صفيرًا يحتث في بجينه ذكره في الأصل!.

قالوا: أرادسيدا أن يكون إزارة أو سراويلا تستو المعروف ويحوز الصلاه به. وكذا إد اشترى خرقة لا تكون نصف ثوب، لا يحنت في بينه الأله لا يستر العورة، ولو شنرى الاخ من نصف النوب، يحنث الأن سم النوب ينطلق على أكثر من نصف النوب، والأنه يسترمه العورة. وفي القداروي: إذا حلف الرجل لا ياس لوباً من غرف فلائة، فقطع بعضه، فإن ينغ ما قطع إزاراً أو رداد، أو سم اويلا حنث بلسمه، وإن كان بخلافه فلا يحدث. والمعنى ما ذكرة شدة

٧٧٨٦ - قال: وكانشك المبراة إدا حلفت لا تلبس نولًا، فلبست خسارًا أو مفتعة، لم غسب إذا لم يبلغ مقدار الإزار، وإن بلغ حنث، وإن لم يستر به العورة.

٧٣٨٧ - وعلى مداودًا حلف لا يشتري لامرأته تُولُك أن حلف بالفارسية زنارا جامه مخرد، فانشري بها خمارًا أو مفتحة الا يحتث في بمينه .

٧٢٨٨- وإذا حلف لا يلبس ثولًا، قلبس لفافة لا يحنث! لأن اللفافة لا يصمى ثوبًا،

وعلى فياس مسألة الخمار : يبغى أن يحت إذا كانب اللفافة تبدغ مقدار الإزار .

وإن لبس همامة، روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: أنه لابحث، ولا يجزئ الغيارة.

وروى مشرعن أبن يوسف رحمه الله تعالى الله لا يحنث إلا أن تكون عمامة ، إن تقفها كانت إزاراً أو ردامه أو يقطع من مثلها سراويل ، فيهذا يحتت : وينجزئ¹¹² في الكفارة ، وهكذا ذك المدوري هركتامه .

وروى هشام عن أبل يوسف وحمه الله تعالى: الحبث إلى الممامة ["من غير فصل. ويجوز أن تكون رواية هشام محمولة على عمامة تبلغ إزاراً ورداء، ورواية ابن سماعة محمولة على عمامة لا تبلغ إزاراً ولا رداد.

وفي الدير الكبير الهي بدء الاستشاء في لنقل: أنّ اسم الثوب لا يطفق على العمامة والقانسوة والحق ، وذكو شيخ الإسلام في شرحه أنّ هذا الحواب في عمائم العرب؛ لآنها صغيرة لا تبلغ مقدر ما سجيء منها ثوب كامل، فأما في عمائمها فيخلاف .

٧٢٨٩- وإذا حلف لا يلبس قسيصاً فانزو بقسيص، أو الرقادي بقسيص لا يحشا في عيد . ولو حلف لا يلبس هذا القسيص، فانزر به ، أو ارتدى به يحشق في بيبه .

الأصل في جنس هذه المبائل . أناً من حنف على لس ثوب لا بعينه ، لا يحنث في بميته ما أبو بوحد منه اللبس المعلد أبد .

٧٧٩٠ وإذا حلف على ليس توب بعينه، فعلى أي حال قيسه، يحنث في بيته و وهذا ساه على أصل معروف بأنى مسائله بعد عذا أن الوصف في عبر المدن معتره وفي المبن غير معتبر، وليس القديص تصفة مخصوصة متعارف، والتعارف كالمصوص عليه، فإذا لم يعين قيسماً الصرف في يته لي الميس المعاده اعتبراً للصفة في غير العين، فعالم يوحد الليس العدد لا يحنث في يهيته . وإذا عين القميص الصرف يهيته إلى الميس الطاق ارتفاء أن الوصف في المين، فعالم هذا إذا حلف لا يبس هذه المساسة،

⁽۱) هكتامي الأصل، وكادامي طأ وأنب و اماً: ولايجري.

⁽۲) مكذافي الأصن ، وكان في غا أو عن أو م أ ويجري

١٣٤ ما بين المعمولين ساقط من الأصل وأنبته من ظاوم وف.

⁽¹⁸ هكندا في ظارو حارم مروكان مي لأصل: الغالب كان إلغام

فألف ها على عائف بحنت، وتر كانت المعامة بغير عينها لا بحث، ذكر مسألة العسامة والفيوس في الجامع .

٧٩٩١ - وفي الأصل: إذا خلف لا يليس أول ، موضيعة على عنائصة يرود حيدة ما لا يعتنف الأنه حامل وليد حيدة ما لا يعتنف الأنه حامل وليس دلايس ، وهذه النسأة قدراتم ، واله ألخامع ، وإذا حامل لا يعتنف الأنه قدراتم وهذا القياء فو صعده حلى كنتمه ، ولم يدخل بدي فيت فتى البوحة . لأول احتاف المشايخ ، حمهم علا تعالى ه بعضهم قائوا ، لا تحتف على قياس ما ذكر في الناسك الأل الحرم إذا فعن مكذا لا كمارة عليه ، ووجه الاستدلال به وهر أنا تحصياً وعمله لله عالى له يحتمه لايساً ، إذ لو جعنه لايساً لا وحب هيه الكمارة ، وينضهم قالو : يحتف في فيه الأل الليس المعتاد في الوجه الناتي يعتف بلا خلاف الأن الليس المعتاد في الوجه الناتي يعتف بلا خلاف الأن الليس المعتاد في المناوراتية عبر معير على ما م .

٧٢٩٢- و ١١٠ حاء ١ لا والدين فياده أو حالت لا يابس هذه الفيناه فوضعه على اللحاف حاله الندم و لا يتحت مكذا حكى ظهير الذين فيوى عنه شهس الإسلام، وحوابه في العين تحلاف أروانة . وإذا حلف أن لا لبس بوبًا حديدًا، فالروى عن محمد رحمه الله تعالى: أنا الحديد ما في بتكسر حتى يصير شبه اختل. وذكر عدر الشهيد في اواقعائه : أن التوت قبل العديد ما في يكون حديدا، وبعده الاعتبار للعرف! .

٣٢٩٣ وإذا حيف لا يليس فسيطه، طيس هييمه اليس له كهاد، والم يكن له نه حدل حلم ما والم يكن له نه حدل حلم ما والم يكن له نه حدل حلم ما والما يكن له نه حدل الله يعلن والنصفة في الخاتب مصرة حيى إذا من حلف لا يدخل دارًا، فدخل دارً المهدومة لا المختلف الأن الباء صفة ألمن الوصاف الله .

قلماء وجه الفرق بينهما أن اسم القابهي يثبت الترب، وإن له يكل 4 كسال في الأصل الهام يقال له . قابلها و كامل وقسيص لا كم له و وبقال الشئري للقسيص كما ، فتسام بنا قسيمياً وإن تم يكل له كم من الاصل ، وإذا لم يكن رحود الاند في القميص شرطا لثبوت اسم القليمي في الانتفاء ، فرواله لا يوجب روال الاسم موجه ما ، وكان الاسم مذور الكم قائماً من

⁽٥٩) وجي النب الهجيب أن يكون حديدًا، وبعده لاء اشتار التعرف

¹⁹⁷ مكة من عداء وكاناهن لأسل راط و م أا وكانا بحياً لا لا يعسنان الزين.

١٣٠ رقي في ١ رضف بي أرساف للارار

كل وجه، فيحنث في يبهته بخلاف الدار؛ وذلك لأن اسم الدار للأرض لا يتنت بدرن البناء، فإن الأرض الذي لم يكن مفيها بناء الدار في الأصل، لا يسامي داراً وثما يسمى أرصاً. وإذا كان" وجود البناد شرطة لشوت اسم الدار، فزواله بوجب تقصادًا في الاسم، فلايدخل تحت مظلق الاسير.

9798 - رودا حمل لا يلبس من غزل فلامة، والا نبنة له، فلبس لوباً نسج من غرف فلانة يعتب في عينه؛ لأن عقد يجتب باللبس على عبر ملموس، فيتصرف يبنه إلى صابطه منه محدراً، فإن كان نوى حقيقة كلامه، فصحت بلبس التوب؛ لأنه نوى حقيقة كلامه، فصحت نبيه، وصدرت الحقيقة مراداً، فلا يبقى المجاز مراداً، ولر لبس عن الغزل لا يحتت إلا أن يحبه؛ لأن البين التصوف إلى لم يكن له نبة، وطلى هذا إدا حلف لا يلبس فطال و كشوه قطل، فلا يبعث إلى أن يحتب إلى قطل مصوح إلى قطل مسوح، وما في القباء لبس بقطن و حشوه قطل، لم يحتث إلا أن يتربه؛ لأن البين الصوف إلى قطل مسوح، وما في القباء لبس بحسوح فلا يجتب إلا أن يتوبى عن القطل، فحينة بحث كما في مسألة العزل.

٧٩٩٥ رئو مطف لا يلبس من غزل فلاتة، فلبس ثويًا من غرل فلاتة ومى غزل عيرهمه بحث في يمنه، وهذا بخلاف منا لو حلف لا يلبس ثوبًا من عزل علائه، فلبس ثوبًا من غزل علائه وغيس ثوبًا من غزل علائه وغيس ثوبًا من غزل

وظفري: أن مي قوله: لا أسس من غزل فلانة شرط الحدث أنا يلبس من غزلها ، وقد لبس من غزلها دلان اسم الغزل يطلق على الفليل [كما بطلق على الكثير]". وفي قوله الا البس لوباً من عزل فلانة ، شرط الفنث لبس ثوب من هزل قلالة ، ولم يلبس ثوباً من غرل فلانه إنا لبس ثوباً يعضه من غزل فلانة ، فلهذا لم يحنث.

وفي المنتقى "؛ بالغ في بيان هائين المسأندين، الروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا حلف لا يبسى من عزل ملانة، فخلط عزلها مغزل غيرها في ثوب وليس، قال: يحتث وإذا لم يكن له فيه من غزلها إلا جزء من مائة جزء، وأو قال: لا أليس ثوبًا من غزل فلانة لم يحنث، وإن كان فيه من غزل غيرها جزء من مائة جرء، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا حنف لا يليس لوبًا من عزل فلانة فيه رقعة من غزل غيرها حنث، وكذلت لو ليس قميصًا من غزل فلانة

⁽١) وفي اف از وكذلك مكان ريادا كان.

⁽٢) ما بين انعمو من ساقط من الأصل وأثبتناه من خروم وف

معاهلها أمل غول محرف الدار الرومين عارب صرفاء والدلك تسل لورا من عوار بالته وعليه ضهاس عرق عيرفة

الا ۱۹۹۳ ولمو يسيخ توت من طرابيا، وعزل غيرها. الا أنا عول عبا ها عي أخر البوت أه من أوله - ١٩٠٥ ولمو يستخ توت من طرابيا، وعزل غيرها. الا أنا عول عباريا، في كانت دلخ من أوله - عدم طرابيا والدين والدين الإ عالم الله عليه الله عليه والدين والدين والدين الموجود عول أن ينظم منه منا يستخ من غيران طيرها الا تحييد الرفو كان من عنول. محلوف عليها كنه الا فدر يستره عيد من غيران غيرها، والله لا يحيث الكان ، ولا ينسه هذا أن غيرها.

۱۳۹۷ وله حدمه لا يلسر مواحال فلامة و قليس توابا حيط ما عول دلامه الايامات الرحات. في عينه الرخطاف لا لسر توبا فيه مسكة من عرف ولامة الايامات في يسم، ولو لسو تكة من عرفه لو يحتب عند محسد رحمه الله تعالى ، حدد الى يوسف الحدث ، عال مصادر الشهيد . ومتول محمة بعلى الأنه الاياما لاسا بالسو التكة

۱۳۹۹ ورايت مي النسفي اروايه پراهيم مي محمد رحمه الداني، أنه يدنت في الكان الرابيع على محمد رحمه الداني، أنه يدنت في النكة ، وفي الزرا والعروم، وبعد الدانية الرابية ، الكان الوساد تحمد الايحدث، وتقالل مي الداني الرابية والله والنها والمدانية الهداري في دماني الله تا دارا الدنية الوالابية ، ورواد من العجد العدد الدانية الوالابية الوالابية العدد العدد العدد العدد الله الدانية الوالابية العدد العدد الله الدانية الوالابية العدد العدد العدد الله الدانية الوالابية الوالابية العدد العدد الله الدانية الوالابية الوالابية العدد العدد الله الدانية الوالابية الوالابية الوالابية الوالابية العدد الله الدانية الوالابية الله الدانية الوالابية الوالابية الوالابية الوالابية الوالابية الوالابية الوالابية الوالابية الله المناز الوالابية الوالابية

ولا أو عنى المستقى الراياء مجهولة أما في السنة محست، وفي الريق لا يحسف وروى عن محمد رحمه أنه تعالى تصالعي الرقعة ، ويمال بالمارسية السنار، أنه إها كان من عربها يحت في عبد ، والصمر السهايا، في الراقع ، ما العامر الحلت في الزين واللهما: لأنه لابس لهمانا، وقامله على ممالة الرقعة .

، فاتر شبح الإسلام رحمه فه بعالي في ضرح أنجان الاصلي ؛ أنافي الدخويص والذرة يحدد في يسه الان المخارض بطاير ما دوسا فعلس الفصيص و واللمدة كمانان. فأم دالور

⁽¹⁾ والذية المرقة القصصور، والذبيقة الذين تحاط من حيث لقديمين سب فها الأدرار.

الكامراء وبهاليله الموط الهارا

⁽٣) ماهنا جود كالمدم المواسطة الوداني أماماه والمرأة

والعروة لا يصير ملبوسًا بنيس النميص، فلهذا افترقا. وصن أبي يوسف رحمه الله تعالى: يذا وفع في ثوبه من غزل فلانة شهر في شهر حنث، وفي أفتاوي أبي اللبث ": إذا أخذ الحالف من غزل فلانة خرقة فدر شهرين، ووضعه على هورته لا يحنث؛ لأن هذا لا يسمى لابسًا [ولو ليس فلنسوة أو شبكة بقال بالفارسية: كلوته يحنث؛ لأنه بسمى لابسًا إلى الحماء إذا حلف لابلبس من غزل فلانة، فلبس ثوبًا من غزلها ببلغ الفيل إلى السرة، ولم يدخل بديه في كميه ورجلا، غث اللحاف، حنث في بهنه.

٩٣٩٩ - من أ دناوي آبي الليث رحمه فله تعالى : وإذا حلمه الرحل لا يلبس خزاء أو حلف لا يلبس خزاء أو حلف لا يلبس خزاء من هذه لا يلبس غزاء من منا الذي يسمى الناس خزاء بريدبه تُوباً حلمته خزاً وصداء ليس يخزء أو على المكس حنث في عينه، وهذا الجواب ظاهر في قوله: لا ألبس خزاء مشكل في قوله: لا ألبس غزاء الأن شرط الحنث في هذه العمورة ليس ثوب من خزء مشكل في قوله: لا ألبس ثوباً بعضه من خز، ألا ترى لو حلف لا يلبس ثوباً من كنان، فليس ثوباً من قرباً من قرباً من ألبس ثوباً من المنان، فليس ثوباً من المنان.

والوجه في ذلك: أنَّ الحنث في مسألة الحَرْ لكان العرف، فإن هذا الثوب يسمى مُمَّزًا في العرف وإن كان بعضه غير خز، ولا حرف في مسألة الكتان، فإن الثوب الذي بعضه من قطن في العرف لا يسمى كتاتًا، والمفارق في الفصلين العرف.

 ١٣٣٠ وإذا حلف لا يلبس حريراً، فلبس صمتاً، فالعبرة للحمة دون السدى، وإذا حلف لا يلبس كتافًا، فلبس فوية من قطن وكتان يحنث؛ لأن غرط الحنث ليس الكتان وقد وجد. ويستوى الجواب أن يكون الكتان سدى أو خمة. فرق بين هذا وبينما إذا حلف لا يلبس إبريسما، فلبس فوبًا لحمته عز وسداه إبريسم، فإنه لا يحنث في عينه.

والفرق: أن الكتان لا يصير مستهلكًا بالفطن، ولا الفطن بالكتان وإن كان أحدهما سدى والأخر لحمة؛ لأنه لا يصيو السدى عليم الرؤية إذا كان السدى كتانًا، واللحمة قطفًا؛ لأنهما في الرق سواء، فأما الإبريسم يصير مستهلكًا بالحز إذا كان الإبريسم سدى والحز لحمة؛ لأنها لإبريسم رفيق والحز شغين، فيصير الإبريسم عديم الرؤية.

٧٣٠١ ولو حلف لا يلسن ثوب كنان، فلبس لوبًا من قطن وكنان، لا يحنث في يمينه، سواء كنان الكتان مدى أو الممة . فرق بين هذا ويينما إذا حلف لا يلبس ثوب إبريسم، فلبس

⁽۱) اثبت من آف او طال

تومًا من إمرسم وقطن، فإنه يحمث إذا كان خسته إمريسه.

والفرق: أنا في الإبريسية مع الفطن الثوب يسبب إلى الإبريسية ولا ينسب إلى الإبريسية والفطن، فعلت الإبريسية على القطن في سببة النوب إليه، فصار وجود القطن في تعك المسألة وعامه بمنزلة ما في المعلن مع الكتان ينسب الثوب إليهما، يقال: ثوب قطن وتتان، وإذا سبب إليهما صار لاسك نوث بعضه من قطن، وبعضه من كتان، والبعض من النوب لابسمي توباً.

۱۹۳۰۳ و بی المنتقی ۲ إداحاف لا بلس توبًا من عزل فلانة إظليس كساء من عوالها حت ، وقو حلف لا مليس توبًا من غول فلانة ، فلسو كساء من غرقها] ا، سفاه فعلن من غول غيرها، ولو كان هذا اللوب بسبب إلى غزلها بحث كالحر .

٧٣٠٧- وفيمه أيضاً إبراهيم عن محمد وحمه الله تعالى : إذا حلف لا بلبس من تباب فلان. وفلان يميع النباسة فانسترى منه قوياً وليس، يحتث في يجنه. وإذا حلف الرجل لا يلبس نوب كذا وهو لاسته ولانبه له، فتركه بعد الحلف ساعة أو يوماً حنب في يجيه؛ لأن اللس مستدم، ومديد الهي ذواته يسمى باسم الابتداء.

49.76 وإذ حلف لا يلسى هذا الثرب، فألقى عليه وهو نائم، عال محمد وحمه الله تعالى الحتى أن محمد وحمه الله تعالى الحتى أن محتى أن محتى قال الصدر الشهيد في واقعاته والخفتار أنه لا محت الأنه منهى وليس بلايس، وهو نظير ما لو حلف لا يدخل دار قلال، فأخل وهو بالم، قبل النما فوحد مرازة الثوب إن ألقاء كيما لنبه لا يحتث، وإن تركه فاستقر على بعد الانتماء حنت، علم أنه التوب الحاوف عليه أو له يعلم، و تقلك إذا ألمى عليه وهو منت، إن ألفاء عن نقسه شما ألمى عبه لا يحتث، عام أنه الموب المحلوم، عام أنه الموب المحلم، أنه التوب المحلوم، عام أنه التوب المحلوم، علم أنه الموبداء المراها،

٥٣٠٥- وإذ حلف لا يلمن السراويل، أرحف لا يلمن الحفين فأدخل إحدى رجليه في الخفاه، وفي السراويل لا معنت، لأمه لا مسمى لايس الحقير ولامن انسراء بل يادخان إحدى للرحلين بيه

٧٣٠٠ - وهي الجنامج الصخيران إدافال لاسرائه : كل ثوب السنه من غزلك، فيهو هناي، فانستري فطأة فغزلته، ثم نسخته فيسمه فعليه أدايهديه، وقال أبو يوسف ومحمد وحمهما الله تعالى البس عليه أن يهديه إلا أن يكون من فطن كان يلكه يوم حلف، ولا خلاف أن القصل أو الخرل إذا كان في ملكه يوم اليمين أداره الشاء وإذا لم يكن في ملكه وقات الرمين

⁽٩) واوين المقروبل ساقط من الأصار وأنبت ومن طاوم وهما

وإنما اشتراه بعد دلك نفيه خلاف، فوجه قولهما: أن النفر إنما يصح (ما في الملك أو مضافا إلى سبب المملك [والم بوجد هنك ملك، ولا إضافة إلى سبب الملك؛ لأن الغزل واللبس ليسا من أسباب الملك، ولا بي حيشة رحمه الله أن النفر إنما يصح و لأنها أضيف إلى سبب الملك [" او لأن غزلها سبب لوقوع الملك الزوج و لأن العادة أن الموأة تغزل من تطر زوجها، وما تغزل المرأة من قطن الزوج يصير ملكاً للزوج، ومطلق اليمين ينصوف إلى المعناد، فهو معنى قولنا: إن النفر أضيف إلى سبب ملك الزوج.

٧٣٠٧- وسيئل تجم الدين النسقى وحسه الله تعالى عسن قال: الثو وشته زن خويش بوشم زن از من بطلاق، وشته زن وابر سر بست، قال: إن قعل ذلك على وجه العسمامة حلت؛ لأنه لايس" ضزلها، وقد قبل. لا يحتث؛ لأن ليس الغزل على هذا الوجه ليس يعتاد، واليين عقدت على ليس غزل غير مشار إليه، فينصرف إلى الليس العتاد.

٧٣٠٨- إذا قبال لامرأنه بالفارسية: اكو رشته، تو بئن من اندر أيد، أو قال: بئن من بر أبد ذكفه، فوضع بلد على فزلها، أو خاط به ثوبًا لا بحثث في يجينه .

٩٣٠٩- في "فتاوى أبي المليث وحمه الفاتعالي": إذا قال لامرأته بالفارسية: اكو نوا بوشاخ از كار كود خويش، فأنت طالق، لم إن الموأة دفعت كرباسا إلى زوجها لينسجه بأجره فتسج ولبست المرأة لا يعتشه؛ لأن البعين عقلت على مكسوب الزوج، وهذا مكسوب المرأة.

• ٧٣١٠ وكذلك توكان القطن من جهة الزوج ، وقد لبست بغير أمره لا يحتث ؛ لأن شرط الحتث الإلياس وهو لم يلبسها ، ولم يأموها بالنبس ، إنما لبست بنفسها مي غير أمره .

٧٣١١ - وفي اللنفي : وإذا حلف لا يليس من نسبج فلائ، ففيس ثوبًا نسجة فلائا مع عير مبحث. ولو قال: تربًا من سمج فلائ، قلبس ثوبًا نسجة فلائ وغيره، لا يحتث إذا كان النبيجة واحد، وإن كان لا ينمجه إلا اثنان يحتث.

٧٣١٧- وفيه أيضًا : وقو حلف لا يلبس تويًا من نسج فلان ، فليس ثويًا نسجه غلمانه ، وغلان مدا هو المتقبل عليهم ، فإن كمان قلان يصمل يبده لا يحنث إلا أن يلبس من حمله ، وإن كان فلان لا يصمل يبده يحتث ، وكدلك الأعمال كلها .

٧٢١٧ - ووقعيت في زماننا أن رجلا حلف أن لا ينسى من غول فلاتة، فلبس من غزل

⁽١) ما بين المعقوفين سناقط من الأمسل والبُنتاء من ظ وم وف. .

⁽¹⁾ مكذا في الأصل، وكان في المنح البائية التي عندة : لبس.

امرأة أخرى أمرتها ولانة بالغزل، عاننى بعض مشايخة وحمهم انه تعالى بالحنث مطلقا، واعتى بعضهم ماخت على التضميل الذي عرامى مسألة النسج، وهو المسحوح، وعاذكر مى المنتقى حقيب مسألة النسح، وكذلك على هذا الأعمال كنها يدل عليه.

9718 وإذا حلف بالفارسية : التو رسسان تو بكار برم بابكار أند مرا فكذا، ماستيدل غرابها معزل أند مرا فكذا، ماستيدل غرابها معزل أخر فليس فلك التو ريسمان تو بكار برم لا يحنث، وإن كنان فال: اكتر بكار أبد مو بحسك، في طلاق أفشاوى أبي الليث وحمه الله تعالى .

٩٣٦٥- ولو قال: اثر جامه تو مكار أيد مول ذكر الإمام النسعي رحمه افه تعالى. أنه على البس وعلى الانتفاع بتماء ، ومن المشابح وحمهم افه تمالي من قال: ينوى الروح إلى قال: نويت اللس ، فيميه على اللبس. وإن قال: نويت الانتفاع بنسه ، فيميه على الانتفاع .
٧٣١٦- وفي اختاوى الفضائي : إذ قال لها بالعارمية . اثر ويسمان نو موا بكار أبديا

ربي المساور وربان من مر أيد فكذا، فباعث غرفها والشترات لتمنية الفقاع من عير علم السروج، وسفت النزوج لا يحنث الأمه لم يدحل عين الفزل في سودريافه ولا بدله، وعين العرل به كار نيامد او راء اكر بكار ايد، يدل وي بكو الدفلايحنث، ومكذا في حميع هذا النوع من المسائل.

۷۳۱۷ وقع أفتوى أبي البيث رحمه القانعالي : إذا قال لها بالفارسية : اكر رشته أثر باكثار كردتو به سود وربان من درأيد فكفاء فخزلت اسرأة، وكست نفسها وصبيبالها لا يحتث الاناب خول في سود وزيانه أسدخول في ملكم، ولم يوجد وإن قصت دينًا على الزوج لا نطلق أيضًا؛ لأنه لم يدخل في ملك الروج أيضًا.

۱۹۳۱۸ وإذا حلف لا يدخل نمن خرائها في سود وربانه ، فياع نوبًا نها، واشترى بفعته كسوة لابنه الصغير ، إن اشترى توبًا يقضي بدلك حقّا عليه حنت ، سواء اشترى التوب بإدنه أو بغير إذنها ؛ لان شراءه كان واجبًا عليه ، فصار كأنه اشترى لنفسه ، والمنشرى عوص عن النوب الأول معنى ؛ لانه عوص عن عوص، وإن الشترى أفضل من كسوة مثله ، فإن شترى بوذبها لا يحبث ؛ لأن الشراء بقع للمرأة حقيقة وتقديرًا ، وإن اشترى بغير إذنها حست ؛ لأن الشراء يقع للمرأة حقيقة وتقديرًا ، وإن اشترى بغير إذنها حست ؛ لأن الشراء يقع للمرأة حقيقة وتقديرًا ، وإن الشنرى بغير إذنها حست ؛ لأن الشراء يقع للمرأة حقيقة ومعنى .

٧٣٦٩ - قال الصندر الشهيد رحمه الله تعالى في او المعانه ": وفي المسألة إشكال إذا حلف لا يأكل من ثمن غزل فلاية، فناعث عزلها ووهيت الشمن لانتهاء ثم إن الاين وهي للحائف، فاشترى به الحائف شيئًا وأكل لا يحث، وإذا اشترت هي قبل أن تهب فأكل الحالف. منه يحدث.

۳۳۳۰ فی فتاوی أهل مسمر كند : امرأة تاريد أد تقطع فيا، لزوجها، فقال الزوج بالغارمية : اكر اين فناكه لو برى تو پوشم فكانا ، فقطعت بعد هذا بسنة، وفسى اخالف، لزمه الحنت ؛ لأناهذا ليس بفور .

٧٣٣٧- قال لامرأنه: إن غزلت ما دمت في بيني فكذه، فقد قبل: ينوى الزوج إن أراد بغوله: ما دمت في بيش كونها في بينه ، فوذ خرجت من البيت سمطت اليمير، وباد أراد متوله: ما دمت في بني كونها في نكاحه، عد لم تقع الغرقة بينهما لا يرتفع اليمين.

۷۳۲۷ حطفت الرأة أن لا تلبس الكفت فليست اللالك، فقد فيق: إن كان يسمى اللالك في فقد فيق: إن كان يسمى اللائك في العرب والعادة مكتب بلزمها الحنت، وما لا فلا. حلف لا يلسر من ثوبها، تم إن الزوج الشرى فطأ، وغرائك الرأة القطى، وهذم الروح الغزل إلى النساج حتى نسجه بأجر أعطاء الزوج، تم فيسه الزوج، فقد قبل. ينوى لروح إن كان أراد بقوله، من ثوبها من ثوب رشته وى وساحته وى، بلزمه الحنث، وما لا فلا. وفي فقارى ما وراد النهرا: إذ حلف الرجل لا يليس من غرل امرأته، فليس قباء طهارته من غرلها، ومطاته من عزل غيرها يحتث في يهنه، وهذا ظاهم

۱۳۳۲۳ وقی امنجموع النوازل . إذ حلف قزاكندا " زن ليفكند، قزاكندوا بيفشاندند واستر فزاكند برا فكند تهي ابر ووبي حشو ، سوكند بر كردن نبايد

٧٣٧٤ قي الجنامع : إذا قال: إن لمست فعيصى فكذا ولائية لده فليس قسيصًا ويزعه، ثم ليس قميصًا أخر لا يحنث في يميته، وهذا استحسان. والقياس أن يحنث في عملا بإطلاق اللغظ، ألا ترى أنهما لو كانا معين يقم الحدث عا نعن. فكذا هنا.

وجه الاستحسان أن اللفط وإل كان مطلقاً إلا أنه نقيّد بالعرف، فإن العرف فيما بين الناس أنّ الليس إذا أضبف إلى فعيصين مغير أعيانهما، أن يراد به الظاهرة بيتهما، وليسهما ممّا لا منعوفًا، ألا ترى أن الرجل يستخير من نعمه شول اما لسبت فعيصين مند حمعت، وإن كان قد لس قمصا كليرة إذا لم بظاهر بينهما تفقره أو للعبي من العاني، ومنن هذا العرف لم يوجد في العيين؛ لأن الإسان لايستهجر من نفسه أن يقول: ما ليست هذين الشيميس منذ مُكّفت،

⁽١) لوب الحرب، وفي يسلج من الحرير غير العبيرط

إدا كان تُستهما عش المعاقب والإممار في المبنى بإطلاق اللفظ

١٣٣٥ - وعن الشيفر ١٠٠٠ و حلف لا يلهم عبد التبوت، فانخره ما فسيسوقه ولسينها لا يعنت م ربحيته ؛ لأن السم التواب لا تبقي . ولو قطع بنه قسيمك ، فصفين منه قصيم من القبيص رفعه صغيرة فعراليتاه وقسي مضيص يحنث ولأفاليم انتوب باقيء ومايفي لايعند به فكان لاسكًا حصم التوات، فنسار كما أو حبص لا يأكل إصابة، فأكثه إلا حبة أو حبيل، حيث المبدحسائاء وطريقه ماعك رومي القدوري ادك اهذه المبألة وزادعليها فقالها ولو اتحد جوارب وللمهالا يحنث الأن المواتو ساليس يناتي.

٣٣٠٠- وإذا قال لام إندار رضيه توانه يوسيون والدارات اتحدث من حرابها قبل الجلفياء ولهاب الخدمة من غوالها بعد احلف بيب عليهم لإصلاق اللفظ. وهي الزيادات : إذ قال. عبده حوالن ليريحها من عذالتوب قياه وبسالوبلاء فحجل كله قبوب نم نفصه و ومعل منه من تواملا برأ في الهشدة الآل شاط المبرأة. يحمل عمل هذا الشواب فيها وسراويلا مطبعًا غير معيد بالدفعة والجمع والتعويق وقدوجه الأنااسم التوب لايرول بجعامها

[ألاتري أبه ل حلف لا يلم اهدا تواب، فخاطه فياء وليمه يحتمه وإذا ليريز لناسم الذي بي يجميه فياء إلا تُؤخِّذ حمل الساء لويل من ولك الذيب، وجعم القياء منه أبضاً، فقد وجد للها للهال إلا أن يعلم أن يجعل من بعضه انضاه، ومن بعضه السراويل، فحينتك إذ فعل كما فهنا يحتمنا في تيبنه ؛ الأمه بوي أنا يجعل هلك بدفعة والحسف فكان باداً الشباد من الطافي، وإنه حالوا وقبه تطيقا عليه ومصدق في ذلك

وحكي عن الشبح الأمام خِللِ أبي بكر محمدين الفصل لمحاري أنه قاله: يصر إلى سنبقة كلامه إن دنت سانفة كلامه على أنه أو لامهد الديجعلهما مدَّ بأن [دكو] " حَدَافة الحياط الله بينية الله بالله على أنا^{ات} لجعلهما وفعة والحدث، وإن لم يقال فهو حتى الجملة والشعاقب . وكان أبر أف سم الصمار رحمه الله تجامي يقول الدائم يجعل من بعصه فعاده ومن يعضه سراويلا يحبت على كان حال: لأحادكو بكلمة أمن وكلمة أمن المسعيض، إلا أنا تقولها كالماة المال الذكر للتسبيلون يقال: هذه الحاتم من الحديد، هالمراه تبييز هذ التوب من حاش

الدأندين فلواف

٢٠) هيكنا في السنع شافة على صماء وكان في الأصل: ١٠٠٠ق.

۳۱) ويي در ۱۰ آمر مکار آن

لياب.

ونو قبل: إن ثم يجمل من هذه المصفة أو من هذا الإرار أو من هذا الرداء قباء وسراويلا فكذاء فجعالها فياء ثم يفضها، فحعنها سراويلا حنت في بميته؛ لأن اسم المحفة والن يحمله قبا فإذا جعل السراويل من القباء لا من المحدة، وضرط بره أن يجعله من الملحقة ولم يوجد. وإن كانت الملحقة لا تسع لهما حسن أو لافا المراجو ما يوجود.

٧٣٢٧ - وإدا حلب اليقطعن من هذا النوب فسيصين فقطعه ، و خاطه فسيصاً ، تم عنقه وقطعه فسيصاً ، تم عنقه وقطعه فسيصاً الله تم عنقه وقطعه فسيصاً الرائب وعلى ألى يوسب أنه لا يحيث . وقو قال: البحيطن من هذا النوب تسميصين، فقطعه وخساطه عميصاً ، نوعتقه ، وحاطه قبيصاً أحسر لا يحيث للاخلاف ، وعن محمدو حمه الله تعالى فيس حنف لا يصن فال النوب فقطعه سراويلن ، واليس سراويلا بعد سراويل ، لا يحنث في يهيه .

٧٣٢٨ وإداحلف لا ينبس حياً، فلبس حام نصة لا يحت مي بيده عال في الكتاب على الرائد لبس على معداد الأه لبس بعلى كا ادل الداه وحلى ناقص، الأل الحني بالمتعمل للتزيل لا محاله أو اختم إذا كال من فصة كما يستعمل للتزيل يستعمل آل لغيره، وهو إقادة السنة وإذا كال يستعمل كالزيل وعبره كال بالسنام في معنى الحلى، فلا يدخل تحت مطلق اسم الحيلي ولو لس خام ذاب يحتت الآله لا يستنصل إلا بالمؤمن، فكان كاملا في معنى احيلي، وكذلك إذا حلف المراقة ألى لا تلس حاب المستعمل الحرافة ألمان قاد الموالة .

قالوا: وهذا إن كان مصنوعًا على هيئة خاتم الرحال، وأما إما كان مصنوعًا على هيئة خاتم النساء عالله فصل يحنت (وقال بعضهم الا يحتث) "على كل حال، والأول أصح، وهي الشمالي عن محمد وحمه الله تعالى: أن حام القصة حتى مطالقًا.

وفي النشقى"؛ رواية إبراهيم عن محمد أن المنطقة المفصصة والسياف الحلى يس يحتى، قال: والخلق ما ليسه النساء، والخلخال والدللوج والسوار حلى؛ الأله لا يستعمل إلا

⁽١) وفي م (لاسم لها يحث للحال: لأب انبر . . الخ

⁽²³⁾ أوكامل الأناز ومجهوا من ام

⁽۳) آنڪيو فيري

للتزين

979 - وإذا حلق دارية ما لا تسر حيا فلسد وده الواز للا تحد مي دول أن المحدد وده الواز للا تحدد في دول أن حريمه وحده وحده الواز للا تحدد وحمه ما المحدد وحمه ما الله المحدد وحمه ما الله المحدد وحمه ما الله المحدد وحمه ما الله المحدد والمحمه ما الله المحدد والمحمه الله المحل والمحدد والمحدد المحدد المحدد المحل والمحدد والمحدد والمحدد المحدد والمحدد المحدد والمحدد وال

قد يعلق مسترحه الرحمة والمعتملين عالى قداما فواد أن حدقة الاعاس بأن يبيس المستاذ اللوقوم وكذات المرحلي، وكدائل فياس موجه في الشواء أن الدهب والمنضة لا يكارن عليه إلا أن يصبغ، كسا أن اللواء لا يكون عليا إلا أن مصبغ، الاقه لا يصبغ المولو إلا بالترميع على ادائرة والعلمات في علمها شيئاً من الذهب والنصة يكون عبر مصبغ، يعب أن لا يحت على عيد روق

وقد قبل : الاحتفازة في قدة المناقة احت عن مصر و زمان، فقي و من أبي حوقه وحجه انه تعالى مو تنظرت السناء لمن اللولو على الانفراد، ولم يداد الناس حالاً فأضر تا عدين في رماله . وفي زمن أبي يوسف، ومحمد رحسهما لقدة التي بعدرة والنساء مس المزائز على الاعراف، وكان كاس يعدون فالمنا فزراً، فاعزر عالات في رمانهما، وقولهما أفرام إلى عاصدهارة.

۱۳۳۳ واقا خلف الرحق لا يسمل تميشا من النسو فاصلى فلسموه سوفات او حقين السوديني والرمخان السودين، الدم ووقائد ودحلت في ورده وقد و فارد الآليس السواف فهمذا على النساب، ولا محلت في الحميل والمعلول والقدود الروادات العزاق بي بالدرجاء الفاتمالي

٧٣٣١ - وإذا حنف لا يلسل سلاحًا ، صفائم سبيك ، أو تنكّب قسرهُ أو تبرمُا ، لم وحدى القابران وهذا إذا كالناء ليس بالعربية ، و ذا كان البسل منفذ سنة لأن قال: سلاح على پوشم، بحثت بهذه الأشياء . ولو ليس درعً من حديد يحنث . ولـر حلف لا يلبس شيئًا فسسّ هرعًا من حديد أو خفين أو تعنسوة ، حنث في يميـد .

٧٣٢٢- ولو حلف لا يكسو قبلانًا شيئًا ولا نيه له، مأعطاه مواهم يشتري بها تونًا لا يحتث، ولو أرس إليه بثوب [قلنسوة] "كسوة حدث، ولو كساه فلنسوة، أو حقين، أو جورين حت ، وعن محمد رحمه الله تعالى: أن الكسوة عبارة عما بجزئ في كفارة اليمين، وأو حام لا يكسو فلانًا تونًا، فكساه قلنسوة، أو حقين، لا يحسن بلا علاف.

نوع أخر في الدخول:

۷۳۳۳ إذا قبل: إن دخت هذه العار فكذاء وهو داخل فيها، قدام على دلك، ثم يحت استحساله والقياس أن يحت، الأن اسم الدخول يقع على دوامد. ألاترى أنه لو يوى بالمدول الدوام صحت بهه، نص عليه محمد رحمه لله تعالى في أدال مبل ...

وجه الاستحسان؛ أن الذخول فعل لا يسد، قال يعطى ندو مه حكم الإبتداء "أ، وهذا هو الاصل في جس هذه الأحمال أن ما لا يتدمن الأفعال لا يعطى ندو مه حكم الإبتداء، وما يتدمن الأفعال لا يعطى ندو مه حكم الإبتداء، والفارق بين استد وغير المستدمن الأهمال عاسنة قران الملاء الله فيها على يتده ودلك كالسكني والركوب والنسو والنظر و المعمود والقيام، فإنه يصح أن يقال استكن في الدار بومًا، وليس يومًا، ونظر بومًا، ونظر بومًا، ونظر بها فهو عالا يتند، ونظلت كالدخول والخروج، فإن لا يستقيم أن يقال: خرج يومًا من النار، ودخل في الدار؛ أدخل، ولا يستقيم أن يقال المناخن في الدار؛ أدخل، ولا

٣٣٣٤ و إذا حلف لا يدخل هـنده السنار ، فأدخس إحدى رجبيه في الأسار ، وإم يدحن الأخرى لا يحنث في يهينه ، مكذا ذكر محمد رحمه انه تعالى في الأصل ، وبعض مشيحنا رحمهم الله تعالى فالوا : هذا إذا كان الجانبان مستويان ، فأما إذا كان الداخل أسقل

⁽۱) مكتافي الا

⁽٢) وفي ام 1 مكتم الانتدان أو علمو، هما هو الأصل:

⁽۳) مكتافي طاو ق و أم موكاناني الأصر. قالة الدناللة بالدنية

يعنك في بينه، ويعصبهم قبالوا: العبرة للاعتساد، إن كان الاعتساد على الرجل الداخل يعتسف وإن كان الاعتساد على الرحل الحارج لا يعنش، إلا أنا في ظاهر رواية أصحابها رحمهم الله تعالى لايصير داخلا بإدخال إحدى الرجلي، وبه أخذ التيخ الإمام الأجل شسى الاثمة الحلواني، والنبخ الإمام الاجل شبس الاثمة السرخسي وحمهما الله تعالى حذا إذا كان يدخل قائمًا، فأما إذا كن يدخل مسافيًا على ظهوره أو على حنيه، أو على بطنه قتل حرج حتى صار بعض بدنه دخل النار، إن صار الاكثر داخل الدار بصبر داخلا وإن كان سافاه خارج الدار، هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى، ولو أدخل رأسه دول قدميه لم بحست، وكذلك لو تناول فيذ يده

۳۳۳۵ وان حلف لا پدخیل دار دلان، فاحتمله إنسان، وأدخله و هو كار، ثم بحث، فالوان ومدا على وجهو كار، ثم بحث، فالوان ومدا على وجهون إسا أن بكون بحث لا يكته الاستاع عنه أو يكه الامتناع عنه لا يحث في بهيه، لأن شرط الخت وهو وخود، ثم يوجد لا حقيقة ولا اعتباراً، وإن كان يكته الامتناع عنه، فقد اختلف الشابح و حمهم الله تعالى عبه لوينغي على قياس!" قول أي حثيقة وأبي بوسف و حمهما الله نعالى أنه لا بحث ؛ فا بين بعد هذا إن شاء لله نعالى أنه لا بحث ؛ فا

هذا إذا احتمله إنسان وأدحله مكرمًا، فأما إن هذاه بالدحول فدحل بقدميه فقد اختلب المشابخ رحمهم الله تعالى فيه أيضًا، بعضهم فالبراز يعنك، وبعضهم فالبراز لا يعنث، وبعضهم فالوا: إن أمكنه الاستاع عن الدخول ومع هذا دخيل يعنث، وإن لم يُكته الاضاع عنه لا يعنت.

٧٣٣٦- ولو احتماله إنسان وأدخله وهو راضي يقلبه، إلا أنه لم يأمره بالمنث، فبقاد اختلف المشايخ رحمهم أنه تسالى فيه، ووجدت في المتنفى عن أبي حبشة وأبي يرسف رحمهما الله تعالى أنه لا يحتث، فعلى فياس هذه المسالة ينبخي "أن يكون فولهما فيسالة الدي مكرة أن لا يحدث، وإن كان أمره بقلك يحتث؛ لابه وجد الدخول منه اعتباراً.

٧٣٣٧- ولا كنان عمر بول بدي باب الدار، فترلق رجله فحصيف في الدار، لم بذكر محمد وحمه الله تعالى هذا الفصل في شيء من الكتب، وقد اختلف المشايخ رحمهم

 ⁽¹⁾ هكذا في حميع النسخ الباقية التي عنده ، وكان في الأمس : فعلى

۱۱)وتی نه و خار م اینجدمکالایسلمی

الله تعالى فيه ، قبال مصنهم . يبحثه ؛ لأن حصوله في الدار مضاف إلى فعله ، وقال مضنهم : لا يحسف ؛ لأنه حصل في الدار مكرها لإباعتباره ، فصار كما لو احتمله إسنان وأدخله في الدر مكرها :

٣٣٨- وإن دخلها على دابة حلت إلا أن يكون البداية قيدالفلت، وهو والبيها، ولا يستطع إمساكها، مدخلت الدار، دايه لا يحلث في يبنه الأبه صار مسلوب الاختيار لما العلمان، وقيه يكنه إصباكها.

٣٣٩٩- وإه حلف لا يدخل بينًا، فعجل المسجد أو الكفية لا يحتف، وإن سمى الله نماس الكفية بينًا في توله عز وجل: ﴿ وَلاَ أَوْلَ بِيتِ وُضعَ لَمَنْسَ ﴾ ``وسمى سائر المساحد بيونًا في ضوله عيرً وجل: ﴿ فِي يُنُوبِ أَذِنَ اللهُ أَن تُرقع ﴾ `` لأن سم البيب الممساجة مجدر: لان البيت اسم لدائخة البيتونة، والمسجد القص في معنى البيتونة إنه لا يناف فيه و ومطنق الاسم يتصرف إلى الحقيقة، وكذلك لو دحل بيعة أو كليسة لم يحنث الأن الكفار إعا بنوا البيعة والكنسة لنصلاة لا لمنتونة، فلالكون بينًا بطلقًا.

۱۳۵۰ وإن دخل معلينوا لم يحتف الأن المنعلين لم يشخد " المبينوشة ، قال مشايحها رحمهم الله نعالى : هذ إدا كان المنعلين بحال لو أغلل الباب يضى خارج البيت ، فإدا بقى داخل البيت وهو مسقف يجب أن يحتف في تيته الأنه يصلح للبينونة . وإلى دخل صفة يحتف وهذا على عرف أعلى عرف أقل الكرفة الأن صُلْقتهم على هيئة البيوت الأنها ذات حوائط آربعة عدهم : فيكون بين . وفي عرفنا العامة الانكون على هيئة البيوت الأنها ذات حوائط بلانة ، فلا تكون على على على على الملك .

٩٣٤٩ ولو دخل ظلة باب داره ذكر في الكنساب : أنه لا يحد و قراد النظلة الساباط لذي يكون على الشاره و لا يكون فوقه مناه و لاه لا يعظل عليه اسم اسبت ؛ لا يدان فيه . وكذلك إذا كان عوقه بناه إلا أن مقتحه إلى الطريق الأعظم أن إلى السكة ، لا يحدث إذا كان عقد بهنه على يبت شخص بعيته ؛ لأنه ليس من حمة بيته .

- ١٣٤٤ - و من أ مناوي في اللبك وحمه الله لعالي ١٠ إذا قال الرجل إن دخلت دار فلاك

⁽¹⁾ سوره كل عمران الآية: 99.

⁽٣) سورة النور الأية ٢٠.

⁽٣) وفي م - وحاشية خل لأن الدهاير مايس المبنونة.

٣٤٤٣- إذا قال: إن وضعت فيدمى دار فلان فكافياء فوضيع إحدى رجليه في داره. فلا بحثث على ما هو جواب ظاهر الرواية ؛ لأن وضيع القدم هي هذه الصورة صار محاراً عن الدخول، فكأنه قال- إن دخلت دار فلان فكافا، وهناك إدا أدخل إحدى وجليه في دار دلان لا يحيث في عيد، كذا هن.

۷۳٤٤ وإذ علف لا يدخل دار فلان ، فدخل داره وروجه ساكل فيها، الاجعنت الأن الدار تنهيا السيرة على البيار الاجعنت الأن الدار تنهيا السيرة والمياكن مو الكدحفاي . في الناوي أهل سعرف وفي المنطق الإدافال: والله لا أدخل دار (ولان ، فدحل داراً فلان ساكن فيها مع الموأنه والمدار لها حشف وكدلك لو قال . والله لا أدخل داراً (الانافة عدخل عليها وهي في دار زرجها ساكنة معه بهدت ، فهده الروالة تخالف ما دكر في فناوي أهل معمرها .

۷۳۴۵ وفي اعتاوى القضلي : إذا حلف لا بدخل دار فلان، فذخل داراً فلان فيبا ماكن، والدار الماكن وإذا فلان فيبا الماكن، والدار لامرأته، وذكر فيبا تضييلا، فقال: إن لم يكن لفلان دار بنسب إليه سوى هامه الدار يحيث؛ لأن الحيالف أواد هذه الدارة وإن كان له دار أخرى نسب إليه لا بحث، وهذا اجواب يعتالف ما ذكر في المنتفى "، فإمه ذكر المسألة في المنتفى هن غير نفصيل.

۱۹۳۶۹ ورأیت فی موصع أخر : إذا حلف أن لا يشاط داراً لفالانه ، فندخل دار زوج قلانة وهی سائنة مده ، أن بار مم يكن لفلانة دار أخرى نشب وليها يحمث ، وإلا فلا يحث ، ولم يذكر هذا لفص في المشفى .

٧٣٤٧ - وإذ علم لا يدعل دار قبلان، وهناك يسكن مع أب في الدار [بالعبارية]"،

⁽١٠) ما بين المفرعين سافط من الأصل وأثنتاه من طارم وهـ..

⁽٣) مكد في ف ، وتاناهي الأصور ط الباسلة.

والأب هو الذي استأجر السار، فقد قبل إنه لا يحنث، وعلى قباس ما ذكر في المنتقر " بسني أن محنث بلا تصميل، وعلى قياس ما ذكر في أفتاري القضلي ايحب أن تكون المسألة على التعصيل أن كان للام أدراً أحرى نتيب إنه سرى مذه لا يحنك، وإلا فيحنث.

٧٣٤٨ . وإذا ملف لا يدخل من باب هذه الداره فلخل من غير الباب لم يحنث: لأن اليمين المقلب؛ [على دخول موضوف، فلا يعتب ما لم ترجد تلك السفة. وإن تعب بالدائخ ودخله حيث ؛ لأن الهمين العقيدت] " على إنهائك النسوب إلى الدار ، فيستوى فيه الفدير و لجديد. ولو عبَّل ذلك الرب في البديل لم يحنث في غيره وهذا ظاهو - ولو لم يعبه والكن نوى ذلك والايدين في القصاءة لأنه نوى خلاف الطاهر .

٧٣٤٩ . وإن حلف الرجل لا يدحل بيًّا لفلات، وليربيب بيُّ بعينه ولمرادوه، فلدخل بيًّا يسكنه فلان بإجازة أم علرية يحنث في تبنه عند عدماءنا رحمهم للا تعالى خلافًا للشافعي.

١٩٣٠ و إذا حنف لا يركب داية ولان، أو حلف لا يستحدد عبد فلان، في كب داية واستحدم صدًّا في يد فلان بإجارة أو عاربه لم يحسن بلا خلاف. وظوجه لعثما منا أنه عقد بحيثه على سن مضاف إلى فلاق زضافة مطلقة ؛ فراصم ب ورده إلى الدار المُداء ، إلى و الان وماك. الرقية وينك المفعة جميعاء إدارهافة العدر لمك المفعة حقفة . كما أنَّ إضافه إلى ملث الرقية حقيقة؛ لأنَّ إصافة العقار بالت المنظمة ثابته شرعًا وعرفُ، أما شرعًا فلما روى. أنَّ النبي ﷺ مر بحائط فأعجبه، فقال: من؟ فقال رافع بن عميج: بي، استأجرت "، فواقع أصاف المستأجر إلى نفسه، ولم ينكر عب رسول الفريخ، وأما عرفًا الله في العرف يفال: منزل فلات وإن قان قلان بسكر فيها واجارة أو عاربه أو الذ كان اضباقه العفار علك المضعه ثابته عرفًا وغيرها كالت حفيقة، والأسم عني ينات للشيء عرفة وشرائاً ؟ إن حفيقة كاسم الصلاف ففيات أن هذه الإصافة في العقار حفيقة ، فيصرف البعن إليه ، ولا كذلك العبد والدانة ؛ لأن بإصافة العبدوالدابة عنك الممعة ليست بحقيقة اطراهي محبرا الأنها غيراتك عرفًا وشرعًا.

٧٣٥٧- ولو علف لا يماخل بيشًا تفلان، فلاحل بيشًا قد أجر ومن غيره، ذكر بعص مشايحة رحمه الله مالي في شرحه أناأف اختلاف الشابخ، وذكر بعضهم أن عن أصحبنا قبه رواينان: في رو يه يحنت من غيير بية ، وفي رواية لا يحنت إلا بالنبية ، فغيبي - ما روى أنه لا

Sec. 35 (1)

 ⁽¹⁾ أخرجه الإمام أبو طبيقة بن مسادي، وأخرجه انهم بن بن المحمد الكبر (33°4).

يحدث بلا باشته في قول أبي حنيمة وأبي يوسعه الرحمهما الله نمالي، وها روى المربحات من غير النبة قال محمد راحمه الله تعالى ، وذكر القدوري من محمد روايتان ولم بذكر قول غيره والمواكان المحمورف عليم داريسكم (وهار غمة ، فدخان دار الغالة لا بحثت بذاتم بدل المدليل على دار الغلة (الأدعار) مطلقاً داريسكنها

٣٣٦٢ - في حقوري أبن الدين وحده الله تعالى ٢ وإذا حلف الرجع لا يسكن حالوقًا بعلان، وسكن حالوثًا فد احره من عمره، فإن قال اللحلوف عليه عمل يسكن حالوثًا مم بحدث بسكني هذا القالوت على إحدى الروايتين كساجي لست، وإن قال عن لا سبكن حالوثًا حث: لما عرف من مقصود الخالف، عإن من حلف لا يسكن حالوث الأمير بعلم كل واحد أن إد الا حالوث هم ملك الأمير.

٣٩٧٧ وهي القدوري: إداحلف لا يدخل دار دائد، فدحل داراً المدن داراً مشتركاً به ويين عبره عان 5.5 اللحلوف عنيه من سنكي الدار بحث، وإن كنان لا سكتها الايحساء الأنه إدا كناد لا يسكنها، فالإنساقة بالمنبار المالك، والملك في الكل مير مضاف إليه، وإن كان الدار مشتركاً من المجلوب عليه ومن ضروه، وكل واحد مهما السكن منها على حدة، فدخل الحالف صحر اللازاء وهليزها لا يحتك في بهنه، هكذا فين.

\$770 وهي السنتفي حسن مصدوحه الله تعالى إذا قال (العبرة) . والله لا أخط دارك وقد الله العبرة) . والله لا أخط دارك والشائف ثم يتو هذه الدار بعبها، تو إن المسلوء عليه أنول من هده الدار بعبها، تو إن المسلوء عليه أنول من هده الدارا في الحرى، وسكنها بإجازة ، أو عديه، فد مل الحائف عليه يعدن والى المسأنة بحائها لا يحتث وقي أيضًا: عن الى يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لعبره الا توجل مترقك ، فهذا عني المرب الذي هو يه ، فإن تحول إلى مزل الحر، فدخل عليه المهدنات ، وإدا دخل داراً للمحمود عليه عنو الدارا التي المدلوف عليه ساكها " ووم حلف قريديت .

0760 - وفيه أيضًا: إذا حلق الرجل لا يدخل منزل فلان، يه إن احالف مع العملوف. عذبه اكتربا منز لا فيها أبيات، فالحالف في أب مد منها على حدة، والمحلوف عليه في أبيات منها على حدق والساحة واحما في فالحالف حالت، وكل واحد منهما داحل في منزل فياحده الأن

١٦١ هكذا في طا و ام او اف اد وكان في الأصل المسجوف فيه.

الألوفي للبوام الماكنافيها.

الساحة بينهما. وهذا مخلاف ممائة الدار الشهركة انتي تقدم ذكرها [يهى ما إذا دعم الحالف صحن الدار المشتركة انتي الحالف في سبت منها، وضريكه في بيت منها [" ؛ لأناهناك عقد اليمين باصم الدار، وأسم الدار لا ينطلق على بعضه، وهنا عقد اليمين باصم الترك، والمنزل مشتق من النزول، والنزول يتأتي في العض كما يتأتي في الكل

۱۳۵۷ - سئار الفقيمة أبو الفاسم الصفار وحمه الله تعالى عمل حلف وقال. إن أدخلت ملائا بيتي فكفا؟ قال: هفا على أن بدخل فلان بيته بأمره علم أو لم بعلم، ولو قال: إن دخل فلان بيته بأمره علم أو لم بعلم، ولو قال: إن دخل فلان بيتم بأمره بعلمه وبعير علمه وقو قال: إن تركت قلان بيتم و في قال: إن تركت فلا أب تعلمه ولا ينمه. وسئل أبو بصر عمن قال لامرأته: إن دخل فلان دارك، ودخلت دار فلان، هائت طائق، فتحلت دار فلان، ولم ينخل فلان دارها، ولم تذخل هي دار فلان، قال: طأقت الأنه لا يراد بينخل فلان دارها، أو دخل فلان دارها، ولم تذخل هي دار فلان، قال: طأقت الأنه لا يراد بهذا الجسع، وإغايراد، أن لا يضعل ذلك واحد متهسما الأن المنارض هو المنع من فلحالطة .

٧٣٥٧- حلف أن لا يدخل دار اصرأته، فبهاعت الفرأة الدار من رحل، واستناجرها الحالف من الشنوي، ثم دخلها، وإن كان كراهة الدخول لا حل الدار حنث؛ لأن البسبان المقدس على عين الدار، ودكو المرأة للتعريف، وإن كان كراهة الدخول لا حل المرأة لا يحنث؟ لأن البمين الدخول لا حل المرأة لا يحنث؟ لأن البمين الدينة المحدد لا جل النسبة، وقت القطعة السبة، وصنائل هذه المسألة بعد هذا في فصل الخلف ما يقم على الملك الخادث.

٧٣٥٨ - وإذا قال لامراته : إن دخلت الدار ، منسامي طوائق"، فتنخلت الدار طلقت هي وغيرها : لأنه عند النحول يعبير قائلا : نسامي طوائق، وإذا قال : إن وضعت قدمي في دار فلان فكذا، فدخلها واكبا أو ماشياً بحدًا : أو يغير حدًا ، حدث في يبته ؛ لأن وضع القدم في عرف الاستعمال صار عبارة عن الدخول مجازاً حدر كأنه قال : وإنه لا أدخل ، وهناك بأي طريق دخل يحدث في يبته فكذلك هذا ، وإذا توى حور حلف أن لا يضع قدمه فيها ماشياً صحت تبته ، فإذا دختها راكباً لا يحدث في يبته ؛ لأنه موى حيث غلامه ، من ثوى حشرة كلامه ، من ثوى حشفة كلامه يصدق وبانه وفضاء .

⁽۱) آئیت می ظار

⁽۱) وفي ف\ فهي غالق.

٧٣٥٩- وإذا حلف لا بدخل دار فلان، فقام على حائظ من حيطانها حلك في يبته و لأن الحائظ من الدار . ألا يرى أنه يصير مبيعا بهيع الدار ، قال الشيع الإمام الجليس أو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تحالى : وهذا إذا كان الحائظ كله لصاحب الدار ، وأما إذا كان مشتركا بيته ويان اجار لا يحنت في يبته ، كما كو دخل داراً مشتركا . فإن الفقيه أبو اللبث رحمه الله تعالى : ما دكر من خواب فيما إذا كان الحالف من بلاد العرب، فأما إذا كان من بلاد العجم أنه لا يحث [في يبنه بالقيام على حيفان الدار] "، وعيم الفتري

٧٣٦٠ [وكذلك لو حلف لا يدخل هده الدار، فقام على سطحها، فجوات الكتاب أنه يحتت، واختار الفقيه أبو النيث فيصا إذا كان الخالف من يلاد المجم أنه لا يحتث، وعليه الفنوي]".

ولو قنام على أسكف الهداب عرن كان البناب إدا أعلق كانت الأسكان خوارجية منه لم يحتث، وإن كنان داخل الهداب حدث وإذا حلف لا يدخل بيت فيلان ولا فية له ، مدخل هي حدجن داره لا يحدث حتى يدخل البيت؛ لأن شرط الحث الدخلول في البيت وهو لم يدخل البيت، عكدًا ذكر في الأحيل أ.

قالوا الرهة على صوف فيارهم، فأما في عرف دبارنا الدار وانبيت واحد، فإذا دخل صحن الداريسية، وعليه الفتوى.

٧٣٦٧ وفي أختاوي العصلى (إذا حلف الرجل وهو جالس في بيت النزل إن دخلت هذا البيت فكفاء هالبس على دحول [البيت] الله سنى لو دسل في صحن الدار أو في صحن النزل لا يحسف. فالواد وهذا إدا كان يهم بالعربية ، فأما إذا كان يهم بالقراسة بأن قال: اكل من بابن خانه در أم فكفاء فاليسمي على دخول النزل. فإن قال. عنيت دخول ذلك البيت صدق دياة لا قضاء الأن اسم حاته بالفارسية الحسيم المنزل، وكذلك لبيت اسم خاص إما كانا ومناكله إدالم يشر إلى بيت بعيد، فإن أشار هالحكم كذلك.

٧٣٦٧ وفي احتاوي أبي الليث رحمه الله بعاني الانسجوة أعصائها في دار رجل م فحلف الرحل لا يدخل دار ذلك الرحل، مارتني تذك الشجوة، فإن ارتقي عصنا لو سقط

٢٠٦ مامين للعقولين ساقع سريالأصار وأنتند من فارم وف

⁽٣) ما بس المعفومين ساقط من الأصل وأنشاه من ها وم رف

⁽٣) حكفًا في السبح الباقية التي عدانا ، و كان في الأصل: القرل مكان البيت

سيقط في الدار، يحنث إذا كيان الحالف من بلاد العرب، وإن كيان من بلاد العجم لا يحنث يمر لة ما لو فام على سطح الدر أو على حائط من حيطانها، وعقم الفتوى،

٣٣٦٦- إذا حفق لا يدخل من هذه المسكة و فسدحل داراً في تلك السكة من طربق السطح ولم يحرج إلى السكة من طربق السطح ولم يحرج إلى السكة قال الفضية أبو يكر الإسكاف: هذا إلى عدم الحنث أفرب وقال الفضية أبو يكر الإسكان أقرب وإذا حلف لا يدحل سكة علان ، قدحل مسجدا في السكة وقم يدخل السكة ، ذكر هاء المسألة في أعناوي أبي اللبث وقال: لا يحنث ، ولم يذكر فيها الخلاف ، كنه ذكر عي السألة الأولى ، وهكذا ذكر فسألة من عبر ذكر الخلاف في النبوي الفصلي ، وذكرنا في متعرفت كتاب الطلاق أنه إذا كان للمار ديل دين ، وبا باب من السكة المجلوف عليه ، أنه يحنث في يهنه .

وذكر في واقعات الناطقي " مسألة توكدما ذكرنا في منفرقات الطلاق، وصورة ما ذكر شهة إدا حلف لا يدخل صحلة أزادان، فبحل داراً لها يابان أحدهما مفتوح إلى محلة ازادان، والباب الأخر مفتوح إلى محلة باد يحنث في بينه؛ لأن البار تنسبه إلى الحائين حيساً، ونسأنا السكة تفريعات ينظر في مغرفات الطلاق

9774 إذا مراق الايماع فيلانا بدحل هذه الدار، فيإن كنان بملك مده الدار، فيصعه بالفيول والفيعل، وإن كنان لا يملك، فيصعه بالغيوب لا غيير، في الساب الأول، من أيان الوافعات - وقد ذكرنا من في في هذا الجنس في اخر فصل المفرقات من كتاب الطلاق.

٧٣٦٥ - وعى أنوادر ابن مسعاعة عن محمد رحمه ابّه تعالى: إذا حلف لا يدحل هذا المسجد فزيد وبه طائفة من دار إلى جند، ودخل الموضع الذي زيد وبه لا يحتث وقو حلف لا يدخل مستحد بنى قائزت، وباقى المسألة بحالها، قدحل الموضع الذي ريد فيه بحثث، قال: وكانك في الدر إذا قال: هذه العالى، أو قال: دار ملاب.

971.1 وذا حلف لا بدخل دار فلان لا يعيزى شكفنى بود، إن نزلت بهما مله أو عثل أو مرت، ددخل لا يحدث الأمه براديقوله : شكفتى، هذه الاشياء، في اللوارال ، وقيه أيضاً: حلف لا يدخل رى، أو قال: مدينة رى، أو حلف لا بدخل بلخ، أو صال. مدينة بلخ، أو حلف لا يدخل قربة كدا، فهذا على العمراك وكفا إذ حلف لا يترب الشعر في هذه الفرية. فهو على العمران، حتى لو شرب في ضياعها أو في كرومها لا يحنث.

٧٣٦٧- قال نمية : وهذا بخلاف ما لو حلف لا يدخل كررة كاما أو رسان كفاء فلخل في أرضيهما حيث يحنث، وقيد قبل ، بأن الكورة اسم للعمر تدا أيضًا، وهو الأظهر، والبلد اسم للعسيران الصّياء واختنف النشايخ في بخارى، والفشوى في زمياتها على أنه اسم للعبران آل، وأما فرعانة اسم لفولاية، وكذلك حراسان، وكذلك الأرمينية، حتى لو حلف على واحد من هذه المواضع لا يدخل، فدحل فوية من قراها حتث، وكذا فوغاتة وسعد وتركستان اسم للولاية.

٧٣٦٨ . وفي أنشادوري : ولو حلف لا بدخل دار قبلان وهي من الدور باشتهاورة بأربائها مثل دار عمو و بن حريث : قدحتها حدث و لأن الإضافة إلى الأرباب على طريق النسبة دون اللك، والنسة كافية .

9719 - وفيه أيضاً; لو حلف لا يدخل هذه الحجرة قدخلها معدما كسرت لا يحت. وليس الحجرة كالدار * لأن الحجرة السم لل حجر بالبناء، قصار نظير البيث، وفيه أيضاً: حلف لا يدخل هذه الدار إلا مجئازاً قدحلها وهو لا برياد الجلوس لا يحتت؛ لأنه دخل على غير الوصد، المدعني لو أو دحل يعود مريضاً ومراده "الجلوس هنده حنث الأنه دخل على غير الوصف المستشى، وإن دخل لا يريد الخلوس ثم بدالله بعد ما دحل، فجلس مم يحتث الأن الدخول وجد عنى الوصف المستشى!"، وبعد ذلك هو مكت، والكث للس بدخول

۱۳۷۰ - قال: وكدلك تو حلم لا يدخل هذه الدار إلا عابري سيل، إلا أن يبوي أن لا يدخلها يريد النزول فيها؛ لأنه يدل: دخل عابري مبيل إذا لم يستقي.

٧٣٧٩ وفي المتفي من فقا الجنس. إذا حلف لا يدخل السوق إلا مجتازًا، فدحل السوق، ومن وأبه أن يشري شيئة من غيم أن بحلس تم بحنث، وإن مداله فنجلس لا يحتث ألفًا.

٧٣٧٢- ومن دخل ومن رأيه الحلوس حنث . .

٧٧٧٣- وقو حلف لا يدخل دار فيلان، فأشرع الحنوف عليه يشا من داره، والخدم حالونًا وليس له ياب في الدور، قدخله الحالف يحدث الأنه من حملة ما أحاطت به الدار

٧٣٧٤ - وعن أبن يوسف رحمه الله تعالى: فيمن حلف لا بدخل دار فلان، فلدخل بيدً من هذه الدار قد أشرع إلى الطريق، وابس له البإلى الدار "الايحنث، والوحام تحت للك

¹⁹⁾ ما بين المموشين منافط من الأصل وأنشاء من طارع وفيد.

⁽۱۹) وفي طاره وفي رأيه

⁽۳) البساس أطالو م

⁽²⁾ وفي أظ : إلى الطريق مكان إلى الدار.

الدار سربًا أو مناف فلنحلها اخالف، لا يحدث إلا أن يكون من هذه الثناة مكان مكشوف إلى الدار سربًا أو مناف فللدائلة مكان مكشوف إلى الدار يستنقى منه أهل الدار ويقام ذلك المكان المكشوف حدث، وإن لم يبقع دلك المكان المكشوف لا يحت ، ولو كان المكان المكشوف شيئًا قبللا لا ينام به أهل الدار وإثما هو فيضوه، فنيغ الحالف ذلك العرضع لا يحث ؛ لأن الفناه بحث الذار، إذا لم يكن لها منفذ إلا يعد من الدار، وإن كان لها منفذ إلا يعد من موافق الدار بمنزته فير الماه، ومثى كان للضوه، فليس ذلك من مرافق الدر، فلا يعد داخله داخله فرائدان.

٧٣٧٥ - وفي القدوري أن إذا قال: عبده حر إن دخل هذه المدار إلا أن بنسي، فدخلها ناسبًا لم دخلها فاكرًا لا يحنث في تهده الأن كلمة أولا أن الكمة عابة ككلمة احتي ، فينتهي البعين بالدخول ناسبًا. وإذا دخلها بعد دلك دخلها واليعين منتهية.

٧٣٧٦ - ولو قال: عبده حو إن دخل هذه الداو إلا ناسيًا ، قدخلها باسيًا ، تم دخلها ذاكرًا بحدث الأن اليمين مطلل لا غاية فها، والسيشي منها دخول بصفة السيان، فالدحول متملكًا يكون مستني منه .

٧٣٧٧ - إذا حلف لا يدخل دار فلات، فعمد فلان إلى بيته فسطيليه من قبل داره وجدته إلى دار الحالف، فدخله الحالف لا يحدث في بيته دالانه صار مسويًا إلى الدار الأخرى.

۳۳۷۸ و من هذا الجنس: وفاحلت لا يدحل هذه الذار، فاشترى صاحب الدار بولاً إلى جنبها، وقتح بالمعالجيت إلى هذه الذار، وجعل هريقه فيها وصدياب البيت الذي كان في الدار الأخرى، فذخل الحالف هذا البيت من غير أن يدخل الدار التي حلف عليها، حنث في يمته الأنه لما أضاف لبيت إلى الدار صار من جمنة الدار، ذكر المسألة في المنفى ، وقد ذكره رواية ابن سماعة قبل هذا عن محمد رحمه فه معالى في مسألة الإبادة في الدار؛ أنه لا يحنث، وفي القدوري : الشرب إذا كنا داره في دار، ومحتره في دار أخرى، فهو من المدار

وفي القدوري: الشرب إذا كان بابه في دار، ومحقره في دار أخرى، فهو من اللهار التي مدحله إليها؛ لأنه بيت من بيوتها.

٧٣٧٩- إذا حلمه لا يسخل مغلاد [فسن أي جنائب دمحلها بحث و لو حلف لا يدخل مدينة السلام، ذكر في الشتقي ا أن مدينة السلام وهي مدينة أبي جعمر خاصة، وهي التي من ماحيتها الكوفة، والرافعة من عبر الرفعة، فما لم يدخل من ناحية الكرفة لا بحثث، بشكاف ما إذا حلف لا يدخل بغد دالال المربغة الإنتارل الحاتيب.

⁽١) ما دي العنوفين ساهة من الأصل وأنشاه من لا وم وف

والأعمالين المعفودين ساط من الأصل وتُنبتناه من طروع وف.

- ٧٣٨- ولم علف لا يدخل بعداد، فالحدر من موضع في السعية ومن بالدخلة، لا يحتث في قول أبي بوسف وحيد الدخلة، لا يحتث في قول أبي بوسف وحيدة الله تعلى، وقبال محسد المحتث قال المعدادي أن جاء من الفتوى على قول أبي بوسف الأن دجنة وإن كالمت من بعداد، حتى إلى البعدادي أن جاء من موصل حتى دخل بعداد في الدعية يتم الصلاة. إلا أن في بدر بالبين بر دبيعداد الحدد عرفًا.

٧٣٨١- ورة حلف لا يدخيل الفرات، فدخل سنفية في القرات أو جسراً، لا يحت حتى بدعو إلماء - لأن يدون الدخول في الماء لا يسمى داخلا في لفوات

٧٣٨٧- إذا طقب لا يدخل دار فلان، فاستعار النحوف عليه دراً لاتخاد الوليدة فيها . ما خمها قفائف لا رحنت إلا أن بشغل المير من ثلث العار ، ويسلمها إلى فستعيره والمسعير ينقل مساحه إليها. فإذا دخلها الخائف حينته يتحلب في يجمه هكذا دكر في افتغري النسفي رحمه التامعاني .

٧٣٨٣- وردا قبال: وإنه لا أدخل دار فلاب فلدخل بدائا داره ١٤٠ في فتطوى أمال ميمر فلد أنه وزعان فتطوى أمال ميمر فلد أنه وزئانان فلستان من الدار بحسه وردانه بكل من الدار الا بحثت. وأمارة كون المستان من فقدار أن يكون بحال إذا ذكرت الدار عومت مستانها ، ومحدد أن تعهم المستان بذكر الدار ، وإذا حوجت الرأة إلى الستان ، فالزوج الابكر ، فكاك ، فوذ وجد مانان العلامات كان السباد من الدار

۱۳۸۶ و مى أنوادر مشام : قال، سألت أبايوسمه رحمه الله تعالى عن رحم حلمه يطاوق أو غيرم، أن لا يدخل دار قلان، فلخل بستانًا فى تلك الدار دهل الا يحدم، قلت: قال بلغ السنار، وليم سمرًا المستناذ؟ هال: السسسان مهما، وإن لم يدمو، قلت: قال كناد اللهمتان بادن أحدهما فاخل الدار والأحر حارج الدار قال: هو مها.

قال عشام الوقد سمعت أيا يوسف رحمه فه تعالى يقول اللبدان ليس من الدار إلا أن بسبيه وأو يكون وسط الدار وقال عشام وسألت محمداً وحمه الله تعلى هو رجل حلف لا بداعل هذه الدار وقد على مستانها و وبات البستان إلى يبوت مي هذه الداره وبس المستاد طريق غيره، وعلى الدار والمستان حاتط وتحد عجيط بهما و عدمل البستان و قال الإيحشاء وكذلك إذ كان فيستان أصفر من الدار أو أنس منها ولو كان البستان وسط الداره ومعتاه أن مكون الدار محدقة بالبستان يحتث وفي القدر ري . ينا دخل بستانًا في تلك الدوء قان كان متصلا بها لا يحدد و و رد كان في وسطها حيث وسيائي من هذا اجس في موع خروع عرام مراكا وفي فتاوي أبي اللبت وحمه الله تعالى الرافة عنف لا يدخل الحمام الربير مراسر شمدتن، قداخل الخمسام لا لهدفاء بل ليسلم عملي الخمداس، ثم غمل وأسه في الحمدام لم يحمد؛ لأنه لم يدخل لهذا.

٧٣٨٦- إذا قال لأع امرأته: إن لم تدخل بيني كما كنت تدخل، فامرأته كذا، فإن كان ينهما كلام بدل هي الفور، فهو على الفور، وإلا فهو على الأبد، ويقع اليمين على الدخول المعناد قبل البدين، حتى لو استنع الأخ مرة مما كان معنادًا ببحثت ؛ لأن الميمين مطلفة، فينصر ف إلى الأبد.

٧٣٨٧- وإذا حلف لا يدخل هذه الخداء، فالعبرة للعبدان أو اللبد، وقد قبل: العبرة للعبدان، وقبل اللبد، وقد قبل: العبرة للعبدان، وقبل القبلد والعبدان على حاله، فعلى القبل على حاله، فعلى العكس لا يحنث، وعلى القبل الثبائي: إذا استبدل اللبد والعبدان على حاله لا يحنث، ولو كان على العكس يحدث، والأول أصعر.

۱۳۸۸ وفي افتناوي الصغوى : إذا قال لامرأنه: أدعلي الدار وأنت طالق، فهذا وقوله: إذا دخلت الدار، فأنت طائل سواء . وجل قال لامرأنه: اثر تو بيرامن "أستانه افلان كردى، فأنت طالق، وقال: عنيت به الدخول، وهي تحوم حومها ولاندخل، طأفت المرأة؛ لأن اللظ حقيقة لهذا لا للدخول.

٩٣٨٩- وفي المنتفى : يشرعن أي بوصف رحمه الله تصالى: إذا حلف لا يدخل هذه التدار اليوم وغداء لمرقال الإدخلها اليوم ولا غداء على التدار اليوم وغداء لمرقال الأدخلها اليوم ولا غداء فهو كما قال، ولا يدخل النبيلة الني بين اليومين. وفيه أيضاً: إذا حلف لا يدخل دار فلان، وهما في سفر، فهذا على التسطاط واثقية والخيمة ، وكل منزل بنزلانه، فإن عنى به واحداً من هذه الأشياء الثلاثة دين فيما ينه وبين القالى ، ولا يدين في القضاء، وفيه أيضاً: العلو إدالم يكن طريفه في سفله، وإلا كان في دار أخرى بجنب سفله، فهو من الدار التي طويقه في منظه.

• ٣٣٩- إذا حنف لا يدخل على فلان، فقد ذكر شبح الإسلام رحمه أنه تعالى في شرحه: أن اندخول على فلان متى أطلق يراد به في العوف الدحول على فلان؛ لأجل الزيارة والتعظيم له في مكان يزار فيه، يعنى مكاناً بجلس فيه لدشول الزائر بن عليه، وإلى مذا أشار المقدوري في كتابه، فإنه قال: لو دخل عليه في مسجد أو ظلة أو دهليز لم يحنت، وكذلك لو دخل عليه في مسجد أو ظلة أو دهليز لم يحنت، وكذلك لو دخل عليه في أمل البادية، والمغتر في ذلك العادة.

- فأما في عُرفنا إذا دخل عليه في المسجنة بمحنث في بجينه الأنه جوت العادة في ديارنا

⁽¹¹⁾ الالتفات إلى الأطراف وما حويها .

بالجلوس في المساحد لدخول الزائرين. ولو دخل ولم يفصده بالدخول أو لم بعلم أنه فيه لم بعنث: لأن شرط حنثه الدخول عليه على وحه الزيارة والتعظيم، والدحول عـني هـفا الوحه لا يتحقق ما لم بقصده بالدحول، فما هو شرط الحنث لا بتحقق ولا يحب في يحيه.

١٣٩٩ - وفي القدوري : إذا دخل على قوم وهو فديم ولم يقصده ، لم يحدث فيهما ببت وبير الله تعالى ، إلا أمه لا يصدق في القضاء و لأبه خلاف التخاهر ، لأن الظاهر دخوله على الجملة . وفيه أيضًا ؛ الدخول عليه أن يقصده مالدخول سواء كان في بيته أو في بيته عبره .

١٣٩٧- ولو حلف لا يدخل عنى فلان في هذه الدار، ودحل أدار وفلان في بيت منها لا يحتث، وإن كان هي حسمن الدار حيث؟ لأبه لا يكون داخلا عليه إلا إذا شاهده. وكذلك إذا حلف لا يدخل على ولان في هذه الغربة، لم يحتث إلا إذا دخل بيته ؛ وهذا لأن تحصيص للقربة لنفي اليمين عن فير الغربة، وكنير من مسائل الدخول في كتاب الطلاق - والله صبحانه وتعالى أعلم...

نوع أخرقي السكني:

٣٣٩٣- إذا حلف الرحل لا يسكن هذه الدار فخرج منها، وأهله ومناعه صهاء وهو يوبله أن لا يعود إليها، قال محمدر حهه الله تعالى في الجامع الصخير : بحث في بينه . يجب أن يعلم أن السكني في مكان أن يسكن فيه بنفسه و فقله ومناعه ، وما يبائد به ، وبأهله إن كان له أهل ا الأن السكني هو الكود، في مكان على سميل الاستشرار والدوام، فبإن من حلس في المسجد، أو في باب فيه ، لا يعد ساكنًا فيه ، والكون في مكان على سبيل الاستفرار والعوام، اتما يكون مذه الأشباء.

979.8 وإذا حنف لا يسكن هذه الذار وهو ساكنها ولا نية له، ثم أقام قيهة بوماً أو أكثر بحثت في عينه عند علما منا للتلالة وحمهم اله حكم الابتداء، وإن أحد في النغلة من ساعته لا بحث في عينه عند علما منا للتلالة وحمهم اقه تعالى، ومن هذا الحسم مسائل : إحداها، إذا عقد عينه على الدار فقال: والله لا أسكن هذه للدار، فخرج من الدار بفسه، وترك أمنعته وأقمشته وأهله في الدار، ولم يشتغل بالنقل: حنث عند عضاءنا الثلاثة وحمهم الله تعالى ا لأن جينه العقدت على السكني الذي كان، والسكى كان بالنفس والأمنعة والأعلى والحكم النابت بعلة يبنى بهاء يعضها، والعرف يشهد لما قلنا، فإن الناس عي عادائهم يغولون: إن فلانا يسكى في معاة كذا، وإن كان عامة نهاره بالسوق. ١٣٩٥- وهذا يُذَ كَانَ الحَالَفِ كَدْ حَدْ بِنَا أَمَا إِنْ كَيْرِيكِنَ احْرَالِفَ كَدْ حِدَارَ بَأَنْ كَانَ فَي عمِاله فيرده أو كنان ابنًا كمهراً يسكن مع أبيه، أو كنان اسرأة محلف أن لا يسكن هذه الداو ، قاهرج بنفسه وترك قساشانه فيها لا يحنث. وكذلك إدا كال اخالف تنه ديدايا، وكانت بالقبارسية، إذا حرج وفيته أن لا يعود لا يحنث في يجيد وإن تراه أشخده دكر الصادر الشهيد رحمه الله تعالى في اواقعاته العكد؛ واعتمد عليه، وهو الختيار الفقيه أبي اللبيث، وحركن عين خمس الإسلام الأوزجندي أته كان يغني هكلفاء وكثير من مشايح رماننا وحمهم اله تعالى أمتر البخلاف عدا

٧٣٩٦ أنم إذا كان الحالف كه حداي وقالت اليمين بالعربية ، لو منم من التحول، وأن يحرج بتقسمه ومنعو امساعه وأونقوه وههروه أياماء لايحتث في بمنعة لأنه مسكل ولسي مساكل وقواراه أفديحرج فوج ندباب الدار مغلقاه بحيث لج بكنه الفنح فلم يخرجه فقيد احتنف المشابخ رحمهم الله تعالى فيه ، بعضهم فالوا : لابحت ، وهو اختيار الفقيم أمر اللبت. وحمه الله تعالىء وبه أخيم الصيلع الشهيدي

٧٣٩٧ - وهذا محلاف ما لو حلف، وقال: إنَّ لم أخرج من هذا المَوْل اليوم، فالمرأت كفاه فغيد ومنع من الخروج، حيث نظل اسراله. وكذلك لو قال لامراله وهي في منزل والذها: إذا لم تحصري الليلة منزلي فأنت طالق، فمنعها الوائد عن الحضور فإنها تطلق، هو المحتار للعتوى وإناكان فيه احتلاف الشايخ رحمهم الهاتعالي

والفرق أدفى فوله الايسكن هده الدارخوط الخنث بعلم وهو السكس، وإشا تكون السكني فعله إداكان باحتياره أماغي فواءا إنالم أخرج من هذا المان، وفي قدله لامرأنه. إنَّا لَمْ تَحْضُرِي اللَّبَلَّةُ مَوْلُي، شَرِطُ الْحَنْتُ عَدْهُ الْعَعَلِ. والعَدْمُ يَتَحَقَّلُ بشوق الاختيار،

٧٣٩٨- وإنالم يمنعه أحد عن التحول وغل الأمنعة، فبحرج من ساعته لطلب مسكن النمر أوكان في طلب مسكن احر إ""، فشوك الأمنعة أيامًا، فقد اختلف المُشايخ وحسهم الله تعالى فيه، قال بعصهم الا يحنت، وهكذا دكر القدوري في شرحه وهو الصحيح؛ لأن طلب المتزل من عمل النفل والتحويل، فإن العناد فيت بين الناس النقل مي ميزل إلى ممول، فأما طرح الأفسنسة في السكة فليس بعضاده فينصب مبدة طلب المزل مستنشى إذا ليريفرط في الطلب، وكاللك إن بقي في نقل الأمنعة أيامًا كنيرة، ولم يستأجر قذلك حمَّاتين، بل جعل

⁽٢٠) مادين العقودي سائطُ من الأصلُ وأنشاء من ظروع وف.

بيقل بنفسه شبئًا فشيئًا ، لم يحسن إذا لم يفرط ف الآن المُشير هو الانتقال المعتاد لا الانتقال على ا أسراع الوجوب فبالدام في المعتاد لا يحنت في بينه

٧٣٩٩- وهي القندوري ؛ يقول. إداكان النفلان لا يعند الويحنث، وفي المنتفى يقول. إن نقل كما وقل الناس لا يحنث، وإن نقو على عبر ما ينقل الناس يحث ، وإن خرج ينفسه ونقل يعض الأمتعه إلى منزل أخراء ونزك البعض فراحفا المنزلء احتلفوا فررهده المسألة على تلاثة أناويل. قال أبو حنيفة رحمه إنه تعالى: يحنت في بينه إذا ترك عبدًا من الأمتمة وإن فلأر وقال أما يوسف رحمه الله تعالى إبرائعا الأكتراء وترك الأقار لايحنت ووعيل العكب يحلت أوقال محمد وحمد لقد ثقائي الإستواك مي الله ع مقدار مديناً في له السكني شاك المدر من المُناعِ في هذا الشراف فإنه يحنث، وإنا مُنَّا مُقَادِرَ مَا لا يَتَأْتِي لَهُ السَّكِسِ بَلَلْكَ القدر في هذا النائرة فإنه لا يجيث في عيمه

قال مشايخيا وحمهم لله تعالى حاذكر من النحيوات عبلي قبال أبي حتيمة وحمه الله نصائل فذلك إذا كيان الباق عا يقصيد السكتير، أما إذا لم يكن مهده الصيعة بأن كيان ونذا أو مكنسة أو قطعة حصيراء لا يحنث في وينه . وقال الفعيه أبو اللبت رحمه الله تعالى في فتاواه: والفتوى في هذه الكمائل على قول أبي ومنف

وفي اللذهري الرواية إبراهيم من محمد رحمه الدقعالي الله إذا بقل العامة من مناهم حس مقتله " قد التقل لم ميلي إلا الشرع البسير ، لم يحشك في فولهما، وأما في قول أبي يوسف وحمه اقا تعالى انهو حالث حتى ينقله كله

٧٤٠٠ وفي الأمالي عن أبي توسف، إذا كان المناع المتروك يشعل جنًّا يحتث، وإنَّ كنان لا يشخل بيث ولا طائفة منها لا يحنث، ونست أحداله في ذلك حداً، وإنما هو على ما يتعارفه الناس. وبذا أخرج الامتعة كلها إلى لسكة أو إلى المسحد، ولم ينظر إلى منزل احر.. هل بيش سائمًا حتى بحدث في وبته [أو لا يحدث في يونه؟ إ` اختلد ، التسبخ رحمهم فه تعالى صيمه وهدا إداله بكراهي طاب صول أخبره فلأصا إذاكنان في طالب منزل أخر الاجحنت بالإحماس

١٠ ٤ ٧ - عدًا إذا عبقت نبيه على العار أو عني السبت، وأمه إذا صفيد ببنه على المصور، فحرح ينفسه ونرك أهله ومشاعه فبهم لا يحسن في يجمه الحلاقم ماؤدا عقديجيه على الدار

⁽۲) آنيب سي م .

وطلى البيت. والفارق هو العرف، قاد من يكون بيصرة لا يقال: هو ساقى بمعداد بردك . أهله واقله بده هاده فأما في المصر من يكون في السوق بقال: هو مناكن محلة كفاء ادا كاد. أهله وتقله في تلك المحلة وإذا عقد يبده على القبرية، فقد احتمه الشبيخ وحسهم الله نمالي فيه قال القدوري، والقرية في هذا عزلة المعر.

۲۰ ۹۰ و (زافافال: پائين ديه ماشم، فذهب بنية أن لا يعود، ثم عاد وباشيد يحت في عينه، فالوا: هذا إذا هاد للسكني و القرار، و أما إذا هاد فيزيارة (أو ليسكن) " أيامًا لينفل مناهم لا لسكني والفيران. لا يحت في يجبنه، وإذا هماد للمكني وانة وارا بكتر في بداعة في المحت، و لا يسترط الدوم عديه. وإذا قال: اكر ازين كوئي فروم فكذا بس وفئل ضد ابسنادل للمحت، و حكو السكني قدم.

٧٤٠٣- وإدا حنف لا بسكن دار فلان، فسكن في دار بي فلان وبين غيره، يحنث في يمينه في نصيب دلك العبر أو كشر، وقد دكترنا في مسائل الدحول، إذا حلف لابدحل دار فلان، فدخن داراً مشتركاً بينه وبين غيره، فإن كان المحلوف عليه بسكن الدار يحتث، وإن كان لا يسكنها لا يحث، فنياً مل عند الفتوى.

٧٤٠٤ - وإذا بال لا مراته: إن سكنت هذه الدار، فأنت طائل، وكنانت البحيز بالليل، فنها معقورة حتى تصبح؛ الأنها في معنى الكرهة أن هذا الشكن، لا أم الخاف لبلا والوقال: دلك في حق تفسه لم بكن معدوراً؛ (الأنه لا يخاف بالليل، حتى لو تحقل الحرف في حقه الهما من حية اللهم هي، أو ما أشه ذلك كان معدوراً!".

۱۷۵۰ وإذا قال: اكر من استنب بابن شهر ماشم فكذا ، فأصابه حسى وصنو بحال لا يمكنه الخروج حتى يصبح بحنث ، فرق بين هذا ولين ما إذا فيلد ، والفرق: أن الهفيد في معمى المكره والمريض لا؛ لامه بمكنه أن يستأخر من ينفئه عن البلد، والفيد لا يمكنه ذلك؛ لأن الفي فيك، بمنعه ، حتى لو لم يمنعه كان المقيد كالمريض أيضاً هو الصحيح

٧٤٠٦ - وهي قنداوي أهل مسترقند ؛ إذا قال: إن سكنت هذه الله و مكر أنده ورونده فكذا وهو فيها ، فهذا على الإنبال للريارة والضيافة ، حتى إنه إذا دهب بأهله وستاعه من ساهته ، ثم جاء رائر الوطيقا لا يحنث

⁽١) مكذًا في السبح الدفية التي هنديا، وكان من الأصل والسخس.

⁽١٤) ما من المفودين سافط من الأمس وأنيت من طارم وف

۷۲ ۲۷ رجل نزل في خان، فحلف بالفارسية نقال: اكر استب من ينجا باشم فكذا (إن كانت له نية فيسيد على ما نوى إلله الأنه يحتمل أن براد بقوله: فيتجاء الحجرة التي نزل فيها الحان، ويحتمل أنه أراد به المعر، وإن لم تكن له نية فيميته على احتان.

٧٤١٨ إذا حلف الرجل لا يسكن بينًا ولا نية له، فهذا على وجهين: إن كان الحالف مصريًا، فسكن في بيت من شعر، أو فسطاط، أو خيمة لا يحنث، وإنما يحدث إذا سكن في بيت مبنى من مذر وإن كان الحالف بدوبًا، فسكن في بيت من مذر، أو سكن في بيت مبنى من شعر بحنث؛ لأن البدوي بتعارف كلا النوعين بينًا، فأما المصري فلا.

9 * 24 - وإذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها مع زوجته، فحرج رخالفته زوحته وأبت الخروج، فإن عبيه أن يجتهد في إحراجها، فإذا صارت غالبه بمنزلة القاصب لم يحتشه وإن خاصم إلى السلطان أو لم يخاصم، فهو سواه.

٧٤٦٠ وفي "مجسوع النوازل : إذا قال: والله لا أسكن هذه الدار، فخرج بنفسه وقال " عنبت نوبل " المحكن بنفسي دون أهلي ومتاعي، صحت نيته. وفي " القدوري" أنه لا بصدته في الفضاء.

٩٤١١ وإذا حلف الرجل لا يسكن دارًا اشتراها فبلان، فانشتري قلان دارًا لخيره. وسكن الحالف فيها يحتث، وإن كان قال: بويت دارًا اشتراها فلان لنفسه، فإد كانت الهمير بالله تعالى، فهو مصدق في ليته الأم نوى تخصيص ما في لفظه، والعام يحتمل الخصوص، والأمر فيما بهه وبين الله تعالى، فيكون مصدقًا. وإن كان الممين بطلاق أو عناق لا بصدق في القضاء، وهو نظير ما لو حلف لا بأكل طعمًا ونوى طعامًا دون طعام.

١٢ - ١٤ ٧٠ وزدً حلف الرحل لا يساكن فلانًا، فاعلم بأن الساكنة هو القرب والاختلاط، وإنها على ميزان الله القرب والاختلاط، وإنها على ميزان الله الفاعلة، فينشئرط للحث وجود فعل السكنى من كان واحد منهسا على مبيل المحالطة، والسكنى في مكان إلما يثبت بنفسه ومناعه وثقاء وثقاء وأهله، وإن كان له آهل، فإذا سكنا على سبيل المخالطة، فينحفق شكرط الحنث وعد المحدة في واحد في بيت على حدة غيرط الحنث وعو المساكنة فيحنث، وكذلك إدا سكنا في دار كل واحد (في بيت على حدة المحدة).

⁰¹⁾ أنبت من م ماركان في الأصل و الله و أحداد ينوي.

⁽۲) وفي ط : نزل مكان سكن.

⁽٣) وفي ط: سيني مكان ميران

سعنك في يمنه ا الأن جميع الدار مسكن وأحد. وإن كان في الدار مقاصير و حجر، فسكن كل واحد]!! في مفصورة أو حجرة على حدة لا يحنث في بمينه، هكذا ذكر عني الأصل أ-

٧٤١٣- وذكر القدوري: لو ساكيه في دار، هذا في حجرته وهذا في حجرته أوهذا في منزل وهذا في منزل بحنث، إلا أن يكون الدار كبيرة فيها مقاصير ومنازله، وهذا فول أبي يوسف و حمه الله تعالى، وقال محمد: لا يحتث ولا أن يساكه في حجرة واحدة. وفسر أبو يوسم، الدار الكبيرة مقال: كدار الوليد بالكوفة، وقال شمس الأثمة المرخسي: وكدار لوح صغارى، فمحمد وحمداته تعالى جعل الحجونين كالدارين، فإن كل واحدة منهما مقطعة عن الإلى ي حفيقة وحكمًا ، أن حقيقة فظاهر ، وأما حكمًا فبدليل أن لساكس في حدى الحيج زين اذا بهرق من الحجرة الأخرى يقطع الوأبو بوسف وحمه الله تعالى جعل الحجرتين كالمينين من دار واحدة باعتبار الفرب والاعتلاط وإلا أن تكون الدار كميرة عظيمة ، أيكون كدارين في محلتين. ولو حلف لا بساك في هذه الداراء فسكن أحدهما حجرة والأخر حجرة حدث والأن البار حميهمان

ع 201 م. وفي أالمنتشى أن إذا حلف لا يساكن فلأنَّه، فسكن كل واحد منهما بن مقصه وة منها لا معنت، وأو كنان في دار قيمها مقتصورة، فمكن أحدهما في الدار، والأخر في المقصورة بحنثاء ولواسكناكل واحدني حجرة واحدثه قال أبو حنيمه رحمه الله تعالى: يحتث، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يعلن، وتو حلف لا يسكنه فساكنه في حالوت مر السوق يعملان فيه هملا لم يحسك، واليمن على المنزل التي فيها المأوى الأن الواد من السكتين الكون في المكان الذي يأوي إليه، ألا بري أن لا يقال. فلان بسكن السوق وإن كان سجر فيه. إلا إنَّ كان ثم فا" دلانة يلال على أن الواد ترك المساكنة في السوق، فحيننا، تُحمل عِينه عليه بالدلالة. وكذلت إذا توى المعالجة في السوق، يحمل بحيه عليها؛ لأنه سلاد الأمر علىنفسه

٧٤١٥- ولو حلف لا بساكن فلالله بالكوفف فهو على المساكنة في دار بالكوفة، حتى لو سكن الخيالف في دار، والمعلوف عليه في دار أخرى، لا يحنث في بحيثه الأن المساكنة هي المخالطة وذلك لا يوجد إذا سكنا في دارين مختلفين. وتخصيص الكوفة بالدار الخصيص

⁽١) بالبين فلمقوص ساقط من الأصل وأنبشاه من ما وم وف

⁽۱) وقي ج أ مثلك بكان تمه

البسير بهاء حتى لا يحنث بالمساكنة في عيرها، إلا إذا وي أن لابسكن في والمحلوف عاب بالكوفع فحيته يكون على ما توتى ؛ لأنه شدَّد ، لأم عني نصمه ،

٧٤١٦ - وكنالك إذا حنص لا يستاكن فلإذَّ في هذه الفرية، فهو على المسائلة ١٠١ في تلك القرية في دار والحمة، وكذلك إذا حلف لا يساكسه بخراسان، وكنذلك إذا حلف لا يساكمه في اللهاد

٧٤٤٧ والواحلف لا يصافنه ، فسياكنه في صفينة مم كل واحد أهله ومناهم، والحذها منزلا بحنت مي يجه ، وهذه مسائلة في حق الملاحين.

٧٤١٨ وكذلك أهل البادية إذا جمعهم خبيمه واحدة وإل تفرقت الخيام، لم يحنث وإن الفارب الحيام؛ لأنه الحُبِّم في حق أهل البادية كالدور في حق أها الخضوال. وكذلك السفل في حق الملاحق.

٧٤١٩- ولو حلف لا بساكنه وله ي في بيت واحده أو حجرة واحدة، أو منال والحد كان كما فرقي، ولا يحدث ما لم يساكنه فيسام ي. وهذا مشكل الان السكوا فيم الطفوات، ونية التحقيص لا يعمل فيما ليس بالفرظ، واجواب: إنما لا تصح بيته في تخصيص الملكن، وإثما تتعمج في تعيين المساكنة أأأ.

بيانه أوهو أن الفعل يقتضي المصدر وهو المساكنة، فأصير الصدر، وهو المساكية إيدكر القعل كالمدكور لغف وإفها توساني كاملق وهي أنابحممهما بيت واحدمع متاعهما وتقمهماه وأهلهما إناكانا لهما أهل وهادولها نافصة فقاستهم والناقص مز الكامل نوع احراء متصح النبة في نعين المسائمة ["لا في تحصيص السكن، حتى لر بوي بينًا بعينه لا تصح ليته؛ لأنه نوي مخصيص المسكن.

٣٤٣٠ وفي اللنفي : يذاحلف لايساكل فلانًا، فخرج المعلوف عليه إلى موضع. وسكن الحمالف سواهم أنه وهذل أبو حنيه فرحيمه الله لعالي العراسياكي وحنث في تبينت وهاف أبو يرامف رحمه الله تعالى: إن كان المحلوف الليه تنجرح مسيرة ثغاته أباع فصاعفًا

¹¹¹ وهي م العهو عمل أنالا بسكته في نست الفروة الكان عقر الساكية

⁽۲) وهي هند و او د هي متر آهن المستر

^(*) وفي أم الأفي تصر الساكاة مكان الراعوي الإياكاة .

⁽³⁾ ما من المعقودين ساقها من الاعتبار والمسادس طاوه وف

المريحنات الحاقف بالمساكنة مع أهلف وإليا ذار أقل من ذاتك يحنت

الا كال - وفي أنوادر إلى مداء عام أعن ما حد الدرجة ما الله إلى الإد حلف الرجل الإيساكن فالأنا، فزلا منزلا ومكف فيه يومين، أو ما أشبه دلف، لا يحدث على إيه والإيكون سناكنا له حتى نقم معه على مزل حسنة عشر برما نقدار ما لو نوى الإقامة فيه أكسل الصلاة. قال، وهذا عنزلة رجل قال: و فه لا أسكل الكرفة فيمر يها مسافراً ، ونوى أن يليم أقل من حسنه عشر يوماً . كان مسائلاً أن أن يليم حسنه عشر يوماً . كان مسائلاً أن أن يليم حسنه عشر يوماً . كان مسائلاً إن أن يليم حسنه عشر يوماً . كان مسائلاً أن ولذكور في الجامع بطلات ما ذكم أبن مساعة، فقد دكم في الجامع أإذ قال الوجل الإساكات فلاناً في هذه القار في شهر رمضان فكما ولائية له، فسائلة ساعة من شهر رمضان حدث في يها.

٣٧٤- وقرق بين الساكة على رواية أا لجديع وبين الصوم، قتال: إذا خلف لايصوم شهر رمصان بالكرفة، فصام بومًا أو ساعة من شهر رمصان بالكرفة، لايحنث في يمينه ما لم يصع حميم شهر رمصال بالكوفة.

وانفرق: أن السائنة 18 يختص جرارها الوقت ، ومن هذا الصصل إذا أضيف إلى ومن كان دقر الدحسائنة 18 لا يختص جرارها الوقت ، ومن هذا الصصل إذا أضيف إلى ومن كان دقر الدحسائنة عالا لتشدير القص مد وأد الصرف إلى وأن كان ذكر الوكن لتقدير الفعل بدء لا لكونه ظرفًا فيشرط وجود الفعل في جميع المدة. فإن كان خالف قال في مسألة المساكنة عين مساكنة فازن حميم شهر رمضان على سيل الدوام، دين ديم بيه وبين اله تعالى ، ولا يدين في الفضاء ، هكذا ذكر في الجامع - وكان الفقيه أبو بكو الأعسل لبسعي ، وانشيح الإمام الجسل أبو بكو محمد من لفصل شيحاري يقول المنعي أن يدين في الفضاء ،

1837 عدا إذا عدت يهم على المداكنة، وإن عضد يهم على السكني مأن قدل: إن سكت هذه الدار شهر رمضان، فعدده حراء لم يذكر محمد وحمه الفاتعالي عده المسألة في الإجامع أوقد احتلف المتبابخ وحمهم الماتعالي فيه، قال بعضهم: الإبحث ما لم يذكر فيها حميع الشهر، ويعصهم قالوا: يعمث إد سكن فيها ساعة؛ لأن الخامل له على الهين معني في

⁽١) البناس م

⁽٢) هكد مي م از الله از والدفع الأسط و اطار قلف

الساراء أو ما فابظة ف احب الدارا، ودلك بحاماً على منع العس من أصل الديكان. في حدث ماستكن ساعة كننا في مسألة السناكنة، وإلى هذا مال الفاضي الإمام أبو عاصبه العامري راصه الفاعدلين.

٧٤٢٤ - وهي المتنفى : لو أن إجا كان مساكناً مع رجل، فحلف لا بسائنه فتحول. وحول متاعد الدي ويعالم المسائنة فتحول. وحول متاعد الذي كان فيه ويخود فيه بالهار ويتعول بالليل، فهر مسائن له . ويه أنصاء إدا حالف الرجل لا يساكن عد فائن، فتحول الولى وسائل الحالف، وحاد المولى بالعبد ومتاعد به ما العالم اللي موضع أخر ويست به مناح العدد في سرل غير منزل لمولى ، ويضاف ذلك النول المند كل العبد، وكان العبد بالنهار في منزل الولى في حدمته، ويبيت في المرل الأخر الذي متاعد في المرل الأخر الذي متاعد في المرك ...

۱۹۶۳ وفي القدوري از إذا كان مساك مع رحل معنف أن لا يساكمه ثم إن احالمه وهب مناعه قلم علومه عابه وسلمه إليه ، وحرح من ساعته ، وليس من رأيه العود ، عليس عساكل به : الأنه التقل ، وسمى له في ذلك اغزل ستاع ، وكذلك إذ أودعه التباع أو أصاره ، تم خرج وهو لا يريد العود ؛ لأن المال في يدائل ستودع والستعبر ، فصار الساكل هو المستودع والمنتجر ، وخرج رب المال من أل يكون ساكتًا .

١٩٤٧- وروى إبراهيم هن محمد رحمه هه تعالى . مثل هذا في الزوحة فقال. إذا قال لها أن الزوحة فقال. إذا قال لها : ألت طالن إن سكتناك في هنا الله له فاردعها مناهه و أو باعها مناهه و مع و يطل . مؤلاء فعلى و ذاك بوسة أو بومين أو الاثنة أيام لا بقدر على عارل أخو و قال الإماكان لا يويد العود إلىها و فندى بمناكن إذا حلم لا بداكن قلالًا و فلانا دار الحالف فعسلًا . فإد لم يأخذ الحالف في النقلة حنك .

٧٤٣٧ - ورة حلف لايساكن فلاناً هذه الدهر وهو ساكنها مبركه فيها أو لم بنركه وقالته ليخرج فأبي أن يعرج فهو خانث

۷۹۲۸ - ولو حلف لا بسكتها بياه هذه السنة، وقيد كنان اجرها منه ، فأس المستأخر أن يحرج طق اج فرنه أم يحنث ، و 5 فالله الواثم يحافسه ، ولو كان حام ، رسمالله وأن لا يشركه فتركه ولم يخاصمه يحنث ، وإن خاصمه فقضى عليه لم يحنث ، وكذلك إذا فال له: أحرج ، فأس أن يحرح فقد رأ في يممه ، إنما يهمه على السكوت عمه .

وأبو كالدالاجارة مشاعرة كل شهر بأجر مسمىء محاله إداحلف في بعض الشهر ميل

حاله في السنة ، ولو كنان الحلف في رأس الشهور، إن سكت عند حنث. وإن قال له: أخرج فأي ما صار بحار يكون غالب معاروب الدار الاراجي مسكن والانارك.

٧٤٣٩ وقي الجامع الإفاعال الرجل عبيدى حراباديم أساكات نسهوً ، فقرك مساكات نسهوً ، فقرك مساكنت بيهوً ، فقرك مساكنت بيونا أو أكثر ، لا يحدث في يماه حتى يتركها سهوًا من حي حيث بيوناك كذلك لأن البيدن العقدت على نفي استاكة صورة ، فقد عقدت على إثبات المساكنة في الشهوالذي يلى المعين معنى الأن نقد و يعدني حراء حكان الشهوة وإن ثم أساكنك ، فعدني حراء حكان المراحد الأن يقدر إلى ساكنك شهوًا حدث الوجود المساكنة في مدحة ، فوها تعلق المراعدة وجه أن يبر لوجود المساكنة في ساحة أيفاً .

وإهما اعتبرها ضرط الدر مشرط الحنت؛ لأن البر تحصيق ما أوصبه بالهجين، والحنث ترك فلك، فود تعلق البر وجود المساك مساحه و تشول العادام الشهر باقياً، فشرط المبروهو المساكنة في صاعة واحدة موجودة، ومع «جاء سرط البر لايتكن القول بوقوع الخسف، فإذ مضى الشهر، ولم بساكن، فقد قات شرط البرء فيعيا الحنث.

قال محمد رحمه الله تمال ۱۰ آلاتري آنه له أطفق الهمين حتى العقد نينه على العمر ١٠
 كان شرط القبث تراد الممكنه في حميم الدمر مده جميد الا يحدث داتر هم وجيرد شرط البروع وهم إلك كناف البرادية في الساعة الواحدة من العدر ١٠ كذاف.

• ١٩٤٧- و بدير الشهر من وفت البعين: الآن البدين عقدت على الذي صورة، فيعشر عاد في سورة، فيعشر عاد في عشر عاد في الإثبات صورة، في بالذ قال إن ساكنت، و هناك يعشر اللدة من وقت البسوء قال له بساكن فلات، حتى مصى سهر من حين حلف، ولا أنه لم يحول مشاعه و نقله من الموضح الذي يسكنك فيه، هل يحت؟ لم يدكر هذا الشهر في الجامع ، ويحب أن لا يحدث الأدما دام الهذا و مناهد هناك يعتبر مساكد فيه، وإن لو يكن هو هناك.

49.5% ألا تولى فو مقد يهم عنى مساكنة بأن قال: إن ساكنتا شهراً، فعيدى حراء فدها بنفسه إلا أنه لم يحول نقد و صافع بحث في تهيد، وبعير مساكنا حتى بحساء في عينه، فههنا بحيد أن يعادو مساكناً حتى يبر في يمنه، والذي ذكره من الحورات في قوله، إن لم أساكيك، فهم الخواب في قوله، أكمنك شهراً إن لم أحاسك شهراً، إذ المدى لا توجب الفصل، وصار الأصل في حس هذه لمسائل أن النفي صورة بعتبر بالإثبات صورة، فعناكات شرطً المير في الإثبات كان فرطنا العائل أن النفي، وما كان شرطاً للحيث في الإثبات كان شرطأ المراجى لتعييد فعفي هدا يفاس جسر همع المسترب

٣٣٤ ٧- وأو حنف لا يسكن دار داري مناهم فساعها دلاس فسكنها حاقف، فالمسألة عمل ثلاثة أدجمه: إن كمان بري بالمسمى عن الدار يحنث في يمنه، وإن تمان نوي بالممون لاحيافة لا يحيث ، و أن ليريكين برينه قال أن حيينة وأبو يومعي حجيهما ته تعالى الا باصت ، وقال محمد وحمه اله تعالى، يحتث.

٧٤٣٣ - والواحلف لا بسكر در فيازو هذه و فسكن منا لا منها حنت في تبينه و وإن يوي أن لا مساكلها كلها والمربحيت حتى سيكنها كنهاء واكتبلك لواحلف في هذا يعنق، أو طلاق لا بحشت ويكون مصدفاني الغضاء وفيما بيه ورس الله تعالى

١٧٤٣٠ ولو حالف لا يسكن دو فلان وهو يعني بأجر أو حاربة ، فسكنها على فيراها عني. ولم يكن قدر ذلك كلام، فإنه يحنت. ولا تعمل نبه الأنه نبوي لتخصيص في السب البدي متسكرة معمرز فسكمرزه وإنه فسرر عاهموظه ورن كبان فسرر فالك كبلام يعال عابسه مأنه المتأجرها يته ، أو استعارها بنا عامي ، فحلف وهو ينوي السكني بالإجازة، فسكن بالعارية ، أرضى العك الايحيث.

٧٤٣٥ رئيل فال ايافلان بالشيفا دريل دوما من والحلف هلي ديث ومدير تحا فلاق د ومكت لحالف أيحًا، فيم تونحل حدث من يجيته ؛ لأن معنى كلامه: كـ فلان بالده الرين م من شاسيره فلمرط حنث ماشيا فروي الثر فلالإباشان وفلالإماشية ووي تبر ماشيسه فتحفو شرط ت فحند.

٧٤٣٦- ذا جلف لاسبكر هذه لدارسة ، فسكن فيها ساعة ، فهو عمل لاختلاف الذي ذكرنا في قوله . إن مكنت هذه الدو شهر ومصاده والنموي على الحنت، وذكر المنة البان تأميت البدين حتى لا تنفي البحرز بعد مضي الحدة .

٧٤٣٧ - والإلسال: لا أساكن هذه القار عاله السنة، أو هذا ليدم، أو عدا النصهر، فهو عني بفية المنة والبوم والسهر - والله أعام-

نوع أخبر في الإبواء والبينونة والكينونة والإفامة:

٧٤٣٨ - إذا حِنْف لا يبيت الليلة في هذه السار ، وقد ذهب تك الثليل، فبيات بشية الفيل لا يحنث، وأعلم بأن أنبستونة مو الكينونة أكتب من نصف للبل ، مبواه نام مي ذلك الوضع. أو يهرينها والأصل هو الكينونة بالليل، وللاكتر حكم لكل، فإذا دهب أفتر الليل،

ثم بات بنية البل، لم يحنث.

٧٤٣٩ وإذا قال والله لا أبيت على سطح هذا السيت، وعلى هذا البيت الذي حلف عبيه غرفة، قارض الغرفة سطح السيت، فيحنث إذا بات علي سطح، فبات على سطح، فبات على سطح، فبات على الله المبيت على سطح، فبات على حداد على على المبيت اللهلة في هذا المنزل، فخرج سانه، وبات خاوجًا صده و مناعه فيه لا يحتث، وهذا على نفسه، لا على المناع.

والإبوا، هو الكون في مكان، فليلا كان المكث أو كتيرًا، ليلا أو نبارًا، وهذا قول أبي يوسف الآخر، وهو قول محمد رحمه انه تعالى؛ لأن الإبواء هو المصير إلى الموضع، قال انه تعالى: ﴿قَالَ سَأَوِي إلى جُبْلِ﴾" أي أصبر إلى جبل، فإن نوى يومًا أو أكثر، فهو على ما نوى.

١٤٤٧- وروى عن أبي موسف وحمد الله تعالى: أنه إذا حلف لا يأوى فلائه، فإن كان المحلوف عليه في عبال الحائف، لا يحدث إلا أن يعبده إلى مثل ما كان عليه. وإن لم يكن في عباله قهو عملي ما لوى وعني، قلو ذخل المحلوف عليه يغير إدمه، قرأه فسكت لم يحتث؛ لأنه حلف على فعل نفسه ولم يوجد.

1831 وإذا حلف لا يقيم في هذه الدار، كان أبو يوسعه رحمه الله تعالى يقول: إذا أقام فيها ساعة واحدة يحتث، وهو أقام فيه أكثر النيل يحتث، أم رجع وقال: إذا أقام فيها ساعة واحدة يحتث، وهو تول محمد رحمه، في تعالى، وإذا حلف لا رفيم بالرقة شهرك فليس يحانث حتى يقيم بها غام الشهر، وإذا قال: والله لا أكون في منزل فلان غداً، فإذا كان فيه شيئًا حنث حواله سبحانه وتعالى أعلم...

نوع أخرض الخروج والإنبان والذهاب والعيادة والزيارة والبعث والإرسال والرجوع والغبية:

٧٤ ٤٧ - قال الفندوري: الخروج من الدار المسكونة أن يحترج بنفسه ومشاعه وعياله . والخروج من البلدة والقرية أن يخرج ببدئه خاصة ، زاد في المنتفى أن إدا خرج ببدئه فقد براً . أو العسفراء أو لم يرد .

٣٤٤٣- ولو حلف لا يخرج أوهو في بيت، فخرج إلى صحن الدار لم يحنث؛ لأن

⁽١١ سور تحره الآية: ٢٢.

لدر مكان و حدد والخبراج ألى مسحن أنه أو لا بعد تحروب قدا يحت ولو حلف لا يعرم أنا من به بعني هذا البيت أندى هو فيه قصوح إلى صحن الدار بعدت. قال المأخرول من مشايعتا وحديها لله تعالى الهذا الجواب بالدعلي عرفهم، قامهم لا يسعون صحى الدار بيفاله أما هي عرفنا هذا حو الدار يسمى بيت أناك فالا يحتث ما لم يعرج إلى السكة ، وعاليه الفترى.

\$ \$ \$ \$ 4 - وإذا حلف لا يحرح من هذه المنازه فأحرج إحدى رحله من الدار لا يحتت في يهيئه [هكذا ذكر محمد المسألة في الأصل معمن مشابقة فناوا (إذا كان خارج الدار أسفل يحدث في يبيئه] أنه وبعضهم قالوا إذا كان الأعشاد على الرّحل الخارج ، محنت وإن المريكي خارج الا بنار أسفل المريكي . خارج الا بنار أسفل الإلا أن في مشاعر وواية اصبحات وحسهم الله تحالى لا يحست على كل حل، وبعد أخذ شمس الأنبة الحلوائي وتسلم الائمة المسرحيني وسهما الله تعالى ، هذا إذا كان يغرج قائمًا بالله في البيت الا يحسف في على يغرج قائمًا بالنبية . فاما إذ كان ماء داء فأخرج قدمية ويذبه فاشا في البيت الا يحسف في عليه إلا إذا قام على قدم و ، فجيئة بحث

و أما إذا قال مستلفها على طيره، أد على نظاء، أو طلى جند، فتدحوج حتى صار بعض يديه شارج الذار، إلى ديدر الأكتر السرح الدار بصير حارجًا وإن كان سافاء في الدار الأن القاعد والعالم الايسمى حارجًا من الدار إلا بالقبام على القدمين شارج الدار، فأما السئلقي والذياء م يسمى خارجًا بخروج أكثر الأعصاء.

د) ۲۹ و إداحات لا يحرج من هذه الدر (أو من هذا المسجد، فأمر إنسانًا فحمله عنى أمرجه يجنف، وإن أحرجه مكرمًا لا يحدث، ومسألة الخروج عن هذه العمورة على النفاصيل الذرجة وكريا في مسألة الدخول قبل هما.

٧٤٤٨ وإذا حلف لا يحرج من هذه الدار أأناء وعن لدار شجرة أعصائها حدج الدار. فيزرتني ثلاث الشجيرة حنى لوسط الطويق، وحيار بحال لبو منقط سقط عن الطويق، لا يحيث بيون كان تقالف من الطويق، أم يحدث بيون كان تقالف من الادااء جد

⁽⁴¹ أثر يدمل حميع النسخ التي في مقاوله بطبية

⁽٢) ما بين العمومين سائط من الأصل وأستند من عاوم وف.

¹⁴⁰ ما بن المعتوفين عائظ من الأصل وأنبلته من خاره وف

⁽¹⁾ أثبت بن السبح التي عندنا

فظاهر؛ لأن المجم لا يعنبون هذا شروجة من الدار، أما إدا كان من للاد العرب فلأن الشحرة التي في الدار بمرلة بناء الدار، فصاو كمة لو دخل كيفًا في النفر، هناك لا يجت مهم كذلك.

وقد قيل: يحب أن يحنت على يب استدلالا مسألة دكرها في الماسك، وصورة السالة: شجرة أصله بحارج الحرم، ويعفل أغصائها في الحرم، حلس على غصن من أغصائها طائر عرامه حلال وقتله، قال: ينظر إن كان الطير على موضع لو سقط سقط في الحرم، فعلى الرامى الجرام، وإن كان على موضع لو سقط سقط في الحن، فلا جزء، على الرامى، واعتبر مكان الطائر، فكذا هنا، ولكن هذا يتكل جسألة الكنيف.

٧٤٤٧ وإدا هان لها: إن حرجت من هذه الده. وأنت طائل، هقامت على أسكته الله. وأنت طائل، هقامت على أسكته اللهب ويعفى قدمها بحيث لو أغلق الباب كان ذلك المقدار داخلاه وبعض قلمها بحيث لو أغلق الباب كان ذلك المقدار حاربة، فإن كان اعتسادها على البحض لناحل أو عليها لا تعلق، وإن كان اعتمادها على ليعمل احارج تعلق، حكفا ذكر في أبجان العيون، وقد قبل، على قياس مسأنة إخراج إحدى الرجلين، ينبعي أن لا نطلق في ظاهر رواية أصحاب رحمهم الله تعالى ! لأن الخروج هو الانفسال من داحل إلى خارج ولم يوجد، وهذا للعمى لا يوجب النصل بن السأنين

48.8% وفي القشاوي أبي النبث وحسد الفاتحالي . . . بن حلف لا يحوج من هذه القدار، ورجل أخر حلف أن لا يدخل فقاما على مطح الدار لا يحت واحد مسهما إذا كان الحالف واجل أخر العجم. أما الحالف على المدحول فقما ذكرنا في مسائل الدخول، وأما الحالف على الخروج قلان هذا المعدو الشهيد وحمد عله على الخروج قلان هذا المعدو الشهيد وحمد عله تعدلي في واقعاته أ. ومش هفا جائزه وإن من حلف لا يدخل هذه الدار، وحلف اخر أن لا يخرج منها، فأدخل الحالف على المذورج إحدى وجليه، وأخرج الحالف على الخروج إحدى وحليه، لا يحدد واحد منها، فكذ هما .

٧٤٤٩ وإذا حلف لا يتخرج بالمرأته الأمن هذه الدار، فحرح من أن موضع خرج، إما من باب الدار، وإما من موق الحائط، وإما من نقب نقمه، يحنت مى يهيه؛ لأن شرط الحنث خروجه من هذه الغار، وقد حرج من أى موضع حرج، وأما يؤا حلف لا يصرح من باب هذه الغار، فعن أى باب خرج حنث، سواء حرج من باب قديم أو باب جديد الحدة بعد ذلك لا لا

¹¹⁾ هاكدا مي آم ، و دان في الأنسل و آخا و العداد لا ينحن الرآنه .

تمرط سنته الخروج من بدم هذه الداو من أي باب كان، فيته لم يعين بالده وإن خوج من فوق. الحياتية ، أو من ندم بصيبه لا يحدث في يبينه ؛ لانه من حرج من باب هذه البدار، هكاما ذكار يعلق مشايح، وحمهم الله تعالى في شرح أيان ، الأصل .

م 1930 وذكر في خيل إرباعات لا يخرج من مجاهله الدار و فخرج من السفح إلى واربعض خيران، وفقع مال أحد فهده الماد وخرج مو دلك الياب، لا يحتف في بينه الحالة أبو نصا الديوسي رجعه له تعالى: الصحيح أنه يحتف الأن الكل وبرعفه العار .

١٩٥٨ وأما إذا حلف لا يتدرج من هذه الدار من هذا الباداء فلخرج من بالما اختر الداب فلخرج من بالما اختر غير الداب المدينة و ١٥ رشيخ الإسلام و سمه الله العالى في سرح كانات المضاردة: أنه يعتنف، وهو خنياو الفقية أي الفلاسة الصفارات الما الله على مرح كانات الدينة فرا مهده الأن الخروج من الله الذي عنه الزوج، ومرابع أخر من حيث له يعيظ الزوج و الجواب الأابن العين مصده الأن الباب الذي يعينه الروح و يكون إلى الطريق الأعظم، والأحرالي المكة، وخروجها إلى الطريق الأعظم قد يعيظ الروح، و خروجها إلى الطريق الأعظم، والأحرالي المكة، وخروجها إلى الطريق الأعظم قد يعيظ الروح، و توروجها إلى الطريق الأعظم، والأحرالي المكة، وخروجها إلى الطريق الأعظم قد يعيظ

سيرجت الى مكان مصدر وحدد الدندائي في الجامع الصافير إلى الحامه الرحل فقال الله المحافظ الرحل فقال الله حرجت الى مكان همدي حود فال الدحت في تبعه واعلم بأن هما تكان ألما أنه الحدد في تبعه واعم الله هما تكان ألما وحدد أن تجدد الله على الاستصاره وريد مكان أنه يحت المحافظ والاستصاره وريد مكان المعاملة الالما المحروج عدارة عن الاستصال من واخل إلى محاوج الإلها المحل عن واضاء كان المحروج المحافظ الله المحافظ المحافظ

۱۹۵۳ فرای بین هذا ویون سالو حلف لا پخرج الی حفزة فیلان، فخرج سر بات دره برید الخروج الی جمازة فیلان، سر وجع پعدت می بینه ، والفرق، آن الحروج إلی مکة سعر . والانسان لا بعد مساوراً مالم بحاوز عمران مصر ، ولا كفالك الحروج إلی حمازة فلان .

⁽¹⁹ السامن حيح النسخ خوفرناك

والإوسورة المساء الأبقاء والا

الشفظة الثانية لفظة الإنبان، فإن حمد أن لا يأتي مكف فالحراب بيد أنه لا يعدت ما لم بصل بأي مكفة الأما الإنبان عبارة عن الوصول، قال العالمين " ﴿ فَأَنْهُمْ لَكُو لا لَهِ ﴿ * * وَالْمُرادِ هو الوصول إليه ، ويفال في العرف أب للده كناء والراد هو الوصول.

والمنطقة الثائدة الذهاب وبان حلف لا يدهب إلى مكف وقدا اختلف فيه مصبورات حتى والمنطقة الثائدة الذهاب ويد مصبورات حتى ومحمد بن ملمة وقال نصير وحمد في تعالى الوعلى المنافعة المنافعة الخروج والمنافعة المنافعة المن

ورحدت في النتقي روية عن محمد رحمه القائمان، أن الذهب عبولة الخروج أوهذ إذا لم يكن له موة، فإذا وي بالذهاب الإنباد، فيها على دا موي؛ حتى لا يحت مجمود احروج] ؛ لأن الدهاب يحتسل معنى الإنبال، فإن الله معالى ؛ ﴿داهبا بالبّا إِنّا معكّم مُستَمِعُونَ فَاتِهَا فِي هُونَ فَقُولًا إِنّا وَسُونَ إِنّا اللهَ أَسْنَ ﴾ "إلا أن الدهاب يفخروج أصل على أصحالتورين ، فيحمل عليه عند الإطلاق، فإذا فول الإناب عنج بنه

نم في الخروج إذا كان النبوط مجرد الحروج، وفي الدهاب كفلك على أصح القولين يشترط الخروج عن قصد على أصح القولين، وفي الإثبان إذا كان النبوط هو الوصول الا لا يشترط القصداء إن وصل حدث وإنا لو بقصد، وإذا حلف لا يحرج إلى حدرة فلانا وهو في منزل من دارد، فحرج على لية الحروج إلى جنارته، نمارجع قبل أن يحرج من بالمدار لا يحدث في يميه و يحلاف ما إذا رجع بعد ما حرج عن ما المدار، حيث يحت في عيم، لألم لا بعد خراط إلى جنزة ولان ما دام في داره و بعد حارجًا إنها إذا جرح من باب المدار،

٤ ١٤٥ - ولو حيف لا بخرج من الرئ إلى الكوفة، فخرج من الرئ بريد مكة وطريقة على الكوفة، فأن محمد وحمه الله بعالى: إن قال حول حرج من الرئ لوئ أن غر بالكوفة فهو حالت. وإل كان لوئ أن لا ير بها، فريد له بعد ما حرج وصدر إلى الموضع الذي يقصر فيه الصلاة فحر بالكوفة، لا بحثث، لأن اخروج عبارة عن الانتصال، فيعتمر الثبة حالة

¹⁰ مورة طما أربي ١٧٠

^(*) ألبك من حميع المبيح التي للباء

الالانسورة السعراء الأبدافا والا

الإنهيميان. وإن كان بيت حين حيف أن لا محرج إلى الكوفة خاصة بالتم نذا له في الحج فحرح من الري ولوي أن يم بالكوفة المريحيت فيما به وبين بك نعالي.

٧٤٥٥ وقو حلف لا يعترج من الدار إلا إلى المسحدة فحرح بريد المسجدة ثم بله له بعد ذلك إلى عبر المسجد لا يحدث لا دعرتا أن اخروج عبارة عن الاضمال ، فتعتبر النبة حالة الانفصال.

٧٤٥٦ - وإد حلف لا يخرج إلى مكة ماشياً، فخرج من عمران مصره ماشياً بويد مكة، ثم وكب حنث الأبه و حد الشرطة، وهو الحرام ماشياً، ولو خرج من عمران مصوه واكباً، ثم بإلى ومشى لا يحنث؛ لأنه إلم يوجد الشرطة، ولو حلف لا ياتي بعداد ماسياً، فركب حتى دنا مهاد حول ودخلها ماشية يعندا أنا لا لا فذ أناها ساتياً؛ لأن الإثبار عبارة عن الوصول

۷۵ کا - وفي احتاوي أهل مسمر قداد إذا قان لها: رن حرجت من هذه الدار، فأنت طائل، فيحرجت من الدورلي المستان، فإن شاد البسسان من الدار لا يحتث، وأصار، كون البستان من الدار قد ذكر دفي مسائل للخوال، وإن الفريكل الستان من العار بحدث في يجه،

٧٩٥٨- وفي اصباوي أبي اللب راضما أنه تعالى () إذا قبال لها (إن خرجت من الدار ، فارجت الله () كان الكرم بعد من الدار ، فان يعهم بذكر الدار ، فان يعهم بذكر الدار لا يحت ، فال نمة (وإعادهد من الدار الله ويفهم بذكرها إذا قم يكن كبير ، ولم تكن مفتحة إلى فير الدار .

٩٤ ١٩ - وهي عناوي أهل سمرهند رد حلف لا يحرج من اب هذه الدار وهو بنوي باب هذه الدار وهو بنوي باب الشخب، فيرق الساب تم حرج من دلك الوصع لا يحدث، ولو تم ير د باب الشخب يحدث الأله إد توى باب خسب، فاليمين وقعت على عين الباب، وإدا أو ينو ، هاليمين تعقدت على عين الباب، وإدا أو ينو ، هاليمين تعقدت على من موصع الباب

 ١٧٥٩ - وقل فتاوى أبي البيث رحمه الله معالى : امرأه تخرج من دارعة إلى مطح جاوعاً في صب الرجل ، وقال : إن حرجت من عقد الدار إلى سطح الجار ، أو إلى الباب ، قال شائل ، فخرجت إلى منظع جار اخر لم يعتب ؛ لأن دلالة الحال أوجت التقييد بقال .
 ٢٠ إلى دير لم يكي تقدم حدة القامة يحت ؛ لأن اللهظ عام ، ولم يوجد المحسد ، وقد مرت

⁽١) ما بن معقوفين ساقط من الأصل والبيناه من غام و لا.

⁽¹⁾ وفي فيد ، وإعابعد من الدار من الدار

المماكة في منفرقات الطلاق، بخلاف ما ذكر هنا.

٧٤٦٧ . وفي المنتفق : إفا حلف الرحل لا تأي نمراً نه ضربي فيلان ، فيفاهيت فيل العرس وكانت ثمة حتى مصت العرب، الإيعنت مكفا ذكر في المنتفي ، وعلل ثمة ، فمال: الأب من أثث المرس، بل العرس أثاماً . ولو حلف لا بأني ملائب مهذا على أن بأتي مبانه ، أو حالوته . أثاره أو لم يلقمه وين أثى منا جاده لم يحدث ، رواه إبراهيم من محدة رحيمه الله تعالى.

٧٤٦٧- وفي المنفى: رجل لرم رجلا، وحلف الملتزم ليأنيه عبدًا، فأنه في الوصع الذي لزم فيه [لا يمر حتى يأني منزله ، فإن كان لزمه في منزله، فحف لبأنينه غباً ، أو تحول الطالب من منزله إلى منزل أخر ، فإني اطالف المرك الذي كان هيه [1] الطالب ملو يجده، لا يبر حتى يأني الترك الذي تحول إليه

77 74 - ولو قال . إن ام آنات غذا في موضع 155 حديدي حرى و أنه قلم يجدّه فقا . يراه إلله هذا على إليان دلك الموضع ، وهما بحالات ما لو قال : إلى ثم أوفث غذا في موضع كناه فأني الخالف ذلك الموضع فلم يحدد، حيث بحث الأناحة، على أن يجتمعا .

98.14 - طفت الرأة أن لا نحرج إلى أهلها، ولها أنوان وأحوال، فأهلها أبواها. وليما أنوان وأحوال، فأهلها أبواها. وليس أحد منوامط إلى زوجها في منزل أخيها وأنواها حيان، كان مثل ذلك، وإن لم يكل لها أبوان، فأهلها كن ذي رحم محرم، وإن كان الأب متروجًا والأم منزوجة، ولكل و حد منهما منزل على حدة، فالأهل مزل الأب لا منزل الأم في المنتفى ، وقى هذا الموضع أبضًا.

٧٤٦٥ - إذا قال الرجل لا مرأنه : إن خرجت من هذه الدار ، هائت طالق ، فخرحت مد ما قال : إن حرحت فأنت ، فيل فوله : طالق ، لا تطفق حتى تخرح مرد أحرى مدا اليمين ، إلا أن يكون ابتداء اليمين على مدرعة بيتهما على الحروج ، فإن كان كذلك لم تطلق ، إن حرحت بعد ذلك ؛ لأن بمينه على الحروج الأول.

٧٤٦٦ . وقيمه أيضًا: إذاً حلف ليحودناً علاك أو ليسروونه ، هاتي مانه فلم يؤدن له ، قراجع ولم يصل إليه ، لا يحدث من تيسه . وإذا أنو باله ولم يستأدف قال ا يحدث في تيشه ما لم يصد من ذلك ما يصلع الرائز والعائد .

⁽١) ما بن المقوص ماقط من الأصل وأنساء من طاوه وف

٧٤٦٧ - قيل: وعلى فيناس قوله : إن لم أخرج من هذا المائرل اللياف فمنع من الخروج يجب أن يحيث في الوجهين.

۷۶۳۸ و وليمه أيضاً : إذا قبل لأسرأنه : إن لم أرسل إليك هذا الشهار بصفتك ، عامّت طالق ، قبار - لى جاعلى يدى إدسان، وحد عده من يعداء رسوق لم يحدث ؛ لأنه قد أرسل. و تعلك إذا قال: إن لم أحد إليت معهة مدا الشهر

٧٤٦٥ - وفي اغتلوى أبن الليك و حدم الله تعالى . إذا هال: اسرأته طائق منا للم يحرج إلى الكونة اغتطى في وجهه [إلى الكارى، ومكت ماعة لطاب المكارى ودهب، لا نطاق الكراء لينفطع القدر، ويان مكث مناهمة ["] في لا طلب الكراء طأست" والأم مقطع القدر، وإلى مكث مناهمة ["] في المنابعة عهد على الفرر.

ولو اشتخل بالوضوء للجيلاة الكتوبة أو بالصلاة لا يحنت الأنه علم فصار مستثنى ا وإن الشغل بصلاة التطوع، أو بالوضوء لهاء أو بأكل ا أو شراب حدث لأد هذا ليس عور .

٧٤٧٠ وهي العبوق الإفاقال لا مراته الواقعات من هذه الدار إلا من أمر لا بدعته وأنك طبائل ، إن قدارت على أن توكل "حثه الأن لها منه مدار وإن لم نفد الم يحت الأن لا بدنها من وقي علي على أن توكل "حثه الأن لها منه مدار وإن لم نفد الم يحت الأنه لا بدنها من وقي عداري أبي الليث وحمه اله نعالي أبضًا إنشاء فليت البيها أو حيال الليث المرد إلى حياته فأيت فحلف الزوج بشلاث نظار فات الأنه المرد إلى حياته فأيت فحلف الزوج بشلاث نظار فليجاز المنه عدارة عليها المتنان وإن فعيد قبل أن يحت عدارة المنه وقاد عليها المتنان والذهب قبل أن يحت المناز الشهيد وحمه فه نعالى: والمختار أنه لا يحت والمختار أنه لا يحت المناز الشهيد وحمه فه نعالى: والمختار أنه لا يحت المناز الدهب المناز المنهيد وحمه فه نعالى: والمختار أنه لا يحت المناز المنهيد وحمه فه نعالى: والمختار أنه لا يحت المناز المنهيد وحمه فه نعالى: والمختار أنه لا يحت المناز المنهيد وحمه فه نعالى: والمختار أنه لا يحت المناز ا

الالالا وهي هذا الفاضع أيضًا: وحل مشاحر مع الرائه ، فغال التاخرجت من هيدا البوم، قال رجعت إلى منه عبدا البوم، قال رجعت إلى منه الله منه عبدا البوم، قال رجعت إلى منه البوم، قال البوم،

¹⁵⁾ أثبت من إلى ، وكمار نبي الأصوار الذا الجلي الكاناء ومكت ساعة

⁽۲) وفي اور احتان مكنان طلقات

⁽٣) وفي عند العالمة طالون عادات هي حقد إلا مدرب مفي أن "وكل الزائخ،

٧٤٧٢ - وفي افتاري الفصيلي: د فالرابه عند جرو جها من النزل: إلى جعت إلى منزليء فأبت طالق تلاذه فجلست ولله نخرج ومائاه ثم خرجت ورحمته والزوج يقول أردت المورد لا يصدني وطلقت تلاقًا. قال الصدر التجدد وحددالله تعال: : والظاهر أنه الالصيدق، لا تعلق الآنه تو قال: إن حرجت ولا نبية ب. يستسرف إلى نلك احرجية . وإذا فالل. إنا رحمت، ونوى الرجوع بعدهما، العراجة لكان أولى أن ينصرف إلى الرجوع عن هذه · "(in 1)

٧٤٧٣ امرأة مع زوجها في منزل والدهاء فقال فها الروح: إذا لم تقصي معي ، فأنت طائق الانُّمَا فوجام الزوج، وعارجت هي على أنره، وماخت الارل، حام أو قامه، قال: إن خبر جنداه الامتوقت لا يعدد خبرو جًا متعلقا حيث لوجيود تسرط الحبث في فستاوي أهل دور فند

٧٤٧٤ - وهي المحموم الدوارل: إذا قال لامرأته: إن تركتك تخرجين من العار، فأنت طالب، تم قال بها، تركنك، لم أبي أن يدعها، قال: قد حث حين قال لها : تركتك توجود شرط احتت، وهو الذك

١٧٤٧ - وهي العندوي أبي الليت رحمه العائميائي ٢ وحل والمرأته في الخرفة أو عش المصح، أرادت أن تنز له وتله ب إلى بيت أخنها، فعال لها الروح؛ إلى ترلب من السلم وتنصت ولل بيت الحطانية فأنت طالقي، فما التناوية الفعيات لا تطبق. وإن تدلي من جانب ألحم الإنس الملع، ودهمت إلى بيت أحتما تطلق الأن القصود هو اللحات الي بيت الأخت، والنزول من السائم غير مفصوده فسريتماني به الحكيرة

٧٤٧٦ - رحل كان جائسًا مع والدته في كوم من كورم فوية ، فشياحوا، فقال الرحل. اكر من بهنجا ايم ز سبيس اين، دامرانه كدا، فقد قبل الهيه على الكروم، وفد فيال: يعط إلى منابقة كلامها - وإلى منت اليمين - إن كان سابقة كلامها بدر على إزادته المجيء إلى الكرام، عبسبه على الكوم [وإن كان مناطقة كلامها تقال على إرادة للحر وإلى القابه، فبسينه على الفرمة؛ وإن لمدندل سابقة كلامها على شيء، فبمرته على الكرم]""

٧٤٧٧- رجل قال: إن لم أذهب منوبي إلى حهيم طأخرقه، فالمرأتي طالي تلاثأ، فلنُقب

⁽¹⁾ مناجي المعقو ابن سافط من الأصل وأثبتناه من خرام وقاء

⁽٢٤) ما يعن المغلوبين ساقط من الأحيار والشناه من قدوم، ف..

٧٤٧٨ - امرأة أخدات ثوباً من ليباب زوجها، فيضال لهنا الروح: إن تع نردى ثوبى الساعة، فأنت طائق، فلهبت لترده فلسفها الزوج وهي تأخذ التوب من المبينة، فأخذ الزوج من العينة، أو منه قبل أن تقوع هي لا يحشب، كذا اختاره الصفيه أبو اللبت رحمه الله نعالي، وعلى قباس ما ذكرنا قبل هذا فل النفظ مراعي في باب الأبياب، ينبعي أن يحتث

٧٩٧٩ وحل غاب من داوه ساعة، ثم وحم، فقل أن الرآة غائدً عن الداو، فقال: إن لم أن بامر أني إلى داوي اللبلة، فهي طائل، فلما أصبح قالت الرأة؛ كنت في الداره وكان كدلك لم طائل عبد أبي حبيمة ومحمد وحمهما انه معالى؛ لأن اليمين لم معقد، وإن قالت: كنت غائدة، إن صدافها الزوج في ذلك، طلقت؛ لأن الروح قد أفر بالطلاق في أختاوي أبي النب وحمه فه تعالى!

٧٤٨٠ وفيمه أيضًا (رحل حلف خته بالطلاق بهذه اللفظة (إن غيت بعد هذا عن المرأنك ولم ترجيع إليها عند رأس الشهر عمو أنك طالق ثلاثًا. فقا الباطق بالفارسية (هفته) وقو بزد على هذا في قاب أكثر من شهر تطلل امرأنه (الأن هذا حواب الخلف).

AN VEAN رجل قبال الاسراف: إن لم تذهبي و نحي ويندازا، هائت طالوه فدهبت النجيء به و فجاه وازاز من جالب الحرد فقد حكي فتوى شمس الإسلام الأور حتدي رحمه الله نعالي: أن فلان إن جاه الإبلاعونها نطبق وقيد قيل: يتطر إن كان غرض الحالف بعس مجيء فلان لا تطلق إن الجاه فيلان بدعو تها . وإن شان عرض الحالف إنهان الرأة به تطلق وإن جاء قبلان لا مدعونها، وقيد مر جنس هده المساألة في كتاب الطلاق عن ابن مقاتل، فإنه منتل عن رجل قال لامر أنه : وذا لم غي شداً عكان كنا فانت طالق، فيعت به مع إنسان؟ قال ابن كان مراده وصول عين الناع إليه لا يحتث ، وإن كان غرضه أن يحمل بنفسها نطلي

٧٤٨٧- وجل حنف نغيره بهده اللقطة : لا أحرج من لبندة حتى أريث نفسي، قاراه نفسه من مكان بعيد، قال عرفه قلان لا يحنث إلى يميته الأنه أراه، وكفلك إذا أراه نفسه من قوق الخانط وقال : أنا فلان وهو لا يصل إليه ، لا يحنث ألا، وانتبت ليمين

⁽¹⁾ ما بي المغوفين ساقط من الأصل وأستناه من ظاوم وف.

٧٤٨٣ وجن قال لاسرانه التحر فيلان جينزي او خانه بيرون نباري البوم، قبانت منالق والم يكن ذلك الشيء من البيت، لا تطلق امرانه عند أبي حنيفة وحمه الله تمالي؛ لأن البيمين لم تنعفذ السمت بالفارسية : بالله كه هره ا بدرواز - سرائي والي روم تا فلان لهستى كه برس نهاده است درست كند فرد المعروزة - سرائي والي رقت إلا ألكاه أن فلان لكريحت ، فقل قبل ابن عقد المينه موقفًا بأن قال الفلان المهالي كه برس نهاده است فرد عرست كند، لا يعدث في بهنه عندهما. واكر سوكند مطفل حورده است ، سوكند بركروني أبذ، وقاسه على مسأنة الكوز، والصواب أنه لالحنت؛ لأنه عقد يمنه على لدهاب لاجل قال هرست كردن فلان، وفقد دهب لاجل قلت، فهو مجازنة فول الرجل تقلان، إن لهالة ي حتى أصوبك، فأناه ولم يضربه، وكثير من سائل هذا الزع فد مرافي كناك الطلاق.

نوع أخبر في النظر واللقاء والرؤية والمشاهدة والجمع:

4884 إذا حلف الرحل لا ينظر إلى فلان، فنظر إليه من حفف منتر . فنبين له وجهه من حلته، أو بطر إيه من خلف زجرح نبي له "أوجهه ، فقد نظر إليه و حنث في يميه ، وكذلك لو بطر إلى فرج امرأه من وراء سفر حرمت عليه اينتها ، وثو نظر إليه في مراذ لا يحست في يميته ، ولا يحرم عبيه اينتها إذا نظر إلى فرجها ، هكذا ذكر الى سساعه عن محمد رحمه الله تعافى ؛ لأن في الرأة ما نظر إليه وإلى فرجها ، وإنما بظر إلى تخالهما .

١٩٨٨ - وفي الثبتغي ١٠ إذا كان جابسًا في التسمى أو هي القلم، فحملت وقال: ما رأيت النسمو ، أو قال: القلم، فهو حالت، إلا أن يوي القرص، فبدين فيلمات وبينا لله تعالى، وكفنك للمراج والنار بنظر إلى صواحه على حائظ.

٧٦٨٧- وهي "المنسقى : إذا حلف أن لا منظر إلى فسلان، فنظر إلى بده أو رجفه أو رابطه أو رابطه أو رابطه أو رابطه أو رابطه أو رابطه أو السد، قال محمد رحمه أنه تعالى: إن نظر إلى وجهه أو بده فلم يروم وإلى المحمد رحمه أنه تعالى: فإن وأدرك والمرابط فلم يروم قال محمد رحمه أنه تعالى: فإن راه وهو لا يعرفه وهذر أد وإن راه مسجى يتوب يسترين منه الرائس و فلمسد حتى يتصفه التوب، فقد رأه وإن فقر إلى وجهه فقد رأه وإن طر يلى صدره وبطنه و فقد رأه وإن رأى أكثر مطنه وصدره و فدر أه وإن رأى مه شبكًا

⁽۱) وهي الد : من حمد زجاح بيزاله من المقدوجهه

عابلا أفل من الصنب علم و م

٧٤٨٧ - راي حلف على امرأة أن لا يرعده أمال حالسة أو فازية. عايفية أو فاراية. وأمام زلا أن يكون حلى وجمهاء فيدين فيدا بنه وبس الله لعالى. ولا يندين في الفصاء إلا أن يكون قبل ذاك كلام بـ أن عليه فيدين فيد .

۱۷۶۸۸ ولو قال الها وأبيت فلاك فجدي حراء فراد ميثاً أو مكامنه مدهمي وجهده فاز محمد واصد القامع لي الجعداء الأفاار وبه على احربة وافعات حميماً والروية معد الوب كالرويه في حاله الحيدة اللابوي أن احراء وألك معطى وجهد فلك ارأيات وهذه مداك تصير والم في فصل اختلف فيه لمتماح وحمه الهاتماني: أنا من حاف أنه لم يرأ فلاية والد رأم عجد الفات و فارسية إوى مدانه يحت في يهيه .

48.9% وفي النفائي : وفاقال، لا أنظر إلى وجهها، هرأي عيبها مي نفاي. بـ بحلت حتى برى الأندر الوار قال تعلده إلى نفيتك فتم أصراتك فالمراكي عدا، فرادس فدر ميل أو اكتراء قال محسد وحدهات تدالى الايسان، الأناهنا بين لنفاد، ألا ترى أنه توراء على ظهر بيت من لعيد، وهو لا يصل إليه وأبحث في يهيه الاشك أنه الايحناس الوار حلب إنار أي ولاناً ليضويه، فالرابة طلى الفرات والعيد، والمهرب على شاه إلا الدهم الفرور.

 ١٤ ٢٠ - و عن الوادر هشام أعلى منجمة الجمع الله مدلى الواد قال الواقع لا أشهاد مثالًا أن عن المجها و المدات ، قال الأما المجمأ أن لا يشهد الني قرح أو حزب و أما المدات أن لا تشهد موانه و حدادته.

٧٤٩٨ - وفي أشتعي أن يقاقبان، والتراك يحسمن وإيان منقف بيت و فهمنا على المساكرة إلى منقف بيت و فهمنا على المساكرة إلى جالده وي على منقف بيت و فهمنا على المساكرة إلى جالده وي يتم ويت ويت ويت المساكرة أو يتم ويت المساكرة أمام ولا أمام ولال

نوع أخترفي النوم والجلوس والركوب

 ٧٤٩٠ و مي الفشاوي الإدا حلف لا ينام على هذا الهرائي، فجدل دلك الدراس في فراش أحمر ، فنام عليه لا يحتنب قال آلا نري أنه لو جمعل هذا القرائر في مرائل (دراس». يسمى قواللَّى ليباح، وقو أخرج الفنو من العراش وقام عليه آآء قال: أرجر أنَّا لا يحسنه . وقر وقع الظهارة ونام علم، قال أرجو أنّا لا يحسنه وقو رقع الغفارة، ونام على الصوف لم يحتك.

٧٤٩٣ قال أبو القاسم. وسنان نصير عمل قال لامرائه . إن ثبت عني توبك ، فائت طال ٧٤٩٠ قال ١٠٥٠ أنه فائت طال ١٠٥٠ عني توبك ، فائك طال . والتخاط على والمناط على مرفقها ، أو اصطحم على قواشها . قال . إن وضع جبه على توب من بيالها ، أو وضع أكثر جسمه نطائي ، أما نهجره الانتخاء والجائرس ووضع الرأس لا بطنق و هنكذا حكى فنوى شهيل الإسلام وحمه الله تعالى فيمن حلف لا ينام على حدا السياط فوضع رأسه مهيه .

998 - وفي فناوي أن البيت وحده الله معالى . إذا قال إن ثبت هذه الليلة في هذه الداره فامرأنه طالق، وقد اللهجو الصبيح وهو لا تعلم به، لا يثرب حكم اختث سبب هذه الهجي أنداه الأنه عقد تبنه على النوه في الليلة الناصية، بهو نظير قوله: إن صبت أمس مكذا،

493 - وكذا لو قال: إن لم أبت الدينة في هذه الدار فكانه، وباقى المسأنة مصالها . وكانك عندهما وهي معروفة ، وابه أيضاً: إدا طلك لا رام حكى بقرأ كذار كذار كذار فناه خالساً قبل الذيقر أما سمى ولا يحدث ؛ لأن النوم جالساً عبر مراد من هذا البدين عادة؛ لأنه لا يمكن الاحتراز عبد ثلا يقع الحيث به

٧٤٩٦ - وسيتل أبو بكر رحسه الله بعالى: عمن حلف الايام على فبراش ما دام فى الغرية، فتروح المرأة فى بلدة، هل يتام على للمواشر؟ قال ، إن تراوجها على بهة أن يطلفها الا يشعب بها، فهو عربت، وإن ثم يتر الثقلة، أو معودا، فهو ليس مغرب ، وفى ألجامع المراء برا إذا حلم لا يدم في هذا البياء، فأدخل فيه نائمًا قال: إن استيقف، طبس فيه مضجعًا، حتى قشيه النوم حتك، وإن لم يعشه ته يحتث.

98.94 وهي أمجموع التوازل: إذا حلف وحن بالفارسية كه دوش تعخده م، وجشم كرم بكرده م، وجشم كرم بكرده م، وجشم كرم بكرده م، وجشم بكرم بكرده م، وجشم على فرائسه ولا أنه ثم يتم فالد إن برى حصيفة الشوم لا يحتث، وإذا لم يكن له بية حنث إذا وصع حبيبه وصم عيبه قال محمد رحمه الله تعالى هي أخامع ، إذا حلف الوصل لايجلس على الفراغر أيدً ، ولا نية له ، فقر تي في السرائر المحدوم عليه وإنها أخر ، وجلس عيد، لا يحتث هي يهيد .

⁽¹⁾ ما دين المقومين ساقط من الأصلي وأتشاه من طاوم وهـ..

٧٤٩٨- الأصل عن جدس هذه الشائل الأن تاسع بقيمية عن الخفوس على نبي الطبيبين. إذا حفس على شيء الحراء حجل فيوق ذلك القبيء النجل فياعفيه . ينهم إن كنان الدي جلس علمه فيماً للسحلوف علمه في الحموس عليه ، لا يقطع بسبة الخفوس إلى المعلوف عليه ، وإن كان الذي جلس عليه أسلاعي الجموس عليه ، ينقطع سنة الجلوس إلى شجلا مدعاية

إذا تبت هذا، هموارا الفرائي الأعلى أصل او مقسود في الخاوس عليه و فيقطع مسه الجاوس إلى الحاوس عليه و فيقطع مسه الجاوس إلى الحوال والقلال على العرف بسمي جالدًا على العرض الأعلى والأعلى من دراح والأساعل من الكرساس إلها صرب على جلوس فيست. قلده الجالسة على الكرساس أنه وعلى جلوس فيست. قلده الجالسة على الكرساس أنه وعلى هذا إذا صلعه الإيجاب على الكرساس أنه وعلى هذا إذا صلعه الإيجاب على الكرساس أنه على المناسب على الكرساس على المناسب على الكرساس على المناسب على المناسبة في المناسب على المناسبة على المناسب على المناسبة في المناسبة والمناسبة على المناسبة على المناسبة

9899 - وفي الفدرين الشيري ومف، حمدالة تدني: إذا حلف لا سادعلى هذا المدون و الفدري : إذا حلف لا سادعلى هذا المواض المورض فوقه فراسل المورض الله المورض الفيادة السادي وقيم المورض المورض المؤلف في المجامع المورض ال

 الإنسانية وإذا توي آدالا بعلس عليه في هذه الوجود؛ فإن كان موقع شرع أخر صبحت لبنا فيسانية دين الله تعلق وفي النصاف الأنه نوي حقيقة كالادعاء الأنه و الس على الأسفى حقيقة الاذ فرار دلاعلي على الأسفل ، وقام تقلط عليه .

٧٥٠١- الوقال عده حرالا جلس على هذا العرائل ، فعرش قرقه محبيله و علم عبه البحث في نبيه ، وكذلك إذا حلف لا يحبس على هذا المساط و على هذه المتصدة و لأن الحاس مع للعراس ، والمساط في الحنوس لا يحلس عليه وحده، ولا يصرف سجلوس عليه وحده وإذا يفرش على البعاط والعرائل ، فلا يقفع سنة الجلوس إلى الفراش

ا قال في الكتاب: الأمري أنه في الفرة بيسسي جانبًا صلى النساط دون الجلس، حسي

^{11/4/2014}م (أ الح " نقبة الني عبدماء وقاليا في الأصل الرمسميد،

۲۱)أبدي فاراس،

إن المجلس إذا كنان طبوباً، والبسلط أو القراش من ديبنج، يشال: جلس على الديباج. ولو حلف لا يجلس على هذا السرير، أو حلف لا يجلس على هذا الدكان، فيسط عليه فرائل، وجلس عليه يحثث، وكذلك إذا حلف لا ينام على هذا السطح، أو حلف لا ينام على هذا الدكان، فيسط عليه فرائلًا، ونام عليه، يحنث في يهنه؛ لأن الجلوس على السرير والذكان، والنوم على السطح في العرف يكون هكذا، حتى إن في العرف يعد جنائسًا على السرير والذكان، نائمً على السطح.

ولو جعل دوق السرير المعلوف عليه سريرًا، بني دوق الدكان دكانًا، أو دوق السطح سطحًا، وجلس على الأعلى، أو مام على الأعلى لا يحنث في يميته؛ لأن الثاني مثل الأول في كونه مقصودًا وأصلا في الجلوس، فيقطع النسبة إلى الأسفل.

٩٠٥٠٠ قي القدوري : إذا حلف لا مجلس على الأرض، فهو أن لا يكون بينه وبين الأرض شيء عبر ثبيه ؛ لأن المتفاهم من الجلوس على الأرض هذا. وقيه أيضًا: ثو حلف لا يمثني عنى الأرض، فلمشي عليبها بخف أو نعل بحنث، ولو مشي على بمساط بمط على الأرض لا يحنث؛ لأن المنفهم من الشي على الأرض الأول دون الثاني.

٧٥٠٣ وفي أبضًا. إذا حقم لا ينام على ألواح هذا المسرير، أو على ألواح هذا المسرير، أو على ألواح هذه السفية، ففرش على دلك هو اشأه ونام عليه لا يحت الأنه لم يسم على الألواح. وإذا حلف لا يركب داية، هركب فرساء أو حماراً، أو بغالا يحنت في بيد، ولو ركب بعيراً لا يحت في بمنه استحسانًا.

واعلم بأن الداية إذا ذكرت مقرونة بالركوب، براد بها في العرف ما بركب من الدواب في عالم أن الداية إذا ذكرت مقرونة بالركوب، براد بها في العرف ما بركب من الدواب في غالب البدان "الفرس والحمار والبغل، وأما البدير لحمل الانقال، فإن نوى جميع ذلك، فهو على ما عنى الأه نوى حقيقة كلامه الأن المدابة حقيقة اسم المهدب على وجه الأرض وإن نوى نوعًا من هذه الأنواع، بأن نوى اخيل وحده أو الخيسار وحده، دين فيسما به ومين الترتمالي، ولا يدين في القامساه؛ الأنه نوى الخيصيص من تقط العام.

١٩٠٤ - وإذا قال: لا أركب، تيميد على ما يركبه الناس من انفرس والبغل، ولو ركب ظهر إنسان بعد اليمين لا يحنث في بهيه؛ لأن أوهام الناس لا تسبق إليه في "هناوي أبي الليث

⁽١) ألبت من اط

رحمه الله تعالى .

٩٠٥٠ ولو قال: لا أركب وتوى الخيل أو البغال، لا يدين فيما بينه وين الله تعالى ١ لأن السلفوظ فعل للركب و وين الله تعالى ١ لأن السلفوظ فعل لركوب و ونيه الشخصيص إلما يصبح في المقوظ ولو حلف لا يركب عرضاً و غركب مرضاً لا يحتث الانافرس غير البرذون، والبرذون اسم للعجمى ، فهما نوعان البرذون، والبرذون اسم للعجمى ، فهما نوعان مختلفان، ورن كان لبلس و حلاً ، ومنى هفته بينه على أحدهما لا يحتث بالاخر، كما لو حلف لا يكلم عجباً ، أو حلف لا يكلم عجباً فكلم عرباً.

٧٠٠٦ و لو حلف لا يركب شيئًا من الخبل، قركب قرتُ أو برذه نَا يحت في بينه ١ لأن الخيل اسم جنس، فيدخل فيه العربي و المجمىء وصار كما لوحنف لا يكلم إنسانًا، فكأم عربيًا أو عجميًا حنت في يهده لأنه الإسان مم جنس.

۷۵۰۷ ولو حينف لا يوك دارة، فيحمله إنسان، وهو كاره لم بحث الأمالم يرك، وإن حمله بأمره يحنف. ولو حلف لا يرك دابة، فركب دابة يسرج أو إكاف أو ركب عربانًا يحت الأن ركوب الدابة على مذه الوجوء معتاد فيمد بين الناس، فينصرف مطلق الركوب إلى شكل.

۷۰۰۸ و إداحلف لا يركب سركباً والابنوى سبقاً، فركب في سفيت أو محمل، أو ركب على سفيت أو محمل، أو ركب على دابة بإكاف أو سوج يحت ! لأن المركب اصالما يركب عليها في البوء والسفية اسم قا يركب عليها في البوء وفي أفتاوى أبي لكب عليها في البوء وفي أفتاوى أبي الملت وحمه الله تعلى أله تعلى البردون والفرس؛ لأن الله المربه بفهمون الفرس ورن غيره.

١٥٥٩ وتو حلف لا يتوكب هذه النالة معينها، فديجت بعد البعين، فركب ولده المين، فركب ولده الميخت؛ لأن شرط الحنث ركوب الأم لا ركوب الوهد، وإدا حلف لايركب ميذا السبع، فراد قيه شيقًا، أو نفص منه شيقًا من عير أن يبدل اخبا والدفتين، شهرك حنت، ولو بدل اخبا والدفتين وترك اللبد لا يتحدث؛ وهذا لأن السبع استم للمنا والدفتين، فإذا لم يسالهما، ولاسم الأول فنر لل.

١٠٥٧- وفي أخوادر ابن مسلماعية"؛ عن أبي بوسم رحيم هافة تعالى: إذا حلف
 لايمويل ملائاً على هذه الدابة، وكان فلان راكباً عليها، فتركه عليها، لا يحنث في يجينه، وفيه
 أيضاً: إذا حلف ليركين هذه الدابة طيوم، فأوثق وحبس، فلم يقدر على ركوبها حتى مضى

البوم حنث، وعلى قباس مسألة السكني التي تقدم دكرها، يبخي أن يحنث.

١٩ ٥٧- وإذا قال: كلما وكبت دابة طله عنى أن أتصدق بها، وركب دابة وتصدق بها، ثم الشراها، ثم ركبها، وتصدق بها، ثم الشراها ينزمه النصدق بها، وكذلت في كل مرة، وإن كان ألف مرة، وهذا بحلاف ما لو ثمال: كلما نزوجت العراق، فهي طافي، فتزوجها ثلاث مرات حتى طلقت ثلاثًا، ونزوجت بروج اخر، ثم نزوجهة، حيث لا تطلق؛ لأن الهميز هناك المقدت على طلقت ذلك الملك، وههنا المقدت على المنك المفلق.

نوع أحرفي السفروا لشي والمساحية والموافقة والدنو والمبادلة:

١٩٥٧- وقي المنتفى : إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال: إنا ثم أسافر سفرًا طويلا، فقلالة حرة، قال: إن كان ثبته على ثلاثة أيام قصاعدًا، فهو على ما نوى، وإن دريكن له ثبة ، فهو على سفر شهر.

٧٥٦٣ - في الوادر هشام : عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: في رجل خرج في سفر ومعه رسل أخراء وهو يريد موضاً قد سهامه فسلف لا يعسجب هذا في غير هذال غراء فلها سار بعض الطريق بدا لهماء هجاء إلى مكان أخراسوي السفر الذي أواده قال: لا يحنت؛ لأنه على الديم الأول وهذا

4018 – وفي الوادر مشام ": قال: سمعت محمدًا رحمه الله تعالى يقول: في رحل حلف أنّا لا يشي اليوم إلا ميلاه فنخرج من منوفه ، فمثني مبلاء ثم الصرفه إلى منوفه حنث ؛ لأنه قد ملي ميلون.

٧ = ١٥٠ (وقي الوادر إسن مساعة " : صن أبي يوسف رحمه الله تعالى : وحل قال: والله لا أصاحب دلاتًا وهما في سفر ، فإن كان طالف يسبر في فطار ، والمعلوف عليه في نظار ، فليسا يصاحبن ، وإن كانا في قطار واحد ، فهما مصاحبات ، وإل كان أحدهما في أول القطار ، والأخر في أحرد ، وكذلك إذا كانا في سفية ، هذ في باب وهدا في باب ، وإن كان طعم كل واحد منهما على حدة ، ألا برى أن دخونهما ونزولهما وخروجهما واحد .

٧٥١٦ - وروى داود بن رشيد عن محمد رحمه انه تعالى: هيمن قبل لغيره: والله لا أرافقات ، قال: إن كان مده في محمل، أو كان كراءهما واحدًا، أو قطرهما واحدًا، فهو مرافق، وإن كان كراءهما مختلين، فليس برافق، وعلى أبي يوسف رحمه الله تعالى: أن

المرافقة بمن لاحتماع في فطعام

٧٠١٧- وإدامال الرحل لامرائه وهو يصرب بدا إلى داوت مني، فأنت صابي، فديت مدين، فأنت صابي، فديت م والله مدين المعلق من أمن بوسط وحصدات تعالى، أنه فال إلا ودوت مه دواً أنو مدت بدها فرقت بيسهماء أو حجوب بيسهما، فقد حيث لرحل و وم لا فالا إو في المشتقى إلى والحقف الرحل لشاولله مو أنه هذا النبيء، فرمت به إليه من مكان قريب أو يديد، فقد بر

نوع أخبر في الحلف على الإنفاق وملك المال وذهاب المال:

٧٥٩٨ و من انوادر ابن سيساعة عن محيمت رحمه انه تعالى . في رحق قال والله لا أمن هذه المداني ، في رحق قال الواقع لا أمن هذه المداني ، في الشرى بها دراهم وألفق حنث و لانه مدين الها حين اشرى بها دراهم. وكذلك أو قصى بها دياً حنث في بهنه ؛ لأن فهاد الدين إنفاق .

وهي المتنفى الاعم لي بوسف وحمدان بعالي الهيم خفص وقال: وإلله الأدالان مالا، قال: على فياس فول أبي حيصه وحمدالة تعالى: هذا على الأموال التي نحت فيها الزقاة الوقية أيضاً الوأن وحلاله في على فاس، وقس عنده إلا حشرة درهما فنال، والته الأأدنك إلا عشرة دراهم، وتون العشرة لني عام الايصابق في القصاء.

۱۹۹۹ وقع الأصل و إذا حلف أن لا سال قده وله دين على رجو منفلس أو ملى الديادية، وكذلك أو غصيب ماله رجل واستبلكه ، وأقر له يه أو يحده وقو قائم عينه ، وأو كان العاصب مقرأ ، والمقصوب قالم بعينه ، فقد علف المشابح رحمهم الله بعالى فه

 ۱۹۹۹ و أو كنان له و ديمة عند إنسان، و الترابع مقر به حنث ، و بر كان عماء دهب أر قصلة، قالم أه كشير حيث، و كندلك إذ كناد عبده مثل التحارة أه حال الساسة، وإن كان ته عروض و جيرانا عبر السائمة ، أنو يحنث منحساناً.

٧٥٣١ - وفي النشقي : رحل دور ساله في موضع من منزله، شم طلبه وليم بحده، معمل أنه قد ذهب ماله، ثم وحده في موصفه، قال محمد، حيد نقه تعالى . رفالم يكن أحده إنساز وأعاده، فإلى أخاف أن يكون حائثًا، إلا أن تكون ثبته في فوله: إنه دهب، أبه طلوه وتربحه:

نوع أحر في الضرب والقتل والرمي. والتعذيب والحيس والشجة:

٧٩٢٧- إذا حلف الرجل ليضربن عيده مائة سوط ولا نية له، فصربه مائة سوط وخفف، فإنه برقى يمينه لوجود شرط اليروهو ضرب مائة سوط، فالواد وهذا إذا ضربه ضربًا يتألم به، فأما إذا ضربه بحيث لم يتألم مه لا برو الأنه ضرب صورة لا معي، والعبرة للمعني.

٧٥٢٣ - ولمو ضربه بسوط واحد له شعيشان خصيين مرقه كل مرة يقع الشعيشان على يعنه، يرً في يجينه ؟ لأنه صار ضاويًا سانة سوط، لما وقع الشعيشان على بدئه في كل سرة بر في يجيه . ألا ترى أن الإمام يصير مقيمًا حد الزنا بهذا القدار، فكذا الحالف يصير بارًا في يجيه .

4074 وإن جمع الأسواط جماعة، وضربه بها ضربة، إن ضربه بعرض الأسواط البسر في يمينه؛ لأن كل الأسواط لا يقع على يدمه وإنما يقع البسمض، وإن ضربه يرأس الأسواط، ينظر إن كان قد سوى رؤوم الأسواط قبل الفسرب، حتى إذا ضربه ضربة أصاب رأس كل سوط برفي يمينه، وأما إذا الندس بعض الأسواط في البعض، فإنما يقع البر بقدر ما أصابه، وإن اندس من الأسواط لا يقع به البر، عليه عامة المشابة وحمهم الله تعالى.

ومن المشابخ من شرط البر مع تسوية رؤوس الأعواد، أن يكون كل صود بحال لو حصل به الفسرب حال الانقراد يوجع به المصروب. ومنهم من قال: إذا ضربه بالأعراد، وتوجّع للفسروب بها، بر في بجيته سواء أصابه وأس كل عود، أو اندس البعض، وسواء كان كل عود بحال لو حصل انفرب به حال الانفراد، توجّع به المضروب أو قم يترجع، وبعضهم قالوا: بالحنث على كل حال، والنتوى على قول عامة الشابخ رحمهم الله تعالى.

٥٩ ١٥ - قال محمد رحمه اله تعالى في الأصل : إذا حلف الرجل لا يضرب عبده، دوجأه أو ترضه أو مد شعره وزاد في الجامع الصخير : العمل، وإجاب وبدائ الكل عائمة لا ترضه أو مد شعره وزاد في الجامع الصخير : العمل، وإجاب والحال بالخنث الأنه قد ضربه الان الضرب اسم لقعل يتصل بالحيء يحصل به الوجع والألم، وهذه الأنمال بهذه الصفة ، فكانت ضرباً ، قالوا: وهذا إذا كانت عده الأنمال بن حالة الغضب على تميد الانتقام ، وأما إذا فعلها على سبيل المعارجة فأوجعها ، أو أصاب رأسه أنفها فأدماها ، لا يحتث في بينه الأنه لا يحد هذا ضرباً فيسما بين الناس ، ولا يكون عدا مشمصود المولى باليمين . ويعفر مشابخنا رحمهم الله تعالى قالوا: إذا عقد يه بالفارمية لا يحتث في يبنه بالذارسية لا يحتث في يبنه ببلد؛ لان هذه الأفعال لا تسمى ضرباً بلسان الفارسية .

٧٥٢٦- إذا قال نها: إن ضربتك فأنت طائق، فضرب المته فأصابه، ذكر في "مجموع النوازل: أنه يعنف؛ لأن عدم الفصد لا يعدم الفعل، وهكذا كان يفتى الشيخ الإمام ظهير الدين المرضياني رحمه الله تعالى، وقيل: إنه لا يعنف؛ لأنه لا يتعارف منا ضربًا، والزوج لا يقصده يعينه، وهكذا ذكر البقائي في فتاراه، وهو الأظهر والأشيه.

۷۵۲۷ - وإذا حلف لا يضربها، فتفض ثويه، فأصاب وجهها فأرجعه، ذكر في "فتلوى في اللبث رحمه الله تعالى : أنه لا يحتث الآنه لا يتعارف هذا ضربًا، ولا يقصد بيسينه، وهذه السألة فا يد ترق محمد رحمه الله تعالى في السألة التقدمة، هكذا ذكر في المنتفى

٧٥٦٨ وقيمه أيضًا: إذا قال: والله لأخسرينك بالسيف ولا نبه له ، فنفسريه بعرض السيف, برأ في يبته . وإن كان نبته على الضرب بالحد، فهو على الضوب بالحد، وإن ضربه في غمده ولا نبه له لير في يبته إوإن قطع السيف همده، وخرج الحد، وخرج للحلوف عليه برأ في يبته إلاً.

2019 إذا حلف لا يضرب فلانًا بالفائس، فضربه بمفيض الفائس، وفارسيته: دسته بشربه للمفيض الفائس، وفارسيته: دسته بشر، لا يحنث؛ لأنه لم يضربه بالقائس. إذ قال لها: كلما ضربتك، فأنت طالق، فضربه يكف، فوقعت الأصابع منفرفة، لم تطلق إلا واحدة؛ لأن الأصل في انضرب الكف، والكف والكف والكف علم شربها يبديه طلقت تطليقتين؛ لأن الفروب انتان، وعلى هذا القياس - فاقهم - هكذا ذكر في أنتاري أهل سعرتند .

 ١٩٥٢- وفي آفتاوى أبي الملبك رحمه الله تعالى": إذا حلف لا يضرب فلاناً بنصل هذا السكين، أو بزج هذا الرمح، فنزع هذا المنصل وهذا الزج، وأدخل آخر، وضوبه لا يبحث، لأنه المقد يهيد على ذلك النصل والزج، ولم يضوبه.

٧٥٣١ - وإذا حلف الرجل، وقال لامرأته الإلم أضربك اليوم، فأنت طالق، وقالت المرأة الإلم أضربك اليوم، فأنت طالق، وقالت المرأة الإلى سو فقد أن الله الموقد أن أن المحيلة أن أنها لم أن المحيلة أن أنها المحيلة أن أن المحيلة أن أنها المرأة (الحاربة) من رجل تنق به م أنه يضربها المرأة، ثم تسترى الرأة) المحلمة إلى هذه الحيلة في عند الصورة؛ الأنه يكن للزوج ضربها بالمشبق، ولا تعنق الجارية عنيها؛ الأنه لهم يحس عضوه

⁽¹⁾ أنت من أظار ف أو أو م

⁽²⁾ ما بين المقوفين ساقط من الأصل وأنهتاه من ط وم وف

عضوها، وإنما يعتاج إلى هذه الحيلة إذ لو كانت المرأة قالت. إن ضربتني فجاريتي حرة.

7977 وهي "واقعات الناطقي": إذا قال تعبده: إن لقيتك، فلم أضربك فكذا، فرأه من فدر مسيل أو هلى فقه ربيت لا يصل إليه، لا يحنث في بينه؛ لأن يبنه تقسيد بوضع القسرب عادة، كأنه قال: إن لقيتك في سوضع التكن من ضربك، فلم أضربك فكذا، وهو تنظير ما أو قال لعبده: إن لقيت قلانًا فتم أعلمك، فعبدى حر، علقيه معه فلم يعلمه، لا يحتث في يبهه؛ لأن يبنه مقيدة بموضع الإعلام، وهذا ليس موضع الإعلام، وإذا حلف على حبده أن لا يضربه أو على حر، فأمر غير، حتى ضرب، فلجنس هذه المسائل فصل على حدة، يأتى بعده بعد هذا إن شاء الله تعالى -.

٧٥٢٣ - رجل قبال لا مراقه: إن وضيعت جنبك اللبلة على الأرض، فلم أضربت فكف، فلم تضع جنبها الأرض، فناعت جالسة، ولم يضربها الزوج، لا يحتث في يميته؛ لانعدام شرط الحت، فإن شرط الحت أن يضربها مي وضعت جبها على الأرض، ولم تضع جنبها على الأرض، وإذا حلف لا يضع يده على جاربته فضربها، لا يحت إذا كنات اليمين لاجز المراة.

30°4 وجل قال: واقه تو أحذت فلانًا لأضربته مانة سوط، فأخذ فضربه سوطًا أو سوطين، فأخذ فضربه سوطًا أو سوطين، قال: هذا على الأبد، ولا يحتت في يبته في الحال. وفي القدوري : إذا حلف ليضرب غلامه في كل حق وباطن، ولا تبدله، فمعنى هذا أن يضربه كل ما شكى إليه يحق، أو باطل، وهذا هو المتعارف: فإن نو حمل على حقيقته يلرمه أن بداوم على ضربه أبدًا؛ لأنه لا يخلو من فعل حق، أو باطل، ولا يحتص الهسرب في هذا على حال وجود الشكاية؛ لأن اليمين إذا وقعت على الفعل لا يختص بزمان دون زمان، إلا إذا وحد دليل التخصيص، ولم يوجد، وإن نوى الحال، فهو على ما نوى؛ لأنه شدد على نفسه، ولو شكى إليه فضربه، ثم شكى إليه فضربه،

٣٦٥ - وقو قال لغيره: إن قتلتك بوم الجمعة، فعيدى حر، فضربه بعد اليمين يوم الخسيس ومات يوم الجمعة، يعتث في عينه وقو ضربه بوم الجمعة، ومات يوم السبت لا يعتث في عينه، والقرق: أن انفعل إنما يصير قتلا عند زهوق الروح، ألاثرى أن قبل زهوق الروح يسمى جرحًا، وبعد زهوق الروح يسمى قتلا، فبراعي زمان زهوق الروح على انفصل الأول، إن زهق روحه بوم الجمعة قيصير قائلا يوم الجمعة، وفي القصل الثاني إن زهق الروح يوم المسيت، فيصير قائلا يوم السبت، وقو كان ضربه قبل البعين بأن كان صربه بوم الأوبعاء، الم حلف يوم الخميس وقبال: إن قتلت يوم الحيمية ، فعيندي حير ، فعيات الصيروب يوم الجمعة ، لا يحدّ في عينه « لأب الأيمان تقتصي شروطًا في المستقبل .

٣٣٣٦ - وهي المنتفى أنه إذا قال: والله لأقتلن فلانا بالواقعة، وهو اسم موضع خبارج الكوفة ، قضربه هي غيرها، وحمل إليها، ومات قيها لا يحتك أنه لان قوله: بالراهمة، وهو مناه على ما فلنا.

٧٩٣٧- ولو قال تغيره الإنا فتلنك في المسجد، أو قال: إن ضربتك في المسجد، أو قال: إن ضربتك في المسجد، أو قال: إذ شججنك في المسجد، فعيدى حربه طفله، أو شجه، أو ضربه، والقائل والضارب والشاح في المسجد الايحنث في يبته، ومو كان على العكس يحث،

الأصل في جنس هذه المسائل الداخالف من جعل شرط الحنث قدلا مضافا إلى مكان لو زماده مطلقاً غير مضاف إلى نفسه ولا إلى الداء ف عابد براعي المكان والزمان، إذا توابد الحنث في حق الحالف، حتى يشترط كنود الحالف في دلك المكان أو الزمان) ألا لمنحقل الحدث إلا القول يتم بلحالف وحاء، والا تعلى له يغيره، فالاسوطا مو شرط الحنث يشت بالحابف وحده، فيراعي المكان والزمان في حقه

٧٥٣٨ - بينانه في المسالة التي نقدم ذكرها، وهي سابط قبل تعييره، بن سنسيتك في المسحد، فعدى حواء فشتمه والشاتم في المسجد، والشنوم خارج المسجد بحنث في يهم اوثر كان على المكس لا بحداد في بهنه.

ومتى جعل شرط الحدث وملا مصافحا بالى مكان، أو رمان مطلقاً، فإن كان ذلك الدمل بته الفاعل وحده، ولا يطهو تأثيره دلفعول به سراعى المكان والزمان للسوت الحدث مى حق الحالف أيضاً؟ لأن الاسم لما هو شرط الحدث بثبت بالحالف وحدم، فيراض نشحف الحدث كون الحالف فى ذلك المكان والإمان

وإذا كنان ذلك الفحل لا يتم أبالفاعل أ⁽¹⁾ وحدد، وإنما يتم باحالف والمحلوف عليه، براعي الكان والزمال؛ موت الحك في حق الحلوف عليه، حتى يشترط قوال المحلوف عليه

⁽¹⁾ هكداني م دوكاناني الأصل وأنظ و ف البحب

⁽١) مايين تعفو دن ساقط من لاصل وأنستاه من ظاوم وف.

⁽٣) مكتافي النسخ النافية التي توجيا صدناء وكاد في الأصل ما خالف

في ذلك المكان، وفي ذلك الرسان، لأن الاسم لما هو شيرط الحنث، إنما يشبت بالمقده له ، فيرعي نظال المكان، وفي ذلك الرسان، لأن الاسم لما هو شيرط الحنث، إنما يشبت بالمقده وهذا لأن الأفعال المتعليم إنما تعرف وتوجد بأعسائها "اوظهور أزها في محافها حتى تختلف أسماء عابختلاف أنارها، فإن من أوسل سشية من الاعلى عنى غيره، فإن أثر في الإبلام بسمى ضربًا، وإن أثر في الانجواح بسمى حرجاء وإن أثر في أن الانجواح بسمى عدرجاء وإن أثر في أن الإبلام بالمتعالف الأثر، علمنا أن اسم السمل إنما بست بالشعول به ويراعى المكان في سقة.

98% - بيان عدا فيسا إذا قال لفيره: إذ رميت إليث في الحسجة، تعبدي حر، قال: يعشر الكان في حق المعاوف عليه؛ لأن الرمي مع حرف المصلة براد به الرمي بلون الإصابة، والرمي بدون الإصابة بنم بالرامي وحده، فيبراعي المكان في حق الرامي - فأما الرمي بلون حرف الصلة، براديه الرمي مع الإصابة، والرمي مع الإصابة ينم بالرامي والمرمي إليه، فيعتبر المكان في حق المرمي راليه

۲۵۶۰ زدائیت مذا، جننا إلى مسالة النسرب والفتل والشج فنفول: هذه الأفعال لا تتم بالهاعل وحد، وإقا شم بالفاعل وانفعول، فيراعى مكان الفعول، فإن قبل: إذا كانت هذه الإقاعيل شم بالذاعل والفعول، وجب أدير عي المكان المشروط في حقهما جمعة، قلنا: إنما اعسر مكان المفعول وحده الأن اسم العمل لغة رشت بمعنى استص بالعمول وهو تألفه ومواد، عاليل أنه فو له تألم ولم يمت الايسمي فعد ضربًا وقتلا.

٧٥٤١ - وفي المستقي ان عن محمد وحمه انه تسالي: إذا قال له الامه إنه لم م أضريك مائة سوط، فأنت حراء فسات الغلام قبل أن يضويه ذلك مات حراً، وقبه أيضاً: إذا قال: والله الأضرين فلانًا خمسين سوطا اليوم، وهو يعنى سوطا دينه فصريه بضوه، ومصى الوقت قال: بأى شيء ضربه، فقد حرج عن اليمين، ونبته باطلة وليو فأن لغلامه: إن لم أضربك فيسا بيني ودين أن أموت فكفاء فلم يضربه حتى منت لا يعتق ، هكذا فكر في المنقى ، لأنه إنا يحتث بعد الوت.

2007 - وفي الوادر مشام عن محسد رحسه لقائعاني: إذا قال لغيره: إنا ساء والم أضربك، فكل علوك في حراء فمات ونم يصريه فم يعتقواه لأنه إذا يحت بعد الموت،

٢٠) هكذا في الأصل، وكان في أنسخ الناقية التي عدما، باعمالها

وبعد القوت لا ملك. وفيه أيضًا: إذا قال لعبره: إن من من هذه لننجة فكذه همات منا ومن سيره: يحت في بمينه. وإدا حلف لا يعذب فلانًا قحممه الم يحت إلا أن يتوى ذلك؛ لأن الحسن تعليب قاصر فلا يفجل نجب مطلق الاسم إلا باسية، مكذا ذكر في القناوي.

٧٩٤٣ - وقى الفندوي أيضا: إذا دعد امرأته إلى الفرائل فالمناء وقالت: إلا تعذيبني . مقال: إن هذيتك، فأنت طائل، ثم حامت إلى الفرائل فجامعها، إلى جامعها على كوء منها، فقد عدايها فطلق، وإن كالله طائمة واضية لا تطلق الأنه لم يم لأبها. فإذا قال: إلى لم أحيد فلانًا جاناً علاً عكدًا، فحيسه جائداً في الغد، فجاء الحر وأطعم، يحتث في فيته ا لا يعمل فلانًا حسب مرتبًا.

نوع أخبر في السرقة وما هو بمعناها وفي الرد والأدء:

4014- وفي العناوي لأبي الفيت رحمه لقد تعالى .. وجل قال لامرائه . إنك تسرقين من هراهمي، فغالت: نبث ، فغال لها، أن رفعت من دراهمي، فأنت طائق، فوجدت صراة معم وحد حين كلست البيت ، فرفعت ووضعت في ناحية البيت ، وأخبرت الزوج ، قال ؛ إن وقعت لا لتنحيس عن زوجها ، أرجو أن لا تغلق، لا يسياق المكلام أوحب تفييت الرفع بالسرقة ، وهو الرفع لتحسيها ، فلاقيل : يبغى أن يحت فضاء الأن صورة المرط مراعي قضاء ، وقد، جد صورة الشرط وهو الرفع ، والأول أضهر، وأسه بالصواب

١٩٤٧ - وجل ادعى على أخر أندسوق قويد، فأخذ لمدعى عنيه توب لمدعى، وقال. العرائه طاقيق كه من جامه ترالى برداشته الهما فقد قبل الانطاق العرائه إن لم يسرق تومه الان كالامله خوج جنوانًا لكالام المناعى، والمدعى يلاّعى السرقة، فيسمقد عينه على الوقع مطويق السرقة، وقبل الطائق قضاء اعتبارًا لصورة النبرط، والأول أطهر

40.3 ° وفي أفتاوى أبي النيك رحيه الفاتدائي أيضاً "أن من قال لامراته: إن وبعث من تعلق الأمراته: إن وبعث من كسسى دراهم، فأنت طائق، فحلت رأس الكبس، وأموت النتب هر فعت، فال: أنحاف أن تطاف أن أنطاف أن أن أرقع الاثنبي طلاواهم من الكبس يكون بهذا الطريق. ألا تري أن حسامة أبو دخلوا فار وحل وأخذوا المناع، وحمل المناع واحد منهم، صار الكن سراقاً شرعاً؛ لأن سرقة الجماعة كدلك تكون. وقبل: بنبغي أن لا يحتث؛ لأن صورة الشرط مراعى، والعمل بحليفة المغذ عكن.

٧٥١٧- رحل حلف على سرقة تنيء مسمى، فحلف أنه لم يسرقه ولم يرف، وقد كان

راً فيل ذلك ، قالا حنت عليه إن لم يسرى دلنك الشيء الأن الحال أوجب تقييف النظر بالنسر بالسرقة . الأكر أو الوكيل إذا حنف أن لا يسرى ، فأخذ شية بصاحب الكرم ، ويه نحيب من الصب أو الفواكه ، وقم يخبر به صاحب الكرم ، إن أحد لياكل ، أو يحمل إلى منزله فلأكل ، فلا حنف الأن الناس لا يعدلون هذا سرقة ، وإن أحد لياكل ، أو يحمل إلى منزله فلأكل ، فلا حنف الأن الناس لا يعدلون هذا سرقة ، وإن أحد سوى ما يأكل أو يحمل إلى منزله للأكل ، ولم يحدل الكرم ، ولم يكن من أرأيه أأن يخبره فهو حالت الأنه يعد سرفة ، واما خه خبر واز واخبرس ، فكلف أحد شيئة من ذلك لا على وجه الحفظ ، بل لينفرد ، يعدن ، وهو اله كين والأكار إذا أخد نسلًا من ذلك قل يحدث ، الأنه سرفه .

قصار ذهب من حالوته ثوب من نباب الناس، فانهم الفصار أجدره، فحالف الأجبر بالمدرسية: الخرامن ترازيان كردم فامرأته طالق فلانا، وقد كان الأحير أخذ ذلك الثوب طُفّت المرأنه، هكذا ذكر في افتاوي أمن اللبت وجمه الله تعالى ، ووجهه ريان كرد وي راه لأن النوب الأحرذ لعير الفعار، لأن المراديبة اسر لة والجولة، وقد جاديه.

4004- وجل له قوب، فسوقه مد صارق، قحلف صدحه النوب وقال. إن كان في أوب كذا في النوب وقال. إن كان في أوب كذا وسمى دنك التوب، فالمواتي طائق، فإذ عرف أن ذلك النوب فالمواتي المرأنه، وإن عرف أنه فالم أو منافل، نظلت المرأنه، وإن عرف أنه قالم أو منافل، نظلت المرأنه، ويحمل الثوب هائمًا الأن فيام الثوب أصل، ويضير هذا إذا ناع الرجل فوله عمر أمره، وسلم الشوب وقيض الشمل أجارة النابك السيم، فإن علم وقت الإجازة أن الشوب قائم صحت الإجازة وإن شريعتم حاله علم الإجازة، وإن شريعتم حاله علم الإجازة الشاعة الإجازة التعلق التوب قائم المحرة، وين شريعتم حاله علم الإجازة التعلق الإجازة التعلق التوب قائم المعرفة الإجازة الإعادة الإجازة التعلق التوب قائم المعرفة الإجازة التوب قائم التواب قائم المعرفة الإجازة الإعادة الإعادة الإعادة الإعادة الإعادة الإعادة التوب قائمًا التوب قائمًا التوب قائمًا التواب قائمًا التوب ق

9889 وفي فقاوي أي اللبث وحمدالله تعالى في مسائل شتى: راجل سوق من المحافظ شتى: راجل سوق من رجل نوبًا وفي المحلف فإلى المحلف أن أن بالمحلف أن المحلف أن أن بالمحلف أن أن أن أن أن أن بالمحلف أن بالمحلف أن أن أن حالت أن أن بالمحلف المحلف أن بالمحلف أن بالمح

⁽¹¹⁾ هكذا في حسيم السنخ الوجودة عندنا، وكانا في الأصور: أهنه مكانا رأيما.

قال الرافا كان الترب فانهاً فلا شك أنه حالك ، وإن كان قد ذهب من يد السارق، وفيما ذكر من الحواب ثوع إشكال، فإن المذهب عندن أن المسروق إدا حلك في بد السارق بعد القطع لا ضمان عليه بانفاق الروابات. وإذا استهلكه، فغيه روايتان، وإن ملك المسروق في بد السارق قبل القطع، فو استهلكه، فالضيفان موقوف على اختيار المالك، إن الحمار المالك الصمان، فله ذلك، وإن اختار الفطع، فله ذلك ولا صمان، فالضمال في هذا الفصل موقوف على اختيار المالك، وليس بثابت على البنات"، فكيف نفع المفاصة؟

أو تقول: حق 14 لك لا ينتقل عن النوب إلى القيمة بنفس الهلاك، بل يتوقف على فضاء القاضي. خصوصًا على أصل أبي حيفة وحمه الله تعالى، ولهذا قال: الغاصب مع المغصوب مند [إدا اصطلح على أكثر من قيمة التوب المعسوب مند]"، أنه يجوز ويجعل كأن النوب فاتنج. وبعد أن تجاوزها عن هذا لاندري أن حقه النفل من الثوب إلى الدراهم، أو إلى الدنانيو ا لأن الدراهم كما يصلح فيمة ، فالله نهر يصلح فيمة ، وإثما يتعين أحدهما يقضاء القاضيء فقيل الغفء لا يتمين، فكيف يكن الفول بالفاصة، والعاصة تعنمه العبية لا محالة؟

٥٥٥٠- وفي أفتاري أبي اللبت رحمه فه تصالى " أيضًا : امر أه كالت تربع من ماك زوجها، وتعفع إلى امرأة تنغرل قطب، فقال لها الزوج: إنا رفعت من ماثي شيئًا، قائت طَالِيَّ، فرفعت من ماله شيئًا، واشترت بطَّك شبًّا من حواثم البت، أو أفرضت رغبغًا، أو كانت الجارة نخيز في بينها، واحتاجت إلى شيء من الدفيق فأعطتها، والزوج لج يكن بكره ذلك منها وإنما يكره ما يدفع للفرل، فإن لم تكن هي تتولي شراه الحوالج بماله إلا بولغه عادة بعنث الزوج، وإن كانت هي تتولي لابحثث؟ لأن هذا إهاق.

٧٥٥١ قال لامرأته بالفرسية: اكر تو ز درم من برداري، فأنت طالق، تم إبها وجدت دراهم روجها في مديل. فرفعت المديل وأمرت المراق، وقالت لها: ارفعي منها شيئًا، مرفعت المأمورة بعض الدراهم، ودفعته إلى الأمرة، فقد قبل " بقع الطلاق ا كأن عين الرمع غير مقصوده إنما المصود الأعذه وقدأحذت معض دراهم الزوح، وقد قبل: لا تعللق الآن اللفظ في باب الأيدن مراعى.

⁽¹⁾ مكذا من الأصل ، وكان من أحد العلم الشاب، لعلم على الثباب.

⁽¹⁾ ماري المنوفين ساقط من الأصل وأثنناه من ظوم وف.

⁽۳) وقی م و ف : وأهطت مكان وأمرت .

١٤٥٠ وَوَوْ قُلُ لُهُمَ الصَّامِ وَمَنْ مِنْ مَالَى شَيِكُ عَلَمْتُ طَالَقَ، لَمْ فَقَالِ لِهَا وَرَاهما لتنظر إليها، فراه ما عن دلك شبيفٌ يقير عنم الزوج، فم قال لها الزوج: أرَّفعت من هذه العراهم المبيئًا؟ فقائت النعبر الاعلى وجه السرقة، وردنه على الروج، فإنار دن بعد ما فارقته طافت، وإن رافته قيل أن تضارفه لا تطلقي ، وإن أبكرات ملقت ، لأن هذا بسنسي مسرفة عند الدمن. بحلاف ما إذا تباتكي .

٣٥٥٣ - امرأة أحذت من كيس زوجها دراهم واشترت به لحساء والطط فلحام العراهم بدراهمه، مقال تها الزوج: إن ثم تردي هلي ذلك الدراهم اليوم، فأنت طالق ثلاثًا، فمصلي البارم وقع الطلاق؛ لوجوه شارطه وهو حدم لوه، والحبلة في قلك أن بأحدًا فو تكييس اللحام، وترده على الروح، فيم في تبيته الهذا إذا فيد النص بالنوم، وأما إذا لم يغيدها بالبوم، وسالت المرأة القصاب عن الدراهيم، فضال: غاب عني ، قال: لا تطابّ ما لويعلم أنا ذلك الدراف أذيبه أو الغي في المحرة لأباطيرط الحنث، وعو عدم الرد فطيفًا، لا يتحفق إلا بأحد هذين الوجهين.

\$ vea إدافال لها: إن لم تردي على الدينار الذي أخلت من كيسيء فألت طابق، فإدا تدييار في كيسم، ولم تاخذه لم تطلق، هكذا مكي عن الحسن بن أبي مطيع، قيل: هذا على فياس توليا أني حرفة ومحمد رحمهما الله تعالى كعدفي مسألة الكور

٥ ه ٧٠ - سنار ضيخ الإسلام أبي الحسن المنفدي حسمانة تعالى عن مكران فيال لأصحابه في مجلس الفساد: كان في جبس خمسة وأربعون درهية، فأحدثوها فأتكروه. فلحنف بالقارسية وقبالن وتباتز من يسبه طلاقي اكر المروز دي جيب من چهل وردم مره فيوده المدن، چهن عطريفي وينج هدي، وكان في جبيه قبل ذلك أربعون عدليَّ، وتحممة عطارف، بأصاب في الإجمال، وأخطأ من التفسير قال: إنا وصل التفسير، فهو حائث، وإن فصل لم يحنث ولاثم حيف على خميده وأربعين درمك والكل دراهم ويالفصل فرائيمين، فلم يهجني حين كان صادقًا، وإلى وصل ، فحظ ، عني الكل، وهو كادب يحشاه.

قبل له: قان كان في حيبه عطارف وعدلنات تلغ فيمنها أربعن عصريفيه مجمعة، وقال. اگر در حبب من چهل عطرتهي وبنج عدلي بيوده است ومر دقي قي البلغ ولکن آخفظ في التفسير ، قال : إن على عين المعارفة يحنت في بيله، سواء كان أصاب في المفسير أو أخطأه وسواه بصل أووصل

٥٥٥٠- وسنتل تحم الدين النسفي رحمه الله تعالي عامل خلف تلميذه بطالا في المواقعة.

أن لا يرفع من دكانه حطويفيًا، فوضم للائة دراهم عدلية وهي عند الناس عطويفي في الفيسة . خال : تطلق امرأنه ، وقبل : يتبغى أن لا تطلق على قياس ما إنا حلف أن بشيرى لامرأنه شبيئًا بفلس ، فاشترى بدرهم والأول أشبه الآن العطويفية عبارة عن الحالية كالكرباس بفرغانة .

۷۰۵۷ - وفي أسجموع النوازل: رجل حلف، وقال: سرق فلان ثبابي (، أو فال: خرق فلان ثبابي، وقلان ما سرق إلا ثوبًا واحدًا، أو ما حرق إلا ثوبًا واحدًا، قال: لا يحتب في يبيته، وقبل: يحتث، والأول أظهر.

4004 - وفي توادر ابن سلماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا فال الرجل لحمده الله تعالى: إذا فال الرجل لحمده: إذا أدبت إلى أنساء فأنت حرء فجاء العبد بالألف ووضعها، حيث يقدر المولى على قبضها، فهو مؤدى. وإذا حلف المولى وقال: والله ما أدى إلى كان حائشا، وإذا خلف المولى وقال: والله ما أدى إلى كان حائشا، وإذا خلف المولى الأجنبي: إن أدبت إلى ألما فعبدي حرء فبناء بها الرجل إلى المولى وقال: هذه الإلف فيفذها، فإلى الكولى المولى على فبضها، لا يعتق العبد، وإذا حلف المولى ما أدى إليه لا يعتق العبد،

4004 - وإذا كنان لوجل على رجل ألف دوهم، فضال الذي له المال: إن أدى إلى فلان الألف التي لى عليك فكذا، فجاء فلان وقال الذي له المال: هذه الألف فخذها، وقال الذي له المال: لا أخذها، فهو حالت. وإذا حلف، فقال: ما أدى إلى، فهو حالت. وفي "البقالي: إذا حلف لا يخصب من فلان شباء، فسمرق منه، لا يحتث إلا أن يكابره. وإذا حلف لا يسرق منه فكابره حنث، وإذا حلف لا بغصب منه، أو لا يسرق منه فقطع الطريق عليه، حنث في الفعب دون السرقة.

نوع أخر فيما يجرى بين صاحب المال وبين غريمه:

٧٥٦٠ قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل! إذا حلف الرجل ليعطين حق علان عاجلاء فإن توى شيئًا كان كما توى سنة أو لم يتو شبئًا، فما دون الشهر، فهو في حكم العاجل، وفيه أيضًا. إذا حلف لا يحبس من سفه شيئًا ولا نية له، ينبغى أن بعطيه ساعة. حلف يريديه أن يشتغل بالإعطاء، حتى تو لم يشتغل بالإعطاء، كما فرغ من البعن يحنث في يهينه، طلب منه، أو لم يطلب منه، وإن نوى الجبس بعد الطلب

⁽١) وهي "ف" : مالي مكان ثبايي، وهو خطأ.

أو عبره من الدة كان كما نوى. وإن حاسبه والعطاه كل شيء له عنده، وأفر بذلك الطائب والتم الفيه بعد أيام، وهدهان : هديني بي عندك كذام كذا من قبل كذا وكساء كدكر الطلوب وقد كانا جناساليا سيباد، لم يحنث إن أعظاء مداعنتها، الأن شداط احنث حسن مصاف إليه و والإيصور المسن مضافي إليه إنه المرادام توجود الفق على نصبه وكما علم أعلاد.

۱۹۹۱ - قال منجمد و حدمانه تعالى في الجامع ... إذا قائد لرحل على رجل مائة ورهم، القال: عربه حرال أحذتها النوم منك درحاً دون درهم، فأجا منها حمدة والترب ولم يأخذ الباقي عني غالت الشمس، لمريحيث في يبيه، ولو قال، جيده حرال الحدث منها الهام منك درهما دون درهم، فأحمد منها خمسة، ولم يأخد الباقي عديد الشمس، حت في يبته.

والقرق النشرة الخدة من السالة الأولى قبض طائة مستوفى الأنالها في قولا: التوقيق النشرة المساوي فولا: التوقيق الله عن الله عن المائة الأولاد عن الله عن الله عن المائة التوقية المرافق المنافق المنافقة التوقية المرافق المنافقة التوقيق المنافقة التوقيق المنافقة التوقيق المنافقة التوقيق المنافقة التوقيق المنافقة الأن كلمه من المنافقة التوقيق المنافة عن المنافقة التوقيق المنافقة عن المنافقة التوقيق المنافقة المنافقة الأن كلمه من المنافقيق، فقوله، وشناء عن فوقة المنافقة التوقيق المنافقة التوقيق المنافقة الأن كلمه من المنافقة ا

حين قبل في النمالة التربية شرطة الحنب فيض بعص المائة بصفة التفريق، ويقبض المئتسة وحد قبض بعض المئتسة وعد قبض بعض المئتسة وحد قبض بعض المئتسة وحد قبض بعض المئتسة المنافقة التعابية وفيت أسوا الأنه دكر بعض المئت مطلقاً غير مقدو يقدار، ويتبت أنني ما ينتعف عليه اسم المحص من المئتسة بعيث، وأدني ما ينطق عسه السم البعض من المئتسة المؤتى المنافقة المرق، من ما المنطق عسه السم المعص من المئتسة المؤتى المنافقة المنا

٧٥٦٧ . ولو قال: عبده حو إن أخذت اليوم درهمًا دول درهم، فأخذ في أول اللهار حصابين، وفي أخر النهار حسسين، بحثت في تينه، لوجود تمرط لحبث، وهو فيض المائة في البوم متمرقًا.

٧٥٦٣ - ولو أقدو بدوي الدواهم درهما سهرحة أو ويقاء فرده ولم يستندله حتى غادت. الشمس لم يحرجه ذلك على اليمون. ومعاد، أن الخيث الخاصل لا يبطل، وهذا لأنا الريد من جملة الدواهم، قفلا وجد قبص الدواهم "الصعة النصر في ونزل العنز ، إلا أن بالرويشقض الفيض بعد وجوده وصحته ، ولكن الاشقاض لايظهر في حكم لا يقبل النقص بعد وقوعه، والعني بعد وقوعه لا يقبل الفقي ، ألا ترى أن الكائب وذا أدى بدل الكيامة (وحكم بعثة ، شم وحد المولى بعض مدل الكتابة "" زيوفًا ورفاه الا يبطل المنق، وطريقه ما قبنا و كدلك لو وجد بعض الدراهم مستجنه ، ولم يجد المالك ولم يستبدله حتى غابت الشمس، فهو حالت أيضًا ، لأن المنتحقة من جملة قدراهم فصارت كالزيف

٧٩٦٤ - وقو و حد بعض الدراهم ستوقة أو وصناصاً إنداستبدله في اليوم، خنث في يجيمه الأنه لما ستبدل في اليوم، فقد قيض المانة منفر فأن وإن لم يستبدله في اليوم لا يجت في يهده الأنه لم يوجد تبض المانة في اليوم، لأن السنوفة والرصناص ليسا من حملة الدراهم، ألا فاي أن الكاب لا يعند باذاه السنوفة والرصاص

970 Ve وبو قال الذي عليه المالة : عبده حراره قبصها البوم درهماً دود درهم، فصفى منه البوح غسمين، وقدص من الغد غمسين لا يحنث، فهذه السالة والممالة التقدمة سواء، ولا أن^{از ا}في الممالة المنقلمة شرط الحدث معل الحالف، وهها، شرط الحدث معل حير الحالف

٧٩٦٧- ولو ١٤ل عبد حوران قبضها درهمًا دون درهم، وتم يوقت لفات وفقًا. فلنض الحمسن لا بحث. وتو قال: إن قض مهم وقص الحسين، فيحث في يميد

١٧ ٥٠٥- وقر قال: عندى حروان فيض صباء فورن له خصيون و فضيها، ثم وإن له خصيون و فضيها، ثم وإن له خصيون في نظك المجلس وقبصيا، الفياس أن يحنك، وفي الاستحسال، الا يحنك إذا كان في عمل الورن بعد، الأنه فيصل الذنة جسلة عرفًا وعادةً؛ لأن العادة فيما بين الدس أنهم لا يعدون تفرق الفيض على مجلس و المد تفرقا، ومطلق اللفظ ينصرف إلى المتعارف، وأشار في كتب إلى مرف أخر، هذال الأفرى أن الدين قد يكون كثيراً لا يمكن وزنه إلا بدفعات، طو اعترا المدن هذا البدن.

قال. وألا ترى أن الدين إذا كان عدديًّا، فحمل الديون يعده خمسة خمسة، أو عشرة عشرة ووافاه، لا يحمل في تعينه، وإن تعرَّق الاخذ حقيقة؛ لأنه مجتمع عرفَّه والمتسرهو

¹⁹⁰ لئاتة مكتان المراهيم، تراجعها متحبحان

⁽۴) أنت من ال

⁽۴) من جدا: الإنزى مقان إلا أن

الدرات.

بالأمل عن منكه ريدي

9009 - ولو قال إن قسطت من مثلي على فلان شيئنا دول على ما يه قالساكين صداقة : فقيض تسعة منه ، ورهبها لوحل ، لم قسص الدوهو البائي ، فعليه أن يدسدن بها الدوهو وتسعه أخرى ، لأنه حين تهضي السعة رجب عليه التصدق بها في هذه الصورة، وصار بالهذه مثلكًا ما لا رجب التصدي بما نصير ضائلها

٧٥٧ و روى إبراهيم عن محمد رحمه له تعالى: إدافان. واله لا احد مالى عليك إلا صربة و له عليه عشرة دراهيم عن محمد رحمه له تعالى: إدافان. فهذه صربه إذا لم بأحد في عمل أحر عن محلس الوزارة فإن احد بحيث عن هيئة و إذا حلف ليأخذن من فاذن حقد، أو فان المد بحيث عن هيئة و إذا حلف ليأخذن من فازن حقد، أو فان المد بحيث عن هيئة الأن لوكيل بقيض ندين نائب محصره والهدا يرجع على الموكل عالم في من أجهدة، وحمل الدنت كمعل المديب عاده فكان الموكل فيصد عمد في ديالله وصداد الأنه برى ما بحصله الموكل فيصد عمدة و إنه تنديد عبيه.

و كندالك او أحدثه من وكنين الطلوب فضدير في ييسه الان الركنيل بالقيضاء مات. محمل، فكانه فيصبها من الطائوب، وكذلك لو أحدها من رحل تقلل بالمال عن الميون بأمر القيول، أو من رحل أحاله الديول، فقد مراهي بمبته، فكنا ذكر في الفدوري

١٩٧٧- وذكر مسئالة عن العبول الدار على أنه لا يبرأ إذا فيص من كافيل الدبول أو المحمد وعليه في من العبول الدبول أو المحمد عرجل لا يقبض ماه حرام عن العبول الإوام، فقيض من ركيل المطرب حدث الأن الركيل بالقضاء بالب محض، وإذا فيصه من معطيع لا يحدث، وكذف إذا قبض من كفيله أو المحتال عليه لم يحدث الأنه لم يعبس من النبول، حتى الم يحت مكذا في عدم المحتال عليه قبضه من المدبول، حتى الم يحت مكذا في هذه المسألة، لا يحمل القبض من الكفيل والمحتال عليه قبضه من المدبول، حتى الم يحت مكذا في هذه المسألة، لا يجمل القبض من الكفيل أو المحتال عليه قبضاً من المدبول، حتى الم يحت حتى "الا

٢١١ أستومل طاء الي

يصبر الخااد عبارة

۱۷۵۷۳ قال في الضاوري . وكعلك لو حلف الديون ليعطير، فعال حقه ، فأمر عبره بالاده كه ، أو أحاله فقيص براً في عبده ، وإن فضي عبه متسرع لا يبر ، وإن عني أن يكون فكك بنفسه صلان ديالة وقضاء .

٧٥٧٣ وقيمة أينسًا، مو حلف الطلوب أن لا يعطيه فأعطاه على أحد هذه الوحوه حنف، وإن عنى أن لا بعطيه مصمم لم يذبي في العضام، وعلى فياس ما ذكو في أالعبوث (رئيس أن لا بحث في قصور الخوالة

٧٥٧٤ - وفي العيون : ود حلف الرحل لا يفاض «له على عربه» فأحال الطالب وحلاقيل المالية على عربه وأحال الطالب وحلاقيل له على الطالب في المنطق، وإن كانت الحوافة قبل اليمين، فقيحر اللحشال عليه بعد السميل لا الحشاب وعلى هذا إذا وتحل وحلا يقتض الدين من المديون، ثم خلف أن لا يقيض ماله عبه « مقيم الموكي و هذا أوجال المنتاب في يبه .

وقد قبل: ينبغي أن يحتث في يبته، وهذا القائل قالي هذه المسألة على ما إذا وكان رجلا أن يراجه البراة، أو وكله أن يطلني البراته، تم حاف أن لا يشروج، أو حلف أن لا يظفل. فم ومعل الوكيل ذلك، حلث في عبله الأنه متسكى من سؤل الوكيل، هوذا لم يعرله فكأنه أنشياً الوكانة بعد ليمين، وهكذا ذكر محمد وحله الله تعالى في أحرا الجامع ، وسيأتي بيانه بعد هذا وإن شاء الله تعالى .

- ٧٥٧٥ - ومن المتوازل : إذا قبال للدين الربائدين: والله الأنسنين مبالك اليبوم، فأعطاء ولم يقبل و عالى الزوضيمة حيث تنال يده لو آثر دال الإيعنت؛ الله فضاء. وإذا قال: إن لم أقبض دراهمت الني لف على أنبوم، وعبدى حراء جاعميم، عنا رسلمه إليه. نقد قضاء، وبر من يبيه، هذا حرائفظ الجامع الصنبير و وهذا الآن طريق فضاء الذين القاصة. ورجه الشاصة أن يصير ما يضعمه رحاله بين من عديون مصحون علمه، ولرج الدين على المتيرن منه و فياد أنسر الدين من على العبد ولين الله اهم، وحيار ثمن الدين منه المال المراء على الدين حيال ثمن الدين في المدر أنه الدين حيال ثمن العبد، واخر الدين حياله المراء صدر ثمن العدر الدين حيالها الرجه، فلهد برأ في يجبه.

⁽١) هكدامي أط و الله ، وكان في الأصل: أو رأه

رياف شرط تسليم العدد مع أن التمن بجب بنفس الميع ، الأنه بعوص المسقوط وتقرره ويقشى الشترى فشرط سليم العبد لهذا، هذا إذا اعه بالدراهم عبدا بيعاً صحيحًا، فأم إذا ناعه بيعاً باسعاً، ينظر إن كان في قيمته وفاء بالحق، فهو قنص ويراء وإنا لم يكن فيها وقاء لزمه الحنث؛ الأدا نقيوض في النبع الفاصد متسمون بالقيمة درنا المسمى، فنقع الفاصلة والقنصاء بتدر القيمة، كدا في الشارري أن

٧٩٧٦ - وفي الخراء خيامع : وصبع المسألة في جدب الطالب، إذا حنف الطالب فقال : إلا ثم أفيض ما في عليك من الدراهم فكانا، فأخذ به تواناً أو حيده، فقد قبض الألف وم، وكفلك إذا قال ، إن لم أحفامالي حليك، أو قال، إن لم أسته ف مالي عليك، وأحفايه نواناً أو عيفاء فقد يراغي يهذه ويقعي ما فكونا.

٧٥٧٧ - وإذا حلف الطائب لا يقيض مائه من الطاوب البوم، فاسترى به منه شبقًا وقبصه ، إن بيصه البوم حلت في يمينه ، وكر اشتراه يوم حلف، وقبص من العد لا يحت في نبته .

۱۳۵۷۸ في العيون!: ولر قال: لا أقضر حقى منك قدًا، فاشترى به اليوم شيئًا ت. وقيضه من الغف ولا لية له، حيث في بينه.

٧٤٧٩ - رادا حلف الطالب لا يقيص مائه على الغرج اليوم، نم إن الخالف استهنك شيئًا من مال العربي، فإن كان المستهلك مثلها لا ير في تيمه ، وإن كان غير طلى، فون كان في قيمته وداء الدين، ير في تينه الأنه وجب، لقيسمة، وهي من جنس الدين، متفع المفاصة، ولكن بشرط أن يكون غصبه أولا، ثم استهلام، وإن استهلكه ولم يفيصه أولد يبرأ أن عكفا ذكر في العرن أ

وذكر السألة في القدروي ، ولم يشرط هذا الشرط هذان إذا غصب الخالف مالا من هيئة [إذا استهلت] ، أو استهلك عليه عرضاً أو دنائيل، فقد بر في بينه. ووجه ما ذكر في العيول : أن شرط البر العيمل، فإذا غصبه أولا، ثم استهلكه، كان هذا القنص موجبًا للمفاصلة، وبالممفاصلة بقع الفيض مأمكن أن يجعل صدا فيصًا فدينه، فأما إذا ستهلكه ولم يقيضه المهرجة القيض حقيقة بيجعل فيضًا للنبي معنى، ألا ترى أن رجين لو كان

⁽۱) اتبت می ط

⁽¹⁾ ايت ۾ آهي.

بينهما هال على رجل، فقصب أحدهما نوبًا للمديون واستهلكه، رحم عليه غيريكه، ولو استهنكه في يدالمديون بأن أخرقه ولم يقبض، لم يرجع عليه شويكه؛ لأن في الوجه الأول صار فايضًا، وفي انوجه للثاني لم يعبر ضافهًا.

وفي المسألة نوع إشكال، خيصوصًا على أصل أبي حتيمة وحمه إلى نعالى: فإن من منهجه أن حتيمة وحمه إلى نعالى: فإن من منهجه أن حتى المستهداك ما لم يقض الفاضي على العبن بمجرد الاستهداك ما لم يقض الفاضي على الغاصب بالقيمة؛ فضل نصل العاضي بالفيمة كيف تقع الفاصة؟ ولأنه لا يجرز أن يقضى القاضي بانقيمة دنائير، والدين يكون دراهم، مكيف يكن القول بالقاصة في في فضاء القاضي ؟

٣٩٨٠- وفي الشعى ، رفا غميب الحالف مته ما لا مثل ذلك، فهذا فيص منه ، وكذلك تو كان له عند وديمة فأنفضها فقدير ، وفي أنجان النوازل أن رجل له على ، حر دراهم ثمن مبيع ، فحلف أن لا ياخذ منه شبك ، فأخذ مكانه حنفة أو شعيراً يحنث في يبنه ؛ لأنه أخذ عوضه قصار أخذا له معنى . ألا ترى أنه لو كان له شريك في ذلك النمى ، كان للشريك أن يأخذ نصف القوض ، فعلم أنه شر معنى .

۱۹۵۸ و مى آخر الجامع : إذا قال الطالب: إن لم أثرن من فلان مالى عليه قعبدى حود فأخذ به ثوبًا، أو عبدًا، أو شيئًا عاجرون من المسك والزعفران، فهر حالت فى عبده لانه ذكر الانزان مضافًا إلى ما عليه، وما عليه دراهم، فانصرف الاتران إلى الدراهم، وحمار كانه قال: إن لم أثرن من فلان الدراهم التى لى عليه فعبدى حر، ولو قال هكذا كان شرط بره شيئان: الاتزان، وأن يكون الموزون القيوض تواهم، وقد وحد أحدهما ولم يوحد الآخر فلا يرم، ولأنه لما ذكر الوزد مضافًا إلى ما عليه من الدراهم، علم أنه لم يرد جميع الأموال. الأن من الأموال.

٧٥٨٧- والأصل أن الكلام متى تعذر العسل قيم بأعم العسوم، يحسل على أخص الخصوص، وأحص الخصوص الزان حتس حقد، ولم يوجد فكان حاتًا، فإن عنى بالانزان الاستيفاء، دين قيما بينه وبين الله تعالى لمكان الاحتمال، ولا يدين في القصاء؛ لأنه خلاف للقاهر، وفيه تخفيف عليه.

٧٥٨٣- ولو قال: عبدي حران فم أوض ما لي عليك هي كبس، فأخذ به دنائير، أو ما أشب ذلك، كان حائفًا في بينه ؛ لأن معنى العسوم قد بطل؛ لأن من الأموال ما لايمكن أن يجعل في الكبس مبحمل على أخص الحصوص، ومو حنس حقد. ولو قال: إن تم أفيض م لى عنرك دراهم بالمرزان قعيدي حراء قهدة على قيض الدواهم تفسها "الالأن حميع الأشياء الاندخل تحد الوزف، فيعل معي العموم، فيحمل على أخص الحصوص، وهو جنس حقد.

٧٥٨٥ - ولو قال (إن ثم أقبص مك دراه، فصاء بمالي عليك فكذا، فضيص مها عرصاً أو دنايير حين في بينه (الأنه حمل شرط بره أن يكود السفيوص دراهم، ولم يوجد، بحلاف ما إذا قال، إذا لم أقبص الدراهم التي لي عليك؛ لأن هناك جعل العيص صفة لم عليه من المراهم، وقبض ما عليه لا يكي إلا بطريق الخاصة، وذات حاصل فيما إذا أخذ بمعوض أو إنائي

٣٩٨٦ - وإدافتال . إن لم أقدض مك دراهم قيضاء تالى علب فكذا، لم إن الفقارب استقرص من الطالب درهما وقصاد . ثم استقرض من ثالياً وقصاد فم رثم حتى صار مستوعياً مه دراهم كلها بالغرهم الواحدة حنث في بينه لا لأن لموط يره أن يكول القموض لميكا يقع عليه المم الفراهم والمراهم والمراهم المراحدة حنث في يبنه لا لأن لموط يره أن يكول القموض لما توقعه الواحد أن يكول استيفاء لا بصبر جمعاً ، فقد تنفض دياء به لا يسمى دراهم، ووقع الباس عن فصاء به يطاق عليه المم السراء به أنه الدين عدما ما قضى عرة لا ينصب وقضاء ثابة فحنث ، ولو اسقر في يطاق دراهم مقصاها إباد أن استقرضها منه مرة الخرى، ثم وتم حتى أوعاد عالم كنه دالات

۱۹۸۷ - ولو حلف لینترین ما علیه، فاعطاه بهاه غیر سوزون حنت؛ لأن شرط البر هیم. الورن، ولو انزن وقیل الطالب، بر فی بیسه، وکانگك لو حلف الطالوب لیترنن ما علیه، فائزن من وقیله، بر هی بیشه

٧٥٨٨ - و٢٥١٤ لو حلف الطائب والطابوب على ما فلناء في وكُل كل واحد منهما عا دخل تحت اليمين، فكان فعل وكين كل وإحد منهما كعماء بنصبه - بالدالم، نو كان النوكيل من كل واحد منهما قبل اليمين، ثم فعل الوكيلان وَنَك معد اليمين، فقد خرج كل واحد منهما عن يمينه والآن لتوكيل فعل مستندام، فاستدامه من كل واحد مهما بعد البمين بمثرلة إنشاءه بعد اليمين.

هذه الجملة في أواخر الجامع ، وهذه السائة تؤيد قول من يقرق: فيحا إذا وكل الطالب رجع بقيض دينه ، وحلف أن لا يقيض ، فيقيعت الوكين بعد اليمين ، أن يحنت الحائف في بسه

٧٥٨٩- قال في "الأصل": وإدا حلف لا يفارق عربه حتى يستوفى ما عليه فنزمه، ثم إن الغربم فرّمته لا يحتث؛ لانه لم يفارق غربهم، إنما قارقه الغربم، ولو كان حلف على أن لا يغارفه عربهم، وباقى الممالة بحالها يحتت.

[قال في أخير أبيان القدوري]"؛ وإذا حلف لا يقارق غربجه حتى يستنوني ما عليمه . واشترى مه شدنًا على أن الدائع بالخيس، ثم فارقه حنت و لأن الفيص في الشراء بعم يطريق المقاصة ، وإعانقع القاصة بعد الوجوب على الشترى، والخيار يجنع ذلك

 ٧٥٩- ولو أحديه رهنا أو كفيلا حيث. إلا إدا هلك الرهن قبل الافتراق وقيمته مثل الدين أو أكثر الولوكان الغريم امرأته، فتروجها عليه قبل المفارفة، برأ في يمينه. ولو كان النكاح فاسدًا، وفارقها حيث، إلا إذا كان دخل بها قبل المفارقة، ومهر مظها مثل الدين، أو أكثر ألاً!.

ولو كان العقيد صحيحًا، فوقعت القوقة لعنى من قبلها، فسقط مهوها، وقارقها لم يحتث: لأن بنفس المنكاح وجب الهوا، ورقع القبض بالقدصة، والمحلث اليسمين لفلا يتصور إلى الخبث بعد ذلك. ولو حلف لينزنن ما له عليه، فأعطا، عددًا وكان وأربه حنت؛ لأن المهن العقد على ذمل الإنزان ولو يوجد .

۱۹۵۹ وعن أبي يوسف وحمه الله تعالى: ود قال الغالب: لا اقبض ما لى عليك إلا حميمًا، وعليه عشرة، وعلى العالميه لوجل أخر خمسة، فأمر فلك الوجل العالمية أن بحسم المسطلوب بالحمسة التي عليه، ودفع حمسة أحرى مكانه قال: هو حالو، ولا يحتث؛ لأم صار قابضًا إحدى الخمسين بالقاصة، والحمسة الأعرى بالغيص الحقيقي في صاعة واسعة،

⁽¹⁾ أنيت من ج .

⁽¹⁾ ما بين المفوقين ساقط من الأصل وأنشاء من ظاوم وف.

⁽٢) مكنا من انسبح البائبة التي صنكا ، وكان في الأصل " علا يفع . .

فصير فالضَّا العشرة صيدةً هذه الحُملة من القدرري .. وذك في العبون المسألة بعال على وخنث والى الصول الراهن لروان هنك الراهن [اللهي يدوم لأن شراط الحنث فيص يفيد منت الرقية | واللغاء ودلك لاستحقق في فصل الرهن و وإن حلك الرهار في يده

٧٩٩٣ - وهير الأصل . إذا حلف تبغضين فلانًا حاله و بلان مبت، أو حاب للنفيات فلاڭ، أو ليكلمن فلائا، وفلان ميت، فإن كان لا يعلم بوئا، فلا حنث عليه عبد أبي حبيمة ومحمد رحمهما الله تعالى، وإن كان يعلم عوته ينعقد يميه، ويحيث من ساعته بالإجماع.

٩٧٠- وإذا حنف لا يقارق في بدخي يستودر ما عليه، فقصا مفحداً، حيث والد حتى لا يهم تم و يحيدها مي فهو اليس وفيرتي المباوزيّ حال بيان ما سنو فد أو عنم و دامل أعمالته للماجيان فليسر بمداوق به أبضًا أوكذنك إذاكان أحدهما حارج المستجدة والأتحر داخا اللما بوراي واللمات مفتوح وحبيت والما فليس تضارق لعا وإذا تواري عنه محافظ المسجدة والأخر داخل، فهو مقارق، وتشلت إذا كان مبتهما باب مغلق، والمنتاح ببد احالف، والحالف حارج الباب فاعد عني أباب، هذه اجملة من الثنائي أ.

٧٥٩٨ . وهي تحييل، إذا يام فعالت أو عفل عن المطنوب ، أو نسخه إسباد بالكلام ، فهرات الطلبات لابحنت والوالم يتهاولن يمقر اعتما فالمصارف يلها معمو الطائب والم يتعه من الإمكان يحتب براييم؛ لأنه لما لم يتعه، ولم يذهب معه الطالب، ولم يتحه مع الإمكان، صار كالشارق له ويحدث في عينه ، وعادكم في الحيل، تبين أن مسألة الأصل التي تقدم ذكرها على التقصيل

٧٥٩٥ - وفيه أنصًا . نو ونعه إسمال عن اللا، سة والعشي هو ما للطاوع لا يحنت في يميته ، ولو حلف ليغيض ماله على تعريم ول يوقَّك ، فأبرأه من الدر، ووهبه منه حنك، والو وفت في ذلك وهفَّ ، فأنا أدفين الوقت سنتط اليمين، ولم يحنت إذا حام الوقت في قول أمن حنيمه ومحمد رحمهما التانعالي ووقال أبو يوسعت يحشف

٧٤٩٦- وعلى هذه وذا حلف لا يقدرن عربه حسى يستودي ما حيه، شو إن الحالف أبرأه امن الثان، تو فارقه و لو يحدث مند أبي حريقة و محمد رحمهما الله معالي ، و على هذه إذا حالف المطاومية لا تقصيل حل قبلان عني بأذن له فلان، وتمات فلان قبة الإدن فالسمن ساقطة عند أبي حبيقة ومحمد وحمهما الله تعالىء وهذا بدءعلي ما فليه قيل هذاء إلى الغابة في اليمين متي

⁽¹⁾ أستاس طار

صارت مستحيل الكول، ينحل اليمين عند أبي حنيفة ومحمد وحمهما الله تعالى.

٧٠٩٧- وإذا حلف لا يفاوق خربه حتى يستوفى ما عليه ، ثم إذ القريم أحال الطالب على رجل بالمال و وإذا حلف لا يفاوق خربه حتى يستوفى ما عليه ، ثم إذ القريم أحال الطالب على المحال عليه ، ورجع الطالب بالمسال على المعطلوب ، لو فارقه قبل الاستيقاء لم يبحث بلا خلاف ، أما عند أبي حنيفة وسعيد وصعيد وسعيد التي تصالى قلان اليمين انحلت بالقارقة الأولى عندهما لا إلى حنث ، واليمين متى انحلت لا يعود . وأما على قول أبي يوسف وحمه الله تعالى : فلأنه حنث بالمفاوقة بعد الحوالة مرة ، فلا يستث مرة أخرى .

٧٥٩٨ - وفي المنتفى "؛ إذا حلف لا يعطى فلانًا ماله حتى يغضى عليه قاضي، فقضى القاضى بذلك على وكيله، فهذا قضاء عليه، لو أعطاه بعد ذلك، لا يحنث في يمينه .

9944- وفي أنوادر ابن مساعة : عن محمد رحمه انت تعالى . إذا قال الرجل لغيره : واقد لا أفارقك حتى استرفى حقد منه قبل أن يقارفه بذلك، نم واقد لا أفارقك حتى استرفى حقد منه قبل أن يقارفه بذلك، نم فارق فال : ينبعى في زعم من زعم أن الحالف لو وهب ذلك منه قبل أن يفارفه نم فارقه أنه لا يحتث وهو قول أبي حنيفة رحمه القانسالي ؛ لأن فارقه ، ولا شيء عليه أن لا يحتث هنا ؛ لان الذي عليه يلك الذين عليه بخروج العبد إلى ملك الذي له الحق، ومن جعله حائمًا في فصل الهية يقول بالحنث هنا

• ٧١٠٠ وإن باع الغريم عبداً لغيره من المطالب بالدين الذي عليه، ثم قارقه بعد ما تبض العبد، تم إن مولاه استحق العبد، ولم يجز البيع لم بحنث، علل فقال: لأنه بيع، لم أجازه حالة ، وهكذا روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وحسهما الله تعالى، وقال مشام: سألت أبا يوسف عن وجل حلف لا يفاوق غريمه حتى يستوفي ما عليه، ثم إن التريم باع منه عبداً أو أمّة، فإذا العبد مدير، أو مكاتب، والأمّة أم ولد، ثم فارقه قال: برقي يبنه ولا حنث.

٧٦٠١ وفي أنوادر ابن سلساعة "عن أبي يوسف وحسمه انه تعالى: هي وجل قال لغريم: وفي أنوادر ابن سلساعة "عن أبي يوسف والته أن لا يتوك لزومه حتى يعطيه حقه، فقد ذكر هذه المسألة مع فروعها في العصل الرابع عن هذا الكتاب.

٧٢٠٢ - وفي الشنقي : إذا قال الطالب: عبدي حراؤل لم يفض قلان ما لي عليه إلى شهر، فعات للحلوف عليه، وقضى الحالف وارثه أو وصيه، الا يحنث في يمينه.

٧٦٠٣- وفيه أيضًا: (فا قال الطفوب للطالب: إن لم أدفع إليك حفك يوم الجسمة، ولذه عمل كذاء ضمات الذي له الدين فيل الجمعة و لا يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله . تعالى ، وقال أو يوسف رحمه لله تعالى: إن دفع إلى الوارث أو الوصى بر ، وإلا لم يدفع حي مضت الجمعة ، سنت في يهته . .

١٩٦٩ عن أواقعات الناطقي : إذا حلف لا يدخر عن فلان احق الدي صيد فيهراً ، مدكن عن تعاصره عنى مضير السهراء مدكن عن تعاصره عنى مضي السهر الم يحدث الأند الم يدخر الدافال العداب فنعوج : إن أعطيتك فكانه فوجه التحرز أهمه عن الحدث أن يعم لمطلوب حتى الطالب فيجيء فغذلب فيأ حد صد حيراً والا يحدث و حد منهما الانتخام المرام حنهما.

٧٦٠٥ وهي الخيل: إذا ملف لا يأخذ ماله صبى فلات إلا جملة ، أو قال، إلا جملية ، أو قال، إلا جملية ، أو أرد أخذه على النقارين، فالحيدة أن بترت من مقه درحمًا، وبأخذ الناقى كيف بشار: وهذا لأنه مسبب هذا اليمين يغي أخد الجمليع ، ثم استنى الأخذ على سبيل الجملة ، وقاكان المستنى أخذ جماع ماله أجد جماع ماله أجملة ، كان المستنى عنه أخار جماع ماله على أتداريق ، وإدا ترف درهمًا لم يوجد أخذ جميع ماله إلى المنازيق ، فلا بحضة في نهية .

١٩١٧- وفيه أيضًا: إذا حلف لا بأعد من صلات شيئًا من حقه دون شيء نبو أراد أن يأحد على التعديد ون شيء نبو أراد أن يأحد على المنطقة على التعديد ون يبيح الأن الما الشيء بشاوي القليل، لكن اخيلة له في ذلك أن يأحيد من عبيره قيمت، عبد فيلا يحتت وإن لم يكن للمعدوب من يؤدي عنه و ركان للطالب من يشخى له المريحية ؛ لأن الطالب ما فيض المعدد أنهى أن الطالب ما فيض المعدد إلى الطالب ما فيض المعدد إلى الطالب ما فيض المعدد إلى الطالب من يشخى الما يحت المعدد الله الطالب ما فيض المعدد المعدد

٧٦٩٧ و إد حلف المطلوب أن لا يعطى فلانًا حقه در همًا دون دوهم، ثم أواد أن يا الم ذلك الفاريق قال البحيل من الحق الدي عليه درهمًا، ويعطيه الدقي على النفار في الأل معلى هذا الكلام أن يعطى جميع حقبه حملة لا على التضاريق، فوذا حسى من حقه درهمًا، لم يوجد أداد جميع الحق .

۱۹۹۰۸ - وجه أيضاً - إذا حلف منطقوت لا يعطى فلاتًا بما نه درهماً أو أكثر ، أو قال . فمد فوقه ، فال : الحيلة أن معطى فلاتًا محقد دانيس ، والا يحدث في يجيده الأمه عقد بجيد على وعطاء الميراهيم، وأما اعطاء الدراهيم، وصد نظر .

٧٩٠٩ - وفيه أيضًا ١ إذا حلف الطابوب ليعطين الاتَّا حدَّ وعَدَ ، فلم يدوي أو ذلك.

⁽۱۹) آلت مي شآ

ف خبلة أن يميع من الطالب عمر سنا لحمة . ثم يشبله الديع فيّاء . فيه و دالدين على حمّات ، و د. ه أيضاً الذاخليف لا يشفرانسي و هذا في الزام فريّة . بدأة الاسام لا يحدث والآن شلاف منذ لا سميمي تعاصله

١٩٦٧- إذا حدم مطلوب تبطيقين عن دلان غداً معاب المحاوي عليه ولم يحده الطاوب العاوي عليه ولم يحده الطاوب القصي حقم الكرافي الخدوي التي شامل سموفيد : أنه أذا حيث عبد وفي النوازل أنه المدفع التي القاضي و الايجنث في جمعه و يكواد الدفع إلى القاضي في هده أمه إذا المالية إلى القاضي في هده أمه إدارات المحافية وعليه العيار الصيار الشهيد إحمد له تعالى و وذكر مده المداة في أنه المحافية والمحافية والمحافية والمحافية والمحافية والمحافية والمحافية المحافية الم

٧٦١١ - وهي أموادر ابن ما يداد كان عن أبي يرسف و حسب طون عالي في على هذه العسورة أن المطلوب به جاء المال إلى حاشم، وأطلع الدلال، فنحص الحاكم بمطاب وكيات والعراء لتمضل العواهم، وأشهد للمطلوب المراءه، أو أشهد عبلي العالب أنه فيص فهال العلق، وله كان يفتي الشيخ الإسام فهي الليل الموعيال رحمه الفائماني.

۱۹۹۱ می متاوی آفی سمرفند ۱ سرها، الجنس جالی الحراح به حلم و دلا بهده انتظامهٔ ۱ که ادر فائان روز به درهم بی است نکسی سلان جال بر زس که بزنی کسیز نو بسته طلاق؟ و حلف بالشافر جل مین هذه آلوجه، تبران احالف جاه بالمراهم إلی فلک المرضح فی بالاه الوومه و لم یک، الجنس، حتی تصی فلک لموم، نیرفرم- نیرفته قال الانتظانی.

۱۹۹۳ - ورد: حملت فر حل لا با حد من قبلان برهست، فاعده طلان بلوستا دی ورد: و دس فلید در همآه و فارد: لبها طوس قبصها الخاصد، به و حد فید در همآه فهو حالت فضاء، و که فائله او حالت لا باحدة منه نوما هو ورد، فباغطند حمر مناسا وی د وسس دیا به انوا، هو ویاد و های از نه دروی ، فلمد وجی الخالف و حد فیها توکاحر ماک حدید فیماد

الا الدائر والو اعتظام عن النصل الإدائر عصير دهم والدائف ثم يعدم والحائف ثم يعدم إلى أن المطام والمثال من هذه الو مداؤة مك وأذ فيها ورعم والطائف ثم يعدم والمحتفظ والمداؤل المطام والشار إلى المتبائل الكرم والكرم والمتبائل المتبائل والشار إلى الفترى وقت المتبائل والمبائل والمبائل

مأخذ الثوب.

٧٦٦٥- ولو كان اليمين على الهية بأن قال: لا أحد منك در هماً هية، في بحث في هذه الدراهم؛ لأنه لم بالتمامية هية؛ لأن الالتحد هيئة أن بالتحدها بعد منا سبق من الواهب هية الدراهم، ولم ترجد -هذه الجملة من العيون -.

4711 وقد حلف ليقضين دين قلال إلى يوم الخميس ، أو قال : إلى خمسة أيام ، فقت ذكر ناهما في الفصل الرابع ، وفيه أيضاً : السلطان إذا حلف أهل قرية على أنا يؤدوا خراج تلك القرية إلى وقت كذا ، قأدى اخراج كله رجل من غير أهل تلك القرية يغير أمر أهل نلك القرية ، فلا حت عليهم في موث أبي حيفة رحمه الله تعالى : لأنه لنا أدى خراجهم ، وقبي السلطان فلا حت عليهم في موث أبي حيفة رحمه الله تعالى : لأنه لنا أدى خراجهم ، وقبي السلطان قال : والله من المؤدى فيهم عالى عليك البوم ، فقائمة إلى القاضى وحلمه ، فقال المدورة : امر أنك طائل إن تعم ولم يرد حوابه ، فقائل له الرجل ، فل بعم ، فقائل نمم ، فواده عرايه ، فل الرجل ، فل بعم ، فقائل نمي وراده عرايه ، فقائل له الرجل ، فل بعم ، فقائل نمي ، وراده عرايه ، في المرابع ، فل بعم ، فقائل نمي وراده عرايه ، في المرابع ، فل بعم ، فقائل نمي ، وراده عرايه ، في المرابع ، فل بعم ، فقائل نمي ، وراده عرايه ، فله المرابع ، فل بعم ، فقائل نمي ، وراده عرايه ، في المرابع ، فل بعم ، فقائل نمي ، وراده عرايه ، في المرابع ، في

۱۹۱۷ - سئل شيمس الإسلام الأرزجندي وحمه بله تسالي عمن قال لهماسب الدين: إن لم أنفر حقك يوم العيد تكفاء فجاء يوم العيك، إلا أن قاضي هذه البندة لم يجمله عيدًا، ولم يصل فيه صلاة المبد لذنيل عنده، وفاضي بندة أخرى حمله عيدًا وصلى فيه، قال: إدا حكم قاضي بلدة بكونه عيدًا، يلرم ذلك أهل بلدة أحرى، إذا لم يحتلف المطالع، كسا في خكم بالرمضائية،

٧٦١٨ - وهي أحقاوي ما ورزه النهو أن سنل أبو نصر اللبوسي رحمه القانعالي عمل حلف غرايه أن بالي منزله غطاء ويربه وجهماء فأناه فلم بجده وقد غاب قال: الايحنث في عمد .

نوم أحرفي الخدمة والاستخدام:

٧٦٦٩ وإذا حلف الرجل على خادم كان يخدمه أن لا يستحدمه، فهده السالة على رجهين: أحدهما: أن يكون الخادم علوكًا فلحالف، وإنه يشتمل على قصول أربعة: أحدها:

⁽١) وفي ف : فالمين مكان أ فاليمين أ

أن يصلب منه الخدمة بعد اليمور يصاً وصريحاء بأن دارًا الحدمني . وفي هذا البرحة يحلك في يُمنه وإنه طلقي

والثاني " أن يجامه بعد البدن بغير أمره، وتركه حتى بخدمه، وكان يحديه فين اليمن بأمراء، وفي هذا الرجم بحديد ألفيًا؛ لأنه باقي على الاستنجمام المدين، ولا يحتياج إلى استخفام.

القالف الذيخة معد البحين غير أمره، ومركم حتى يحدد، وقد كان يحدمه قس الهمين عبر أمره، وفي هذا الوجه يحمل أيف

وعي الرابع " أن يصلحه بعد المدين بغير أمره، و كنان لا يحدث في الهيدين أصلا ، و في هذا الرجه بحدث أيضًا - وهذا لأن الولي له استخدام بالشرى " لأن الخادم إن يشتري للخدمة دلالة ، فيصر مستخدما له في كل ساعة ، ما كبريديم مدده في دلك باللبي" .

لوحه الناني إدافات اعداد اللوات لغيراً وإنه يشمل على فصول أرحة أيضاً على بحو ما مما يحمت في الفصالين الأولين، ولا يحتث في الفصلين الأحرين؛ لأنه لا يواملنا مه الاستخدام.

١٩٦٧ ولو حلف لا تحديثه فلايه، فخايمته فلاية بأمرة أو نعير أمرة، خات في إينه الأن الهميز عمل المرافقة التيمز عفدت في إينه الأن الهميز عفدت على المستخدام في الفصيص الاخرين من الوحه فعل احالف وهم الاستخدام . ولم يوجد مه الاستخدام في الفصيص لاخرين من الوحه النائي.

1979 ولو حلف لا يستحدم خاصً تمان مسألها وصراً أو شرابًا و اومن بذلك إليها ، ولم يكن له ية حين حلف حنث صواء فني حادم ولاد ذلك ، أو لم يتعل الأن ليمين المفعد على فعل الحالف وهو الاستحدام ، ودلك يحتمل بالصريح والإشدرة ، ولا يدوقف على وجود العمل من الحدم والأن اليمين لم شعراض لمسلم ، فإن كان وي يبعيته أن يديمين بسا فيعيد ، دين فيحا يبه ولمن الله تعالى ، ولم يدين في القضاء الأن هذه للقطة هذ تستعلى الحدول الخدمة بالنتاء .

٧٩٢٧- وقو حلف الرجل لا باقدمه خاته قلاب، فجلس اختاعه مع قلان على مالده مغممون. رفتك الحدم بقرم عليهم في طمامهم وشرايهم حدث . والخدمة كل نبيء من أهسال هاخل البيت. أما كل قبيء من أعمدل حارج البيت كالسع و الشراء، فذلك بعد اعارة، ولا بعد حدمة، واسم اطائم يتطلق على العلام، وإجازية، والعدمير الذي بفدر على الحدمة والكبير -والله سنجاله رئمالي أعلم-.

نوع أخر في الهدم والكسر:

۱۹۹۳ - إذا حنف الرحل، قبال. عبدي حراء أو فال المرأى طائل إن نام أهام هذا المنافرة إذا تنف الرحل، أو فال المرأى طائل إن نام أهام هذا متنى اليوم، أو فال الرفق حرياً المنافرة البرنقش جميع الحافظ، وهذه حميم الحافظ اليوم؛ لأن الشفل والمنفل صد البناء، ولا يقال الناه اللهوم؛ لأن الشفل الداخرة المنفل، فلا أم أخل الله المنفل المنفل الله والا قبال عبدا به هذم الباء وكان قبال عبدا المنفل المنفل المنفلة أوى الحدوم من المنفوع صححة فيما بينه بين الله تعلى، مقل يصدفه الفاضي؟ الم المنفلة المنفلة

٣١٢٤- وقو قال: عبدي حر إن م أفسر هذا المائم الهوم، فكسر معضه، ولم يكسر المائم الهوم، فكسر معضه، ولم يكسر الساقي حتى الهوم، لا يعتشف عقل المائم الأن شرط الهوم، هذا المسودة تعفل معفل الحائمة والأن الكسر بود على الهمض، الأن الكسر إخراج الشيء عن المسحة، ويحدح الشيء عن الصحة بورود الكسر على المعفل، فإذا كال المعفل فقد تحقق شرط الدر، فال الشايخة وحديمة الله تعالى. إغا لا يحمث بكسر الهمض إذا كان المكسود شبئًا له عبرة، أما إذا كان شفده الأعبر الهدم كان عصدةًا في المفضاء الأن تعليفًا بخلاف ما إذا عنى بالهدم الكسر الهدم كان عصدةًا في المفضاء الأن تعليفًا بخلاف ما إذا عنى بالهدم الكسر على الهوا المعتر.

وعن أبي يوست رحمه الله تعالى " فيمن جمع اليهدمن هذه الدار فهده معوفها، فقد بر في يبيده لأنه لا يكنه أن يزين سم الدار بهدم الجده بع الآن ، ما عدم الحسيم يسمى داراً ، قاعدر العمل بحقيقه الهدم ، ويجمل مجاؤا من الكسر

الفصل الثالث عشر فيمن حلف على شيء، فقال آخر: على مثل ذلك وفي الأعان الموقوفة

٧٦٣٥ - ووى عن أبي يوسف رحمه الفائعة لن البيمن حلف بطلاق الموأنه أن الإيدخل الدار، مقال الأخراء على عن أبي يوسف رحمه الفائعة للإيجاب البيمين كان جبنا، كأنه عالى: والله الانخواج المؤلف المؤلف المؤلف الدار، فقال الأولى، عبناي حرالا دخلف الدار، فقال الأخراء على مثل ذلك إلى وخلف هذه الدار، فدخل الشائي لم يعين عبده، لأن الأولى أوجب عنى عبد معين معلف لدحول المدر، أما ما أوجب في ذمته شيئًا، فلو أوجب على الثاني إما أن نوجب عنف الذارة الأولى الأولى مثلا للأولى؛ لأن الأولى ما أوجب في ذمته شيئًا، وإما أن نوجب عليه الإعتاق في ذلك العبد، والاوجه إليه؛ لأنه الا منك له في المدر،

٣٦٢٦ - ولمو قال الأول: فنه على عنق نسمة إن دخلت، وقال الثاني: على مثل دلك إن دخلت، فزم الأول والتاني؛ لأن الإبجاب من الأول كان مى القمة، قبسكن الإبجاب في فعة التاني؛ لأنه يكون مثلاً للأول.

٧٦٢٧- وهي الفنتيقي : رجل حلف بالطلاق والعنقاق والنثي إلى بيت القابان قبعل كذاء ثم ة الى الخالف لآخر : سايلاء هذه الأيمان، فضال : تحدا ينزم الشامي الشيء ولا يلوم. الطلاق والعنتاق . وإن قال الحالف لأحر : هذه الأيمان لازمة عليك ، فقال : نعم! لنزمه الصلاق والعناق.

٣٦٢٨ - وفي أ الأصل - رجن قال ، ته على أضلى إلى بيت الله ، وكل عموك لني حر ، وكان المرأة لي طالق إن دخلت الدار ، فقال أحر : عليّ مثل ما حجلت على نفستك إن وعلت ، مدخل الثاني لزمه المشيء ولم يلزمه طلاق ، ولا عناق .

وقال مشايات رحمهم اله تعالى معمى قولنا: لا يلزمه عنق ولا طلاق، أنه لا يُستى عبده، ولا تطلق امرأته في الحال، وهن يؤمر به؟ ففي العنق يؤمر فيما منه ومن قه تعالى، ولا يحبره القاضي هذيه، وهي الطلاق لا يؤمر فيما بينه وبين الله تعالى، كما لا يجمره الفاضي علمه.

١١٥ ما بين للعقوض ساقط من الأصل وأنسام من طارم وف

٧٦٣٩ - ولو قبال الأول: كل سالي هذي، فقبال احراء على مثل تذلك الرم التدني أله يهدى حصيح مثال تذلك الرم التدني أل يهدى حصيح مثال، صواء كنان أقل من سال الأول أو مثله أن أكثر الأن الإيحاب من الثاني للصرف إلى كل ماله، حتى يكون مثلا لما أوحمه الأول، ولا أن يلوى مثل قدره، فيذرمه دلك الثان و لان اللفظ بحصله.

٧٦٣٠ و و قبل الأول كل ما أملكه إلى سدة فهو هدي، فقال أحرد على منظ ذلك ، لم مازمة على أخرد على منظ ذلك ، لم مازمة على و قبل الفدوري المسلم فلك ، لم مازمة على المازمة على المازمة المازمة المازمة المازمة فلك أو يد بالله بالأل وعيده حراء وعليه المشي إلى يدا فعالى ، إلى دخل هذه القالى ، فقال ويدا بعم الفقد حلف بذلك كنه الآل قوله المعمل جواب و وخواب يتصمن إعاده في المؤال ، وتو لم يش بعده ولكن قال فد أحرت فلك مها المازمة بعلى على نسى ما وقو قال ، أحرت بلك على إن دحلت الداره أم قال الرسته على مسي إذا دخلت الداراج أم قال الرسته على المسي إذا دخلت الدارة أم قال الإسارة الرسته أن الرسانة على الإسارة المازمة ا

۱۹۹۳ - و می آنوادر این سماعه ۱ هن أبی پوسف رحمه انه تعالی: وجل قال تعیره. دخان دار دلان آمس؟ نفال، نحم [قفان به لسائل و افه لفد دخلتها؟ فقال: نعم] ، دهلا سائف: لان قوله: معم، یتضمن جمیع انفاکور او کذلك (داخال لعیره: دخلت دار فلان آمس؟ فتال: لا، فقال، والله ما دخلتها؟ فقال، معم، فهذا حواب.

۷۹۳۷ و روی بشیر عن أبی توسف رحمه الله تصالی . رجل فعال لأخر ا إن كسبت فلائل، فصلك حراء و قال الآخر : إلا برديك، عهدا محب، إن كلمه نصر إدنه بحث في تبهه وعنه برواية بشير أبضُ ، إدا قال الرجل لغيره ا شابك عهد الله إن لم نفول كفاء فضال العم، فقال : لا نسر وعلى الفائل

٣٦٣٣ - وهي الله، ووي أن إذا قال الرجل الإدبيت هذا السلوك من ربشه فنهو حمر ه فقال زيد : أحزت ذلك أو رضيت ، ثم الشراء له يعنى : لأن احاله عقد اليمين على شه لا على ربد ، وتعدو العنق من جهة الحالف؛ لأن لشرط فدوجته والعدائب في ملكه .

وبيثله لو قبل: إن النبوي زيد هذا العدد مني، فهو حرب فقال زيد: نعم، نم الشراء على عابه و لأنه عقد المدمى على المشترى: لأنه أهماف إلى حين ملك المنترى، أوكوك الداذ فاعلى المنسري، وقوله . تعمه بنظم جميع ما دكرم -وانه أعلم-

⁽١) ما ين المعوض ساقط من الأصار و أتسادس ما وجارف

الفصل الرابع عشر في اليمين على الأفعال في مكان

۷۶۳۵ - قال محمد رحمه العائماني في الخالج الرفاه قال الرجع ، همد حراف فيام شاهد رمعه الذا الكرفاة ، وقال الكرفة عنه و رماد الدالا أماد قال معربات فلم يصلم . لا يحمد في قيد الالكن شوط حدة أن يصوم را فعال الكرفاة والمربط ، ولوقال: عنده حرالي للطرب كوفة و الدافة . إن أفطر لا كوفة وقال و فافعل الكوفة إلا أنه الريكة في يومه ذلك يحدث .

مثل محمد واجمه عله معاني في الكتاب، عقال الأنه مفطر وإن لم ياكل، ومعلى هذا الكتابع أن الفطر كما عبد بالأكل شبك عرف له الصوامة لابه لا يكون صابعًا بدون البه الراوا لم يكل مماثلًا يكون مفطرة وإذ لا واسطه بيهما، وهودهذا التعلي: أنه لو أصبح صائبنًا يرم المال بالكرة أذ أنه لا يعرب.

رمن رحم أحرا أنّا اللفظ قدا يقائل ويواد به أحراج عن الصوح بساول ما يوحب العطر .

مذكر أو براد حرجوب ومن العطر ، قال على الصالاة والسلادة عام أقبل اللين من عها وأدو شهر أو براد حرجوب ومن العطر ، قال على الصالاة والسلادة عام أقبل القبل القبل القبل اللين عن عها وأدو عناه والمنطر إلى القبل القبل

۱۳۳۳ - ومرقال، صده حرال بارأي ملان الشهر الداخل بالكرفة، فأهل لهالان وهو بالكومة وخميرية، بحيث في تبدد وإن بوالر الهلال مديد.

واحتنف تمياره لمتميح وحمهم الله بعائي في تحريج الممألة، فيعصهم قالو . تموط

⁽۲۵ تخرج مارودي في الدينة الـ ۱۳۹۱ و الرئيلق عن الرئيل التاباتات و اوران دي الله الـ ۱۳۵۳ م. التيمير (۲۵ تف الرئيسية في الخميل (۱۳۳۵ م) و المستدي السيدة (۱۹۳۱ و۱۳۸۳)، و المستدي في السيدة (۱۳۳۶ و۱۳۸۳)، و المستدي في السيدة (۱۳۰۶).

⁽٢) ما بين العموفين سافط من الأصل وألك ممر لدوموف.

اختث كينوشه بالكومة يوم برى الناس الهلاق، خالعوف الظاهر فيسا بين الناس أمهم يقو لوث: وأبنة الهملال بمعلة كمذاء وإنالهم يروا بأنف مسهم ويريدون ما لكينونة بتلك البلدة يوج رؤية الهلال، وصار تقدير بمنه : إن كنت بالكوفة بو ورأى الناسر الهلال بها فعيدي حر، ومعضهم فالنواز شرط الحنت العشم بالهلال بالكوفة والأن فرؤية كبدا تذكير ويراديها [الرؤية بالعين و تذكر ويراد بها؟" العلب بالقلب، قال الله تعالى: ﴿ أَلْتُ مِّرًا إِلَى رَبِّكَ كُيفُ مَدَّا لَظُمَّا ﴾ " ، والمراد هو العلم، وقال عليه الصلاة وانسلام: الصوموا ترؤيته الله والمرادب هو العلم، [لا أنه غلب استعماله عند الإطلاق في العلم، فالأعمر يقول: وأينا الهلال ويه بد العلم، والناس يقولون في عاداتهم: وأينا الهلال ببلغة كذاء وإن لم يروا بأغسهم، ويريدون العلم، معند الإطلاق حمل عليه بحكم فلبة الاستعمال، وصار تقدير يمينه : إن علمت بالهلال بالكوفة، فعبدي حراء وإنانوي النظر بالعبتين، فهو على مانوي فيمابينه وبين الله تعالى، وفي القضاء لأنه نوي حفيقة كلامه. وهذه حقيقة مستعملة.

٢٦٣٦- وثو قال: عبده حران صحى العام بالكوفة ، وكان بالكوفة يوم الأضحى . إلا أنه لم يضحُ، لا يحنت في بميشه؛ لأن التضحية إقامة النسك بإراقة ده شيء من الالعام، والم يه جد هر ف مسلاف هذه الخفيفة ، بال العرف شاهد للحقيقة ، فإنه لا يقال: فلان ضحى إلا إذا دمح، فصار شرط الحت الذبح بالكوفة في أيام التضحية ولم يوجد، وإيانوي الكينونة بالكومة وقت التضيحية. فهم عشي ما نوى فيها بينه وبين الله تعالى، وفي القضاء لأنه تغفيظ غليه.

٧٦٣٧- ولو قال: عيدوحر إن أفطر الليل عند فلان. فخريت الشمس، والحالف في منزله، شرفعت إلى بيت المحلوف عاليه. وأكل عبده حنث في يجينه - ونو أكر في منزله لقمة -أو شرب شربة ، ثم ذهب إلى بيت للحلوف عليه ، وأكل هنده لا يحت في يجيه ، وكذلك إذا لم يأكن، والم يتسرف في منزله، وذهب إلى بيت المعلوف عليه، والم يأكل هناك أيضًا، لا يحنك في بينه ، فقد حمل الإفطار فن على الأكل الذي هو تفيض الصوم .

[وفي مسألة الكوفة لم يحمله على الأكل الذي هو تقيض الصوم، حتى قال: قو كان في

١٠٦ ما بين المعقوقين ساقط من الأصل وأنينناه من ط وم وف.

⁽٢) سررة النرقان الأبد . ٥٤ .

⁽٣) أخرجه المصاري في كتاب لصوم (١ ١٧٠)، ومسام في كتاب الصوم (١٨٠٩)، والترمدي في كتاب الغيوم (۲۲۰)، و النبيائي في كتاب انفييام (۲۰۸۸).

لكوفة يوم انقطر، ولم يأكل يحنث، أما على المنى الأول صلان الفطر إنما يشبث يشرك فية الصوم!"، لا في مصل يقبل المصرم، قلا يجمل عقط! فيه يترك به الصوم، فحمل الفظر على الأكل الدي يتيت بفعله. عاما اليوم يعبل الصوم، فيمكن أن يجعل مفطراً فيه بشرك فية الصوم، فلا ضرورة إلى حمل العطر على الأكل.

وأمنا على المعنى الشائي قبلانا إما حملنا الفطر هناك على دحبول وقت الفطر تحكم العرف، والعرف فيما إذا أضيف الفطر إلى مكان عام، فأما إذا أضيف إلى مكان خاص، أو إلى شخص حاص، فلا عرف أنه يواديذكر القطر دحول وقت الفطر، بل العرف بخلاف، فإن الرجل بقول لغيره: أفطر الليلة عندى، ويويديه الأكل دولا دخلول وقت الفطر، ويقول، أفطرت البارحة عد فلان، ويريديه حقيفة الأقل

وإذا صار الفطر في هذه الصورة الثانية محمولا على الأكن الذي هو نقيض الصوم، فقول: العطر إنما يحصل بأول أكل بوجد، فني الصورة الأولى أول الأكل وجد عنا الحلوف عليه، فيتحقق مُوطَ الحت وهي الصورة النائية أول الأكل لم يوحد عند المحلوف عليه، فلم يتحقق شوط اختث، وفي الصورة الثالثة لم يوجد الأكل أميلا.

٣٦٣٨ - وزنا حلف لا يقتل فلاناً بالكوفة، فضربه ببعداد، ومات بالكوفة بحثث في يمينه، بداء على ما تفدم ذكره أن الفعل إنما يصير فتلا عند وهوق الروح، والزهاق الروح حصل بكرفة، فيصير فاتلا بكوفه.

⁽١) أنبت من جميع النسخ التي مي متناول أبدينا.

الفصل الخامس عشر في تعليق الأجزية اعتلفة بالشرط

الم ۱۳۹۵ - إذا قال الرحل : رن دخف الدور فامر أنه طائل ، وصفه حرى وعليه المسي إلى بيت الله إن كلّمت قادل كاما يهنهن في ظاهر الروية ، وبعلى الطلاق و العشاق بدخور الداره واعلن الحج بالكلام ، الأنه دكر الأحرية الثلاثة عنيب الشوط متصاله بديحرف العطف ، وعنا الشرط الثاني ، تعلق الكل بالشرط الأولى ، فلا نظم شيء منه عن فشروط ولا نظ ورد ، فإذا الشرط الثاني » تعلق الكي بالشرط الأولى ، فلا نظم شيء منه عن فشروط ولا نظ ورد ، فإذا فكر الشرط الباني حيام النظم ورد ، وهي صوورة مديدة الشرط الذالي عن الإنقاء وهذه الطهرورة تنابع بتعلق الجرم لهاب بالشرط الدار ، فائد نظل ، وطالل إن كلمت فعالى ، تعلق المائل الكلمة فعالى ، مقال المعلق المائل المعلق المعلق المعلق المعلق المائل المعلق المائل المعلق المائل المعلق ا

١٤١٥ - ولو قال: امراك طالق إن دحلت الدار، وعبده حر، وعليه اللس إلى بيت أله إن كلم فلاقاء فهما بدئان المراك طالق إن كلم فلاقاء فهما بدئان في ضعر المروايه، والعلق الطلاق بدئنو له الدار، والعلق العقاق والحج بالكلام، بخيلاف الفيصل الأول؛ لأن ههذا ذكر الأحزية استفاء ١٠ لائة ذكر ابن الأجزية لتشرط، وكيس السوط من حيس اجراء، ولا بلحق بالأبال إلا لصروره، ولا صروره هذا الآلة أسكار إضافه بالقالت.

١٩٦٤ - ولو قال المرأنه طائق إن دخل الدير، وعبده حر، فأخرية نتعلق بالدخول؛ وطريقة أن يحص أخرابة نتعلق بالدخول؛ وطريقة أن يحص أخرابة ما المنظية المحتفية المحتفية المحتفية المحتفية المحتفية الحدود المحتفية الم

⁽١٠) ما بين المشوقين ساقط من الأفسى وأسناه من هو و و و د

وعايتصل بهذا المسائل.

١٩٦٤ إذا قال الحراب مثانق و عبده حو غذاً ، لم تعدى الراف والم يعنى العند حتى بعيء الغدة الذا العراب الحراب مثانق و عبده حو غذاً ، لم تعدى الراف والم يعنى العدد الذا الواد فخل من حملتين أحدهم الدار العدد الإحلى والمعبق والله عبد الإحلام عبد الإحلام والمعبق والله عبد الحراب من جمعين أحدهما المحتود والأحرى تاحة ، لكون للعظم والاشتراك ، فيصير الحراء الأول محطوفاً حيى خود العدى والشامي والشامي يعمل جمعيء العدد المحتود العدد العدد العدد المحتود المحتود العدد المحتود المحتود العدد المحتود العدد المحتود العدد المحتود المحت

۱۹۳۶ و رو قال: اسرآء طاق البوم، وعبده حر غذاء طلفت طرأه البوم، وعش العبد عمالة لأن الوار دخل من جملتين تائمتين لوجود الإسماعة في تنز واحد منهمسه، فيلجمل الإسماعات، والاستياف مفي الشاركة .

\$ 2718 ونو قبال المراقع طالس، وحسده حراء وعليه المنبي إلى بيت الده أبي شاأه الملفية المنبي إلى بيت الله الدائي شاأه الملفية المؤلفة المبائدة المبائدة المبائدة المبائدة المبائدة المبائدة المبائدة المبائدة وذكر عقيب الأولى، وعميت التالث ودكر عقيب الأولى شرطاه وعميت التالث شرطاء وحداث يتعلق الجزاء الأولى بالشرط الأولى، والحزاء الشابي بالمبائدة المبائدة والمبائدة المبائدة المبائدة

وبعضيهم فبالوال بعنق البيوم الآلة أمكن عطف الحيراء الشاني على أول الكلام الآل قولة البيود المسر، وفيلة وضيده حر أيضًا السر، وعظف الاسم على الاسم بمنجع وإذا المكن عليف الجزاء الشاني على الآول، لا صرورة إلى عطفه على الذال ، فالاف م إدادكر مكان الوقت شرط والان هناك عطف اجراء السامي على مشاط الأور عير عكن الآف اخزاء الذالي حر ويمسيم، والشرط الأول وهو المحول العلى والاسم لا يعطف على القعل، فألحو الجراء الثاني بالشرط الثاني ضرورة

والأول أمسع ولأن الوقيت وإن كان اسمًا، لكنه ليس من حنس الحراء، واخره ليس من حنسه والله يصلح العطف إلا الشابع الحراء المثاني على الرفات، وعد أمكن إلحالة بالثاني وافلا عصار إلى التقديم

الفصق السادس حشر في الخلف بما يقع على الملك القائم وما يقع على الملك الخادث: وما يقع عليهما

يجب أن بعلم أن الحالف إذا عقد عيم على ضعل في محل منسوب إلى الغير بطلك. يراعي للحث وحود النسبة وقت وجود العمل للحلوف عيه ، ولا معتبر بالنسبة إلى وقت الهمين إذا لم توحد النسبة وقت وجود الغمل الحلوف عليه.

۱۹۵۵ مقاله ما ذكر في الريادت أو إذ حند لا يدخل دار فلان، فياع فلان داره ودخله الملك ودخله الموادد ودخلها الحالف يحتث في يبدد ويو اشترى فلان داراً أخرى، ويخالها الحالف يحتث في يبدد أو المحل الحلوف عليه أو كذلك على هذا إدا حيامه الا يجت دانة فلاد، ولا ينبس تومه أو لا يأكل طعامه، أو لايشرف شرابه، وروى عن سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى . فيمن حلف لا يلس ترب فلان ولا نية له، أن يبنه على ما كان في ملكه يو وحلف.

ومتى عقد فينه على فعل في محل منسوب إلى الغير لا مائلك. يراهى للعنت وجود السبة وقت اليعين، ولا معتبر بالنسبة وقت رجود العمل المحلوف عليه

٧٦٤٦ - مثاله الزداحلف لا يكلّم روجة فلان. فأبان فلان زوجته ونزوج أحرى ، أر حلف لا يكلّم صنابق فلان، فعادى فلان صديقه، وشخد صديقًا أخر، فإن كلّم الأول معت، وإن كلّم الذي لا يحت، هكذا ذكر في الريادات .

وذكر مسألة العدديق والزوجة في الخديم الصغير ، واعتبر قيام النسبة وقت وجود الفعل المحلوف عليه ، حتى قال إذا كلم روجة هلان بعد ما أبانها، أو نائم صديق فلان بعد ما عباداء لا يحتث في قبيله ، وهكذا روى ابن سنصاصة من أبي يوسف رحيمه الله تعبالي في النوادر أ : فقين ! في المسألة روابتات ، وإليه مال القبح الإمام الأجل شمس الأنمة الحلوائي وحمه الله تعالى و وقيل : ما ذكر في ألجامع العدفير قولهم ، وما ذكر في ألزيادات وهو القرق بن الزوجة والصديق، وبين الطمام والقرب بواقدار وأنساهها . وبين الطمام والقرب العادار وأنساهها . وابنا على البعين في العلمام والقرب قربة ما ذكر هن الأخياء كلها عالم المنهم والمنادي عادة لمعنى فيها ، وإما تهجر وقدادي عادة لمعنى فيها ، وإما تهجر وتعدي معي ما داخل هذه الأشياء الإنسام وتعدن عدى ما داخل هذه الأشياء الإنسام وتعدن المعنى درجه تعدن وجب تقبيط وتعدي معي من جها ما لكوب الإنسام وتعدن المعين من جها ما لكوب المناخ الإنسام والمناخ الإنسام وتعدن المعي من جها ما لكوب المناخ الإنسام وتعدن المعي من جها ما لكوب الأنسام المناخ الإنسام المناخ المناخ المناخ المناخ المناء المناخ ال

اليمين بالمنسوب وقت وجود المعل المعلوف عليه .

وأما الحامل على النيمين في الزوجة والصديق معنى قيها؛ لأن كل واحد منها بما يهجر ويعادى عادة لمنى فيه، فإن الأذي مهما متصور، والنسبة إلى فلان للتعريف لا لتقيّد البعير بها، ويتعقد اليمين على النسوب إليه وفت اليمين .

فإن قبل: هذا الفرق يشكل عا ذكر في الريادات في مسألة العبد، وصورتها: إدا حلف لا يكلم عبد فلان، فياع فلان عبده، واشترى عبداً أخر، ذكر أنه إن كلم العبد الأول لا يحنث، وإن كلم الثامي يحنث، والعبد عا يهجر، ويعادي عادة؛ لأن الأذي منه متصور

قلنا: روى إبن مساعة عن محمد رحمه الله تعالى: أن العبد نظير الروحة والصديق ، ثم العادر الله على رواية الزيادات أن المولى مالك رحبة العبد، وباعتبار هذا المناك يقدر على منعه من سوء الأدب والمعاشرة مع الناس، فسا يوجد منه برى، من المولى ، فاتعقعت البعين على النسوب وقت الحلف، بحلاف الزرح والصديق، وجد ما دكر في الجامع الصغير : أن معاداة الزوجة لمنى في صحبه، أمر معتمل، فإذا نوك الإثنارة صار ذلك دليلا على رجود هذا المحتمل.

٧٦٤٧ وذكر معدد رحمه الله تعالى في "الريادات". إذا حلف لا يدخل داراً فقلان، وذكر أن على قرل أبي حنيفة وصحمد رحمها، الله تعالى " يبته على ما [ذكر]" كان في ملك فلان يوم الدخول، أو ما يكون قلان ماكة فيها عند الدخول، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى البمين على ما كان في ملك وقت البمين، إذا يقى في ملكه إلى وقت الدخول، لا على ما يستحدث الملك فيها بعد البمين، ولم يذكر قول أبي يوسف في قوله، دار فلان، فمن منايا بخار حميهم الله تعالى من قال: ذكر القلاف في هذه المسالة بكون دكراً في قوله: دار فلان، وبين توله: دار فلان المناز علين توله: دار فلان، وبين توله: دار فلان بوبين توله: دار فلان، وبين توله: دار فلان، وبين توله: دار فلان بوبين توله دار فلان بوبين توله دار فلان بوبين توله: دار فلان بوبين توله دار فلان بوبين توله المين تولي تولين تولين تولين تولين توله دار فلان بوبين تولين تولين

وذكر في الفدوري أفول أبي يوسف في المسألتين حميمًا، فعلى قول مؤلام: أبو يوسف لا يحتاج إلى الفرق بين قوله: دار ملان، وبين قوله : داراً لفلاد، وإنما يحتاج إلى الفرق بين البدار، وبين الطعام والشراب والعرف: أن البدار عما يستنام الملك فيساء ولا يستحدث في كل وقت عادة، فكانت نظير الزوجة والصديق، وأما الطعام والشراب فالملك

⁽١١) وفي أم . تم الفرق.

⁽۲) مکفانی سا

ليهيما لا يستقلم عادة ، بل يستجديث في كان وقت، فإن يدخل تحت السين ما يكون في ملكه. وقت العمل المحلوف عليه

وعنهم من قال. الخلاف في قوله الدارًا ثقلان خاصة، وقوله: دار قلان على الوقاق. فعلى قول مؤلاء: وحداج أبر بوسف رحمه الله تعالى إلى الفراق بين قوله: دار قلاب، وبين بوله: دارًا لفلان.

٧٦٤٨ - والفرق ألا قوله الأأوض هاراً، كالام تام مقيد لتفليد الواقتصير عليه ا فلايكون دكر الان الصحيحة وإقا يكون دكره اليان الثلاء الذي مع نفسه عن الدخول فيه ا قسقع على الموجود دون استحدث اكتفوله : صليق قلان وصار القنير نيبه الاأدحى داراً هي منك فلان الآن، فأما قوله الاأدخل داراً، في تكلام صحيح مقد دفسه المكان دكر فلان لتصحيحه وما كان مصححاً ليمين يتقيد اليمين به الموقعت على الدجودة والمستحدثة حميماً ، وإذا جمع في المحي المسوب إلى الغير بالملك بين النسلة والإشارة، قال أبو حيفة وأبو

وقال محمد فارحمه الله تعالى الايمتسر فقاله، بيامه: فيسن حلف لا يدخل هار فلاد. حدمه لا يكلم سيد فلان هذاه الايراك دية فلان هدمه الاينيس ثوب فلان هذاه فاهل عدمناً من ذلك بصدما خرج العمل عن ملك فلان، على فبول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما لله تعالى: لا يحث، وعلى قول محمد، يحتث.

وروي فين سماعة عن أبي يوسف ألم يحنث ، كما هو قول محمد، فصنار عن أبي بوسف في هذه المسائل روايت ، فوجه قول محمد رحمه المعالي ، إنّ السببة التعريف. والإنسارة أباغ أساب التعريف، ولا تعتبر السبة مع الإشارة، وصار تعدير بهيته : لا أدخل هده الدار [ولا أركب مده الدابة، ولأن الإشارة دليل على أن احامل على اليسين معنى في هذه الأشياء لا في المائك !"، فنعقاد الدين على دائه،

ولهما أن النسبة نفيد غير ما نفيده الإنسادة، فيجدت النسارها، يبانه. أن النسبة بظهر أن المراد هجران الماللية: لأن هذه الأسياء قد تهجر لعلى فيها، وبأن يكون العبد مؤتوًا، وما عندا المدد يتمام به، فانسبة نفيد الهجران لأحل المالك، وهذا العني لا يحصل بالإنسارة.

٧٦٤٩ - فإن قال الحالف؟ عنيك أن لا أفعل به ما دام لفلان، فال محم، وحمه الله

⁽٢) ما بي المعقوفين معافية من الأصل وأشتناه من فذر به واب.

تعالى: بدين فيما بينه رين الله تعالى ؛ لأبه ثيري ما يحتمله لفظه، كما قال أبر حنيفة وأير يرمعه رامههما الله تعالى، ولكن لا يصدأي في لقصاء ؛ لأنه ترى تحصيص بعص الأحوال، وليس في لفظه ما يدل عليه

١٥.٥ - وإن قال الخالف : هيت أن لا أنعل فلك به ما دم ملكا تعجال، ومعد ما زال
عن ملكه قال أبو حيفة ، أبو برصف رحمهما الله تعالى بأنه يصدق الأنه نوى ما يحده المظاه
كهد قاله و حجه الله وقيم تغليظ وتشديد عليه ، مكدا دكم المسألة في الربادات ال الخماح
الصعير

وذكرها مي الأصل، وحديها على تلاقة أوحه، أما إدائي [العين]"، وفي هذا الوحه له ينه حتى لو فعل ، ذلك المعلى، وما زال عن ملك المعلوب عليه يحت في يبده وفإن بوى الإضافة في الته من لو فعل ، ذلك المعلى، وما زال عن ملك المعلوب عليه يحت في يبده وفإن بوى الإضافة في يبه و والله يكن له يق قبل أبو حنية وحد مافه نعالى " هو على الإضافة "حتى لا يحتث في يبه بالمعل بعد ما وال عن ملك شخارف عب ، وهو قبول أبي يرسع وحمه الله تعالى، وقال محمد . هو العين "" حتى يحت بالفعل بقدر ما زال العين على ملك المحلوب عليه ، وإذا حمم بين النسبة ، والإشارة في محل مسبوب إلى العين "لا فالملك، بأن قال الا أنكم صدير فلان هذا، فعون بعان زوجته ، وعدى علان صديقه ، أنكم وحدى علان صديقه ،

أما صلى رواية الريادات والإنه يحدث الاون الإشارة، فمع الإشارة أولى وأما على رواية الحامج الصحيح ، فلأن مع الاشارة لم بين جهجر أن الكلام معلى في الزوج، وفي الصابيل احتمال فتعلى الهجران لمعني في المحل، فالمقدات اليمين على الداب، كأنه قال، لا أكثّم هذه.

ا ١٩٦٧ وفي الدواول ٢ إذا قدال: والله لا أشروح من أمل هذا الدار، وقدس للدو أهل، ثم مكتبه قوم، فتروح منهم، أو قال: والله لا أثروج من بدت فلان، وقيس لقلان النقد نم والدنديلان إينة، فشروحها لا بحشك الأن الحامل هي اليمين معنى هي الأهل والشات.

⁽۱) مكداني ما واف السان

⁽۲) وي در اللمان

⁽٣) رامي 🎍 الليجر

فشرط فيام الأهل والبنات وقت قيام اليمين، وإذا لم يوجد، لم تحقد اليمين،

قَالَ الصَّدَرِ الشَّهِيدُ وحمه الله تَعَالَى في واقعاته ": ما ذكر هنا يوافق قول محمد أما لا يوافق قول أبي حنيقة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى فإد من حلف لا يكلم امرأة فلان، وليس له امرأة، ثم تزوج امرأة وكلمها، لم يحت هند محمد وحمه الله تعالى، وخندهما يحنك، والسَّالة في الجامم الصَّمِر ".

٧٦٥٧- ولو قال: واقه لا أنزوج من أهل الكوفة، فتزوج امرأة لم تكن ولدت بوسئة يحنث، أما على ما اعتاره الصدر الشهيدر حمه اله تعالى فظاهر، وأما على ما هو المذكور في "النوازل" قالان أمل الكوفة لا يحصون فلا يمكن حمل اليمين على معنى في الأهل، فيحمل على معنى في الكوفة فيشتر طافيام الأهل وقت (الخلف)".

٧٩٥٣- وفي "القدوري : إذا حلف لا ينزوج ابنة فلان، فولدت له بندا فدزوجها لم يحمث، ولو قال، بتنا لملان، أو مناحق مانعيجتك، ويلرمه اليميز في قول أبي حفيفة رحمه الله تعالى، وقال أسد بن عسرو: لا يحنث؛ لان اليميز ينصرف إلى ما هو صوجود وقت اليميز، فإذا لم يكن موجودًا وقت اليمين لم تنعقد اليمين أصلا.

۱۹۵۷ - قال محمد رحمه الهاتعالى في الزيادات المازا الطف الرجل لا يركب دواب فلان، لا ينبس قباب فلان، لا يكلم عبيد فلان، فهذا على ثلاثة، لو محل فلك بتلاثة، فما سمى، حنث وإن كان لقلان دواب وثباب وعبيد أكثر من ثلاثة.

٧٦٥٥ - ولو حلف لا يكلم زوجات فلان، لا يكلم أصدقاء فلان، لا يكلم إحوة فلان، لا يحنث في يمنه مالم يكلم الكل عاسمي.

وفي المنتفى: عن أبي يوسف رحسه الله تصائي في الدواب والشياب إذا كنان ذلك يحصي، فاليمين على جميع ما في ملكه. ولو كان لا يتحصي إلا بالكتاب، حث بالواحدة، وعنه في المبيد برواية المملي إذا كان له من العبيد ما يجمعهم بتسليمة واحدة إذا احتمعوا، فإنه لا يحتث حتى يكلمهم كلهم، وإن كانوا أكثر من ذلك، فإذا كلم واحداً منهم يحنث في عبيه، قال الحاكم أبو الفضل: هذا خلاف ما في الأصل.

٧١٥٦ - ولمي المنتقى : عن محمد رحمه الله تعالى: إذا حلف لا يكلم عبيد فلاذ،

^[1] مكداني ما ، وكالدنو الأصلو غا و أف ا الحدث.

قهدنا على اللائد، وإن قال أن الأكام خود فلان، فكلم البين مسم حسن على يبده فال نسه. كان شيء من هذا على الثلاثة إلا الإحود والبنيق والأعمام [فإنها] "على والله الاثنوب، وهذا حلاف ما ذكر في الزيادات ، وورى العلى عن أبي يوسف : إذا حلف لا يلبس ليام بلان، وكان لفلان من الثياب ما يلسل الرجل ملسة واحداء اللبس واحداً لا يحدث حتى يبس كفها، وإذا كان أكثر من ذلك، فليس واحدًا منها يحشف في يجيه.

۷۹۵۷ وروی این سیماعة عن آنی پوسف و حسه الله تعالی ایدا حلف لا پکلم سید فلان، و به نازنه آمد، قلید کار به دارد و قال الا آرکب دوله نازنه آمد، قلید نازنه آو قسل الا آن الله تعدد فی دولب قبالات آن قسل نوباً و احداد آن قسل نوباً و احداد فی الاید، الله قبالات کار شیء سوی بنی آدم، فیهو علی واحده و إذا کش و به علی بنی آدم، فیهو علی واحده و إذا کش و به علی بنی آدم، فیهو علی نازنه قبالات الاید کارش و بازنه الاید کارش و بازنه کارش و بازنه

٧٦٥٨ - والو قال: سرق قالان ثيابي، وقد سوق ثوبًا واحدًا، فيهو بار، وإذا أوسى لرجل بدوات من دوانه، وشبات من تبايه، فهو على ثلاته، ويعطيه الورته ما شاه، وهذا كله يروية ابن سباعة عن أبي يوسف وحيه القائعاني.

وهي المسقى الرواية أبي سنيسان عن أبي يوسف في قواه الداية فالان عنوك فالان ا لبنت فلان آ[™] داية لك تربًا لك ابنيا تلك علموكًا لك: أن يجبه على ما كان في ملكه يوم حلف، وحلى ما يستغيده، وكاملك في فوله: ابنة من بنانك، أمّة من إمامك، بجنه على ما كان وعلى ما يحدث، وإن عنى ما هو موجود يوم اليمين دول ما يحدث، فهو على ما يوى فيما بينه وبن الله تعالى ، والايفين في الفصاء

وفي قوله العددك، الابقع بهنه على الحادث إلا أن يموى الان هوله العددك حاص ا وقوله : عبد من عبيدك انظر قوله : عبد لك، يقع على الغائم و خادث الأنه عام ، قال أنو يوسف راسمه الله تعالى : وقول أبي حبيفة راحمه الله تعالى في قولك. عبدك، على ما فسرت لك يعنى لا يتنازل الحادث، وقوله : عبداً لك على ما فسرت لك أيضاً، بعني بتول القائم والحادث وقوله العبد من عبدك ، فلا يحقر بي ذكره عن أبي حنيفة رحمه الله معالى .

⁽۱) ومي او . اوردې: حالف مکان آوردهال

⁽٠) هكما في أف و أطأله وكان في الأصل: فهذا

⁽٣) ما بين العفو قبر سافته من الأصل وأتمناه من طارم وب

9704- قال: ولو حفق لا يأكل طعندك، أو قال: من طعامك لا بدهن بدهنك من دهنك، لا يشرب شوابك من شرافك، لا يأكل خبارك من خبارك، لا بأكل غرك، من قمل، فهذا كله باب واحد. يدخل أمن البعين ما كان في ملكه وما يحدث، وهذا عين الوجه الأول؛ لأن هذا يقع على الخاص والعام، والواحد من هذا طعامك، والعام مه طعامك، والثوب واحد ليس بجماعة.

• ٧٦٦٠ و كذلك العبد و ثويًا لك على الجماعة ، و كذلك ثريًا من ثبيك عنى الجماعة ، فإذا وقع الجماعة ، فإذا وقع الجماعة ، بحث إذا فعل ذلك في الحادث و في القائم و فت الحلات ، وإذا وقع اليمين على الخاص يحت إذا فعل ذلك في الحادث ، وقد أعدد أبر يوصف رحمه الله تعالى جنس هذه المسائل ، وخالف ههذا الذي مر في أحرف ، فجمل قوله : فويًا لكان وجعل قوله : عبدك يمر أة قوله : عبد كان .

٧٦٦١- إذا حلف لا يأكل من طبيخك، أو نسال: من خسيرك، فيهدة على الماضى والمستقبل، وكذلك قوله: من شوى قلان على الماضى والمستقبل [وفرانه: عا خيز فلان، عا اشترى قلان، وأجناسه على المعاضى والمستقبل، وإنائوى المستقبل لم يدين قضاء، وكذلك قوله: عايشترى فلان على الماضى والمستقبل أ"-واله سيحانه ونعالى أعلم-

⁽¹⁾ ما بن العقودين ساقط من الأميل والثنية من ظاوم رف

القصل السايع عشر فيما يفعله الرجل لغيره

٣٦٦٧ - قال محمد وحمه الله تعالى في الجامع الصعير الارجل قال لعبره: إن بعث لك هذا الثرب، العبدن حراء فضل المحلوف عليه ثواً من ثيبه في تبات الحالف فساعه الخالف والمريعاء به الا يحنث في تهينه .

٣٩ ١٣ - ولو قبال: إن بعث ثربًا فلك، أو قبال: إن بعث هذا النوب للك، وباس المسألة بحالها يحت في يبيه، هكفا ذكر هذه المسألة إلى أالجامع الصغير أ، وذكر هذه المسألة إلى الجامع الصغير أ، وذكر هذه المسألة إلى الجامع الكبير في صورة أخرى، فقال، إذا قال الرجل لعبره: إن بعث فلك ثوبًا، فعدى حر، ولا تيد له، فدفع المحلوف عليه ثربًا إلى وجل، وأسره أن يدفعه إلى، خرفف ليبيعه، فبجاء المترمط بالثوب إلى الحالف، وقال: بع هذا التوب لفلان، يعنى المحلوف عليه، أو قال: بعد هذا ظتوب، ولو قبال المحلوف عليه، فباع (يحتث في يبد. ولو قبال المتوسط: بع هذا الشوب لى، أو قبال، بعد، وثم يعلم الحالف أن ومسول المحلوف عبه، فباع المحلوف عبه، فباع (يحت في عبه، المراسل المحلوف عبه، فباع المحلوف عبه، فباع المحلوف عبه، فباع المحلوف عبه، فباع المحلوف عبه، فباعه إلى عبد فباعه إلى عبد فباعه إلى المحلوف عبه، فباعه إلى عبد فباعه إلى المحلوف عبه، فباعه إلى عبد فباعه إلى المحلوف عبيه فباعه إلى عبد فباعه إلى المحلوف عبد فباعه إلى المحلوف عبد فياعه إلى المحلوف عبد فياعه إلى المحلوف عبد فياعه إلى المحلوف عبد المحلوف عبد المحلوف عبد المحلوف المحلوف عبد المحلوف عبد المحلوف عبد المحلوف المحلو

يجب أن يعلم أن من حلف على فعل في محل، وذكر فيه حرف اللام ينظر، إن ذكر اللام منظر، إن ذكر اللام مقرونا يبحل الفعل، لا بالفعل، فيسبه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوب علمه حتى إذا قعل أخالف ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه يحنث في بينه، سواء فعل عاره، أو يغبر أمره، وسواء كان ذلك العمل في يحرى فيه الوكانة، أو لا يحرى، وهذ الأن اللام في الأصل موضوع لإعادة الملك، ونه قايسمى لام النطبك، ونهذا بذال عمله ما المال فعلال هما العبد الفلان، ومعناه أنه ملك فالان، فيجعل لنسابك ما دحل عليه ما أمكن، ولا يجعل تسليك عرد حل عليه ما أمكن، ولا يجعل تسليك عرد حل عليه على المحدل عليه مع إمكان جدله لنسابك ما دخل عليه

٧٦٦٤ - راد دخل الكام على منحل الفعل، ومنحل الفعل علوك للمنحلوف عليه أمكن جدر اللاء لملك المحلوف عليه.

٧٦٦٥ - وإن ذكر اللام مفرونًا بالقعل إن كالدفعل يجري قبه الوكالة، وله حقوق يرجع

رُهُ) ما بين المقرفين ساقط من الأحيل وأنيشت من عدر مرف

⁽٢١ ما بين المعقودين ساقط من الأصل وأزيناه س غروم وف.

الوكيل فيه بعهدة ما خُفه من الحقوق على الموكل كالبيع ونحوه، فيمينه على الوكالة والأمر . حتى لو فعن ذلك القعل في محله بأمر المحلوف عليه ، يحنث في يمينه سواء كان في محل المعز ملك الحلوف عليه ، أو ملك غيره .

٧٦٦٦ - وإن كان فعلا لا نجرى فيه الوكانة أصلا كالأكل والشرب. أو يجرى فيه الوكالة إلا أنه ليس نه حقوق، يرجع الوكيل بالحقوق على الوكل كالفرب ونحوه، فيميه على فعر ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه، حتى لو فعل ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه يحنت بي يجنه، سواء فعل بأمره أو بغير أمره.

١٩٦٧ - ولو فعل ذلك الفعل في ملك غير المحلوف عليه لا يحتث وإن فعل ذلك بأمر المحلوف عليه ٩ وهذا لأن ظلام إذا قرن بنعل يحرى قبه الوكالة وله حقوق يرجع الركيل ي بعدة ما لحقه على الوكل. أمكن جعل اللام لتعليك ما دخل عليه وهو الفعل؛ لأن فعل الخالف عليه المبدرة على الخالف عليه المبدرة من حيث إن منفعة عمله حاصلة (للحالف، ألا ترى أن احالف لا يرجع بالمهدة على المحلوف عليه إذا كان منفعة عمله حاصلة (اللحالف، ألا ترى أن احالف لا يرجع بالمهدة على المحلوف عليه إذا كان منفعة عمله حاصلة (اللامر).

ألا ترى أن منعمة عسن المردع إذا كنات حاصة للمودع، يرجع المودع بالصهنة على المودع، ورجع المودع بالصهنة على المودع، ومتعته على المستعير إذا لم تكن حاصلة للمعير لا يرجع المستعير بالعهادة عي العبر، وإذا أمكن أن يجعل اللام في هذه الصورة التمليك ما دخل عليه، وهو القعل لم يجعل لتمليك غيره وهو محل الفعل.

أما إذ كان اللام مقرونًا عَمَا لا تجرى فيه الوكالة، أو كان تحرى، ولكن ليس له حقوق، يرجع المُمور بها على الأمر، لا يمكن أن يجعل اللام لتمايك ما دخل عليه وهو الفحل، لأن فعل الحالف في هذه الصورة لا يكون عملوكًا للسحاوف عسم، لا حقيقة ولا اعتبارًا؛ لأن منفعة هذا العمل لا تكون موافقة للمحلوف عليه. فيحمل اللام لتعليك محل الفعار

⁽٧) حكفا من أب ، وكنان من الأصل: أن مضعة ذلك تكون دائمت السيركل، وهو ملك المعلوف عليه ، لأنه إلا يشت تفسأمور أثر موع بالعهدة على الأمر، إذا كانت مضعة عسم حاصلة للأمر كسا في الموجع: ا أنه يكن مفعة حمله حاصلة للامر، ولا يرجع بالمهدة الأمر، كما في المسمير من حيث إن مضعة عمله حاصلة للحالف، إلا ترى لا يرجع بالعهدة على الحلوف عنه إذا كال منضة عمله حاصائه.

4734 إذا عرفنا عنا حسالي تحريح السائة، فصول. إذا تبائز: بديعت تك هذا الترب، إذا بعد تك بويا حسائلة، فصول. إذا تبائز: بديعت تك هذا الترب، إذا بعد تدوياً فحرى المراجع المراجع التربيع، وإنه دمل يجرى فيه الوكالة، وقد حتوى برجع الأموال بها حتى الآموال المحرف عليه، وصار تفتير عبيه إلى بعد تباؤل الحرف عليه وصار تفتير عبيه إلى بعد التوب تفلان، فعد حتى أن المواد فلان، وعدرة الرسول كمارة الرسواء فكان الحرف عليه قال المحالف، بع هذا التوب ويربغل لفلان، إلا أن الحالف علم حدال الشوب، وكذبك إذا قبل المواد عليه ما التوب ويربغل لفلان، إلا أن الحالف علم بحدال الشوب المارك والمربغل المعاود عليه، والمربئ والمربئة المربئة والمربئة والم

اللا مرى إن الحالف في هذه الصورة لو ماع مرجع بالعهدة على الموسط ، وفي الصورة . الأولى لو باغ مرجع بالعهد، على المحارف صه لا على الموسط .

٧٦٦٩ - وأسارة الدائد: إن يعت ثوبًا بك، فيحوف قلام دحل على منحل البدح وهو التوب، فقع تجيد على بيع توم محلوك المعدد في عليه، وصار نفس تينه: إن "أحت ثورًا هو ملكك، وقد باع ثوبًا هو منك للحد ف مليه على كل حال، فيتحقق شوط الحنت فيحنت

۳۹۷۰ و إن توى في اله صلى الأولى أن درج مها هم دلما اللحلوت علمه أو نوى في الفصل الماد المحلوت علمه و أو نوى في الفصل المادي المهادي و يأم المادي المحلوف المهاد و في الفصاء و وين الله معالى و وفي الفصل الثاني تصلح بته فيما به و من الله تعالى و ولا تصبح بته فيما به و من الله تعالى و ولا تصبح بته في الفضاء .

قال محمد رسمه نه تعالى في أصابح . و فذلك البوات من كم فعل يجرى فيه البيعة وقد حقوق يرجع المأمر بها على الأمراء نحو أن يمون الإدالاترات ألك حاورة، إن خصاء الما قميضا، إن صعد لك حربه، إن استأخرات لك دمة على تحراما ذكرما في فصل البيع الأن العمر الإيوجة العصال

وناويل قبوك ني الجنامع . إن تحطب لك، إن صنعت لك، إن حطت لك فكما، إذ

ثناء وفر حميم السبح التي قدرنا إنه عليه .

رمی ط برد مخادرات

صنعت لك فكذا • لأن هذه الأفاصل لا حقوق لها ، عند عدم ذكر الاجر يلزم الفاعل ، ويرجع الفاعل ، ويرجع الفاعل ويرجع الفاعل ويرجع الفاعل المواب في كان أما الفاعل الفاعل الفاعل المواب في مسألة الفاعل ما يأس بياله إن شاه الفات على الأفل محمداً وحمه الفات على ما يأس بياله إن شاه الفات عالى الأفاعل على ما يأس بياله عنه عدة ، فإنهم الا بمعنون هذه الأفاعيل عادة إلا بأجر ، والثابت عادة كالثابت لماذ ط

۱۷۲ - وكدلك إدافال الرائحات الله طعامًا، إن شريت لك تدراك، إلى دولت الدولت المراك، الدوخون الله عارك، ودخون ال هارك فهذا كله وما أشبهه نظير مسألًا طفري، لأن هذه الأفاعيل من لا يجرى فيه الوكالة، وليس لها حقوق وههذه ينزم الحالف، ومرجع الفاعل بها على الأمر كالصرب، فصير الجواب فيها كالحواب في الضرب.

⁽¹⁾ وفي وأرض طف قط بأمرم

انفصل النامن عشر في الرجل بحلف لا يفعل الشيء فيأمر غيره

٧٦٧٣- وه حلف الرجل لا يطنق امرائه، فأشر عبره حتى طفّهها، حيث في يبه ، ومهنا (حدث على يبه ، ومهنا (حدث على المرحل لا يطنق امرائه ، فأشر عبره حتى طفّهها، حيث على يبه ، والمهناة ، والعبدة ، والعبدقة ، والفرص ، والمسلح عن دم العبد، والملاق ، والمهناق ، والهبية ، والعبدقة ، والاستفراض ، والاستفراض ، والاستفراض ، والاستفراض ، والاستفراض ، والاستفراض ، والاعبرة ، والاستفراض ، والاعبرة ، والاستفراض ، والاعبرة ، والمنتفر على المأمور ، بل ويتفي المقدر يجميع الاحكام إلى الأمور ، بل يتنفل المقدر يجميع الاحكام إلى الأموره ، فيصبر شرط خنف موجوداً من الحالف من كل

وهي الأفحال الطفيفية كالصوب وغيره، هذه الأفعال متفولة إلى الأمر في حق الحكم، حتى لا يجب الضمال على الأمور، فصار الشوط موجودًا من الأمر.

9719 - أما الخديدة التي تقع على الباشرة السع، والتراء، والإجازه، والاستجار، والمستجار، والمستجار، والمستجار، والمستجار، والمستجار، حين المال، حتى إذا من حلف لا بشترى لا بريع، فأمر خير، بقلك، وكفلك في المجتاب لا يقع احتث؛ لأن مده العقود مقصودة على الأمر من وجه في حق خشوص إلا أن عادة، بيصرف إلى التفويض والأمر، لا إلى حقيقة الشراء، بإن كان بياشر تارة، ويقوض تمرة أخرى، اختاه ما المشاري، وإن كان حين حلف بوي التكلم بالطلاق يلسانه، صدال ديانة لا بعضهم: بعضو المناسرة، وين كان حين حلف بوي التكلم بالطلاق يلسانه، صدال ديانة لا تحصيص محرد الإلمر، وعمل التطليق لمديكون الإمر، وية لتحصيص محردة ديانة لا أصاداً "!".

۷۷۷۵ - وزقا حلف الرحل أن لا يشتري عبداً وهو ينوي أن لا يأمر عبره بالشرى، فأهر غيره فاشتري لد، يعنت ولو اشتراه بنفسه لا يحنث؛ لأنه لوي تخصيص ما في لفطه الأن ضرط اختت وبل النبة شرى يو جدمته من كل وجه، في حق الحقوق والملك جميعًا، وبالنبة

⁽¹⁾ ما مِن المفوفين ساقط من الأصل والشناء من طارم وفعاء

يعتبر حت شرى بوجد منه من وجه في حن الملك دون الحقوق: فكال نخصيصاً إلا أن مع كونه تخصيصاً على أن مع كونه تخصيصاً ولا أن مع كونه تخصيصاً ومن كان الحلف بالطلاق والعناق، وإن كان فيه تنخيفًا لالله حتى الآن يحنث بشرى نفسه ، والآن لا يحنث، فيكون فيه نوع تخفيف، إلا أن هذا النخفيف ساقط الاعتبار شرعاً: لأنه لا يحصل إلا بتعليظ ملله وهو الحنك بشرى غير، أوفيل النبة لا يحتث بشراء غيرة أن فهذا تخفيف حصل بتغفيظ ملا يكون تحفيفاً.

الا ۱۳۷۳ ثم في فصل الفروب فرق بين مسرب العب، وين ضرب الحر، فقال: إذا حنف لا يضرب الحر، فقال: إذا حنف لا يضرب عبده، فأمر غيره حتى ضربه حتث في عينه. وإذا حنف على حر لا يضربه فأمر غيره فقسوه ألا يضربه عبده، قصح أمره غيره يذلك، والمقل فعن المأمور إلى الأمر، فكان الأمر صربه بنفسه، وأما هو فلا يضل ضرب الحر، فلا يصح أمره بحرب الحر، فكلا يضح أمره أو فناضباً بحثث في عينه بالأمر بالضرب؛ لأنه علك ضرب الأحرار حداً وتعزيراً و فيضع أمره بالضرب، ويتنقل قعل المأمور إليه وإن نوى أنه يصده لم يحنث إذا أمره: ويكون أمره بالضرب، ويتنقل قعل المأمور إليه وإن نوى أنه يصوبه بيده لم يحنث إذا أمره: ويكون أمره بالشرب، ويتنقل قعل المأمور إليه وإن نوى أنه يصرب الأحرار حداً وتعزيراً و ويكون

وقد ذكرت فيمن حلف أن لا يطلق، رتوى الطلاق بفسانه لا يصدق نضاء، فكان ما ذكر في فعل القضاء في مسائة الضرب رواية في فحس الطلاق؛ لأنه في الموضعين جميعة نوى حفيقة كلامه، فيصدق نصاء في الفعيلين جميعًا.

٧٦٧٧- ولو حلف لا يضرب ولده، فأمر عيره حتى ضربه ثم يحث الأب، بخلاف مسالة العبد، والفرق ان معظم مقعة ضرب العبد يحصل للموثى، فكان صرب العبد واقعًا للمولى، فصار كضرب الوثى، فأم معظم منفعة ضرب الوثد يحصل لبولد، فلا يكون ضرب الولد واقعًا للأب، فلا يحصل ضرب المأمور كضرب الأمر حراقة مبحاته وتعالى أعلم-.

⁽١) أثبت من "ظ"و أم".

⁽۲) وفي أطأ أحتى ضربه مكان فصربه.

الفصل الناسع عشر في الأيمان التي يكون فيها الاستثناء

٧٦٧٩ - دكتر في القددوري (إذ قبال الرجل) عبيده حراية دخل هذه العار إلا أن سيري درجه الدارية العار إلا أن سيري درجها دسية وحديد داكراً لا يحتث رالو فائل إلا دخل مقد الدارية العلية فكفاء مدحلها ناسبة. تد دكرها، ودخلها ذاكراً حنك والفرق أن كلمة (لا أن كلمة عابة، وقد دحت على ما يقل التأفيت، وهو البعري، فيحعل غايد.

٧٦٧٩ إذا نبت هنذا، فتقول الحائف: جعل ليمينه هاينة، وهو انسيان، فإذا نسى فقد وجدت الغاية، والمهم اليمين، فلا يحتب الدخول بعد ذلك، وإلى معلها ذاكرًا.

أما كالهاء إلا أنبست كالماه دياه التي هي كالماء الدينة أما وقد حرام على نفسه بالدحول بالهمين، والمستشى دخولا موجموف بصعة النسبان، فكل دخول يكون بهناه الصفة لا يكون داخلا في الهمين، وما لا يكون عهده الصفة يكون دخلا في اليمين.

4734 وذكر في أينان الأصلى في بال من الأينان إذا قال والله الأفعلن كذا، إلا أستطيع، وجعله على ألانه أو ما : إن على به عدم ستعاعة يكون بسب القضاء والقدر، بأن لا أستطيع، وجعله على ثلاثة أو ما : إن على به عدم ستعاعة يكون بسب القضاء والقدر، بأيكون من حيف عليه ، وفي هذا الوجه نيته فيحيحة ، وإذا قدل الأعلى الأعلى وقدره ، بأن تعدير بهيد والله لا أقبل كذا، إلا أن يكون فضاء شه نجل الأعلى فال أو يكون فضاء شه نجل أن عدر المناب الميكن بالطلاق والعناق فالقاصى لا يصدأه ، وإذا قدل تبير أن الله تعالى قطيع بنه الإيصدية عليه المناب أن الله تعدم استطاعة الكون بسب عارض أمر وحدث فيه ، قاله تعمل قبل أسبور منذير بهيد كأنه قال: وإنه لا أقس كذا إلا عدد إكراء السلطان أو ما أنسه ، فإن فعل قبل أسبور منذير وينه كان المناب والله يكون على الغضاء والقدر .

٧٦٨٧ وفي الطامع الصمير ٢ إذا على لميره ٢ إن لم أنك عنا إن استعمت ، فهذا على فلاته أوجه أبضًا : إن لوى به الاستطاعة بانعا ام الموانع من مرضى ، أو سلطان ينامه أو حد سر بحد من منام من هذا الوجه إن مضى الخدم مم يأته و مم يعمر فل مامع من هذه الأثنية وحدا في يجيم و لأن الاستطاعة بدكر . و فراد بها بميلامة الآلات و الأسماب و بتصبير نشدير يجينه إن المائنة من غير اعتراض هذه الموانع والعوارض .

وإن بوى استطاعة الشفياء، فهم مصدق فيهما به وبين الله تعالى، ومعاها القدرة المقتيفية التي يحدثها الله نعالى للعد حالة العمل، لا يتقدم الدمل عبيه والابتأخر عنه، فإذ نوى النك وتم يأمه، لا يحتث: الأداهذة الله وتم يأمه، لا يحتث: الأداهذة الله متعالمة أو ومدت يوحد الفحل معها، وهل يصدق في الفضاء؟ به ورابتان، وإن لم يكن لم يكن لم يكن فهو على الاستطاعة بالعدام الموابع من مرض وما أنبهه، فإذا لم يأته وتم يعترض عذه الموابع، حتث في يهنه.

٧٦٨٧- وفي المنتشى . إذا قبال الأحليبية: كل اسراة الزوجه، عقيك غييرك إلا أن تزوجيني تفسك، فهي طائق، تبران هذه الراه أبت أن نزوج مفسها من هذا الرجي خالف، فتزوج الرجل بامرأة، ثم إن طحلوف الأجلها زراجت نفسها منه، قال: إذا نزوج هذه طلمت كل امرأة نزوجها بعد الدين.

٧٦٨٧ - وفي آ بجامع آزاد فال والله لا أكثم أحداً إبداً إلا فللا أو فلدك ، وكلم أحدهما أو كليمهما لا يعتفى يجب أن يعلم بأن كلية أو أواد دخلت من السمن في الإباحة وكفت بمن السمن في الإباحة الكنين إلى الميثم المين وكانت بمن السمن في الإباحة الكنين إلى أو كليم المين وكان معلى الآية وأبائهن حتى جاز إبداء الزينة لأب البعل ، كما يجوز لبعل وقد دخلت كمية أو أن الآية في الإباحة وأن أنبت هذا بنفول : كمية أو في مسألتنا دخلت على الإباحة وأن المتناه من التحريم والاستثناء من التحريم إباحة و فأوجبت المين وية ول الأرجل الميرم : كل من طفا السمن وأو من هذا المسل، وكان أو أو من التحريم الوباحة وكان أو أو من جذا المسل، وكان أو أو من التحريم الناب عوجب البعين ، فكان عمن الواو ، صار تقدر عبد لا أكلم أحداً فيذا إلا فلال وفلال ، ولابعث في يبه ولان المستنى خارج عن وليعن كذا ههنا .

١٨٤٧ - وكذلك تو قبال. والله لا كلم أحشا إلا رجلا بصوبًا أو رجلا تعوفيًا ، وكلم رحلا بصوبًا أو رجلا كوفيًا لا يحنث في يجينه لما قلما

وكذلك لو كلم حميع رحال الكوفة ، أو جميع رجال ليصرف أو جميع رحال الكوفة : و حميم ، جال اليمبرة لا يحبث في كينه .

⁽¹¹ مورةانور: الأية 14.

والخاصل أنه يدخل من الاستشاء جميع رحال الكوفة، وجميع رحال البصرة، وأد ذكر الرجل منكراً في موضع الإنبات (والتكرة في موضع الإنبات) أن التكرة في موضع الإنبات التختص، الآن التكرة عامة، ولم يقرنا أنا اللوحدة تعم، والتكرة ها وصفت بصفة عامة، قد خل تحت الاستثناء جميع رحال الكوفة، وجميع رجال الكوفة، وجميع رجال الكوفة،

٧٦٨٥- وكذلك إذا حلف لا يأكل طعامًا إلا حيرًا أو لحمًا، خرج اللحم والخبز عن المعن لما قلنا.

٧٦٨٦- وكفلك لو قبال لأربع نسبوة له: وقف لا أفرب امرأة من نسباني إلا فبلانة أر فلانة ، لم يكن موكِّ من فلانة وفلانة ، وكان موليّ من الباقيمن نضبة لصدر الكلام .

٧١٨٧ - وكذلك لو قال: لا أكلم أحدًا" من عبيد فلان إلا قلانًا أو فلانًا، فكلم اللذين استناهما لا يحدث في بمينه، والمني ما ذكرنا.

٧٦٨٨ - ولو قبال الا أثروج أبدًا إلا أمرأة كوفية ، فله أن يغزوج أربع كوفيات؛ ثأن النكرة من أسم الجنس ، إذا وصفت بصفة عامة عملت ، فإذا عملت خرجت جميع نساء الكوفة من البدين .

٧٩٨٩- وقو قال: لا أركب داية إلا بغلاء فله أن يركب من البغال ما شاء؛ لأن البغل اسم جنس، فيحرج هذا الجنس من البين بحكم الاستثناء.

٧٦٩٠- وقو قبال: لا أكلم أحيدًا من الناس إلا أحيد هذين الرجلين، قبالسند ثني أحدهما، فإن كلّم أحدهما لا يحنث.

٧٦٩١- وإن كأمهما يحنث. وكذلك لو قال: لا أكلم أحداً من الناس إلا واحداً من هذي الرجلين، لأن الواحد والأحد يستريان في الإثبات من حيث إن كل واحد منهما يخص في الإثبات، وإنما⁶¹ يفترقان في النفي - فإن الواحد في النفي يعم والأحد يخص، والواحد ها دخل في الإثبات، فإن الاستناء من النفي إثبات، وما وصف بصفة عامة.

⁽¹⁾ ما مين المطوفين ساقط من الأصل وأنيننا، من ظ وم وف

⁽٣) وفي أم أ أولم بفره بالرصف مكان أولم بفرن بالوحدة .

⁽٣) وني ۾ . رجلا مکان آحدا.

⁽١) وهي م الالتمامكات والما

۱۹۹۷ و لو فنال. لا أكلم احداً أبناً إلا أحد، جبر، كرفي از يصري، أو قال لا أكلم أحداً أنناً لا راحداً من رحدي كرفي أو يصري، فكلم أحدهما، أو قلمهم جبيماً لا يحمد في تبيته، وأكان يشعى أن يحمد إنه كلمهما، وأنا دعم أنتكو تقر الاستناد، موصوفة يصمه عام، أبنا وصفت بالوحدة، ومثل هذه للنكرة لا تعم

قامة ذكر الوحدة في الاستنفاء بعد وجرده والعدم بسرانة البائه الله أو اقتصل على قوله: إلا احد رجال، وثم يقل كوفي أم عصري كلا المستنى محمولاه الأه لا يدري أن السنفي أن رجابل، وإنه عبار مفسراً يتوله التوقي أر بصرى ، والأصل أد من تكلم بكلام مجمل وأعلبه العسيرة كان الحكم للتمسير ويلفر ذكر الحمل ، فيلعو ذكر أحد الرجابل، وجار مفدر بحيم الا أكلم أحداً أبدًا بلا توفياً أو بعد بكاء وهناك دخل الكوفي والبعدى تحت اليمون فهيمنا كفلك ، بدلاف قوله: إلا أمد هدي أن حابل الأمادة مر بنفسه ، ويكون الحكو

1734- إذا قال الوحل لأمراك ألب هائل إلا أن شدم قلان إليه تطفق حتى ينظر أيفدم الملائل المرتطق حتى ينظر أيفدم الملائل الوجئ المرتطق إلى الملائل المرتف في الملائل المرتف ا

يدا قدى هدا دند إلى البركيت، رهو الخلامة الكلمة الخدى على ما لا يقابل البركيت، رهو الطلاق، فإن الله على المرافق المرافق المرافق المرافق المرافق المرافق المرافق المرافق الله المرافق المرافق الله المرافق الم

⁽١/ تام مار المعمومين سافيه من الأصل وأثبتناه من طاره وفي

التناوم والباهمكاموند

* ۱۹۹۶ ولو صال الاسرائد ألت طائل إلى شامت عاداتًا ، إلا أن يتعدم عادن قد الرادلك الإنسان أخرى فلك والمواقعة ألت عادل الله والمواقعة على الأنسان أخرى فلكن مد ذلك أو لم يقسم . ولموقدم فلات تم كلم الأول لم تطلق امرأه والأن قوله: ألسه طائل الانكسات فلا قيل دمة ، وقد أدعى عليه الله قوله إلا أن واليمين قاملة فلتأثيث فلكن جعل كلمة إلا أن واليمين قاملة فلتأثيث فلكن وهن كلمة إلا أن عابق فلا حص غاية وقده معاذ وحد شرط الحسد واليمين علية ، وإذا قدم علاد أفلد وحد شرط الحسد واليمين علية ، وإذا قدم علاد أولاء النهاد واليمين علية كلم الأول بعد فلك فقد وحد الشرط واليمين منتبه .

١٩٩٥ - واجواب في موله . أنت طالق إلا أن أدخل الدار . عثير الجواند عي قوله : أنت طائق إلا ان يقدم فلان.

۱۳۹۹ ولو قالى أنت طالق فلاة إلا أن برى الطائل عبر دنت، إن كان فلان حاضراً . وصبهم مقالة الحالف، وقام هن المجلس قبل أن براي عبر دلك، فلفراً طائل، وإن كان عائبً، وله محاسل العلم، لأن كلمة الإلكان الدس على ما لا يقس التأقيت وهو الإبشاع، فإن فوان فوان أنت طالق ثلاثًا إيفاع، فيجعم كتابة ومجراً عن الشرط، وهو قوله، إن ثم يز دلان عمر ذلك، وإذا قام عن المحلس فين وية غير دلك، فقد أخفل الشرط، وهو عدم الرؤية لمبر ذلك.

فان مجمها، وحمه الله نعاس في الكتاب عقب هذه المسألة : و فقو بالساء دول قابه ، يو بد به أن سرط المراه الحدث في هذه المسألة يعب بالمسان دود القلب، حتى الوفائة في المجلس رأيت عبر دلت صواباً ، لا يقع الطلاق وباللم ير فكك نفسه لرواد رأى الك خله الله الله المسافل على خلسانه شيئًا حتى قام على المجنس و لا يقع الطلاق والأن ما كان مدفقاً " بالقلب فالحكم المعلق به معالى الإسار عام الدالو قال لاموأنه ال كنات قبير البار فأنت طافي، فقالت الدافرة مدر

۱۷۹۷ ولو قال: أنت طائل إلا أند أوى فير ذلك، فهما لا يغتصر على المجلس، منى أو قال المجلس، والمحلس، والمحلس، والمحلس، وأبت على دلك لا يقع الطلاق، و 20 لك إذا قال: إلا أن أن أنها، عبر ذلك، العلاق عال إدا قال: إلا أن يرى فلان عبر ذلك، إلا أن يشاء علان غير ذلك فإن ذات على المحلس.

الأذا ياني م أن الإلان وي فلات مكاب إلا أنابري فلات

⁽٣٠ ما من الفطوقين سائط من الأصل و أساع من هارم وهـ.

 ⁽٣) والى ادر أو إم الدائر ما كان عن أعمار الفلب حكان الأنام قاد معاقبًا بالفلب.

والفرق: الآفضية القياس في الأحبى أن لا يقتصر عن للجلس كما في سائر الشروط، ولا أنا تركنا القياس في الأجنبي؛ لأن ذلك قليك معنى لأنه صمة من صفات قليه، فيكون قلبكاً وتفويضًا، كما لو حصل التعليم بالرؤية، وجواب التمليك يقتصر على الجلس مهذا الطريق، كان للمحبرة" المجلس، وهذا فلعني لا يتأتى في حق الزوج؛ لأن الزوج كان ما الكا للطلاق قبل هذا، فلا يكون هذا فليكا منه، فيلا يفارق هذا سائر الشروط و الأفحال في حق الزوج، والعدم في مالر الشروط والإقعال لا تتحقق إلا بانقضاء عمره، كذا هنا.

٧٩٩٨ - فإن ما تبد المراة من هذه الصورة قبل أن يقول الزوج . وأيت غير ذلك ، لا يقع عليها من الثلاث شيء الآن بموت المرأة لا يقع اليأس عن البير ما دام الزوج حياً ! لأنه يمكن للمزوج أن يقول: وأيت غيم ذلك، بخلاف ساإذا مات النزوج قبل أن يقول: وأيت غيم ذلك؛ لأن بموت الزوج يقع الياس عن الير؟ لأن رؤيه غير ذلك بعد موته لا يتصور

٧٦٩٩- وحفاحو الطريق فيما إذا قال لها: إذا لم أن اليصوة، فأنت طائل، فعانت نارأة قبل الإتبان، لا يقع الطلاق، ولو مات الزوج يقع.

٧٧٠- قال في الجامع : إدا قال الرجل عدد حران كان في هذا السند إلا رجل و لا
 نية له ، فإذا كان في البيت رجل لا يحتث في يمينه . ولو كان مع الرجل صبى أو امرأة حت في
 يمينه ؛ لأن كينونة ما وراء الرجل داخل غت اليمين ؛ لكونه مستشى منه ، والعسبي والمرأة وواء الرجل مكان د حلا غت اليمين .

يجب أن يعلم بأن المستشى في الهمين خارج عن اليمين، والمستثنى منه داخل في اليمين، وسرف المستثنى منه داخل في اليمين، وسرف المستشى منه في موضع النفي جائز، وفي موضع الإثبات الايجوز ألا تري أنه يستقيم أن يقال: حاملي إلا ذيد، والمستثنى منه إدا كان محفوفًا إمن كل وجه، بأن لم يكن الأملكووا الانصاء والاعرفا، يعشر هو من جنس المستثنى اسمة وسعتى المستثنى اسمة عند المستثنى المهاد إدامة النفظ من حيث الفستثنى لم ينحل ومعنى؛ الأنه إعواج بعض ما تناوله اللفظ من حيث الفاهر، وبيانه: أن المستثنى لم ينحل عند المستثنى المستث

⁽١) حكة افي النسخ التر توجد عندا، وكان في الأصل: للمخبرة

⁽٢) كذا في التمخ ، وقعل العبوات : وحذف السنتي ت.

⁽٢٦) أتبت من يعص النسخ التي في منتاول أيدينا.

والسنتني منده واللعظ الواحد لايندول حسين محتفين فعشران حقيقة الاستناه أن يكون المناشق معامل حشر المستثني السبك والمعكراء فيمنل كالرائيساتي المتعامدوفا مراكل واحتاه وقلد مسب الحاجة إلى معرفة المستقورات والحمقة المستنزرات مراحس للمنتقي حتى بكوي استشاء حقيقة : ﴿ الكلام الحفيفته حتى يقوم التليل على مجازي

٢٧٠٦ - وعلى هذا قلمان ولاً من قبيان النسلان عبل الفيالا درهيسال تحديدهما العالا ا التسعمانة والسامة والسعرن دراهيك وحجل السنتني المله يواهيرا الدادال الليهنين الراهياة

فأماإذا كالراهدنيني منه ممكورا إمرصو يبحا أواعرفك فقد حصل معرف مناصر وجرر وبالعرف لذي هو فناثم مفتاه الصديج، فبلا يحتناج إلى أنايجعل المنتشي مه من حس

إدا تُمن هذا، حينا إلى مخريع مسالتنا، فيقول، إذا كان في الدار وجل، لابحث: ﴿ لأَنَّ فيبوله الرجل إلا احد في الفار مستنتي هو اليمين، وإذا كان معه صمر أو الدأة، حنت في يهمه وكالدينخ أرالا يعمث في تينه والأباللمقتني منا محذوف يجب أزايجها مناجنس الدهنش، والمستني وجل بجله أن يكون المستني معالوحات

والخواب أأما والكان موارحل صررره فرحوح مرروحهين أحدهمان أن الصدي رحل ألا تران أنه لو علف لا يكثم رحلاء فكلُّم فيساً بنعث. والناتي " أن انسلني مم ليس عجلة ف من كل وحدة لأم مذكور عرفًا، هو شرأدم، فإنا في العرب بر دعنا اهذا الكلام في سوحية النفي نفي من أدم بالكليبة ، لا يتي الرحية. حياصية ، فإن من قال: الرس في الدار إلا وجل وفي الدورجن معاصلي أوامرأت يعد كالأباض الدف. وكذا مرطال مارأيت البوء إلا رجلاء وعدرأي رحلا والرأف الرصيب. بعد كاذبًا عرفاً تصار عرأهم مي مسألكنا مدقورًا عورف إلك وصال تشمير ها دالمبين إن كان في عمد الدراءن من أدم إلا رجل، وبوافال مكذل وبافي المسألة بحانها أليمو أنه يحدث لاكب همان

ورن قاله: عنيت به الرحال دمز فيما بيه وبنز الله تعالى، ولا مدمز في القصاء الأن ما لياي حلاف العرف وحلات الظاهر ، والقاصي لا يقف إلا على الظاهر المعارف.

٢٧٠١٦ و إذا كان مع الرجل في الذاء داية أو مناع، لا يحمت في يجمه ٢ ﴿ ، طمعتني ممه بحكم العوف بنو أدم ألا توي أن الرجع إذا قال الما رايت الهام إلا رحيلا. وقيد كبال رأي وجلاً رائعةً على فاسمه وعليه فيات وأسلحة والايحد كاذباء وإذا كِنْ المستنى منه مو أنها. انسار كأنه عص عليه وقال إن كان من هذه الدار من بس الوم أزلار جل، وهناك لا يدخل ضير من أده تحك السعر 11 ، فهما كراك

قبال في الكتباب [لا أن بعني للانك، فبكه ن على مد عني، يريد بهيذا إذا عني [أن يكون المستنتى شبئاً، كان على ما عني، حتى إنه في مسأنها بحثث إذا كان مع الرحل دابة أو متاج، ويصبر فقدير بهيد، إن كان في هذه الدار شيء إلا رجل

١٩٠٠ والمو قال . إن كان في هده الدار إلا ندة فكردا، وإدا مي الدار سوى الشاة وجل أن حيوان أخر ، يحتند في جيده . وإن كان في الدار حيوان أخر ، الإيحدث في جيده الأن المسلس المه حكم العراف هيدا حجر إن كان في الدار حيوان أخر أن المسلس المه حكم العرف به حلم العار عمر حديم الحيوانات سوى الشاقة وإدا كان المستشى منه الحيوانات بحكم العرف، حيار كانه حمراح به وقال . إن كان في حدة الدار حيوان سوى الشاة فكاذا، وهذاك لو كان في المدار حيوان سوى الشاة فكاذا، وهذاك لو كان في المدار سوى الشاء مينا كان منا.

4. ١٧٠ وقو هال: إن كند في هذه النفار إلا قوت تكذاء فإدا في استار ثوت، وماهم شاقه أو إنسان أو هذه الشاقة أو إنسان. أو مناه شاقه أو إنسان. أو مناخ م يحت في يمنه، وحد إجها شائد نثر دامه ويجلس الدائمة إلا من الثرب المستسى منه مدكور عواله، فإنه يراد بنل هذا الكلام خلو المار من الأساء كلها إلا من الثرب موال حرفا علامكون داخلا شوء من سكان مداره الأمه غير مراد عرفا علامكون داخلا تحيا البدي.

4964 - ولو قال، عسدي حراف كنت أطك إلا حمسين فرهماً، فيذا هو لا يطال إلا عشرة فراهيم، لا يحت في بهينه دالاه لو كان يُملك وحمسين فرهماً لا يحت في بهينه، وإذا كان لا يملك إلا عشرة فراهماً ، وإمها يعفل الحمسين أولى، ولو ملك حمسين درهماً وعيشرة دنامر ، أو إللا سائمة ، أو مناها لنتحرف يحت في بهيم، لأن لمستنبي مه هنا مذكور عوالًا، فإنه إدا قس فلان لا بملك الا حمسين درهماً، يراد به أن لا يملك من بلان إلا تحسين درهماً،

⁽۱۱) کے بھی ہے

ده) لين س

الأسم و م . وبني هم طولا كالاجتلاء شدوة والعبدوني ما الإداكان لا وشلاء شرة فراهم.

وعلت ما عدا دلك من الأمور "أ، فصار المستثنى مه المال بحكم العرف، فيعتبر بما إذا فاق مستثنى مه شرطًا [ولوكان المستثنى منه شرطًا]"، كان المراد منه مال الرقاة الآل مطلق المر المال يتصرف إلى السرائز كان"، كذا هنا.

٧٧٠٦ وفي الفيدوري عن أبي يوسف رحيم الله تعالى: إذا قال: والله لا أقسرى بهده الدراهم عبر خم، فالمبترى بتسفه قبلًا، وينصفه خبرًا، لم يحتشف في القياس الأن أسرط الحيث أن يشتري جمعه غير المحم، ولم يشتر بحميمه غير اللحم، وفي الاستحسان محنث، لأن المراد من هذه اللفظة أن يشتري بجمهم اللحم، وإذا شتري بعصه عبر المنحم بحدث.

٧٧٠٧ - وعنه أيضًا. إذا قبال: والله لا أنسبني يبيدُه الدراهم إلا تلائه أوطال خير. واشتري يمضه خمًا أقل من تلاثا أرطال، ويعضه غير لحير حيث.

قال صاحب الإيهاج . وهذا ينترج على وجه الاستحسان الآن مقصوده من اليمين أدر يحصل له ثلاثة أرطال لحم ولد يحصل

۱۷۰۸ ولو قال، والله لا أشتري بهذه الفراهم الالحماء فاشتري بيعضه لحمًا ، ومعضه عبر لحم تويحت، قال صاحب الإيضاح : ومذا يحرح على وجه القباس ؛ لأبه لا فرق بن إلا وعبر .

وفي المنتشفى : أشار إلى الفوق بين فوله الاحساء وبين قوله : إلا تلالة أوطال من غم، فقال في قوله: إلا لحماء هذا إنما حلف على درهم، فلا يعسق حتى ينسري بالدرهم كله غير النحم، وفي توله ، إلا ثلاثة أوطار لحد مممى عددًا، ووزئاء فإذا تعص من ذلك يحتث.

9999 وفي أخر أيمان القدوري: إقاطف لا يكسم طلانا وقلانا هذه المنة إلا يوما، فإن جمع كلامهما في بوم لم يحت الآنه منتهي يوماً منكراً، فإذا حمع كلامهما في بوم صار بلك الموران عناز بأدعن الهمين ولو كلم أحدهما في يوم، والاحر في يوم حدث الآن المستنبي بوم يحمع (أنكلامه إياهما فيه، والم يوحد الاجتماع في يوم، فتم الشرط في عير المستثنى تبحث .

⁽¹⁾ وفي هنا . من الأموال مكانيا من الأمور .

⁽١٧) مايين العقوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من فدوموف.

٣١) وفي ام : اإلى ماكالوكلة مكان إلى اسم الزكاف

⁽¹⁾ وفي أم البوم الجمع.

ولو كلّم احدهما، ثم كلّمهما في يوم، لم يحنث؛ لأن اليوم الذي كلّمهما فيه مستنى من اليمين، وفي غير دلك ليوم الوجود بعض الشرط، فلايثبت به احدث، ولو استنتى بوطً معروفًا، فكلم أحدهما فيه: والأخر من الفدائم يحدث.

۱۷۱۰ و او حاف لا یکآمه به اشهراً الا بوماً ، فان نوی یوماً به بنه دیو علی ما نوی. وزن لم یکن نه نیه ، فهو علی ای بوم نماه .

1971 - قال محسد وحبه قد تعالى في الحامع الإقافال الرجل لعبدين له: إن مربتكما إلا يون واحداً عارض طائق ثلاث فله أن يضويهما في يوم واحداً ي يوم شاء، ولا يحت في يبيد. واعلم بأن معنى قوله إلا يوماً واحداً أصربكما فيه؛ لأن قوله: إلا يوم، واحداً أصربكما فيه؛ لأن قوله: إلا يوم، استثنى عن صدر الثلام، والفاكور في صدر الثلام انفعل وهو الصرب، والسفكور في الاستثنى عن المعلى، فاستدعى قوله: إلا يوم، فعلا، وعو مختلف في نفسه، قبلنا الضرب باللالة صدر الكلام؛ فصار توله: إلا يوم، وحداً أحربكما فيه، من هما الرجم، وقو قال له مكذا، كان له أن ضربها بوماً واحداً أي يوم في يوغا يوجد أبي ما فسنتى إلا لا ليم ذكر منكراً في معلى الإنبات.

أكثر ما من البات أنه رصف ذلك المنكر بصفة عامة وهو الضرب، بقوله . أضريكما فيه ، وإنه يدل على المدوم، إلا أنه نص على الواحد، وإنه يدل على الخصوص ، ولا شك أن إعتبار المتصوص عليه أولى .

وكدلك الحوات في قواله: إن صورتكمة إلا في يوم واحت أو قال إن فهربتكما إلا يوك واحداً أشربكما فيه ، أو قال: إلا في يوم واحد أضربكما فيه ، كان المستنبي بوكَّ واحداً بعربهما فيه أي يوم شاء، هذا إذا نص على الواحد

وأما إذا لم ينص على الواحد، إن ذكر الفترب في اليوم المستثنى نصاء بأن قال إن صريتكما إلا يومًا أضريكما فيه، أو قال: إلا في يوم أضربكما فيه، كان السنتني كل يوم يصربهما فيه.

ولو لم يفكر الصرب ني اليوم المنتنى نصاً بأن قال. إن ضربتكما إلا يو مَالَا "، أر قال: إلا في يوم، كان المستنى يومًا واحدًا يضو بهما فيه، وهما مشكل، لأن معنى قوله: إلا يومًا، إلا في يوم، إلا يوم أضربكما فيه، إلا في يوم أضربكما فيه على ما مرا، فكأنه صرّع بقلك.

⁽¹⁾ للب من جميم النسخ التي في مناول الدوية

وهناك المستثنى كل يوم يصو بيسا فيه الآنه وصف دلت الروم بصفة عالمة اللكرة من وصفت بصفة عالمة ، ولم توصف بالوحاءة تعبر، والجواب النكرة الوصوفة بصفة عالمة إلله تعربإذا كانت الصفه منطوفًا بها.

وأما إذا لم تكل لصدّة منظوفًا بها هلاء وهندًا لأن صيعة التكره صيعة فرد، والفرد لا يعم، وإذا عرضًا الحمرم بالاستعمال، والاستعمال في صفّة عابّة منظوفًا بهذه أما في صفّة عامة غير منظوفي بهاء قلا استعمال فيه فيعمر فها بقضة الصبغة.

لم في الصورة التي المستثنى يوم و حقاق ضربهما في يوس، بأن ضرب أحدهم يوم الخميس، والاحر يوم الحممة، ومضى يوم الجمعة ولم يضرب فيه العداء الذي ضربه يوم الخميس، حنث في يسته والأن المستشى فسربهما في يوم واحد، أما ضربهما في يومن وعفر فعالالس بمستنى، فيكون وخلافي اليمن.

فإن ضرب الغلام الذي شرب يوم الجمعة أيضًا، الا يحدث في عينه الأن شربهما في يوم لجمعة مستشى، وبصرب أحدها يوم الخصيص الا يقع الحيث، الانتخاص الشرط، قال شربهما بعد ذلك يوم السبت، أو خسرت أحدهما يوم السبت، وصرب الآحر يوم الأحد يمنت في تينه الان بضربهما يوم الحبعة مصى الاستثناء وهو يوم سربهما أوه و وبني أليمين يلا استثناء. وأذ ضربهما بعد ذلك في يوم إراحه أو في يومين، فقد و جد لضربها بعد ذلك في يوم إراحه أو في يومين، فقد و جد لضرب في غير يوم الاستثناء. وكذلك من الابتداء أو ضربهما يوم الشميس، تم ضوبهما يوم الجمعة، أو ضربهما يوم الشميس، تم ضوبهما يوم الجمعة، أو ضربها أحدهما يوم الخيمة على مستشى

ولو صوريهما يوم الخميس، نم صوريهما مرم الحميدة، تم ضوريهما يوم السبت. لا يمنث في يهيم الأدكار يوم يضربهما فيه فهو مبتثني عن المدن، ولو صويهما يوم الأميس، قم ضرب أحدهما يوم الجميدة، وضرب الاحر يوم السبب يحث، لأن ضربهما في يومي مطر في غيا مستنى عن اليبين، فيقم يه الحبث،

المحمد وحده الله تسائل في الخامع : إذ قال الرحل : عبده حرال أكل السوم إلا ، غبينة حرال أكل السوم إلا ، غبينة المحمد وحدة على السوم إلا ، غبينة الأد الإدام تبع للوضيف ، والحدث في يجده الأد الإدام تبع للوضيف ، والمستنى علوم عن البعين علوبين علوبين المبعية .

⁽۱) رس ف مختفین

وهذا أصل كبير لنا في الشرع، أنالحكم في النبع يثبت ثبونه في الأصل

ثم اختلفوه في تفسير الإدام ، ذكر القشوري في أشرحه ": أن الإدام عند أبي حنيفة وحمه انه تعالى ما [بصطبع] "" به الخبز ، كالمرفة والخل والرب ، وما لا بصطبغ به الخبز كاللحم والجبز ، فليس يادام ، وهو قول أبي بوسف رحمه انه تعالى في رواية "الأصل" .

وروى عن أبي يوسف وهو قول محمد رحمه الله تحالى: أن ما يؤكل مع الخيز غالبًا فهو إدام، سواء كان يعطيغ به الخيز أو لا يصطيع، حتى إن مسألتنا إذا أكل مع الرغيف ما يصطيع به الخيز ، لا يحنث الإجماع وإذا أكل ما لا يصطبع به الخيز ، ولكن يؤكل مع الخيز خالبًا نحو اللحم والجين والبيض وأضباء ذلك ، يحتث عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى ء وهر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى عن رواية الأصل . وعن رواية أخرى عنه وهو قول محمد الا

٣٧١٢- وكذلك على هذا إذا حلف لا يأتدم فأكل مع الحنز ما يصطبغ به الحيز، يحنث بالإجماع، ولو أكل ما لا يصطبع به الحنو، ولكن يؤكل غالبًا مع الخبر، فالمسأنة على الحلاف الذي دكرنا.

4 ٧٧٠ ولو قال: إن أكلت اليوم إلا رفيقًا، وأكل دائهة أو ثمرًا، يحنت في يبنه، وكان ينبغي أن لا يحنث في بينه؛ لأن المستشى منه محدوف، والمستشى مه متى كان محذوفًا يجعل مي جنس المستشى، والمستشى هو الرعيم، فيجعن المستشى من جنسه وهو الخبز، فصار تقدير بمبنه: إن أكلت اليوم من الخنز إلا وغيقًا فكذا، وهناك لا يحنث بأكل هذه الأنسياء، فههنا يجب أن يجعل كدلك.

والجواب عنه: أن المستشى منه ههنا مستقل بنفسه بدون المستشى، فإنه لو قال: إن أكلت اليوم فعبدي حر، يكون ههنا الكلام صحيحًا مستقيمًا في نفسه . وإذا كان المستشى منه مستفلا بنفسه بشون المستشى لا ضرورة ، بناه إلى أن يبنى المستشى منه على المستشى ، وهذا إذا تم يكى له تية

قاًما إذا نوى الخبز خناصة، دين قيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء، فإن كان قبل فالك كلام بسندل به على يمينه، بأن قبل له: إنك تأكي اليوم رغيقين، فقال: عبده حو إن أكل اليوم إلا رغيقا، فهذا على الرعيف خناصة، حتى لو أكل الرغيف وأكل يعده كر لا يحتث

⁽٦) هكفا في النسيع الباقية التي عندماء وكان في الأصل. بطبهم

في تيمنه، وتقليد بميته بالأرقيقية والان كتلامه حرج جرابًا، والجراب يتنصمن إعادة ما في السوال ، فكانه قال: إن أكلت اليوم من الأرعقة إلا رغيفًا، ولو صرّح به لا يكون أكل ما سوى الأرققة هاحلا تحت اليمين، كدا هذا.

٤٧١٥- ربو قال. إن أكلت البرم أكثر من الرحيف، فعيدى حرى فهذا على الخبر، حتى لو أكن محد الرحيف على الخبر، حتى لو أكن محد الرحيف عراً أو هاكهة لا يحتف؛ لان شرط الحيث الأكل أقشر من الرغيف، وإلى يصير الحلا أكثر من الرغيف إذا كنات الزيادة على الرغيف من جنسه: لأن الشي- إذا يتكثر بحضه لا يحتله عنده، وصار تقفير عيف: إذا أكنت اليره من حتى الرغيف أكثر من رعيف فعيدى حرى ولو قال هكذا كان عيف على الخيز خاصه، فهنا كذلك واللذي وكراً في قوله! إلا رغيف، وصوى وعيف؛ لأن هذه الأنفاظ جملة ألفاظ الاستثناء.

٧٧١٦ - وفي أنجال القدوري : إذا قال إلى كانت هذه الحيملة حلطة، قامر أنه كذا، وإذا هي حلطة وغراء لما يحلك .

الا ٧٧- وقو قال. إن كانت هذه الحسلة إلا حنطة وكانت حنطة وشراً حنت وإلى كان لكل حنطة لم يعتشر في الحيث وإلى كان لكل حنطة لم يحتشر في قبل ألى يوسف إحداد الله تعالى، وقال محدد الإجداد في الفصلين حبيش فأبو يوسف يقول المستنى من الجملة واحدة، وهي أن تكون حنطة ، فإذا كان البعض غراء فهذه ليست بحنطة ، ومحدد رحمه فه تعالى يقول الشنتي لبس بداخل ثمن البعين، يرغا تذاخل تحته مو المستنى مده فيعتبر وجوده لا وجود المستنى وقتول التبرط احدث أن تكون الجملة فر حنطة ، وهذه الحملة ليست غر الحنطة المستنى عند المنافلة المست غر الحنطة المستنى عند الحيدة المستنافلة المستنافلة المستان عن الحيطة المستان عند الحيدة المستان عند الحيطة المستان عند المستان عند الحيدة المستان عند ا

49 40- وهكفا كنما حكينا من مسألة الجامع ، إذا قبال: إن قبالته لمي إلا عشرة دراهم، وله أقل من عشرة لا بحث، لأن العشرة مستنى هن البعين، وكفلك إذا قال. إن كانت هذه الجسنة سوى حنظة أو غير حنظة؛ لأن هذه الأنفاط للاستناء، وكفلك إذا قال: إلى كانت المنزاهم اللذي في نصيبك غير جياد، وكان فيما حياد وغير حياد، فهو على مخلاف. ونو حلف لا يتزوج إلا على درهم، و دزوج به، فاكمل انفاضي لها عشرة، أو زدها بعددت وإنه سيحانه ونعالى أعلم-

الفصل العشرون في الأوقات

٧٧١٩- إذا حلف قيم غيرن و الآلام اله إلى وأس النه هيره أو عند الهيلال، أو إذا آهي أهلاله و يصوف غير الله الله التي يهل فيها ألهالال، ويومها استحسالاً تحكه العرف. و كذلك إذا قال: غرة الشهر العبرف ذلك إلى اللهة التي يهل فيها الهلال ويومها وإن كانت الغرة في الذنة للأيام الثلاثة من أول الشهر اعتباراً للعرف الآن وأس الشهر و غرة الشهر إذا أخلى في العرف والعادة براه به اللهلة التي يهل فيها الهلال، وإذا برى الشاعة التي يهل فيها الهلال، وإذا الله اللها اللها التي اللها الها اللها اللها اللها اللها اللها اللها اللها اللها الها اللها اللها اللها اللها اللها الها الها اللها اللها اللها اللها اللها الها اللها اللها اللها اللها اللها اللها اللها اللها الها الها الها الها الها اللها اللها اللها الها الها الها الها الها الها اللها الها ال

۱۹۷۳ - وإن هال اسلح الشهر ، الصرف ذلك إلى البوم الشاسع و المشرين بعكم الورب وإلى البوم الشاسع و المشرين بعكم الورم الأول البوم الأول الي خمسة عشر يوساء وأخر الشهر من الورم الأول إلى خمسة عشر يوساء وأخر الشهر من الورم الأول إلى خمسة عشر يوساء وأخر الشهر من اليوم الأول إلى خمسة عشر يوساء وأخر الشهر الورم الأول إلى خمسة عشر يوساء وأخر الشهر وأحر أول الشهر المبوم الخامس عشر، وأحر الشهر الشهر الشهر الشهر الشهر المسادس عشر، وأخر الشهر المسادس عشر، وإلى الشهر الشهر الشهر الشهر الشهر المسادس عشر، وإلى الشهر المسادس عشر، وإلى الشهر الشهر الشهر المسادس عشر، وإلى الشهر المسادس عشر، وإلى الشهر المسادس عشر، والسادس عشر، وإلى الشهر المسادة أخر الشهر المسادس عشر، وأول المسادس عشر، وأول الشهر المسادة أخر الشهر الى المسادس عشر، وأول الروم المسادة أخر الشهر المسادس عشر، وأول المسادس عشر، وأول المسادة أخر الشهر المسادس الشهر المسادس عشر، وأول المسادس عشر، والسادس عشر، وأول المسادس المسادس عشر، وأول المسادس المسادس المسادس عشر، وأول المسادس المسادس

١ ٣٧٣ - وإن قال: صلاة الظهراء فيه وقت الظهراكلية وكذا سائر الصنوات؛ وحدًا لأن الصبلاء تذكر وبراديها الوقت محارًا، قبل عليه الصبلاة والسلام: «أيتما أوركش الصبلاة اليحمث وصليك (١) وأراد بشولة: «أدركشي الصبلاء أدركني وقت الصبلاة، ويقال في

(٥) أنت من حميع النبيج التي مي متاول أنديث

 ⁽¹⁾ أخراجه أحامد في أصدته (۷٬۹۸۸)، وبينهش في أنكيري (۲٬۰۰۰)، وابتلاي في الترقيب والتوجيب (۱۹۹۸)، والهيسسي في صبيح الروائد (۲۹۷/۱۰)، وكنهم القط أعشاب بابن شف.

العراق التين مبلاة الطهراء أي وقت صلاة الظهراء وقد قيامت الدلالة على رادت المحراء وهو قوال الفعل المعلوف عليه لمو الكلام، أو قصاء اللين، أو ما أشبه فلك بالصافة الآن مذه الأمان لانتجفل في الصلات، وإقابتجفل في بوقت، فكأبد صراء بالوقت.

٧٧٣٣- وأواف في الصفاصوح الشامس، أو حس تحدم التنامس، طبه من حين تطابع السمس إلى أبا تبيضاً؛ لاذ قريعًا حين تطبع انشمس في الفرف برادم حين تطبع التسمر إلى أدانيض وفصاركات فيراجره

٢٧٧٣- ورن قال: وفت الصحوري في فت الصحوري، حق بينهم الشبير الى أن ج زند.

٧٧٠٤ وإن قال: وقت المرجي، موقت المسجم من بعد فعات للتي نبيا إلى وقت طلوع المحر التالي

١٧٧٠ والوفال مسادرون ولأولك ممساداة والانتاد للمسادات والأحمل وغربت الشبسيء فبإدا حلف بعد لروان لامفعل حتى يتميي فهما على غروات الشممان

١٧٧٦- وإذا قال: إن فعلت كذا قبا أن تصير المشع فالدانه طائل، أو قال الفعيدي حراء فيعل ذلك قبر العمل شوال و فعد قال بحس مشابحها و حسيم أنه تعالى . به يحتث في تهلته ، وهذا فقال يقوال. ولا نسته هي شو درعير أمين ، ولا يتميل بالسلاء تسهر ومصال.

و قال معضهها الله قال احالت نفيها عالماء يعلم أن نبذ معلى شوال غير معين- إدا دمل فيك الهيمة فيل مضيل تبدال، يحلب في بينه، وإنهاكان حاميًا إذا فعل دبك العمل وقد مصلي سنة أبام متقامات وأولها الوووالذاني من العيداء لاجعلت في سبع الأن تبشه عبد العرام هذه السخارعة أنعوي

٧٧٧٠ - وإذا حالف لا يفعل كما في أيام الحبد، فهو على السبوع معبده وقد كتلت علمه الساكة في تناب الطلاق في فصل المتفرقات

٧٧ ٢٨- وإيرا فيال " يا فيلان منجر إلكو برانا منب فيار و عيان كيان حداثت خاصبًا لأبخر ف التعقلات الصفيها وفيه والايتكلم مهم ولي العبلة المستعة والتعاسرين من شهر وهذه الاع الأدارلة القدر عبد العوالم عدد البيلة . وإن كان عربها بعم الحدلاف أعشها، به ، قال حاصه قبل ، حوال شهد ومصان لا يكلمه حني يصبي شهر ومضان بلاحلاف وزد حلف في نصف ومصاف وعلى فرق أبي منبعة والمنبع الله بعالي . لا يكلمه احتى يحسى ومضاد كمه من المنبية الشاجع ، و هلتي فوقهما" لا يكلمه حتى يصلي تصعب رمصان من السنة الثانية ، منه عمي ألا عند ألى حتيفة وحمله الله تعالى : اللة القاهر دائره على شهر رصفيان كله ، قاد تنشاه - وقاد تشأخر ، وعندهما: اليست بدائرة ، ولاتتفام وتتأخر .

٧٧٣٨ - وقو ١ الله الا أكام ١٤٨٠ إلى الموسم، أو قال : إلى قدوم الحاج، أو قال: إلى الخصاد، أو قال: تامري وزمين بمنك، هند ذكرما هذه السائل في هذا الكتاب في فصل الخابة. معدد مناسبة الله على مناسبة الله الله مناسبة الله على المعارضة المسائل المناسبة المعارضة المسائل الخابة المعارضة

١٧٧٣- وإذا حلف لا يكلم فلامًا إلى الشناء، أو حال: إلى الصيف، أو قال: إلى الصيف، أو قال: إلى الربع، أو قال: إلى الطريف، فقد الحيف المشايخ رحمهم الله تعالى في معرفة مذه النصول: فمنهم من قال: المشناء ما يحتاج الناس قيم إلى شيئين، إلى الوفود، وإلى لبس الخشوء والصيف ما يستعنى الناس فيه عن النصوف، ما يستعنى الناس فيه عن أحدهما، والخروبة مما يحتاج الناس فيه إلى أحدهما، ومنهم من قال: أول الشناء إذا لبس الناس فيه منادسة والمراود ألقوه في البلد الذي حلف فيه، فأول الصيف عند إلف، الحشوء والمرة منذالك.

وقدروى عن محمد وحمه الله تعالى في غير روية الأصوال: الناحالف إلا كان من أهل ملدة لهم حسب يعرفون الصيف والثناء والربيع والحريف مستمراً ويتعرف عبد إليه . وإن بم يكن ناول السناء ما يشند فيه البرد على الدوام، وأول الصيف ما يستد فيه الحر على الدوام، فعلى فياس هذا الربيع ما يتكسر فيه البرد على الدوام، والخريف ما يتكسر فيه الحر على الدوام، الدوام،

وذكر اتفتيه أير النبت مي أأبال الفتاري امن محمد وحمه الله تعالى: أنه عالى: ليس عندنا شيء معلوم في معوفة الشتاء والصيف إلا أقو ل السب، فإذا قالو، بأجمعهم: دهم الشناء، أو ذهب الصيف، فالاعتبار لقولهم، فقد اعتبر العرف في هذا، وحكى عن شبخ الإسلام الأورجندي رحمه الله تعالى: أنه كان يعتبر العرف في هذا، وكان يقول: إذا فالوا في للبدر أدار أصدال العرافات فهو كذلك.

وإدا قال: إن فعلت كذا أيامًا معدد، حراء أو قال: عامر أنه طالق، فاعلم بأن من هذا الحسن اللاك مسائل:

۱۳۳۱- إحداهما: أن يقول: الأيام: وإنه على سيسة في قول أبي يوسف ومحمد راحمهما الله تعالى؛ لأن اللام لتمويف العهودات أمكن، والأيام معهود يدور عليه حساب الأيام وهو الأمبوع، لم يتكرر ذلك، فانصرف يمينه إلى سبعة أبام. وقال أبو حيمة رحمه الله تعانى: هو على عشرة أيام ؛ لأن اللام لنمريف الممهود على ما قالا ، والأيام معهود بعود عليه الحساب باسم الإيام وذلك العشرة ، وإنه إلى العشرة يذكر باسم الإيام ، وبعد ذلك يذكر ياسم اليوم يقال: أحد هشر يومًا والتا عشر بومًا ، هانصرف يميته إلى العشرة .

٣٧٣٦ - المسألة التائية: إذا قال: أيامًا، وإنه على قلالة عنده ما باتفاق الروابات؛ لأن هذا جمع ملكر، وأقل الجمع الملكر ثلاثة، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: روابنان، ذكر في الجامع أنه على ثلاثة، وفكر في أبمان الأحمل : أنه على عشرة، وجه روابة الأيمان أنّا لهذا الاسم أقل معلوم وهو الشلائة، وكل سعلوم وهو العشرة، قاذكرا أن اسم الأيام بشهي بالعشرة، والمكل من الاتن بمنزلة العام من الخاص، والعام على عمومه حتى بغوم المدليل على الخصوص، وجه روابة الحامة "أن أبه فذا الاسم أفل وكل، إلا أن الأقل متعمن، وما ذاه عليه مشكوك، فلا ثنيت الزيادة بالشدة.

٣٧٣٣- المسالة الثائلة إدا قال: أيامًا كثيرة، وإنه على عشرة في قبول أبي حتيفة رحمه الله تعالى؛ لأن العشرة أكثر ما بنطاق عليه اسم الأيام، وعندهما على سبحة بناء على ما قلة في المبالة الأولى.

٧٧٣٤ - وإذا قال بالفارسية: اكبر ابن چند روز را فلال كبار نه كند، حكى عن شمس الإسلام الأوزجندي وحمه الله تعالى: أنه كان يقول: هو على شهر واحد، وإذا فال: لشهور، فهو على العشرة في قول أبي حايفة رحمه الله تعالى، وعندهما: على اثني عشر شهراه بنا، على ما ذكرنا في مسألة الأيام.

٧٧٣٥ - ولو قال: النجمع أو السنين، فهو على عشر جُمع وعلى عشر سنين في قول أبي حيفة رحمه الله تعالى، وعندهما هو على الأبد.

٧٧٣٦- وإذا قال. واقد لا أكلمك الجُمع، فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة؛ لأن الجُمع جمع جمعة، وهو اسم خاص لليوم الذي تقام فيه الجمعة، سمى به لاجتماع الناس فيه لإقامة هذا الأمر، فلا يتناول هيره من الايام، كسا لو قال " لا أكلمك إلا خمسة، أو الأحاد، أو الاثنين، هذا إذا لم يكن له فية.

وإنا نوى أيام الجسمة يعنى الأسسوع ، فهو على ما نوى ؛ لأنه نوى ما يتعتمله لفظه ، فالجمعة تدكر وبراد بها الأسموع ، فكان ناويًا ما يحتمله لفظه ، وبه تغليظ وتشديد عليه ، وتصبح نبته . ٧٧٣٦ ، واكر في التوادر . ألا من قال، فه على صوم جسعة ، أنه إلا توى يوم الجمعة لينزم سدم يود التجمعة لا عبر ، وإل وي أيم لجمعة أي الأسبوع ، أنه إلا تم يكزله بينزم سدم يود التجمعة لا عبر ، وإل وي أيم لجمعة أي الأسبوع ، أو لم يكزله بينزه خلوج الآلم السبوء أي الاستعمال الجمعة خاصة - لأن اجمعة سي فكرت مطلقة عدد معروفة بايوم ، يا ادامه في حرف الاستعمال الأسبوع لا توم مخمعة بين الأسبوع لا جمعة ، والمراف على الخوص من القول الرجل لغيره المهاأون مد حمعة ، ما أثارا فلان سد الحمية والمراف عند ، على ووالله الخاص عبرف الجمعة إلى يوم الخمية حاصة لا إلى لا أسبوع » وواحه دلك الله هذا الدرف فيمه إذا فكرت خسمة مطلقة على البرم بلغظ الواحدة فيها الواحدة ، فيكون العمرة فيها للحميقة ، منى قال منابخة وحميهم الله تعالى "إلى الإحمالة يتصرف يهنه المحمية ، هنى قال منابخة وحميهم الله تعالى "إلى الأيام المستحدة لا الله المواحدة المراف في النوادر .

١٩٧٣٨ وإدا حيف ترجل ليصومل حيدا، فإمانوي شدنًا، فهم على ماتوى الأن الحين في المعة عمارة عن مطلق تزمان، احمد عليه أهل العقة، وأي وقت بوي، فقد نوى عا، فهم له الاسم، يرد لم يكي دائية، فهو عني منة أشهره وحدر تقدير المدأن اليصومن سنة أشهره وكذلك إذا ذكر الحين مع اللام وكذلك إدافال: إن تسبت حيثًا، فأصمت المن ولا بية له، فهم على منه أشهر ولا يحت إلا بصوره منه أشهر، شما له عال: إن صمت منة أشهر.

و لا يستجن الفوقت الدن يلى البسايي ، الخسلاف منا ردا فاصر مسائر الأفناهون المحمر الذكار م و الصراف ، وما الشاء ذات ، بأن قال : إن تألف حيث ، إن شهريت علاقًا حيثًا ، فإنه يدون أه فات الذي لتي المعلى .

والقوق. أن الصوم يحتص بحص الأوقات، فقر عيّمًا لوقت الدي لفي البعري، كان من الجائز أن قا يكون وقاة كالصوم، فلم يتعين، للخلاف سالر الأماعيل الأثن مستر الاماعس لا الختص يعص الأوقات، صوعيّمًا فروت الذي يلي البعين لا يؤدي إلى ما فلنا، عمينُهُ

۱۷۷۴۹ و لو قال و صمیت زمان آن انزمان ، فان موی شیئا فهو کما بری ، هکفا دیر فی الخیام العدمیو ، و سوی پی الحق والزمان ، و دکر فی الجامع اکوپیر ، آنه إن موی سهرین فصاعه! الی سنة أشهر ، فهو عسی ما نبوی ، و عن آبی بوسف رحمه هه تعانی ا آن امرمان لا تکون اقل من سنة أشهر ، فعلی فیص هذه انزو به ؛ وَدَانوی آنی من سنة أشهر لا

⁽۱) البتاء القروافي

يصدأني، والصحيح ماذكر في الحامم الصغير ، فقد أجمع أهل اللغة أن لرماد من ضهرين (لي سنة أشهر . وإن لم يكل به بية ، فهو على سنة أسهر

و ۷۷۸ وزر فالها عبراً، فهو مثل الحين والرمال، ذكره الفقوري، وفكر في سوفيه أخر (إذا قال: نه علي سوم العمل، فهم على الأبد، ولو قال: صور مصر، فهو على يوم والحدوول قال: عبري أم عبرك. فهو إلى موت اللَّذِي أصاف إلله

١٧٤٠- بريا قال: يعراً. أو قال الدهر، ذكر هي الأصل وهي الحدم الصعبر : أنه مندر الحيار والزمنان، ولم يقيصل بن الدهر العمرف وبين الدهر شكر، وذكر في الجمامع المددروان ومصل بإن المرقد وانتكره فصوف المرف الرالعمرة وصوف النكر إلى مشه أنبها ، واللغال بوا أني حيية رحيه الفانعال: أندجان: لا حرى ما الناهر؟ بعض مشايخنا المنظيدة في وحمهم الله تجالي ماليمة الاخلاف في الدهر علم ف. وإعا قال أبو حيفة واحمه الله تعالى : ما قال في الدهر الدينكو ، ومنهم من قال ، الخلاف في الدند ابن جاميعًا ، وروى ا يتواعيه أنها بوسفها وحمهاته معاني، أنه لا قرق عني قولها أبي حومة : بعي الدهر العرف ه بين الجنكر

٣٧٤٧ - أو قال: لا أكلمك فريدة، قها على الأفل م شهر بيوم، في فول أم خبعة واحده الله تصلل ماركور في طه في الأصار، ولم يحك عن عيره بخلافه ، وإبانوي أقشر من شهراء وذكر في أبيان الأصل عن أني حليمة رحمه لله تعالى: أمديدين في المصاب

٧٧٤٣ - وتو قال: الى الحيد، فهو على أكثر من شهر مي قول أمي حيشه رحمه الله يعالي أوروي ابن كماعة عن أبي بوسمة وحمالة تعالى: أله قوله البعد عني الحبر إلى سته

٧٧٤٤ . وقال أبو يوسف في الخداص : المتسوف إلى المعلا إقافال، سريف، فصرعاني شهر غير يوم، إن لم يكي له نيف وإن كال له به فهو على ما مواه

٥٤٧٤- و لرقال. عاجلا، فهو على أقل من شهر، ولو قال الحلاة فهو على شهر فعينا عذاً ، ولو قال: مضيعة عشر بوطاء فهو على ثلاثة تنشو الوائه سنحاء وتعالى أعلم-

الفصل الحددي والعشرون في الحلف على شيء فتغير عن حالم

٧٧٤٦ - إذا حلف الرجل لا يتناخل هذه الذار فصارت صحراء ، فدخلها الخالف يحت. في تبينه ، وكذلك أن بنيت داراً أخرى فدحلها ، يحتك في تبينه .

٧٧٤٧ - ولو حاف لا يدخل داراً، قد عل داراً قد الهندوبتا ها قصدارت صحراء، لايحنث في يبه.

١٧٧٨ لولو «ناف لا يدخل هذه الدار فهدت وصارت صحرا» ثم يثبت مسجداً أو حسامًا ودخلها، الا يحتث في تيمه أن و كذلك أو هدم السجد، وصارحا حرام الدخله، لا يحمل وكذلك لوجيب عداذك دارًا، فدخلها احالف لا يحمل في تيته.

الأصل في حنس هذه المسائل: أن الأسم محتبر في المجل وفي عبر المعين، حتى إن البين إذا عقدت على عبد المعين، حتى إن البين إذا تقدت على عبد من من البين البين إبقاء الاسم، وبؤول نزوال الاسم، وهذ بناء على أصل أخر أن الكلام إغذيت إذا أغاد، وأما إذا لم بغد فلا، والاسم مفيد في العبد، وفي غير العبد الأن في عبد المعين عبد المعين عبد المعين عبد وقال الاسم، والعدة في عبد حاسل بالإشارة، عبد تعلق السياس، حتى الاسفى المعين معد وقال الاسم، والعدة في عبد المعين معتبرة على كل حل الالتها في عبد المعين معتبرة على كل حل الالتها قديد معى التعريف أوفى المعين غير معتبدة الأنها الاتعبد التعريف المعين غير معتبدة الانها الاتعبد التعريف التعريف إلى المعين عبد المعتبدة المعين التعريف المعين غير معتبدة الانها الاتعبد التعريف التعريف إلى المعين المعين التعريف المعين المعين المعين المعين غير معتبدة الانها الاتعبد التعريف المعين ا

٩ ٧٧٤ وعن هذا قلتا: إذا حلف الرحل لا يكلي صلياً فكثم نسبطاً. لا يحنت في بينه اعتباراً للصلة في قبل اعتباراً للصلة في أبلك على المعالمة في المحلك في العباراً المعالمة في العباراً عالم العباراً عالم المعالمة المعالمة

وللحفظون من مشابحنا رحمهم الله تعالى قالون الصفه في العين إنما لاتعتبر إذا لم تكن دائمة إلى المين، فأما إذا كانت داعيه إلى البمين فهي معتمرة، ألا ترى أناً من حلف لا يأكل هذا الرطب، فأكله بعد ما صلا أبراً ، لا يحمد في يهيده وذا الصدرية الصفافي العين»

⁽¹¹⁾ ما بين العقومين ساقط من الأمس وأتيناه من غروم وف

⁽٢) ماس للطويس ساقط من الأصل وأذ بالمصر الأوم وف

لأما صدة الرفاوية فاعبية إلى اليسين؛ لأما الإنسان قيديضيره أكل الرطب، ولا يصوره اكل الباس، فاعترات الصفة، ونعلق اليمن بالدن والصفة، وخارج على هذا مسألة السبى؛ لأر. صفة الصبيا عبر فاعية إلى اليمين؛ لأنها لا تدعو إلى هجران الكلام، بل تدعو إلى المرأة والمراجعة قولاً وفعلاء فسفط اعتبارها في حق تعلق اليمني [مااصبي]"، فأنه قال: لا أكلم

و بعض مشابحة وحسهم الله تعالى قالو المصفة إن الم نكل دعية إلى البدين، إنما لا تعامر في العمل إذا دكرت على وجه التعريف الما إذا ذكرت على وجه الشرط يعتبره ألا نواي أنامن قال لامراكه إن دحلُت هذه المرأة الدار واكنة فهى طالق، فدحكها ماشية لا تطلق، واعبرم الصفة في الميز (1) ذكرت على سيو الشرط.

• ١٧٥٥ - أم إداعهدت اليمين باعبار الاسم، وزال الاسم حتى بطلت السعن، ثم عاد لاسم، قم عاد السعن، ثم عاد لاسم، هل العرب هل العرب الايمودة الآن الاسم إذا على العرب الايمودة الآن الاسم إذا عاد بسبب حديث و للإسمان و الحرائقة على عند الاسم، آخرى أنافي الأعمان وه الحنف سبب الملك "كام فلك عنزية المنالات الملك حكماً كذا عبد وإن عاد ذلك الاسم بم يختلف لا جنية يعود اليمين؛ الآن الاسم بم يختلف لا حفيفة والا حكماً.

إن عرضا مقا الأصل ، جنتا إلى تخريج المسائل عقول " إدا حلف لا يدخل هذه الدار ، مصارت صحراء فادح لها ، بحدت مي وينه ، واختلفت عبارة القدايخ وحمهم الله تعالى في خصارت صحراء الفايخ الوجاء أن اسم الدار الفايخ مندالة القدايخ وحمهم الله تعالى في دحوره مندالة أن المحرومة ، فإنها بسول العراص دوراً ، ومعاد زوال ابداء العرصة باقية ، فكان مسمى الذار باقيات و فكن هذه المهازة غير صحيحة ، فإن صحراء المعاد زوال الإنسام [ووراً ، وإلما العبارة الصحيحة أن السمالذار الا يقع على المعرصة في الدارة ويقا بنيت موادية على حق المعرصة في الدارة ويقا الإنسام ، والناء بحد له الصحفة ، ألا ترى أنه سمى داراً يعد زوال البناء ، ما نقائل المعاد والدفية ، والدفيق على القائل الدار ويسعد به ، يقال : دار سبنية ، ودار

فاقتا فكطاني طانه وكلداهي الأهدلي والقدار بجا النامين

⁽١٤) وفي أط . إله اختلفت سبب الذي.

٣٠) أنسا من جميع ننسخ الي في ما وار أيس.

مهدومة ودار معموره ودار حربة

ربادا كان البناء بمنزقة الصنفة بعد هذا قال عامة مشايحنا راحمهم الله تحالى الصنعة في الأمين عبير معتبره فلا شعلق البسين بهاء وإشا يشعلق البسين بالاسم و واسم الدار باقبية بعد الإنبادام، فإذا دخلها حنث في بينه

و المحققون من مشايحت وحمهم لله تمالي كالواد الصافة في العبن إدالم نكن داعية إلى الممن فهي عمر معتبرة، وصفة الناء للعرصة عبر داعية إلى اللع من الدحول فيها بالبدين، فتعلّق البعين بالاسم، والاسم والي بعد الانهدام.

وأمنا إذا قال . واقه لا أدخس داراً . فيدخيل دراً ودعب بك اها و منتازت صبحيا ما لا يحدث في وينما الأن الصفة في عير العين معتبرة ، فتعلق ليمن بالعين والصفة ، فعمار كأنه قال : واقد لا أدخل داراً منية .

١٥ ١٧٥ وإذا قبال: وإنه لا أدخل عده الدار، فهدمت ويسترت فسنجر ه، تم يشوت مسجر ما تم يشوت مسجر أو وحلها الا يحت عي يشه و لأن اليمين الده نده بندم الدار، وبه نده بنيت مسجداً أو حساطًا لا تسمى دراً. ألا ترى أنه حديث من قبر، فلو عدم المسجد والحمام بعد دلك موعاد صحواء ثم وحلها الا يحت في يمينه و الأن بالاتهذام لا يعود الموالدار، إد لا يرول المها السيد اللا تري أنه يقتل: مستجد فراب [وحمام حراب]]، وإن نبيت بعد دلك دارًا وحمام حراب]]، وإن نبيت بعد دلك دارًا ودخها الا يحت أيضًا، وإن غاد، لا مراة المها تكون التحد، قبل ذلك مراة المها تكون المراة المها تكون التحديث المساحد الله الله المراة المها تكون المراة المراة المها تكون المراة المها تكون المراة المها تكون المراة المراة المها تكون المراة المها تكون المراة ا

٢٥٧٥ - ومو قبال : وان لا أدخل هذه وأشبار إلى الداراء إلا أنه لم يسم الدار مدحتها . على أي صفة كانت داراً أو مسيحداً أو حساماً أو مستال ، حدث في يهنه ؟ لان اليمين عقدت على المعين دول الاسم والعين داني ، فيبقى ليمين ، بحلام ، ما لو قبال : هذه أتدار ؟ لأن هناك اليمين مقدت على الاسم .

٣٧٥٣ - ومد ٢٧٥١م، إذا حقف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما شاح، حث وله. عقدت البدين على الاسم، لأن الاسم هناك لم يول، فإذ الشاب صفة للذات، يقال: رحل شات، ووجل شيخ، وإذا كان الشات صعه، يعليم الوجل مذكورًا بذكره، فكله قال وإلله لا أكلم هذا الرجل، ومنك لو كلم، يعدما شاخ يعنت في يبتد ورحلاه، مسألة الرطاء؛ لأن الرطب اسم للعبر، وليس بصفة، ولهامًا لا يقال: قر رضب، وإذا كان اسم عيز كان البحر. منحدًا على الاسم، وبعدما صار قرآ زال الاسم.

١٩٧٥ - وإذا حلف لا يدخل هذا المسجد لنهدم و صدر صبحراء، الم بني داراً فنهدمت وسي مسجداً ، فدخله الحالف لا يحتت في تهيه وإن عاد الاسم الأنه إنه عاد سبب جديد في النعراء فنزل ميزنة تمكل لاسه

- ٧٧٥٥ قال في الخيام عن وقاطفت الفراء لا تابس هذه اللحصة، فيخيط حياتها ها وحملت درجاً وحمل لها حياً وكمان فلستها لا نحس في هينها: لان هذا لايسمي ملحقة والاسم الذي عقلات عليه اليسين فدر الراملم بيق اليسين، فلو اقصت الخياطة، وازع عنها الكمان والحيث حتى عادت ملحقة فلستها احتلت في يميما، الله عاد الأسم لا يسبب جديد عاد بالمرا لا يسبب جديد والمرا لا لأل مقر الصفة لا تكون صفة فجود الدمن و مذا بخلاص ما لو قطعت الملحقة وخيطت قسيما، ثم فصب الخياطة والركيب، وخيط بعضها سعص حتى عادب ملحقة والمسهد حيث لا يحت في يب الأن هنك الاسم إنه عاد يصفة حديدة قائمة بالعي، والا تدار النات الأول.

و منتقهد في الحمع المسألة السفينة فقال: ألا ترى ادمن خلف لا يركب هذه السفينة هنزعت ألواحهاء ومقص الدركيب حتى صدرت خشيه، له الحقت من ماك الخشية سفينة أخرى، فركلها لا يحتك في يهنه وإن عده الاسم، لأنه إلها عاد نصنعه جديدة فائمة مالمان.

٧٧٥٦- ومن حملة ذالك الناحي لا يحسن على هذا الساط، للخيط جائدة وحمل خرصً، فحلس عليه لا يحتف عاحيط جساء خرصً، فحلس عليه لا يحتف عاحيط جساء الا يسمى سلما وإلى يحتف الحرف فإن لفصت الحياطة حتى عاد سلما فإلى العلم حديثة فائمة بالعين الآن النفص إيطال الصنعة، وليس عدمة و وحد المداف وقو كان فطح الساط، وحداء خرجين المراه عميميا، وخاط القطع وحداه عرجين المراه عميميا، وخاط القطع وحداه عديدة المناطأ ثابًا، تم جطس عليه لم يحسد في بينه، وإن حاد الاسم؛ لأنه إنما عاد بصنعة جديدة قدة المين الا قرى أن عجر د انتفض لا يعود حسم الساط، بل يحتاج فيه إلى خياطة انقطع.

قال مشايخها و مسهو الله تعالى . هذا اذا كان اشراعاً، يحيث أو فتق كل واحد ميها الا يستعى بساطًا على الانتراد تصخره ، فأما إذا كان كل واحد منهما يستعى بساطًا، قوفا فتقهما والناط أحدهما بالاحر وحلس عليه ، يحيث في تهيمه الأن بالحنق عند سم البساط لكل واحد ممهما لا بصنعة جديدة قائمة بالعين، فإذا خاط أحدهما بالأخر فقد حيط يساطأ سساط.

٧٧٧٧- وأما إذا قال والله لا أدخل هذا البيت ، ودخل فيه بعد مناصبان صحراء البحث في عبد الأدبالافيدام يرون اصر البيت الأنه مشتق من البيتونة ، والإياب فيه بعد ذوال الفائل ، والبيت فيس ببيت بعد الوال الفائل ، والبيت فيس ببيت بعد الهدم ، وقد ذكر الذا الاسم معتبر في العين ، فلايشي البعن بعد زوال الاسم ، وقو ردم سفف البيت ، وبغى حيفامه ، قد خله حتث الآن اسم البيت لا نزول بمجر درم السفف، أإد البيتونة في بعد وفع السفف، أولا بيطل البين يرفع السفه الله الله البيتونة

أو تقول: اسم البت البت لهذه المقعة الأحل الحيطان والسقف جميعاً الأنه فالكل بفسر صحلا للبتوتة ، فإدارال السفف وطني الحيطان، فقدرال الاسم من وجه ويقي من وجه، والبدين كانت معقدة على هذه انعين حاحثنا إلى الإيطال والانحلال، فلا يبطل ولا يتحل بالشك والاحتمال

۱۷۷۸ ولو حلف لا يدخل بينا والم بعينه، فدخل بينا هدم سقفه ورغى حبطانه، العمل قياس العبارة الأوثى: وعلى فياس العبارة الأواسم البيت لم يرك ورفع السفف، وعمل قياس العبارة النات الأواسم البيت وال من وحه دون وجه، وحاجتنا إلى عقد السمن على هذا المين، فلا يعقد علم مالفث والاحتمال.

٧٧٩٩ . وفي القدوري : إذ حلت لا يأكل هذا الجمل، فصار كمننا بأكله حمية.

٧٧٦٠ و كفلك تو حلف لا يحامع هذه الصبية فحامعها بعد ما صارت امر أة يحنث. وعيدة أيضًا: إد حلف على فسطاط لا يدخله، أو على قدة من العيد أن لا يدخلها (مقلعت وضربت) أأ في موضع أخر، فدحلها الحالف، حدث في يجيته الأن الاسم ته يتسل بالنقل من مكان إلى مكان.

۱۷۷۱۰ ولو حلم لا يجلس إلى هذه الأسطوانة وهي مسنية، فنقسفت ولني بالمفضر ثابًا، فجلس إليها لم يحتث في عيم، وكذلك خانط وإن كان الاسم يعود بالبناء، لأمه إلها بعود يسبب جديد

- ٧٧٦٢ - ولو حلف لا يكتب بهيغا القلو فكسيرة، لو يرأه فكنب به، لو يحنت؛ لأن

⁽¹⁷⁾ أسب من السنج التي عنديان

⁽١٢ مكفا في الأمن والطالوات والكارافي الراة فصيت ولصب. ا

بالكسو مدار فعاره وحرج من أن ركون فلماء وإعاصار فلما بسبب جديد

وكمالك لوحلف على معص، أو سكين، أو سيف، فكندر تم صح مناه، ولو تزع مدم او القص، أو نصل تسكي، وأعيد إيه مدمار أخراء أو نصل كور جنك، لأن تسكين المداللجديد.

١٩٧٦ وفي النشقي . ولم حلف لا بليس هذا القسيص، ثر هذه احبية، أو هذه القياء، أو هذه الحبية، أو هذه القياء، أو هذه القياء، أو هذه القياء، أو هذه القياء، أو هذه المتافق، ثم ليسه، حيث في بينه، لأن هنا دلك هنه. ألا توى أن يقال العمص معتوى، وقياء معتوى، فاخباطة في هذه الأشياء عنه المستده، واليمن لا يشغير شعير الصمه مع شاء الاسم قبل: والسرح بعير علم الأشياء، وهذه الأحوام جواب الخامع هي شمال تن تقدم دكره.

3/1/4- وإذا حقف عبالي قسص لا ينسبه ، وصنف حينة محشوة ولنسها، الم يحت، لأنَّ الاسم قدراك.

١٧٧٦ - وفي الفدوري: حلف على تسقية حز بعينها لايليسها، فتقصت وعرات وجعلت شفة أخرى، فليسها لم يحت الان لاسم فادوال بالنقض.

٧٧٦٦ - ولو حلف لا يغر أهي هذا الصبحب فحلعه فجيده أشطاطًا، ثم الصور فه، وحرز وفقه وفي أفه حيث.

٧٧٦٧ - وفي المنتقى الواحف لاينام على هذا الفرائل، فنفصه وغسله، ثم منت مصليوة، أو تصافه، وناه عليه يحب في ويبه، وحوات هائين المسأليو على خلاف ما في الجاليم أيضاً.

٧٧٦٨ - رؤدا علف لا بنام على مذا العراش، فأخرج منه الخشو ونام عليه لايحشد؛ لأن مدوحراح الخشو لا يسمى فرات ، والورقع الطهارة ومام على الحشو، لا يحتث أيضًا؟ لأن يقود الظهارة لا يسمى فراتك مل يسمى بالقارسية حمرت؟

٧٧٦٩ . ولم حلف على تعل لا بقسمه فقطع شراقته وشركه الهراء، ثم أبسم حسنه لأن اسم المعل بعد يعلع الشرائك باقي .

١٧٧٠ ولوحلفُ لا يشرب من هذا الله، فانه مدالله فاكل من الجمه. لا محنث؛ لأن شمه الله قد زال هنه ما الجمع، وإنا دات بعد قلك وشرب منه حنث؛ لأله عبد الاسم من غير سبره جفيد.

الفصل الشنى والعشرون في اليمين التي تكون على اخياة دون الموت والني تكون على اخياة والموت جميماً

ا ۱۷۷۷ وفا قبال الرجال: هيده صر إن ضربت فلانا أيضًا، فصر به يعد الموت، الابحثث في يميته الأن شرط الحنب، وهو الضرب إن وجد صورة لمربوجد معلى الأن معلى الغبرب الإبلام الأن الضوات لفية اسم لمعلى مؤام، والإبلام لم يوجد الأن فيت لا يتألم من حمهة الأمييز، فهو معلى فوطا: إن شرط احلت لم يوجد معلى ، فلا يحت في يمه .

٧٧٧٧ - ولو حلف لا نقسل قلاقًا، أو حنف لا بغسل رأس فلان، قفسل معدالموت، بحث في نيدة لأنه وجد شرط الحنث، وهو الغسل معبورت، وسعاد، لا يا صوره العسل إمرار الماء، ومعنه التنظيف و تنظيم، والمبت محل للنظهير، ولهذا شرع همل البت تشهيراً له. ألا ترى أنه تو صدى على البت قبل الغسل لا يحبور، ولو صلى عليه بعد العسل بجور؟ وألا ترى أنا من صلى وهو حامل مينًا مسلمًا لم بغسل الا يحورة، ولو كان مس بجور؟ فهو معنى قولها إن شرط الحدث وجد بصورته و بحال، فيقع الخنت كما في حالة الحدة.

٧٧٧٣ - وكدلك لو حلف لا يوضئ فلاك، فرصاً ديمد للرب بحث في بيته؛ لما قلم في المسل.

٧٧٧٤ و كدلك لو حلف لا يليس فلائاء فألسه بعد ما مات يحنث في بيته.

١٩٧٥ بعد خدما أو حلف لا يكسو ولائل، فكساد بعد ما صاح حيث لا يحدد. والفرق وهو أن الكسوة لغة وشرعًا عبدارة عن قليت الدوب، عبداراته عن قليت الدوب، عبداراته عبدارة عن قليت الدوب، عبداراته عبدارة عن قليت الدوب، والمالية وحتى أو أعار الثوب عن العقير لا يعوز، ويقاله أن الأمير كسا فلائل، والمراد به الحديث، والتعليك من الحيث لا يتحقق، فلا يتحقق شرط خسب، فأم الإباس عبارة عن صر العورة، ومواراة النفس، وملك متصور بعد الموت، فيتحقق شوط الخنث.

٧٧٧٦ وقو حلف لا يدحل على فلان بيتًا ، فدخل عليه بيئًا بعد ما مات ، لا يحدث في

⁽¹⁾ سورة المائدة. الأبة ٨٩.

سبب و الان در حبول على فلان أن القيهات الدين أن إنها التعظيمة وإلا الدم وإما الإيانات وها معالمة. وإذا التعقق كالاهما بعد النوائد فلا الواحلة بعلى الدحول عليه أو ولأن الدخول على قائد منى الطبق فإن البرادية عبرفا الدخول عليه بإدنه و بالانان مندو منه الدالة والا الدها على حال حال المسر الإن بيار الواحل عليه حلى حياس فقد العالم الراد حلى عليه حلى حيالة العالم الدوران الإيارات الانتان في بيده وعلى فياس عالم الاياران الرحدات الأن معنى الإكرام والإنداء على حسورة والذات الدحول عليه وعلى حسورة الدوران الدوران على الدوران الدوران الدوران الدوران الدوران الدوران على الإكرام والإنداء على حسورة الدوران على الدوران على الدوران الدوران الدوران الدوران الدوران على الدوران على الدوران على الدوران الدوران على الدوران الدوران الدوران الدوران الدوران الدوران على الدوران الدوران الدوران على الدوران الدوران

۱۹۷۷۷ مالو خيم لا يحال في ۱۹۷۵ محماه معداما شاعه يعمث من يجه الأمار وقط الحسال عمورته والمعادة الأفامعي الحمل" صيوراء كه مجمولاً وقد وجه أأم كامل الشوط محمت

۱۹۷۷۸ و بر استف لا یکلم فلاما آمدار نگسته بعد مناصب لا یعد شامی در ۱۰۰ آب معنی باکه ام تو براه به درای و حد صبر رفته و لان معنی الکه که وقهام العراضی، رفعت علامته دارد و والد کا تبعد امداما شدر ۱۸ وکیلا شرط احت

ون قبل الرس أن سدن الله كأم المونى؟ ﴿ وَالَّذِي اللهُ عَلَى بِعَرَامِنَ اللهُ رَجِي مَا اللهُ وَالْعَ المشبب، كالمراسول الله إذا سيء أس القابل و قبل المحل وحدث من وعدار كجواء أن أن الرحاء تكلد مع الموالى الخلف على منبول الله يمان عالما ما صلى الله تعالى مقول المجال المؤلفة لا أسام المحلول المجال المحلول المجال المحلول المحل

، لو تران، و: أو إله أو رسول همائيَّة أو له متكامه مع اصحامه الاحيام، فرنه كان و عمد الاحياماته النصرة، وكان أما رحم أن اللالم يقدل ورمسرع في محمد كفاه وها الله يقتل ويصرح

⁽¹⁹⁾ إلى مراجعها السنع أنقي بن منافرة البلاية

⁽١٠٠٠ تي ت ميززاليال

⁽۱۳ ولی ف : اولیادمالت ۱۸۰ فلارخه

رق) اخواجه مسلمان منتخبيد، (۱۹۸۳) واستخباري في استخبيجه (۱۳۸۰) النظاء راهيانيو ي المستري (۱۹۹۱) والهيني في البحيج الروائد (۱۱۰۰ والرائي سية في المستح (۱۳۱۸، ۱۳۱۸) الرفائز الرفق (ارميد (۱۹۵۷) وأخبيد في البستة (۱۹۲۸ (۱۹۵۶) والزرائي في (۱۹ وور (۱۹۲۸) والطالمي في الروائد (۱۹۶۰ وقوا في في الاستح (۱۹۳۸) والديد في حسيم في المستح (۱۹۲۱)

الى موضع كانفاء فؤنفا أواذيه المفيق ما واعتجم من التصورة، ويتحتمل أن الله بعمالي أقدره على إسماعهم معجزة له ، إما تواسطة خلق الحياه ينهم ، أو يغير واسطة كما أقدر عيسي عليه الصلاة والسلام على إحياء الوثي ، وهذا اللسي لا يمكن تحقيه في سف .

٧٧٧٩ - والواحلف لا يجامع فلافة ، فجامعها بعد الوات الا يحبث في تيمه : لأنه إن وحدث صورة الحماع ، وهو إدخال الفرح في الفرح ، قم يوجد مدره ؛ لأن معني الحماع التفدة من الحديق ، وإنه فات من الحديق لفوات المعني الذي يحصل به التلفظ .

٧٧٨٠- ولو حلف لا يقلُ فائنة، فقيلها بعد الموت لا تحتاد في بميته الالعابان وحديد. صورة التقيل الذي يوجد معاه وهو الثانية.

على قبيل التغييل مما وسترك فيه الحي والبت، ألا ترى إلى ما ووي - أن وسول الله عُمُّةُ فَأَنَّ بِنَ عَنِي مَعْمِلُ بِنَ مَطَعُونَ رَضِي اللهُ تَعَلَّى عَلَّهُ وَمَدَمَا مَتَ ، وألا قرى إلى ما ووى أنَّ رَسُولُ اللهُ يَتَكُمُ أَنَّا لَمَا تُوقَى، ومضى إلى الجنة. قبله أبر مكر -ضى الله تعلني عبه أنَّالًا

قلما: التقبيل فقر بكون للنشاذ وقصاء الشهود، وقد يكون لتعظيم القصوصاء وتبجيته حق الله تعالى، كدر للنظيم القصوصاء وتبجيته حق الله تعالى، كدر يقبل مدالعالم ورجع تعليماً له حل الله تعالى، وقد وكون للناجؤان بالصعوب به فإن الإسماد فد يكون للتحوّن بالصعوب به فإن الإسماد فد يكون بسبّل ولمنا في المراد الله مثل أصابه للام، ولا أن التقامل المصاف إلى المراد لا يواد عوالا التفاذ واقتضاه المنابع عليه على المسابد للام، ولا أن التقامل المصاف إلى المراد لا يواد عوالا التفاذ واقتضاه المنابعة عادة

٧٧٨١ - ومحمد رحمه الله تماني وصبح المناله في المواقحين بو قاد مضاف إلى الوالد. أو إلى النوالد، أو إلى العالم لا يتقيّد بحالة الحدة، وإذا قيله بعد النوب بحث، هكك حكي عن القاصي الإمام أبو الهيشم في القصاء الثلاثة.

و من المتسامخ وحسهم الله تعالى من فيال: كيه دها كنان لا يعدت في تجيئه، إذ فيلًا يعد. الموت: لأن الأوهام لا تتسمرع بلي نفيس المبت معال من الاحوال. وإذا ذكو التفسيل، أراد له عرفًا وعادة النفيهل حالة الحداد، والمواوف كالشروط

⁽١٩٧ ما يان) المعقوفين سافط من الأصل وأتبت مني طاوم وه.

⁽C) أمر حوالته مدي في المست (۱۹۸۶)، والحاكم في السندية بد (۱۹۸۸)، والبوشدي في المجابع الوحائد. (۱۹۷۷)، وفي ماجع في السنة (۱۹۹۵)، والمن أبي شهيد في المتيانات (۱۹۲۰)، والمراد في المباسعة (۱۹۲۰)، والمرد في ا (۱۹۲۱)، أحدث في المسادة (۱۹۲۹)، والمن المعاد في الرب (۱۹۲۱)، والمراد في المسادة (۱۹۲۱)، والمن المعاد في الرب (۱۹۲۱)،

٧٧٨٧- ولو حلف لا يمس فلانًا فحسه بعد الوت، يحتث في بيته ؛ لأن المس يتحقق بعد الموت يصبورته ومعناه؟ لأنّ معنى المن صبيرورة المحار بمسوسًا، وإنه يتحقّ في الحي وغيره، بقال: فلان مس الحائط، وقال الله تعالى إخبارًا عن الحِن: ﴿ وَأَنَّا لَكُنتُ السَّمَامُ ﴾ "-والله أعلم- والرواية على حالة الحياة واللمات جميمًا ، وقد مرت الممألة قبل هذا.

القصل الثالث والعشرون في الحنث مايقع على الأبد، ومايقع على الساعة

٧٧٨٣- قال محمد وحمه انه تمالي: وذا قال الرحل: إن صمت الأند فعيدي حراء لا . يحت في بينه ما لم يصم العمر كله حتى يوت، وإذا مات، ولم يقطر يومًا حتث في بينه .

الله القياس في قوله: أن الإبحث علم يصبح العمل حود فصام بواً حنث في يبته والفرق ببنهما أن القياس في قوله: أن الإبحث علم يصبح العمل كما في توله: الأبنه ألا يرى أن مي الشهر الا فرق بين أن يقوله: أن يقر منكراً وبين أن يقكر معرفاً إلا أن تركنا القياس في الشكر معرف الاستعمال فإن الأبد مني ذكر منكراً في مقام النمي يراد به في عرف الاستعمال فأكيد ما تبت بالفي الأول مثل فلم وما أشبهه والا يراد به الوقت يقول الرجل: ما فعلت كذفه والا أفعل كذا الذاء وقي عرف الاستعمال فأكيد ما تبت بالفي الأول ويصع دخوله على الوقت من غير أن يبطل به الوقت بقول الرجل. إن صست يوماً أبقاء وقد فإن هذا الفرق بالشرع ، قال الله تعالى: ﴿ولا نُصلُ عَلَى أَحْدِ منهم مَا مَا أَلَهُ الله وقد ينفوم المنافذ في النصرة بالكف قوله: إن صست أبقاء إن صمت فعل الوقت ينصو في إلى ساعة ؛ الأن الصوم بعرى عن الوقت ينصوم إلى ما في ما الوقت ينصو في إلى اليوم فيذ ؛ الأن الخنث موقوف على صوم اليوم ، وهذا العرف معدوم فيما إذا ذكر ومط السألة في الألف واللام بل لمرف هناك بحيات ، فيان الأبد إذا ذكر معرف فيما إذا ذكر المعرف المواد وهو العمر ، فيان الأبد إذا ذكر معرف فيما إذا ذكر العامر قالم العمر ، فيها .

تم في قوله: إن صبحت الأبد، لا يحكم ما فنت ما دام حيّا ؛ لأن شرط البر موهوم ما دام حيّا بأن يفطر بومًا، فإن انتهى إلى اخر جزء من أجزاء حياته وهو اصائم وقع البأس عن البر فيتحقق شرط الحنث فيحنث، ويعتق العبد في أخر جزء من أحزاء حياته، والعتق في هذه الحالة وصيّة فيعتبر من الثلث.

٠-

⁽١) سرره التوبة: الأية ١٤.

٧٧٨٥- وأما إذا قال. إذا صبيت شهراً ، إن صبيت الشهر لا يحتث ما لم يصم حميع . انشهر ؟ لأن الشهر يذكر لبيان الوقت منكراً كان أو معرفاً ، لا تنتاكيد، عصار كالأبدإذا كان معرفاً .

1993 - ولو عالى: إن كلمنك أملًا، إن كلمنك إلا أن المست أساء أو خالت الألاد المست أساء أو خال: الألك الن ضرائك إن شاركتك إن بعثك أسمًا، وذكر الأبد عمرًا أا أو ملكرًا، فهذا كله منواء في هذه الرجوء خلل بنياً من فلك ساعة، حسد في يهده الالأن الأبد معرفًا لم يصر عبارة عن الوقت في هذه المسائل كما في السائل الوقت في هذه المسائل كما في السائل المقدمة إلا أن الوقت با تراقع منهذه الأغامين بالوقت، وإنه يواديه تقدير الخرية الثابية بالبدن، فيقى الفعل متعرب عن الوقت فيتعبر صرائي أذني ما يتطلق عليه الساطك العمل، بعالاف الصنوع، فإن المعوم إذا ذكر مقروبًا بالوقت براديه تندير الصنوع، مان المعوم بدا ذكر مقروبًا بالوقت براديه تندير الصنوع، مان المعوم إذا ذكر مقروبًا بالوقت براديه تندير الصنوع بدائة في الرقت

۱۹۷۸۷ - وإذا قال لغيموه (إدالم أساكناك شهراً معيندي حراء فمرك مساكنته يوماً أو أكثر با لا يعنت في تبنه ما في بنوك مساكنته "أشهراً من حين حقم، الأن اليميز وإن عقلات على النفي فمورة فقد عقدت على الإبات معني، فإدا تقدير نبيته : أساكمك في فذا الشهر، فإدالم أساكنت، فعيدي حراء فكان المراعدالماً بالمساكنة، والحنث بنرك المساكنة

ولو تعلق الحديث بالمساكنة بأن بال: إن ساكنتك شهراً ، حيث لوجود الساكنة بي ساعة . فإذا تعلق فير بالمساكنة وجب أن يشت الر بالمساكنة ساعة ، ويعتبر الشهر من وقت السهر ، الآن السمان مقدت على النهى صورة ، فسحب عالو عقدت على الإتبات صورة ، بأن قاله : إن ساكنتك شهراً ، وحملك يعتبر الماق من وقب اليمين ، كما هذا الفإل لم يسكن فلاماً حتى مصى شهر من وقت اليمين ، ولا أنه لم يحول نقله وقت عه من الكان الذي يسكنان فيه ، الا يحنت في يهنه الأنه ما دام بفيه ومدعه ، يعتبر مساكناً فيه ، وقد ذكرنا جنس هذا في مسائل السكني .

. ٧٧٨٨ وهو القدوران في شرحه أصلام فقال: اليمين إذا مقدت على نفي فعل في زمان مقدر . حساب لوجود القعل في جراء هام وإن عقدت على العمل مرفقه فإن كان يكن أعقبق الفعل في كل الرفت فهو على ذلك ، وإن كان لا مكن المدومة عليه حمل على المحل . ٧٧٨٩ - ولني على هذا الأصل مسائل ، فقال عام وي عن محمد ، حسم اله تعالى:

⁽١٤) وفي و الايجناق بيوبرك ساك شهاد

فيس حلف بيصوص الأبد، فهو على لأبد. ولو حلم لا سكل فده الذر الأبد، فهو على أن يسكن مباعه يريداده أته إذا سكن مدعة يحنث في يحمه الأن السمي عقدت حالي بفي الفعل . فلا ينحفق اأمر إلا بالعدامة في حميع الدة

ولنو فياناه لا سكتها الابته فها عبلي سكني الأبد فالصواره ولو فال الاأحاس فلإنَّا الأمد، قال. بحالسه حتى بعوف بمحالسته إلى المدات؛ لأنه لانيكن أن يحالسه من غير. معارقة والمربحين البعين عليه وراث بحمر على مدارعة فلجائسه في الأوفات الني يحاسي فرامتلها.

وكافلك بداحلف ليكتمنه الأبده فهاذا على أن لا يتشرمن كلامه زدا الدباء لأبه لا وكان مواصلة الأكلام أندأت فحمل على المتعارف وهوا لكلام حالة الالتقامي ورد حلب لا تكسم الأبد فإن كمُّمه حبَّ ، وإن على به المدومة على الكلام ليريدين في القضاء -والله مسحانة ا ونعالي أعلم ا

الفصل الرابع والعشرون في الحلف على البواطن والضمائر

٧٧٩٠- إذا قال لامرأنه: إن كنت تحبيني، أو قال - تيفضيني فأنت طائل، بقالت: أن أحب، أو أبغص، وكذبها الزوج وفع الطلاق عليها.

٧٧٩٩ و كذلك إذا قبال: إن كنت تحيين أن يعذبك القائد عار حهدم، أو ما أشبه دلك فقالت: أنا أحب العذاب، وقع الطلاق عليها؛ وحذا لأن المعبة أمر باطن لا يوقف عليها ولها حبب ظاهر يدل عليها وهو الإخبار، فيسقط اعتبار حقيقة المحية، ويتعلق الحكم بالسبب الظاهر وهو الإخبار كأنه قال لها: إن قلت: إنى أحب العذاب، إنى أحيك، إنى أبشتك فأنت طالق، فإذا قالت أحيء، فقد أنت بالهو الشرط.

٧٩٢- ولو تَهَد بالقلب فقال: إن كنت تحبيني بقلبك و تحبين أن يعذبك الله يقلبك، فأخرت ذلك كافئة و تعليف و فأخرت ذلك كافئة و تع الطلاق في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وحسهما الله تعالى. و قال محدد: لا يقع الخلاق الأنه فا نص على القلب فقد [علن]" الطلاق بوجود حقيقة المجة، وقطع الفكم عن الإخبار، ولهما أن المحمة عمل القلب، لا يقوم إلا بالقلب، فصار التنصيص بناقاب على بالقلب وعدم التصبيص صواء.

٣٧٩٣- وفي اللندفي الدواية مجهولة، إذا فال لامرائه. إن كنت أهوى طلاقك، فأنت طالق، وقاء كان يهوى قلبه طلاقها، فإنها طالق، قال الحاكم أبو الفضل وحمه الله تعالى: هذا خلاف ما ذكر في الخامع ، ولو قال لها: إن كنت تهوى الطلاق فأنت طالق، فهذا على الكلام منها بأنها تهوى، قال ثمة : إذا حلف على نفسه، فهو عني الهوى بالقلب، وإذا حلف على غير نفسه فهو على القول.

٧٧٩٤ - وفي أموادر مشام "عن محمد رحمه الله تعالى: إذا قال لامرأته : إن أحبيتك ، فأنت طالق، فإن أحبها بالقلب طلقت .

٧٧٩٥ - ولو قال: أحببت طلاقك، فهذا يحتاج إلى أن يتكلم، ولا ينظر فيه إلى محية القالب

⁽¹⁾ مكذا في جميع النسخ الباقية اثنى في مشاول أيدينا ، وكان في الأصل. وقع مكان علو.

٧٧٩٦ وع: محمد وحمه الله تعالى أيضًا و فيمار قال لام أنه : أبت طالق إذ أرى، قال: لا يقع عميه الطلاق ما لم يقل بعد ذلك: إلى أ عن.

٧٧٩٧ إذا فال لامرأمه إن لموتكوس حاملاء فانت طالع للال روى الورسماعة علن محمد رحمه الله تعالى. أنها إذ جدات بولاد لأقرام استنين بيوم، لم تطلق في الحكم، ورار حاءت بويد لأكبر من منتبي بيوم طلَّمت، ونيس له أن يفريها حاميت أن لم تحص ؛ بكوار انها الانكون حملا الإدافال لهذا أنت صائر إن أحسين أو أمضيني وفهداعلي أحوا الامرين بي والمحالس أبيها لطنت به طأنت والذا فادت عن المحلس فيه الزائد ل شربًا لا تطالان

٧٧٩٨ ولو قال لها: أنت طالل إن احبيتين أو أبغضتيني، لم نطفي بهده البعير أبداً: لأداهذا على الكلاء سهما في الفجلس، والتكلم فهما شرط، والتكلم فيما في محلس واحد غد عکین

٧٧٩٩ . وإذا قال لام أنس له ٢ أشدكما حيا لي طالق، فنه أن يكذبهما .

٠ ٧ ٧٠ - و كَذْمُكَ إِذَا قَالَ * إِنْ قَالَ أَمْنَ تِيوِ يَ وَلَكَ ، هَمْ أَنْ بِكُدَمِيمِا

٩٠٨٠ و كفائك إذا قال لهين أبت طباق ان كان فالإن مهما ، الآن مذا الإيعلم ولا عول وإن كان ذلك الرجل ابن مسلمين يصلي وبحج ، تطلق امرانه .

٧٨٠٢- قال لامرأنه ولربدخا بها: إن كتاب حالصا فأنان طائق، فقائل: حصلت، وتروُّجت بزوج أحر مار ساعتها وحات، فالمواث اللاَّول دول التابيء إبر لا أدري أكال ذلك حيضاء أوالمربكون

٧٨٠٢ إذا قال لامواله: إن ذنك حالصاً قالت طالق، فقالت السبت بحالض وهي فلذبه في دلك الطلق والأسبعها أن تقسمهم

وفي أموادر عشاماً : قال: ما أنت محملاً وحمدالله "مالي عن حاربة هي بسب أقل من حمسة عشار وهي عن خلق نام، طَلْقُها روجها فقالت: أنا أحيض، از علام ابن أقو من خمسة مشر وهو في عين نام، وفداحضو شاويه وسنت عائده. قال: قداحتليت، قال: لا أقبل قولهما فيعا وفي العيون ، أبه نفيل قولهما فيه ، وفي اللتقي - رواية محهولة أنه تصدق الجنارية ولا يصدق العلام، هال: "لأن الغلام ينظر إليه كيف يخرج منه المني، ولا يستطاع ولك هي الجارية . وهي الجامع الأصغر أن أن الشهادة على الاحتلام مفتولة .

٧٨٠٤ - وروى بشر هن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قال لامر أنه: إن كست حضت في السهر المناضي، فأنب فقلق، فقالت: قد حصب لم تصدق، وإنَّ نَم برقت وقبَّ وقبَّ وهي عن أعيض و فعال (إن كنت حصت فيما مضي و أو حضت فيما يستقس وأنت طائق و فالقوال. أو إما في ذلك

الإداروي آبتسو عرائي بوسف رحمه المحالي في رجل قبال الاسرائه . إذا صفائي في رجل قبال الاسرائه . إذا صفائك ما معرفي الأحالي و ١٥ ه هذا في تم قبال الامرائه . إذا ولدت قبائك طائق و فقائك . ولدت وأتكر فلزوج المولادة و جوائدة موأة تنهيد على الولادة فؤي أجعله الله و ولا تطال فلائة حتى يشهد دنك شاحدان في الخائم أبو السمل وحده لله تعالى : هذا الوجر عن أبي يوسف وحده لله تعالى علائك عالى علائك ما قبائل .

١٩٨٧ وفي المستقيل إلى إذا قال الاسرآمة (إن شهد، فأند طائل واحدة، وإذا ام نشائل فأنت طائل لدين، فقامت عن مجلس، ولم نقل شية ، طلقت لنتيره الأنه لم نشأاً!!! ولم عال لها: إن أحبيتهي مألت طائل واحدة، وإذ أيصمتها، ، فأنت طائل فالناء

فقامت وكو نقل صيفًا لم نطبق ، حكا، وكار في الشنفي الأوطال ، نفال الأنها لم تحده ولم تعقصه و الاسبان قطالا محب تعيفُ والا بعض، فين المحدّ والبعشر منزلة أخرى ، وليس بن المشابق مدم الشابة منزلة أحرى - «انه مسجانه والعالم أعلم ال

⁽١٩ وفي ط . الإنهام تقريب مكان لأب م نشأ .

الفصل الخامس والعشرون في النذور

٧٠١٠- إذا جعل على نفسه حبحة أو عبرة أو صوما أو صلاة، أو ما أشبه ذلك عاهو طاعة فع عز وحل ، فيانا على وحبيل: أما إن كان النفر مرسلا غير معلَّل بالشرط، وهي هذا أنوجه بلامه أو فاء بما سعى ولا ينضمه الكفارة بلا خلاف، وأما إذا كان النفر معلقاً بالشرط، وإنه على وجهين أيضاً، إن كان شرطًا يريد وجود، إما جلب منفعة، أو لدفع مضرة بأن قال: إن شفى الله مريضى، إن ولا بله ضائى، إن مات علوى فعلى صوم سنة، فوجد الشرط يلومه الوف، ما سعى، ولا بحرح عن العهدة بالكفارة أيضاً بلا خلاف، وإن كان شرط لا يريد وجوده، قعليه أنو فاء عاسى أيضاً في طاهر الرواية عن آصحابنا رحمهم الله تعلى.

وروى عن لبى حتيمة رحمه الله تعالى الدرجع عن هذا وقال، هو بالخيار إن شاء حرح عنه بعد وقال، هو بالخيار إن شاء حرح عنه بعد و ما سمى، وإن شاء خرج عنه بالكفارة، وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى أيضًا أو مشابخ بنخ كانوا بعنون بهذه الوواية، وهو اختيار الشبح الإمام إصماعيل الزاهد، والمصدية الكبير برمان الأنمة، ومه ورد الأثر عن بعض الصحابة رض الله تعالى عنهو.

وحه ظاهر الرواية أن مذا تذر لو أرسله كان عليه الوف؛ بما سمى، فكذا إذا عالمَه فيدامًا عفر ما لو علَّه بشرط بريد كومه ، والمعمى فيه (أنَّ أَرُ إلَّ التعليل في تأجير الجراء لا في تغييره : كما في البُمين بالطّلاق والعدق.

وحه قول ألى حنيفة رحمه الفاتعالى أخراء وهو رواية محمد وحمه الفانعائي: أن النفو العلّق بشرط لا يويد كونه بمين من وجمه نفر من وجمه بمين باعشب والشوطاء لأن النشرط لونوجود "" عنه في هذا النفار فواراً عمة بازمه حيثت تعانى على الخلوس: كما أن الشرط في النيمين بالله تعالى موجود "اعنه فراؤا عما بلومه من الكفارة الفر باعشاد الجزاء، فإن الجزاء عملاة أوصوم، كما في النفر العنق بشوط يويد كونه، فكان نفرا امن وحه بمناً من وجه ولا

⁽۱) مكذا في مِن

⁽٢) هكذا في السبح الناقية التي في أيدينا، وكان في الأصل: هرجور

⁽٢) هكذا في النسخ الباقية التي اعتمدنا طهيا، وكان في الأصل: مرحوه.

رجحان لأحد الحالبين على الآحرة لأن اليمين يتم بالشرط والجزاء جميعًا، والجمع بمن الوجيين وهو الكفارة مع الوقياء بما سمي متحذر ، فوقونا على الشيئين حظهما من حيث التخبين

وفي نوادر هشام ؛ عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال: إن شفى الله مويضي، أو قال: إن وداله غائد إعلى صيت شهرا، أو قال: أعنفت علوكر، أو قال: حججت حجة، تُم عوني مريضه ورد غانبه، مهدا عدَّهُ إن وضَّ به فهو أفضل، وإن لم يف فلا حرج، قال الحكم أبر الفقش رحمه اله تعالى عدا خلاف ما في الأصل .

٧٨٠٨ - وإذ لذر صوع شهر بعينه بأن لذر صوم رجب مثلاء وجب عليه أن يصوم متنابعًا، فصرَّ على التنابع، أو لم ينصر؛ لأن رجب اسم زمان متنامع، فإذا النزم صومه وهو متنابه بلزمه كذلك. قال أفطر يوما قصاء، ولا يلزمه الاستقبال وإن وجب عليه متنابعاً؛ لأن بالتدابع هنا وجب لتتابع الومت لابالشرط أماإذاك ينص على التتابع فظاهره وأماإذانص عليه؛ لأن هذا التصبيص تضو ههنا، ألا ترى أد هنا يازمه النشابع، وإن لم ينص هليه، وإذا لزماأ التنايم بحكم تتابع الوقت، نزل مترفة صوم رمضات، وحاك لا يلزمه الاستقبال، فههنا كذلك. توضيحه: إنا لو ألزما الاستقبال حصل جميع الصوم في غير الوقت النصاف إليه النفر، فكان مذ أرلي.

٧٨٠٩ قال محمدر حمه الله تعالى في الجامع : قان أراد بقوله على ، اليمين كافو يهنه مع قضاء ذلك اليوم، والمسألة قد مرت في كتاب لصوم بتعامها .

١٧٨٠- ولو ٣٠ قال: له عملي دحول هذه الدار، ونوى البدين كان يُمِنَّا، فإنَّ لم يكن له نينة لا بكون نذرًا؛ لأن للمدور به ليس بعسادة، ومن شيرط صبحة النذر أن يكون المنذور مه عبادة. ولا يكون بمِناً أبضًا، وكان يسغى أن يكون بمِناً ؛ لأنه نه قار العمل، حة بشة الندر، غنجهل مجازا عن البمين كيلا يلغون قلتان اللفظ إغا يجعل مجازاً إدا لم يكن العمل بحقيقته بوجه ماء وههنا أمكن العمل بحقيفته من وجه حكم النقراء مني صح وجب الوفاء بالمنقور به في إيحاب معتبر النذر، وههما يندب الدخول تحقيقا للوفاء، فلا حاجة إلى جعله مجازاً عن المعان .

⁽١) وهي ام أ: وإذا كان نزوم التنامع، وفي أب أ: وإذا كان عديد لروم استامح

⁽٢) وفي جميم النسخ التي عندنا: وإذا مكان لو

- TOT -

٧٨١١ - وإذا قال: إن فعلت كذا فألف برحم من مالي صدقة ، ففعل وهو لا يملك إلا مانة ورميم، فإنه يلزمه التصدق بما ملك وهو قدر مانة لا غير، قال انصام الشهيد رحمه اله تعالى من أوافعاته أنا هو المختار؟ وهذا لأن النفر فيما زاد على الذنة لم يحصل في الملك، ولا مصافًا إلى مبيت البلك، فلا يصح كما له قال: عالى في المُماكِين صدقة، والإمال له

٧٨٦٢ - وإذا قال: فه على أن أهدى هذه الشاء وهي محلوكة للعبير لا يصبح النقر ، ولا يلزمه شرره أولو قال الأهدين هذه الشناف يتعقد يبنه ؛ لأن محل البمين خبير فينه جاء الصدق، وذلك بكون الفعل عكمًا في الحملة، يخلاف النفر؛ لأنَّ محل النفر فعل هو قربة، وإهداء شاة الغير السريقرية ، فلا يتعقد غرو ، فإن عني بقوله : فه على البعين ، يتعقد يمينًا وملزمه الكفارة بالحنث.

ألا ترى إلى ما ذكره الطحاوي: إذا أضاف النفر إلى سائر المعاصي وحني به البعين، مأن قال: إنه على أن أقتا اللائل أو ما أشره ذلك، كان يُبتَّاء وبلزمه الكفارة بالحنث، ذكره شمس والأنمة السرخسي رحمه الله تعالى في أوال أشرح كتاب الأيمان أ

٧٨١٣- إذا قال الرحل: لله عسلي إطعام المساكس، أو قال: إطعام مساكين، فإن أبا حنيفة رحمه الدنعالي قال: عذا على عشرة في الوجهين جميعًا، هكذا ذكر في أيمان الجامع أ. وحدًا فستحسان؛ لأن إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى، وأقل الطعام المقدر بالساكن في إيجاب إنه تعالى طعام عشرة مساتين، كما في كفارة اليمين. فإذا أميم عدد المساكن أخذ القدار منه.

ثم وقع في بعض النسخ قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حاصة، ووقع في يعضمها أل عبد أبي يوسف ومحمد وحمهما الله تصالي برجع في البيان إلى النادر ، ووقع في معضها قول أبي يومف ومحمد مع أبي حنيفة رحمه إن تعالى وهو الصحيح، وإذا قال. ف على إطعام مسكين ولا نية ته، فالفياس أن برجم في البيان إليه، وفي الاستحسان بارمه نصف صاع من حنطة، أو صاع من غر أو تمعير ؛ لأن طعام الممكين الوحد في الشرع مقدر بما قلمًا ، كما في كفارة اليمين.

٧٨٦٤ - وقو قال: به هلي من رفية، فعلى فول أبي يوسف و محمد رحمهما الله تعالى. الإعتاق لا يتجول وذكر بعض ما لابنجزأ دكر للكل، فيلزمه عتق رقبة ثباماً واستحسانًا. وعبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى: الإعناق شجزاً، فيرجع في البيان إلىه قداماً وفي الاستحسان البلزمة عنق رقبة ؛ لأن أقل ما وحب بإيجاب الله تعالى من الإعتاق إعتاق

رقبة وأحدة وفكداء يحب بإيجاب العمدر

٥ ٧٨١٠ وقو قال. لله على صوف فعيه صوم يوم واحت هكدا ذكر في الحاب .

٧٨١٦ - وقو قال: حسيامًا، لم يذكر هذه المسألة في الجامع ، وذكر هي الأمالي الن أبي يوسف رحمه اله تعالى. أنه بلامه صوم فاحمّة أيام.

٧٨١٧ وإذا قال: فه عملي أن أطعم عشرة مساكين، ولم يسمّ عائقهم محمسة لم يجرز، يوبد بغوله : ولم يسمّ، مقادار الطعام؛ لأن هذا على عدد المساكين؛ لأنه سمى عدد المماكين، ولم يسمّ مقدار الطعم.

٧٨١٨ - ولو فائل تا فد حتى أن أتصلك بهذا الدرهم على مسكين ، فارد لأن على واحد أحرابه الأن هذا على قدر المان لا على عدد المسكل.

٧٨١٩ ولو قتل: نه على أن أطعم هذا المسكن هذا الطعام بعينه، فأطعم دلك الطعام مسكيلًا أحر أجرأه، والأعصار أن يعطيه ذلك السكين، وفد ذكرتا في كتاب الزكاه من هذا الكتاب مخلاف هذا، ولمو قال الفاعلى أن أطعم هذا المستجر شيئًا ولم يعمى ذلك، فلا مدوأن يطعم ذلك السكس ششًا

 ۲۸۲ - ولم هال: قد على طعام عشرة سياكين، وهو الايتوى أن يعطى عشرة، ويقا ينوى أن يعطى و حداً ما يكمى عشرة أحزأه. ولو قان: قد على إطعام العشرة، لم يحر ولا أن يصرف إلى عشرة. (هذه الحدلة في المنتقى)

روى الله لم يوسمه عن أبي حنيفة وحمهم الله تعالى إذا قال. لله على إطعام حشرة مساكرة والرفال لله على حدام عشرة مساكرة و هو سواء لايحزته أن يطعمهم إلا منا يطعم في كذارة اليمور ، وعن أبي باسقم وحمه الله تعالى : أنه إذا قال إطعام عشرة مساكرة فكما مال أبو حميمه وحمه الله تعالى ، وإذا قال "طعام عشرة مساكرة، فيطعمه ما شاه والواللة.

۷۸۲۱ وفي المشفى : إذا قال، تله على عنق سنسة، فأحدو دقية مسياء ثم يحر، وإدا قال: رافة أن اعتق نسمة، فأعنق عمياء، برأ في بينه، وهو تغييرها لو قال، لله على أن أهدى شاذ، فأهدى شاة عمياء، أو قال: وإلله أن أهدى شاة، فأهمتي شاة عمياء.

٧٨٣٦ . وذكر عيسي بن أباه، في الوافرة ، و بن مساعه في البرصايا عن محمدر حمه الله تعالى ، فيعن نذر بعثق عبده بعيته وساعه ، فإن عليه أن يشتر به ويعتقه ، فإن قاله ولم يقدر على ضراءه، فليس عليه شيء ه ويستغير الله تعالى ، ولا يجرله أن يتمبلق شيسه أو تُسته ٣ ١٧٨٣ - فان في الجامع . إذ فان الرجل: إن كار ما في بدي دراهم إلا تلاقة تواهيد، في سبب الرقة والهيد، في سبب من في بدي حميسة والهيد أو المها در هم، لا بلرمه التصدق بحميم أو أو بعة در هم، لا بلرمه التصدق بخميم ما في بدي، بلرمه التصدق بخميم ما في بدي، والوجه الي ذلك الله نا لا لا تراك المراك الربيد المناقة على اليميم فلا يعتبر شرطا المناقة على اليميم فلا يعتبر شرطا الله المناقة على المناقة بكوان دراهم، فياذ كان في بده حميسه دراهم أو المناقة بكوان دراهم، فياذ كان في بده حميسه دراهم أو المناقة دراهم فيا وراء الثلاثة دراهم، في ويحرب التصدق.

آولو هذا را از كنار مي مدي من الدراهم إلا كالانف و جيميح من في عدو صديفة في المسكون، فإذا هي عدو صديفة في المسكون، فإذا هي في يده الأن المسكون، فإذا مي يده الأن المسكون المس

١٩٨٧ . ولو قال: إن كان ما في يدي من الدراهم إلا ثلاثة، هجميع ما هي يده صدفة في المساكري، وفي بده أدمة دراهم أو خمسة دراهم، لا نفرمه النصادق سي ما وفم تعمل كلمة أدمى هي يحمل أدمى هي يحمل أدمى هي يحمل الدراهي في هذه المسألة كمة في سيألة الأولى.

والعرفي، أدافي هذه المسألة كلمه العن الصليد في عبر الدراهياسن غير الما المرة الأنها دخلت على ما حرافاته، وهو قراله، ما في يدىء الأن كلمة الما الكلمة عامة في عبير قوات المفاداء وتهيز يقوله: من الدراهيا عن عبرها، فلا يعمل بعد ذلك في جيئزلة، وكأن قال: إن المراحيل في نبديض الدراهياء مدار ذكر المن في حن الما رحم والعام ينزلة، وكأن قال: إن ذلك الدراهياتي في يدى تلالة دراهيا، وجيئو ما في يدى عبدقاء وهداد لا ينزمه الدمين في الدراهيا كان يتراعيا كان يتراهيا في غير الدراهياء الأنها ما دخلت على بنا هو عام، إنما دخلت على الدراهيا لا غير، فلا يد من إعمالها في تبريض الدراهيا، فلا يد من إعمالها في تبريض الدراهيا، فدراهيا،

۱۹۳۵ - ولو قبال، إل كاداميا في بدي دراهم أكثر من ثلاثه دراهم، بنهي في المساكين صدافة ، وإذا في بده حسسة دراهم أو أربعة، لإنه التصدق بجليع ما في بده: لأن فوق. اكثر

⁽¹⁾ ما بن المعرون سائط من الأصل وأنينه من طايد وف

المين باستنداد، الاشراعة أدابكوا، هو المستثنى ما ينظلن عليه اسم الدراهم، ال عدا الإيحاب المصدق بدراهم موضوعة عيدة، وهي أن ذكرت أكثر من بلالة، و فكار النبت عطاق الريادة طلت الزيادة أي كثرات، وصدو حدادت هدات، محلاف ما تقديم وهو فوله، إن كان في يدي وانهم إلا بلالة والأن إلا اللاستفناء، فقد الوجب التصدق البشرط الا بكون وراء استشي دا لعدد أما فيا.

۱۹۹۳ مد مده (مه ۱۹۹۹) التجريف بها طاله و هم شوئاء مهاد العرام في الساكون الداخون العرام في الساكون مداخل المثال المداخون المد

۱۹۸۲ وقي الخامع : إذا نظر الرحم إلى كو حصه و إلى أنف وجم أرجل و دال الديم الرجل و دال الديمة على الديمة الرجل و دال الديمة على الديمة المراحة الديمة على الديمة الديمة المراحة المتحدد المراحة التحدد و المراحة المتحدد و المراحة التحدد و المراحة المتحدد و المراحة المتحدد و دال المتحدد و دال المتحدد و المتحد

ألا ترى الوانطة فيها حيار أن يدمع عيشها ، وعبار أنا يدفع عبرها ، وعبار الالك على هذا الوحه تسع بيوت الملك فيها للبرد، فيصير ملك ما الصدقة عاليمك ولد لا تعك له ، فطرمه تما يملك ولا يلزمه بالا لمملك .

۱۳۸۳۸ وقو عمد يميه على الشرى بأن قال: إن اشتريت هذا المبديهم الكرد ويبغًا الاعلى فهما صدقه في السنكين، فاشتري بهما برجه النصدي بالألف، وله يلزمه النصدي بالكرد لان الكر خرج عن فاكد مسي الدم ، والدر فو نفيت على ملك منا البيع

9.449 مولى المشتقى 11 دا أواد الوحل أن يتستري عددًا من رجل بألف دوحيم، فادفع الألفاء ورحم إلى صداحيه العسد، نام خفف وقتان إلى استرست مدة العبد بسده الألف الدوجيم وأنسار إلى الألف المدنوعة، فهذه الأنف في المساكل صدقة، وقبل حداجيه العبد

⁽¹⁾ هكذا لي الله ، وكان في الأصل و الله الإسام، فطوحه التصافي.

⁽٣) يعلى ما المعقد أنف فرهم بالربي الخالب وطفاه فالقابا ورهم فلمكافأ

⁽٣) هكدا في السلح التي عاديا -

إن يعت هذه العبد عهده الألف فهي في المساكرين صدفة ، وأشار إلى ثنت الأغم أيضًا ، نم إله صاحب العبد باع العبد بشلك الألف ، فعلى المائع أن يتصدق مها دون المشتري.

۷۸۳۰ وفيد أيضًا، إذا نفر بهدى شاة بعيها، فأعدى مشهة أجرز ما وكدلك إذا نفر بدئي عبد بعينه أجرز ما وكدلك إذا نفر بعثي عبد بعينه، فأعين منه أجرز أما وهذا قول أبي حنيفة رحمه الدقائق في المناف و محمد وحمهما الله إنجاز دول أيضًا له لا يجوز دولة أو أفضل مدا وفيد أيضًا أنه لا يجوز مطلقاً.

٧٨٣١- وإذا قال الرحل لعباءه: إن فعلت كفا وصالي صدف في السكين، أو قال: فعميع مالي، أو قال: فكن مالي، فقعل ذلك الفعل، قالتباس أن يلزمه النصدق بجميع ماله، مال الركة رهيره في ذلك على السواء، وفي الاستحسان بلزمه النصدق عال الزكاة، وما لا إكافاء الإلى مالتصدق به.

وجد القياس: الدأضاف الصدقة إلى ماله مطلقًا في الصورة الأولى، وإلى جميع ماله في الصورة الثانية، فبدخل تحت جميع أمواله كما في الوصية .

وحد الاستحسان: أن إيحاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى ، شهر ما أوحب الله تعالى من الصدفة مضافاً إلى مال مطافقاً ، وهو قوله تعالى: ﴿خُدُ مِن أَمُو النَّهِم طَدُفَةً ﴾ ** فتأول عالى الرّكاة خاصة ، فكذ ها أو حب بإيجاب العبد، بخلاف الوصيد ؛ لأنا لا تحمل ** في الوصية إيجاباً من الشرع تفيد عال الركاة ، حتى ينصرف بإيجابه إلى فيصرف إيجابه إلى الأموال عدا

٧٨٣٧- ولو قال: حبيع ما أملكه صدقة في المساكين، دكر في كتاب الهية: أنه بنعستي مجيع ما يملكه، ويحمل قُولته، وهكذا رواه بواهيم عن محمد رحمه الله نعائل في المنتش . وصيرية ما ذكر في المنتقى : إذا قال: كل ما أملكه صدقة في المساكرة، فهذا على كن شي، من العروض وغيره، قال: وكذلك بداخل فيه أرض العُشر وأرض الخراج .

بعض مشايحنا رحمهم الله تعالى على أنّ ما ذكر في كتاب الهية ، وفي المنتقى اجرات القياس . وفي الاستحسان : ينصوف إلى مان الزّكاة أيضًا ، وإليه ذهب العقبه أبو بكر البلخي وشهس الأكمة السرحسي .

⁽١) سورة التوبه: الأبة ٢٠١٠.

⁽¹⁾ كذا من الأصل، وفي الأن الأنا لا يحد.

ومتهم من قال: هذا جراب القياس والاستحسان، وإليه ذهب الفقيه محمد س إبراهيم أو الفرق على فول هذا الفائل بن فوله أملك، وبين قوله: مالى، أنا الملك أعم س المال، فإنه يتناول ملك القصاص، وملك النكاح، وملك اللفعة، فلا بدو أن يظهر بعموم هذا المفظ زيادة مزية، وإغابطهر به زيادة مزيارة الصرف إلى كل مال يجور التصدق بها".

وذكر شيخ الإسلام رحسه الله تعالى في النوح الجاسع أن في قوله الحسيم ما أملكه صدفة روايتان، مي رواية ينصرف إلى مال الركاة لا غير ، وفي روايه ينصرف إلى مال الركاة وغير ، وحكما دكر البقالي في مناواه

تم ذكر في كتاب الهيد. ويست من ذلك فوته و لأنه لو تم يسك طك القدر يحتاج إلى أن يسأل الناس من ساعته. والا محسن أن يتصدق بحميع ماله وبسأل الناس من ساعته، ولم يبي مقد و ما يمسك. قال مشابخها رحمهم الله بعالى. إن كان محتر أن يسك قوت يوم، وإن كان صاحب حواليت فنه يمسك قوت شهر، وإن كان دهقالاً يسك قوت سنة. وإذا وصل بده إلى شيء من دلك السائل يقدر ما أمسك؛ لأنه استهلك قدر ما أمسك من الأل الذي لزمه العبدق بد، يعجر ضاماً عنه كما لو استهلك مال الركاة.

۳۸۳۳ و روی دسر عن أبی بوسف رحمه الله تعالی : أبه سئل عمن قبال: حالی فی السكر عمن قبال: حالی فی السكور صدقة > كم بحبس منه؟ قال : حقدار قوته ، قلت : كم؟ قال : لسنة و نجوها ، وإذا أفاد مالا بصدق بعد فلك بخته ، وهد الرواية بشاره إلى أن على قول أبي يوسف رحمه ، لله تعالى إذا قال صدقة ، أذ يمينه يتصرف إلى حميم أمواقه ، إذا لو الصرف إلى مثل الزكاة لا غير ، كان لا يعتاج إلى أن يعبس لضبه شبئًا .

شم في هوله : عالى هي المساكين صدفه ، إنه يلزمه التصدق عال الزاكاة لا غير استحسانًا إذا لم يتو جميع ، أنه ، وقد إذا نوى حميع المال لرمه التصدق بجميع المال ؛ لأنه نوى حقيقة كلامه ، وفيه تغليظ منيه .

٣٨٣٤- وإذا قال: مالى في المساكين صدقة، وله أرض عُشَرِية فيها غلة يوماني، فالعلة نذخل في تجيد، فأمار قيمة الأرض فلا ندخل تحت بمينه في قول أبي حليفة وحمداته نعاني. وقال أبو يوسف وحمداته نعالي: تدخل سواء كان في الأرض غلة أو لم تكن، قال: لأن أعل الحجاز يسمدن الأرض مالا، مكذا في المشفى". وأما أرض فشراج هل تدخل؟ ذكر

⁽۱۱) وني أف و م ا بحور التسرف به

القندو، ي في شرحه: أمها لا للخل الإجتماع، وفي اللتنفي عبر أبي يوسف وحسه الله ثمال: أنه للدخل، وعن محمد وحيه الهاتمال: أنهما لا يدخلان.

٣٨٦٠ في البخالي: وفي الوادر هشاه أخل أبي بوسف رحمه الله تعالى . في رجل قال: كل بدر أشره في هذه الأرض مهو هدي إلى بيت الله تعالى ، فال. إن كان ما ساره فيما كان عندور واحلف: فإنه حالك، فإن شاء عن يغيبه ، وإن شاء عن يتنه .

۳۸۳۱ - قال الحسن بن رياد في كتاب الاحتلاف الإذا قال: إن كلّمت قدامًا فهذه الألف هذي لست الله فحدي، قال أنو يو سف و سمه الله تعالى : ما تصدّلُ به أجزاً أه و دو قول أبي حزيدة رحمه الله تعالى

٣٨٣٧- أحمع أصحابت أن للمع بالعبادات بذا كان معانمًا بانشر ه وأدّاها قبل وحود الشرخ، أنه لا يجوز ، سواء كانت العبادة مدية أو مائية : لأن العلّن بالشوط إن يصير سبنًا معا. و حود الشرط، ففي أد معاقبل و جود الشرط تقديم الحكم على السبب، فإنه لا يجوز .

٧٨٣٨ - وأما النفر إذا تسالت مصافيا إلى وفت وأناه قبيل وجود الوقت، وإنا كانت العبادة بدية قال أبو بوسف وحمه الله تعالى ا يجوره وقبل محمد: الا يجور . بهانه فيما إذا قبال: لله على أن أصوم رجب سنة كذا، وقبال لله عمل أن أصح سنة كذا، فنصام وحج قبال مجيء تنك السنة، على قول أبي يوسف ا بحوز، وعلى قبال محمد الا يحوز ا وإن كالت العبادة مالية حار ملا خلاف . بده قبما إذا قال لله على أن أنصدتي بهذه الدراهم عداً، فتصدل بها اليوم، أو قال لك على أن أنصدتي بدوهم غنا الاصدق بدرهم اليوم الا البجار بالا تلاف .

٧٨٣٩ - وإن كان الشر مصافحا إلى مكان ومصافى بها في مكان أخراء حار بلا حلاف منوء كانت الحادة بدية أو مائية، حتى إدامن قال: نه على أن أصلى بيكة، نه على أن أصوم جُلَاء عصام وصلى وتصافى، ههنا بحوار.

وجه بول محمد رحمه الله تعالى في المسألة للختلفة : إنّ الأداء حصل قبل الوحوت. و هذا ظاهر ، و قبل وجود سبب لوجوب ؛ لأنّ التصوف إنّا ينعف مسمًا مرجمًا الخكمة إذّا صادف محلة محل النذر الدمة ، والمندور به قبر موجود إن كانب اللّمة موجودة ، لأنّ المنذور به صوم رحب ، وصوم رحب لا يصور أنّ يكون موجودًا قبل محيء (مان رحب مم الفر إذّا لم يصادف اللّمة ، أن كان معلقًا بالشرط لا يصور سبمًا بلحال ، فكذ ؛ إذّا لم يصادف المنذور

¹¹³ أثبت من حميع السنح النبي في منسوب أبدينا

له الخلاف ما إذا كالدن العادة عالية الآن هناك الأداء حصل بعد وحود مسب الوحوب والآن الندر حالك العقد سبكا مرحمًا؛ الأنه صادف محمه وهو الدهة ، والمدور به إذا كان المدورية دراهم حسم فظاهر ، وان كنان النظور به دراهم معلقية والآن الدراهم الطلقية لها وحبود في العالم، فانعقد الدراميما للحال، وإنا تأخر وجوب الأداء إلى ذلك الوقت.

والأجرية سبت رجمعه الله تعالى أن الأهاه إما حصار معد وجود سبب الوجود الأن الدر بعدد سببا موجباه لأمدهمادف محلدوهو الدمهاء وطموراته أبيان مصدفة والذمة ولأبراثير معلق بالشرطاء فيدنته تروله بحكم المعليق البدن مصادؤة الهدورانه والأن الدوراء فراسق التعجيل مطلق الصوم المضاف إلى جبه وحدا لأن تعين الوقف من الناذر بما يصح فيما هيه ترفية صيم. لا فيصافيه تغليظ عليه ؛ لان في تعينه فيما فيه تعليظ عليه بلغميل بعص الأوفات حتى ليعص ، وليس البناء تفصيل بعص الأوقات على المعص، كما لبس البناء تفضيل معص الأماك على المعص ألا تري أدمر بقر أن يصوم أو يصل فكذه فصار أو مش منا يجوره إذا ثبت هذاء منفول: لو صححنا التعين في حل التعجيل ، كان فيه نغليطًا عليه ؛ لأنه لا يخرج عن العهدة بالتعجيل، وقيم لملك عليه فالم يعلج تعلن الرفت في حق التعجيل، وجعل في حن المعجبل كأن المذور لمعطلق الصوم، وصح التعيين في حق تأخر وجوب الأدار، لأن هيه ترقب حس لا يحب لاداء فس ذلك الوقت، ولهذا قلما. إن من قال: لله تعالى على أن أصوم رحمه، فضام رجمه منية الطوع يقع عن للمذور مه، وصلع نعيبي الرقت في حق عروجه من أنَّ يكون محلا للنطوع الأذافيه ترهيها عليده وانتلك إذا صنام عظلن النيق وبيته قسر الرواق يحوراه وصح النميين في حواهد الخاصرة لأن فيه ترفيها. وإذا صاديرة واجب أخر يقع عما غوى، وأبع يصبح تعممن الرفت في حق حبروجية من الديكون، فباللاغو حب أخبر؛ لأن هيمه تعليظا

- ٧٩٤ - وإذا من الرجل الندر بفعل مباح ، مأن قال. إن دخلت هذه الداره و ما أنسه دلك من الأفعال الماحة فعلها وتركها ، فهذا على وجهين إما إن تو يكن له بية ، وفي هذا الوحه بكود يمينا ، وإذ قعل يلزمه كفاره اليسين ، قال عليه الصلاء والسلام؛ عمل مدر نذرًا رقع سم عمليه كفارة يمين " .

 ⁽۱) أخواجه من أني شيئة في الطبيئة (١٩٢١/١٥)، والمبيئي في الكوري (١٩٦٩/١٥)، وتروايي حجر في
 درج الداري (١٥/ ١٥٥)، وارز حاجد في اللورية (١٩٤١)، والرياض في العبد الواية (١٩٤٠/١٠)
 وابن حجر في المبل المباهد (١٩٥/ واستنوناهي اللعارة الكراري (١/٥٥/١٠).

وين بوي قرية من القرب يصبح النمو بها لحو الحج والعصرة، فوله يلزمه ما توي، لانفعه الكفارة، تفوله عليه الصلام والسلام: «من بذر نفراً وسسى فعليه الوصاء عاسمى»!!! هذا إذا على النفر بمدر مباح فعله وتركه .

• ٧٨٤١ - فأما أرفاعش النفر إمعل، فعنه و جدا وتراكه معصبة ، بأنا عال اإن كلمت أبي العملي أخراء أو فالل إلا صفحة النفلج فعلى أخراء فإن أبياء كان عبه أن يحتث عسم ويكفره الأنه إذا لم يكن له نبة كان بينا. وقد قال علمه الصلاة والسلام المن حدم على إبن ورأى غيرها جبراً منها فلبأت بالذي هر خير وليكفر بينه ألا وإن نوى شبد عن من من حبل الجواب في حق المنازع المنازع له المنازع المنازع المعصبة أواب حاء وإنه محلف في حق الشرط، والناكان معلا كان فعمه واجباً ،

۷۸۶۳ وادا حلف الرحل بالندر، ونوى صدفة ولا بنرى عنداً، فعليه رخصام عشرة مساكير، لأنه لو أبيم الله كناز عليه كفاء اليمن، لأن الجناب العبد معتبر بإيماسالة تعانى، فإذا نفر بالصدفة وأبيم القدار، كان عليه من المندار ما في كفترة اليمين، والطعام في كفارة اليمين مفتار بوطعام العشرة، فنهدا لوعه ذلك.

٧٨٥٣ - إدخيف لرحل أن يتصيدكي بعلته دره، فاجر دوره وأكل غلَسها ، قبال أبو يوسعه رحيه الله لا مالي ا يتصدق بمشهر، وقبال محمد رحمه ، قا تعالى والمؤلؤي . الا التصدفي شرع.

۱۹۸۱ و قال أبو توسعت و حصه الله تمالي: في و حل قال: إن بعث عبدى هذا فتصه صدقة في الساكون، وبانته و جد الشترى بالعبد عبدًا و كالدولك قبل أن يتفاسفا فرده، فايس على البائح أن شصدى مني، ولو كانا تقابضا، ثير و العبد بقلك، والنس درا مع أو تناير كان عليه أن يتناير تفسه أنقاض عدمًا.

⁽⁴⁾ ذكر وابن عد بالدو في الديهد في 77 الله ويشيقي في نفسيه ثراية (700) وقائه: عروب، واس حجو في أفضولة (7373) ثم قال: حديث: (من نفر راسمي قاليه الرقام بالمبيعية في أحده، وعشره منحترد في الفتولة (70.71) بالمغنى، والفيوى في بالبحة (1.74) أيضًا بالفتي

 ⁽³⁾ أخراجه الإمارة مسلم في أصحيحاء (1901 و (1904)، وإين حيات في حسجيجه (1947 و (1974) و (1974) و (1975) و (1975) و (1975) و (1975) و (1975)، والسيسمير في المسلم (1975) و (1975)، والسيسمير في الكاور) (1976)، المحروي (1975)، أو عند الوراق في مصيفه (1975)، المحروي في السرح معاني (1977).

بطيعته وإن كان الرديعكم لم يتصدق بشيء وإن كان المشترى قا، قبض العبد، إلا أنه لم بسلم الدين حتى (دالعد بالعبب بقيماء، فقيس على قبائم أن يتصدق بشيء من أي جنس كان الثمن، وإن كان ردم نفير قضاء تصدق يتله من قبل أنه قد ملكه، وهو الذي فسح ملكه، فكأنه وهيه، ولو كان الديم فيض الثمى، والتمل عرض، ولم يسلم المباراتي الشترى حتى هلك العبد في يده، ودائمي على المشترى وقم يتصدق بشيء، وإن كان التي مراهم أو دنائير فتصدق بثلها، ألا ترى أنه أو كان أخذ الشمى وهو دراهم أو دنائير، كان عليه أن يرد مثلها، فتصدق بثلها، ولم المعد قبل القض وكان عليه أن يتصدق بشيء مباء، ولو استحق العبد قبل القض أربعده، ودا الشمن عبيه من أي حسن كان، وليس عبه أن يتصدق بشيء مباء، ولو استحق العبد قبل القض

١٨٤٥- ولو تدرعتن هذا العبد عن كفرة، فكفّر بالإطعام بطل الناس.

1982 - وكنا لو مدر أن بهدي هذه البدية على جزء الصيد الذي عليه، ثم صاح، أو أطعم، أو بذر أن يكسو بهذه الأنواب على كفارة، فأطعمهم يطل الندر - ورد كان الطعام لا بلذ تستما تصدي بالقصر في الفالي .

٧٨٤٧ - ويه أيضاً : إن وصلك بدرهم فهو صدفة ، ثم قال له حفا الدوهم صلة لك . فإن كنان الدوهم في بد الخدلف تصدفق به أو تظلم وإن كنان في بدلالك لم يلومه التصدف بشيء .

٧٨٤٨- وروي الطحاري رحمه الله تعالى الذا حلف لا يشتري بهذه الدراهم، لم بحث حتى يدفعها ثم يشتري بها، والظاهر أن التعين يكمي في هذا الموضع أيضاً.

٩٨٤٩- ولو قال: كل برم اكامك فعلى به كدا، فاكلمه في يوميز حتت موتين ولو قبال. كل يوميز حتت موتين ولو قبال. كل يوميز حيث موتين ولو قبال. كل يوميز حيث موتين الشيقي . جمعل أي عنزلة كل، وهو خلاف ما ذكر في الجامع . وكو قال. له على أن أشتري مملوك بالف درهم، فأمينته فاشتري عملوكين بألف درهم، فأعينهما، أو اشتري أعمى بساوي أنوفًا، فعز محمه رحمه نظ تعالى أنه لا يحور، فإن اشتري بخمسهانا أو وهب له وهو يساوي ألفًا حار.

۳۷۸۵۰ وفی بو در هندام : عن محمد رحمه افاة تعالی فی رجن قال: إن لم أعنق علوکً باقت درهم فکله ، فانسری عفرگا باقت پداوی شیئاً فلیلا و اعتقام لا یحت فی بینه . وفی اللتفی الجاکال : ته عنی آن آشتری بهده الخصيمانة رفية فأعنقها، فاشتری بتلاتمانة ما بدوی خمسمانة و آعتی فهو حار .

٧٨٥١ ولو قال. كلما ركبت داية ، قعليَّ أنَّ أتصدق بدرهم، قركب داية ، فعيه درهم

وإن أطال الركوب، وكذلك إن عينها إلا أن يكون راكباء خيازمه في التعيين لكل وقت بمكنه التزول والركوب فيه درهم ، وكذلك القعود . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيسن قال : كلما أكلت اللحم معلى كذاء فهذا على كل لفعة .

٧٨٥٦ - ولو قال: كلما شربت الماء، فهو على كل نفس.

٧٨٥٣ - ولو قال: إن اشتريت اليوم شيئًا فهو صدفة ، فاشترى غلامًا بجارية فقد اشترى.

\$ ٧٨٥- ولى المواهر ابن سماعة العن محمد رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل: لله على الناصدة بهذه الدراهم عن فلان، فإن كان حبًا الصدة بهذه الدراهم عن فلان، فإن كان حبًا الصدة في بها عنه، وإن كان حبًا لم يجزء أن يتصدق بها عنه إلا يأمره، وإن تصدق عنه أمره، فهو على المصدق.

٧٨٥٥ - وإذا تقر الرجل ذبع ولد، لزمه ذبع شاة لكل واحد يقيحها بحكة ويتصدق بها، عند أبي حقيقة ومحمد وحمهما الله تعالى. وقال ابن سماعة عن محمد وحمه الله تعالى: قوله: أنا أنج وقدى عند مقام إبراهيم، وقوله: أناح وقدى سواء، ومعناه الغدية بشاقه كما أن قوله: على المشي إلى بنت الله تعالى، معناه حجة أو حمرة.

۷۸۵۱ ولو قبال: أنا أفيئل ولدي عند سقام إبراهيم، لم يكن عليه شيء الأن أيمان الناس ليس على هذه.

۷۸۵۷- و تو قبال: آنا آهدي ابني إن نهائك كذاء ثم حنث ثم يلزمه شيء، وقوله: أنا أنحر ابنتي بمنزلة قوله: أنحر ابني، وقوله: أفحر ابن ابنى، وابن ابنتى يمنزلة قوله: أنحر ابنى وابنتى، وفي قوله: أنحر نقسى، أو أخي، أو أبي، لا يلزمه شيء، وكذا في قوله: الحر ابنى بالكوفة، لا يلزمه شيء.

ثم في عامة الروايات شرط لصحة النقر يذبح الولد ونحره أنا يقول في النفر: عند مقام إبراهيم، أو يمكة . وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي بوصف عن أبي حنيفة وحمه الله تعالى أنه مسوى بين إيجابه نحر الابن عند مقام إبراهيم وبين إيجابه نحر الابن موسلاء وعن أبي حنيفة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى وجوب العبادة بالنقر.

٧٨٥٨- وعن أبي يوسف برواية بشر؛ إذا قال: قد على أن أعود ثلاثاً في مرضه قال: هذا عا يوجر عليه ويتفرب به فهو على ما وصفنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقولنا يمنى يجب بالنفر كالعبادة، ذكره في المنتقى . وفي "البقالي" عن أبي يوسف رحمه الله تعالى؛ كل كلام أو فعل يؤجر عليه، ويتقرب به إلى الله تعالى، يكون يبنا وإيجاباً عند أبي

حنيمه رحمه الله معالى، وعندي لا يكون يمينًا.

۱۹۸۹ وإدا قبال الرجل: على اللتي إلى بيت الله تصالى، أو قبال، إلى الكعبة أو إلى مكه، لزمه حديد أو عسرة استحسال، والقياس أن لا يلزمه يهذا الندر شيء؛ لأن النفر إلى بصح بما هو فرية بعينها، والمنبي إلى بيت الله تعالى ترسي هو قرية بعينها، بل هو مسب بتوصل به إلى القرية، والنفر عمل حدًا لا يصح كالندر بالطهارة.

رحه الاستحسان: أن هذا اللعظ صار كناية عن إيجاب الإحرام تبرط وعرف، أما شرعًا فلما روى أن أخت عفلة بن عامر الجهني للمرت أن تمشي إلى ببت الله تعانى: فأمرها وسول الله فيخ أن تحر م بحجة أو عمرة!!". وأما عرفًا فلأن الناس نعار توا إيجاب الإحرام بهذا اللفظ، وإذا عدار اللفظ كنابة عن إيجاب الإحرام عرفًا وشرعًا، صدار كأنه نص فضال! فه على حرام، وهناك بلزمه إحرام إما لعجة أو عمرة، كذا مهنا

نم بسنوى النافر في الكعيم، أو خبار حًا مها ؛ لأنا إغاجها مده الألفاظ كناية عن الإحرام بالعرف، والعرف لا يحتلف بكومه في الكعية أو حارجًا منها، وهذه الساله بظير ما إذا قال: فه على أن أضرب ترى حطيم الكعية، فإنه يلزمه الصدقة به ؛ لأنه صار محارًا من النائر بالصدقة عرف، كنه في مسألها

۱۸۹۰- ولو قباله: على الله في الله جدالا فيصل والو قبال: إلى المدينة ، لا يلومه شيء

٧٨٦١- ولو قبال: أنا أخرم إن معلت كذاء أو أنا محرم، أو أهدى، أو أمنى إلى بيت الله تعالى، وهو بويد أن يعد [عن] "أشب عدة ولا يوجب شيئًا، فبسى عليه شيء لان هذا وعد نظاهره، والمواعيد لا تتعلق بها المازوم، وإنه أوقد الإيحاب الرمه ما فال، لأن الفعل الذي يعمله الإنسان في المستقبل قد يكون لزومه والجنّا، وقد لا يكون واجبًا، فإذا نوى الإيجاب فقد يوى أحداثتو عين.

رون لم يكن لدنية، فقى القياس لا بلزمه شيء، وفي الاستحساد بلزمه ما قال؛ لأن

⁽۱) أخرجه الدارس في سنة (۱۳۳۵) من طريق امز عباس، والمبيقي في الكرى (۱۹۹۰ و ۱۲۳۵ و ۱۲۳۵ و ۱۲۳۵ و ۱۲۸۷۱ و الكسرى (۱۳۵۱ و ۱۳۵۱ و ۱۳۸۷) و المسائل في الكسر (۱۹۸۷ و ۱۸۳۱ و ۱۳۸۱).

⁽۲) مكذا في ظ و على وكان في الأصل عالي.

مطلق لكلام بحمل على المتعارف والشمارف فيسابين الناس أأألهم بريدون بهدا اللفظ الإبدارات ومن هذا تعلق مسائل أخر كليناها في كتاب المامك

۱۹۸۷ - وهي الفيدوري : إن فيبال الناصه ما اللان «الما عالمي أن أنصيكي بيستام الدراهيم «الرقال» إن كليت فالأناطلي أن أنصياق بيد «الثالمار» بدا فكالروها أو فكالرفة أجيراً وأن يتصدق بثلث الدراهم ، والا بوعه غير طلت ، وكذلك لو مسي مكان العدده صوم يوم بعينه

۱۹۸۳ و من الجامع الرفاقات أول كرا أشتريه صندقة، فاسترى كبرا ونصف كراء الم يتصادق بشرى عبداً ونصف علماء على الم الم يتصادق بشيء، وهذا بحلاف ما لو قال أول، عبد أشتريه فاشترى عبداً ونصف علماء على الكامل. الكامل.

2/3/3 - وفي الساب الأول من أينان الواقعات : إذا قال له على أن أنصدي بدرهم اكر الماحدي بدرهم الكرام سبب فالله ا كل المحدد إنسان فيه وهو يريد أن يقول الكرام فان كل كنيه طم بنم الكلام سبب فالله و والأحوط أن ينصدني، عراق بين هذا وبين الهدين بالطلاق، فأن هناك إذا وصل الشرط معد ما يع الهدع فيه الأصل الشرط معد ما أمكن والمكر إعدامهان يجعل هذا الانقطاع [عبر فاصل كالانقطاع]" الخاصل بالنفس، وأن الصدفة عبادة والإيكان، لإعدامها

⁽١) وفي م العيمارية ومن لاحس

⁽³⁾ ومن أما يا العالم بقلك مكان مهذه

⁽٣) هكدا مي التا . ومي الوال غير واصليد

الكالمجرة النوية الأيلاك

٧٨٦٦ - وإذا قال. لله على أن أعلل هذه لرفيت وهي في ملكه فعليه أن يفي به فيمه بيته وبين الله تعمالي، وإن لم يفسريه فمهمو إنه، ولا يجميره الغماصي عفيمه عص عليمه في أيمان الكافي .

٧٨٦٧ - وفي أطفته ي حن محمد من مسلمة . فيحن ندر أن بنصداق بمالمه الايعطي أباه ووللمه وجو عبرلة كفارة البيمان .

٢٨٦٨- وفي أا بجامع الأصعر : فيعن حلف بصدقة حسيع ماله إن فعن كذا، فوهب جميع ماله مسكينًا أو غياد أنه فعل ذلك ولا مال له، فكفو بالصوم ، ثم إن الوهوب له وهب جميع ماله مسكينًا أو غياد غرو وكفارته ، واقد سبحانه وتعالى أعلم

القصل السادس والعشرون في كفارة اليمين

۱۹۸۹ - کفارة البدي ما ذكر الله تعالى في قرائه : ﴿لا يوالحديم الله بالدخو في أيالكم ولكن يوالخذكم به عقدة الأبال فكفارته إطعام مشرة مساكي من أوسط ما بطعمون أهليكم أو كمونيم أو نحري رفية ﴾ " .

• ۱۸۵۷ - بعد هذا ينظر إن كان الحالف موسراً فكفارته أحد الأشبياء الثلاثة و لا يجزته الصوم، وإن كان معسراً فكفارته الصوم، وحد اليسار في كفارة ليمن أن يكون له فضل عن كفاده مقدار ما يكفو به يميم، هذا إذا لم يكن في ملكه عن النصوص عبيه.

وأما إذا كان في مذكه عن المنصوص عليه، بأن كان في ملكه عبد واحد، أو كسوة عشرة مساتين، أو إطعام عشرة مساكين، لا يعتبر البسار والعسار، ولا يحوث الصوم، لأن الله تعالى شرع المسوم في سق من لا يضار على اللكذير بأحد الأخياء الثلاثة، وهذا فادر على ذلك، فقم يكن التكفيم مانصوم مشر وعاً في عنده، وإن لم يكن في ملكه عيراً "المصوص عليه، حبيثة يعتبر البسار والعدار، وقد كبتا في كعارة الظهار أن من ملك رفية لزمه العنق، وإذ كان يحتاج إليه ففي كدرة البعين كذلك يكون.

٧٨٧١ - وعن أبي بوسف رحسه الله تعالى ، إذا كان للرجل عصل عن ما ملك عور الكفاف، أو فصل عي كان ما ملك عور الكفاف، فيله الطعام في أغارة اليمين ولا يحزته الصوم، ويعتبر أن يكون دلك القضل سائل درها عصاعداً في رواجة ، وفي رواجة مقدار ما الصوم، ويعتبري به طعام عشرة مساكين أو بتحوه أوى الحسن في اللجارة عن أبي حسمة وحسم أفه تمالى، فإن إلا كان للرجل قدر ما يشتري به طعام عشرة مساكين ليس له غيره ، لم يحره المسوم، وحن ابن مقاتل الراك، أن من له فوات يوم وابلة لا الجرته الصوم على كفارة البحون ، إن كان الطعام الذي عدد مقدار إطعام عشرة مساكين، وصيل: إن كان عدد أقل من فوت شياء حارلة أن عدد أقل من فوت شياء حارلة أن عدد أنها من فوت شياء حارلة أن عدد أقل من فوت

⁽١) سوية النفوق الأنة ١٩٩٥

[﴿] اللَّهُ عَلَى مَا وَقَالَ فِي ظُلَّا وَاللَّهُ مِنْ الْعَلِينَ عَيْرٍ.

۳۸۸۷ و عن محمد، حمد الله تعالى ، إذا وجب عليه كمارة غير، وهو عن يعمل يبده بحسن قوات يوم، والدكان عمر لا يعمل يبده و يحيس فعوات سهر ، وعمل ألى يواسف و مسه لله تعالى إذا كان عليه فيات المدن، وأيس المستكورة ويبدأل الناس ما يكال، وكان تدخيم ، الا يجول له الصوام في النقاوة اليسهر، فاعلى هذه الرواية لم يماد، والتحص عن الكفاف عي الكنامة وفهد الرواية مخالمه فاروينا علم في العداق ل أبي يدماف واحده فه تعالى

و كذلك إذا لم يكن عدد والاقتدار طعام بجوز به الكفائة وارامم أو درامم أو درنير مقدار ما بسترى ذكت به لا مجزله الفسوم و معده الروامة بويد قوت الل مقابل، وقو كناد له عروض أو أوامى سايسة قيمة الطعام، جاراته الفسوم سالم يكن فصل على الكفاية مقدار ما يبلغ قيمة الطعام، وإذا كان تعمل عائب أو له ديون على الناس، ولا يجد ما يعتل ولا ما يكسو و وا ما بطعم أحراه العسرم، مكك ذكر محمد رحمه العائمالي

فالودة ومأويده في مسأله الدينة ود المديكن في مان الغائب "العلوك يجري عن الكفارة. أما اذا قات في مان الفذائب علوك بعدى من الكفارة الاججرة الصوم الان المكفير بالصوم ضرع في حن من لا بقدر على التكفير بأحد الأشباء الثلاث، والغيبة بدني القدرة على الإكساء والإطعام العالمة في الفدرة على الاعتاق.

وتلويلة في سمالة الدين، إدا كان الدين على معسر لا يندر عي الأدام، أما إذا كان الدين على على ديدر على الأدام، وإن طائعة عدر عليه لم يحزد الصوم. 24 روي ابن سماعة من محمد وحمه الفرامالي - وتدلك عاز في المرافإوة از مها الكعارة ولا مان بها، وأنها على الروح النهر، وروجها عادر على الأدام، الذا تحدثه بلائك أربزدي[1] في محرها تصوم.

٣٩٧٣- ولو كان مه دال رعبه دون كثيره ديل ساء أو أكثر ، أجز أد طهاوم بعد ما يقصى دنته من دلك الألل ، دكما ذكر صحيب رحمه الله بعالى في الأصل . وهذا ضاعر ، لاه كثير بالصوم وهو ضير فدر على التكفير مأحد ، لأسباء التلائم ، فأما قبل قصيه الدين هل يجزئه الصوم أ اختلف الشايخ رحسهم الله تعالى فيه . وإنما احتضراه الأن محمداً رحمه ، اله تعالى ذكر في الأصل العابل على القولين ، أما الذي يما على عدم اجواز ، شرفة وهو فوله ، بعد الله على المعالى في المسألة ، فيه فعال ؛ لأن

⁽١) وهي في : في طاع الفاتات، وهي أط . هي مسأله العاتات

⁽۲) مکتابی ہے۔

الصدقة تحرالهذار

۱۹۷۷ - وفي المنتفى - رواية لهراهيم عن محمه وحمه فه ثمالي: إداكان على الرجل مشرة دراهيم دين، وعده عشرة دراهم عين، وعليه كفارة بين، قال: لايحزنه الصوم

۱۹۸۷ وروي الخمن مزارياه عن أي حنيفة راحمه الله تعالى إذا كان على الرجل فان كبيراء ولد ما يقدر على أل بطعم به فو يجزه الصيام، وإنها يعتمر البسار والعسار عنافة حالة الأدام، حتى إدا حتى وهو معسراء وأخر السوم حتى أيسراء أو أصاب عماة فإنه لا يجزئه الصوم، بنغة دلك عن ابن عباس وإبراهيم المخمل وفي الله تعالى عنيم.

تم إذ حب واختار التكفير ، لإعناق، فإقابجزئ من الإعناق ما بجزئ من كفارة الظهار أو قد مرا الكلام مي كفارة الظهار مي كتاب الطلاق [1]

٧٨٧٩ أَ وِإِذَا كَانَ الْعَبِدُ بِينَ رَجِلِي فَأَعَيْقُهُ أَحَدُهُمِنا مِن كَفَارَةُ بَعِبُهُ ، أَو كَانَ العباركلة الرجني، فأعلق نصفه عن كفارة بميته ، فالجُوابُ في كفارة الهيئن نظير الجراب في كمارة اقطهار ،

٧٨٧٧ - وكو أعنق عبداً عن كصارة هينين، أجزة أن يحمله عنن أحدهما عند علماها. الثلاثة وحمهما لله تعالى كما في كفارة الظهر .

٧٨٧٨ ولو وجب كفارتك أو ثلاثة من الدمين، فأعنق تلاك وقات يبوي مساوعتان كل وقعة أن تكون عن الكفارة، وتم يتو رفعة عينها عن كفارة تعيمها، جانا عنه علماء، تا اللاته راحيهم اقه تعالى على نحو ما ذكرنا في قفارة الظهار، فالداخيار التكفير الإطعام يطعم عشرة مساكرا، ويجرى فيه التمثيك والإماحة، وقد ذكرنا ذلك في كمارة الطهار، فكفارة اليمين تكون كفائك

٧٨٧٩ و من حدمة ما لم بدكر بمة: إذ وضع من عليه كتارة البسين خمسة أصوع من عام أم بين عشرة مساكين فأرستوه، أحزأه عن مسكين واحدة لامة لا بخنو من أن بكون أخذ واحد منهم تصف صاع.

۱۹۸۹ - وإن احتار التكمير بالكبيرة كبي عشرة مباكين، والكبيرة لكن مباكين إزار. أو جبة، أو قبيص، أو قباء أو كبيره - وأرادي لإرار المُلاءة، فإن الإرار منى أطلق في عرف ويارهم براديد المُلاءة، هكذا قالوا

وإغاجاز هاء الاغتهاء في الكندوقة لأنها كندوة معنى واستنا وحكتاء أما استأ هلاند الكندوة اسم لما يكنس بدرو لايسه يسمى مكشياء وهده الأغتباء بهذه الصفة وأما معنى طلاد

⁽١٠) ما بين للعقر فان مناقط من الأحمل وأنسله من طارم وهم.

المطفوب من الكسوة رد العرى، والكسوة لهذا وضعت وقد حصل رد العرى بهذه الأشياء. وأما الحكم فلاله نجوز الصلاة فها.

ثم إغا يجوز هذه الأشبياء إذا كان بحال لو توشيح به ووكع، أمكته الركوع من غير أن تنكشف عورته من غير أن يقعد، وأما إذا كان بحال يحتاج إلى أن يقعد لا يجوز، وهكذا ذكر في رواية هشام.

شم إن محمداً وحمه الله تعالى ذكر الفعيص والجبة والفياء، ولم يذكر أنه عل يعتبر فيه حال القابض حتى إذا كان بصلح للقابض يجوز، وإذا كان لا يصلح للقابض لا يجوز؟ يعض مشايخنا رحمهم اقد تعالى قالوا: يعتبر فيه الوسط إن كان بحال يصلح للأوساط من الناس (يجوز، وما لا قلا)".

قبال الشبيخ الإمام الأجل شدمس الأثمة الحلواني وحمه الله تصالى: هذا القول أشب بالصواب، وأما العمامة ذكر في ظاهر الرواية أنبا لا تجوز، وروى عن أبي حتيفة وحمه الله تعالى أنها إن كانت صابغة يجوز؛ لأنها إن كانت سابغة يتأنى منها الإزار، والإزار يجوز، وبعض مشابخنا وحمهم غلة تعالى فالوا: إن كانت العمامة بحال يجكه أن يلف في البدن يبعوز.

وآسا السراويل لم يذكر مستهد في الأصل ، وذكر القدوري الألصيديم أنه لا يجوز وعن محمد وحمد الله تعالى . وواية أخرى الله قال: إن أعلى الرأه لا يجوز وإن أعطى الرأه لا يجوز وإن أعطى الرأه لا يجوز الأن المعتبر وه العرى بقدر ما تجوز به العملاة الأن منتر العورة فرض لا تجوز الصلاة بدونه ، أما ما زاد عليه فضل يستر للتجمل أو للتنفي، فلا يؤخذ عليه في الكموة كما لا يؤخذ عليه الما الرجال سراويلا ، فقد كما لا يؤخذ عليه الإدام في الطعام . إذا ثبت منا تنقول: إذا أعطى الرجل سراويلا ، فقد أعطاه ما يستر به عورته، فإذا أحطاه المرأة فلم يعطها ما تستر به عورتها . وقال أنو يوصف وحمه الله تعالى ذلا تجزئ السراويل في الكسوة في الرجل والمرأة حسيمًا ، فكأنه اعتبر وه العرى عن جميع الميان.

- ٧٨٨٧ وإذا أعطى كل مسكين نصف ثوب، أو أعطى ثوبًا لعشرة مساكين عن كفارة عيده لم يجره عن الكسوة ١ لأن وظيفة كل مسكين ثوب تام، وهو إلها أعطى كل مسكين تصف ثوب فلا يجزئه، وإذا لم يجزئه عن الكسوة، هل يحزنه عن الطعام إذا كان يبلع قيمته قيمة طعام عشرة مساكين؟ ذكر شيخ الإسلام أن في ظاهر رواية أصحابنا وحمهم الله تعالى

⁽١) أثبت من حميع النمح الوجودة عندنا.

يحرثه موي أن يكون بدلا عن الطعام أو لم ينو.

۱۹۸۸ و عن أبي يوسف: أنه إفا بوى أن يكرن بدلا عن الطعام بجزئه عن الطعام بجزئه عن الطعام، وإن لم يتوه فم يجرئه عن الطعام وإن لم يتوه فم يجرئه و فال الخاكم التهيد: في اللتفي الاجرئه الطعام عن الكونة و لا الكبوة عن المعنوة عن المعنوة عن المعنوة عن المعنوة عن المعنوة عن المعنوة عن الطعام من غير مصل بيسا إذا نوى أو لم يتوه فصار عن أبي يوسما وحمله الله تعالى في المسألة ووابنان، وفال إرض الاجراء وما كان منصوص عليه في الكفارة، وما كان منصوص عليه في الكفارة، وما كان منصوص عليه في الكفارة، وما كان منصوص عليه في باب، لا يصلح أن يكون بدلا في ذلك الباب عن عبره كالتمر مع الخلطة في صدفة العطر، فإنه لو أدى نصف صاع من قر مبلغ تبعده، قيمة نصف صام من بر لا يجوز، وإغا لا يحوز لما طنا.

وجه" ظاهر رواية أصحابنا رحمهم الله نعائي وهو الفرق بين الكسوة والطعام، و بين التسر والخلطة، أن الطعام مع الكسوة شبيشان سخناشان صورة وهذة ظاهر، وصعني، لأن المطلوب من الكسوة في الكفارة رد العرى، والمطلوب من الطعام رد الجوع، فجاز أن يكون أحدهما بدلا عن الأخر باعتبار القيمة، كالدراهم مع الطعام.

وأما التمر مع المختطة إلا كاما شيئين صورة، شيء واحد معنى الأن المقصود منهما واحد. وهو رد الجوع، قاعتبار الصورة إن كان يجوز أن يكون أحدهما بدلا عن الآخر، فاعتبار المعنى يمنع الأن اكثبيء المواسد لا يتصور بدلا وأصلا، وما قال زمر رحمه الله تعالى ليس بصحيع ا لأن الكسوة صارت أصلافي ماب الكسوة، وتحن لا نجعل الكسوة بدلا عن الكسوة المؤخرة إلما نجعلها بدلا عن العجام وهي له تصرأ صلافي باب الطعام.

ذكر فرعًا على قول أبي بوسف رحمه انه تعالى ، عتى الرواية الى تحوّر الكسوة يدلا عن الطعام ، والطعام يدلا عن الكسوة عند اللية ، فقال : إذا أعطى في كفارة اليمين كل مسكين مل حنطة ، ونصف إزار لا ، لو نفر عِنله ، وإن كان نصف الإزار يساوي مدا أجزأه إذا بوي نصف الإزار عن الطعام ، وإن كان لا بساوي مذا نظراً إلى المد قول كان المد بساوي نصف إدار منله ، يجزئه المدعز الكسوة حضف الكسوة و را لملد عن الكسوة عند الكسوة عند و الملد عن الغنام الإجزئه

وفي الشتقى البضاء عن محمد رحمه الله تعالى الطعام وإن قل بجزئ عن الكسوء، والكسوة تحزئ عن الطعام، ولا يجزئ الطعام عن الطعام إلا أن يعطى الكيل المسمى فيه، فإذا أعطى نصف صناع تمسر جيد يساوي ثوبًا، اجزأه عن المكسوة وإن لم يردها بعد أن يريد به

⁽۱) وهي ط : حجة مكان وجه .

الكفاريان

والخاصل أن احتلاف بالسر يشتوط لوقوع أحدهما هن الأحر التساوي في الفيمة مع بهة أهيل الكفارة أمانية كون المؤدى بدلا عن الأخر ليس بشرط عند مجمد وحمه الله تعالى . وهن أبن يوسف حلى الرواية التي يجوز أحدهما عن الأخر ليس بشرط على الرواية التي يجوز أحدهما عن الأخر ليه كون المؤدى بدلا عن الاخر شرط . ونكر في الأصل : بن أطعم خمسة مساكين وكس خمسة مساكين وكسي خمسة مساكين وكسي خمسة مساكين وأخس خمسة كان الما ليكون العلمام طعام تمنيك يحوز أيهمة كان الهلي والاحر أراضهن ويجعل الأغلى مدلا عن الأرضي حتى يتم وظهفة العشرة من الأرصه ، ولا يجمل الأرضي بذلا عن الأغلى عن الأرامه لا يتم وطبقتهم من الأعلى .

بيامه أنه إذا كان ذيمة طعام حمسة مساكين حمسة ، وقيمة كسوة محمسة مساكين عشوه . يجمل الكسوة مدلا على الطفاع ، حتى يتم وظيفتهم ذعن الكسوة "عن الطفاع، ولا يجمل الطفاع طالا عن الكسوة ، لأمه لا شهر وطيفتهم عن الكسوة ، وكذلك إذا كان قيمة الطعام عشرة وفيمة الكسوة حمسه ، يحمل الطعام بدلا على الكسوة ولا يجمل الكسوة بدلا عن انطعام .

وأما إذا كان الطمام طعام إياسة، إن كانت الكسوة أغلى من الطمام، يجمل الكسوة بدلا عن الطعام ويجوز، وأمكن جمل الكسوة بدلا؛ لأن في الكسوة ما في طمام الإباحة وريادة؛ لأن في الكسوة تمثيكا، وفي التستبك إباحة وزيادة، وإنا كنان الطعام أغلى من الكسوة لا يجوز، لأنه بقا يجوز إذا حملنا الفعام بدلا من الكسوة ولا رجه إليه، إذ لبس في الإباحة ما في التعليف.

وسئل الفقيلة أبو مكر الإسكاف رحمه الله معالى عملى أعطى عن كمارة البمان لكن مسكن ثلاثة أدرع من الكرباس، فان. لا يجور عن الكسوة ما لم يكن مفدار سواويل، وهذا الجواب إلى بستقيم على قول من يجور السراويل، وأما على قول من لا يجور عن الكسوة: يسمى أن بقال: لا يجور ما لم يكي مقدار إزار، وهو الذي يمثر به عن المثلاة إذا أعطى عن كفرة يجه لوبًا خلفًا.

عَالَ الفَقِيهِ أَبِرِ بِكُرِ الرِّسكافِ ﴿ إِنْ كَانَ بِحَالَ تَجُورُ الصِّلاةِ فِيهِ بِجَزِنَهِ فِي الكسوة، وما لا

⁽¹⁾ وفي ع - العدأن يوبد به الطعام مكاند بعدأن يربد به لكفارة .

⁽٣) آيڪ س ط

فلا. وقال الفقيم أبو جعفر: إن كان بحال يمكن الانتفاع به، أكثر من نصف مدة الجديد يجوز. عن الكسوة، وذلك بأن بنفع بالجديد سنة أشهر، ويهما ينظع أربعة أشهر

٣٨٨٣ - ومن أعطى عن كفارة بميه امرأته وهي أمّة ترجل، ومرالاها فقير لا بحوز ١ الأن هذه العبدقية إذا نتم بقبول الأمّة، فهو بمثرلة سالو دفعها إلى أبيه ""، أو أمّه وهما عموكان لرجل، وذلك لا يجور، فهمنا كذلك.

٧٨٨٤ - ومن أعطى توبًا تُمينًا تبلغ قبمنه هشرة أنواب وسط لا يعجوز، وفي باب الزكاة من وجب عليه شاتان وسطان، وذا أعطى شاة سمينة نبلغ قبمنها قيمة شاتين وسطين يجوز .

٧٨٨٥ وقو أعنق نصف عبده في كفارة يه وأطعم تحسة مساكين. فعلى قول أبي يوسف وحمه الاستحراء فعلى قول أبي يوسف وحمه الاستحراء فيصبر بإعناق المسف وحمه الاستحراء فيصبر بإعناق النصف معتقا الكل، فيقع العنق عن الكفارة، ويصبر معتقا الطعام تحسة مساكين، وعلى قول أبي حتيقة وحمه الله نعالى الاعتاق ينجزأ، فيصبر معتقا نصف وقبة لا غيره وتصف الوقبة لا يجزئ عن الكفارة، وتكميل الإعتاق بالضعام غير محكل الأن الجنس مختلف صورة ومعكى .

أما صورة فظاهر، وأما معنى فلأن الكسوه غليك. والإعتاق إسفاط الملك، والإسفاط مع التمليك حسّمان محتلفات، مخلاف الكسوة مع طعام التمليك؛ لأبهما حسّ واحد من حيث إن كل واحد منهما غليك.

سلامة وفي المنتفى . قال أبو يوسف رحمه الا تعالى في روابة: إذا أعطى مسكينًا واحداً كل يوم ثوبًا، إذا أعطى مسكينًا واحداً كل يوم ثوبًا، فعل ذلك في عشرة أيام أجزأه، هذا كله إذا كان الحالف موسرًا، وإن كان مصدرًا، فكفارته بصوم ثلاثة أيام متنامهات، عرف ذلك بعراءة عبد الله بن مسجود وضي الله شمالي عند، فإنه كان يفرأ: ﴿قَصِيامٌ للأَنْ أَيَامٍ﴾ "* -منتابهات- وقد اشتهر ذلك عنه، وإن صام يومين ومين وموض في اليوم الذلك وأفطر، لزمه الاستقبال، وكذلك المراة إذا حاضت في الإمام الثلاثة بن مها الاستقبال.

فرك بين هذه وبين ما إذا حافيت في كشارة العسوم" والشتل ، حيث لا بغزمها الاستقبال، ولكن يصل صومها بأيام حيضها ويحزفها، والتابع فد فات في الصور تين جميعًا.

⁽١) وفي تم مالودفعها لأبيه بالخ

⁽٢) سررة البقرة : الأية ١٩٦٦ .

⁽۲) وفي أف أو ام ١٠ أني كمارة الظهر المكان في كفارة السوم .

٧٨٨٧- و كفاره المعاول بالصوم؛ لأنه أعسر من الحر الدفير ، فإن تنفر عد مولاه الايمزاد ، قبل تنفر عد مولاه الايمزاد ، قبل كفر عد مولاه الايمزاد ، قبل كفر عد المواد كان المدود إدا كفر عدد المواد كان التكفير بالإعتاق أو بالاطمام أو بالكسوة لوزاد الموسم تنفلك نما وكان التكفير بالإطمام أو بالكسوة إلى المودد بلا حلاف وإن كان التكفير بالإطمام أو بالكسوة إلى حيفة واسحما والمعهد الله تعالى التكفير بالإعتاق ، يحوز عدد أي يوسمه خلافا لأي حيفة واسحما والكفير بالإيلامية بعالى التنفير المودد بلا المعالى التنفير بالإعتاق ، يحوز عدد أي يوسمه خلافا لأي حيفة واسحما

4000- أما العرق بين المؤ والعدار، أن الأمواء التكثير (1920) حراً أمكارا أن جامل الدراء المؤدى منكاً له بالبيع إلى سعى مدلك ثمناء وبالهية إن لويسم لذلك ثمناً وإذا أمكار الكن كان التكفير حاصلة جلك الأمر لا جلك العيراء وأما الأمر إذا كان عنداً لا يمكارا أن تجعرا قدر المؤدى منك فعاد لأن العبد ليس من أمن ملك المال. وكان الشكعير حاصلة علك العبراء والمكفارة لا تؤدى علك الغيرة لان ما هو المقعدة وهو الإجرالا يحصل مالكفير علك الغر

وأما العرق الأبي حيفة وصعده وحسيما الله تعالى بن الإعتاق عن الخر بالأمر إذا لم يسم لدلك تبناء أن الكهير عن الم إذا لم يسم لدلك تبناء وبن الإطعام والإكساء عنه بالأمر إذا لم يسم لدلك تبناء أن الكهير عن المدو يستاعي وموع الماك له عن القائر الودي، وإدا لم يسم الملك عوصاً هإها بقع الماك تعلى المؤدى بالهدف بالهدف والهية لا تعيد طفلك إلا يقض الم موت له، إلا أن قيص الموضوب له كما يثبت بقيص من يقسلم بالباعدة في القيص، والواهب لا يصلح بالماعته في الفيص، والهاد الموهوب به إدام كال غيره مقاص الهدة من الواهب يجور، وإذا وكل الراهب بقيض الهدة من الواهب يجور، وإذا وكل الراهب بقيض الهدة من بياسة لا يحور،

إذا ثبت هذا فقول: في الكسوة وانظمام إن ثم يوحد فيض الوهوب أه وحد تبض من بصاح نات عنه في الشفىء هو العابر، فصاد فانف له يفيض العابر، وفي اله تر ما وحد من القيص حاد الهية قيض لعبل، والعبد لا يصلح بائباً عنه في الشفىء لأن يد العند ند الواهب، ويد الواهب لا يصلح نائباً في العيض، فكذ بد العيد، وبعد ما هنق العند وصار الهيد له، بنيت الهية بالإعناق، فتعلَّر أن يحمل قيض العبد قيض التوهوب له، فلم يصر الموقوب قائضاً أصلا، والهيد لا تفيد الملك فيه القيهر.

٧٨٨٩ - ومن ماك أو قتل وعليه كهارة بمن، لا تسقط عنه، وكمارة الطهار كذلك، حكى عن العقبه أبن لكر فيدحى هكذا، و فاك الفقية أبو النبية رحمه القائمان كفارة الطهار تسقط بالموك إلاني تحيا لرفع حرمة الجماع، وقد سقطت حرمة الجماع بالموك، فتسقط المهار على المحيات على المحيات على المحيات المحيا

١٠٠ ما بين للعقوفين صافط من الأصل الصلامي قدوم وف

ح؟ - كتاب الأعان والمدور - ١٣٧٥ - للعصر؟ ؟ : في كفارة البدين الكسارة، بخلاف كمة قالبسين، الأبها تحد لرمع النفس الحاصل بهناك حرصه السوالة تعالىء والدنسالم يرتقع بالموت، فلا تسفط كفاوته أوالله مسحانه وتعالى أعلم

الفصل السابع والعشرون في المتفرقات (":

۱۹۸۹ مثل محمد بن شحاع رحمه فه تعالى عن رجل يقول كنت حافت بالطلاق. ولا أدرى أكنت معركاً حالة اليمين أو غير معرك، قال: لاحنث عليه ما لم يعلم أنه معرك. وفي أفتاوي ما وراه النهر : سئل أبو نصر الديوسي وحمه الله تعالى عمن حاف، ولسي أنه حلف بالله أو بالصيام أو بالطلاق، قال: حلقه باطل إلا أن يذكره.

٧٨٩١ إذا حلف المرحل لا يعيرف هذا البرجي، وهو يعيرف يوحهه دون اسب لم بحنث، هكذا ذكر المبالة من الاصل أ، واختلف عيارة المشايع رحمهم الله نعالي في تخريج المسألة، قال معضهم: معرفة الوجه دون الاسم، والنسب معيفة من وجه دون وجه، فإنه إذا كان حاضواً يكنه الإشارة إليه، وإذا كان غائباً لا يكنه إحضاره، والداخل تحت اليمين المعرفة من كل وجه؛ لأنه ذكر الموقة مطلقاً.

وقال معضهم: معرفة الوجه بدون معرفة الاسم ليست بعوفة أصلاء والدليس عليه ما الروى أن رسول الله كليم سأل وجلاء مل تعرف فلائل؟ فقال انهم، فقال: هن تدرى ما اسمه؟ فقال: لا فقال: فلائل فقال: إلا أن يعني معرفة وجهه، فون عني ذلك فقيد شداد الأمر على نفسه، واللفظ يعتمله فتصح ليته، وعقاؤا قان للمحلوف عليه اسم. فإن للم يكن له اسم إبان وقد من وجل فواي الوقد جاره، وفكن لم يسم بعده، فحفف الجارات لا يعرف هذا الرائد فهو حانت؛ لأنه يعرف وجهه وليس له اسم] " خاص يشترط معرفة ذلك، يعرف هذا قالل، يحتث.

٧٩٩٣ - إذا قال لامرأت: إن لم أشربك نأنت طائق ولا نبة له، فإنه ما مم يمت لابحث. في يبنه وصدا ظاهر، وإن توى آذ يضرب للحال ساعة حلف صحت نبته، حتى إذا لم بصرب للحال ازمه الحنث؛ لأنه نوى ما يحتمله لفظه - فقوله: أضربت يعتمل الحال، إلا أنه

أأا وني أم أ في المسائل الطرقة.

⁽٢) دكرة التياس في السوط ا ١/ ٢٨٨.

⁽٣) ما بن العقومين ساقط من الأصل وأنبتناه من ظاوم وف.

- YVV -

صار للاستقبال بدخول كلمة إن عليه ، ولكن مع احتمال الحال وإذا نوى الحال فقد نوى ما يعتمله لفظه ، وقيه تغليظ وتشغيد عليه ، فتصبح فيته في الفضاء وفيما بيته وبين الدندالي . وإن توى عملاً أو ما بيم وبين اللبل ، فنبته باطنة ويبنه على الأمد ؛ لأن هذا النفظ بحشمل الحال والاستقبال أما لا يحسمل ما بيسهما ، وهو نظير اسم الجمير ، بتناول الأدني ويحتمل الكل ، والاستارل ها بين ذلك .

9449 (د. قال الوحن: إن كنت ضربت فلانًا علين السوطين إلا في دار فلان، وقد كان ضرب للحلوف عليه أحد السوطين عليه في دار دلان، والسوط الأخر بي غير دار فلان، لا يحنف في يهنه و لأنه عقد عييه على ضوب في الماضي، واستنتى من يهنه عبرات السوطين في دار فلان غرطًا للحنف، وإدا يعتبر ضرح الحنف في دار فلان، قلا يعتبر صوب لسوطين في دار فلان غرطًا للحنف، وإدا يعتبر غرط الحنف فيما وراه المستنتى ضرب السوطين خارج دار فلان، لا كنت ضربته إلا في دار فلان التعبده حراء ولم يوحد ضرب السوطين خارج دار فلان، إنما وجد صوب سوط واحد فعرب السوطين خارج دار فلان، إنما وجد صوب سوط واحد فلايعتب في يهنه.

٧٩٩٤ - ولو فال: إن لم أكن صوبت فلاتُ علين السوطين في دار فلان، وبانى للسالة بحالها حنث في يبنه؛ لأن في هذه المسألة ما استثنى شيئًا عن يبنه، وشرط البر أيها صرب السوطين في دار فلان، وشرط الحنث عدم ضرب السوطين في دار فلان؟ لأن تقدير يبنه ضربت طلاتًا سوطين في دار فلان، إن لم أكن صرت ، فعسدي حر، ومتى كان ضرب أحد السوطين في دار قلان، لم يوجد شرط البر، عنه بر الحنث.

۷۸۹۰ إذا قال الرجل لغيره. أي عبيدي ضربته يا فلان، فهو حر، فضربهم جمعًا لايعنق (لا واحد منهم، ولو قال: أي عبيدي ضرب يا فلان فهو حر، فضربوه جميعًا عنفوا.

لا مد للعرفة هذه السالة وأجناسها من معرفة أصنين: أحدهما . أن كلمة "أي إذا أهديف إلى جمعلة بتناول واسداً منه غير عين ، قال أهل اللغة واللحود كامة أأى اتناول جرء من جمعة ما أضيف إليه هذه الكلمة غير عين ، النائي . أن النكرة في الإثبات تخص إذا وصفت بصفة عامة ، فحينال تعمم بعموم الصفة : وهذا لأن النكرة فرد من حيث الصيفة ، إلا أب قابلة للعموم ، ألا نوى أنها عم إذا قرن بها النهي ، فجاز أن نعم عبد قران الصفة العامة الواد الذات الموصوف بتلك الصفة ، وإنه جنس واحد فينصير كل بعد قران الصفة مرادة .

إذا عرفتا هذا، جنا إلى تخريج المسألة، فنقول: إذا قال لغيره: أي عبيدي ضربته، فقد جعل الفسرات صفة للصحاطب، لا لم دخلت عليه كلمة أي أوهم العبيد، فيخص من دخلت عليه كلمة أأى أذ لأنه لكرة في موضع الإنسات، ولم يوصف بالصفة أصلا، فلهانا لم يعنق إلا واحدًا منهم.

وإذا قال له: أي عبيدي ضربك، حمل الصرب صمة لم دخل عليه كلمة [أي وهم المبيد، وهذه الصفة عامة: لأنها أصيفت إلى الإساعة، وصفة العامة عامة، وقد ذكرنا أن التكرة من وصفت يصفة عامة عمت وظهارا عنوا جملة.

ثم في المد ألة الأولى إذا كان بدتن و حد من الدبيشه ينظر إن كان الصوصابط مه النمانب، يعتل الأول ؛ لا بعدام الزاحم بناه وقت نزول العتلى، وإن كان الضوب مدفعة واحدة عتل و احد منهم عير معين؛ لأن الزاحمة هنا فائمة ، وكان خيار التعين إلى المولى ، لأن العنل يثبت من جهتم فكن التعين إليه .

٧٩٩٠- لم فرق بين كلمة أكل وكلمة أبى فقال، إداقيان، كل عبيدي ضربته، فهو حرء مضرب الكل عنق الكل، وقو ضرب البعض عنق البعض، وإنما كان كذلك؛ لأن كلمة كل "موضوعة للمموم، بحلاف كلمة ألى، وإنما يثبت المموم بكلمة ألى أد صار الماخل تحياء أي موضوفاً بصفة علم ما ذكران.

واستنبه مده حدد رحمه الفاته الى الكتاب فقائد ألا ترى أنا من قال لفيوه أق نساءى [كلسها با فلان فهى طائل، فكلم نساء، جملة لم تطلق (لا واحدة منهن، وألا ترى أن من قال بعيره: أي نساءى "" كلمتك با فلان، فهى طائل، فكلس حسماً طلقن جسماً، وألا ترى أن من قال: أى بساءى شاءت طلاقها فهى حالق [فشش جسيماً، وأو قال لعيره: أى نساءى سنت طلافها، فهى طائل)"، فتاء طلاقها وهرائماً لم تعلق إلا واحده، وألا ترى أن من قال لغيره: طلق أي نساءى شئت، فشاء طلاقهن ليس له أن يطلق إلا واحده منهن، وقو قال: هاتى أى نساءى شاءت طلاقها، فشنن جميماً كان له أن يطلق الكل، والمعنى في الكل ما

٧٨٩٧- و عل قال: إن يلغ ولدي التمان فلم أختنه ، فامر أني عالق ، فال الفقيمه أبو

⁽١) أثبت جميع النسج التي عندند

⁽¹⁾ أنت من أو .

اللبث وحمه الله تعالى " إن الخرعن عشر سنين، يتبعى أن يحنث الأن ابتداء الوقت المستحب المختان سبع سنين الأنجنت المستحب المختان سبع سنين يوم بالصلاة، فيؤ مرا طغنان احتى يكون أبلغ في المتطهير لصلاته ، ومهاينه عن عشر سنين . قال الصلو الشهيد وحمه الله تعالى في وافعاته : المختاد أنه بادا أخر عن عشر سنين أن يحنث الانه أدنى وف إذا احتلم يحكم ببلوغه . قبل: هذا إذا لم يكن له نبة ، فأما إذا توى أول الوقت لا يحنث ما لم يؤخر عن سبع سنين ، وإن كان مراده أخر الوقت لا يحنث ما لم يؤخر عن سبع سنين ، وإن كان

٧٨٩٨ - وجل قدف الراة رجل، فقال الروج ، هي طالق تلاقًا إن لم يشين زناها البوم، فعضى البوم ولم يتبين يقع الطلاق، والتبيين إلى يكون بأربعة شهود أو بإقرارها؛ لأن الشهود والإقرار كل واحد منهما حجة النبين.

٧٨٩٩ - وجل بينه وبين امرأته حصومة، وكانت الصهرة يتوسط بينهماء فقال زوج الصهر للصهرة: اكر تو با داماد سوى كنى بينج نيك وبد، فانت طائل ثلاث، ثم إن الصهرة فائت لحنها: إما أن تسكها أو تطلقها، فإن لم يكن الحان استشار الصهر في ذلك الأمر و إندائ الصهر، يخاف أن يقم الطلاق عبها.

٧٩٠- سكران قال لغيره نولا على سبيل اللطف، وقال: إن لم أقل هذا من قلبي،
قام أنى طالق ثلاث، ثم أفاق ولم يتذكر من تلك شيئًا، لا تطلق امرأنه لأن الظاهر أن يقول
من الفلب؛ لأنه في حالة السكر يكون في غاية النشاط، فالطاهر أن جميع ما يقول يقول من
المغلب.

٧٩٠١ - وجل أخذ ثوب امرأته ، وذهب به إلى الصباغ ليصبخه ، فقالت له امرأته : إنما ذهب كه لتسبحه ، فخضب الزوح وقال : إن صبخته فأنت طائق ، تم صبخ الصباع الثوب بعد ولك ، لا يحث في نبيه ؛ لأن صبغ الزوج أن يأمر الصباغ بالصبخ ، ولم يأمر به بعد البعير [ظم يوجه قرط الحنث بعد البعين] أن فلهذا لا يجت في بهنه .

٧٩٠٢ - رجل قال: إن تركت من السماء، فاصرائي طالق، ثم يحتث في بينه، ولو قال: إن لم أسن السماء، حنث من ساهته، والفرق أن شرط الحتث في المسألة الأولى ترك المس، والترك لا يتحقل في غير القدور عبه عادة، ولى الثانية شرط احتث عدم المس، واكس في غير المقدور عليه لا يتحقل.

٣٩٠٣- رجل نزوج (مرأة يبلخ) فذهبت الوأة إلى ترمد سراً من الزوج، ففيل للزوج:

⁽١) ما بين المعلوفين ساقط من الأصل وأقضاء من ظاوم وف.

إِذَا لَكَ العَرَاقَ يَرْضَكُ، فَقَالَ: إِنْ كَانِبِ لَي العَرَاقَ يَتَرَمَكُ، فَهِي طَائِلَ ثَلَالًا، فَقَدَ مرات هذه المسألة عَمْ أَجِنَاسِهَا فِي كِتَابِ الطّلاق، في ذكر الشُرطة بِكُلُمَةً ﴿إِنَّا لَهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمُع

٧٩٠٥ وفي الوادر ابن سماعة عن أبي بوسف رحمه الله تعالى: إذا حلف الرحل لا يافان علامًا على شيء، هافاء درهمًا ، أو قال، الظر إلى هذا ولم يفارف ألم بحث في يبته وفر قال: الغر بني داخي حتى إصلى، ودومها إليه ليستكها له حتى يصلى، فهو حادث، والو قال: الظر بني خدمة هذا العدد يوادًا أو يومين فيني أويد شراءه، ودعمه إلى مقد التسته، وحدث في نبيه.

٧٩٠٦ وقي الشيقي ، إذا قال إن ثم أكن جامعتُ امرأة فلان مكذا، وقد كان خالف فعل فلك بالعرأة فلان قبل أن يتزوجها، قال: هو حالت في الفضاء، ويسعه فيما بهنه وميز رس، إن أراد دلك الذي فعل.

۷۹۰۷ ولو قال: اگر ماین خانه ندر چبری آرم از معنی کد خدای فکف، فذهب ضیفا وجه ماندنة، بان کان یسبواً باکن وحده لا بحث، وارد کان بخیث بدّحر حصه ویتناوله بمد ذاک محت

٧٩٠٨ وكر محمد رحمه الله تعالى في كنيو من الواضع: إدا كانت لحقيقه مهجورة والمحار متعارفًا فالعبرة للسحال والم يذكر ما ذا يريد من المتعارف؟ وقد اختلف المتابخ وحمهم الله تعالى فيه ، قال مشابح بلع ، يريد به المتعارف بالتعامل وقال مشابخ العراق : بريد به المتعارف بالتعامل والأعوال : قال مشابخ ما وراء المبو : ذكر محمد رحمه الله تحالى في الحامع الصغير مساكة ذال على أن ما قاله مشابخ العراق قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وما فاله مشابخ العراق قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ،

٩٠٠ وصورة تلك النسألة: إذا حلف لا يأكل خيماً، في كل خيراً أحر أخل أخل خيراً وأشل خيراً عند أبي حسفة رحيم الله تعالى؛ لأن النفاهم والدول بقع عليه فإنه يسمى خيمًا، وعندمها لا يستشا؛ لأن النعاهل لا يقع عليه؛ لأن خيراً وكذا حيراً

لأدمى، ولهذا حار الوقف عندهما؛ لأنه وجد فيه التعارف باشعامل، ولم يجز عند أبى حيفة رحمه الله تعالى؛ لأنه لم يوحد التعارف بالأقرال والتعاهم الأن الأخيار التعلمت فيه، بمصها وردت بحوازه، وبعضها وردت غساده، والتعارف بالتعامل عند، لسي يحجف وإلغا جار الاستصاع عند أبي حيفة وحده الله تعالى وإن أبه يجز فيه التعارف بالأقوال، لأن الاخيار أنه أن في فياده

١٩٩١ وفي فنندى الأصل : إدائنهمت الوأد وعلى في عدروج لمرأة فلك الرجل مع الرقاق واحدى المرأة فلك الرجل مع الرأله في مؤسم مع الرأله واحده والمرأة مائمة في مؤسم المؤرد تجال المسطان أخد الزوج وحلمه بطلافها ما أحدث هذا المنهم مع المواذك ، وحدف لا تطلق المرأة الرجل مع المرأة إذا ذكر، يرديه عادة أذ يؤخذ الرجل مع المرأة إذا ذكر، يرديه عادة أذ يؤخذ الرجل مع المرأة أذا فريد على إما وطائد أو تكامأ و تكامأ و وفريوج، ذلك هها!.

٧٩١١ - امرأة قالت لروجها: اكر من معجراً أبا كفش خواهم فكفا، ثم إن الروح حا بالخمار ورضع على وأسها، ولم ففل: شبئًا، فرفعت الرأة الخمار من الرأس، ورضعت في العبية، ولم تحاصم زوجها فلا حنت عليها؛ لأن الحت معلَّن بالإرادة، وإليا عمل الفلب، فيتعلَّن الإخبار، كما في للحبة وأشيامها.

174 17 - وإدا حلف الرجل لا يركب دابه بسلان، في ذيب دية هي من كسب عسب، المحافول، فإن لم يكن عليه دين أصال، فإنه لا يحتت عند أبي حسفة وأبي بوسف رحمهما الله فعالى إلا أن يوبه، وعلى غليه دين أصال، فإنه لا يحتت عند أبي حسفة وأبي بوسف رحمهما الله تعالى إلا أن يوبه، وعلى علك الرسفة اللهد إلى غولى إضافة مجاز، وإني العبد إضافة حقيقة؛ لأن الإضافة إلى عولى علك الرسفة والاصافة إلى العبد، وكان ملك والإضافة إلى اللهد والتصرف المقصود من ملك الرشة ملك لتصرف، وكان ملك الرضة باعتبار المقصود كانبيع لمنك الهد والتصرف، عنكون الإصافة بملك الهد والتصرف حكون الإصافة بملك الهد والتصرف حكون الإطافة إلا بالنبة.

وإلا كناك على العبلة دين مستشرق، قعلى هوال أبي حسقة الأول لا يحساه وإن بوي. وعلى قولة الأخو رهو قول أبي يدسف رحسة انه تعالى بحشك إذا توي، وعلى هوال محمد يحتث من غير نبة أوإن كان عليه دين غير مستقرق، فعلى قول أبي حبيفة الأوال لا بحثث وإن نوى» وعلى فوله الأخر وهو قول أبي بوسف رحسة أنه تعالى يحتث إذا نوى، وعلى قول

⁽١٦) المحز الرب ك الرأة عني رفيها

محمد يحنث من غير نبية أ¹⁵ وإن وكب داية مكانب لا يحنث بلا خلاف.

٧٩١٣ - وفي آفشاوي أبي اللبك رحمه الشائطاني : رجل حلَّفه اللصوص بثلاث تطليفات أنَّ ليس معه درفعم فير الذِّي أخذره منه، فحلف ثم ظهر أنه كان معه شيء من الدراهم، ينظر إذ كمان ممعه أقل هيئ ثلاثة دراهم لا يحنث في يجيده الأناسا دون التملانة در اهبر لا يسمى دراهم، وإن كان معه ثلاثة دراهم فصناعدًا حنث في بينه، فإن كانت اليمين بالطلاق أو العداق طلَّقت الرَّأة وعنق العبد، وإن كانت بمِنه بالله تعالى قلا كفارة عليه؛ لأنه إن علم فهو غموس، وإن لم يعلم فهو لغوء هذا إذا كانت بالعربية.

وإن كانت بالعارسية بهذه اللفظة : اكر با من درمي هست ، إن كان معه درهم أو أكثر والجواب على التفصيل الذي ذكرنا، وإن كان قال: الله بامن سيم است، إن كان منه ما أو علموة بذلك (أخيفوا منه حيث في بينه ، وإن كان معه منا لو علموا بذلك أ " لا بأخذوا منه لا يحنث؛ لأن هذا لا يكون مرادا باليمين.

٧٩١٤ سنل شمس الإسلام الأوزجندي رحمه الله تعالى عمن قال: إن لم أخرُب بيت فلان غذاً فعبدي حري فقيد ومنع حتى لم يخرب بيت فلان غذاً ، قال: فيه اختلاف المشابخ رحمهم الله تعالى. (ولم يز دعلي هذا) والمختار فلعتوى الحبث؛ لأن شرط الحنث عدم الفعار. والعدم يتحفق بدري اخبتهارت وقيد ذكرنا جنس هذاهي مسائل السكني في القصل الثالث

٧٩١٥ - وسئل بحم أنابين النسفي رحمه الله تعالى عمن قال لامر أتعه اكر ترابيش مامي م د مكذًا، قال. ملا على المخاصَّة والمُماخاة والمؤالفة، فإنَّ وجد دلك يحت، وما لا فلا.

٧٩١٦- رجل ادَّعي على أخر ألف درهم، فقال اللَّاعي عنيه: أمرأتي طائل إن كان لك علىٰ ألف درهير، وقال المدِّس: (موأنس طائق) له يكن في عليك ألف درهم، فأفيام المدَّعي السنة عليه ، وقضى القياضي بألف، فوق انقاضي بين المدعى عليه وأسرأته ، هكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى

وفي العيون : إنَّ على قول أبي يوسف رحمه أنه تعالى يقرَّق، وعلى قول محمد لا بقرق، وهكذا ذكر في المنتفي - قصار عن محمد روايتان فيفني بالنفريق. فإنا أفام المدّعي

⁽١) ما بين المعلوفين ساقط من الأحمل وأثبته من ظ وج وف

⁽۱) آئين من الله و ام .

عليه بعد ذلك بينة على الإيفاء في دعوى المدعى عليه ذلك عبد القاضى ، فالقياصى يقرق بين السماعي [وين اسرآنه ، إن زعم المدعى أنه لم يكن به إلا هذه الألف ، وتقريق المناصى بين المدعى وبين [" المدعى عليه باصل.

٧٩١٧ قال في اللنفي أو فال هشام: قلد المحدود و ما المنافئة الله إلا أثرم القاضي الكنافي عليه الماريت هادة شهود الماعي، تم أوم الدائمي عليه بسة أنه قد قضاه الثال وغالب الملاعي، هن له على الشاهدين سياع قال. أما في قولي دلاء وآما هي قباس قول أبي يوسعه و حده لغة تعالى له ذلك .

هذا كله إذا أقام الحاص البيئة على الخال، قاما إذا أقام البيئة على إقرار المداعى عليه يالحال للمداعي، فالقاص لا يعرق بن المداعي عليه وبين المراقة؛ لأن الإقرار محتمل، وشرط المنت كون الألف عليه لا محالة.

۱۹۹۸ وفي أمثاوى لمى المبت رحمه الله تعالى 1 المفصوب منه إذا حلف أن الابقيض المغصوب منه إذا حلف أن الابقيض المغصوب منه. الا المغصوب من الغاصب، وقال: سلّمته إليك، وقال معقصوب منه. الا أقبل الابحدث، ويبرأ الرادة الرد أن أقبل المحدث القبض، ولم بوحك، وشرط الرادة الرد وقد وجد. ألا لذى أنه لو حلف أنه الابؤدى وكانا ماله وقسراً به على العالم وأعداد العالم مه الركاء، حار عو وكانه والابحد، كذ منا.

4919 ومثل شبسر الإسلام الأوزجندي رحمه اله ترابان عن رجع دفع ثوره إلى الشمار وسن رجل دفع ثوره إلى الشمار وجدت المورة: إلى المعتار و فحلف روع أثاثا ومن به ألما صورة: إلى ثم أكن دفعت ثوري إليك فكذا و شوطور أنه كان الابن أو الناميد في عباله و فلا يحنث مي يهند الآن الدفع إلى من في عبال الإنسان عمرة الدفع إليه، قال . إلا إذا عبي المدفع إلى المعتار عبدًا .

۱۹۹۲ رحل أنى باب مديرته وحلف أن لا يذهب من هذا الموضع حبني يأخذ حبقه، فحاء المديرة وبحل عبنى يأخذ حبقه، فحاء المديرة وبحله فقط من الله فقط المديرة وقط أن يوخيش وازان جا بيداره، فم دهب علمه قبل أن يقبض حقه، فقد قبل : يحت، وقد قبل الأوج ال سبوختش كه اوا نجاك بوديكى جند كه م يرون الماحتش بى تكه به قدم خويش بوحتى، ثم دهب لا يحت، الأنه ما ذهب من بايه، بل دهوا به.

- ۱۹۲۱- إذا حلف الرجل أن لا يكون من أكوة فلان وهو من أكون، أو قال: لايكون من

⁽١٦ ما من المقونين سانعا من الأصل وأثبتاه من طاوم وف.

مراوعي فلان وأرضه في بده، وفلان غائب لا وكد نفض ما يبرسا من ساسته حدة الأن شرط افسة كومه من أكرة قلاما وقد وحده ونو عرج إلى رب الأرص بالقضاء الا يحتث وإقا كان رسا الارض حارج عن المصراء لأن هذا لقائل مستشي عن اليمين، فهو بمؤلة ما لو حلف لا يسكل فذه الدار، قلم يجد المتاح ليخرج إلا بعد ساعة الا يحدث في يجيه ما دام في طلب المتاه ، كذا هنا .

هابان آشنها معمل أخر عبر طلب صاحب الأرض؛ لبرد الأرض عليه يحدث؛ لأن هذا العمل غير صدتمي عن البدن، وأو صعه إسسان عن العروج إلى صاحب الأرض، هابا كان غي المصر، صدتمه عن طاب إسسان لا بحثث؛ لأن شرط احدث كونه مزاوعًا لفائان، وهالك لا يتحقق مع المع على ما مراء حتى ثو قال . إما لم أثرك مرارعة فالان، يجب أن تكون المسألة على قوفين، كما ذكرت في مسألة المكتى .

٧٩٣٦ . وفي الهيمون للمسائل الإداحات الرحل بطلاق السرائة ليدفونو البدرة فطأنا مدرهم. وتشاري سنارًا من الفطر بدرهم فغزك الايحث اعتبارًا بنطل.

7977 - (وكالك إذا حلف لدهدين قلالًا اليوم الماعد ودهم، عاششوى وغيفًا بالف درهم وغداه، فقد يرآني يجبه اعتبارا للفط) آن وهر نظير مسألة تقام ذكرها «هو ما إذا حلف لهعنقن شوكًا بالف درهم» فاشترى عبدًا بساوى شبئًا قليلاً بالف درهم وأعنف، برأتي يجبه وظريقه ما ناما

 ٧٩٢٤ - وفيد أبصاً: إذا قال الأسوالدا بالمشطّب أحماً، فأنت طالق ، فأنت هذه الواة العراة فد سراحت وأسها، فعقدت هي شعر هابحث؛ الأن هدامشط، وفيد نظر بحكم العرف.

٧٩٢٥- وفي افتاري أهل سمرف، (وقاحلت لا يختام فلانًا، فخاط له قميميًا بأجر لا يحيث؛ لأنه تم يخدمه، وإن خاطه بغير أجر أخاف أن يحدث؛ لأنه قد خدمه.

۷۹۲۱- وفي افتتاري أمي اللبت رحمه الله تصالي : إداحلف لا يعمس يرم الجمعة ، وقال عنده كرباس أراد به القميدس، فحمله إلى خياط وأمره أل يخيط لا يحنت في يبه د لأن يُهم وقمل على العمل الذي يعمل في سائر الأيام، وإذا حلف لايشتري من قلاف، فأسلم إله في تول حلث الأله اشتراء مؤجلاء ذكره في اعتاري أبي الليف أ.

٧٩٣٧ - وقيم أيضاً: إذا حلف لا يشتري عبد فلان، فأجر به داره لا يحشك لأنه ليس مشرى، ألا ترى أنه لا شصعة فيه، عم أن الشمعة نئيت في السراء، وفيه أيضاً - إذا حلف

٤٠) بابين المقرفين ساقط من الأصل وأنشاء عن قدوم وف

السلطان رحلا أن لا يشتري طعامًا لنبيع ، فانشري طعامًا لبيته ، تم بدا له فياعه لا يحشف الأنه ما انشراه الليع ، وهذا كمر حلف لا يخرج امرأته إلى بيت والدنها ، ومرحت للمجلس، تم وارت والدنها ، لا يعنف .

٧٩٢٨ - وإذا حلف لا يبيع داره، فيأعطاها المرأة، في صداقتها حنث، هكذا وكر في عناوي أمل مسرقند، ويحب أله يكون لجراب فيه حلى النفصيل، إن تروجها على المذار لا يحبث، وإن تزوجها على دراهم، تم أعطاها الذار عوضًا عن تلك الدراهم بحث، لأن هذا يبع، والأول بيس بيم.

٧٩٢٩ - وإذا حلف الرحل أن يطبع فلانًا في كل ما يأمره وينهاه عنه، فنهاه هن جماع امرأته فجامع و لم يحشق إذا لم يكن هناك سبب بدل عليه في افتاري أبي الليث [.

• ٩٣٠ - وهي أخر أيمان الكافي الراون الرجن نعيره او ماعك فلان، فأنت حر، وباعه من ذلان، فأنت حر، وباعه من ذلان، ثم مشراه عنه الم يعنق، وكذبك إدا فال نعيدة إدا وهبك فلان، فأنت حر، فباعه من فلان، وسلمه إليه الم إن فلان دفعه إلى الخالف وديعة، ثم وهبه مه لا يحت. فأما إذا قال الإذا بعث فلان مي، فأنت حر، والمسألة بحالها يعنق. وكذبك إذا قال: إدا وهبك فلان مني، فأنت حر، فوهبها منه، والعبد في بدا الخالف وقت الهنة يعنق، وإذا كان في بدا الخالف عبه وقت الهنة يعنق، وإذا كان في بدا الخالوف عبه وقت الهية لا يعنق.

۱۹۳۱ - امرأة حلفت ، وقالت: اكر من استنب اين كودك را بدارم فكذا ، فحامت امرأة أخرى ، وحملت الصبيبة في المهد ، (۷ أن الحائقة أرضيته حنث ؛ لأن إمساك الرضيع مالإرضاع .

٧٩٣٧ وقال بشرعن أبي يوسف رحمه الله تعالى . في رحم شهد عليه شاهدان أنه أعتل هذا العبد، فغال المشهود عليه : عبده هذا الأخر حراً إن كان أعلى عبده هذا الذي شهها عليه قطء وعدل الشاهدان، عنو المموكان جميعًا في قول أبي حنيفة رحمه الله حالي، قال نشر : وهم قول أبي يوسف وحمد الله تعالى .

ولو قان قال " هندى الأخر حر إن لم يكونا تنهدا على أور، فإنه بعثق المشهود معتقه. والا بعنق المحلوف بعنقه أولو كان حلف أن الذي شهدا به باطل، عنق الحلوف بعنقه [[] أيضاً. وكذلك إذا قال: إن لم يكن ما شهدا به زوراً وكذبًا، وفي اللتقي [[إذا استأخر دالله] مع حلف بالله أنها دابته ، برياريه الإجارة الإيحنت في تجينه. وقال: وكذلك في العارية

⁽¹⁾ أنت من طرور واز

٧٩٣٧ - وفيه أيضًا: إداحلم أنَّ [هذه أخته، رعني الأختية في الإسلام دين قيما بيمه وبين الله تعالى، والا يدين في القضاء، وكذلك إذا حلف أن آ¹⁰ هذا عبد وهو ينوى عبد أفه .

4974 - وفيه أيضاً: إدا قال: امرأته طائق إن لم يكن فلان خيرً من فلان، والذي زعم أنه حير من فلان، لهم بنقب البيت ويشرب الخمر معروفًا بذلك وبعير، من النسر، وفلان أخر من أهل الصلاح والفضل فيمنا نظهر للناس، قال. هذه طالق في القضاء؛ لأن هذا خير من ذلك عند القاضي، ألا ترى أن القاضي يقبل شهادته؟ فأما نيما به وبين الله تعالى فيسعه.

ه ۷۹۳ و بادا حيلقب لا يطلم جاريته إلا بإدن زوجته، فغالت له : طقهه في عينها الفعن أبي بوسف أنه لا يكون أ" إدنًا، وعن محمد وحمه الله تدالي (أنه أذن)"". وإذا حلف لا يأكل طعائل أو حيف لا يشرب إلا بإذن فلان، فأذن فه، فهذا على شوية أو لقمة.

٧٩٣٩- إذا ذان: كل جارية أشتريها أتسرّاها فكناء فاشترى جارية للخدمة، ثم تسرّاها حدث، بعلاف قوله: الأسرآها .

٧٩٣٧- رجل حلف أن لا يخرج من البلدة إلا بوذن غريمه ، فقال رجل لخريسه الم لا تأذن فيلانًا حتى يخرج من البلدة الفقال الخريم للرجل : هل تعطيني أنت منتى عليه الاف ا الرجل : نعم أتبت ، فقال : أذنت له في الخروج بشرط أن تعطيني أنت ما لي عدم الاف وكتب إلى المنبون أني قد أنفت لك في الخروج بنم ط أن يعطيني قلان ما تي عنيت الاف فلم يعطر شيقًا، ووصل الكتاب والخبر بالإذن إلى المديون، فاخرج من البلدة لا يحنث في يجهة الأن الإذن مقيد بشرط الأداء غير معلن بالأداء.

۷۹۳۸ إن قبال لامرأته: اگر ترانان وگوشت أرم مكفاء مان وگوشت بدست كسم. بفرسناد، ينظر إن كان هذا الرجل عن يأتي بالخبر واللحم بفسه إلى بيته لا يحسف، وإن كان عن لا يفيدن ذلك سفسه بحثث. وإداحك لا يحادي ملاق، فعادا، نقلمه، وحفظ لسانه وحوارجه لا يحنث.

۱۹۳۹ مع في طلاق آفناري أبي الفيث وحمه الله تعالى ٪ رجل وهب لخته بفرك وسلمه إلياء، وكان الحتن يعمل بذلك البقرة وأب المرأة كان عن عليه، ويقول: إنك تعمل بمفرناء

⁽۱) آلبت من خد و م .

⁽۲) أتبت من نشروام .

⁽۲) أنبت من أقد و م.

فنصب الحال وقال: الخريش وسب ماين كاركنو ومرانيم فكذاء فدحل الحتر الإصطبار مي لبلة مظلمة : ليحرج حماره، ووضع بناه على ليفر في قلسة اللس، تم علو مذلك لا بحيث في عيمه الأرسابقة كالامه تواحب تقبيلا البمين بالوضع يحهة مخصوصة وهو العمل به والم

- ٩٩٤ - وإذا حلف إلهارسية المستام الكثيم حدام العست كشيده تفعاقيل: أكر نتها كشيد وأردى يحنث في بيمه لانه في معاودك عليه الاكعاكم دستاس والرياني تنشيم بحنك في بييم، وإلا لم يكن تلفظ ملكًا عنه الأله في معاهم وله ختم الكنماء.

فركتاب الأنيال من المحيط

كناب الحدود

يشمل هذة الكتاب على عشرة قصول.

القصل الأوك في معرفة الزنا الوجب لفحد، وفيه معرفة حد الراء.

الفصل الثاني: في معرفة الإحصان الذي هو شرط وجوب الرحم.

الفصل النافث: في معرفة حُمِج طهور الزناعنة الفاصي أنَّ وهو أنواع:

منها في سؤال القاصى السهود عن كيفية الرناوه فيه ومكانه ونيسية المنبهود. وعيرها

ومنها في الشهادة بالزباعلي الغائبة واللجهورة

ومنها مي اختلاف الشهود في الطوع والإكراء والزمان والكلاق وأشباهها

ومنيه تيما إذا ظهر كالب الشهود في شهادتهم

ومنها فيما إذا طهرت الشهود عبيداً أو كفاراً أو ما أشبه ذلك.

وعب بيما إذا قتل المحكوم عليه بالرجم أو مغد إنسال.

ومنها في رجوع الشهود أو مضهم.

وصها لي ضهادة الإخوة على أيجهه بالرنا بامرأة الأب.

ومنها في فلهور أن شاهدي الإحصان عند لا ور جوعهما.

ومها في غيبة الشهود ومونهم قبل إقامة الخد وبعد بيان الإقرار الوجب للحد.

ومنها في إنرار أحدهما بالزم ودعوى الآخر التروج.

وسنها في الحمم بين الشهادة والإفرار ..

الفصل الرابع " في بيان ما يوجب الحد من الوصدوما لا يوجب.

التصل الخامس في الحديد تخله الشبهة بعد وجوبه ظاهراً، وفي دعوي ما يصير شبهة.

المصل السادس؛ في كلفية إقامة لحد.

١٩٠٥ وفي أم النوش الفهورس خرابت أحر براكية ذكرها مست الانتشاق

النصل السابع: في لقذف.

المُعَمَّلُ النَّامِلُ: في التَّمَزِيرِ ۽ ويبانَ الترتيب في المضربات.

الفصر التاسع: في بيان حكم الشرب والسكران.

العصن العاشر: في التفرةات.

الفصل الأول في معرفة الزنا الموجب للحد، وفي معرفة حد الزنا

٧٩٤٧- فتقول، الرنا الوحب للحداما يحرى بين الفاكر والأنس من سن أدم من الوطاء في قُبِل الرأة متعربًا عن عقد وعل شبهة عقده وأن يكون قبل واحد مهما منتهي لعماحه إدا جاور العنان

1984 وإلاه در فقال يكون الفعل في النّبي اليكون وجوم الحد مدالا حالاه الين أصحاء وجمه الله ندلي، فإن وطن الرأة في درها أو رطي علامًا، فنهى عالمه حدالزما عد إلى حابقة رحمه الله بعالى، الحراصرو وموقع في السحل حتى بحدث توبال و خادهما يحادجه كريا، ورأيت في الراصة أن الحلاف في العلام الذي إذا وطي الرأة في درها بحد اللاحلاف، والأحية أن الكاحي الخلاف،

۱۹۹۳ ولو معل هذا يعيده أو أمنه أو منكو منه و لا يحد بلا تحلامه نفس عليه في الزوادات أن أما تعلى قول التي حيدة ورجبه الله تعالى هلاك عنده لا يجد والحد عبدا الفحل في غير المطوك وعلى اللمفرك أولني ، وأما حدهما طمكات الشنبة سبب اللك .

153 الحرورة عرض أن كاول الوط منصريا على الدفت وعن شبية العقد الكان وحوب العدد للا خلاف بين أصحابنا وحديدائة تعديد فإن من تروح المرأة لابحل له يكاجها الدروح أنة أو ذات وحم بحرم بنه وأو معتدة القبر أو منكر حه القبر الومطائمة بلائل وقال العندت أنها على حرام ودحل بها وقال أم حيفة وحدمة له تعالى: لاحد عليه ولكن يعرو وقال أمو يوسف ومحمد وحسيما الله تعالى: عليهما فدارا عليه بالخرمة وأجمعوا على أنه لوقال الله ظننت أواخال لا يجب احدد وسترائي المسألة مع الحجم لا شده الله تعالى .

983 الدولقا فرطنا أن يكون كل و حد منهما مندي اصاحبه. فإن و خي سراة المنه لا يرحب الحدو لعدم الاعتباد، وكذلك يرف المهمة لا مرجب الحد لاتعدام الانسها، ويتفسح المهيمة إن لم يكن مأكولة اللحم. مد تحرق باسر ، ولا تحرق فمق الدح، لأم عيم تعديب احير نابلا ولده ويصمن انباعل فيمة الدانة إن كانت الدنية لميرود لأمها فلك لأحله حتى لا يعربها" قال الشيخ الإسام الأجل تسمى الأثمة السرخسي رحمه الله تعالى: الإحراق بالنار جانز وليس بواجب.

١٩٤٣ - وإن كيانت السفاية ماكسولة اللحسم، فإنها تفهيع، فيم نؤكل عنه أبى حنيفة رحمه الله تعالى: تحرق بالناوء وحمه الله تعالى: تحرق بالناوء ثم يضمى العاهل فيهة الله إن كانت المعلمة لغيره، وفي المنتفى: إذا كانت المعامة لغير الفاعل بطلب الوالى من صاحبها أن يدفعها إليه بقيمتها من عال الفاعل، شم يقبعها ويحرفها إن كانت عالا يؤكل لحمها ولا يحرفها.

حننا إلى بيان حد الزناء فيقول: حد الزنا بوعان: الرجم والحلد، فالرجم حد المحصن، والجلد حد فير المحسن، وقد كنان حد الزنافي الابتداء الأذي بالكلام، عرف ذلك بقوله تعالى: ﴿وَاللّذَانَ إِنَّهِ اللّهِ عَلَى الْكَلام، عرف ذلك بالحيس والإحساك في البيوت، عرف ذلك بقوله تعالى: ﴿وَاللاحِي يَأْتِينَ الفَاحِشَةَ مِن سَمَائِكُم ﴾ "الى قوله: ﴿وَاللاحِي يَأْتِينَ الفَاحِشَةَ مِن سَمَائِكُم ﴾ "الى قوله: ﴿وَاللّهِ مِنْ اللّهِ عَلَى اللّهُ وَاللّهِ اللّهِ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ ا

شم إن السي عليه الصلاة والسلام مين ذلسك السبيل فيمما رواه عنه عبدادة ابن الصاحت رضي الله تعالى عنه قال: خرح رسول الله يُظَوَّه بومًا وقال: الخدو اعني قد جعل الله لهن سبيلا المبكر بالمبكر جلد مائة وتغريب عام والنبب بالنب جلد مائة ورجم مالحجارة الأ

وليس معتى الحديث في حق الثيب شرع الجند والرجم على سبيل الجمع، وإنما معتاء الجلة تارة والرجم تارة أخرى؛ وهذا لأن التيب نوعان " محصن، وغير محصن، فَسَن الني عليه الصلاة والسلام حد كلا التوعين. ألا ترى أن في قصة العسيف ذكر الرجم، ولم يذكر الجلد لما عرب إحساس الضاعل، فضال لأنيس: أحد ألى الموأة هذا، حيان اعسرت

⁽۱)وفي ظرم الايعربية.

⁽٢)مورةالتمام الأية ١٦.

⁽٢) سورة الساء. الأبة ١٥.

⁽¹⁾ سورة النساد: الأو ١٥٠.

 ⁽٥) آخر جه مسلم في صحيحه (۱۹۹۰)، وإين حيازا في اصحيحه (۲۶۲۵ و ۲۶۶۹ و ۲۶۶۹)، وأبر عنوانة في أحسيده (۲۲۸۸ و ۲۶۹۸، والدارس في أمنته (۲۲۲۷)، والبيسيمي في الكيبري (۱۳۲۸)، والبيسيمي في الكيبري (۱۳۸۸)، والتيساني في مسيده (۱۸۱۸)، وأبو دارد في أحده (۲۶۵۷)، والمسائي في الاكران (۲۷۵۷)، وارد طاجد في أحده (۲۵۵۷)

العارج منها ""، وقم يقل: فاحشدها، وعال أن معنى الحيديث ما فنتا"، وقال عليه الصلاة والسلام: الا يحل دوامرئ مسلم من ا"" الحديث إلى فوله: "وزنا بعد الإحصارة.

حشا إلى البكر، فقول. الجسع بين الجلد وبن النعربيب" في حق الأبكار كان مشروعا في الابتداء، ثم النسخ، عرف ذلك بقوله تعالى: فإلزائية والزاني قاحليلوا كلّ واحد منهما مائة جنابية الله . ووجه ذلك أن الله تعالى جعل الجند جزاء في حق البكر، والجواء ما يكون كالهاء وإلها يكون كافياً إذا لم يجسه الشيء منه الأخراء فاستقرت الشويعة على اخلافي حق الأبكار، والتيب الذي هو نبس عحصن، وعلى الرجم في حق التيب الذي هو محصن.

⁽۱۶ أخرجه البخاري في صحيحه (۱۹۱۹)، وابن جالة في صحيحه ۲۸۳/۱۰، والدارمي في أست. (۱۳۱۷)، والتمائز هي أفكري (۱۹۷۰، ۱۷۷۹، والقيراني في الكري (۱۹۲۰).

 ⁽٩) وهي أم : مناطقا: هذا هو الكلام في حق الشب حيث أن البكر، فينشبول. الحسم بن الجائد والتغريب ... إلح.

⁽٣) أغرجدان حين في سنستم (١٤٠٨)، وأبو عوادة في سندة: (٤١٥٤)، والترمذي في سنته (١٤٠٢)، والترمذي في سنته (١٤٠٦)، والبيمقي في الكيري (١٦٧٠٠)، وأبو داود في سنة (١٣٥٣)، والراقيقة في سنده (١٢٥٦)، وإسحاق بن راهوية في سنده (١٦٥٦)، وإسحاق بن راهوية في سنده (١١٠٦) وغيرهم.

⁽٤) حكة التي النسخ البائرة التي حند، وقال في الأصل: التعربور

⁽٥) مبرزة الور ١ الأبة ٢.

⁽٣) مكذاهي النسخ التي عندنا، وكان في الأصل: يكن مكان يجب.

⁽۶) في ام . معامكان مند

الفصل الثامي في معرفة الإحصان الذي هو شرط وجوب الرجم

فقول: لهذا الإحصال شرائط سنة: في أربعة منها الفاق، وفي تُنين منها خلاف. فأمة الأربعة التي فيها العاق فشال منها لا يحتصان بالزما ومو السوغ والعقل، قون البلوغ والعقل شرطان في سائر العقوبات بلا خلاف، ونتنال منها يحتصان بالزنا وهو الحربة والإصابة محكم نكاح صحيح.

أسا الحرية فلأن الرجم علَى بالإحصال شرعًا، واسم الإحصال يتناول الحرة، قال الله تعالى: ﴿وَالْمُحَصَّلُاتُ مِن اللّهِمَ الرُّوَّ لَكَمَّا بِهُ مِن فَبِيكُم﴾ [[والمراد من تنجعمات الحرائز، فكان تعلق از جد بالإحصال تعلق الرحم بالحرية.

وأما الإصابة بحكم نكاح صحيح، أما أصل الإصابة فقد عرف شوط الحديث عمادة أن الصابة بحكم نكاح صحيح، أما أصل الإصابة فقد عرف شوط الحديث عمادة الرجم على النيسال ولا ثبابة مدون الإصابة، وأما الإصابة محكم مكاح صحيح، فإنا عرف شرط بالإجاباء، فإنا الأمة الجمعة، على أنه لو حصلت الإصابة مكاح ماسد، أو علك البير، أنه لا يشت الإحصاد.

وأما النتيان النيان فيهم احتيلاف فيحداهما اكون ثل واحد من الزوجين مساويًا تصاحبه في سائر شراط الإحصان وقت الإصابة بحكم النكاح، فهذا الشرط عندنا تبوت هذا الإحصان خلافًا نفسافمن رحمه الفاتعالي.

٧٩٤٧- بدر ذلك: أن الحر طسلم العاقل البائع إذا نزوج أمَّة، أو صيبة ، أو مجنونة ، أو كدابية. ودخل مها ، فإن الزوج لا يصير محصناً بهذا الدخول عندل حتى لو رئى لا يرجمه وعد الشافعي رحمه الله تعالى عمير محصاً ، وكدا الحرة العاقلة الدلغة المسلمة إذا زوجت

⁽١) سيرة المائدة. الآبة ٥

⁽⁷⁾ أخراعه إلى بالدود في الملتمى (۱۸۹۰)، ومسلم في المستجمة (۱۲۹۹)، والن حياد في المحجمة (۱۲۵۲)، والن حياد في المحجمة (۱۲۵۳)، والجاكو في أسلت (۱۲۵۳)، والترامدي في التكبري (۱۲۳۸)، والترامدي في التكبري (۱۲۳۸)، وأثر داود في أسلم (۱۲۵۳)، والسلامي في التكبري (۱۲۸۸)، وأثر داود في أسلم (۱۲۵۰)، والسلامي في التكبري (۲۲۵۷)، والسلامي في التكبري (۲۲۵۷)،

تنسبها من عبد أو مجنون ودخل بها لا تصير محصنة، حتى إذا زنت لا ترجم، فالحجة لتا في ذلك قول الله تعالى ﴿ الرَّالِيَّةُ وَالرَّالِينَ فَاجِلُلُوا كُلُّ وَاحِدِ منهُمَّا مِإِنَّةَ جَلَالِهُ ﴿ الله تعالى أُوجِبَ الجَفَد على جنس الزنا، وقو خليها و ظاهر الآية، لقتا يوجوب إلجف وإن حصلت الإصابة ، يتكاح صحيح ، وكل واحد من الزوجين مثل صاحبه في شرائط الإحصان وقت الإصابة ، لكن نركنا ظاهر الآية في هذه المواضع بالإجساع ، ولا إجساع قيما تنزعا فيه ، قبغي داخلا تحت ظاهر الآية.

وروى عن رسول الله بخلق: أنه قال لكسب بن سالك حين أراد أن يعزوج [امرأة يهودية]. ادعها خانه لا تحصلك "" وقم يرد به إحصان الفذف؛ لانه ثابت قبل النكاح، فكنان المراد وحصان الرجم، وهكذا روى عن عمر أنه قال لخفيفة حين أواد أن ينزوج أ" نصرانية.

٧٩٤٨ - النسرط الثاني: الإسلام، فالإسلام غيرط عند أبي حيفة ومحمد وحمهما الله تحالى، وهو أحد قولي أبي يوسف حتى إن الفعي إذا زني لا يرجم عند أبي حيفة ومحمد وحمهما الله تعالى، وهو أحد قولي أبي يوسف، وفي قوله الأحرة الإسلام ليس بشرط، كما عو قول الشافعي وحمه الله تعالى.

٧٩٤٩ - وعن أبي يوسف رحميه الله تصالي رواية أخسري، أنه فيصل بين اليمهودي والنصراني وبين المحرسي، فقال، مرجم المهودي والنصراني ولا يرجم المجرسي

١٩٥٠ - وإد أنكر النزائي إحصائه، فالقاضي لا يرجمه ما لم بناء دالتشهود على إحصائه، ولا خلاف أنه يثبت بشهادة رجلين، وكذا يثبت بشهادة رجل وامرأتين عند علمة منا القلالة وحمهم الله تعالى خلافًا لزفر.

۱۹۹۱ ويندفي اللقاضي أن يسأل الشهود عن الإحسان ما هو؟ فإن قانوا فيما وصفوا: نزوج امراة حرة ودخل بها، فعلى قول أي حنيفة وأبي يوسف رسمهما اقه تعاني يكتفي يفوله: دخل بها خلافًا للحسف وأجمعوا على أنه لا يكتمي بقوله: مسهه أو مسها، وأجمعوا على أنه يكتفي بقرله: حامعها أو باضعها.

فرجه قول محمد وحمدالة تعالى أنهم شهدوا بما هو كنابة عن الجماع، فالإشبتاجه

⁽۱) مفتی تحریجه.

⁽٢) أخرجه أبو عبدالله للروري في الخزيلاف العدماء ١٦١ -١٨٥ من حديث كعمد من مالك.

⁽٣) أثبت من جديع السنخ التي عنفة ا

الإحصان قيامنًا على ما لو قال: مستها لحسها" . بينه : أن الدحول بظرأة كما يذكر ويراد به الجماع، يذكر ويواد به الخلوف، فصار الدخول تظير الس. واللمس كما يذكر ويراد به الحماع، بذكر ويراديه المس بالبد، مخلاف الجماع والماضعة؛ لأنه صريح في الباب

وهمنا قالا: شبهندوا بما فوصريع في باب الجماع، فكانهم شهندوا أنه باضعها أو جامعها، بيانه: أسم ذكروا الدخول مضافًا إلى المرأة، مقرونًا يحرف الباء يواد به الجماع عرفًا وشرعًا، أما عرفً فطاهر، وأما شرعًا قال الله تعانى: ﴿ وَرَيَاتُهُمُ اللائِي في حُمُوركُم من سِلَتُكُمُ اللائي مُخَلِّم بِينَ ﴾ "، والراديه الجماع؛ لأن الربية لا غوم بدون الجماع.

رما يقول: بأن الدخول بالزاة يذكو ويواديه الخلود، مذا تنوع، بل براديه الرطه، وفي الخلوة تستعمل كلمة أعلى"، يقال: دخل عليها، أما مع حرف اليا، براديه الوطه، وفي البقائي: أنه بكتفي قولهم: اغتسل منها.

٧٩٥٧- ولو شهدوا أنه نزوج الواة حرة مسلمة، ولم يشهدوا على الديحول غير أن لها منه ونذاً، وهما يقرآن بأن الولد ولدهما، هانقاضي بجعله محصناً؛ لأن الديحول ثبت بشهادة المشرع، ويؤفر ارهما أن الولد منهما - ولو ثبت ذنك بشهيادة تساهدين، أكبس أنه يحكم بإحصائه؟ فههد أولي.

٧٩٥٣ - وفي اللتنقي البراهيم عن محمد وحيمه الله تعالى: لو خلي رجل باعرأته، ثم طلقها، فغال الزوج: وهاتب، وقالت المرأة: ثم يطائي، وإنّ الزوج يكون محصنًا بإقراره، والزأة لا تكون محصنة، وكذلك لو دخل بها، فطأتها وقال: هي حرة مسلمة، وقالت الرأة: كنت نصرانية،

٩٩٠٤- وفي مو درايي مساعة عن محمد رحمه أنه تعالى: رحل جامع امرأة وهي غيراً أحيثًا، وتفيق أحيثًا. جامع امرأة وهي غيراً أحيثًا، وتفيق أحيثًا. جامعها في حال جنوباً صار محصنًا بدلك. وقال: في رحل زني وهو محصن، ثم أرتبه ثم أسلم، لم يسقط إحصاله فأرجمه، فأل إضاكم أبر الفصل رحمه في تعالى: هذا بخلاف ما دكر في الأصل.

- ٧٩٥٥ - وفي انوادر المعلى" عن أبي يوسف رحمه الله تعالى الإذا تؤوج موأة بغير

⁽۱) وهي ۾ استهانيسها،

¹⁰⁾ سورة النسام: الأية 22.

 ⁽٣) وبي م : هها عمارة مختامة بعضها مرتبعة » وبعضها هير مرتبطة ، ننده ما جعفناها في نثير، بل محلتها في الخاتية.

ولي ودحربهم لايكونان بذلك محصنون

٧٩٥٦ عند أبي يوسف إذا تنهد أربعة على رحل بالزناء وشهد شاهدان على إفراره. بالإحصاد لا يحدد قال: لأنه لو أفرأته محصل ثم رجع، قُبل ذلك منه.

ا و بلك دلمية (فقد دا و من الروافر النفس " داعل أبي يو سفيار حمة أثاث تفاس (راحل دخل بالرز أنه دائم حرب الواحد والمعتباطات تما أداؤل لا يكون محصدا داخلي يدخل يها بعد الإهافة الطان.

في كتاب الاختفارات إذا ارتداللو وحال له يستقد إحسانهما في قول أبي يومض، لا يكونان طائك محسنين وعن أبي يومف: إذا ضهد اربعة . . الله.

القصل الثالث في معرفة حجج ظهور الزناعند القاضي

٧٩٥٧- يجب أن يعلم أن حجة طهور الزنا عند القاضي الإقرار والدينة ، عاما علم القاضي فليس بحجة في هذا الباب، وكذلك في سائر الحدود الحالصة نه تعالى نحو حد السرقة ، وحد شرب الخمر علم الفاضي ليس يحجة ؛ حتى لا يجوز للقاضي أن يفصى تعلمه في هذا المواضع - وهذا استحمال ، والقياس أن يقضى ؛ لأن العلم الحاصل بالمعاينة موق العلم نخاصل بالبنة والإفرار ، بهذا تطويق جاز القضاء بعلمه في حقوق العباد.

وحه الاستحسان. أن قضية القياس ما قسم، لكن ترك القياس في الحدود الخالصة فه نعائي بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم لا في سائر الحقوق وفي الحدود الى هي حق العبد، فيرد سائر الحقوق والحدود التي هي حق العباد إلى أصل لفياس، فنت أن علم المقاضي في هذا الداب ليس بحجة، وإثما الحجة البيئة أو الإقرار.

999 - وإن شهد على الزيا أقل من أوبعة بأن شهد واحداً و انتاد أو نلائة الانقبل الشهادة ، وحداله الناد أو نلائة الانقبل الشهادة ، وبحد الشاهد حد الشاف عند علماه الرحمهم الله تعالى . وقال الشاهد حد الفاق ، وعلى هذا الاختلاف إذا حضر أوبعة مجلس الشاشي ليشهدوا على و في بالزياء فشهد واحد أو الثان أو تلاثه واحدم الياني ، فإن الذي شهد بحدً حد الفاق عند علما ما رحمهم الله تعالى .

⁽¹⁾ مورة السام: الآية 10.

⁽۲) سورة النور : الانة ١٩

حجب في فلك أنا الشهادة على الرئا أما مشروع، مماج عنا التناهد والدر بالمناخ صاحبه الاستدباب تن شاهد على الزيالات لأن كل شاهد وسع عن الديدة وحالة أن وسو صاحبه فمحب علده الحداء فمؤدي ولمي سدايات الشهادة على الزلة وإنه لا محووا

واحه قران علمه منا والممهم المه تعانى أأن الفياس ما فاله النماهعي وحمه الله نجالي . لكن تركية انقماس وحماء الصحابة رصي الدنعائي تنهم سأبه روي أن أربعة حضروا محضي عمر رصي الله تعالى عنه ؛ ليضهدوا على العبرة بالرَّد فضهد ثلاثة سهم، وامينم توابع عن الشهادة، فحلاً مسر رضي الفائعالي عنه التلايف وإناق ذلك بمعتقب من الهاجرين والانصار ، وقب ينكل عليه أحداء وحاردهن الإحماعي

٧٩٦٠ - كذلك لو جناه الأرامة منفي قبل في وجالس مخالته ، و تدلها مني أرفا و حد وهاد والحدو أنوائلها هذه أنسهادة والحدران حدا الفدور عبدنا

وفي المنتقى ابر هم من محمد رحمه فه تعالى: لوحاء إفرادي وقعدوا مقحد الشبهودة وفامو إلى القاصي واحد بعدو حدا قيف شهادتهم أالالابها لاتكتبوأداه الشبيادة دفعة واحدة الأد العاصي لايفهم كلام واحدامها إذا تكلموا حمداء فسقط اعتبار التفوق في الأداء صد ورف ولا هذا ورة إلى إسفاط اعتبيار النصاق في للجلس فلا يسفط. وإناكالواحاراء المنجد ضراء اجميعًا.

وفيدألها العار الحسرين زبادعر أبي حنيفة رحمه لقانعالي أتدفالها لالقبل فرافينا من الشهدة ولا أربعة عدول بحينون معام رؤن كانوا فريًّا من القاصي إصاماً "شاهماً بعاد ضاهماه حتى جدو الأرمعة تجالت شهادمهما فإن دما واحدًا فأجاب والبردعا أغالي، فأحامت غيره عا الثالث فليريجين . حياً الله بن شهدة حياً المدعود والدلك بو كان هذا مع هذا الرجع .

٧٩٦٨ - وإذا لنهد أربعه على امراة بالنزع وأحدهم روحها، عياد لم يكن الزوج الذهها فللت شهدتهم، وأقيمت عليها حد، وإنالم يكن الروج. فأعها "أولا، والناقي حالف فهم مدفة بحذون وعلى الزرج النعان

¹⁹ فوعلي أنف الاستمامات التعهامة عالى الرب ولأن كل عاهل الرب

¹¹⁾ وفي عند الملك سهافتهم، واقبعت عليه ما القدف، وكا لك و " لاها أمع أرابع. وإلا تنها وا همرازة الرمالونا واحدواحدا لأناول كالرحاليج والمعبرة وهدا المدرة حبر مربوط بالمساكن

الله فكدا في ادميج الناف أني فدياء والله في الأعمل العجارة

أفأ هماني الأصل، والصحيح ماهي أطأرا ويتاكان الربح تلافها أولان

والقرق: أن شهادة الزوج بعد سبق القذف غير مقبولة؛ لما فيها من دفع الحد عن نفسه، بفيت شهادة للاللة. أما ضهادته قبل سبق الفذف منه مقبولة؛ لأنه لا يدفع عن نفسه حكماً بهذه الشهادة، وله عي هذه الشهادة ضرره فيه يعيّر بزنا امرائه، فكانت أبعد عن النهمة كشهادة الوالد على ولاء.

٧٩١٧ - ولوجاء الزوج مع ثلاثة وشهدوا أنها زنت ولم يعدلوا، فلا حد عليها؟ لأن الله تعالى أمر بالتوقف في خبر الفاسق، وإنه بمنع العمل بها، وفي إقامة الحد عليها عمل بها، ولا حد على الشهود أيضًا، ولا تعان على الزوج أيضًا؟ لأن كلامه شهادة، وليس يقذف، وكذلك لو شهد أربعة من الفساق على رجل بالزنا، لا حد على المشهود هليه، ولا حد على الشهود.

٧٩٦٣ - واعلم أن الشهود عندنا أصناف: صنف هم أهل الشهادة حتى ينعقد التكاح بحضرتهم، وأهل لأدادها حتى إنهم إذا شهدوا نقبل شهادتهم، وهم الأحرار المسلمون العاقلون البالفون العدول، فإذا شهد أربعة منهم على رجل بالزنا فالفاضى يقبل شهادتهم، وبعد فلتهرد عليه والاشي، على الشهود.

4914 - وصنف هم أمل الشهادة حتى يتعقد النكاح بحضرتهم، ولكن ليس لهم أهلية الأناء قطعًا وهم العميان والمحدودون في القفف، فإن النكاح يتعقد بحضرتهم، ولكن إذا شهدوا عند انقاضي في حادثة فالقاضي لا يقضي بشهادتهم، فإذا شهد أربعة منهم على رجل بالزنا بحد وقد من القلف ولا يحد الشهود عليه، أما لا يحد المشهود عليه؛ لأن الزنا لم يقبت بشهادة هولاء فشهادة العقوبات أولى، وأما الشهود فبحدون؛ لأن الوجب لحد القلف وهو الغذف بالرنا وجد من كل شاهد، إلا أن عند تكامل العدد في قرم نهم شهادة أداء وسماعًا، بخرج من أن يكون فذفًا ويصبر حسبة، فإذا فات أحد الوصفين يقى قذفًا، حوق عليه أحكام القذف.

930- وصنف منهم أهل الشهادة حتى يتعقد النكاح بحضرتهم، وفي أهلية الأداء تردواحتمال وهم الفساق، فإنهم من أهل الشهادة حتى يتعقد النكاح بحضرتهم، وأهلية الأداء الأداء لم تبطل قطعًا ويقبنًا، بل فيه احتمال؛ لأنه ربما بعمليّق، وربما لايصدلّ . فإذا شهد أربعة منهم على رجل بالزنا، لا بحد المشهود عليه؛ لاحتمال الكذب في شهادته، ولا يحد الشهود أيفيًا؛ لأنه ثبت بشهادته، ولا يحد الشهود عليه باعتبار أهلية الأداء من وجه، فعاروا قدّقة شخص بثبت في حقه شبهة الزنا، فيكونوا صدقة من وجه فلا يحالون.

حسى لا يستند السكاح بحضرتهم، وقر شهدوا في حادثة فالقاصي لايقصي بشهادتهم، فإذا شهد أرامة منهم طلى رحل بالزاء لا يحد المشهود عليه، ولا يحد الشهود إن فانو اصلسالًا، وإن كانوا عساً يحدون.

نوع أحسر:

٧٩٦٧ - إذا شهد أربعة على رجل بالزباقي مجلس واحد، فالقاصي بسأنهم عن الرباط هو؟ ركيف هو؟ ريسالهم عن وقت الرنا أيضًا، فيسالهم منى رما؟ هكذا فكر في رواية أبي سليمان - وزب في رواية أبي حقص؟ ورسالهم عن الزباء وعن مكان الزنا، فيسالهم بمن رسي وأبر رني؟

وإذا بسألهم عن ماهية الزياع لأن اسم الزيا قد مطمى بطريق الحاز على أعمل المستدرية حقيقة لا لذة ولا شرطًا، فإنه بصلق على همل المعن واليد والرحل، قبل عليه الصلاة والسلام: «العيمان تربيان" الحديث، وكذلك يطلق على الفعل فيسا درى الفرح، فيقال، زنا فيما دول الصرح، والحد لا يحب علرنا فحاوى، فلا يدمز السؤال عن ماهية الزياء ليعلم مو دهم من هذا الاسم

٧٩٦٨ - فإدابيد إصافر زن حقيقة وقالون رئياه أدخل فرجه في فيكين كالمين في الكحلة كالمين في الكحلة كالمين في المكحلة الأن يسألهم من كرم و النازال الأنارة الحقيقي قد تكون ونا لغة لا شوعًا شععار القبيل ونتجهان، وقد بكون زنا لغة وشرعًا كفعل العائل البائع في محل عرى عن الحن، وهن شبهة الحلى واخذ لا يحب ولا عاهو ونالغة وسرعًا، فلا حديث السواد عن الكيفية المعلم المهارات، هو رئي لغة وشرعًا

979 % . تم إذا بكوا كيمانة الزيايساكهم على الوقت والأن الزيارة ثبت بالبينة والعهد منظوم، لا يقصى بالحدث تبن بعد هذا إن ثباء العند الى ما فلا بد من السوال عن الوقت والبعلم أن العهد من تفادم أولاً.

(٨) أمرية من سابوس فيسيحه (٩٤٤)، والهيشي في مجمع الروائد (٢٥٠٦) و (١٩٥٥)، والربيع في المحمد (١٩٥٥) والربيع في المحمد (١٩٥٩) والربيع في المحمد (١٩٥٩) من المحمد في المحمد (١٩٥٥) من المحمد في المحمد (١٩٥٥) و المحمد في المحمد في المحمد في المحمد في المحمد في المحمد في المحمد (١٩٥٥).

484- شم إذا بيتوا وطالا يعسر العهد به منفادت بسائهه عن المزنى بها على بعرف أن المسائه على المزنى بها على بعرف أن المسل على على عام المسائه عن المكان ليعس أن المرا وقع عن عام الحل على يعرف أن المسائم وعلى أولة على عام الحرب لا يوجب الحدد أو ليعلم اتحاد مكان الزما في دار الإسلام، فوذ انحاد المكان شوط للفضاء والحد متى ينبت بالزما بالمبينة . ألا نوى أنه لو شهد شاهداد أنه وني بها في هذه الدار الاخوى لا نقبل على المنافذة .

٣٩٧٠- ثم يذركوا الكان والقاصى بعرفهم بالعدالف بسئل المشهود عليه من إحصابه الأراطد بختلت الأراطد بختلت الرحمان الرحم، وحد غير العصاب الخلف في قال الدعمان الرحم أو شهد الشهود على إحصابه إذ أنا محمل الوحم أو شهد الشهود على إحصاب إذ أنكر مسأله الحاكم عن الإحصاب فإذا وصبعه عنى الوحم وحمد وإذا لم يصفه هو وقد بهت إحصاله بالبينة ممأن الشهود عن الإحصاب الإحصاب المنافقة في المرافقة في المرافقة في الإحصاب والمرافقة القانسي وإذا قال: أنا عبر محصن، ولم يشهد الشهود على إحصاله حكم الم

وإن لم يعوضهم الغاصي بالعفالة حسن الشهود علمه إلى أن تضهر عدالتهم؟ لأن الربا إن الم يشت حقيقة قند ثبت تهمة الزيا و الحيس بالتهمة مشروع (أوقال) أأن روى بهر ابن حكيم أن وسول الفائكة حيس رحلا بالتهمة "أ.

فرق بين هذه وبين حقوق المبادل في تقل حقوق العباد!" لا يحبس الشهود عب قبل التزكية ، والفرق ومر أن أقصى ما شرع من العقوبة في حقوق العباد عد النزكية الحبس ، فإن بعد ما ثبت الحق لو منعه من عليه حبسه القاضى ، فقبل النزكية يعاقب بما دون ذلك ، وذلك أحد الكميل . وفي مات الرنا أقصى ما شوع من العقوبة الجلد أو الرحم ، فقبل النزكية تجب عقوبة هي دونها وذلك الحس .

٧٩٧٧ - وإن شهيد رجل واحد بالزنا فالقاضي لا بحبس المشهود عليه بحلاف سائر الحدود، فإن في سائر الحدود يحبس المشهود عليه شهادة تباهد واحد.

⁽۱) مکدایی م

⁹⁹³ أخبرجه الإسم الدرمسي في استنه (١٤٤٧)، والسيائي في اللكتاري (١٩٣٩)، وعايد الرّراق في. العسلم (١٩٣٦)، وذك اللهرك وراي في أغمة الأحيودي (١٤٦٤هـ)

⁽۳) اشتامی کار

والفرق وهر أن شهادة الواحد في هذا الناب لبست بشهادة حقيقة بل هي قانف، ألا فرى أنه بغام عليه حد القذف. وإذا لم تكن شهادة على الحقيقة الرقا ولا تهمة الرقا ولا تهمة الرقا المناب عقد الطبس، أما شهادة الواحد في سائر الحدود شهادة حقيقة وليسب مقافلة الا يعقر الشهادة الواحد في سائر الحدود شهادة حقيقة الشهرد به القدام كان شهادة على الحقيقة يثبت بها تهمة المشهرد به الإكان لا يتبت بها حقيقة المشهود به والتهمة كابة للحيس.

٧٩٧٣ - وإذا شهد الشهود على رحل بالزنا بعد حين، قالقاصي لا يقبل شهادتهم والايقصى عنى المشهود عليه بالحد، فقو أن القاضي سن سأل الشهود عن ماهية الزناء وعن كيفية الزناء قالو : الا تربد على هذاء فاتقاضي لا يعد الشهود عنيه والا الشهود.

998 - يجب أن يعلم مأن النسهادة على حد الزنا وما أشبه من الحدود الخالصة قه تعالى . تعالى كحد السرقة (أن وشرب الحسر يطل بنفادم العهد عد علما ما رحسهم الله تعالى . والمعنى قي باب الزبا وشرب الحسر نهمة الصفينة في الشهادة بلا تحلاف. وفي ماب السرقة نهمة الصعينة [في الدعوى عد عامة المشايح، وعند بعصهم نهمة الصفيف] "في الشهادة .

9990- بيان تهدة الضغينة في التنهادة في فصل الزراء وفي شرب اختر أن الشاهد متى عاين الزراء أو شرب اختر أن الشاهد متى عاين الزراء أو شرب الحير فهو مخير بين حسين : حسبة أداء الشهادة ليفام الحد، فيحصل الانزجار، وحسبة الستر على المستر، قان تصدوا أداء الشهادة الإقامة الحد، لا يباح فهم التأخير ويكون التأخير منهو فسفًا. وإدا أحروا يحمل ناجرهم على أنهم اختاروا الستر، إذ لو لم يحسل عنى هذا كان تأخيرهم فسفًا، وحمل أمور المسلمين على العملاح" والسداد ما أمكن ، قإن شهدو يعد ذلك نمكن في شهادتهم على تهمة ، أمهم تركوا الجهة التي اختاروها في الابتداء، وهي جهة الستر لضعينة حملهم على ذلك، والشهادة بُحل سبب النهمة.

و النهسة التي ذكرها في إثبات الراد وشرب الخمر، لا يتأتي في فصل السرقة والقالف والقصاصي، لأنّ الشهود في هذه الأنواب لا يتمكنون من الشهادة إلا مع الدعوي من العماد،

⁽١) وفي أطأر بل هي فلع مكان وليست بفذف.

⁽٣) وبي ط : كحد الزياء وشرب الخمر.

⁽٣) ما بين العلم وبن ساقط من الأصل و أنبتناه من ط وم رف.

⁽١) وفي أم الرحس أمور المبلدين محمول هي الصلاح والسفاد ورحب ما أمكن.

ولم يوجد الدعوى من العباد حتى الآن ، فيكون الشهود في التأخير معذورين ، فلا يشمكن تهمة الضفينة في شهادتهم ، فلا يكن ردشهادتهم بسبب تهمة الضفينة .

٧٩٧٦ - ولهذا قال أصحابنا وحمهم الله تعالى في باب الزنا وشرب الخمر : إذا كان التقادم بعد زمان⁽¹⁾، كان الزنا وشرب الخمر في موضع ليس فيه قاضي، وجاء الشهود إلى بلا. فيه قاص وشهدوا، جازت شهادتهم.

٧٩٧٧- بيان تهمة الضغينة في الدعوى في باب السرقة: أن المسووق منه مخير في باب السرقة : أن المسووق منه مخير في باب السرفة بين مسبتين : حسبة أن يدعى السرقة لبقام الحد" ، فيحصل الانزجار ، وحسبة أن لا يدعى السرقة منزا على المستم ، بل يدعى مطلق الأخذ ؛ لأن في السرقة أخذه ويدعوى الأخذ مطلقاً يحصل إحياء حقه ، وتقع الصبانة عن سقوط القيمة ، فإن اختار الأول بحرم التأخير ، فإذا أخر بحمل على أنه اختار حسبة الستر ، فإذا عاد يدعى السرقة ، فكن في دعواء تهمة أن الضغينة حملته على أنه المشهادة ، إلا أن تهمة الضغيمة لا يعتمر قيما يندرى بالشهات وهم الضغان ، فيقضى بالضمان إن كان لا يقضى بالقطم .

٧٩٧٨ - وبيان ثبت الضغية في الشهادة في باب السرقة أيضاء فإن الشرد يتمكنون من الشهادة في باب السرقة بلون الشهود يتمكنون من الشهادة في باب السرقة و حتى يحبس المقاضي السارق إلى أن يجيء السروق منه فيدعى، فلحوى المسوق منه فرطا لفيول الشهادة الأجل القضاء بالمال لا للحبس، فإذا لم يشترط الدعوى للحبس، أمكن الشهود الأداء قبل الدعوى لأجل المبس، فإذا أخروا يحمل تأخيرهم على أنهم اختلاوا الستر فإذ شهلوا بعد ذلك، تمكن في شهادتهم تهمة أنهم تركوا الجهة التي اختلاوها في الابتداء، فضفية حملتهم على ذلك، تمكن في شهادتهم تبمة أنهم تركوا الجهة التي اختلاوها في الابتداء، فضفية حملتهم على ذلك، قبنع قبول الشهادة.

٧٩٧٩- ثم لم يفغر للتفادم تفديراً صريحًا، فظاهر ما يقول في الجامع الصغير "يشير إلى أن سنة أشهر وما فو فها متفادم، فإنه قال: في الرجل بشهد عليه الشهود بالسوفة بعد حين، واسم الحين عند الإطلاق ينصرف إلى مئة أشهر. وقد دوى في غير رواية الأصول: أن الشهر وما فوقه متقادم، وعن محمد رحمه الله تعالى أنَّ ثلاثة أيام وما فوقها متقادم. وعن أي يوسعه رحمه الله تعالى أنه قال: جهدنا بأبي حتيفة رحمه الله تعالى حتى ببين لنا في ذلك مدة، فأبي

⁽¹⁾ هكدا في الإن أو كان في الأصل و أظ أن يعذر بأن كان . . . إلغ.

وتي م : وإقارة الحد مكان أبشام الحد .

⁽١) رمي أواز وإقامة الحداسكان البقاع الحدار

وقال: هو على قدر ما يرى الإمام فيه . وإذا شهدو ابالرنا وقالوا التسكدنا النظر، يحد للسهود عليه ولا تسقط عدالتهم بتعمد النظر إلى الغرج؛ لأن تعمد النظر حسبة للشهادة مطلق شرعًا، فلاموجب سفوط العدالة -واف أعلم- .

نوع أخبر:

* ١٩٨٠ - قال محمد رحمه الله تعالى في الخامع الصغير ، أربعة شهدوا على رجل أنه زمى بشلالة وفلانة غائبة، أو أقر الرجل أنه رئى بشلامة وحلامة غائبة بحد الرجل، وقد صح أن ماعزاً وضى الله تعالى عنه أقر بالزغابين بدى وصول الله على بامرأة غائبة، وأمر رسون فه بخطة برجمه أنه ومو كامت غيبة الرأة مامة إقامة الحادثا أمر مد. وإذا ثبت علما الحكم هي الإفرار ثبت في الشهادة؛ لأن الشهادة حجة كالإفرار.

فإن قبل. ينبغي أن لا يفام عليه الحد في الحال؛ لأن الغائبة أو حضرت يحسن أنها تدّعي البكاح، وعلى تقدير دعواما النكاح لا يفام عليه الحد، فإذا كان احتسال دعوى انتكاح نابدًا يحت أن نصير الشبهة مامة رقامة الحد.

ظنا: إذ كانت حاضرة و دَعت التكام، والتابت هو النّبية الأنه بحثمل أمها معادقة في الدعوى، ويحتمل أنها كادبة، فعند الاحتمال نثبت الشبهة، وإذا كانت عائبه فالتابث شبهة الشبهة؛ لأن حالة الغيبة لئابت احتمال الدعوى، وبحقيقة الدعوى تنبث الشبهة، فبالاحتمال طبت ما دران الشمية، وما دون السبهة غير معتبر في موضع ماه لأن عبارها يؤدى إلى سلا باب الخدود، وباب الحدود مفتوح شرعًا، فما يؤدى إلى سلاه يكون باطلا

فإن قبل: لمو تسهد النسهود على رجل أنه سوق من فلان وقلان غائب، لم يقطع وعذا عبار شبية الشبية ، قل لمعنى أخر وهو وعدا المعنول عبار شبية الشبية ، قل لمعنى أخر وهو أن الدعوى شرط لنبوت السرقة عند قفاضى ؛ لأن السرقة حناية على حق العبد، فالشبهادة على السرقة تنهيانة على حق العبد، فالشبهادة على السرقة بنجات الإنسان لا يقبل من هبو الدعوى، فامتنع استبقاء القطع قعدم الدعوى، لا لشبيه الشبية، مخلاف الزناء قاله الدعوى الإسبان بشهادة الجرائرة الرائرة، ولا الرائرة والدائرة ولا الرائرة ولا الرائرة ولا الرائرة ولا السبت بشهادة المتاركة الدينة الرائرة ولا الرائزة عبد الرائزة الرائزة الرائزة ولا الرائزة ولائزة ولا الرائزة ولا الرائزة ولا الرائزة ولائزة ولائزة ولا الرائزة ولائزة ولائزة ولائزة ولائزة ولائزة ولائزة ولائزة ولائز

 ⁽¹⁾ قصة ساعز أشراجها الترسذي في الساء (١٤٢٩)، وقن ساجه في أسسه (١٩٥٤) ليمناً ، والطحاوي في الترج معالى الأكتو (١٩١٣، وأبو المحاسن في المعتسر المحتصر (١٣٠١/١)، وذكره ابن قتله في تأريق مختلف المدين (١٩٠١، وابن صغير في المدراية (١٩٥٥)

على غير الرامي "أسنى سارط دعواء ، فلهذا افترقا

٧٩٨١- قبال محمد وحمه الله تعالى في الطباع الصخير . إذا أسهدو الله ولي نامرة الا بعرفها الله ولي نامرة الا بعرفها الله ولي نامرة الا بعرفها الله وله يقام عليه الحد ، ولا يعرفها السائدين من حيث الظاهر ؛ لأنه كما يشتبه على الشاهد أن الموجوع أحتمية عن الواطئ أو سنك حته ، يشتبه على الواطئ قلم يكل الدائم وقوم المراة ولم يراها ولم يراها المراة ولم يا أو أجبية منه .

ووجه لفرى بنهما: أن انتشاه الذكوحة من الأجسى انتهى في حق المقر؛ لأن انفر فيما المرح على نفسه بالحد حافة الاستباء فلما أفر على نفسه بالزنا تنهى شبهة أن لوطونة مكوحته، ونست كوبها أحبية بالحد حافة الاستباء فلما أفر على نفسه بالزنا تنهى شبهة أن لوطونة مكوحته، ونست كوبها أحبية الوجه والنتهى هذا الاشتباء هن إقراره اعمر في قوله، ثم أهر فها إلى عدم المرفة من حبث الوجه والنسب، أي لم أعرفها إلى عدم المرفة من حبث الدهوص، عليه وخلاه، النباهه الأنه بقرآ "على عبده، والإنسان قد يقراعلى عبره كافيًا بنبية أن أن المرف المؤتف أن خادمة، أو خادم عبره، كما فكن شبه ألهم عرفوا أنها شبه أن أجبية منه إلا أنها مكوحة، أو خادمة، أو خادم عبره، كما فكن شبه ألهم عرفوا أنها أحبيبة منه إلا أنها مكوحة، أو المبيها واسمها، ويجمل ما يمكن من الافتياء كالمدوس عليه أحبيبة ماه أو حادمة أبهه أو حادمة عبره، ولم تعرف اسمها ونسبب وقو نصوا على هذا لا يعرف أنها مكومة، أو الجنبية، أو المؤتفة أبهه أو حادمة عبره، ولم تعرف اسمها ونسبب وقو نصوا على هذا لا يعرف فلك لم ينبث فعاد زدموج المؤتف المحمل المائية كان في الأجنبية، ولا المؤتفة المنتفذة أبهه أو حادمة عبره، ولم تعرف المحمل المائية كان في الأجنبية، ولا المؤتفة أبه المؤتفة أبهه أو حادمة عبره، ولم تعرف المحمل المائية كان في الأجنب أن المؤتفة أبهة أو موجه المائية من المؤتفة أبه المؤتفة أبه أنها من أن وحد

نوع أحسر منه:

٧٩٨٢- قال محمد وحمد الله تعالى في الأصل . أربعة أسهدوا على رجل بالرناء

¹⁹ وين م العير لراس، ولا على فراس.

٧٧) مكما في الأحيال، وكان في السيح الدقة التي في مناول أبديا . لا يعرفونها:

¹⁹⁵ فداهو أطأنا وكان من لأصل: لأنه لايفرحلي هبراء

⁴⁰ أشدم أما والع

فت وأدانتان أنه استكرهها وضهد اندن أنها طاوسته، هال أنز حبيفه وحمه الله تعالى: أفواً الحُدّ عنموجميعًا، بعني عن المراثة والرجل والشهود، وقال أنو يوسعت ومحمد وحمهما الله تعالى -بحد الرجل والاحد الراثة. والاحد على الشهود،

وحده المسألة ينتنى على أصل وهى أد الرافزاد اكترهت على الرنا بالنفال ، فسكنت من الزنا لا إلم عنيها أو لا حد الما لا إلم عليه أنا أو الاد الإم يستحق ممل محذور ، ولا عمل من حلها على الخيمة على الخيمة وقدع طرحل من حلمها على الخفيفة ، فإلها سائنة ، ولكن في وسعها العارضة وقدع طرحل ، فتحاطف بأن لا تتمكن والدفع الرحل ، فاعافر على والرقل على الدفع الكافئة ، فقد تركت الفعل الواحد عن الخيمة المنافرة بينا على الدفع المن مصطرة بستحق بنوك الدفع ، بن هي مصطلة بنوك النفعل الواجعة في حفها فلا تأثم ، بخلاف فراصا فإنه عاعل عمل الزن وهو الإيلاج ، والإكراء لا يقول الرحل ، وهو الإيلاج ،

وإذا أست من رحصة في فعلها لا تستحق به احد، إذ احد عموية والعموية والعموية والمدوية عنا تستحق بصعل محطور فسرعًا لا يضعن سرحص، وساف، طالخ لدس بذرأة حكم الإكراء لا يوحب معفوظ الحدامل الوحل؛ لأنا الرجل أصل في القعل، والمرأة كالتبع، وسقوط الحدامن الأصل يؤثر في سقوطه عن النبع، أما سفوط الحداعن التبع لا يؤثر في سقوط الحداعن الأصل

قإذا عرفا حدا، جنا إلى تحريج السألة، فقول: حجنهما في ذلك أن الشهرد الأربعة الفقوا على الرئا الموحد لمحد في حق الرحل الأرافية والمنات طائمة، في خدواجم على الرجل، وإن كالت طائمة، في خدواجم على الرجل، وإن كالت طائمة، في خدواجم على الرجل، وإن كالت الحد عدية فكت يصبر الفريقين أقت ريادة جاية من الرجل، وهو الإكام على الزنا، وذلك يوجد حدية فكت يصبر مليها شهدة فأما ما العقوا على الود الوجب للحدة في حق المرأة الأنه إلى كانت طائعة يحب طليها الحدة وإنم يست الطوعية بشهدة الشهود، فقهذا الأبحب عليها احد، وإنه يست الطوعية بشهدة الشهود، فقهذا الإجب عليها الحدة الشهدة الشهدة الشهود، فقهذا

حجم مي حتيمه رحمه الله تعالى أتهم شهدو على قعلين محتلفين في جالب الرجل قلا بقال، كما لو شهد أثناه أنه إلى به بالبصرة، وشهد أثناه أنه رني يم بالكوفة، وإنما فلنا ذلك،

الأزائلية من الهاوا مانا

⁽۱) ويي اف تا وإناكات معمكرها

لأن للمدين شهدا بالإكراء أثمنا كل المعل من جانب الرحل الان الواقعي حالم الإكراء لا تكوير عاصة فعل الرنالا حقيقة ولا حكال أما حقيقة فطاهر إفائه لا قعل تب حقيقة أأد وأما حكماً فلائها لا نائم ، فكان كل الفعل من الرجل الأنها إذا كانت مطاوعة فهي رائبة حكماً إن لم نكن رائبة حقيقة [والرجل رابي حقيقة | أوحكماً ، ومعلوم الالتحل الذي يتفرديه الفاعل فير الفعل الذي يتشرك به الثالا، ولم نتم الحجة الكاملة على كل معل وهو شهادة الأربع، فلها: لا يعد الرحل الرحل المحادار حل

٣٩٨٣ - أما الشهود الديس طبيم حد القذف بالإجماع، أما على قبل أبي حبيمة رحيد لله بعالى بلاتهم الفقراعلى السنة إلى ابرنا في أول الشهادة، ودلك بحرج كالامهم من الذيكون فذفاء وأما عندهم فلال الدين الشهداعلى أنا رئى بها وهي طائعة، صارا فاذون لها المرأة تم أقام عبها شاهدين آلا الشهد، أما استكرمها أسقط على عنيسا عبرانا ما أو قدم رحل عن الذها والمالاج ماع المدّين أنها رست وهي مكرهة، فإنه يسقط اخد عن العادم، فيسقط احد عن الذها والمالاج ماع المدّين محتلفتين، وبايل فانفذه خديلام العلقين عسائلة ذكرها في الكساسات.

الاحادة وصيد الرابع أنه البيكرهيا، فيها على رجل أنه ربي يبده طرأة، وسهد اللائم أنها مطاوعة، وشهد الرابع أنه استكرهها، فيني غول أي حيفة رحمه الله تدني لا بقام الحد على أحدهم الاثنم انتفرا في شهادتهم على مستها إلى الرئاء فخرج كلامها مو أن بكون كذفًا، وعلى قول الي يوصف ومحسد وحميما الله تعالى يقام الحاد على الثلاثة في هذه الصورة، يحدالات الأسالة التقديمة الآل الرئاء الحاد على الزارة وهي بالرئاء والذي شهداته الواحد على الزارة وهي بالرئاء والذي شهداته الواحد على الزارة وهي مكرحة لا بد قط حدالاتفاف عن اشتلائة الدن تستوم إلى الرئاء أو شهداته أنواحد لا تتعدم السية إلى الرئاء بهذلاف المبالة المتقدمة الأن هيك شهداته الانتيار بن كانت مكرحة، تتحدم السية إلى الرئاء فلا بجد الخد .

٧٩٨٠ - ويو شهد البان أنه زمي بها بالكوفة . وشهد اتنان أنه زلي بما بالبصرة لا تقس

⁽۱) أتستاس ج.

لا النائد من ط

⁽۳) آئے می کل ہو ہی۔

الشهادة - لأنهم اختلفوا فيما تنهدوا به والتوقيق عبر فحكى حتى نتيب الانحاد في تشهر ديد. والأد المتنورة ، وزامبر محملان، وليس على كل وتحد مهمه ولا شهادة ساهمين ، والنزنا لا شك شهادة شاهدان .

٧٩٨٧ - وإذا تم عده الشهادة، ص يحد الشهود حد الفدف؟ فعلى قول علمامة التلاقة وحمهم الله تعالى، لا. ووجه دلك: أن العدد قد يكامل في حق الشهود عليه، فإم سهد عليه أربعة بالرد إن لم يتكامل في حق الرب، فيجب حد القدف من وجه دون وجه، ملا يحب، يحلاف ما لو تمهد نناد أو ثلاثة بلازه؛ لان هنك العدد لم يتكامل لا في حق المشهود عابه ولا في حق المشهود به، أما عهدا بحلافه

وكشفك إذا شهد شاهدان أدوى بالعي هذه الفريلة ، وشهد احران أن أنه بي بها في قسلة الحرى، لا تقال الشهالات وكالك إذا شهد شاهد وأنه ربي بدا في هذه الفريد ، وشهد الحران أنه زبي بها في فرية أحرى لا نصل الشهادة الذوة راؤى مسألة الكوفة والنصيرة. وكذلك لوضهد شاهدان أنه ربي بها في ساعة من النهار، وشهد العران أنه ربي بها في ساعة أحرى، عابه لا تقبل حذه الشهدة.

قالودا وهدا إداسهاد الأخران على ساعة أخرى لا يمكن التوفيق بنهمه بالدسهاد الدان أنه رأى في ساعة من يوم الخميس وشهد الحران أنه ربي بها في ساعة من يوم الجمعة ، أو شهد الأخران على ساعة أخرى من يوم الحميس بعيث لا يتداؤر ولي للك الساعة ، أما إذا وكو الأخران على ساعة بمدائر نا إلى نقت الساعة ، لقبل الشهادة ؛ لأن الترفيق مكن .

۱۹۹۷- ولو شهد النان أمرين بها في مقدمة هذا البيت، يشهد أخران أنه ربي بها في مؤخره هذا البيت، العياس أن لا تقس لشهادة؟ لأبهما اختلف وبما شهدا به، والنوجيق في عكن، لأن النوميق عيم مشروع لإمجاب خده لأن في النوميق احتبال الوجود ، والقاصي مأمار بالاحتال للدر، وإذا تعتر التربيق صار الجواب فيه كالجواب في الدرين والسن

ومی الام تحدید، تغیق الشیاده و لأن التوفیم عكن و لأن التوفین می الحده مشروع. ألا تری أنه لو شهد أربعه علی رحل بالزناه شهدكل واحد سهم نه زمی بقلابه تغیل الشهادة، ومحمل شهده كل واحد منهم علی الرما البقی شهدیه میباحیه وال نه بنص علی ذلك فی شهاده، عان له بشهد التانی أنه رمی بالرم الذی شهدیه صباحیه، نم حمل منهادة كل واحد

⁽۱) ويي جا ارجهد سافدان.

مشروعًا كان الترفيق محكى، فيوفق حتى لا يتعطق المبتة، والتدفيق عنا الاتن الذيكون الدامة الربا في مقدم البيت، والانتهاء من مؤخر البيت لمكان المجاذب، وإذا أمكن التوفيق الرجب الترفيق، وإذا وحب لتوفيق بعد الحد المشروط به بخلاف العاوين، لأن التوفيق هناك غمر عكن ، ويوشهد شاعدان أنه ربي بها وعليها نوب كذا، وشهاد أخرال أنه زين بها وعليها نوب أحر، فالغاضي بقال هذه الشهادة؛ لأن التوفيق محكن بالدظاهرات بين نوبين وقف كل فريش على أما دار الأولان وقف كل فريش على أما دارة الما الترفيق وقف كل فريش على أما دارة الما الترفيق الترفيق الترفيق وقف كل فريش على الما الما الترفيق وقف كل فريش على الدولية والما الترفيق الترفيق الترفيق الترفيق وقف كل فريش الما الترفيق الترفيق

موع أخرفهما إذا ظهر كذب الشهود في شهادتهم:

الم ١٩٨٧ - قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغور الرايعة تنها واعلى امرأة الزنال منظرت النسخ النسخود حمده الله تعالى في الجامع الصغور الزنال منظرت النسخود حمده الله يعرأ أهل المرأة لنظهور كدب الشهدد، إد لا يتصور الزنال موجب للحد مع قبام المكارف وقد تشت لدكارة ههذا فولها و الأن قول النساء فيما الإيطاع عبد الرحال حجمة ، وأما يندأ الجد عن الشهدد الأنه تكامل عادهم في الشهدة على الزنال وإما النسع حكم شهادئهم باعتبار قول النساء وقول النساء العمر في يجاب الحد عليهم.

9.0.9 لا - وكذلك أو تسهيدو على رجل بالرفاء فإدا هو منحد وب دو الحدعة وعن الشهود، أما عنه فلظهور كذب الشهود، إد لا يتعبور الرفا الموجب للحدمع الجب، وأما عنهم فلان حد القذف وها شرح لنفي تهمة الزماحن المذوب، والنهمة منتمية إذ كان مجيريًا والأنه لا يتوجم الزفاء من المجبوب، فكان ما هو المفصود من إقامة الحد حاصلا

• ٧٩٩٠ أربعة شهدم اسال رجل بالرنة والإحصال ، ورجمه الإمام، تم وجدا افرحوم مجبوباً. فعلى انشهوه اقداء والخرجوم مجبوباً. فعلى انشهوه عليه امرأته وتظرت إليها النساء بعد الرحم، فقل: إنها عدراء أه وتفاه فلا شمان "على الشهدة الأسامة وشهادة البساء أيست بحجة في يحاب الصمال على الغير، بخالات ما لو وحد المرحوم مجبوباً والأن الجب عرف بشهادة الرجال، أو بمعاينة الغير، بخالات ما لو وحد المرحوم مجبوباً والأن الجب عرف بشهادة الرجال، أو بمعاينة المنابعات المحالات المحالات المحالات المحالات المحالية المحالي

⁽۲) هکماهی م .

⁽۲) في أم : يخري.

⁽۴) وهي ف فلا دية.

القاضي ، وكن ذلك صالح في إيجاب الضمان على الغير - والله أعلم-.

توع أخر

فيما إذا ظهر الشهود عبيداً أو كفاراً ، أو ما أشبه ذلك:

١٩٩٩ قال محمد وحمه الله تعالى في "الجامع الصغير" أوبعة المهدوة على وجل بالزنا وهو عير محمدي عصرية الإسام، ثم ظهر أن المشهود كانوا عبيداً، أو كفاراً، أو محدودة في قذف، أو كفاراً، أو محدودة في قذف، وقد محدودين في فذف، أو ظهر أن أحمد الشهود كانا عبداً أو كافراً أو محدودة في قذف، وقد ماما مؤلف، أو جرحته السياط، قال أبو حيقة وحمه الله تعالى: لا ضمان على الماضي ولا في بيت المال، الله المعدود، وضمان الجراحة إن جرحته السياط.

٧٩٩٧- والكلام في فصلين: في المحصن، وفي غير المحصن، صورة الكلام في غير المحصن ما ذكرنا، صورته في المحصن أربعة شهدوا على رجل بالرد وهو محصن، أو شهدوا عليه بنازما والإحصان فوحمه الإمام، ثيروجد أحد الشهود عبداً أو مكاتباً أو محدوداً في قلف فدي على الفاضي، ويرجع الفاضي بذلك في مال بيت المال بالإجماع.

٧٩٩٣ الأصلى من جنس هذه المسائل: أنّ الفاضى منى ظهر تحظّه فيما فضى بيفين، فإنه يضمن ما فضى به ويرجع بذلك على القضى له الأن الفاضى في القضاء عامل للمضضى له، ومن عمل لغيره عملا ولحقه في ذلك صمان من غير تمد من جهته، يرجع بذلك على المحمول له. أحمله المودع والوكيل بالبيع والشراء إذا خفهم العهدة، فإنهم يرجعون بذلك على المحمول لهم، وطريقه ما ثلنا، فكذا ههنا.

2948 - ثم ينظر إن جعل القاصي بالدال، وكان المال قائماً بعينه في يد المقصى له ، أخذه الفاضي ورده على المقضى عليه ، وإن كان مستهاكاً ضمن قيمته ، ورجع بذلك على المفضى لم . وإن كان موافق كان به قصاصًا إرجع بما ضمن على ولى القصاص الأنه هو المقضى له . وإن كان المقضى به وحماً أو قطع بدفي السرقة بوجع بما ضمن في بيت اذال الأن المقضى له بالخد عامة المسمون الأن منفعة إقامة الحد تحصل لهم، فيكون الرجوع بالصمان عليهم، وتحفر الرحوع على على عامة المسلمين، فيرجع في بيت المال الأنه على عامة المسلمين،

٧٩٩٥ - ولو طهر أنَّ الشهود فسَّاق، فلا ضمان على القاصي ؛ لأنه لم يظهر حطًّا، فيما قضى بيقين، لأن خطأ القاضي إغايظهر بيقين إذا ظهر أنه قضى بغير شهادة، ولم يظهر؛ لأنّ الفاسق لم شبهادة عندت، إلا أنه لم يجب انفضاء بها نتهمة الكذب، لا لأنه لا تسهادة لم، إلا أن القاضي إذا رد شبهادة انفاسق في حادثه، لم ناس وأعاد ثلث السهادة لا نقبل ، لأن المرمود كان شبهادة، والشبهادة إذا ردت في حادثة لانقبل أبدأ.

۷۹۹۷ - وهذا بحلاف ما لوظهر أن الشاهد كان عدماً، أو أعمى، أو محسوداً في قدف، أو محسوداً في قدف، أو صحسوداً في قدف، أو صحسوداً في قدف، أو صحسوداً في بنها العالم، ولهذا قلماً وها ود الشائمي شهادة الحسد أو بنهادة، أما العبد والعبي و الكامر علا إشكار، ولهذا قلماً وها ود الشائمي شهادة الحسد أو الصيى وشهاد بعد قلماً العبي شهادته الآن المردود كان خبراً الاشهادة، ولهذا وجب الردوان كان العبد العدد تعدلاً ودا كان المردود عبرا لاشهادة، كان المقبول خبراً، فالاشهادة، الحالم خبراً، الله شهادة، كان المقبول خبراً، والمناه الحالم خبائم بنها.

٧٩٩٧- وأما المحدود بالفقف والأعمى فيتهادتهما حير من حيث الحكم، ونيس مشهاده، بدلس أبنا برد من غير مهمة الكناب، فإن المحدود في قندف وإن كان عادلاً ، والأعمى وإلا كان بدلاً لا يقضى بشهادتهما ، والرد من غير تهمة الكفب حكم الخير لا حكم الشهادة، فإن حكم الردياً منا الطريقين إما نهمة الكذب بعد وجود أصل الشهادة، أو يكون المردود خيراً ، فإنا رد من غير تهمة الكف دلاً على أنه خير حكماً والست بشهادة، والفضاء من غير شهادة خطأ يقون ، هذا هو الكلام في الحصى .

٧٩٨٨ - حيثاً إلى غير المحسن، وفيه حالاف على ما بينا، فوجه قول أي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بوحوب الدين، ونفسان الصوب في مال بيت المال على ما ذكرنا في المحصن أنّ هذا من خطأ القاصي، وحدقول أي جيفة رحمه الله تعالى أن القاصي "أينا قضى بضرب، وقم لا بضرب جارح، والشهود شيونوا بدلك أبضًا، وإنما حسل الجرح لحمادة الجلاد، فلم يحصل الجرح بخطأ القاضى ولا منهادة السهود، فلا يجب ضمال ذلك على أحد.

۱۹۹۹- أربعة شهدوا على رجل بالرباء فوكّاهم نفر^{ده}، وقالوا الينهم أحرار مسلمون عدول، أم ظهو أبهم عبيد، أو كفاره أو محدودول في الفنف، إن بفي المزكّوب على تركينهم وله برجعوا عن التزكية، ولكن قالوا: أخطأنا، فلاخيم، عليهم عدهم جميعًا، فإنما يجب

⁽١) وغي ب السالو أن فاصلي حكك أن القاصي .

⁽۲) وهي اب ارجل مکاديانتر

الصحان في بيت المال، لأن الزغى عامل فقيره كالقاصى، فإدا فأنه ضمان بسبب الخطأ كان له أن يجمع بما ضعت على المصدول له كالفاضى، فيجب الصحائة في بيت المال عندهم جميعاً ومأما إذا وجموا عن التزكية وقالوا : كنا عرفناهم عبيماً أو كفاراً أو محا ودين في المذف، إلا أنا تصمد النزكية مع هذا، اختصوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : يجب الضمال على المركى ولا يحب في بيت المال، وقال أبو يوسف ومحسد رحمهم الله تعالى : لا فيمنا على المركين، وإنها يجب لصماد على يبت المال.

وجه فولهما في ذلك: إن ما يجب من الصحان على المزئّى صحان تعادى، وضحان التحدي إلى يجب "على الحاضر، أو على السعب المضعلان، والمر ثّى لم يسافس علة الإنلاف، فإن علة الانلاف الرنا، والمركى ما أتب الرنا بتركيته، وإغا البنه شهود الزنا، ولهذا قالوا أن الشهود مع الركين أو رحورا، كان الضعان على الشهود.

۱۹۰۱۰ وليس بسب للإنلاف أيضاً، فإن السبب الإنلاف من يو هدمته صنع له أثر في الإللاف. ويحصل الإبلاف بعلة أحرى، كما في الحفر التلف حصل يشي الماشي وتقله، حتى أو موجو عالم باخفو، موفع فلا صدمان على الحاو، ثم بان الحافر يصدمن إد كان الماشي لا يحلم ماطفره لأن المفر له أثر في الإنلاف، وما وجد من الزكي عهنا لا أثر له في الإنلاف الأند عالم به أثبت خصالا حمياة في الإنلاف.

وإذا لم يكن له أثنته الزكر أثر في الإثلاف، ولم يكن مسئًّا وكان عِترَاهُ شهود الشرط في العبق لا يضيعون [فإن كان لو لا شهادتهم بالشرط ، لما تلف العبد ، لأنه لا أنر الشوط في العين [آيمال، فكما هما].

والأبي حنيفة وحمد الله تعالى طيارنان؛ أحدهما؛ أن الأمر كما قالا، إلا أن الترتيبة الها أثر في الإسلام، لأن سبب الإثلاث الشهدة بالزنا، ولنحرية والدارع عن عقل الذي أثبته المؤكى في الشاهد أثر في إثبات ولاية الشاهد، فإن الشهدة إليات ولاية على الغير ، وبالحرية والمبلوغ عن عقل يثبت الولاية على الغير ، وإدا كنان له أثر في الإكلاف كنان بمزلة السبب، والمبلوغ عن عقل يتبت الولاية على الغير ، وإدا كنان له أثر في الإكلاف كنان بمزلة السبب، والمبلوغ شهود الإحصال إذار جعوا حيث لا يضمئون؛ لا يمو اسبوا الإنلاف؛ لأنه لا الر

⁽١) وفي عنا: إغا أما يحت على اللطب.

^(*) هکفانی م .

للإحصاد في الإنلاف؛ لأنه لا يثبت به ولاية في الشهود، وعا ثبت به خصال حميدة في. الزاني، وإدلا أثر له في الإنلاف.

العالرة الثانية "أنّا التوكية جاريه مجرى علة العاقة" لأن العلم الظهرة اللونا السهادة . وإدا ممازات الشهادة حجة متركيتهم، فكانت التراكية عليه علة ظهرر الزماء وقد تعدر إصادة الحكم إلى العلق، فيضات إلى علة العلة كما في حلى الشر، فإن علة النفت تقل المائني، والخفر علة محملة تهدّد العلة [وتعلق إصافة العلب" إلى الثاقل الذي هو عدة علقاً " ، والد محدّدور، فأضيف بلي علة العلقاً"، وهي الحقر كذا هذا .

١٩٠١ مذا إذا طهر أن الشهرد عبيد، أو كفار، أو محدودون في الغذف، فأما إذا طهر أبهم فسقة ورجع الشهود عن التعديل وقالوا: هرفناهم فسقة ورجع الشهود عن التعديل وقالوا: هرفناهم فسقة ورجع الشهود عن الكدارة و ولا يضابون؟ لأن الذي في هذه الصورة ليس عديب الأنه ما أنت بلا الرجارة عن الكدارة و لا أن تهدا عن إلياب ولاية الشهادة إنما تنب بالحرية، وفاتلوغ عن عقل. ومالإجلام وقلارجان عن الكدارة إلما يشترط للرجحان، وما يعسر الموجحان لا يصلح علله، وطهدة قالوا: لو تعمل الفاضي الفضاء يشهاده المتمال نعد قضاءه.

١٩٠٠ وإذا لم يكل التعديل مع فيام والآية الشهادة أثر في الإبلاف [كان بمنزلة شاهدى الإسمان، وساهدى الشرط، بعداف ما ثو أحير أنه حر مسلم، فإذا له أثراً في الإلائف أأله وحدا إذا قال: المركود هم أحيرا مسلمون عدول، فأما إذا قالوا: عدول لا عبر، ثم ظهر أن الشهود عبيد، لا ضمه فا عبيهم الأن التركي بهذه التركية تم ينب ما له أثر من الإثلاف الأنه أثبت محرد العدافة الانتبات ولاية الشهادة. ألا ترى أن العدافة بكون عدلا، وليس له ولاية الشهادة، ويحرد العدافة الو قال. إنه حر مسلم؛ لأن بالحرية والإسلام يثبت ولاية الشهادة عند أبيت ما له أنو في الإبلاف، فلهذا التركية.

۱۹۰۰۳ قال محمد رحمه الله تعالى . إذا حام الشهود عليه بالزنا بشاهدين، يشهدان على شاهد من الذين شهدوا عليه بالزما أنه محدود على قالت، والقاصي يسال الشاهدين من

⁽١) كذا في الأصل، ولعل لصحيح: إصافة الثاف، قدا في أه. .

⁽١) كدامي: لأصل لكوار طف وهي أط . هو طه هون النكرار

 ⁽⁷⁾ أَيْتُ مِن حَمْرِجِ النَّا يَجِ لَذِي عَمْدُما.

⁽٤) والإن للعفوفين ساهد من الأصل وأثبتناه من ط وم وت

حدد؟ ودلك ﴿ وَ إِمَّامَةَ حِدَ القَدْفَ إِنْ حَصَلِ مِن السَّقَطَاتِ أَوْ قَالِمَهُ وَقَالُهُ مِنْكُ خَمَهَادتُهُ ، وإنَّ حصيا إقامة الحد من واحد من الرعايا يعبر إذان الإناس، فإنه لا يبطل شهادته، فلا بد من السؤال عن الذي حدد، ولا يحمل مطلق شهادتهم بكوت محمودا في قدف على أنّ الإقامة كانت من السلطان أو ناشه ﴿ لأنَّ رَدِ الشَّهَاوَةِ فِي حَدِ الْقَفْفَ مِنَ اخْدَدُ، فَيَسَتَقَصَى فِي السَّوْال عنه كحيا يستقصى في السؤال متى فادت على حد الرنا؟

وإن قالاً حده قاصي كورة كفا ومسوم، فقال المشهود عليه بحد القذف. أنا أقيم البينة ا على إفرار دلك القائسي أبه لم يحدثي، ولم يوفت واحد من المينتين وفتاء فإذ القاضي يعضي بكونه محدرها في القدف، ولا يهتم القاصي عن العضاء لكونه محدوداً في قذف بسبب بينة الزقية الوجهين: أحدهما: أن العمل بالبينين تكل إذا لم يرقب واحد من البنتين وقنا يحمل ينة الإقرار على ما قبل إقامة الحال وبينة إقامة الحد بحمل على ما بعد الإقرار، كَانَ القاضي الفراقس إفامة الحيدان ليهيجان حدالفذف، ثم أضام عليه حد الفقف بعد ذلك، فلما أمكن العمل بالبينق لايعطر واحدومتهمان

والداني: أن لوبنة على الإغرار قامت على النقي من حيث المفصودة الأنا المقصود من إنبات هذا الإقوار على الشاصي نفي الحكم لا تبوت حكم أخراء فكالت هذه البيئة باحتبار المقصود قائمة على النقيء والبينة على النفي لا تقباره فصار وجود هذه البينة وهدمها بمؤية . فإلى ين الشهيرد قد وقدوا في ضربه وقدًا، بأن شهدوا ان قاضي ملدة كدا حده حد الشدف منة سبع وحمصين وأربعتانة إمثلاء فأقنام الشهود عليه أبينة أن ذلك القاضي فدعات سنة خمس وخميسين وأربع منافة [1] . وأقام بينة أنه كنان عائبًا في أرض كذا سنة سجر وحمسين ، فإن الفاض بقضى بكونه محدودا هي لقذف، ولا يلتمت إلى بيبة للشهود عليه،

و لا تجيء في هذه المدانة الطويفة الأولى التي دكير ماها في المسألة الأولى ، من إمكان العمل بالبيتين ؛ لأن العمل بالمستن هيئا عبر عكن ، وغانجي، الطريعة الأخرى ههنا أن بينة المشهورة عليه من حيث لمعنى قائمة على النعن فا لأن القصود من إثبات موت لقاصي فان ذلك النبي الحد لا حكم أحر يتعلق بالموت، وكذلك المفصود من إثنات الغبية نفي الحد لا حكم أحر بلبت بالعبية ، فكان بينة المشهو د هليه فائمة صلى النفي ، والبينة على النفي عبر الضولة ، فصار وجهاد هده البنة وعيدمها بمتزلف إلاأن يكون أمرا مشهوراً من ذلك، فحسند لا يقصي بكومه محدودً؛ في فلغ ما بأن كان موت القاصي قبل الوقت الذي شهد الشهود بإقامه الحدقيه ظاهرًا

⁽۱) آئے می طاوع ہ

مستفيضاً عرفه كل صغير وكبر، وكل عالم وجدهل [أو كون القاضي في آرمي كذا في الوقت الذي شهد الشهرد بإقامة الخد، مستعيضاً عرفه كل صعير وكبر وكل جاهل ["" فحينية لا يقشى يكون الشاهد محدوداً في قذف، ويقفس على لمشهود عليه محد الزبا و وظلا لأن بيتة المشهود عليه محد الزبا و وظلا لأن بيتة المشهود عليه على ما تعامل إنزائه، فبني بيئة المشهود عليه على كونه محدوداً في فلف، وإنها قائمة على الإثبات إلا أن البينة، وإن قامت على الإثبات، قانها فرد إذا ثابت على عداً في بد إنسان الإثبات، قانها فرد إذا ثابت كذب الشهود فيها شهدوا به منذ، كرجل أدعى عداً في بد إنسان الأعلى أنه منكه مند عشر سنين، وشهد السهود بالشاد والعبد طفال وضع، فإن الشهادة لا تقبل وإن قامت على الإثبات عنده موت الفاضى قبل الوقت الذي شهد الشهود دياقامة الحدف إيهمي، وتبت يقين و كن أن القاضى قبل الوقت الذي شهد الشهود دياقامة الحدف [يبيعي]"، وكان يمتز له ما لوشهدوا أنه حداليوم [انن أبي ينفي، مؤته لا يقبل وإن أقامت على الإثبات؛ لأنها كدية بيقين]"، خلاف ما إذا لم يكن موته وكويه في أب ض كذا، في الوقت الذي شهد الشهود بإقامة الحدف المدالية مؤت القاضى بعضى بكونه محدوداً في قذف؛ لأن القاصى لم يعرف كذاب الشهود ديقا، فإن القاضى لم يعرف كذاب مدود والني فذف؛ لأن القاضى لم يعرف كذاب الشهد ديقان وديقة ودينا القاضى لم يعرف كذاب الشهد ديقان ودينا المدالية ودينا القاضى لم يعرف كذاب الشهد ديقان ودينا الشهد دينا التماضى لم يعرف كذاب

لو ثبت كناب الشهود، فإغا يثبت عا أقام المشهود عليه من البيئة، وقد دكرتا أوبيئة المشهود عليه قامت من غير محلها، الأنها قامت على النقى، فصار وجودها وعدمها بمنزية كما الدقامت على الإثبات والشهود عبيد.

ANOE - فرك بين هذا وبن ما إذا لمسهد تساهدان أن فيلانا طلق امرأت بوم النحر بكة . و شهد أخران أنه أعشر عبده في ذلك البوم بعيمه بكوفة ، فرد الفاصي لا بقضي بواحدة من الميتين ، وهنا أو شهد شاهد على الشاهد أن قاضي الكوفة حده يوم النحر من سنة كذا بكوفة ، وأقام المسهود عليه أنه يوم التحر من نقك السنة كان بحكة ، فإن القاضي يقضي يبيئة الحدولا يلتقت إلى البنة الأخرى .

وجه العرق بيسمان أن كلا البيئين في مسألة الطلاق والمناق قاست في محلها، فإن بية

⁽۱) أنبت من ظروم ..

⁽٢) مكة في ظأوأع

⁽۳) مکفانی م

كل واحد منهما قامت على الإنبات، وكانت كل واحدة من البيئين معارضة للأحرى، وإحشاهما صادقف والأخرى كالنبف وليست وحادهما وأناته هزر صارفان والأخرى كالمة بأولى من الأخرى فتباترتن فأما ههد قستة المشهود بطبه عام البابث والعبية قامت على النفي باعتبار القصودة ووبياعلي النغي ليست يحجة وعصار وجودها وعدمها عبرلةه ولواعدم وجب القضاء بالأوثىء لأنه لا معارض لها فكدنك مذاء وصار وزان مسألة الطلاق وانعتاق أن لو كان أحد العربقين عبيدًا، أو كفارًا، أو محدودًا في قدف، فإنَّ القاصر مقضى ولسنة الأخرى؛ لأبه لا معارض لها، وكذا ههما - وقه الحيد-

نوع أخبرمن هذا الفصل:

قال محمد رحمه الله تعالى في أخامع للسخير : أربعة شهدوا على رجم بالرب فأمر الإمام يرجمه ، فقتله إنسان عمداً أو خطأً ، فاعلم بأن هذه المنالة تستمل على فصول أربعة :

٨٠٠٥- الفصل الأول: أن يشهد أربعة على رحل بالزناء فيحيسه الفاضي لينظر في أمرمه فيغنه رجوره والحبس عمدأ أوحطأه والحكم فيه أناعلي القائل القصاص إذاكان عمدًا ، وإن كان خطأ فعلى هافيته الذيه ؛ وأنه لو فتله بعد ما زكت الشهواد قبل أن يقضى الإمام بالرجم، وجب عليه القصاص إن كان عمدًا، وإن كان خطأ فعمي عاقلته الدية، فإذا قتمه قس النركية لأنَّ بجب عليه القصاص ذا فتله عمد ، وعلى عاقلته الدية إن كان خطأ أولى ؛ لأنَّ شهاده الشهر دبعد التركية أوجب من شهادتهم ثبل التركية .

٨٠١٨- الفعيل الفاني. إن كان الشهود فما زكوا وعبدلواء غير أن الفاضي ليريقض مرجمه فقتله إسنان عمداً أو خطأه كان على الغائل القصاص إلا كان عمداء والدية ترحاله إن كان خطأه لأنه قتل نفسا مُحكُّون الدَّوبِغير حتى؛ لأنه إنما يسبر مباح الدم نفشاه القانسي؛ لأزَّ الشهادة لا يوحب حكمها في العضاء؛ لاحشمال الصال الجرح مما كما في المال، وإنما سقط اعتبار المال ضرورة صحة قضاه القاضي بهدر انفيل القصاله لا صوررة

فإن قيل: كان بجب أن لا بجب القصاص على فاتله؛ لأن - ب الإباحة قد وجد وهو. الشهادة حالة القتل، إلا أنها بم نعمل في إنبات الإنا فة قبل الفضاء، وقيام المسب يورث الشيبة ، ورن امتنع عمله لمانع كالبيع بشوط الحيار .

والجواب فنه أديقال الهذا هكذا إذنوتم السبب، ولم يعمل عمله لمامع كالبيع بشرط الخيار ، هإن السبب ثمة تام إلا أنه لم يعمل علمه لماسر وهو الخيس، فأما إذا لم يتم السبب وإنما

وجد بعض السيب، فإنه لا يعتبر؛ لأنه يورث شبهة شبهة [الناسة]"؛ لأن الناسة حال محام المسبب إدائم بعمل لمانع الشبية، فيكون الثابت حال بعض السبب درن ذلك، ودلك شبهة الشبية، وههنا القابت بعض السبب؛ لأن الشهادة قط لا يوجب حكمها بدوي لفضاء، فيكون لتقضاه غرطا ليتم المبيب""، لا ليعمل السبب عمله بعد قامه، بخالاف البيع بشرط الخيار (لأن البيع بتصور موجبًا لحكمه من غير شرط الخيار ("أ، بأن لم بشترط فيه خيار، وكما بحب ضمان نفسه في هفين القصلين يجب مسان أطراقه حتى لو قطع إنسان يده أو فقاً عبته ضمنه ٢ وغاثا للأطراف بالنفير

٧٠ •٨٠ طفصل الثالث: إذا قضى الفاضى يرجمه، فقتله إنسان عمداً أو خطأ ، فليس عدر قاتله شيء؛ لأنه لما قضي بالرجم، فقد قضي بإباحة دمه، فصار مباح الدم، ومن فقل غسًا مباح الدم لا يكون عليه ضمان[©] ، كما لو قتل مرتكّ ، إلا أنه يكون مسيئًا فيما صنع الرجهين: أحدهما: أنه رجم قبل بداية الشهود، والثاني: أنَّ الفتل شرع بالحجارة، فهذا لما قتله بالمسف نفذ خالف السنة قصار مسيكًا، إلا أن المخالفة من هذا الرجه لا ترجب الضميان كما او أحرق مرتفكا بالنار لا ضمان عليه وإن كان مسبقًا فيما صنع ، كذلك ههنا. وكما لا يجب ضمان نفسه في مذا الفصل لا يجب ضمان طرفه، حتى لو قطع إنسان بناه أو فقاً عبنه لا شيء عليه ا لأن عصمة أطرافه قد مفطت بمقوط عصمة نفسه . ولو رجع الشهود عن شهادتهم بعد ما فتنه إنسان في هذه الصورة، فلا شيء على الفائل؛ لأنَّا رجوع الشاهد يعمل في حقه ولا يعمل في حق غيره.

٨٠٠٨- الفصل الرابع: إذا قضى القاصي عليه بالرحم فقتله رجل عملاً ، ثم وجه الشهود عبيدًا، أو مكاتبًا، أو عبدًا فقاأعنل بعضه وهو يسعى في بعض فيعته، أو كافر ، أو محدّودا في قلف، هزرعلي الرجل الذي قتله عمد، شيء؟ رهي مسألة في " الجامع الصخير"، والقياس أن بحب على الفائل القصاص، وفي الاستحسان: لا بجب عليه القصاص، وإنما يجب عليه الدبة في مائه في ثلاث سنون.

⁽۱) مكذا در أم.

⁽١) وفي أم أنا فينم السبب إليه ليعمل . . . إلخ،

⁽٣) وهي آف و آم : آمن عبر متفوط الحبار آمكان آمن عبر شرط الخبار .

⁽٤) وفي أم أن الا يجب عليه الضمان كما قتل مكان الا يكون عنه صمان - كما لو قتل -

وجدالقياس مي والله وهو أروقنل تنسأ وحقوق الموارعيم ابدهل ليربوس بدر يبحب المبية القصائص فياسأ على ما تواقنا الاعطياء "". وإقالت : قنو الفسا محمول الدم)" ؛ الأبدلا ظهرا أبا الشهرة عبيده طهراأن فصاء الفاصي بورهيج والمربصر مياح الدمء دعي محمرات وفعاقتك بلبعل المريومويه ولاك المأهورية الرحبية وهداقتك بالمبيد فلوي افني أمر القاضي مني يقير فعله مفولا إلى بقانسيء فنفي مفصورًا عليه، بعلاق مالو رحم احجارة. به طهر أن للتهود سبيت فيعه لاختمان عليه وأرق طهر أنه ويلي عبية محقون الدم والأناهناك الخشل حصل متعلل هامور حمد والمأمور إدا وافق الأمر فيسا أساء بانفل فعله إلى الأمر فيصبر كالر الفناضي هو الدي فعار تنفسه والا أنه استحساره وقال: لا يحب عليه الفعياب الان قفياء فقاصي بالرحم تقدمن فيت الظاهر ، ولم يقد من حيث الماطور وم بغة ظاهر وبالمثا يثيث حعيفة الادحة في للمصورية، وإذا عبدًا طاهرًا لا باطناً بشت نميمة الإباحة، وكالداك عصورية بالقصاص إذا فتار المنضى عليه ، توجه التمهود بقتله حيَّد، فإنه لا ينتصر - لأن القصاص له ي للحرا إبرائه بنعره باطباء فأورت نانث شبهه والانفارهمان وأحب الدبيدي والهاء لأن الذنبار كان عملاً ، إلا أبه تعدر إيجاب القصوص لكون السياة و فتحرب الدُّرة في ماله كسا في فنصل له بالقصاص إذا قال واثم حاد النتهو والقمواحك

٨٠٠٩- وذكر في الليقي الرواية الن سياعة عن محمد رحمه أنه بعالي أأربعة سهدوا على رجل بالزما فالعلق مريز حده فيصرف رجل علقه بالمسبق وأو رزقه عزواق وأرطعت بامح أوراماه سنهم وقتلت بمواحد التبهاد عبيدك فاللبة على الفطارفي ماله أواو وماه بالحجارة فدرأن بده بعالموصع اندي أمرا لإصام برحدا ابيه فقنعه وانما وجدائشهم دحيديا والم بكل على الواحم شرعه والدبه على بنت المال، وقو رهاه فيل أنا بشهي به الدكان الدين أمر الإصام لرحيده فيعاء حرماه بالسيف رمياء أوارماه بالسهار ميا بده يغيل فرمن وعفهاه وبالني المسألة الحالها، فاللابة في بهذا لذراء لأناهذا للرمخالف الفيلة التي أمراله فيهيد، وليس هذا لقبل بالسيف والسهور القتل بالسيت أذ يصرف به والفتل بالمهران يرسي به بالفوس وفإدارمي بالمبعث أأم الرومي بالمهوليدة، لعربكن مجالف ألا تري أنه لدوماه سفات مديدة عطيمة

⁽١) وفي الدار وافسامي مكار ويفياه

⁽٣) ما بن العمودين مدفقة من الأصل و المداد من طام م وف .

اللهُ) وقد في السلخ الدفرة لأبي عاد الدوكان في الأندار الداعوس مكانيد لديسه

أوبختب عظم فقتله لميكن مخالقان

نوع أخر من هذا الفصل:

المداد الأولاد إذا رجع فيهدوا على رحل بالزيا المراجع واحد منهم "أل قهذه المسألة على تلانة أوجه: الأولاد إذا رجع واحد منهم "المقضاء والإمصادة وفي هذا الوحد بعد الراجع حد الصدف بانشاق منعاما رجعهم الله تعالى، واختلفها الى الباقين، قال علما منا الله لات المحدود، وقال وفر: لا محدود، وقال وفر: لا محدود، وقال وفر: لا محدود، وقال وفر: لا محدود، وقال وفر: المسهدود قذفة كما لو امنع الرابع من أداه الشهادة. وما نا لله ومن الرابع من أداه الشهادة، وحكماً الما حقيقة فلأن الرجوع فسخ الشهادة، وأما حكماً ولا تحكماً ولا محكماً المناهد، وإذا المسخت الشهادة حقيقة وحكماً، فيت النفصال من كل عن الفاص برجوع الشهادة حقيقة وحكماً، فيت النفصال من كل وجد والفريد ما ذكرنا.

بيقى قول الخصرة إنّارج وع الراجع لا يعلم في حق غيره الله العدا لقصاه يكون هذاء أما قبل القضاء رجوع الراجع يعمل في حق غيره الاترى أن في بات المال صدر الفضاء حقّا للمشهود له ، وقد بطل منا برجوعه ، وفي مسائنتا وجب على القاضى القضاء بالحند حقّا للشرع ، وبطل ذلك يرجوعه أيضًا ، دول أن رجوع الشاهد فين القضاء يعمل في حق غيره ، يستقس المددس كل رجه .

4014 - الوجه الثاني: إذا رجع واحد متهم بعد الفضياء والإمضاء، وفي هذا الوحه بعد الفضياء والإمضاء، وفي هذا الوحه بعد الراجع حد الفذف، ويؤم وربع اللوة أيضاً. آما رجوب ربع النية على الساهد، فلأن كل واحد منهم أتلف ربع النفس حكماً بإرجاب الفتل عليه، وأما وحوب حد الفذف على الراجع ممامع المناهب علماما الثلاثة رحمهم طه تعالى والوجه في ذلك: أن رجوع الشاهد صبح في حقه حقيقة وحكماً، ويصبر فاذف له فيحد كما لو وجم قبل الفصاء.

وإذا فلنه: إنه صح في حق حقيقةً؛ لأن الرجوع فسخ الشهادة. فإن الشاهد فسح شهادته في حقد، وأما حكماً ألا ترى اله لزمه ربع الدية، وإذا بمع الرجوع في حقه حقيقةً

⁽¹¹ ما بين المعقوبين ساقط من الأصل وأفيتناه من ط وم وه. .

⁽۲۱ وفي م : العصاص مكانة المصاد

و حكمًا الفسحت السهادة في حقه من كل وحه و فيصبر قادمًا له . ولا يحد الدقوق؛ لأنار حرم الشامة بعد الفصاء والإحضاء لا بعمل في حق عبره، فلا ينتقص المددعن الاربع [س كل وجه]"، فلم يسر الدقول قددة.

وكر قدي رحل هدا المرجوم لا يحد الفاذف ؟ لما ذكرن أن رجوع الشاهد بعد الفضياء لا يحمل في حق عيره.

٩٠١٧ لوجه اثنالت. إداوجع واحد مهم بعد القضاء فيل الإمضاء، وفي هذا الوحه يمتح الإمصاء، ولي هذا الوحه يمتح الإمصاء، وبعد الراجع، ولا يحد البدئون فياسيًا، وبه أحد محمد وحمه أنه تعالى، ويعدون استحمالًا، وبه أحد أبر حنيفة وأبو يوسف وحمهما انه تعالى، والوحه لهما في ذلك: أن رحوع أحدهم قبل الإمصاء من منافة وجوعه قبل الفضاء (حميفة وحكمًا، فلأنه يستخ المنادس الشهود علوه كما أو رحم قبل النضاء إنها.

وأما حقيقةً منا عوف أنّا الإمصاء في باب الحدود هو القصاء أو من الفضاء؛ لأنه هو المُقصود، ولهذا العنص الإمضاء ولانة القضاء، فهر معنى قولنا ارتارجوع أحدهما فين الإمضاء لزل مزلة رجزعهم قبل الإمضائاً، والقريب ما من

۱۳ ما ۱۹۰ و لو تشاق كشيهيرد خدميسة والحداد وحيمه فيوجع واحد سيوبعد الفضاء والإمضاء، لا يجب عبى الواحع شيء. فإن وجع الحرابعد ذلك، كنان على الواحعين وبع اللهة، ويضربان حد التأف.

8.1.4 والأصل في مذا الحديق من المسائل: أن العيرة ليضاء من يقى من الشهود على الشهادة، لا فرحوع من رجع و لأن الناس بعلة لا ينطل من فيت العدد، قد عوض هذا الاصل في كتاب الرحوع عن الشهادات. قاودا كان الشهود خاسة ووجع ودحد منهم و لا يجب عليه شيء من الديد، ولا يحد حد المقذف و لأنه منى معدد من يقوم بشهاد ثهم كل استى وهم الأربعة في الدياس فضولا بعن "أربعة في المقاصى بكونه ربيًا مقتولا بعن "أن يشت بشهادة الأربعة عبيقى يبتأ معمد ميهم عبقى

^{(1/} مقدا في م .

⁽۱۲ انپ من حار

٣١) وفي ف او او : اقبل لفضاء مكان قبل الإحصاء ...

والمائة فلكناه في أمواء وكالدفق السيح الدفية اللي منتها الأو مكان إد

⁽¹⁰⁾رقى ف العراجة بكاياجي.

الفتل بحق، فلا يجب عليه حد القدف.

4.10 أكثر ما هي الباب أنا هي زعم الراجع أنه قافف المحصن ، إلا أناز عمه قد يطل بشعاء الفاضي بكونه والله . الزام عائلة كان على الراجعها والفاضي بكونه والله ، لإفارجع النان كان على الراجعها الربع مصاف إلى الراجعين ، إذ ليم يض من الشهو وولا من يصوم به تلاته أراع الحق ، وتلف الربع مصاف إلى الراجعين ، إذ ليم أحدهما الإضافة الناف إليه بأولم عن الأخر ، فيجب عليهما ربع الدية ، وعليهما حد المذف الهذا .

۱۹۰۱۹ و في المنفى : خسسه شهدو، على رجل بالزنا و مر غير محصن، فجله، الفاض الجلد، أم وجد أحد الخسسة محدوداً من الفذف أو عبداً، ثم وحم الشهرد الأربعة، يحد هؤلاء الشهود، ولا يحد الذي وجد عبدا أو محدود، في الفذف، الأنه قاذف، وقد شهد على [الفذوف]" أربعة بالزيام حالًا.

۱۹۰ - ۱۸۰ وفيه أيضاً : شهد أربعة رجال وآربع نسوة على رجل بالزنا وهو غير محصن. فضرب الحداثم وجعوا جموعاً ، ضرف الوحال الحد، والويصرة ، السناء ، وثو وجعوا قبل أن يضرب الحداث خدائرجال والنساء جموعاً .

۱۹۱۸ - وقيه لينيك: أربعة شهدواعلى رجل بالرناوهو غير سحصن، فضرب الحد. قدات من فقك، تورجعوا ضربوا الحدوض مواالديد. رقو مات قبل نام الحد، ضموا اللدية ولم يصربوا الحد، وهم في هذا الرجه قذّفة قبل موته، وقو صوب الحدثم مات من غير الحد، ثدرجعوا ضربوا الحد

4 (A) ه دال محمد وحمد الله تعالى في الجامع أن رجل شهد عليه أربعة من بنيه أو إخواته أو بني عمد باقراء وهو محمد ، والتنهوه السول، فقضى لقاصي عديه بالرجم، عالم بأمر السهود إذ أرادرا وجمد أن يبدأوا بالرحم، والسنة أن يبدأ الشهود بالرمى ، نم الإمام، ثم الناس على ما نبي بعد هذا إن شراف تمالي، ولما كفت السنة هذا، كان مراعاة منه السة حق المسرع [وحن الشرع لا يسقط] "المحل الأبوة، وفكن مع هذا يؤمر الشهود عراعاة حق الأبوة في أن لا يتعمدو فتاله، وكذلك ، لأخو المهود المحال لا يقصدون القتل.

- ٨٠٢٠ فأما بن العم يبح له أن بقصد القتل؛ لأنَّ قرابته عير مؤكد بللحرمية ، ولهذا

⁽¹⁾ مكان في النسخ المعلمة التي مندلاء وكان من الأصل: طنهود.

⁽³⁾ مالين المفوفين سافظ من الأصل وأنبتناه من ظاوم وف.

فللما الادأس العبدل أنا يقبل رسمه البلعي ودان إحبه هؤلاء تلأولاه أدهمه وفهريصيبوا مفتله ورحمه الناس بعدذلت وأصابوا مقتده أنهار جعرو حدمن الشهود عن شهادته النوع الراجع ربح العبة، ويكون ذلت في ماله تو جبوله باعتبراهم، ويكون في ذلات سين اعتبارًا تسعص بدار النفس بالكلء ويكون ذلك مين ورقة الرجوم، ويوث هذا الراجع، لأبه مسبب للقن وليس تماتم ، فلا يعرج عن البراث فيرفع" أعله فغر حصته ، ويعرم الدفي إن كان لا يعل تصبيه يرمع الديه

ة الواذ (عايميره الراجع رمم الديد، إذا صال له الذين لم يرجيعيوا . إن أمانا راس كنت شهديان وأبنا دلك معاوله ووالشهدياك بباطلء وكان القلبيان واحكافي ماءا فبالة بالقال الكال فأما إذا قال له الباقول: وأبِّك ممنا ونا الأما وكذبت في الرجوع، لا يغر والراحة شبعًا ﴿ لأبه وبإن أقر لهم مو حرف راء المياء فهم كذبوه في دلك،

٢٩٣٩ - والفراله إذا ذلاك انفر في إفرازه، يبعل قراره ، وبجب حد الفلف عني هذا الراجع خاصة عند ملمامة لتلانه وحمهم القانعالي فالأن قاشه الفلب هدقة وعت الرجوع مقصوراً علي حالة الرجوع ، قصاء هو قادةً مثمًا محصَّة ، و دلف الله المحصل يوجه الحد، سواه كان القادف ولنم أو أخاده أو أجبيًا، إلا أن الذين سهدو المعه ينكرون وجوب حد الفذف على الامن الواحم ، فلا يكون لهم أنَّ يخاصمو، في ذلك .

٨٠٣٢ فيعد فدا ينظر إن كانا دلمر جوم والد أو حده أو ولما احر غير المشهود كانا له أن ومناصماته الجم هي الحدة لأن هذا الحدايقا بحث انتماد دفعًا لقفار عبي نفسه لا يطويق الإرث، فيحب تكار من يتعل وسبب ه ها الذمعاء ومن فكرما من الولد والواقد والحديث عبروه مسبب حدا الفذف. فيحد لهم الحد دفعًا المارعن أنفسهم الوان ليويكن للمرجوم وللدأخر ولا والم والاحيدي وكبان للمض النشهود ولناء ينصران كالزاذلك وللاظر جع للربكن به أنا يخاصم أماه في الحدد لأبه محجور عن المنهفاء احدعن أبيه أألا ترى أبه لو قدفه انسداد المريكان ولابة لاستيفاءا أمزالنه أأأه فههنا اولي

¹⁹ يش أم الزجع وكدوبره

⁽١٤) وفي عند . ومرابره فشهرت باصل مكان ولم تراه تشهمنا دامل

اً) رفي ج اولاية استعادا هذا

^{(\$} أ ما بس اللجفو البن سافعه من الأصل وأشاشه مس ظ وم وف

٣٣ - ٨٠ - وإن كان ألولد وقد واحد من اللين لم يرجعوا، كان له حق استنفاء الحد من الراجع ؛ لما دكرنا أن هذا الحد يجب ابتلاء لكل من يتغير سبب هذا الغذف، ووقد الابن يتمير يقذف الجد المبت كالوائد، قيحت له الحد ابتداء لا يطريق الإرث: لكن مشرط عجز الأب عن الاستيفاء، وقد عجز الفائمون على الشادة عن الحصومة عي الحد قا مره قيثبت الأولادهم. ولكر حل أن يقيم الحد عنى عمد، بحلاف ولد الراجع ؛ الأنه تو البت له ولاية الإقامة كان الشهود الحد على أبه فلدا اضرف، هذا الفنن ذكرة إذ كان الشهود رجموا المشهود عليه ولم بفتؤه.

4.75 منه الذارجموه وقتوه ثم وجع واحد منهم عن شهادته وللعبت وادث غير عواحد منهم عن شهادته وللعبت وادث غير عواحد الشهود، فالمسألة على ثلاثة أوجه: أما إلى قال البقون لتراحع. كذبت في رحوعك وصدقت في شهادتك، أو فالوا: كان الأس زاب ولكنك لم ترزناه أو لا ندرى أنك وأبته زني أم لا، وقد شهدت بالباطل. أو فال: إن لم يرن الأب وقد كذبت هي قولك: إنه زائه قفي الوحه الأول لا يغرم الراجع شبق من دية الأب، ولا يحرم عن البرات؛ لأنه وإن أفر يوجوب وبع الدية على نقمه لهم ويحرمانه عن البرات، إلا أن النافون فا صدفوه في الشهادة وكفوه في الرجاد.

AATO وفي أنوجه الثاني عرم الراجع زبع الدية ، ويسوم عن الميرات 1 لأنه برجوعه أقرأ على نفسه بربع الدية لهم، وبحرمانه عن الميراث بإندامه على الفتل بغير سق، وقد صدّقُوه في ذلك ولا حد عليه ، وإن أثر على نفسه بعد الفقف، إلا أنّ الباقول صدّقُوه في الفلّف والحق لهم لا بعدوهم حتى فو كان سواهم عن ذكرنا قبل هذا يستوفى الحد مه ولا يغرم الباقول شبدًا حن المدية الأنهم قائمون على شهدتهم .

قيان فيين: هذا الراجع ينبغي أن لا يحرم عن البسرات، ولا يعلم العبة؛ لأن الشلات القائمون على الشهادة زهمو الذالاب كالارابيا مستوجبا للرحم، فهنا كان هذا الراجع لم مكن شاهداً، فلا يخرج من أن يكون قاتلا يحق كاس أحرير حمه مع الناس، فينبغي أن لا يحرم عل البرات، ولا يغرم الدية لهم يزعمهم.

4.7% حولتان الشاهد في باب الرئا لم يستفد العدم من الفاضى، ولكن القاصر، يستقيد العلم من الشاهد، ولهذا ابتدأ الشاهد بالرجم قبل الفاضي، وكل من يستقيد العلم من الفاضى يترتب فعده على فعل القاضى، وههذا لما ترتب فعل الفاضي على فعل الشاهد: علم أن الشاهد لا يستقيد العلم من الفاضى، ولم يكن له علم على الخفيقة في الساب؛ لما لم برمؤنا كما قائت التلاثة الباتون، فكان قتله ساصلا بعير حق، فسن هذا الوجه صاروا مفيدون له قيسا أفره بخلاف ابن أخر يرجمه مع الناس؛ لأنه استفاد العلم من الفاضير..

عَإِنْ قِيلَ " اللهُ لا تُعالِيعُونَ مُا زَعِمُ وَاللَّهُ هَذَا الرَّاحِمُ لَمْ يَكُنَّ مُناهَدُكُ فَعَد أَقَرُوا أَن عَدَد المشهر والمريكن متكاملان وإن القبضاء بالرجيا كالزباطلان والقاها أدباه باطلوقي بالدالزنا وجوده وعدمه تمرلة ، فكانوا جميعًا فاتلين بغير حق ، فينتغي أنا بغرموا تلاتة أرباع الدية ، ويحرموا عن الميراث

قلنا . الشلالة للباقيان ما زعموا أنهم فتلوا الأب مغبر حن الأنهم فاقواء عبايناً ورفي، و لراجع تم يعابده ومن زني وهو محصن بصير مباح الدم بنفس الزنا قبل القضاء، إلا أنَّ قبل القضاء لا يسم "" في عاين وناه أن يقتله، فإنه متى لتله يفتل به • لأمه لا يصدق في دهوى الولا عليه ، ولا يمكنه إنبات زناه ده. قتله باللبنة في حق القاضي ، فكان للشاضي أن يفتاه . حتى او كان القاضي عابن وتاء بضلف وكان قبله قبل القضاء، وههنا علم الفاضي بزيا المرجوم لما شهد عنده أربعة لفر عليه بالزناء ولم يصح رجوع واحدمتهم في حق القاضيء فبقي علم الفاضي بحاله ، فلا يصبر الثلاثة مقرين على أنفسهم بالقنل بغير حق، ولا يحد الثلاثة الباقون على الشهاده؛ لأنهم لم يقروه على أنفسهم بالقذف بعد فتل أيبهم؛ لقيامهم على الشهادة. وتو صاروا قادفس بشهادتهم يوم الشهادة ذكوانهم للانه وهدعتن المقدوف بعد ذلكء ومن قدف حيًّا يَّم مات المقدوف لا حد على القاذف عندنا مخلاف الراجع، فإنه صار قاذفًا عند الرجوع كما تُو فقف اللبت بعداءواته فيحد بهذاء

٨٠٢٧ - وفي الوحه الثالث بقرمون حميع اللبة، ويحرمون عن المبراب؛ لأنهم صاروا ر، جعينًا " بين التصديق"، فصاروا مقرير بسائيرة الفتريقير حق، وتكون الذية لأقرب الداس من المقتول بعدهم ؛ لأنهم في حكم الإرت كالموني ، ويحدون حد القذف، والكلام في الستوني للحدعلي مامرمن التفصيل

⁽١) وفي أأف أرأم أ الأيتعن فكان لابسم،

⁽٢) ومي آف : تاذنيز مكان راحمين.

⁽٣) وفي م البدا الفصد التصديق

رحل له امر أنان، وله من إحداهما خمس بنين، فنهد أربعة منهد على أخبهم أنه زنى بامرأة أيهم ، فهذا لا يخلو إما إن كان دحل به أبوهم أن لم يدخل بها، وله إن كانت أم هؤلا، الشهر دحية أو كانت ميئة، وإما إن صنّقهم الأب، أو كديمو، وإما إن شهدوا أنها طاوعته في الراء أو شهدوا أنها مكرهة من فيل الأخ الشهد وعيه بالزيا.

44 / ٨- قاما إذ شهدوا أن أخاصم زنى بها وهى مطاوعة أنه ، وكان دلك قبل الدخول الها. قال الدخول الها. قال الدخول الها. قال كانت أم الشهود حبة لا نقبل هذه الشهادة، صلاقهم الآب أو كديهم . أما إذ صلاقهم فلان هذه الشهادة وقعت لابيهم لما أقر أن الاس زمى باسراته وهى مطارعة غير مدخول بها ، فقد أقر يوقوع القرقة درسقوط كل المهر الأنه وهم أما جاءت الفرقة من قبلها قبل الدخول بسبب هم طائفة في ذلك ، إلا أنه لا يصدق في حق سفوط جبه الصداق .

وأما إذا كذَّ بم الأب في ذاك ، ملان في هذه الند هدة منه ما للام خاوص الفراش إلها . ومند ط قسم المشهد د عليها و يعده مضعة لا تشريب مضرة فاكانوا شاعدين لأمهم ، فلا تمس هنده الديهادة حجدات الأبدأه الآعت ؛ وهذا لأن الدعوى غاة تعير الرجح ، فنفعة على الضرر في منفعة يشوبها المدور : ومضعة الأم يخلوص العراش لهد لا نشوبها مضرة ، وكان جحودت وهنواها سواد .

4.79 وإن كانت الأم مينة إن كان الأن ياتهي ذلك، لا تعبل الشهادة فقيامها للاب على ما من وأو كان الأب يجمد دلك، تغبل الشهادة لقيامها على الأب بوال ملك السكل على ما من وأو كان الأب يجمد دلك، تغبل الشهادة لقيامها على الأب بوال ملك السكل عن الشهر فا على الشهر الما أن هذا الله المناف التهديل المدال الما أن هذا المناف الشهرة الشهرة وهو زوال ملك السكاح، وكل معدة تشويها مصوة فإذا يترجح المشعة بالشعوى، والنظرة بالمناف المناف المناف المناف الشهرة المناف الشهرة ولا محدث قبلت الشهرة الرجح المشرة على المشرة على المنفذ، ولا منفة للام في هذا الفسلة الأبا بالموت حرجت على المنتفق على المناف حرجت على المنتفية النبا من إذا كانت الأم حيد .

۱۹۰۳۰ - وإن كان فنا دحل بها أبوهم، فإن كالت مطاوعة وكالت أمهم حيف الشهادتهم. لا نقيل، الأمن الأب ذلك أم جحمه أما إداءاتم فلان طرأة الشهود عليها بالرائد وإن حرمت

⁽¹⁾ وفي طأز فيها مكان هدم

على الأسابيافر ارده إلا أمانوم الآب مقفة العدة، فهم يهده الشهادة يربدوا إسقاط نفقة العانة عن الأب، وكانوا العاهلين للأب قلاتميل

وأما إداجيجه الأب، فلان في هدد الشهادة مضمة لأمهم بخلوص الفراض لها، فكالو شاهدين لأمهم، وهذه منفعة لا تشويها مصرة فلا تقبل هذه الشهادة، ادَّعت الأم أم جحدت لما مرّ.

APTP - فإن كانت الأم فد مانت، فإن الأمن الأنب لا تقين هذه الشهادة، وإن جعمات لقبل ؛ لأنه لا منعمة للأم في هذه التصل، نفيت العبرة لمتعمة الأب، وصفحه الآب وهي سفوط وفاقة أنه الشرشوب، ضهور وهو روال ملك التكاح، ومثل هذه المفعة إن يمم فيول الشهادة عبد الدعوى دول خجود لما مرقبا إهاد

٩٠٢٧ - وهذا كله إذا شهدرا أن أخاهم زيريها وهي طائعة. فأما إذا شهدو أنها كانت مكرهة، فإذ كانت أمهم مينة قبلت الشهادة على كل حال ادعى الأب ذلك أو حجد. وعلى بها الأب أو لم يدخل مها الأب الأنه ليس في هذا إسفاط نصف الصداق إل كانر قبل الدخوال. ولا نفضة العدة إذ كاذ بعد الدخول الكوبها مكرهة، وقعل المكرمة لا يوجد استوط على مع دلك .

1997 - وإن كانت أمهم حبة فإن ادعى الأب قبلت شهاد تهم الأنهم لم يشهدوا لأمهم . والا الأجيام أما الأجهم وقالان الآب الا بداعي مغوط شيء من المهيرة والاستوط نفقة العدة متى كانت مكرمة ، وأما الأمهم قبال الفراش بقا خلص للام بإقرار الأب لا بسهادتهم . وإن حجد الأب لا نقبل شهادتهم؛ الأمهم أرادوا إلىات حلوص الدراش للأم يشهدنهم، وهام منفعة لا يشربها ضروء فلا نقبل شهادتهم جمارت الأم ذلك أم دعت لما قلنا.

١٨٠٣٤ م وفي كل موضع تفيل شهادتهم بضام حد الزيّا على الأخ الشهرد عليه، وعلى الله أذاذا كانت مطاوعة حوالله سمح، وتعالى أعلمه - .

توع أخبرا

العاصلي بالرحمة شهيدرا على رحل بالزباء وشهيد وجلان عبيه بالإحصال، فغلمى العاصلي بالرحصال، فغلمى العاصلي بالرحم على مراوعها على تجاديات أو رحما على عهاد نهما وقد جرحته الخجارة إلا أنه لم يمنذ بعد، فالعياس أن يقام عليه مانة حلدة وهو قول أبي بوسف ومحملا وحمهما الله تعالى وفي الاستحصال العراً عنه الحالد، وما يغي من الرجم، ولا يعلمن

الشاهدان شيئًا من جراحته، والايكور في بيت المال أمضًا..

قوحه القياس أن ما أصابه من الحراجة ظهر أنه ظلم لما رجع شهود الأصل، أو ظهر أسم عبيد فلا يجتنع بسبيه إقامة الجلد الذي هو حد كالظلم من وجه أخر

وجه الاستحسان أنَّ ذلك شيء أقهم باسم الحُدرهو بعض الحدد فلو أقهم عليه الحُد بعد ذلك أدن إلى الجمع بين الحدد ومن حد أخرو ذلك لا يجوز نكونه زيادة على الحدد وإليها حرام.

وقول محمد رحمه انه تعالى في الكتاب في النباس وهو قول أبي يوسمه وليل على النباط أنحه بالثباس وطويقية وحمه انه تعالى على النبط أنحه بالثباس وطه يذكر أن الاستحداد قول من واختلف الشابخ وحمهم انه تعالى عبه منهم من قال: الاستحداد قول أبي حبقة وحمه الله بعالى، ومنهم من قال: لا مل جواب القباس قول الحكل، وتخصيص قولهما في القباس بالدكر لا يدا، على أن قول أبي حبية وحمه الله نعالى بحلافه لكن لم يخفد عنه القياس الأنه لم يحفيد عنه الرواية ، وزعا أراد بقوله وهي الاستحسان مجتهد، ودره عنه اخدا أبي نو استحسان مجتهد، ودره عنه اخدا أبي نو استحسان مجتهد، ودره

وإنا أخدوا الفياس في هذا تقوته الأن الرحم هو الفتل، والقبل غير متحوى فما أصاب من أخرتوا الفياس في هذا تقوته الأن الرحم هو الفتل، والنصاف الحراحات على أصاب من أخراحات على أنهود الإحصانة الأن الجراحة حصيت بسب إقامة الحد، وإنه وجب يشهادة شهود الرور دون شهود الإحصان الذا الحدد عفوية، فيضاف إلى الزنا الدي هو حناية دود الإحصان الذي هو عبارة عن الخصال الخديدة ولا يجب على بيت الحال أيضاً كا ذفرنا من المعنى.

١٩٠٣ أربعة شهنوا على وحل بالزب ولم بشهنا عبه بالإحصال أمار، أمر الفاضى بجلاد، ثم شهد صاعدان عليه بالإحصان بعد إكمال اجلت فالفياس على الأول في هذا أن يرجم، وهي الاستحسان لا برجم

وجه القياس: أن الذي أقيم عليه الحد من الجلدات، قد ظهر بالبنة على الإحصاف أنه ضرب وقع هدراً وليس يحدد فيلا يمنع الرحم، كسا قلما في الضرب بالحيجارة، وجه الاستحسان: أن صورة الجند قد وجد وحفيقة الجمع منسوخ، فصار صورة الجمع وظاهره تمية مانده

وعشما منا رحمهم الله تعالى أخدوا بالإستحسان في هذه المسألة، وبالقياس في المسألة الأولى: الأن في المسألة الأولى الحد هو الرحم، وإنه قس وضر بات بالحبجارة، وبدون الوب ليس لها معنى القتل ولا صورته، قلو أفيم الجلد بعد ذلك لا يؤدي إلى الجمع بين الحديق، لا صورةً ولا معنّى . أما في المسانة النائية الحالد قدافيم وله صورة الحالة". علو أفسنا الرحم أدى إلى الجمع بين حقيل صورة، وهذا شبهه مسعه .

1978 وهذه الذي ذكرنا إذ أكمل الجلف وأما إذ لم يكس منى شهده نساهدان عليه الإحسان لا يمنع من إدامة الرجم، وتم يذكر الاستحسان مهنا يخلاف النساله الأولى، وهو أن يرجع شهود الإحصان أو وجدوا عبيداً بعد ضربات احجازة فيني نؤت ؛ لأن هناك اخساني الحاصل الحند، وضربات الحجازة لا تحميل الإلحاق به ، إذ هي لا تصلح أن تكون من جملة الجلد ولا من منصدة . فصارت شيرة مانعة من الخدالي بحوال الاستحسان

أما ههذا الحداهو الرجم في الخاصل، والجلدات يمكن إذا منه مكان الرميات، جارحة كانت أو غير جارحة؛ لأن الرمى قد يكون جارحاً وقد يكون غير جارح، وقد يكون الرمي بالحجر، وقد يكون بالخشب، فتصبر الجلدات من عام الرحم، فيكون المستوعى على ملة الاعتبار حدًا واحدًا، فلفلك النرق في الاستحسان، يخلاف ما عد الإكمال، لأنه حد كامل بصورت، فلا يصفح أن يكون من منصات غيره، أما هها بحلاته والله سحابه وتعالى أعلم.

نوع أخرمن هذا الفصل:

AAMA - إذا شهد الشهود على رجل بالرئاء ثم عانوا أو مانواسد القضاء والإمضاء، لا يتعير انقضاء فيل الإمضاء، وإن مانوا قبل انقضاء أو بعد القضاء فيل الإمضاء، وإن مانوا قبل انقضاء أو بعد القضاء فيل الإمضاء، فإن كان اجد مكان تشهود، فإن كان اجد مكان في الشهود، فإن كان اجد مكان في الشهود، فإن كان الجد بينا أو بعد القضاء وإن كان الجد جداً كان أبو حينة رحمه القانعائي أو لا يقول: القاصى لا يقضى ، ولا يضى، ثم رجع، وقال: يقضى ويحصى، وهو قول ألى يومنة رحمه التا تعالى أولا يقول:

٩٩ - جنة إلى نصل الإقرارات فنقول: الزما الموجب للحدالا يظهر إلا بالإقرار أربع مرات في أربعة محاسر ، ويعتمر الاعتلاف مجلس المقرادون القاضي. والأصل في هذا قصة ماعز، وفي قصة ماعز لم يختلف محاسر رسول الله يهيد، ورغا الاتلف مجلس ماعز.

قلان قبل: إذ المهيجيد الحديد لإقرار مرة واحدة، فقد اعسر يوضه لا يوجيد الحدة ورجيد الهير، وإذ وحيد الهير لمهيوجيد الحد من معد كنما فلام في السيرقة، قاله يعتبر المتكرار في الميرقة، وإذا لا يعتبر لما قلنا.

⁽۱) وفي در رالحدمكان لجمته

قلتا: الإقالر أوج مرات لما اعتمر صحبة لإنبات الزياء فيا يتعلَق وجوب المهمر بالإفرار هره واحدة، في فما تحكم موقوف إن قدت الحجة وقت الحلك وإن ليم تتم وجده المه

۱۹۰۶ - قالوا - ويندخي للإمام أدابو حر الفتر عن الإقوار ، ويظهر الكر هة لد، وسأمر بتنجيع، فقد مسح أنا رسول الديملا طره مناص

١٥٠٤ تم إذا تقر أربع مرات، فالضاحي بسيأله عن ارتا منا هو" وكيف هو" وي ديت؟ وأين ربيت؟ ولا يسيأله عن الوقت، لا يسيأله عن أي وقت ربيت" بحدلاف ضغل الشهادة؛ لأن أسو ل عن الدقت في قصل فشهادة لدن التعادم، وإن التعام يتع إذاءة الحداد الدوء تبت الرن بالبينة ، حقا اللمي لا ينائي من الإثوار الالأن اسفادم لا يمنع إقامة الحداد إذا ثبت الزما بالإقرار، فلا محى للسؤال عن الوقت.

دكر الشيخ أبر الحسل القديري وحده الله تعالى في شرحه ابحوة أنابسال عن الرفت ؛ خرار أنا بكون رنا في حال صحره، فإذا بين ذلك بقول له. بملك نزو حشها، لعمت وطنت بشيسة، لعنك مسمتها، لعنك فيلته، لعملك بالسرتها، فإذا قال: الاستطر في عقد، وسال أهله أبدجت و؟ فإن فاتوا: لا، سأله أأست محمس؟ فإن قال: محم، سأله عن الإحمد ما هو؟ فإذا هو فسر على الوجه أما وجمعه عكما فعل رسول الله ينه ماها رضي الله تعالى عنه

1998 - قان قال القول: مست بحصين، وقالها عليه التهاوة بالإحاصات، رجامه الإمام ولا يكون هذا كالرجوح؛ لأنه مصوعتي إقراره بالرثا، ومع الإصوار على الإثرار لا يثبت الرحوم.

وسوله أفراريع موات قبل أنايقوم القاضي عن محلسه وأواكي أربع مرات في محالس محتلفة وأواقع كل يوم موقد أوكن شهير سوق وروى عن محسد رحيمه الديعالي ال المحالس الشعرفية أنا يقعب الفير بحيث لا يبراه الساضي والا يكون معم في المجلس، أم يجيء وقتر وفرارا مستقلا

نوع أبحس

١٩٩٣ على مجمد وحمه الله تعالى عنى الجامع النميني " درجن أفر أله زين غلامة أربع مرات و فلائة أله زين غلامة أربع مرات و فلائة تقول: تروجي، أو أفرات الرأة مالون أربع مرات و فلائا بقول: تروجي، أو أفرات الرأة مالون أو مدين واحد مهما و لأن دعوى النكاح بحنسل الصدق والكانب، أو علمنا صدق مدين النكاح و فريد كناة القملين من أن يكون إذا، فيإذا فيه

احتمال الصدق، كان وهم النكام ثابثًا من الطوفين، والوهم في باب الحدود ملحق بالمنهفر، فخرج فعلهما من أنَّ يكون زن وعليه المهوع الآن النكاح لم ينبت بمجرد الدعوي. بغي الوطاء في غير الملك ظاهرًا، والوطء في غير الملك لا يخلو من مهر، أو عشومة، وقد سقطت العقوبة فيجب المهراء

تُم إن محملاً وحمه الله تعالى ذكر في "الحامع الصغير" الإقراد أربع موات، وذكر هذه المُسألَة في الأصل أ، وذكر الإقوار موة واحدة. لولا رواية "الحامع الصغير" لكنا نقول: إنيا لم يجب الحد في هذه المسألة لوجود الإقرار مرة واحدة، فرواية الجامع الصغير ' أزالت هذا الإشكال، وثبت أن الحدايثا [لم يجب]`` للمعنى الذي ذكريا.

ذكر في "ألحامم الصغير": إقرار الرجل بالزناء ودعوى المرأة النكاح [إفرار المرآة بالزناء ودعوى الرجل النكاح ذكار في "الأصل" إقراد الرجل بالزناء ودعوى للواة النكاح)" ولم يذكر إفرار المرأة بالزناء ودهوى الرجن النكاح، لو لا رواية "الجامع الصغير"، لكنا نقول: إذا الأعلى الرجل النكاح، وأقوَّت الرأة بالزنا لابجب الهوا؛ لأنها أبرأت الزوج عن المهو لما أفرت بالرغاء غير أذ روابة الجامم الصغير أزالت هذا الإشــــكال وثبت أن المهر واجب على كل حاله، والمعنى ما بينا أن الوطء حصل في غير اللك ظاهسيًّا، وقد سقسط الحد بيجب الجهر

٤٤ / هـ - وذكر الفدوري: إذا أقر الرجل أنه إلى عبلاله، والنَّعِبُ الرُّاةِ النَّكَامِ والنَّعِبِ ا قبال كباد فلك بعني دعواها النكاح والمهر قبارأن يحدال حباره يسقط الحد عبرالرجار؛ لأنه العذر إيجاب الحدعليها مع دعواها؛ لأنه يحتمل أنها صادفة، وهذه النبية تتعدي إلى جانب الرحل، فيستلط عنه الحد، وإذا سقط الحدوجا اللهر والأن الشرع ما أعلى الوطوقي دورالإسلام من عقوبة أو غرامة.

وإن كان ذلك بعدما حد الرجل لا يقضى لها بالمهر؛ لأنها تدَّعي الهر عليه وهو ينكر. وقبل إقامة الحد على الرجل إقد أوجبنا المهر عليه؛ كيلا يخلو الوطء عن العقوبة والغرامة، وقد أنهم العقوبة مهنا فلا حاجة إلى إيجاب الغرامة .

⁽١) هكدا في التساخ فيافية الذي هنمدنة عليها، وكان في الأصل: لبث مكان لو يحب.

⁽٣) هكذافي أس

٨٠٤٥- ولو كفيته في الرنا أصلا، وقالب: لا أعرفه، فلا حد عبه عند أبر حيفة وحمه الله تعالىء وقال أبو يوسف ومحمه ورفر وحمهم الله تعالى: وحدا فرجل وعالى ها: الاختلاف إذا أقرأت الرأة الزناء وكذبها الرجل أصلا وقال: لا أعرفها، وحم قولهم؛ أن السبب المواحب للحد قد تحقق في جانب المقراء عراف ذلك بإقراره، فلو أمتاع عمله إلها تجتاع لإمكار الاخو ولا وجه إليه؛ لأنه يعامل مع كل إنسان على ما هو رعمه . ولأمي حنيفة رحمه الله تحالي أنا الزف إغا يقرح بالفاعل والمحل، فإذا أنكرت فقط للحل، والعجل منه شون المحل الايتصور ، وكيفاؤذا دُعت الرأة الزناء وأبكر الرجل، صائعاتِم فيه أظهر ؛ لأن الشمكُّن يدون الفعر لا يتصور.

٨٠٤٦ - ودكر في الأصل عن أبي حيفة وحمدالة تعالى؛ فيمن أفرَّ بالزما وادَّعت الرأة الاستكران قال: بحد الرجل ولا غد الرأة؛ لإنها ما أنكرت الحبية، تكنها ادَّعت نبية لو تيقَّنا بذلك قيريفعد إلى حانب الرحل، ولو أثر أنه رني بصيبة بجامع مثلها أو مجنونة فعليه الحُداء ولو أقرت أنها زنت بصبى أو مجنودا، فلا حد عليها صدنا.

٨٠٤٧ - فخرين الذي أصليم في دار الحرب إذا أقو أنه كنان زمّي في دار الحرب قبل أن سلم قلاحدعليه

٨٠٤٨ - وإذا قال العبد بمدما عنق: زفت وأنا عبد، قرمه حد العبيد؛ لأنه أفر يزفي يوجب حد العبيد، بخلاف ما إذا قال بعد اللوغ. زنيك وأنا صبى: لأنه أفر برنا غير موجب اللحد أصلا ويغام الحدعني العبدإذا أقر بالزناء أو بغيره ها يوجب البحاء وإن كال مولاء غَائِنًا، وكَفَلَكَ لِلقَطِعِ وَالقَصِاصِ. وقرقَ أبو حينة ومحمد رحمهما الله تعالى بن حجة البية وبن حجة الإقرار.

نومأخير

في الجمع بين الشهادة والإقرار:

٨٠٤٩- أربعة فسَاق شهدوا على وجؤ بالرناء وأقو هو مرة وا هدة لا بحد. ول كان الشهود عدولاء ذكر شمس الأثمة السرخسي رحمه الله تعاني أنه بحده وذكر غيره من المشابح أذاً على فول محمد يحد، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحد.

٠٥٠٥- وبي الأصل": إذا شهد شاهداك على رجل بالرباء وشهد أحران على إقرار الرجل بالزناء لاحد على الشهود عليه ولا على الشهود، وإن شهد ثلاثة بالزا، وشهد الرابع على الإقرار بالزناء فعلى ائتلانة الحد

الفصل الرابع في بيان ما يوجب أخد من الوطء وما لا يوجب

١٩٠٥ قال محمد وحمه الله تعالى في "الخامج الصحير": إذا طائق الرحل امرأته تلائه، ثم وطنها في العدة، وقال: طلبت أنها على حرام حداً، وتو قال الامرائه: أنت عبية أو يربّه، أو قال لامرائه: أنت عبية أو على أخرام لا يعد المركة يبدك قاحتارت لصحاء في وظنها، وهي في لعدة، وقال: علست أنها على حرام لا يحد الأصل أدا حداوه تنفري بالتبهمات، وقد احتلفت عبارة المسابح وحمهم الله تعالى عرام الأطلى في قلك، قال بعصهم: النهية نوعان: شبيه حكميه في المعل: وإنها سفط الحداد أي الأطلاء الله قال: علمت أنها على حرام، وشبية الشناء، وهو أن بطي العبد في ديل الحل دليلا، وهذه النسبة مائعة وجوب الخدان الأعلى الإنتياء، عبر مائعة إن له بلاً والاشباء.

وقال بعضهم ، اللبهة توعان ، صبة مشابهة ، وهو أن يكون الوطء الواقع مشابها للوطء العلال: ظفيم دليل الحل فيه ، إلا أنه لم يثبت حقيقة الحل ذائع ، فيحكم قيام الدليل بصير شبهة احل "أ . وهذه الشمهة مانعه وجوب الحد، الأعلى الاشتياد، أو له يلاع، وشبهه الشتياه على التصير الذي فلناه، وحكمها ما ذكر با .

40-01 حفر المسائل التي تستى على شبهة الشابهة، وحتى الشبهة الحكمية، على جملتها الأواد إلى الأسائل التي تبدئه الأب إذا وحتى جملتها الأب إذا وطنى جنالها الأب إذا وطنى جنالها الأب إذا والمرحة الألك فيشت شبهة الملك عملاً بحرف اللام نفاد الممكن ، فيعد ذلك ينظر إن حيلت الجاربة وولدت، بثبت مسه الولد من الأسه وعلى الأب قبمة الجاربة والاعقر عندن ، وإن لم تقير على الأب انعقر .

A- AT و من مسملة دلك " إذا قبال لاحرائه: أستر عمليه ، أو يريّه ، أو يته ، أو مد أتسمه ذلك ، وأراد به لبينونة [أو الشلات ، ثم جرمهه هي الدلة؟ لأن بن الصحابة اختلاف هي وقوع

⁽١) هكنا في الأصل، وكان في النسخ النافية التي عندم النسية الخلال. ا

أخيرسمة الطبيراني بن الأوسط (84 و84 -٧٠) دوني الصيفيين (71 ووي الكبيار 1990).
 والحسين في الساد والمديف (7847) وأن عبد البراني جامع العلوم والحكم (1997).

4004 . ومن جملة دلت: ود المبل الدخل أم امرأته أو ابستهاء أر فبلك المرأة ابن زوجها أو أبله حتى حدمت عديد فيم إن التروج وطنها الأن بين العدما عارضي الله تعالى عسهم احتلاف في وقوع العرفة مها والأسباب، فعيد الله من عسمن وضي الله تعالى عسهما كنان عول: الخرام لا محرًام الحلال، وإن لو تأخذ بقوله الريقي شهة فيام لكا ويقوله [1].

89 - ٨- وكذلك إذا ارتبات المراحد لم إن الزوج حامعها في العدوة الأن من الصحابة من قال: لا يقع الفرفة بالردد ما لم يحص ثلاث حيص، ويقى شمية قيام التكام يقوله .

١٩٩٥، ومن جملة ذلك القيائع إذا وطور الخبارية المبلغة قبل التسليم؛ الآن الحبارية قس البيع كانت عملوكة ملك رفيه ومثلك يدر وعد بقي مثلك الديام، أسع قبل التسميم، فاقلي النسية محكم ملك البدر

٥٠٠٥٧ ومن جملة ذلك. إدا وهي الروح الحاربة لمحمراة مهرًا قبل التسليم إلى المراف: ومن حملة فلك إدا وطي حاربة مشتركة بندويين غير:

١٩٩٨- ومن جملة دلك . إذا أعنل الراحل حاربة مشتركة بينه وبيل غيره وهو معسود وقد نصى عليها بالسعابة لشربكه ، هو طنه الشوباك لاحد عليه عندهم جميحًا

وهذا الجواب على قوره أبي حنصه رحمه الفائل لا يشكل الأذا العتق عنده يتجزاه فإذا أحتق عنده يتجزاه فإذا أحتق السكت العائد المن السكت المائلة السكت المائلة السكت الأثرى إذا أحتق عنده بعض المناق المناكلة المناق السكت العائد عدوات المناق المناكلة ومن وطي مكانسته لا حد عليه و وإنها الإشكال على قولهما ، فإن المنتي عندهما لا يتحرأ ، فإذ أختفها أحدهما عتق للكن و ولم بني تنساكت في لا حقيقة منك و لا شهة منك و وكان يعب أن يجب الحد على قولهما ، ولكن اجوات عه أن بين الصحابة وصوائ الله تعاق عليهم حلاف في أن العنق يتحزأ أو لا يتجزأ ، قال على قراه الله تعالى وجهة باله يتجزأ أحدا قال أبر حيشة والمناقبالي و يقال ، يدرفيل الله تعالى عنه الله لا يتجزأ كما قال ، وهمه وإذا ، حما

والماما بين العقومين ساقط مواكا معل وأستناه مراط وجوف

والإمامين المفتونين ساقطامن الأصل وأقشاه مراطا واواف

قول زيد رصى الله تعالى عنه على قول على كرام انه وجهه ورضى عنه، ثنفي شاهة النجزى برقول ويدرسي الله تعالى عنه فد به النجزي ويول ويدرسي ويدرسي الله تعالى عنه فد به به الاجتهاد ، والاجباد لا يوجب العلم بيقيل السفى شبهة النجري بقول على ضي الله تعالى عنه وإذا بقي شبهة الله تعالى عنه وقات عنه وقات في تصيبه يقول على رضى الله تعالى عنه وقات عنه والاحتمال في دراما يندري بالشبهات وهذا كما قالوا جميعاً في المكاتب إذ نام عن وقاء عنه أن أنها تعالى عنه المكاتب المنتهاة اللهائم، وذلك لأن عن وقات عبداً قول على رضى الله تعالى عنه يصوب من الاجتمهاد وحكمنا بكوله حراً يفي شهرة أنه دات عبداً أقول زيا وصلى الله تعالى عنه وقوت شبهة في ترامه ودراً بالتسهات الكراه عدا ويود المهالي يجب الحد متناهم حميها وجب العقر

وكذلك الحواب فيما ردًا كان جميع الأمَّة له ، وقد أعنق نصيبها ، ثم وطنها بعد ذلك . لا حد علم في في لهيم حسمًا : فا دكر نا.

٩٩٠٥٩ - وإذا زني بحارية هي رهن عنده وإن قبال: علمت أنها حرام على، فإنه بقيام عليه الحد، وإن قبال: طنت أنه غيام لي، فإنه لا يقام عليه الحد، هكما ذكر عي كتاب احمود، وذكر في كتاب الرهن وقبال. لا حد عليه ادعى الاشتباء أو لمرياع، فكان هني رو بة كتب الرهن أنب للمرتبي بعقد الرهن نبية حكمية حبى مفط الخدعة، انتبته مليه أو لمريشية، وعلى رواية كتاب الحدود أنبت شبهة الاشتباء.

و حدما فكر في كتاب الرحن: وهو أنه وطي حاربة انعقد له فيها سبب الملك ، فلا بحب عليه الحداشية عليه أو لم ينتشه ، فياسًا على ما لو وطي أمة اغتراها على أنَّ الساتع بالحيار . وإنها فلنا المعقدلة فيها سبب ملك الأن عقد الرحن سبب الملك منى العسل بالهلاك الأله بالهلاك بنصر مستوفيًا حقه بالهلاك من وقت أفرهن - وردًا كان كذلك فقد العقد له سبب الملك للحال ، وتأخر حقيقة الملك إلى وقت الهلاك مكان عنز به السع على أنَّ الباتع بالخيار .

وج مما فكر في كداب الخديون أناً عنف الرهن عاقد لا يفيدا لعمان الله علمه الله المعان الله عامه الله كالإحارة، فإناً قوام الإجارة المهورات شبهة حكمية، حتى لو استأخر أمَّة الله دعة وفي إلى ا فإنه مجم عليه الحد.

وإثنا قلماً إنه لا يقيد ملك التعبة بحول، لأن عقد الرهل لا يقيد له ملكاً للحول، وغا يعبد له الملك بعد الهلاك. ولم بالهلاك يصبر مستوفياً حقه، وبعد الهلاك لا يعت المتعة، ١٥٠٠ لم بقد هذا الحقد ملك المعة، لم يورات قيامه تسبة حكمية، وكان يجب أن يكون عليه محد، النتية عليه أو لم يشتبه ، كما في الحاربة المستأجرة ، إلا أنه لا يجب علمه الحد إذا اشتبه عليه ؛ لأنه التبه عليه الأنه التبه عليه المستبه عليه المستبه عليه المستبه عليه المستبه عليه التبه إن مم يكن سببًا في الرهن ، وقد انعقد له سبب ملك في حق الحال ، فبشته عليه أنه يشبت بهذا القدر تلك المتعة ، فيعقر إذا اشتبه عليه ، ولا يعقر إذا لم يشتبه عليه ، بخلاف الإجارة ؛ لأن الثابت بالإجارة ملك المنقصة ، فرقة لا يتصدور سبب ملك المتعة بحال ، فقد اشتبه عليه ما لا يشتبه ، بخلاف البيع بشرط المخيار ؛ لأنه إنها يقيد له المنك حال قيام الجاربة ، وملك المال إحال قيام الجارية مسبب لحلك المتعة ، وههنا إلما بمثل عائبة المرهوز عند الهدلاك ، وملك المناف المال من الأحوال ، فكان عنزلة ملك المنه .

٩٠١٠ - ومن جملة ذلك: إذا وطى جارية مكانة ، فإنه لا حد عليه على كل حال الأن الأن منك المرادة على كل حال؛ لأن منك المولى قائم في وقية المكانب حقيقة إن ذالت عبه بد التصرفات ، وقيام الملك في وقبته بسنادي هي ثبوت الملك في كسبه حقيقه ، ومن جمله ذلك جارية العبد المأذرك له في التجارة موادكان عليه دين أو لم يكن؛ لأنه أفرب إلى المولى من المكانب ، ومن جملة ذلك واحد من المنافئ إذا وطي جارية من المقبمة فيل القسمة بعد الإحراز بدار الإسلام أو ثبله ، لا حد عليه وإن لم يدع الشبية ، إلا أنه لا ينبث نسب المولد، والمسألة تعرف في السير .

۸۰۱۱ وأما المسائل التي نينتي على شبهة الاشتباء، فمن جملة ذلك: إذا وطي: الرجل جارية أبيه، وقال: ظنت أنها تحل لي، لا حد عليه؛ لأن هذا انشاء في مرضعه؛ لأن القرب بين الآب والابن واحد، وهذا الفرب أوجب تأويلا في أحد الطرفين، فحسب أنه برجب تأويلا في الطرف الآخر

توضيحه: أن مال أبيه في حق الشهادة جعل كماله، حتى لا تقبل شهادت لأبيه كما لا نقبل شهادت لأبيه كما لا نقبل شهادته فعذر في حق دفع الغبل شهادته لنفسه ، فعضر في حق دفع الحدد ، وكذلك إذا رطى جارية أمّه وقال: ظننت أنها تحل لي ، لا حد عليه ؛ لان الأم بمنزلة الأب في الغرب والبعضية . وكذلك إذا وطي جارية المرأته ، وقال . ظننت أنها كس في ، لا حد عليه ؛ لأنه الشباه في موضعه ، لأنه ينتفع بنفس المرأة وطءً ، وغير ذلك ، وينتفع بمالها كما ينتفع بناس المرأة وطءً ، وغير ذلك ، وينتفع بمالها كما ينتفع بمال نفسه ، فحسب أنّ جاريتها في حق الانتماع به بمنزلنها وسائر أموالها .

٨٠٦٢ - وفي العبون": إذا زني بجارية أبيه، أو أمه، أو جدثه وقال اظننت أنه تحل لي، وقالت الجارية: علمت أنه على حرام، درئ الحد عنهما بالانفاق؛ لأن بلدموي الحل

⁽١) ما بين العفوفين ساقط من الأصل وأشناء من ظ وم وف .

فكات التدية في فعل الرجل، فتمكن في فكينها والأن فكينها تبع لعمل الرجل، ولم كان على العكس التجل . ولم كان على ا العكس، فكدات عند أبي يوسمه ومحجم وجسهما به لعالى وعبداني حيثة وجيما الله تعالى الرحل عليه الحد خاصة والأن يدعو بقا الحل تكنت الشبهة في تكيما، والا يتمكن في فعل الرحل والا يتمكن في فعل الرحل والا أن يستبد لقملها .

وفي القدوري : إذا أدعى أحدهما الظن ولديلاً الأخر طلاء فلا حد عليهما حتى يقوا جميعًا بالخرمة أنما قد علم بالخرماء وله يذكر فيه حلاقاً وذكر للعني قفال الشبية في العمل في أحد اجالس بتعدى في اجالب الآخر ضرورة، وتس يم ذكر في العمون : أنه المذكر في التموري أخولهما.

98-97 ولو طأق المراقع ثلاث، أو طلقها عال، أو خالمها في وطلها في العدد، وظال: طنب أبها على لي، لا حد عليه والأن هذا الشياء في موضعه والأن بعد الطلقات الثلاث والحيح بغيبت متكوحة في حق بعض الأحكام بحو النقافة والسكني، وتبنات السب منى حامت بالرائد، وحرمة تبول للهاده كل واحد منهما لصاحه. وزال الشكاح في منى بعض الأحكام في بعض لا بشورتان والا بجري سنهسا إيلاء والا لعال ، ورثما يشته عليه ما بشبه عنه دون لم يشته عليه ما بشبه عنه دون لم يشته عليه عليه المناذ.

٨٩٦٥ - وكذَلك إداعمتن أم ولند وم حبت عليب انعدن قرصهها في العدد، وقال. ظلمت أسا قبل لي الأن عنز أم الواد يوجب وقال اللك ونفيفة العدد، فكان نظير الطنفات. التلات، أو الحذر في لمنكوحة.

40-40 وكذلك العبداردا وطن حارية مولاه، وقائل. طنئت أنها تحل لي . لا يحدر لأن هذا اشتراه في موضعه والأن للعبد في مال مولاه بسياطة بدر فرقا شنبه عليه أنه يبسط بدر في وطاء جاريتا ، كما يسط في لدخول في دارد، وفي احلوس على فراتم وغيرت فحص عمراً.

18.1. - وهذا لم يحب الحد في حدة المستن يجب العقر و الأن الوطاء الحرام في الديبا الا يحلو عن الفريدا الا يحلو عن الفريدا العلم عن الفريدا العلم عن الفريدا عن الفريدا و عن الفريدا العقربة أبوج المعقر بطراق الفراء العلم المالي المنافع المنافع المنافع المنافع الفريدا الفريدان الكل محكم اجهل و الانتسباء عمار محلوراً في حق مصوط خد، وأبيات النسباء عمار محلوراً في حق مصوط خد، وأبيات النسباء عمام عند دينام معك في المحل إما من كال وجه، وإما من وجه دود، وحمد الفال في

القدوري: ومن عدا الوالدوالدائدة، ومن بمعاهما في أولاداً" من في الرحم الحرم كالأخ والأخت إذ وطي جارية بجب الحد عليه، وإن قال، طنت أنها قبل لي.

(وكالمك إذا وطني جارية ابنه، لأنه لا بسوطة له في حال هؤلام، لم يكن الطن مستندا إلى دليل .

47 - 47 وإذا نروح المرأة لا يحل له نكاحها بأن نزوج آمّاء أو ذات رحم محرم معه أر معقدة العبر، أو منكوحة الغير، أو مطلقة ثلاثًا، أجمه وإلحالي أنعيد قال: طلنت أنها نحل لي آ^{ناء} فإنه لا يحن، ولكن يعزر.

و ختلفوا فيما إذا قال: علمت آنها على خوام، قال أبو حيفة وحمه الله تعالى: الاحد عليه ورحمه الله تعالى: الاحد عليه وزكت يعزره وقال أبو يومف ومحمد والندافعي: مأسها يحدان إذا علما يدخرمة. واحم من خالف بداوي البراه بل عازب رضي الله تعالى عبه آنه قال: الفيت بردة بن يساره ومعه لومة مقلف: إلى أين الافال: بعلني منول الله يُخلق إلى رحل تؤوج حواة أبه بعد وعاله، وفي رواية: عرس بامراة أب أن أقتله أن وقو أورث فدا النكاح شده اما أمر بتتله، والمني في المسالة أن هذا وط، تعري عن عفه، وعن شبهة عفد، وعن شبهة الشاه، فو حب الحد قياماً على ما قبل العقل العقلة.

وإفاقانا: ثمري عن عقد الآن عمد النكاح أصبف إلى غير محلم الآن المرأة إنه صارت محملا للكاح شرعًا بصفة الحل، على ما فالدافة تعالى . فوالحي كثم ما وراة ذكيم الدر بعده لا تعلق الدكاح مكان العقد مضافة إلى غير محله أو العقد منى أضبف إلى غير محله أالله يبغر ، ولا بنبت لا حفيفة العقد ، ولا شبه الدف عمر عالم العقد ولا شبهة الدف ، وكا كاح العلام في المنافضة عبر محله الفي ، ولم ينبت لا حقيقة العقد ولا شبهة الدفت، اكذاك هذا الراقاني النكاح الكرة مصافة إلى غير محله ، صافر وجود هذا الكاح وعدمه عنزلة ، فكان الوطء متعربًا عن

 ⁽¹⁾ حكفاص الأصل بالذاء وفي أقد الأولاء

⁷¹⁾ ما بين المُعَوفِي ساقط من الأصل وأتبتاه من ظاوع وف

 ⁽٣) الحرجة أن حيان في مراهيا هـ (٢٠١٥)، واحاكم في المعتمرة (٢٩٩٥)، وابن أبن شيبه في الحرجة أن حيان في الحرجة (٢٠٤٥)، والطحاوي في أمصائي الإثار (٢٤٨/٣) والطحرائي في الكميد (٢٤٠٥)، ورفع أن حيار في الفتح (٢٩٤٧).

اللهُ مهرة السام الأية ١٠٤

⁽٥) ما بين المعمولين سابط من الأصل وأثبتنا من طاوم وف.

نكاح وعن شبهه نكاس

ولا يلزم على ما قلتا إذ قال: ظننت أنها تحل لى؛ الأنا قلتا: تعرى هن عقد، وهن شبهة عقد وشبهة اشتباد، وقم شبهة اشتباد، لأنه اشتبه عليه ما يشتبه، فإن النكاح شرح مبيحًا الرقع، وقال نظنت أنه يبح في هذا المحل، كما في الأجنبية، فقد اشتبه عليه ما يشتبه، فقد اشتبه عليه ما يشتبه، فيعذر كما لو وطي الابن جاربة أبيه، وقال: طننت أنها قبل في. وأما إذا قال: علمت بالحرمة وتعددت مع ذلك، فقد عرى عن شبهة الاشتباء وعن شبهة العقد فيجب الحد، كما لو وطئ الابن جاربة أبيه، وقال: علمت أنها على حرام، فأما أبو حيفة وحمه الله تعالى نصب في قلك إلى أن هذا وطء عصل عن شبهة عقد، فلا يوجب الحد كما لو قال: ظنت أنها غلى في وياساً على النكام القاسد.

وإثما قلتا: حصل عن شبية عقده وذلك لأن هذا العقد مضاف إلى محله من وجه و وإلى غير معله من وجه و وذلك لأن المرأة إنما صارت معلا للنكاح شرعًا بالأنواة والحل، أما بالأنواقة ولأن الحد تسالى قال: ﴿ وَالْحَكِدُوا مَا طَالَ لَكُم مِن النَّهُ إِلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ قال و وبالحل الآنه قال: ﴿ وَأَحِلَ لَكُم مَا وَرَاهُ وَلِكُم ﴾ " فههنا إن لم يُوجدُ الحل في حل العاقد، فقد وجدت الأنواق، فكان العقد مضافًا إلى محله من وجه ، وإلى غير معله من وجه ، ولو كان مضافًا إلى غير محله أصلا، لم ينعقد ولم يثبت بها شبهة عقد، وقو كان مضافًا إلى محله من وجه ، كل وجه ، يثبت حقيقة العقد، فإنا كان مضافًا إلى معله من وجه وإلى غير معله من وجه ،

وهذا بخلاف النكاح هلى الغلام فإنه لا يثبت به شبية عقد؛ لأنه مضاف إلى غير محله من كل وجه ؛ لأن الحلية شرعًا ثابت بالأنونة والحل، ولم يوجد أحد هذين، فكان مضافًا إلى غير محله، فأما هذا النكاح [فمضاف إلى محله من وجه، فيثبت به شبهة العقد.

وأما تعلّقه بالحديث، فهو محمول [⁴² على أنه استحل ذلك وصار مرتدًا. ألا ترى أنه أمر يقتله، ولوكان الواجب حدًا لأمره بالرجم أو بالجلاء، والدليل عليه ما روى في بعض

⁽¹⁾ سورةالنساد: الأبة لا.

⁽٣) حكدًا في النسخ الباقية اعتمدنا هليها، وقان في الأصل: لأند

⁽٧) سورة النساد: الأية 14.

⁽۱) أثبت من ظ.

الروايات أنه قال: لأفنله وأخمس ماله، وإما يضم ماله إدا صار مرتفاً، ولأن اللواء إنما يعمد تشجهاه مع الكفرة لا لإقامة الحد، قدل هذه الدلائل أن الأمر عالمنل كان بسبب الردّة، وعندنا إذا قعل هذا القعل مستحلا فإنه يكمر.

۱۸۰۹۸ وفي القدوري: إذا وحد العقد حلالا، أو حرامًا منفقًا على تعريبه كنكاح المحارم والخامسة، أو معتنقًا فيه كالمكاح بعير ولي عند من لا يجيزه، فلا حد على الواطئ علم الفواطئ بالخرمة أو جهل و ويصير [العقد] أن شبهة، وهذا قبل أبي حبية رحمه الله تعالى . وعندهما إذا نزوج نكاحًا محممًا على تحريه كنكح للحارم والخامسة وأحت الرأة، وعلم الواطئ بالحرمة يحب الحد، ولا يصير العقد شهية .

٩٠١٩- وفيه أيضًا: إذا تؤوّح أمّة على حرق أن تروّج محوسية أو أمّه بعير إذه مولاها وأنه أبعير إذه مولاها أو العدة وأج بغير إذه مولاها أو العدة تأج بغير إذه المؤلفة أو العدة المؤلفة أو المثل ألى حنيفة رحمه أنه معالى ظاهره في هذه الواضع كلها وعددهما الكاح ليس بحدرم على التأبيد في بعض هذه الواضع ، وفي عصصها مختمه في تحريه وللشية مددهما إما ينهي إذا كان العقد مجمعًا على شويه وتكون الحرمة على مبيل التأبيد .

۱۹۸۷- وردا كان الوطه بملك نكاح أو بملك يسين، والحرامه بصارض أمر أحراء هناك الا يوحب الحد نحر الحائض، والتساء، والتسائمة، والمحرمة، والمرضوعة بشرية، والنبي ظاهر سنيا، أو أنى سنيا، وكذلك الأنة المستوكة إذا كانت محرمة عليه سبب الرصاع، أو الصهرية، أو باعتبار دان وصم محرم منها في يكاحه، أو هي محوسية، أو مراندة، فلا حد عليه وإن علم بالحرمة، لأن الملك قائم، وإنه عطيق الوطء، ومع وجود المطائل لا يمكن إيجاب الحد.

١٨٠٧٠ - وفي الاصل الذه تزوج امراق، ترفيت إن غيرها توطئها ، فلا حد عليه ؛ لأن الوظاء صادف ملكه ظاهراً ، ولو زني بامراق ثم قال: حسبتها امرائي، فعليه الحد؛ لأنه النتبه عليه ما لا بشتبه عاليه ، فإن من رأى امراق لا يقتله عليه امرأته غالها، وإنما ينسته عليه ، مرائله إذا رفت إليه أول موة؛ لأنه ثم ير امرأته وإنما بعرفها بقول الناس، فود فالوا " إنها امرأتك فقد تبت الملك له فيها ظاهراً ، وذلك كاف للره الحد ،

۱۹۰۷۹ - وفي العدوري : الأعمى إذا وجدفي بيته امرأه ، تواقع عفيها وقال : ظنشها العرائي ، هما به الحداء لأن فعاله لم يستنظ بلي مسب، طاهر ؛ لأنه قد يكود في بيته المحارم أو الأحدة ١٩٧٣ - وفي المُمثنى : الأعمو إدادهو المرأنه، دحانته غيرها فواقع عليها خُدُّ؟ لامه عكن الرفوف على أمرأته طاهراً بالكلام وإخبارها. ومو أجابته فقامت: أن فلائف فوقع عابها، فإذا هي خرها لا يحد، وهي كالمزفوفة إلى غير زوجها، فلاأعد، وينبت النسب.

فا ١٩٠٧ - وهي الانصل (١٠ الأعمل إذا دعي المرأنه إلى فرات، فأنه أحبية فواقعها، فإن
 المدت الما أمان وجات فلا حا عليه، وإن لم تخبر، لذلك ولكور جاءت ساكته، كان عليه

 أخد عند محمد رحمه اله تعالى حلاله الأن يوسف

40.90 و الذاري صدى أو محدول باصرأة عباقلة وهي مطاوعة ، فيلا جند علي الصبي وسحدود بلا خلاف، وهل أهاد طرأة؟ فعلى قول علماها الثلاثة وحمهم اله تعالى لا غدد. وعلى قول الشاجعي وحمه لله تعالى تحد، والمسألة معرودة .

٥٠٧٦- وإفاري صبى بصنية، فلا حد عيبهما، وعليه المهر؛ لأز المبييء أخود بأفعاله، ولو الرَّ الصبي بدلك لا يلزمه شي، بإثرازه، لأن الصبي عير بأخوذ إفرازه

۱۸۰۷۷ و لو إني صبى مام أة حرة بالده، فأدهت خارتها وهي مكرهة، فإندهت من القبر بخلاة مداركة وقد دعته إلى النهر بخلاة مداركة وما كانت مغارضة و لعرق إنا لو أوجئنا الهرعني الصبى وقد دعته إلى الغسماء لا بعيد الإيجاب فأن لدلي الصبى أن يرجع عليها مثل ذلك في الحال: لأبه أمرت الصبى بأمره وقد لحقه غرم البدلك، وصح الأمر من المرأة الان لها ولاية على عسها، وملا بغيد الإيجاب، أما إذا لم يو حد منها الدعاء، بل كانت مكرعة، إن أو جينا المهر على الصبى لا يكود لولى الصبى أن يرجع عليه على الصبى لا يكود لولى العبرة أن يرجع عليه عن ذلك، فكان الإيجاب معيدًا، ونهذا الهر على الصبى لا

المحمد فال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصعير عن أبي حيصة وحددات العالى - حربي دخل دار نامان، وزيل بلعبة أو مسلمه ، يجب احد عليهما والابجب على المستأمر، وقال محمد الابجب اخذ على واحد مهما ، وقو زني بستأمنة ، فلا حد على واحد منهما عند أبي وسف عليهما الحد، فالأصل عند أبي بوسف عليهما الحد، فالأصل عند أبي بوسف رحمه الله معالى أن الحدالتي تحبيه تعالى تحالماً ، تقم على الذمي والذبية والمستأمر ، وهذ الأراف شائم وعد الذري بعضد حرمة الزناء وقد قد الإمام على إذا الما الخد عبد الكونه في دار الإسلام وهو قد النزم أحكام الإسلام مدة مقامه في دار الإسلام وبساله والمصحف، يرجع إلى المسائم والسياسات، ولهذا ينتم من الرما ومن شراء العدد المسلم والمصحف، يرجع على يومه إدامي داك.

والأصل عند ألى حيشة وسحيد رحمهما الله تعالى الله لا يقام على المنتأس والمستأمة من هو من الحدود الواجعة له تعالى على الخلوص الآن الإقامة شتني على المستأمة تسنى على الخلوص الآن الإقامة شتنى على الولاية والرائاة تسنى على الألدراء، وهو بالأمان النام حقوق العبد لا حقوق الله تعالى الآنه إنما دحل دارنا اليقصى بالمعاملة من حقوق الله معالى، ألا برى أنه لا يقسر ب عليه بالجزائم الانجام من الرجوع إلى دار الخرس، ومنع الكافر من أن يعود حربًا علينا بعد شكسا مه حرالة تعالى، ولو النازم هو شيئًا من حقوق الله تعالى يميح من مرجوع إلى دار الحرب تحمد يمع الذمن الرائالم بالزم يو شيئًا من حقوق الله تعالى يميح من مرجوع إلى دار الحرب تحمد يمع الذمن الرائالم بالزم يو ولود هذا الإمان في حقوق الله تعالى والعدم بالرائم ولود والمعتم الأمان كان لايقام عنيه شيء من هم داخرود الكلمان ها

والشع من شراء المصحب و من سراء العسد المشم طق المسمير» لأن الاستحصاق بالمصحف والعبد الشلم يقيظ المسامين، وهو يفتره حقوق الشامون، وإنما شقل قصاصة الأن القصاص حق العبد، ولهذا لا يصح الراحوع عنا بعد الإثرار"، ويسقط بالعمو، وهو مالوم حقوق العباد إن ثم يلتزم حقوق الفاحالي،

دلان اعتبرنا حتى العبيد، يمزمه حتى الله تعالى ؛ لأنه لا يشار عمه ، وإنه اعتبرت حق الله تعالى لا يشرمه حتى العبيد ، لأنه وحد من المستأمر الترام حتى العبد ، وثم يوحد منه النزاء حتى ، قاتمالي ، والعمل عا وجد فيم الانتزام أولى من العمل تنا ثم يوجد عبه الالتزام؛ لأذ أحد مما يرحم إلى وجود الدليل ، والأحر يرجع إلى عدم الدليل ، ولا تساء أن العمل بالدليل أولى من العمل بعدد الدليل .

شهران المحتيفة وحمه الله تعالى بحناج إلى الفرق بين الحربي [1] إلى مستمه أو دعمه . وبين المحتول إذا ربي بعاقلة ، فإذا هناك كما لم يوجب الخدعين الرجل لم يوجب على المرأة ، وجهد أوجب الحدعلي المرأة ولم يوجبه على المرجل .

والفرق أن ونا للسناس وَما حديثة وشرعًا، أما حقيقة فلا تلك ، وأما شرعًا، لائه حرام ليس فيه شبهية الإناحة، وهو بعدته: حرمة الرئاء لأن الزناحرام في الأدبان كلها ، وإنا لم

⁽١) هكارا مي الرائدي من السنخ التافية من مشاه أن أيدياء المعلى مكانا البقطان، واكلاهما صحيحات

 ⁽١٤) وفي ام الروالها، الدريها بحال حاوع عند عبد الإضرار والدرد أمار بالأماد السرم حقوق الحماد الأمه لم بلوم مقوق العائد في

تتمكن شبهة الإباحة في فعل الرجل، لا تتمكن شبهة الإباحة في فعن المرأة " أيضاً ، لكن مم يجب الحديث للم يوحدهي جالب يجب الحديث الرجل مع كون قعله زماد لعدم التزام الحد، وهذا العني لم يوحدهي جالب المرأة، وإذا ما ومل للحنون إن كان زما حديقة ، فهو ليس يزما شرعاً ؛ لأنه لهس بحرام على ما عرم ، وإذا أنم يكن ومن الرجل حرما، يتمكن في فوق المرأة شبهة الإباحة ؛ لأن فعلها من مال الرئا تمع لعمل الوجل ، وفي كل موضع دراء الحديجب المهر الأن الوطاء في ها الإسلام لا يخلو عن عقوية أو غرامة .

40.40 قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصحيرا : منطان أكره رجالا على الرنا فعمل، كان آبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أو لا بنه يحده وهو قول وقور، ثم رجع أبو حنيفة رحمه لله تعالى وقال: لا يحده وجه قباله الأول أنه قارنا الالإقراء ما يعطع حكمه فلا جنيف رحمه الإكراء، فإلما على المكره على الديع بأقد إذا بع بأفين الإعراء المناذمات لأن الزنا لا ينصبور من الرجل إلا بانتشار الالغة، وأله الرجل لا تنتشر إلا يشهرة وو ضة إلى الوطء، ويذا لا ينصبون و ضة إلى الوطء، ويذا غير و غية فدفع العداب عن منسمه و هذا يخلاف السرأة إذا أكراهها السلطان على الشمكين حبت لا حد علمها في قوله الأرار والأخياء وقيه الإكراء الإكراء الإعدام الإكراء الأنافع على الشمكين حبت لا حد علمها في حالم ما أكره عليه، وإنه باطن، فلا بد من إقامة مبيب طاهر مفامها، ولم تنتب الرغية والنشهرة في جانبه، وفي جانبه الرجل وجد دليل الرعية والاشته، وهو الشناء الم أكره عليه، وهو حد دليل الرعية والاشته، وهو المشار الآلة، فأنهم مغام الرغية والاشته، وهو الشار الآلة، فأنهم مغام الرغية والاشته، وهو الشار الآلة، فأنهم مغام الرغية والاشته، وهو الدينها، إلى ما أكره عليه، وهو حد دليل الرعية والاشته، وهو

وجه قوله الأحر قوله عليه الصلاة والسلام: ترفع من أمس الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه الله ولأن الإكراء سب مرحص في الحملة، طنن لم يشت حقيقة الرحصة هها لا أقل من أنابقيت شبية الرخصة، والشبية كافية قدر، الحد، ولأن خد شرع زاحراً وهو منزحر، حتى احتيج فيه إلى الإكراء بالسيف.

⁽¹⁾ وبي ف : في موق المراوة مكان : في فعز المرأة

⁽³⁾ وفي فياً: قارفي.

 ⁽٣) أخرجه السيمي في الكتبر (٢١٧٣١)، والربيع من مداء (١٧٤٥)، وإلى عداليوس جامع العلوم والعكم (١/١٧٥)، وذكره إلى حجم في القمح (٩٠/ ١/٢٠٠)، والسيوطي في أشرح محر إلى ماجم (١/١/١٠)، والناوي في أصفى القدير (١/١٥٥)، الحافظ في القرابة (١/١٥٥)، وفي التلحيص الحبر (١/ ١/١٠).
 ١٨٥٠

وها يقول: قارن الإكراء ما يقطع الإكراء هذا، عبوع ، بدنه من وجهيم ، أحدمه الآ الإكراء إلا يقطع إدائل للكره يزياده فعل لا يحتاج إليه ، لديم الإكراء كما في البع. واما إذا أمن عا احتياج إليه عدم الإكراء لا يقطع الإكراء ، كما إذا أكره عنى البيع بالف وبرع بالالف، وهما أتن بما يحتاج رب لدفع الإكراء ، فإنه يحتاج إلى الاشتهاء والرعبة ليدهم الاكراء

والثاني الآلانيتار الآله مع شمل اقتادكون شيخًا مع الإقارات وقد يكون على قصد وشهوة، الآثري أن لصبي قد تنشق آته الومعلوم أنادئك يكرن طبعًا ولايكون عن شهدة. وعلم أنه معتمل والحكم لايران " بالعنمل، هذا هو حكو الراحل في الكتاب

4.4.4 وأما حكم المرأة وإذا كانت معاومة والرحل سكره ، بصرائي الكتاب أن على قرائهما لا حد على غرآه : لأنه لم يحب الحد على الرحل بشمية إياحة تكل في قدته بسبب الإغراف فإنه سبب لنبوت الإباحة على الحقيقة في باب طال، طنز لم ينب هها حميقة الإباحة لما م تشت ندمية الاباحة وإذا فيت في فعله تدبيه الإباحة ثبت في فعلها تعالى على ما ما المحد على أو أن ما المسكرة للبناء والنما أراد بهده جانب المرأة لا حاب الرجل الأم نص على قوله الأول، ولا عو في حاب الرحل، فعلما أنه أراد بهذه حاب الرأة الاباركان لا بحب كما الدلاء الإ

وإل كان يقول بوجوب الحد عليه إذا قالت مطاوعة والرجل مكره ، محتاج إلى الفرق ين الجنود والكره ووجه العرق أن التمكن بسب الإثراء في معل الرجل شبهه الإياحه لا حقيقة الإيامه ، مثليل أنه بأتم مبكران التمكن في حالها شبهة النسبة ، لأنه لو تكل في فعل الرجل حقيقه الإيامه بيان كان محبوب ، ثبت السبكر في جالب شبهة الإيامة أن وإذا قال التمكن في حالب الرجل شبهة الإيامة ، مذكر في حالها دون ذلك ، وذلك شبهة الشبهة ، وأما التمكن بسبب الخنود في فعل الرجل حقيقة الإيامة ، ولهذا لم يأتمه مقبت في حالها شبهة الإيامة ، وقد ذكرنا عبر مرة ال المام لمحد مسهة ، فقيقة لا شبهة الشبهة ، هذا إذا كان . وذا كان .

١٨٠٨١ عامية إذا كان الإشراء من عمر الملطيان، فعلمه التحديق فيول أبي حسعه

⁽¹⁾نطه الأجران

⁽۴)انتوس ها.

برحمه الله تعالى، وعلى قول أبي بوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الإبحد؛ وهذا الآن الإكراء من غير السلحان عدا أبي حيمة وحمه الله معالى الابكون إكرافا، وحوده وعدمه بمتزنة، وعندهما يكون إكرافا، وحوده وعدمه بمتزنة، وعندهما يكون إكرافا، وهذا احتلاف عصر ورمان، فكان لي رمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الخامة للمستطان، ولم يكي لندعا، واللسوص علية ومنعة، وكان لا بتحقق الإكراء من عبد السلطان في رحمه إلا على مبيس النفوة، والماذر الاعبرة له وفي زمهما هدار لعمو السلطان، فكان يتحقق الإكراء من غير السلطان من أمل المسلطان، فكان يتحقق الإكراء من غير السلطان كما يتحقق الإكراء من غير السلطان كما يتحقق من السلطان، فأدى كا واحد مهم على حسب ما عابل.

^^^^ وإذه وحب الحد على الرحل عبد أبي حنيفة رحمه أنه نعالي وحب على الرأة إذا كانت مطاوعة؛ لأن فعل الرحل رما حقيقةً وحكماً ، وقهذا وجب عليه الحد، فعستر تمكينها تمكيناً من الرماء وعلى قولهما لا يجب لحد على الرآة؛ لأن فعل الرجل بم يصور زنا شرعاً مو كال وجه عندهما، ولهذا لم يحب عليه الحد بكان بمراة اجتوان.

4007 - قال محمد وحمد الله تعالى في الأصل الوابازا بامراته خرسته لا حد على واحد منهما، وحمل الجموات في المؤسل الواب فيهما إذا كانت الراق باطلة والأعد الراق المناه وحمل الجموات في الحرساء كاخوات فيهما إذا كانت حيث الاعتبار الأنام وجد من المناه الاعتبار الأن الخرساء حافلة بالمنة والمعقل حائم لها على النكاح من حيث الاعتبار الأناه وحامل لها على النكاح و فكان مب داهيا إلى النكاح و وجود النكاح حيب للدعوى وهما معام دعوى النكاح الآنها عاجزة عن الدعوى من حيث اللعقل و كذا النقل، فكذا الدينة مع عفلها منام دعو ها النكاح الألكام الكانوي عن النطق، فصبح فول أنه وجد منها الدعوى من حيث الاعتبار

٩٠٨٥- وهذا بخلاف ما إذا كانت الرأة مجنونة أو صبية بحامع مثلها. كان على الرحل الحدة الأنه لم يوحد من الصبية والمجنونة دعوى التكاح لا من حيث الحفيقة ولا من حيث الإعتبار.

[أما من حيث الحقيقة فلا إشكال فيه، وأما من حيث الاعتبار]!"، فإن الحامل على النكاح العقل، ولا مقل للسجنول، والصبية للقصة العقل فكانت بمزلة الجنولة - وردا مدم

٢١٥ أنبت من جمعع النسخ الني في أيابيد.

⁽٢) ما بن المقدون سافط من الأصل وأنساد من فذوم وف

دعوى النكاح من المولة حقيقة واعتمارا موجب الحداملي الرجل، ويتخلاف ما إن كانت المولة. عائبة وأقو الرجل بالربايات أو شهد عليه الشهود فإنه يفام على ترجل الحدة الأنه لم يوجد دعوى النكاح من العالبة الامن حيث الحقيقة ، ولا من حيث الاعتبار

أما حقيقة فلا إستخال، وأما اعتبارا فلان العقل الحامل على شكاح وظامع من الزماء إنها يقام هفام الدعوى في حق العاجز من الدعوى من حيث الحقيقة، ولايقام مقامه في حق الناطل، والعائنة ناطقة، ولم يقير العقل احامل على العقل، والمانع عن الزما مفام الدعوى، في حق الغائدة من حيث الاعتباراء الأنها ناطقة تم يوحد من الدعوى أصلا، والحد إنما يُرتبع عن الرحل بدعوى النكام، أما من حجة المراة حقيقة أو اعتباراً، ولم يوجد

44.40 - قال محمد رحمه الله تعالى في الأحمل أيضًا الولادا تبهدوا على وحل وامرأة بالزائاء فادّعت الرأة أنه أكر دنيا. وتبريشهد الشهرد أنه أكر مها، النا شهدوا أنه، طاوعته وطريعه الحد، وقعه أيضًا. إذا شهده اعلى جز أنه استكره هذه المرأة درتي نها، محد الرجل.

فرآق بين هذ و بين ما إذا ادّعت النكاح حين سقط الحد عنها أما عنوي البكاح، قباب السقط الحد عنها أما عوى البكاح، قباب السقط الحد عن لرحل، وباؤكراه بسقط الحد عنها أنا ولد بسقط عن الرحل، وباؤكراه بسقط الحد عنها أنا ولد بسقط عن الرحل، وما يتمكن الثابت بدعوى النكاح شبه الإباحة في المحن الأد العمل أكانتيم أن المسحن من حيث إلى العمل من الإباحة في المحن بدون المحل، من المحل، والمعل الإكراء تبيه الإباحة في فعلها لا في المحل، وقعلها في الإثراء تبي المحل بسيب النبوت الملك من المحل، وقعلها في الإثراء عامل الرجل، ولا المحل منصور بعود الرجل، ولا المحل، وهو تم لا يتسكن شبهة الإباحة في فعلها لا في المحل، وهو تم لا يتسكن شبهة الإباحة في فعلها لا في المحل، وهو تم لا يتسكن شبهة الإباحة في فعل الرجل، حيار فعله ليمًا لقعلها،

١٩٠٨ قال في الأصلى أيضًا الجَارِية إذا فتلت رحلا عمليًا، فوطنها ولي الفتيل. ولم يدع شبية بأن قال: علمت أب على حرام، فإنه لا يحدد لأن من القفها، من يفون. يملكها ولي القبل من كان الفتل عمدًا، قحل وإن لم نقل به إلا أنه ينفي شهة الملك في حفة باحتهاد

⁽۹) آئيند مي ج. .

⁽١٩٠هكذا في طاء وتنايا مي الأصور كالبيع

ظك القاتل، وهذه شبهة حكمية، والشبهة الحكمية تمنع رجوب الحد اشت عليه أو لم غنه

وأما إذا قتلت رحلا حطاً، ووطنها ولى القبل قبل أن يختار الولى ضبعًا، أجمعوا على أنه إذ اختار الفداء معد ذلك أنه يحدم لأنه وطي جاريه ليس له فيها ملك؛ لأن أحدًا من الفقهاء لا يقول بأن الحناية إذا كانت خطأ أن ولى العنبل بملكها، ولا سنب ملك، ولا فيهة ملك؟ لأن الناست وقت الوطاء الجناية، والحابة لا تعيد الملك في رقشها بحال دون الدفع، فقبل الدفع يكون الثانت فيها فبط المسب، وإنه لا يورث شهة

عثما إذا احتار تعم الحارثة فالقياس أن يحل، وفي الاستحسال لا يحده وبالقياس أخد أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله معالى ، وبالاستحسال أخد أبو يوسف. وحه قول أبي يوسف رحمه أنه تعالى أنه وطنها بعد وجوب سبب الملك له في الجارية ، لأن جناية الرئيق نوحب أحد الشيئين: إما الشعم، وإما المداء، فصني احتار الدفع تبين أن اجتابة كانت موجبة الدفع، فنبين أن الوطاء حصل بعد سبب ملك الجارية، ومني احتار الفداء تبين أن الحناية كانت موجبة العداء لا ملك الحزية،

وجه قولهما: إن اخالة سب منك الجارية مع الدفع؛ لأن الخنابة بنفسها لم تشوع سبب ملك في الجالي قبل الدفع، فكان الموجود قبل الدفع شطر السبب، و شطر السبب لا مورث الشبية؛ لأن الثابت بالسبب النام إذا لم يعمل لمانع الشبهة، فيكود الثابت بشطر السبب دون دلك، ودون دلك شبية الشبية، وشبية الشبية لا عبرة نه.

۸۰۸۷ و في الجامع الصغير اله إذا زني مجارية وعلها، فعليه اخد، ويضمن فيمتها، فكر المساكة من غير دكر حلاف، ويضمن فيمتها، ولا حد دكل أن غير دكر حلاف، وعي أبي يوسف رحمه الله العالى أل عليه قيدتها، ولا حد عليه ، وكان المذكور في الحامع الصغير الدل أبي حنيفة ومحمد وحمهما الله تعالى ، وجه قول أبي يوسف: أن هذه حماية الصل بالموت، فيعير فنلا من الأصل، ولا ينفي ذه من حيث الحكم والاعتبار، عرف دلك في موضعه، كذا ههما.

وأبر حيمة ومحدد وحمهما الله نعالي قالا : بنّه وجد منه الزما والقتل ، فيجب عليه الحد بسبب الزماء وضمان القيمة بسبب الغتل كما لو رنامها ثم سزّ رفسها . بياله : أنه ابتغاء الفعل مهنا لم يصر فتلا ؛ فأن الوطء عير موضوع للفتل ؛ حتى لا يعتبر ابند مه فنلا يحكم الموضع ، ولم ينصل الموت بابتداء حتى بعثير فتلا صرورة انصال الأوك ، وإذ كم يصر ابتغاء هذا الفعل قتلاء بقى زنا وإنه كان لا يجاب الحد، فوجب القيمة مآخر هذا الفعل ، خلاف قطع الَيد؛ لأن هناك المقطع من الابتداء صار قده؛ لأن القطع مب الوت؛ لأنه جراحة، والجراحة فتح لباب الزهاق الروح، قاذا حصل الموت صار مضافًا إلى ابتداء القطع، فصار القطع قتلا من ابتداء، أما مهنا فيخلاف.

٨٠٨٨ - وإذا زني بامرأة مينة، فلا حد عليه، والأصل فيه ما روى أنّ بهنول النباش قمل ذلك على عهدر سول الله يطلق فلم يقم عليه الحد، ولكن يجب التمرير؟ لأنه ارتكب فملا محرمًا وليس فيه حد مقدر شرعًا.

۸۱۸۹ - رجل کان پستلفی علی قعاره جامت امراً و قعدت علیه حتی قضت حاجتها ه رجب علیها دفد .

٩٠ ٩٠- و في الأصل ال ولا يؤخد الأخرس بحد الزناء والاشيء من الحدرد، وإن أثرًا به بإنسارة، أو كتابة، أو شهدت به الشهود عليه، والذي يجنّ وبقيل إذا زني في حال إفافته أخذ بالحد، وإن قال: رئيت في حال جنوني لا يحد، كالبالغ إذا قال: رئيت وأنا صبي.

4 ٩ ٩ ٩ و وفالدخل مدرية من المسلمين دار الحرب، فرنى رجل منهم هناك لا بحد. وكذلك العسكر إذا دخل دار الحرب، وزنى رجل منهم هناك لا يحد، ولأن أمير العسكر لم يقوض إليهم إفاية الحد، فإن كان الخلفة قد غزا بنضه، أو أمير مصر كان يقيم الحد على أهله، غزا بجند، يقيم الحدود والقصاص في دار الحرب، وهذا إذا زنى بالعسكر، فأما إذا النحل بأهل الحرب، وفعل هنك لا يقام عليه الحداد والله مبحانه وتعالى أعلم.

الفصل الخامس في الحديد خفه نشبهة بعد وجوبه ظاهرًا وفي دعوى مايصير شبهة

APSY قبال محسد وحمله الله تعالى في الأنسل أن وإذا فعسب جاوبة، فزير بها، لم مانت، حسم فيد، بها، فيلا حما مليه عندهم جمه وقاء لأن فيهاك المحمد، وفيد اللك في المصمول من وقب العصب، وإذا ملكه من وقب المنتسب ظهر أن ما استوفى ستوفى من ماما، المسمد فاز يحب الحد، ويو ولي نباء مع غصبها بعد ذلك، وضمي قدمتها، فعلي قول أبي حنيمة وتحمد وحميد الله تعالى الايستهار خما، وعلى قياس ما روى عن أبي توسف وحمله الله ماني في غير رواية الأصول في المنالة التي تلي مقاه المنالة . يحب الايستهار خدهها،

۱۹۰۹۳ و أما إذا رتى بأده، تم شتر اها، دقر ابن طاهر الرواية : أنه يحد عندهم جميعًا . وروى من أبني بوسف رحمه فله تعالمي في عبر روايه الأصول - أنه بسقط الحد - وكدلك إن رئي بحرق تم تروجها ، فهم على هذا ، هكذا ذكر سبح الإسلام رحمه الدند أبي في شوح كتاب احدود

APR وفي الفلاوري ، إما يتي بأنه الم الشراها ، أو رتى لحره ، تمازو جها ، فعن أن حيفة وحد الم تروجها ، فعن أن حيفة وحد أن حيفة وحد أن حيفة وحد أن المباد وحد أن عليه احد في والمؤد المارة والمارة والما

وروى أمو بوسف عن أمل حبيعة وحمه الله تجائل : أنه لا حاسمايه في الكامع إذا تاوكها بعد الزمل و وتمريتموكس تفصل السراء ، وقال أمو يوسف و حمه الله تعالى ، شام عليه ، ووي، الخمس عن أبل حنيفية و حباب الله تعالى : أنه قبال الباهب الحمد في المكانح ، والا بجب الله المتراك

49 - 40 وإداولي بامرأة لم دال. التنزيتية، 40 حد عليه سواء كالت مرة أو أمة، أما إذا كانت ألم فلا إشكال دالان شراء الألم مريح بعد القداداعي ددوي صحيح مأله وي الدينية. حشيقة ما تواعي تصحره عن إقامة البينة، نبت مدونة ما أضي، والشارية كافية لمرد الحداد ولو كانت حرة فكذلك أيضًا 4 لأن شري الحرة كتابة عن اللك حرد مصار دعوي الشري في الحرة ودهوى النكاح بمواه، فمو الأهى النكاح لا يحد واحد منهما، فكذلك ههنا. وهذه السألة نقل على أن التكاح يعقد بمفظ البيع والشراه، تحلاقًا لنا يقوله بعص أصحابًا وحمهم الله تعالى.

4.9 الم المعهد، قال: لا حلا عليه الشعريتها، وصاحبها فيها بالحيار، وقال مولاها: كذا لم أبعها، قال: لا حلا عليه الأن السبع بشرط الخيار للبائع في دره الحد بمزلة البهم الجات ولو أدمى بينا باتا لم يجب عليه الحد، وإن ألكر صاحب الأنة. وكذا إداادى البيع بشرط الخيار، قال: وكذا إداادى البيع بشرط الخيار، قال: وكذا بدائه لو قال: اشتريتها بوصف إلى أجن، وكذا إذا اذعى بينا فاصدا وفائل لان اللبع الفاصد لا يكون أن حالا من بع فيه الخيار البائع أولو أرعا بينا فيه فيه بخيار للبائع أولو أرعا بينا فيه خيار للبائع ألا عنى لدره الحدوان كذبه البائع، فكذا بدائمي أنه باعد بهنا هاسداً، من أولى الأن البيع الذي قيه خيار عما تعم طلك المشترى بعد القياس، وما تلبائع من الحيار في البيع الفاصد عا الاعترام للشنوى بعد القيمى.

١٩٠ - ١٥ - ١٥ والتاني: أن الشراء الفاصد في درء اخد كالجائز، ولو أدعى شراء حائزًا بم يجب عليه، وإن أنكر صاحب الآن، فكذا هذا. وإنما كان الشراء الفاصد في درء الحديمة لهجب عليه، وإن أنكر صاحب الآن، فكذا هذا. وإنما كان الشراء الفاصد في دره الحديمة الجائز والأنه لا يخل إما أن يظأمنا بعد ما مصمها بإدن البائح، فإن قضها وذن البائح، ثم وطئها، فهذا وطع ملك نصمه ألا ترى لو أعظها بعد عنه الإسلام الحديمة الملك وطء ملك نصمه ألا ترى لو أعظها بعد عنه الإدبية الملك تكفي للرء الحديد فحقيقة الملك وإن كان باسلام الحديم بدره الحداولي.

49.4 - وإن أفار له الباتع بضعها، فقبل أن يفيضها وطنها، فكذلك أيضًا لا حد عليه ا لأنه كند مسها لقبض الوطء صار قابضً فها فصار واطنًا طلك نفسه، وإن وطنها بغير إفان السائع، فلان غلك إن لم يثبت في المشهور من الروايات، فإن في المشهور من الروايات المقرض في السع الفاسط مغر إدل البائع لا يصر علوكً للمشترى، إلا أن سب الملك متعقد، وانعقاد سب الملك بورك الشبهة.

الفصل السادس في كيفية إقامة الحد

99 - 9 - فتول: إذا وجب الرحم بالشهائة بجب البداية بالشهود، ثم من الإمام، ثم من الإمام، ثم من الإمام، ثم من الإمام، ثم من الناس، حتى إنه إذا نعل البداية من الشهود بأن ماتو، ه أو غابوا، أو كانوا حصوراً واستعوا عن الرجم، يستقط الإقامة عندا. وأجمعوا عنى أن في سائر الحدود سوى الرجم، لا غيب البداية لا من الشهود ولا من الإمام، وأما ما في مسأنة على رضى الله تعالى عند، وإذا كان الشهود و قلوم الإقامة بحلاف ما إذا فطّعت أبديهم بعد الشهادة (هذا الجملة من الأصل).

١٩١٥- وهي الطبنقي : اخسر في كتاب الاحتلاف: لا يرجم الشهود علم بالزن إلا يحضرة الشهود علم بالزن إلا يحضرة الشهود. فإن حصروا وأبوا أن يرجموا، أر ومي البعض وأي البعض، درئ الحد عنه ، قال: وهذا قول أبي حنيقة وزفر وحمهما الله تعالى . وإن كال الشهود موصى لا يستطيعون أن يرسوا، وقد حضروا، ومي القاضي، تم يرمي الناس، وإن عاب واحد مهم تم يرحم حتى بعضروا كلهم. وكذاك لو حضروا ووموا إلا واحداً منهم به يعرف عدارة عنه الحد.

وقال أبر بوسف رحمه الله نعالي: يقام علمه الرجم وإن لم يحضر الشهود، وإن حضروة وتم يرجموا وحم الإمام في الناس، حفا إذا تب الرجم بالشهادة، وإن ثبت الرجم بالإفرار بندأ الإمام في الناس.

١٠ ٩ ٩ - وإذا فضي الضافي على رجن بالرجم بشهادة الشهود، وأهر التاس بالرحم،
 ويسعهم أن يرجموه وإن ثم يعاينوا أفاه الشهادة.

[رروى ابن سماعة عن محمل هذا إذاك بالقاصى فقيها عدلاء أما إذا كان عقيها غير عمل ، أو كان عليها غير

أما إذا كان فقيها عدلا. فإن بسكهم الرحم يقوله - لأن بالعدالة وقع الأمن عن إخباره كذاً له وبالفقه وقع الأمن عن الحطأ فيما نقضي به ؛ لجواز أنه أخل بشرط من شرائط الفضاء بالرجم. وإدا كان فقيها غير عدل، إن وقع الأس عن الحطأ فيما قضي به، لم يقع الأمن عن الكند، في إحباره.

٧٧) وه بن التعفوفين سافط من الأصل والبيئة، من ظ وم وف. .

• ٨٠٠٧ أن المحمود تشعر حوم إن كان رحلاً الا نوى أدار رسول له ﷺ تم يحفو فاعز حين رجمه " . فأما أفراق قبل في الأصل " إن حفر لها فحس به ورد الأثر على رضى الله تعالى وضى على رضى على رضى على وضى الله تعالى عند وكرام وجهه و فإنه حفر لسواحة الهمدانية حين رجمها إلى فويب من السراء وإن لم يحفر لها إذا لم يحفر لها فحسن و لأن رسول إلى أفراة أن يحفر لها إذا اعتر فت والمعلى يدل على أن كلا الأمرين حسن وأما ترك الحفر و لما فيه من ثرت الاستباق للإقامة و وأما الحفر و لأن المرأة من قومها إلى قدمها عورة و فعلى لم يحفر لها رعا تصغر ب إذا أمراء من و أما الحفر و إنكان أمراء منه و أما الحفر و وقال أمراء عنه وحمه إله تعالى : يحفر المعوفة إلى المدر (يعنى في الرجم).

١٩١٤ و إذا لم يكن الزائي محصنًا حتى وحب جدد، فإن كان رحالا يجلد قائدًا، وإن شائد المرأة تجلد فاعدة، به ورد الأثر عن على رضى اله تعانى عنه، والمعنى فيه أن العمرب يفرك على الأعضاء لما بين، والضرب قائمة أمكن للتفريق من الضرب قاعد، فكن تركنا افغا المعنى عن حق المرأة، وصربتها قاعدة؛ لأنها عورة، معنى نسربت قائمة لا يؤمن أن يبدو شيء من عورثها

٥٩٠٥ - ويحرد الرجع عن ثبانه إلا الإزار؛ لأن المفصود من الجلد الزجر، ولا رجر إلا بالإيلام، وفي الشجريد زمادة إملام. ولا تجرك المرأة الأن المرأة عورة.

٩٦٠٠ ميصوب غير عدودة الذائدة زيادة عقوبة وأنم لم يسرح في احدود. وبياله: أن الم الدائم يسرح في احدود. وبياله: أن الم الدائم حقا الله إلىه المحالة ا

٨٠١٧- ويصرب في الحدة الأعطف! وإلا الوحية والعرج ملا خسلاف، وهي الرأس

⁽¹⁾ دكرواين فدامه مي المعني (4) (1)

 ⁽٣) أخراجه الله أبن شبية في المصفة (١١٠١٤)، وذكره ابن حجر في القراية (١٤٤٧)، والريامي في المحرب الرابة ٢٤٠/١٠ والراسوم في اللحالي (٣٩٥٠).

حلاف، فكذا ذكر في الكتاب، ومعناه: أنَّ الضرب لا يجمع في موضع واحد، بل يفرق على الأعضاب به وود الأثر عن عمر وعلى وابن مسمود رصي الله تعالى عثهم، وفلعني فيه أن القصود من الحَمَّد الزجر دون الإئلاف، والحمم في موضع واحدرها بؤدي إلى إثلاث الكل، والى إثلاف الوضع الذي يقام فيع

ولا يضرب لم جه والفرج للا خلاف، به ورد الأثر عن رسول الله 寒، وفي الرأس خلاف قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما فونعلي الابضر سالرأس وقال أبو ترصف والشافعي يصرب

وروي بشر بن الوليد عن أبي يوسف وحمه الله تعالى في صرف الحديثقي العرج والبطن وبالوجه والصادري

٨١٠٨ وود نُست فلزما على المُوفَّة وهي حياس، هيئة لا يضام الحند سيواه كيان الحند جلينًا ، أو كان رجمًا [رأما إذا كان رجمًا] [فلا إشكال؛ لأن في رحمها فتلها وفتار ما في يضيب والمستحل قتلها لا قتل ما في يطبها. وأما إذا كان الحد جلداً، فلأن الجلد شرع زاجراً لامتلفًا، ومتى أقبع طبها الحدوهي حبلي، يخاف تلفها، أو تلف ولدها؛ كا فها من وبادة فمعف يسبب الخبار، ويخاف تلف ولذها من حيث الإسقاط قبل أواله، وإنه ضرع واجراً لا متنفار

٨١٠٩- فإن وضعت ما في بطنها ينظر إن كان الحدرجمًا رجعت كما وصعت؛ لأن المستحز بالرجم إنلائها، ورتلافها في هذه الحالة أولى، هكذا ذكر في الأصل أ.

وذكر الخصاف رحمه أقد تعظي في أدب انقاصي : أنه إذا كان للوقد من يرضعه وجوره عصاحه ويرحمها للحالء وإنا يم يكن للولد من يرضعه ويقوم بحصاحه بنبض فطام الرادء وهكذاروي عرائس حنيفة وأبي بوسف رحمهما افه تعالى، وإذا كان الحد حلدًا لا يقام عنيها ما لم تضهر من معاسمها الأمه يحاف عليها التلف عفيت الولادة لما بها من زيادة ضعف، فوذًا طهرت عن نفاسها لأذ يقام عليها

١٨٠٠ - والمريض إدا وجب عليه الحد، إن كان الحدر جمَّ يقام عليه في الحالم، وإن كان الحد جلداً لا يقام عليه في الحال، بل يحسن حتى بيراً، إلا إذا كان مريضاً وفع اليأس من ر وهم فحيننذ يقام تطهيرًا . فأن الحُصَّاف في أدب الفاضي : الفساء في حق إفامة الحد عليها بمنزلة الربضة، والحائض بمنزلة الصحيحة حتى لا ينظر حروحها عن الحيضر .

⁽¹⁾ أثبت من حجم النسخ التي توجد عدد.

٨٨٨٠ - وإذا قائد المراويعد شهاده الشهود عليه بالرناة إلى حامل، عاراها النساء، فقس اليس بحيلي، قبر بلنمت إلى فوقها، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إلاّ افرت بالزيّا ا وهي حيليء فم تحييل حتى تقلع حملهاء وإردا قامت عليها السة حسبت حتى تعليع ا

الفصل السابع في القذف

40.17 - الأصر في هذا أن كل من تذف أخر بفعل يوجب حد الزنا على المقذوف؛ إذ لهم ظهر ذلك القمل منه إلا يعب الحد على الفاذف المن غلير ذلك القمل منه إلا يعب الحد على الفاذف المن على إلا يعون جلدة إن كان الفاذف حيلة المعرف جلدة إن كان الفاذف حيداً بعد أن يكون الفادف من أهل العقوبة، وإن لم يكن الفلاف من أهل العقوبة كان من وللجنوب، فلا حد علي، وكل من قذف أخر يفعل لا يوجب على المفتوف حد النزنا لم ظهر ذلك الفعل منه، فإذا لم يظهر ذلك انفعل إلا يقول الفاذف لا يجب الحد على المفاذف.

حداثرت، إلا أن في حد الفذف بحد وطريق إقامة هذا الحدما هو الطريق في حد الزن، إلا أن في حد الفذف بحد وعليه ثبايه ؛ لأنه أخف الضربات على ما يأتي بيانه بعد هذا، وفي بقاء الثباب زيادة تخفيف إلا أنه بنزع عنه الغرو والخشو، إلا أنّ ذلك يمنع وصول أصل الألم إليه ، فلا بحصل ما هو المقصود وهو الزجر ، وإقابيج الحد على القاذف بالفذف إذا كان المقلوف محصناً ، قال الله تعالى: ﴿وَالْذِينَ يُرمُونُ المُحصنات مُم لَم بَالُونَا ، وإن الراح من المحصى بإجماع العلماء وحمهم من الرمي بلفكور في الأية الرمي بالزناء دون الرمي بغيره من المحصى بإجماع العلماء وحمهم الله تعالى.

۸۱۱۵ - و ضرائط هذا الإحصان خمسة: الخرية، والإسلام، والعقل، والبلوغ، والعقة عن الزنا. حتى إن من زنا، ثم قفقه إنسان بالزنا، فلا حد على فادقه، وكما يزول الإحصان بالزنا من كل وجه يزول بالزنامن وجه، فكل وطه حرم ألك لملك المتعة من كل وجه، فهو زنى من إكل وجه، فهو رنى من إكل وجه، فهو

⁽١) أليت من أف.

⁽٢) سورة النور: الأية لا.

⁽٣) وفي آف أو أم : وطئ حرام

زدامن)" رجعه كما في وطاء الأمة المنظركة.

۱۹۱۱ - وقال وطاء حوم مع فينام طلك المنعة من كل وجه معارض كوطاء الراه في حالة خيض، لا برويات الإستسان؟ لأنه أبس تزانى من وجه ولا من كل وحده ويقما يستاوى الرنا من كل وجه في حق سقوط الإحصان؟ لأن حد القذاء ، منذوبة سقط بالشبهة ، فيصير الرنا من وجه سبة مانعة لوحوب الخدائة ، كما مصير عدم الزنا من وجه نمهة مانعة وجوب حد الزنا.

40.10 وإذا رمى أمنه اللجوب لا يرول بحصائه الأن الوط حرم مع قيام ملك المنده من كل وجه لعارض أمنه اللجوب لا يرول بحصائه الأن الوط حرم مع قيام ملك المندة عن كل وجه لعارض أمره وهو التسجس، لا لزوال شيء من ملك المنعة البائدة أن سبب ملك المنحة قد ثبت في المرأة على الصحة و فياء عنه أن وعد منك المنحة في المرأة إفا ضرحت من أن تكول محلا للك المنحة والمراجعة من أن تكول محلا للك المنحة والماحج من أن الكول محلا للله المنحة والماحج منه مؤسة بنت بالمراجعة المراجعة الموساع والسبب والمناهرة الثابية بالمراجعة أو المنكاح، أو الطعفات الشاحة ، أو بنكاح لغير، فإن الله تعالى علم المنحيات من لمحرمات ، أو بالعدة من الغير، فإن العدة مخلة بالنكاح الألها أترعن أنال الكاح، وقم يوحد من طده الأسباب في حق المجوسة .

المنافرة المنافرة المنافرة على المناور عن التكام بقوله تعانى . ﴿ وَلا تَسْكُمُ اللَّمُسُرِكُ السَّمَ الْمُوالِمُ اللَّهُ عَلَى المُسْرِكُ اللَّهُ عَلَى المُسْرِقَ وَاللَّهِ عَلَى المُسْرِقَ وَاللَّهِ عَلَى المُسْرِقَ وَاللَّهِ عَلَى المُسْرِقَ وَاللَّهِ عَلَى المُسْرِقَ فَاللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللللّهُ الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ ا

⁽۱) أنبت من طأر

٧٠) ه كذا في السبح البادية التي عدادًا ، وقال في الأصل: من تن وحدمكان : وحوات العام

⁽١٣) سورة النقوة . فلأية ٢٣١

ATIA ولو تشتري أمّة وطنها أبوه أو وهي هو أمها ووطنها، فقفه ونسان، فلا حد على الفافق بالإجماع ؛ لان حرمة الصاهرة بهذا السبب ثابته بدليل يو هها العمل والعلم وهو الكتاب والإجماع، مكانت ثابتة عملا وعلمًا، قالا بكون ملك المتعة لابقُ من كل وحمه عملا وعلمًا، وإن صعرالسب وهو ملك الرقبة.

وهذا لما ذكران أن المرأة إلى صارت محملا قلك المتعه بالمحل والأنوفة، فإدارال المحل من كل وحد ويقيت الأنوفة، فقد زالت المحلمة من كل وجد، فيشت ملك اقتحة إذا وجد سبب من وحد، ولا يشت من وحد، والوطم إدا حرم لعدم مقلك المتعة من كل وجد، كان زنا من وجد وإنه يه جد، زوال الأحصال.

4114 - ولو الشيرى آمة هيس آمها أو النتها بشهوة، أو نظر إلى قرح أمها أو ابتها يشهون أو نظر أبوه أو ابته إلى هرجها بشهوة روطتها، قال آبو حنيهة رحمه الله تعالى . لا يرول إحصائه، ويحد قادام، وقال آبو بوست، ومحد در حسه ما الله تعالى : يرول إحصاله و لا يعد قاؤه. وكذلك على هذا؛ لحلاف إدا تزوج الرأة هي بيار الخالة ووطيه، فرجه قولهما! أن هذا وطد حرام العدملك المتقامن وحد، فوجه زوال الإحصاد هاماً على ما إذا الشرى أحد من الرصاعة روطتها، وقياسًا على روح الأمة إذا اشتراها بعد ما طلقها شين ثم وطنها، وفياسًا على ما إذا تزوم ادرأة بعير شهود، أو هي عدة الغير فرطتها.

راغا قلما: إذا الوطاء حرج لعدم ملك الناعة من وجه؛ لأن الحل بحومة الصاحرة الثالثة مالس والوطاء والدعلي التأسف وبعد زوال الحل على النابيات لابطى الفرأة محلا على المتعد من وحمد وإن يقيب محلا من وجه؛ لفيام الأنوتة، فيشت مالك المتعد من وحم، ولا يتبت من وحمد

وأما أبو حنيفة وحداته تعالى دهب مى ذلك إلى أن هذا وطاء حرام، حصل عقب عقاد اختلفاء وحمهم الله تعالى دهب مى ذلك إلى أن هذا وطاء حرام، حصل عقب عقاد اختلف العلم من عير نص، أو حسر متواتر، أو مشهور، أو إجماع، وإنما وحموا إلى ضرب اجتماد رواى أو خبر الواحد، والوطاء الحاصل عقب هذا العمد لا يوحب روال الإحسان، كما لو ترخي أمّة في عدة الخرة، فإنه لا يرول إحصائه، وإنما لا يزول الأد هذا وطاء حصل بعقد احتاف العلماء وحميهم الله تعالى في جوازه وقساده، فعد أبى حنيفة وحمد الله تعالى الا يجوز، وعندهمان يحوز الله المناب الحقيقة في ذلك أنَّ حرمة المصاهرة بالنظر والمن عبد ثابتة بدليل يوجب العلم من كتاب، أو خسر متواتر، أو مشهور، أو إجماع، وإنما يُسْت بالحد الواحد

ر القراس، والخار الواحد حجة في حق العمل، وليس بحجة في حز العلم والفياس كذلك. فتكون حرامة الصاهرة بالس والنظر ثابته في حق العمل لا في حق العلم.

"وملك النعة في المرأة إقابتهي بعد وحوب مسه فيها بسب اخراب فإذا كانت اخراء الغراء فإذا كانت الخراء المهامة في حق العلم.
تابشة في حق العمل لا في حق العلم أ" . يسفى ملك السعة في حق فعمل لا في حق العلم.
والموطاء الحماصل مع فيهاء الملك في حق العمل دون العمل وهو الاستبهاء ، تما لا بوال
الإحصان ، كما في الآلة المجوسة ، وكما في الرأته الحائص منك المتعة فابت في حق العقم.
وأما فلمنا بشوت ملك المتعة فيها ، عبر تابت في حق لعمل الآل الاستيماء حرام ما وطاء
الرأته الخائض، ووطاء المراثة المحوسة لا بوجب روال الإحصاد، فكذا وطاء هذه .

• ١٩١٢ - وأما إذ التدرى أخته من الرضد عنه، فلأن هناك الخرمة تثبت بدكيل يوحب العلم وهو تكتاب الكيل المسلم وهو تكتاب العلم وهو تكتاب العلم والعلم، فلا يشت ملك المتعنة من وجه في حن العمل والعلم جميعًا ، وأن وحد سيمه والوطء الحاصل في حال عمم ملك المتعة من وجه عملا وعلمًا يوجب زوال الإحسال؛ الأنه يكون زما من وحد أما هذا بعلاقه على ما دكون.

١٩١٢ - وليس إكتمالو إلى تؤوج الرافيعيو شهود ووصيها . فراله يزول إحصائه ، وإن الخداد ، قامده وي جوار هدفاله شد ، وإن مالكار حده الله يجوز هذا العشارة الأدمى يقول منسده يرجع إلى على بوحب العلم ، وهو فيواه عليه العدادة والسلام : قال تكاح إلا يشهره أن وإنه مشهور ، و المشهور يوجب العلم كالعلم المتواتر ، فلم يصح التكاح في حشا عبلا وعلماً ، وإن كان المحل قائماً ؛ إن الحكم في الشمار إلى المحلم المارة على العلم المارة المحلم المارة المحلم المارة المحلم المحل

43.17 أما إذ الشتري المرأته الطائفة كل طلاقها فلان المحل ههناء فالت بالنص. والإحساع، وهل دائد بوحب العمم، وهوات للحلية إذا كان بطلل يوجب العملم فملك التعة فيه بذرت من رجه، ولا ينبت من وجه عملا وعلماً والحلة كذلك، لأنها في حكم المنكوحة،

⁽١) أنتوس طاو ف.

⁽٢) وفي في الحَامَثَانُ عَالِمًا.

۲۶) مقد في م . ، كان في ط . كنين.

⁽⁵⁾ أضرحه المترمدي في المعدد (1995)، والبيهاني في القبوي (1967)، وإن أبي بيب في العسفة (1977)، وفكر داير حجد في الدراية (1977)، والزياجي في السبب الراية "الر199،

وحكم المكوحة تابنة بالنصر والإجماع، فتكون للحلية من رحم، فاتنه عميز وعلمًا

٣٧ - وأما إذا قال الامرأته: أحديائي، وموى الشلامة، فم ترويجها، قلما: قول عمر رضى الله عنه مى هده المسألة عدار متروكا بالإحماع، والإجماع برجب علم البغين قاللهم، هكان بمترلة ما لو للغ قول عسر رضى الله عنه وسول الله يحيق، قردة وقرر قول عملي رضى الله عنه، ولو كان تذلكها أن لكان الدب وقول حيى رصى الله عنه قال عنفاً وعملاء فكما إذا تست بالإحماع، إلا أنه لا يجب الحدة لأن هذا الإحماع ليس محيجة عد يعض العلماء، فكن في الرفية دون الإحماع الدي هو حيجة بالانفاق، فينفي نوع نسهة، فيكفى عفره الحد، ولا يكم العد، الإحماد.

4874 - وأسارة طلق اسراته علاقا بالله على عبول من قبال "البائا بالدالكاح يؤول بالطلاق البائل بعنها طلك إجماعاً والانه يقول الإجماع المقدين المتهاء أن خدر الرجعة عفيت صريح الطلاق تاب محلاء القباس الان القباس يقاضى أن يكون الطلاق مزيلا سفت كالعناق، وكما قبل الدعول وإغابتيت خبار الرجعة تصابخلاف الفياس، والسمى لما ورد في مطلق الطلاق، قبلا حجمل وإرافا في الطلاق الموصوف بالبسوسة، وهو في الإبانة فنوق الطلاق، وإما لم يعتبر النص وارفا فيه دلالة في هذا في إيجاب القصع داخلا تحت الإحساع، والحياع يوجب العبل والعلم.

۱۳۵ م ۱۳۹ و إدا نزوج امرأة مكاماً باسناً، ووطنها يسقط إحصاله، بخلاف ما إدا انسترى جاربة شواد فاسداً ووطنها، وبه لا يسقط إحصاء

والمعرف أن سبب ملك المتعة في الأمة ملك الوقسة ، وقد ثب [بالكتاب]" ملك الرقبة بالنسراء، والقسمي حقيقة في حل الأحكام التي يتأدي مع حرصة السك ، فإنه يذبت في حق العني، لأنه حكم بتأدي مم الحرمة.

وإعاله يقبت في حق الانتفاع واستنفاه البرط الذي لا متأدي مع الحرمة، فينبت ملك المتحة، وينبت ملك المتحة، وهو حكم ملك الرقة في حق حكم يتأدي مع حرمة الوطء، وأن لا يكون الوطء مزيلا الإصصائه حكم بشت مع حرمة الوطء، كما في الأحة المبوسية والمرأة الحائضي، فشت ملك

 ⁽٩) وحي الجار من عالي من غير من العائد الى عند ، حي قول على وحي القائمة في عند ، ولو كناه
 كذلك ، الراح الحياة عند ، ولو كناه

ا 12 وفي ف - فقا تول على من نال إنح.

۳۱ مکدانی ب

المتعة في حقه بسبب ملك الرئمة ، وإذا أنت ملك المتعة في حق أن لا يصبر الوطء وَنا من كل. وحده كان الوطء مناصلا مع قيام ملك المتعة

وإنما حرم الاستيفاء لا عبول فيلما النكاح الفاسف فالفيض يكون بالوضف فقبل أن يتم الوطة يكون منا وجدة مل تمام القيض ، وقبل تمام القيض لا ما لك في المقدد القاسف فيكون زنال

فؤان قبل: لما فا بشبت اسسب، والتسبب لا يشبت إلا بعد نبوت سنك حانة الوطاءة فئنا: في حق شوت المرط، يعتبر الملك سيفنا ضرورة، كند في الأح، أما قيمنا عدا ثبوت السبب³¹ يعتبر الملك نابقًا بعد الغيض، شما هو الأصل في العفود الفاسدة أن يثبت الملك فيها بعد قام القيمي لا قبله، ويكون (في العقود الفاسدة أن يتست آ¹¹ لم يقام حاس لا في عبر الملك، من وحد، فيكون زند من وحد

٨٩٧٩ - وإدار طق مكانيته لا سقط إحمياته حتى بحد قاذته ذكر اللسآلة في أا جناسع الصغير أمن غير ذكر الاختلاف

وقائم في الأصل أنَّا على قبول أبي حنيف رحمه أنه وأبي يومف. لايسقط الإحصال، وعلى قول محمد وزفر: يسقط.

٨٩٣٧ - منجو سي تؤوج بأسة ووطنها، أنه أسله، فضافعه إنسان، فلاحد على فاذفه عنداأبي يوسف ومصده وقال أبو حنيهه وحمه الله: عنبه الحد.

وهدا بناء على أن الهدد الأنكحة حكم الصحة عند أبي حنيفة رحمه اله فيما بينهم عملا بالإطلاق، ولهذا قال موجود التمفة فرياء وقال أنا صلب أحدهم الشريق من الفاضيء فالقاضي لا يقرق بنهم . وإذا كان لهذه الأنكحة حكم الصحة فيما به ويبهم عند أبي حبيمة على الإطلاق، فانوطه فيه لا يسقط إحصانه .

۱۹۸۸ و إذا مات المكاتب، وترك وقاء، فأديت مكاتبته، وحكم بعثقه في المرجز، من أجز - سياته، وقسم الهافي بن ورثته الأحرار، ثم قذف وجل، لا حد عليه - لأن الصحبة احتفواهي بوته حراء أو عبداً.

 ⁽²⁾ وفي أن النقل ثما لك من وجاء فيكون مد القدين، كاند هو الأصل، وفي أم أن يغير الثلث تنها بعد العيض.

⁽۲) اتب من ام

يورت عبدًا. نحن وإن لم مقل بقول ريد، فقوله يورث شبهة كونه عبدًا، فكان في إحصانه أنه شبهة، ومع الشبهة الإحصال لا يكن إيجاب الحد على القاذف.

٨٩٣٩ - وإذا فدف علامًا مراهفًا، فادعى الغلام البلوغ بالسن، أو الاحتلام لم يحد الفاذف يقوله، ذكره في اللننقي ، وفيه أيضًا، إذا سقط، قبذت الملاعبة، فعليه الحد، كفا قال أم يوسف.

١٣٠٥ و وقى توادر بشروين الوليدا : عن أبي يوسف: رجل لاعن اسرأته بولد،
 ومات الولد، فقذهها وحل حدَّ قاذهها في قول أبي حثيثة وأبي يوسف وحمهما الله، وقال أبو يوسف: بعد ذلك لا حد على قاذفها.

٨١٣١ - (وفي اللينقي الرجل تزوج محامسة بعد الأربع روطتها، قبلا حد على قادفها، ولو وطرا المله حاربته الرئدة حد قاذفها)".

٨٩٣٧ - ولو قذف مجنونة مطبقًا فلا حد عليه، وإن أفاقت بعد ذلك لم بأخذ بالحد، وإن قذف امرأة تَهَنَّ وتقيق، فذفها في حال جنونها، أو في حال إفاقتها بحد، ولو زوج أمة على حرة، نوطتها، فإني أحد قاذفه، هكذا ذكر في المثقى".

عن أبي يوسم قالي الحاكم أبو الفضل " هذا خلاف ما قال في " الأصلي" قال لُمة : كل شيء اختلف فيه الفقها، حرم يعصهم، وأحله عضهم، فإني أحد قائلة .

٨٩٣٣ - وفيه ايضًا. لو وطن أمنه في عدة زوجها ، فإني أحد قاذته ؛ لأن ملكه في أمنه صحيح ، قبال : ولم يروغي هذا عن أبي حنيضة رحسه الله، ولا في رجل بطأ جنارية أبيد، فأحيلها، أو لم يحيلها أنه يحد فاذته ، ولكنه فياس قوله.

٨١٣٤ - ولو تزوج امرأة في عدتها فوطتها ، فلا حد على قاذتها ، قال: وهذا كله قياس قول أبي حَيْفة رحمه الله .

٩٩٣٥ – وقال أبو يوسعه: إذا تؤوج امرأت، وهو يعلم أن لهها زوج، فإذا هي في عدة من زوح، أو امرأة ذات رحم محرم مه، وهو يعلم، فلا حد على قاذمه، وإذا أنى شيئًا من ذلك بغير علم، فإنى أحد فاذفه.

٨٩٣٦ - وقمال أبو يوسف في الرجل تروح المرأة في عندتهما، وهو يعقم أنه لم تنقض عندتها، ويدخل بها: فإني أحد قادف، وقال: كل من درأت عنه الحد، وجعلت عليه المهر،

⁽۱) البت من م.

وأنت سبب الولد منه، فإني أحدث فاقع، وكذلت لو نزوج أمة رحل بغير إفته، وقاهل بهاء. ولتي أحد قادلة .

۱۹۳۷ - وي الوادر هندم أعر ما حداث رجل ازار الدائد أن عدائه، وهو لا يعلم ما ما فعالى قاذه الحد الذائر وسوما ويتولى في رجل الشق مرائد طلاقاً بالنّا وكتمها، وجعل بطأها، وشافها بالمان، فعالى قادفها الحد، وقد مراقال هذا بحلافه، وعد إذا شهري لمم الم السنان أنها أحد حدواذة.

ATA وعلى ابن سيدعة في الرفيات . أنه كتب إلى محمد في أربعة شهدوا على رحم الله والمعافي أربعة شهدوا على وحل بالوبا أنه زيب بفلاة بنت فلام الفلاسة لامر أنه عروفة مسبوها، ووصفوا الراء وألبتره، والمرأة عشيف وجد الرجل، تم إدار حلا دمت قلك المرأة محاسبة إلى الفاضي الذي فصي الرجل على الرجل الرحل الرحم والرجل أنه يحد فلافها، الأن الفاصي إلى قوض الرجل الكي أسد حسن أن لا أحد قاففها، هذا مو الكلام في سان ما يستقط به إحصاب لقائف و وما لا

جننا إلى بيانا الأنفاظ الى تقع قذقًا موحبًا للحد والتي لا تقع قذ قًا موجبًا للحد:

APK - منال مراحد فا فارحد فالفاء وإذا قبال الوحل الامراء: ففارنيد بك وألت مكر هذه أو ألت منفيرة، فلا حد ماية الألو والمناسخير الكوها إن كالدرنا من حبث الخفيفة، وليست مرافا من حبث الحكم، ألا ترى أيسما لا بأثمان بدلك، والايجب ملسهما مدلك حدد والقمت حصل ما فحكم، فلا تجدد والايجب من وجعه فلا مجب، وكفلك إد فان لها، وطلك فلال وطأ حراشا، أو جامعت فلان جماعاً حراشا، لا يجب احداد الأما فن بطأها وطأ حراشا، والا يكون رما بأن يصأف في حالة الحيض، أو في بطاقة الحيض، أو في الكاكار القاسد

۸۹۱۰ و كارنت إدا قابل لها الروات قبل أن تخطفي، أو قال: صل أن مولدي و لأمه قفهها قبل إلى مولدي و لأمه قفهها قبل إنصار و كارنت بدا قال فها الرساس و كارنت بدا قال فها الرساس و كارنت بدا قال في الرساس و كارنت بدا قال الرساس و كارنت بدا قال الرساس و كارنت بدا قال الرساس و كارنت و كارنت

٨١٤٠ - رزة قال لميره: با ولما الرقاء الحد القاذف إلى كالمنا أمها محصلة؛ لأنه ممار

فلذقا لأسها بصوبح الزياء وهي المتنفى : رواية الحسن عن أبني حيمة رحمه الله تعالى في قوله، باواد الرياء أن عدًا تبس بقارف ولاحد، وهي اللمتني أيضًا رواية مجهولة، بذا قال: باوند الرتبة عد

١٩ ١٥ - وبيد أبضًا: إذا قال لغيره ألت من هائل الحدام، نسبه إلى عبر أبيه، فهدا فقد. الرفي الأصل ، إذا قال لغيرة أليت فهذا فقد. الرفي الأصل ، إذا قال له. أنت الل طلال لغير أبيه، إن قال هذا الكالم وإن كان والسباب فهذا فقف الآل، وإن قال في حالة الرضاء عليين بغذاف و الأن هذا الكلام في حالة حقيقة للنسبة إلى فلان، فيكون نفية عن أبيه، إلا أنه أكثر استعمال الناس نهذا الكلام في حالة الرضاعلي سبيل التدبيه بغلال عن حيث السير والأخلاق، ولا يكون نفيا عن أبيه، وبكون نقدير كلام: أنت نشيه فلانا في السيرة، فلا يصبر فادفًا والشك.

فأما في حالة الغضب والسباب لا براديه البنيد نفلان من حيث الأخلاق، والغايرادية السبية إلى فلان من حيث الحقيقة، يعني إلك مخلوق من ماء فلان، لا من ماء أبت، لأن الولد الواحد لا يكون من ماء البين، فيكون لقبًا عن أبيه، كأنه قال، نسب لألبك، وهناك يصد فلاناً.

۱۹۶۳ ولو طال: أنت اس فلاد، ونسبه إلى حده لا يصبح قافرة الوظائك إذا [قال: أنت اس فلاد، وسبه إلى حده لا يصبح فار خدله لا يصبح طرف ولا حد. وكدلك إذا "أسبه إلى روح أنه فلا حد . وعد الله وقال أنه فلا حد . وهي النادة ي الإدارات فلاد، فهذا فلاد، فهذا فلاد، فهذا لبس غدما وقو فال من على فلاد، فهذا لبس غدما وقو فال السب بين فلاد يعي أباد، ولكنك أبن فلاذ يعيى روح أمه، فهو ليس يقالف الأنه ثر رجها.

٨١٤٤ - وقيم، إذا قبال لغيره: لسنة لأب، بسنة لأبك، لم يلدك البوت، فهذا كله قدف لأمه، وكذلك إذا قال، لسنة للرشدة.

4134 - وروى اين مساعه عن محمد رحمه الله تصالى ، إذا قال له الما وللناك قلالة . قال: الا أحدو، وعندا نسبية ، فإنه قال: ثم يلدان دلاس ولادة المساء ، وفي اضوح الجامع الصعير - إذ قال لغيره ، لسن باين ملان لأبيه الذي يدعى إليه ، إن قال دلك في حلة العضب غليم الجد، وإن قال في غير حالة النصب، فلا حد عليه ؛ لأن هذا الكلام في الحقيقة فلف:

¹⁸¹گشدس طاراف

اآالُدن من طواف.

لأنه نفى نسبه من أبيه . وبقى نسب الإسدان من الأب نسبة أمه إلى الزناء لأن الولد إذا لم يكن ثابت انسب يكود، ولد الزناء ولو قال: إنك ولد الزنا يصير قادمًا لأمه ، كذا هناه عهو معنى فوقنا: إن هذا الكلام حقيقة للقذف. إلا أنَّ في غير حالة النضب قد يراد به المعاتبة والملامة دون التلف، معاه أنك لا نشبه أبلك في الروءة ومحاسن الأخلاق، فلا يصبر فاذنًا ولا يجب الحدام الشك . وفي حالة الغضب لا يراد به المعاتبة والملامة، فيقبت العبرة للحقيقة، وإنه قذف حقيقة .

A187 - ولو قال: لست بابن فلاذيمني جده، ذكر في "لأسل" أنه لا حد عليه؛ لأبه صادق من حيث القفيقة، فإنه ابن أبيه من حيث الخفيفة لصليه لا ابن جده.

4184 ولو قال: السند لفلان و لا لفلانة ، قال الذلك لأبيه و لأمه الدى يلكم إليهما ، قال لا يصبر قاذنًا لأم ، بخلاف ما إذا قال: كسند لفلان ، ولم يقل: ولا لفلانة ، ونه بصبر قادفًا لأمه ، وانفرق ، أنه إذا قال. و لا لفلانة ، قف تغاه عن أمه ، وغا ينفى عن أمه إذا لم نلاه أم ، فكان هذا مه نفيًا لولادة الأم ، ونفى الولادة نفى لموطع ، وفي نفى الوط ، نفى الوط ، نفى الزناء فأما إذا لم يقل: ولا نفلامة ، فإنما نفاه عن أبيه لا عبر ، ونفيه عن أبيه يمنزلة قوله : أنت ولد الزناء وولادة نابة عن أمه ، فكأمه قال لامه : ولهنته عن الزناء عبصير فاذنًا لأمه

44.44 وإذا قال الامراة الزيت بيعير، أو متور، أو محمار، فلا حد عليه الأن هذا الكلام محتمل يحتمل أنه أراد فعل بك الحمار أو البعير ما يقعل الرجل بالرأة، وعلى هذا التقدير لا يكون تفقاً بالزناء ومحتمل أنه أو د أنك زنيت بالرجل، وبذل لك هذا أجرة لك، وعلى هذا التقدير يكون فاذلًا لها بالزنا عندهما سواء شرط ذلك وقت الفعل، أو بعد الفعل، وعند أبي حيفة رحمه الله تعالى بعد الفعل فلايصير فاذة بالشك.

4129 - وهسلنا محالاف ما للو قبال لهنا : زنيت منافقه آو بيسطرته أو بتسوب، أو بدراهم، أو بدناتير، حيث يحلم الآنه لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا، وهو إنك زنيت برجل وبدل لك أجرة لك، وكأنه صرح بدلك، وهها يصبر قلافًا لها بالزناء كذاهنا

١٩٥٠ - ولو قال لرجل: زنيت بعمير أو ثاقة ، لا يجب الحد عليه ؛ لأن هذا الكلام في حن الرحل يحتمل ما يكون قفظً بأن بكون مراده زنيت مامرأته و جعلت البعير أو الماقة أجرة لها ، ويحتمل ما لا يكون قدفًا ؛ لأنه يحتمل فعلت بالناقة ما يفعل الرجل بالمرأة ، أو فعلت في دُيرِ البعيرِ · بفعلِ الرجلِ بالرأة]". فلا يكون قادقًا بالشك.

۱۹۱۵- ولو قال لرحل: زنيت مأمّة أو دار أو ترب، فهو قاذف، ويلزم الحد، أما في الامّة فلانه بحتمل قمال المرحل: زنيت مأمّة أو دار أو ترب، نحرة وبذلت لها هذه الامّة أجرة لها، وأى ذلك ما يكون فذفًا. وأما في الدار والثرب فلانه لا يحتمل إلا وجها واحدًا، وهو وحد البدل، ولو صرّح به يكون فذفًا، كذا هذا.

4104- إذا قال لمرجل: يا زائي! فقال: لا بل أنت، يحداد جميعًا؛ لأن كل واحد متهما قذف صاحبه بالزناء لأن توله: لا بل أنت، معناه لا ، بل أنت زائه؛ لأن كلمة ألا ، بل أنت وضعت لاستدراك الغلط، وإقامة الثاني مشام الأول فيما جرى ذكره، فيكون خير الأول خيرًا له ، كساهي قوله : جامي زيد لا ، بل عسموه، فكأنه قال : غلطت، بل أنت الرائي، فيكون كل واحد مهما قاذةً لصاحبه، فيحد كل واحد سنها لصاحبه .

الشافعي وحمهما الله تعالى . وهي الاستحسان: لا يحبد ولا يصبر فاذفا قيحد وب أحد محمد والشافعي وحمهما الله تعالى . وهي الاستحسان: لا يحده ولا يصبر فاذفاه وبه أخذ أبو حنهما الله تعالى . وهي الاستحسان: لا يحده ولا يصبر فاذفاه وبه أخذ أبو حنهما منه في ماه منه فاذا فان لنعواه: يا زاني افإنا وجب الحدا لأنه بغير هاه "يدكر نعنا للمرأة على سبل الترخيم و كما يقال نغواه و كما يقال: يا حارا الحارث ، فيحمل على الترخيم ولا يحمل على التذكير ؛ لأن في حمله عنى التذكير إلغاه الكلام؛ لأنه يعبر فاذفا لها الترخيم ولا يحمل على التذكير ؛ لأن في حمله عنى التذكير إلغاه الكلام؛ لأنه يعبر فاذفا لها الرجل ، وإذا الرجل ، وزنا الرجل على الترخيم، صار كأنه فال لها: يا زنية! وأما إذا قال لها: زنيت زنا الرجل ، وإذا حمل على الترخيم، صار كأنه فال لها: يا زنية! وأما إذا قال لها: كما تلحق باسم المذكر للمبالذة ونعذو الحمل على التأثيث عما الا يصبر عادة الم رنا الرأة، وزنا المرأة من الرجل لا يتصور ، حمله على التأثيث إلغامه فيصل على المائنة . وحرف الهاه إذا ظن باسم المذكر يراده المبالغة . أي كلير القنل، أو في العلم بالمعل المترون الماض العمل المنورن المائم والعلم بالمعل المترون الماض العرف العلم بالمعل المترون الماض العمل المترون بالهام في عليه المعل المترون الماض المترون بالهام ويعالها المناس المترون بالهام ويعالها ، كما يهال: [قاله ، أي كلير القنل، أو في العلم بالمعل المترون الماض المترون بالهام و علي العلم بالمعل المترون بالهام المعال المترون الماض المترون بالهام ويعالها المترون المائه المعل المترون بالهام المعال المترون المائه المعال المترون المائه المعال المترون المعال المترون المعال المترون بالمعال المترون بالمعال المترون المعال المترون المعال المترون بالمعال المترون بالمعال المترون المعال المترون المعال المترون المعال المترون المعال المترون المعال المترون المعال المترون بالمعال المترون بالمعال المترون المعال المترون المعال المترون المعال المعال المترون المترون المعال المعال المترون المعال المترون المعال المترون

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وأتبتناه من ظ رجوف.

 ⁽⁷⁾ وفي أف : ألأنه يصبر فافعا للموأة عني سيبل الترخيم.

ينالها و كما بقال: أأن فلان نسابة ، أي أعلم الناس بانسباب البنس ، غير أنه أكثر الاستعمال فلمسالغة في العلم بالفعل المقرون ، كسافي قولنا : نسابة وحسابة ، يراد به كونه أعلم الناس بانسباب الناس وطعمل الحساب ، ولا كثر استعماله (للمسالغة في العلم بانفعل القرون وجب الحمل عنيه ، لما عرف أن اللفظ يحمل ما كثر استعماله ، وإذا) " حمل عليه ، صار كأنه قال: أنت أعلم الناس بفعل الزنا ، وهناك لا يصير فاذاً ولا يلزمه الحد ، كذا ههنا ، وتقول: لما احتمل كلا الوجهين حمل على البالغة في العلم الحيالا للرء الحد .

4 ۹ ۹ ۵ - وإذا قال تغيره: وني خرجك، فعلب الحدد لأنه إن أواد حقيقة الفرح، فقد وصف فوجه بالزناء ويانه كما وصف و لأن حقيقة الإنبا إنما يكوذ بالفرح، وإن عتى به نفسه ، فقد وصف به نفسه بالزناء وأى ذلك ما أواد كان عليه الحد.

وفي "المنتقى بخلاف هذا، فقد ذكر في المنتقى إذا قال لامرأة: با زائية! فقالت: زنى فرجك، قعلى الرجل الحدولا حد هليها، فلم يوجب الحد عليها يقوله: زبى فرجك، وإنه يخالف جواب الأصل.

4160 - إذا ثال الرجل: زنيت وفلان معك، يصير فادقًا لهما؛ لأن تقدير كلامه وقلان معك زنا، فإن قال: عنيت وفلان معك شاهد لا بصدّق، مكفّا ذكر في "الأصل".

٨١٩٩ وفي اللتفي : إذا قال لامرأة: بازانية! فقالت: زنيت معك، فلا حد على واحد ملى المائمية والمائمية والمائمية واحد منها واحد منهاد لأن قولها: زنيت تصديق في القذف، فيسقط موجب قائم بنصديقها، وتولها: معك، محتمل بحدثمل الذيكون معناه: وأنت معى شاهدة "، فلا يكون قلمًا مع الاحتمال بخلاف قوله " زنيت بك، وهكذا ذكر الكرخي في كتابه.

وفي خوادر ابن سلماعة عن أبي يومف رحمه الله تعالى، إذا قال الرحل لامراة؛ با ذائبة ? [فقالت: زنيت معك] "، حمد المرأة لا الرجل؛ لأنا هذا قدف منها، لأن معناه: زنيت وأنا معك، قال البقائي: والأول أصح، وفي أنوادر ابن مساعة عن أبي يوسف رحمه

⁽۱) اثبت من م.

⁽٢) أثبت من م .

 ⁽٣) كذا في السنخ، وقمل الصراب: وأنت من شاهد.

⁽¹⁾ ما بين العقوفين ساقط من الأصل والبُنينة من ظ رموف

الله تعمالي أيضاً : (الا قمال الرجل الأحراء با الن الرائبة (وهندا منعك، إن قال ، ولك بكلام واحد، فيها ليس بفاذك للمالي، الأنه ثم يكن قلف الأول، إلى كان قلف أسم، وثر قال لرجال باران الوهنا معاد كان فاذفاً الهدار

قال: ألا ترى أمانو قال لقلان العلى ألف درهو وهذا معه مأن لهما عليه جميمًا ألف درهم، ولو قال: بدس الزائمة وهذا معها مقهو قلص للناني، وكندك إذا قال بلناني، وأمك معهده قال: وروى عمر إذا قال لآخر : يدان الرائبة وهذا! ولم يقل: معك لمهو قادت للناني إلاك.

ANAY وفي كتاب الاختلاف : روى احسن بن وياه عن أبي حيلة ورحمه عه تعالى : إذا قبال لعبيسود: التناأول الناسء ألت أربي الوفاد اللت أزلي من فبلانا الزائي ، ألت أزلي [مني] أن قعليه الحد، وقال أنو يوسف: كذلك في التجت الأول، وفي الوابع والحاصر قال: الإيجاب الحد.

٨٩٤٨ - وفي المنتقى - إذا ف بالغيرة: جمالة زائم، فلا حد عليه ؛ قال الأني لا أدري أي جدد وحوالو قال. أنت إلى ألف زالية ، فإنه بحد، ويقع على الأقرب منهي.

١٩٩٨- و من اللنفي : أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال: زنيت بقلانه رهى حرة سلمة، قسمى على ذلك ولم يرجع، قطليته بحده صرب لها اخذ ثمانين بقذفه روحاء ولا يحدهم حد فريا: لأبه حكم بكذبه حين ضرب حد العلف.

A114 وإذة الهاة برءا زنامت في الجابل، وقامه اعتباداته الصاهوه على الخالق. الإيصائل في قول ألى حنيفة وأبي يوسف رحمها الهاتعالي وعليه الحال، وقال محمله والشافعي رحمهما اله تعالى إيصافي أولم قال: زنيت في الجال، فعليه الحدق فولهم؛ لأن يغير الهارة لا يحمل إلا الرئاس حيث الحقيقة

۱۹۶۱ - بربر قال تغیره ایازانی؟ برفع الهسرة، فکر فی الاصل اله إذا قال: عبیت به الصعود علی شیء أنه لا بصدی، و بحد من عبر فکر خلاف؛ لأنه بوی ما لا بحث مله لفظه؟ لأن هذه الكفية مع الهسرة إلى به ادبه الصعود إذا ذكر مشاونا عجل الصعود، يقال از ابن الخال براان مسطح، أما غير مفرون (حتل نصحود)كابراد به الزارة إلا أن العرب قديهم الدين.

⁽١) ما بين المعتولين ساقط من الأصل وأنت ومن صور وف.

⁽¹⁾ أذات من جيمع المسح التي في أيفها

وقد بليِّن الهمز ، فقد نوى ما لابحتمله لقطه ، فلا يصدُّق.

ANNT وإذ قال لامرأته: بازائية! فقالت: لاء بل أنت، حُدُث المرأة ولا لعان بينهما ؛ لأن كل واحد منهما فقف صاحبه، وقفف المرأة زوجها بوحب الحد، وقفف الرجل امرأته يوحب اللحد، وقفف الرجل امرأته يوحب اللحان الإلا أنه لا بد من تفليم أحدهما على الأخور، فلو فللمنا الحد على الرأة يبطل المان!"؛ لأن الدعان لا يجرى بين اثر وجين إذا كان أحدهما محلودًا في الفلف عندنا على ما عرف، ولو فلاً منا اللعان لا يسقط الحد عن الرأة الأن حد القلف ينام على الملاعن، والأصل أنه منى وجب حداًن، وفي البعاية بأحدهما إسقاط الأخر، يحب البداية الأن الحدود بحال له، معال

ANAP - وقو قال لأحبية . يا زائية ! فقائت : زئيت بك ، لا يحد الرجل، وغد الرافة . لأن الرجل فلفها بالزئاء والمرأة صدقته في ذلك، حيث قالت : زئيت بك، والمقذوف مني صدق الغاذف هيما رماها، لا يكون على الفاذف حد، وتحد المراة؛ لأن المرأة فلذف الرجل بالزنا لما ذلك : زئيت بك، ولو يوجد من الرجل التعديق

ANNE و أو قبال الأمرأته: با وانبة ! فقالت الرأة: زنيت بك، فلا حدولا فعان وإن فقف امرأته بالرقاء الأن الرأة صداقته من وجه لما قالت: زنيت بك، الأن قولها: زبيت بك، يحشمل أنها أرادت به قبل التكاح فيكرن نصديقا، ويحشمل حال قيام النكاح، فبلا يكون تصديقا، ويحشمل حال قيام النكاح، فبلا يكون تصديقاً و لأن الرأة لا تكون زائبة بزوجها، فبئت التصديق من وجه دون وجه، فلا يجب على الرحل حد ولا لعالم، وكذلك لا حد على المرأة، وكان يبيغي أن يجب عليها الحد؛ الأنها قذفت زوجها الزناء ولم يوجد من الروح التصديق.

وبين أن لا بكون قفظ إلى أردات به بعد النكام بعن أن يكون قفظ إلى أرادت به قبل التكام ، وبين أن لا يكون قفظ إلى أرادت به قبل التكام ، وبين أن لا يكون قفظ إلى أردات به بعد النكام ، لأن المرأة لا ترخى بزوجها ، فلكون قفظ من وجه دون وجه لولا يحب عليها مع الاحتمال ، ولو قالت المرأة لزوجها النداء : رئيت بلك ، فم قفظها الرجل بعد دلت لم يكن على واحد منهما عدد أما على المرأة ، لأن قولها : رئيت مك ، قفف من وجه دون وجه (جه آ على ما من و آما على الرحل ؛ دلائه وجد التصديق منها من وجه دون وجه .

⁽¹⁾ ما بين المغومين ساقط من الأصل وأثبتناه من طارم رف.

⁽٢) أنك من أم .

۱۹۹۸ و إدا فقف الأخرس، فلا حد عليه الآن حد الفقت لا يستوهى إلا معا، وجود الدعوى من المتفوف، والدعوى من الأحراس إنما نكون بالإضارة بدا أدّس مدمه أو بالمشب -وأي ذلك ما كان لا يكن استبقاء الحداء الأن الحد عا لا يستومي بالإبدال.

وهيدُ على تولهما: لا يشكل الأن الحدود عندهما لا تستوفى بدعوى الناف، وقد حصلت الإبابة بالنطق، فلاذ لا بستوفى ههنا وقد حصلت الإنبة بالإشارة أولى. وعلى قول لى حتيفة رحمه الله تعالى: لو الأعلى نفسه لايستوفى؛ لأنه قكن في إشارته موع احتمال. فلان لا يستوفى إذا أناب غيره، لإشارة، وقد فكن نوع احتمال في هذه الإنابة أولى.

- ١٩٦٦ - وكذلك إذا فقف الجموب لا حد عليه ؟ لأن حد الفدف إنما يجب على القاف نقبًا تسهمة الزنا عن المشفوف ، والرنا من لمحموب لا يتصور فعا بلحقه تهمة الرنا وكدلك إد قفت الرنقاء لا حد عليه ؟ لأن الزبا لا يسهور من الرنفاء إذا كان رنقاً لا يتصور ؟ قام، فكانت تهزلة الجهوب ، محلاف ما لو فقت خصياً أو عليهًا ؟ لأن الزنا سمم متصور ؟ لأن لهما أنة الزنا، وكفائك إذا قلف مرأة عدراء ؛ لأن الزنا متها متصور .

قال ، ومأى تسان حصل القدة ، وجب الحد على القاذف ، العربية والمبطية والفارسية في ذلك سواء ؛ لأنّ حد الفذف ، والما يجب قدفع العار و الشدر عن المفذوف، والعارسية والعراسة في حق إلحاق العام والشيار على السواء

4.5.10 حقال تسبخ الإسلام وحمه الفاتعالي في نبوحه : وعلى هذا فالواحي وجال لاعل العد أنه يوفده فم قدفعها إنسال: لا حد على قادقها ؛ لأن السبب التغيرهن اللاعن مقصاء الفاضيء فتحفق في جانبها علامه الزنا وهو قيام وقد لا اساله طاهراً، فتمكن شبهة العدم في إحصابها - وكذا لو مات الوليد تم قدفها إسهاله الاسلامي فافعها ؛ لأن هذه انشبه لا نزول عموت الولد، وإن لاعن المرأنه يغيم وقد مقذفهها إنساب، فعلى العافد الحدا الأنه قذف محصنة، والكومها محصنة حرى اللعاليَّ ؛ لأنَّ اللعان أقيم مقام حدَّ القابف" في حالب الرجل. هدند.

٨٩٦٨ - ولو قذف أجنبي أحنبية محصمة، وألف عليه الحد، لم قذفها غيره، بقام عبد الهن أنضُ، فكذا ههتا، وقد وكر في وصل اللاعنة قبل فقا بخلاف ما ذكر ههنا.

۱۸۱۷ - وكل ما يوجب الحدا على الأجنبي لا يوجب لمعنان هلي الزوج؛ لأن لللعان فيما بين الأزواج قائم مقام الخذ فيما بين الأجانب على ما عرف في موضعه.

1914 - وزذا في الأمرائه . زنيت وأنت كافرة وهي لفحال مسلمة ، أو قال : (نيت وأنت أمّة وهي للحال حرقه فإنه يحب اللعان الأنه قو قال: ذلك للأجنية بجب الحدة الأنه أنشأ القدت شاهو زنا من كل وجه ، والمدّوف محصة حالة الإنشاء فيجب لحده كلما لوقال. زبيت ، مكذا بجد اللعان . وهذا بخلاف ما لوقال قفطك وأنت كافرة ، أو أنث أمّة الأنه لم ينشئ فدّفًا حالة الإحصاد إلى أن أنه الم الم ينشئ فدّفًا حالة الإحصاد إلى عبر حالة الإحصاد لا يوجب الحد ، فأما مهنا إنشاء النفف عاهو زنا من كل وجه في حالة الإحصاد ، فيجب الحد ، فأما مهنا إنشاء النفف عاهو زنا من كل وجه في حالة الإحصاد ، فيجب الحد .

ATYY قبل محمد وحمد الله تعالى في "الجامع الصغير": وجن له المرأة جامت بولاء فقال الرجل: ليس بالني، ثم قال: هو ابني، بصرب الحد، ولو قال، هو ابني، تمقال: ليس بابني، قبال: بلاعن والموقد ولمده، ولو قبال: ليس بابني، ولا بابنك، فلا حد، ولا لعال: عهد، ثلاث سباتل.

4197 - أما المسألة الأولى: فإن يقبرب اخد؛ لأن حين نعى ولدها صار فاذها لهذه فوحب اللعان، فلما أكدب نفسها بطل اللعان، فإذا بطل اللعان وجب الحدد لأب اللعان حد ضروري صبر إلب عند التكاذب، والحد الأصلى الجند، فإذا بطل التكاذب يصبر إلى الحد الأصلى .

AAV8 وأما المسألة التانية: فإنما يلاعن بينهما؛ لأنه لما قال. هو اسى، فقد لزمه السبب على وجمه لا يمكن نعيره وحال. فقوله بعد ذلك: ليس بابني قذف قها، وقذف الزوج زوجته يوجب المعان، إلا أن النسب لا يقطع لإقراره الماضي، وليس من ضرورة اللعان قطع النسب، الا يرى أن اللعان المروع بغير وقد أصلا. وكذلك إذا تطاولت اللدة من حين الولادة لم نفى،

⁽١) وفي فا المناه مكان المدف

يلاعن ينهدما ، ولكن لا يقطع نسب الولد، وإذا كان الناعان ينغث عن قطع النسب وجب. اللدن مع قيام السبب.

وأما المسألة التالتة؛ فإنما لا يجب اخد واللمان؛ لأنه لما قال: ليس بليني، ولا اينك. فقد أنكر الولادة أصلاء لأن تبوت النسب منهما يكون بولادتهما، تضي النسب منهما يكون إلكاراً لولادتهما أصلا، وإلكار الولادة إنكار للزنا، فلم يصر قاذف لها، فلم يجب حد ولا لعالا، بخلاف المسألين؛ لأن منك فني عن نقسه نسب ولدها، وذلك نسبة عنه لها إلى الزناء لأن ولد الشكوحة إذ لم يكن من روجها يكون من زنا،

4140 - وإنذاكر، الرجل الرأة ورئابها، لا يحد قاذقه، وقاذفها إما فاذف الرجل؛ لأن ما وجد من الرجل ونا حقيقة وحكماً، حتى وجب عليه الحد، ومن قذف زائباً لا يجب عليه الحد، وإما فاذف الرأة؛ لأن ما وجد من المرأة زنا من حيث الحقيقة؛ لأن الونا حقيقة اسم لوظ، خلا عن ملك النعف وهذا الوط، خلا عن ملك المنعة، فكان زنا من حيث الحقيقة، إلا أنه نيس برغي من حيث الحكم، حتى لا يجب عليها الحد، إلا أن ألزنا من وجه كاف طروان الإحصال

4/17 - وإذا رنى الكافر في هار الحرب، أو في دار الإسلام، لم أسلم فقفقه وحل، لا يحد فناذقه؛ لأن هذا الوطاء زنا [من حيث الحقيقة؛ لأنه خيلاً عن منك المتحة إن لم يكن زنا حكمًا؛ حتى لا يعيم عليه الحد، إلا أن الرنا]" من وجه كاف لزوال الإحصال.

A1VV حربي دخل دارتا بأمان، وقذف مسلماً حُلَّ، ذكر المبالة في "الجمع الصغير من غير ذكر خلاف، وذكر في الأصل ٢ أنَّ على قول أن حنفة رحمه اله تعالى الأول لا يحد، وعلى قوله الأحر بحد؛ لأن حد القلف في حق العبد، والحربي بأمان الترم حقوق المباد.

٨٩٧٨ - و ذكر الخمياف في المحتصرة عن إيراهيم النخعي راحيه الله تعاني، أنه إذا قال الامرأنة: يا روسي ""ا يجب الحد عليه، وكذلك إذا قال: أي سياهه أي غراق جلب، أو ما شاكل ذلك؟ لأن هذه العبارات كلها منيشة عن كونها زالية عرفًا، وإذ قال لغيره: فجرت عُلانة، أو قال: جامت فلائة جماعًا حرامًا، فلا حد عليه.

- ١٩٧٩ - (رَا فِيلُ [لغيرِه: أخيرِت أنك زاني، أو قال: أشهدني ملان عني شهادته أنك

¹¹⁾ ما من المعقر فين سائعه من الأصل و كشاه من طروع وف.

⁽٢) روسيء عن حلب، كيمات فاوسية بعياها: الفحية.

زان، فيلا حد عليه . إذا قبال] "أالرجل: زنيت، أو قبال له . يا زاني! فشال له رجل أخر: صدقت، فلا حد على المصدق، ولو قال: هو كما قلت، فعليه الحد.

٨٨٨٠ وإذا قال لمبرود اذهب إلى فلان وفل له: بالزاني؛ فلا حيد عش الأمر، وها -يجب عبلي المأمور؟ إن كان المأمور قال له: بالزان ا يحب، وإن كان قال: إنَّ فلانًا يقولُ لك: ا با زاد! لا يجب، هذا هو الكلام في الألفاظ التي تقع فذفًا موجبًا للحد، والتي لا تقع فذفًا بإجاً للعدر

جئنا إلى دعوى القذف، والمراقعة إلى القاضي والشهادة على ذلك:

٨١٨١ - قال محمد رحمه الله تعالى: وإذا أدَّع روجاً على وجا أنه فذفه ، وجاء شاهدين يشهدان أن هذا فذف هذاء فالقاضي يسأل الشاهدين عن الفذف ما هو؟ وكيف هو؟ وهذا لأنَّ الفَدْق قديكون بالزياء وقديكون بالكفر ، وقديكون بالحجارة. فالأول يوجب الحدو والثاني يوجب التعويره والنالث بوجب الضمان متر أتلف فسناه فلا عدمه السؤال ليعلم القاضي"؟ بما شهد، أو بما يقضى، فإن قالا: تشهدأته قال: يازاني ! قُبل شهادتيما ، ويحد الفاذب إن كانا عملين، فقد حمل شهادتهم على الفذف بمطلق الزنا على زنا موجب اللحد، حتى أوجب الحد على الفياذف، ولم يحمل مطلق الشهادة على الزنا هلي زنا موجب للحد، حتى لم يوجب الحُد على الشهود عليه ما لم يبيُّوا الزن الموجب؛ لأن حد الزنا خالص حَنَّ اللَّهُ تَمَالَيْ ، وفي حد القَدْف حق العبد ، فجاز أن يدر أحد الزِّنَّا يَا لا يدر أبه حد الفَذُف. ألا ترى أن حد الزنا بقرأ بالرجوع بعد الإفرار، وحد القذف لا يدرأ إذا رجم معد الإفرار. وإن كان القاضي لا يعرف عدالة الشاهدين حيس القاذف حتى يسألهم: ﴿ لأَنْ بِهِذِهِ السَّهَادَةِ إِنْ لَمِّ يثبت حقيقة القذف قبار التزكية واثنيت النهمة والحبس يتهمة المعمية مشروج وفإنا شهد أحدهما أنه قال له: بازان! بوم الجمعة، وضهد الأخر أنه قال له: يازان! بوم اختيس، قال أبو حشفة رحمه الله نمالي: نفيل هذه الشهادة، ويقضى على القاذف بالحد، وقال: لا تقبل.

حجمتهمان أن المشهود به إن كان متحدًا باعتبار الإعادة والتكرار؟ لأن المشهود به كلام.

١٩) ما دين المعفوفين ساقط من الأمسال وأنبنتاه من ظروم وف.

⁽٣) وتوراع أن فيعلم القائص بأيهما شهارات وبما قصى هو ، فإنه غالا - يشهد الأمه قائدات به رامي (-

بالكلام عابعاد ويكور ، ويكون التأمي عن الأولى، إلا أنه يختلف من حيث الحقيقة ، لأن لكلمه بالقلف يوم الحمعة عير تكلمه بالقذى يوم الخيميس من حيث الحقيقة ، فيتبت شهة النسبة في المشهود به ماعبار الحقيقة إن لم تبت حقيقة البسة باعتبار الإعادة و لتكرفر ، والشبيه في بات الحقود كالحقيقة ، والدفيل عيه مالو شهد احتصافه فده بالمربية ، وسهد الأخر أنه فدة بالعارضية لا تقبل هذه الشهادة ، ولو الحدا المشهود به من حيث العلى باعسار الإعادة ، والنكرار ، الأن الكلام المتنافذ من حيث العلى بالمتنافذ من والنكرار ، الأن الكلام قد يكون للغني مختلفتين ، والراد بالثاني عبن الأولى الأنهاء المتنافذ من حيث الحقيقة ، وكذلك إدا شهد أحدهما بالإقرار والأحر حيث الحقيقة ، فيتب شبهة السبة باعتبار الحقيقة ، وكذلك ددا .

وأبو حتيمة رحمه الله تعالى بقول بأن في حد القدف حق الله تعالى وحق العبار، وشبهة النسبة "الايتم الفضاء به هو حافص حق العباد، عنى بنات حق الاتحاد من حدث المعنى ، كلما في الطلاق والدائل والدائل والدائل والدائل والدائل والدائل والدائل والدائل المن تبت الاتحاد إمن حيث المعنى "أن في المشهود به من وحهور، وبنبت اللسنة من وجه واحد، وإنه بجب القصاء عملا بحق العدد ومنى نشت النسبة في المشهود به من وجهور، ويثبت الاتحاد من وجهور، من حيث المعنى باعتبار الإعادة والتكرار، شا عنا عبه الأتحاد في المشهود به قابت من وجهور، من حيث المعنى باعتبار الإعادة والتكرار، ومن حيث اللعنى باعتبار الإعادة والتكرار، ومن حيث المعنى باعتبار الإعادة والتكرار، ومن حيث المعاد والعباد والتكرار، ومن حيث المعاد والعباد والتكرار، ومن حيث المعاد والعباد والتكرار، والمناسة والمادة والتكرار، وحيث المعاد والعباد والتكرار، ومن حيث المعاد والعباد والتكرار، ومن حيث المعاد والعباد والتكرار، والماد والعباد والتكرار، والماد المناسة والماد والعباد والتكرار، والعباد والعباد والتكرار، والعباد والعباد والتكرار، والماد المناسة والماد والعباد والتكرار، والماد والعباد والتكرار، والماد المناسة والماد والعباد والتكرار، والماد المناسة والعباد والماد والتكرار، والماد المناسة والماد والماد والتكرير، والماد المناسة والماد والعباد والتكرار، والماد المناسة والعباد والتكرار، والماد الماد المناسة والعباد والتكرار، والماد المناسة والعباد والتكرار الماد الماد الماد المناسة الماد الماد

وإنما ينسب النسبة من وجه واحد من حيث الخفيقة ، فإن تكلمه يوم الجمعة مهذه الكلمه غير تكلّمه بها موم الخميس، فكان اتحاد المشهود مه ثانيًا من وجهين ، والنسبة من وجه واحد ، وثموت النسبة من وجه واحد لا يمنع الفضاء ، لما ميه من حق العباد" .

فأما في القاوسية والعربية السية فاشق من وجهين من حيث الحقيقة ، ومن حيث الصيغة واللفظ ، فتكلمه بالغارسية عير نكلمه بالعربية ، وإنما بنيت الاتحاد من وجه واحد باعتبار الإعادة والتكرار ، فترحُم جانب السنم على جانب الاتحاد ، فامنتم الفضاد؛ لأن معظم اخن

⁽١) ومن هنا ارشيهة الشبهة

⁽۱) مكداني ف.

⁽٣) وفي السنخ طافية التي عندية المن حل العند ا

في هذا احود لله معالمي.

أوكانك في الإنشاء، وفي الإقرار نشت السببة من رجهان من حيث التكنيه ومن حيث التقلاء بإن تشمة الإنشاء أأ غير كلمه الإقرار ليقول في الإنساء أأل بالربي أوفي لاقرار يقول: مدمته بالرباء فقيما قاله أبو حيشة رحمه أنه لعملي في حد القفت العملا بالدليان بعن الله تعالى، وبعض لعبد شدر الإمكان، وهمنا أسقطا اعتبار حر العبد أآل في باب ختلاف انشاه دين في الشهادة أصلاء وأحق، بالحدود الحالمية هو وجال، ومهمنا أمكن العبل بالحقيد في لواضع كنها، لا يجوز تعطيل أحده ما، فكان ما قاله أبو حيثة رحمه العائم أولى

المداهد فإذا لم يكن له ينقاء وأواد أن يستجلف الطاعي عبيه ، لا يستجلف عند علمه الم وحمهم الله تعالى حلاقا مشافس رحمه الله تعالى وأحمعوا على أنه لا يستجلف عند علمه الم وغرب الحمر وحد العلف معنى حاملاً ، فغالوا: وغرب الحمر وحد العلف معنى حاملاً ، فغالوا: إلى لم يشرح الاستجلاب و لا يامانه الاستجلاب متروح لبناكل و يقصى عليه بالنكوا و الفضاء ماليكول في حد الران وضوب الحمر عنج و لأنه بدل عن الإقواز أو بدل، ولا يحوز استبقاء الحد بكلا الإمرين ، وهذا المستجلف فلكن و حدالله تعالى الا يستجلم بالنكول ، فلا يفيد ، لاستخلاف فلكن ، فا يقضى عبيه بالنكول ، فلا يفيد ، لاستخلاف فلكن الاستجلاب في الانكوا ، فلا يفيد ، لاستخلاف فلكن الاستخلاف في الأنسب ، السنة متعدر ، فلم يكن الاستخلاف منذ و على الما فيها ، حدا فيها ، كذلك هها .

قان نبع العذا يشكل بالفصاص، وإنه يستخلف في دعوى الفصاص، والايقضى فيه "" بالكول الواخراب عنه : أن قعل القصاص لا يشكل خلى عول أبي يوسمه ومحمد وحمهما الله تعالىء لأن الاستخلاف على عند، ومنايضه، قاله ودالكان يقض عليه بالديه إذ لم يقض عليه بالمصاص، أن ههنا إذا لكل، وتعدر القضاء باحد لا تكن القضاء بالذار، قالا بعد

⁽١٦) ليك من حميع النبح التي الرائد المدار

⁽٢) ما بن العقودين ساقط من الأصل وأثبتناه من طاوع وف

⁽٣٠) ما دين المعقودين مساعظ من الأصل وأثبتناه من طاوع وقب

⁽١) وفي في عاليه مكان: فره

ولاستحلاف فتقلته فلا [يدعني] أبهار

وإما يحل الإشكال على مول أني حدقه وحده الدانعالي ، فإنه حوار الاستخلاف المني وقع إلا أن الدعوري في المستخلاف المني وقع إلى الدعور الفسف ، مستى بكل لا بانعية ولا بالمعاص في المساور الفسف ، مستى بكل لا بانعية ولا بالمعاص في المساور الإنسان على مقعيه أن لا يكور اليسين مشروعًا في دعوى القصاص في السمل أن الا بالتحل من الدعوري وقد شرعت للفضاء مالتكول والقصاء بالتكول عند أبي حنفة وحمه ، فدنعالي ، إلا أنه ترك مدا لقباس في مات التصاص بالمعلى و وقائل لأن حنى إلا المعارف في مات التصاص بالمعلى و وقائل لأن حتى إدا استحال في الفسامة شرعت الأيمان بعيته ، حتى إدا استعواعن البعية وقائل الميان في باب غصاص بالمعلى ، بل يحيسون حتى يحتفوا، و توام الاياب غصاص بالمعلى .

ما ما ما الما الما الما الما يتمند بحالات الفهاس لا يفاس هليه غيره، والتص الواود في عاب الصفاء لا يكون والأصل أن ما يتمند بحالات الفهاس المدهن حدود، حتى لم يسقط بالرجوع عد الإقرار ولا بالتفاده كافال، ولهد جمع الذي عليه الصلاة والسلام بالأموال والداء في حق تدوم الما الما الما تحق عن حق تدوم الاستحلاف، فقال، الواتوال الناس ودعواهم الأمي ناس دماء قوم وأموالهم لكن البية على المكون المبدر على من أنكرا الله فقد شرع اليسور على المناسفة كما شرع في المال المالية المالة المالة والقائم بكن المعلى الوارد في الدماء وارداً في احدود الرفال الفياس، وحقيقة القياس نالي أن يكون المدين عشروعًا لعبد الالمنكون.

٩٩٩٥ وإذا ذهى قابلًا على واحد، وأقام هلى دلك لماهدًا واحدًا، فالفاصي لإيفنين عبد باخد، وهل يحيسه؟ ينظر إن قان الشاهد قاسف لا يحيسه، وإن قان عدلا وهال: لى

فالمحداش ط وقادمرالأصل بسقل

٢٦) مكذًا في الصلح النافية لتني علمنا. والماك في الأصل ، مع وقوع ا

⁽٣) ما يين العقو فيل ساقط من الأصلي وأثبته من ظ وم وهم

⁽⁴⁾ أثنت من حسم النسج التي تواسد عندما.

لاء بالشورية البيئتي في التشري (١٩٥٩) لا و ٢٥٩٥) ويون ماجة في اللب (٢٣٩٥)، وابن هيدالوافي المياسخ العموم والحكم (٣١٠١)، وتعلم بالعقد ألو يعطي الناس علم أحيد في أية ووارة يعط الوارد الذك

٢٩٧ لهكما في طاء وكالنافي فيدار خارا وردا وتنافذهو الأصل المرأد

شاهد أخر في المصرة القياس أن لا يحبس و وفي الاستحسان: أن يحبس.

وحه القياس مي ذلك: وهو أن شهادة الواحد ليس بحجة في الحدود وإن كان عدلا. وإذا لم يكن حجة صاو وجودها وعدمها بمنزقه فيقى محود الدعوى، وبمجرد الدعوى لا يجب الحيس، وكان كما لو شهدام أناد مانقذف.

ووجه الاستحسان في دلك، وهو أن شهادة الواحد إذا كان عدلا حجة في الديانات وحداما، وهي حجة في الديانات وحداما، وهي حجة في الخداء فيضات بها شبه القدام المحرد فيحس كما لو شهد عليه مستوران، بخلاف شهادة المراتب احقيقة ، وثهلة العصية نوجب الحيس، فيحس كما لو شهد عليه مستوران، بخلاف شهادة المراتب الأنبال كانت حجة في الديانات وحدام، فليست بحجة أصلا في حي الحدود، فإنه إذا نعيم إليها شهادة رجل لا يقضى بها، وبسلاف شهادة انهاسق الأنباليست بحجة في الحدود أصلا، فإنه لو انصم إليها شهادة عدال لا يجد الفضاء به .

4140- الله إلى المعالجية بومن أو اللاتة أبام إذا قال: لى شاهد الحرقى المصر و وذلك الأن مذه مدة ضرب له المروبة الرأى و [الأن الملاعي بحتاج إلى تروية الرأى في إقامة البيئة أنا إقامة البيئة أولى أم ترك الدعوى؟ وما ضرب لتروية الرأى أأن قاله يتقدر بتلالة أيام، كسا في خيار الشرط، وكسا في مدة التفادم في حق الشهرو؛ لأن الشاهد يحتاج إلى تروية الرأى و لأن له الستر، وله أداء الشهادة، فيحتاج إلى تروية الرأى أنا أي الأمرين أولى، فقدار بشلائه أيام، فذلك هذا

٨٩٨٦- فإن النعى أن له شاهد آخر بخراسان، فإنه لا معيسه ؛ لأن : فيس بالنهمة مقدر بثلاثية أيام، وههما منى حسم إلى أن يحضو تعدد الاعمل، يزداد على ثلاثة أيام، فلا محمد.

فإله قبل: يحب أنا يحبس بقدر ثلاثة أيام جزاء على تهمة العصيم، ثم تخلى سبيله بعد ذلك، والجواب أل بقال: بأنا الحبس عي تهمة العصيمة عير مشروع لعبته، وعاشرة لإمكان إقامة الحد افعش لم يكن إقامة الحد بعد مضى ثلاثة أيام لو حبس صار الحبس مقصورًا بعربه، إلااً الإعدم الحدود لا لعبه "".

⁽١) ما بين المقوفين ساقط من الأصر وأثبته من طوم وه.

 ⁽٣) هكذا في الإ داركان في الأصل و الله أو الحاسة وإنما شرع لإسكان إقامة الجدود، وأبه مشروع لإقامه خلاوه لا لدين.

المكان الدي فيه الشاعد بعيداً من النصر ، محيث لا تبكيه الإجعمار في منذ ثلاث أيام الفائدارد! كان فريدًا بحيث تمكم الافاحة في مدة ثلاثة أيام ، فرنه يحيسه الانامدة الحسر الاثريد على بلالة آيام ، والحسر على تهمة الفائد مشروع بضار ثلاثة أيام، حتى أمكيه إفامة اخار بعد ثلاثة العالم ال

۱۹۹۸ - و إد عدف الرجل رجه (بالزناء فرقعه المقدوف إلى الفاضى ، فقال الفاذف المددى يأمة عدول على ما قدت ، وأقام البية على ذلك ، فؤه لا يجده الان حد القدف عصل الكتاب مطلق و أحجر القادف عن إنبان أوبعة من الشهود على ما قال الله تعالى : ﴿ أَمُ لَمْ يَأْتُوا الرَّبِعَةُ فَيْهِا أَوْ لَمْ يَا أَوْلَا لَمْ يَعْلَى ما قال الله تعالى : ﴿ أَمُ لَمْ يَاتُوا الرَّبِعَةُ فَيْهِا أَوْلَا لَمْ يَعْلَى ما قال الله تعالى : ﴿ أَمُ لَمْ يَاتُوا لَمْ يَعْلَى مَا قال الله تعالى : ﴿ أَمُ لَمْ يَعْلَى الله تعالى الله والله يقل في الله على الله الله على الله عل

٨٩٨٩ - ويستعد الحد عن القاذف في الخالين، إن حداً الفذوف، علا إسكال، لأن الربا يثبت على القذوف عند إسكال، لأن الربا يثبت على القذوف عنيفة وحكمًا، وكذلك إن لم يحد المعدوف "المتعادم، لأن الزبا إن لم يتبت حقيقة فنهمة تمكنت في الشهادة بسبب النقادم، ينب شهية الزبا الكامل العدد وإنه كاد لمرد احد عن القاذف، كما لو شهد عاليه أربد من العسقة بنيت شهية الزبا، لكنمال احدد إن لم يتبت الخليف الرباء فكالك هدا".

 ٨٩٦٠ قال محمد وحمد الله تعالى في أخامع الصيفس (رحل له عبد وله أم حرو مسلمة قد مائت، فقدت الركي أم العبد، فليس للعبد أن يأخذ المرلي محمدها

٨١٩١ بعب (بالعلم أن من فذف حبًّا، وقضى القاصي للمفدوف بالحدة ثم مات

اعتزارتني والانعيام

الانسورواليورا الأيقاف

^{25.} وفي أم أن كما لوشهادو حمم دفرت بأقل الغدف ا

الا: رقى ف إلى لم بحد المقرف على اتفادف.

الله وهي ام ال وكاللك هذا الهدائد بتو معادت

المقدّون لا يورث عنه حدّ الشدف مندنا حداثًا للشافعي حجه مقا تعالى. وأجمعوا على أن من قدف موتًا يحب الحدد لموارث، أما إذا قدف البشة فإنى وحب الاحداد الوارث، الأن الشادف بقدت البيت ألحق العار والشنار بالموارث، مقدمودًا لا بالجند؛ لأن المبت ليس من أهل أن يلحقه العار، عبجب الحداد ع العار هن الوارث منصودًا بطرق الابتداء الابطرق الإرت.

وإذا قدت الحي، فقد ألحق العار بالقدوف معصوداً وبالوارث نبط و فوجب الحد حال حياة القدوف؛ لدفع العار على القدارف مفصوداً ، أو لدع العار عن الوارث تبطّ واذا مات الشفوف، لو أو جدنا الحد للوارث أو حسادللافع العار عنه مقصوداً ، والبت أيس من أهل العار وليدفع ذلك عنه بالحد ، فيكون الثابت في الزمان التاثي على خلاه، ما تسه في الرمان الأول.

A194 إذا نبت هذا، جينا إلى تخريج مسالة الجامع الصغيرا، فقول، إما كال الخدم عندا النبغيرا، فقول، إما كال المذهب عندا النبغيرا المجتلسة على المولى المدهب عندا الواجب الحد على المولى بقدت أم العبد وحدد للمدارة بقاله، ولا يجوور أن بعاقت المولى بسبب عبدا، فلا فالنبة في الوجوب. الايوى أنه المولى لو قس عبدا، لا يعب القصاص، وإما لا يجب عدم الفائدة، فكذا مهنا، يحول أن بعاقب سبب عبد عبره، فكذا مهنا، يجوز أن بعاقب سبب عبد عبره، فكان في الوجوب فائدة.

1974 من حرى في حق الأجنى بين مناؤها قذف المرأنة بعد ما مانت، و بين مناؤها قذف المرأنة بعد ما مانت، و بين مناؤها قذف العبد، فأوجب الخد عليه بقذف العبد، والفرق. أنه منى قدف اندلا، فالقذف يشاوله مفصوفاً وهو غير محصن، فلا يجب الحديقة فه، وأمناؤها قدت أم العبد، فالقذف بناول أم العبد مفصوفاً، والأم محصن، وبهذا القذف حق العبد العبر، فيحب الخدلة دفعا للعبر عن نفسه، وعلى هذ إذا قدت أم نصراتي، وبهى حرة مسلمة قد مات يجب الحداثة للقصرائي، وإن كان لو قدف النصرائي لا يجب له الحد، و لفرق ما مراض مسائة العبد

4.9.9 من إذا قدف مينًا محصيًا حتى وجب الحد على الدوف، قولاية المطالبة بالسنيفاء الحد [الأب] " المقدّوف، والأمره، وجده (أب الأب) وإن علاء والأولاد، لصالم ذكرًا كان أو أثنى، والأولاد أولاد، من قبل الرجال إن كانوا كابن الابن وإن سفل، والا يثبت والاية المطالبة الأولاد أولاده من قبل انتساء كوند الاساء ولا لأب الأم، ولا لأم الأم، ولا لأخره. ولا لعمه . ولا لابن المعير.

فالحاصل: أنه إى ينبت ولاية الطالعة لبين كان بينه وبين المفاذوف حفيفة الولاد، وإذا لم يكن بينه وبين القندوف حقيفة الولاد، ولكن بينه وبين مقفوف ولاد والسطة، بحب أن يكول الطاب منسوكا إلى القدر ف كان الاس، أو يكون القدوف منسوكا إبيه كالجد.

وهذا الأن الطائبه بحد القذف إفا بنب معقوف، والمدّوف في الحقيقة البت الأنه هو المقتود دافذف في الحقيقة البت الأنه هو المقصود دافذف إلا أنه ها حز من الديفاء هذا الحق التبت الطنب المدّوف في الحقيقة المحتل المحدود في يقدف البياسا من حقيقة المحتل المقاوف يقدف فيت لما يبهما من حقيقة المحتل والمقرفية والحزفة . وإذا أم يكن من الطائب وبين المفذوف الله حقيقة والاد ولكن ينهما والاد يواسطة ، بشترط مع ذلك نبام النسبة على الطالب والمنشذوف؛ الأن الوالاد الناب يواسطة من حين الوالاد الناب بلا واسطة ، فيشتوط قيام النسبة المحتل المحتل هذا الولاد الناب بالراسطة ، فيشتوط قيام

مأما الأخ والعم ووسد الامة وأما ولد، علا بوجد بين هؤلاء وبين القفوف لا حفيقه الولادولا السبة؛ لأن الإسان لا بنسب إلى أخبه ولا يلى عمه، وإغابت إلى أبه، وكذلك ولد الابتة لا ينسب إلى الإنسان، وإغابت بالى أبه، فلذا لم ضد لهم حق المطالبة - والله أحد - .

الفصل الثامي في التعزير وبيان الترتيب في الضربات

ه ١٩٥٥ - يجده أن يعلم أن التعزيه مشروع، ثبتت شرعيته الكتاب والسنة ولوع من المعلى، آما الكتاب فوقع تع الى: ﴿وَإِنْ السِّرِيُوعِيَّ فَإِنْ الشَّعَكُمُ فَلَا تَبِعُوا عَلَيْهِنَ السِّيلا﴾ الشّر يصرب الروجات تهذيبًا وتأديبًا نهل

وأما المسية فقوله عليه الصلاة والسلام الوحم الله الروائعة الموطه حيث يواه أهله "ال وفياء عليه الصلاة والسلام: ١٧ ترفع علمياك عن أهلت ا" ، وروى أن وسول قا الالاحزار وجلا قال لعيره: يا محلت! والعني أن الزحو عن اخبايات وسوء الأفعال و حيد؛ لأنها تؤدى إلى التفاتل، والتفائل عسراء والتعرير حالج للرجز فقوع التعزير واحراً.

في قديكون التعزير سخس، وقد يكون بالصفع وتعربك الأدن، وقد يكون بالكلام المنيف، وقد يكون بالفعرب، ولم يفاتر محمد رحمه القاتعالي في شيء من الكتب التعزير مأحد المال، وقد قبل ، وي، عن أبي موسف وحمه القاتعالي: أنَّ الرجر والتعرير من السلطان مأخذ المال حالاً .

APRA أولا تبلاق بين لمشيئة رحيبهم لله تعالى أنه لا يبلغ التعريرا حدة قال عليه الصلاة والسلام: امن للع حكاً في غير حد فهو من المتعيير الأل بعد هذا اعتبر أبو حيفة حدة القائمالي صلائلجية وداله أرسوات فقال: ينقص عنه سرطة ويضرب نسعة وتلاثونا صوطة أوقو يوصف رحمه الفاته الى اعتراجه الاحرار وقلك تمانون سوطة، وقال: ينقص

- ٢١) سوره السادر الأنه ١٤٠.
- (٣) ذكره صاوى في البصر العدير ١١ ٣٥٪ بالمعلى.
- (35) أمر حداثاتكو في الله دراق ((1020) و وكرة الإستمري في المجتمع طوائد (1020 و و10,010) و (1030 و المجتمد في الأوسط (1030 و (1030) و (1040) و
- 43) أسرامته أشهيقي في أفكري (٧٣٣٦٥)، والهيمس في المحمد الروافد ٢٨٠١٥، وفكره فيدجيد البراح الروامانية ١٨٧٨، والمكون في الريض أفقار (٩٥/١٠، والراجعة في الدراية ١٩٧٩)، والروائز ١٩٤٤ في أحاديث الحلاف (٨٢/٢)، والروائع في المسائرة (٣٤/١/٢).

ماه ما و طاه و يصوب مسامة و مسبعود صوطًا، وقال في رواية أحرى - ينقص حمسة ، و يصوب خمسة و مسعود، و الأول أصح ، وهوان محمد رحمه الله تعالى في الكتب مصطوب ، ذكو في بعضها مع أبن حشقة رحمه الله تعالى ، وفي بعضها مع أبي بوسم ، رحمه الله تعالى

ا وهذا الاحتلاف في أفصلي التعرب، فأما أدناه مانو في إلى وأى الإمام، رقيم اندر ما يرى. صدحة فيه .

43.5% وينهفي أن ينظر العاضى في سبعه فإن كان من حسن ما يجب به الحدة ولم يجب الدارض وينه التحرير أو سي غارسه مثالة : إذا قال لأمة الحدر و أو لأو ولد العجر و ال المذموذ إن زامية اليحب طبع أقصى غارات التحرير و لأن الحد لايحب ههناء المدم إحمالت الذنور ما وها من جسن ما يجب مه الحدو فالغ التحرير أقصى هايات إوا كان سن جس ما الايحب به التحدد تحر إن يقول بغيره ا يا خيب إبا فاصل إنا شنوب الخمر الحتى وجب التعرير والتقدر مفوص إني رأى الإمام

ARA - وفي حدود الأصل: يلع التعريز أفضى غاباته في موضعين: أحدهما إذا الصاف من الأجدية في محرم عير الجمع، والدي: إذا احد السرق في البيت بعدما حمم المساع من الإحراز أما فيلما عدا مذين الموضعين لا يبلغ الأن في هذين الموضعين ارتكب جريمة أرس رزاءها إلا ما هو مست وجرب الحد، فيمار بتعزيز أيس وزاءه إلا الحد بخلاف مالز الخرشور

وقال أبو بوسف وحده الله تعالى. التعزير على فلم عطم الخرج، وما برى الحاكم في. وحدل المصروب فيعالينه وبين أقل من أمانون.

۱۹۹۹ و به الوادر المن سيماعة عن أبي توسف را صنه الله تعالى، في والى عور مات فيرات الوحل، قال الا أقدمت، فأنه قد حاء أكثر ما عزر بالمائة، وإن زاد على مائة فصات قصف الذية في بيت المال، فأن هذا حطأ من الواني، فإن حاء من دلك ما لم يعلم أنه تعسد، وبيس بخطأ، فهو على ماقلته.

وفي الأسالي عسل أي توسف رحمه الله تعالى: لو أنهُ فاضبًا رأى تعزير سانة، فعاد آخذ بأثر، وإلا صرب أكثر من مانة، فهو حائز، وبقا بحد التعزير بأنا يراكب مكراً أيس في الدامقدر شرعًا، أريقاف فيرو بقدت لم يجب عليه حد مقدر

١٨٠٠ وفي المنتفي : وشهافة الرأين مع الرحل في الشعور جائزة، ولسن على

القائف" الحبس حتى يستأن عن الشهود الأندان حقوق الناس، وإذا قبال لغسره، با فاحر. معنيه التعرير الواقا فال لغيراء به حبث! با فاسق الواقال ابا مختب العليه التعرير، وقذلك واقبل له : بدائي الله الذا بالبي العاجرة العليم التعرير، والا يكون قافعًا الأمه الأدالفحور فد يكرن بالرد وقد يكون بغيراء والقحمة من يكور، فمها فلك الفعل، فلا يكود هذا قدّمًا بالزماء والأنك إنا قال لعيره ابنا أكم الربال شارات الخبر ابنا خالي العبر، النعارة

۱۹۳۰ مرفى المنتقى . وه فال فصرائى النابل ترالى! بدائ العددق الحبه التعزير م وقال أبو يوسف رحمه الفائعالي، بحد الرفو قال، بالحدد العرارا با تحريرا عالا تميء في ولمان الأناسل عبادة أهل العمرات آل إطلاق هفه الألماظ عمل البيلادة والحرص، وما براده والمائد الندم الكافري أميم يسمون مع يقال، مقيان اللواي وعير ذلك.

٣٠٣٠- وأو قان إيا كاب البريعيزي، وحكى عن الفقيد أبي جمعير الهسقوامي وجمد الدتوالي أنه كان تقول " في هوف دنا، بايعزو ؛ لأنه يراد به التشم في عرفنا - قال شمس الأنهة السوامسي رحمه لقاتماني ، الأصح عسر ، أنه لا يعرو

المحدد وفي الأحاس إدافها. باكامراً بارندين الاصراً بامزيمين معلى فوم الوطاً بالوطى أنّت تلعب بالعسبات، بادبوت الانتقاري الرس، إلك تأري الصوص، يعدد الدرير، وفي المنتفى : قال فشام، الإنصاع بقلف اللوطن أنا يقول، إنك نصل عمل فود لوطل.

١٩٠٤ وهي الأحداس أبضًا: إدامال: يدكسا يدهرها يالبس إيا تتعال باحية إيا بسرا يا تتعال باحية إيا بين المحجة إي بين المحجة إلى أو أبس كمانت المائي أن الأسردا وأنوه أسل كمانت. باحدة أما إلا بمشاقي أو هم أبس كمانك، بالمقعد المحراس إلى القامل إلى الكوس أيا الكوس أيا متكوس أيا متحول إلى المحلف إلى المحرف إلى ا

(٨٣٠٥ و بي الأثار "هن في سنيفة رحمه الفائدالي: إذا قال لعبره. با بطل فعليه العداد الإندائية عمال بالرائد العالم عمال بالرائدة الله الإندائية الإندائية البيارية الإندائية البيارية الإندائية البيارية الإندائية الإن

فالمهروس حلاية حال الاتاعار مكات العاعات

 ⁽¹¹⁾ هايد عن السبيح أب فية أنش عبلها، وكان أن الأحمل العرف.

۸۲۰۱ منال محمد رحمه الله تعالى: والنعرير أفد الضربات، ثم ضوب الزاتي أشد من ضرب شارب الخمر، وإما كان التعزير أشد الضرمات؛ لأنه حرى في التعزير نوع تخفيف من حيث نفصان العدد، قلو جرى فيه التخفيف من حيث الخفة ومن حيث الألم، لا يحصل المقصود وهو الرجر، بحلاف حد الراني؛ لأنه جرى فيه النظيظ من حيث زيادة العدد، قلوجرى فيه موع تخفيف من حيث صفة الضوب، لا يفوت ما هو المقصود وهو الزجر.

ثم ضرب الزاتي أشد من ضرب شارب الخسر؛ لأن هناية الزنا أعظم من جناية شرب الخمر؛ لأن حرمة الزنائك، ألا ترى أنا ارنا لم يكن حلالا في دين من الأديان، وشرب الخمر كمان مباحًا في الابتد؛ أو ألا ترى أن شوب الخمو يعل عند الفسوورة أو الزنا لا يعل عندنا بضرورة آلاً حتى لو أكره على شوب الحمو بالفتل ترتفع الحرمة، ولو أكره على الزما بالفتل لاترنفع الحرمة.

۸۲۰۷ - ثم ضرب شارب الخمر أشد من ضرب القائف، وقيه نوع إشكال؛ لأن حد المقذف منصوص عليه في كتاب الله تعالى، وكان واجبًا بدليل تطعى، وحد شرب الخمر ثبت بضرب اجتبهاد من الصحابة، والصحابة رصى الله تعالى عنهم ألحة واحد شرب الخمر، بغراف القذف، وجعاوه فرعًا له، فإنهم قالوا في حق شغرب الخمر: إذا شرب سكر، وإذا سكر على، وإذا هذى افترى، وحد المقترى تعالون جلاة، فقد أخفوا حد شرب" الخمر بحد الفقاف، والفرع لا يكون فوق الأعلى.

والجواب عن هذا الإشكال من وجهين: أحدهما: أنّ شرب، طهر حناية يغين لاشبهة قهها، وأما الفقف ليس بجدية بيفيز؛ جواز أنه صادق فيما رماه، وعجزه عن إقامة النينة لايكون دليلا على كفيه من حيت الحفيظة وإن جعل دليلا على كذبه شرعاً؛ لاحتمال أن شهوده غابوا، أو ماتوا، أو امتنحوا عن أداه الشهادة، وإن كان الفلف في كوبه جاية دون شرب الخمر، يجد، أن يكون حدة أخف من حد شرب الخمر.

و الثاني: أن شارب الخمر قل ما يخلو عن القذف، وكذلك شارب كل مسكر، فيصير كل شارب جامعًا بين جنابتين على ما علم العادة الشرب و القذف، فيكون الشرب جاليًا بجنابتين، والفادف جانيا بجناية واحدة، فلهذا كان ضرب القلاف دون ضرب شارب الخمر.

⁽١) أنت من جيمع النسخ التي في أيديد .

[&]quot; (17) وفي "مذ" : عقد أقفوا حد شارب الحسر.

۸۰ ۸۳ و قي حدود الاصل : ويصوق النعزير على الاعتماء و لا يضوب العصو المدى لا بغرب في موضع واحد، وليس المدى لا بغرب في موضع واحد، وليس في المسألة و روايتان ، لكن موضوع ما ذكر في كتاب الحدود : أنه أو جب تبليع النعزير إلى أعمى غاياته منى كانت الحالة هذه يجب النغريق على الاعتماء ؛ كبلا تصير الإقامة في موضع واحد سببًا نفساد ذلك الموضع ، وموضوع ما ذكر في الأشرية : تعزيره أدنى تعزير كسوط واحد، أو النين ، أو ثلاثه ، منى كانت الحالة هذه ، ما لاقمة في موضع واحد لا يودي الى فساد ذلك الموضع.

الفصل الناسع في بيان حكم الشرب والسكران

ATAS و لا نقس النبهادة على شرب الخمر بعد تقاده المهد، و انقادم في شرب الخمر مذهاب الرائحة عند آبي حيفة رحمه الله تعالى، وعندهما ماؤمان، والكلام في مقدار الرمان على نحو ما ذكرنا في حاء الرب، والنقادم لا يمتع إفامة الحد بالإقرار، غير أن عبد أبي حنيفة رحمه الله بعالى وأبي يوسعه رحمه الله بعالى يشترط وجود الرائحة (قامة الحد بالإفرار، وعند محمد لا متد ط.

محمد رحمه الله تعالى اعتبر حد شرب الحمر بساني الحدودة وفي سانر الحدود لا يعن الإفراد وفي سانر الحدود لا يعن الإفراد بالتدود لا الحدود الأفراء الخمر عرف بإجماع المسحانة رضي الله تعالى عنهم، ونه يعلم رجم اعهم على إذا وقد حد شرب الحمر عالى عنهم، وته يعالم وجم الدون الرافعة، فإن الإجماع لا ينعقد مع محالفة عمر وابن مسعود رضي الله تعالى عهما، وما أقام حد شرب الحمر بالإثراء بدون الرافعة، فإنه روى عن عمر وضي الله تعالى عند أبد أنى إليدر جل قد شرب الحمر بالإثراء بدون الرافعة والعرف به فعزره ولم بحدود

وروى أن رجلا يقال قد: هزال، أنى بابن آخ قه إلى ابى بسيمود. ضي الله تعانى عنه، وقال: هذا شرب الخمر، فاهترف به مقاتل له ابن مسعود رضى أنه نعالى عنه: بنس ولى البت النه، لا أنّبته صعيرًا ولا سترت عليه كبيرًا، شرفال: منه سرسرو، وتطلوه واستنكهوه، فإن وجدم رائحه الخمر فاحلدوه، فقد شرط لإقامة الحد قيام الرائحة، فإذا لم توجد الرائحة لا يقام الحد؛ لعدم الدقيل والإحماع.

والمعنى في ذلك. أنه أقرأ على نفسه يحق، ولصدق إفراره حلامة وهو الرافحة، فإدا لم توجد الرائحة وحد أديشترط وجود تلك العلامة التعديقة في إفراره، فبات على ما إذا قال: قطعت بدفلان، فإذ كان بدفلان مقطوعة كان مصدقًا في إفراره، وإن لم تكن مقطوعة لم يكن مصدقًا هي إفراره، والمعنى فيه الاحتيال لدر، ما أمرنا الشرع بنوه وبقير الإمكان.

۱۹۳۱ - ۱۸۳۱ لم إن مجهداً وحمه انه تعالى يقول في الجامع الصعير الرجل أمر مشوم. الخمر إن جاء وربحها يوجد من الحذب لحده وإن جاء بعد ما دهب ويحها لا يؤخذ بالحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى الوفي كتاب الأشربة يفول: إدا أتي به ساعة شرب. ووبحها يوجد سه، فلو لا وواية هذا الكتاب لكان لقائل أن يقول: إن جاء به بعد مضى الساعة الذي شرب فيها ، وربحها بوجد منه أنه لا يؤاخه به ، وإعا يؤاخذ به لاجتماع الأمرين . وهو أن بغر سياحة الشرب ، وأن يوجد منه الرائحة ، وقبل بما ذكر في الجامع الصغير أن ما ذكر في الأصل : إذا أني به ساعة شرب وقع اتماقا ، وإن الحكم معلق بوجود الرائحة

ATTA قال محمد رحمه لله تعالى في الجامع الصغير : ولا يعد السكران والواره إذا جاء يقر بالشرب وهو سكران؛ لأن الحد يحدل لدرند. والسكران مي العادة لا يشت على كلام واحد، بس يتكلم صادقًا وكاذبًا (فيحتمل] "أنه يقرّ كاذبًا بالسكر بخلاف سائر الحقوق، فإنه إذا قرب يوخذ بإفرار؛ لأن سائر الحفوق لاندرأ بالشبهات، فيؤاخذ بها.

ابان قبل: من سائر الحقوق لا قصد ولا قبر، ويجب أن لا يصبح كالمجنول قلنا الفصد (فات) "سبب هو معصية ، فأخق بالصاحي عقوبه عليه ، وإلا عرف هذا التغليظ بإحماع الصحابة رضى الله تعالى عهم ، فإنهم انفقر على أن السكران إذا قدف إنساناً بقام عليه الحد. قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى : ذكر محمد هذه المائة في كتاب الأشرية ، وقال . إن أنك سكران وهو لا يعفل ، فأفر بذلك لا يحده فلو لا رواية الجامع الصغير "لكان لقائل أن يعول: إذا كان سكران وها الأمام لصعير أو فم يعول: إذا كان دفاه دليلا على أن السكران لا يؤخذ بإقراره على كل حال؛ وهذا لأنه لا يسمى بخص ، كان ذفاه دليلا على أن السكران لا يؤخذ بإقراره على كل حال؛ وهذا لأنه لا يسمى مكل قراره فلا يحد .

AY ۱۶ وإذا أخذه الشهود وهو سكران، أو اخذوه وقد شرب حسراً وربحها يوجد منه، فذهبوا به إلى مصر فيه الإسام، قانفطع ذلك منه (بعني الرائحة) في أن ينتبوا مه إلى الإسام أحذه يحدو، وهذا عندهم؛ لأن الاحترار عن مثل هذا غير عكن، فلايعتبر مانعاً إقامة الحد، كما لو ذهبت الرائحة بالمعالمة.

والأصل فيه ما روى: أنَّ فوحًا شهدوا بين يدى عشمان رضى الله تعالى عنه على وليد بن عقبة من الوليد مشرب الخصر، وهو كنان بالكوفة، فنحمله عشمان رضى الله تعالى عنه إلى المدينة، وأقام عليه الحد.

وأو شهد الشهود على السكران، لا يقام عليه الحد حتى بصُخُو، فإذا صحابقام عليه الحد سواء ذهب والحة الخمر منه أو لم بذهب، ومن هذا الفصل مسائل كثيره، بأن في كتاب الأشرعة إن شاء الله تعالى - .

⁽١) هكذا في النسم الباقية التي عند"، وكان في الأصل: فبحس

⁽٢) مكتباني ظ أم ركان في الأميل أكان.

الفصل ا**لعاشر** في المتفرقات

" ۱۳۹۸ قال في الأصل" كل شيء قديم الإمام الذي رئيس موقع إمام عابحب به الحد نه امالي، عليس عليه حدد في أما إذا قتل إنسانا، أو أتلف مال إيسانا به الحدادة وهذه لأد الفعد اللي وهذه أن التده أن حي اله به على سبل النه حض، وحق الاستيفاء لم ته الحق، فيكون الإمام فيه تعمره شرعاء مال الله تعالى الأفكر العلمي المكتبر فاعتموا فيله بعثر ما المقدى عليكم إلا " (لا أم حضاح إلى المعقد والولى محة المعدن وإهائتهم المستدر على استيماء، فكان الإيحاب مهيداً، فأما الحدود الحالفة ته تعالى، عو لابة الاستيفاء للإمام ولايته، والولاة والفضاة من يده، فلا يمكن ولابة الاستيفاء من الولاة والفصافة الأنهم فتحال ولايته، ولا يمكن ولاية الاستيفاء له على نفسه؛ لأن الوحد لا يصلح إسما ورعبة، فتعالى الاحتياء فلا يكل ولاية الإستيفاء له على نفسه؛ لأن الوحد لا يصلح إسما ورعبة، فتعالى

4718 - ولم قدف الإمام الأعظم رجالاً. هل يحت مليه حد القدف" لم يدكر محمد رحيم الله تعالى هذا في الأصل ، قائلوا : وسمى أنّ لا تجت؛ لأنّ العالم في حد لذاته عن الله تعالى، والإفاية مفوّضة إلى الإمام

87.10 وجل أقر بالزماعند القاصلي أرمع مراتبه فاسر برحمه فقال، والله ما أقررت. درئ الحد عنه: ﴿له قدارجع .

١٩٦١ - دمى المنتفى : إذا وطن حاربه بنت خمس سبيل، قبال أبر حيفة رحسه الله تعدلى : إن سالت أنس حيفة رحسه الله تعدلى : إن سالت أفس عليه الحد، وجيه أيضًا . منا م زن ، أر شرد الحسر، مم و تن والعينة مائه تعالى - فإنه يعرض عليه الإسلام، فإن أسله بقام عليه حد الوبالي كان غير محصور ، وأفيم عليه حد الدولة أضاء وبطل عه حد الحسر، وإن كان محصلًا حن زنا بطل حد الرابط أبط عليه الرجم ولا حلده الأم إعا كان وجب عنى أهله الرجم ولا حلده الأم إعا كان وجب عنه الرحم والا حلده الأم إعا كان وجب عنه الرحم والا حلده الأم إعا كان وجب

١٨٣٨٧ . وجلل وتي بالموالة وأقتصدها، فالمسألة على فلافة وحود: الأول. أن مكون المرأة

كبيرة، وإنه على وبسهين أبضًا. إما إن كانت المرأة سكرهة أر مطارعة، وإما أن يكون الإفضاء على وجه يستحسك الدول معه، أو لا يستحسك البول، وإما أن يكون ذلك من غير دعوى شبهة، أو كان ذلك مع دعوى شبهة، فإن كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة، فعليها الحد لوجود الزماء ولا شيء عليه في الإفصاء؛ لوجود الوضا مها بالوطء، ووضاها معتمر في حقها

وإن كان مع ذلك دعرى شبهة، قالا حدولا نبىء في الإقصاء، ويجب العشر، وإن كان مع ذلك دعرى شبهة، قالا حدولا نبىء في الإقصاء، ويجب العشر، وإن كان مكرهة من عبر دعوى شبهة، فعليه الحد، ولا حد عليها، ولاعفر؛ لأن احد مع العقر عبدنا لا يحتهمان فيعد ذلك ينظر إن كان الإعضاء (على وجه يستمسك البول معه، يجب كل نلك الدياء لانه أحافها أن فإن كان الإقضاء على وجه لا يستمسك البول معه، يجب كل الدياء، ويكول ثلت الدياء في الوجه الأول، وكل اللهة في الوجه الشامي في مال الجائي؛ لأنه شبهه العمد في الناض في ماله، هكذا دكر المسألة في الأصل .

ودكر في اخر جنايات الجامع الصغير : أنه على عنافلة الزائي، جعله خطأ من كل وجه، فموجب الحطأ على العاقلة في النفس، ويما دون القسر إذا بلغ حمسمانة . وإذا كان مع الإكراء دعوى الشهة فلا حد عليهما، فمعد ذلك ينظر إن كان الإفضاء) " بحيث يستمسك الورامة، يجب لك الدية ويجب المهر في طاهر الرواية .

وإن قال الإفضاء بحيث لا يستمسك البرق ممه بجب كل الدية، ولا يحب المهر عند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى، وعند محمد: يحب المهر عند يقول عمد معالات محمد رحمه الله تعالى وعند محمد: يحب المهر يجب بإنلاف (المتمعة، والدية غيب بإنلاف) أأ العضو، ولهذا يجب المعقو مع لك الدية، بأن كان الإقصاء بحيث يستمسك البول معمد وهمه يقو لان، ضمان كل العين ينافي ضمان جرء معه حتى لا يتكور الضمان جماعة لمن واحد، والدية ضمان إنلاف هذا العضو، والعقو في معنى ضمان حرء مه في

 ⁽١) ومنا النمظ غير واضح في حميع النسخ.

⁽١٠) ألبت من حميع البسخ الني قارة الله عليها.

⁽۲) و في السولين

⁽١) الله من جيمع المسع التي في أبدينا

الحكيرة والعرة للحكم فتافيا أ

وأما إذا وحيد ثلث الله في فقد روى الفسل عن أبي حييفة رحمه الفراه الله إلله بدخل اقلهما في أكثر هما. والفرق على طلعر الرواية : أنا إما أيطانا ضمان للهر لوجوب ضمان قل الدين المنافي الصمان حوم، وأنك الدية صمان الإفضاء لا ضمان شيء من العن.

AY IA له جه اتناني: أن نكوب المرأة صعيرة يتدمع مثنها، والحواب فيها كالجواب في الكبرة 5 الأن جماع المسعيرة التي يتجامع مثلها وظاء من كل وجه واليس ميدية. ألا نرى أنه يتعلق به جميع أحكام الموظاء من حرمه المصاهرة وعبره، فكان الجواب فيها كالجواب في الكسرة، ولا في خصلة واحدة أنا رضاءها لا يعسر في إسقاط أرض الإنفياء الأنه ليسب من أب إسفاط حفها.

AT19 الوجه الدالت: أن نكون صغيرة لا يجامع مثلها، مأفضاها، لا حد عليه. معلاف ما إذا زبي منا فالم يقصها، حيث بلزمه الحد، يعد ذلك ينظر إن كان إفضاء أستمسك معه اليول كان عليه ثلث الدنة ويجب الهر بالإجماع، بإن كان إفضاء لايستمسك معه اليول، فعنيه الدية كاملا بالإحماع وعلى بجب الهر؟ فعلى قول أبي حثيقة وأبي يوسف وصعهما الته تعالى: لا يجب، وعلى ول محمد ويجب.

١٩٢١- وذكر في بعض سنح أطامع الصحير في أخر الب هذا المسألة أما إذا أن الإفضاء بالخشية ، أو الخجر ، أو الإصبع ، وحمل الجواب في عذا القصل نطير الجواب فيما إذا كان الإفضاء بالذكر في حميم الوحود ، إلا أن في هذا الفصل أوجب الأوش والمهر في ماله ، وهي الفصل الأول أوجب عثى عاقلته ؛ لكان العمد في هذا التصل ، ولمكان الحطأ في المتسل الأول.

قال مشايخنا وحسيم الفاتعاني: لا سعني الدكر الهير في هذا القصر و لا المهر محصوص باقتصاء النبوة بالنفاء الخناين، دول الحياية بالحجر والإصلع والخنس، فيحتسل أن يكون ملحقاته و تعظيمًا خرمة الصلع كما في النفاء الحناين من غير إلزال، ويحتمل أنه وقع سيواء ولهذا وحد في بعص النسخ دون جميعها

قال متبايحة رحمهم الله تعالى : وإغا نعرف التي يجامع مثلها من التي لا تعامع مثلها بالسلامة ، فإن مدملة يعد لوطاء علم أنها عن أجامع ، وإذا لم تستم علم أنها عن لا تحامع . واختلفوا في الافضاء ، منهم من قال : أن يصير مسلك البول والغائظ وإحداً ، ومنهم من قال : أن يصور مسلك النوال والحمس واحدًا 4871 - وفي أنوادر حشام عن محمد وجمه الله تعالى: إذا ضرب الوجل معض الحد في خصر، أو زناء ثم حرب، ثم شرب الخصر، أو زنى بامراة المتوى، فأتر به فقال: يصوب حد مستقبل، وأما في الفقف إذا ضرب معض الحدثم عرب، ثم قذف الحر، ثم قدم ذلك إلى القاضى في ثلث البلدة، أو إلى قاض أخر في بلدة أخرى، فإن حضر المقذوف الأول والثاني يطلبان الحد، لأعمل الحد الأول، وأسقط الحد الثاني، وإن لم يحضر الأول وحضر الذاتي، ويعلى الحد الأول، جلده جلداً مستقبلاً للثاني، ويعلى الحد الأول.

ATTY - وفي أنوادر هشام أعن محمد وحمه الله تعالى " وجل قال: إن زئيت معيدى حرد فاذعى العبد أنه زئي، قال: حلف المعدد حدد فاذعى العبد أنه زئي، قال: حلف المعدد عن العبد، ولا حد على من قافه بعد ووجب على العبد العبد للمولى ، وإن لم يحلف عن العبد، ولا حد على من قافه بعد ذلك استحساقًا وقال: شاهدان شهدا على وجل أنه أعنى أمّه هذه وقد زئي بهاء وكفيهما المولى، فإنى أعنى الجارية بشهاه تهماه وأدر أالحد عن الشاهدين؛ لأن المولى زعم أنه وطن.

٨٢٢٣ - قال محمد رحمه الله تعالى في أالجامع الصغير ، في ذمى حد في فذف: لانقبل شهادته على أهل الذمة

يجب أن يعلم بأن المحدود في الفلف مودود الشهادة مسلماً كان أو ذميًا ، أما فضية للتص المام وهو قوله تعالى : ﴿وَلا تَقبَلُوا لَهُم شَهَادَا أَلِما إِنَّ مَن غير فصل بين المسلم والدّمي، والأن بطلان شهادته من نتسة الحد على ما عرف، فلا بدمن القول بالبطلان نتمة للمحد. قبان أسلم جازت شهادته على أهل الذّمة ، وعلى أهل الإسلام . أما على أعل الإسلام الإن تلمة الإسلام المناه المنهادة على الغيام الإسلام المناه الشهادة على النسلم الم يكن في الإسلام ، حتى ببطل بسبب الفلف تتمة الحدد. ومن ضرورة صيرورته أهلا الأداء الشهادة على المسلم ، هيرورته أهلا الأداء الشهادة على الذهب المعدودة على أو لل على الذهب المعدودة على أد لله على المناه الذهب المعدودة على أد لله النسلم ، ولا تكون له شهادة على أد لله وجود أهلية الشهادة المناه الإنهاء الإناء الناب المحدودة على الإناء المعادة على أد لله تهادة قبل المعتنى ويخلاف ما إذا تاب المحدودة على الذهب على المناه المعدودة على المناه المعدودة على المعدودة المعدودة على المعدودة المعدودة على المعدودة ال

⁽١) سورة النور الأية ال

كتاب اخدود لم يذكر جواز شهادته على أهل انذمة. فلولا هذه الرواية لكنا نقول الانفس شهادته على أهل الذمة؛ لأن شهادتهم عنهم بطلت بالجدد، وصارت شهادته في حقهم مجروحة. غير أن هذا الإشكال زال بماذكر في الجامع الهيفيرا، فإنه جوار شهادته على أهل الإسلام وعلى أهل الذمة.

4774 ولو أقيم بعض اخد عليه قبل الإسلام، وبعضه بعد الإسلام، هل نقبل شهادة 477 ولو أقيم بعض اخد عليه قبل المسلام، والمنظمة الما المامة . شهادته وكرفى الجامع الصحير : أنها تقبل شهادته على المسلمين وعنى أهر الذمة. وروى عن آيى حيفة رحمه الله تعالى روايتان: في رواية قال: إذا ضرب السوط الأخر بعد الإسلام لا تقبل شهادته: الإسلام لا تقبل شهادته ومي رواية قال: إن ضرب أكثر الخديمة الإسلام لا تقبل شهادته:

وجه الروامة التي قال: إنه يعتبر السوط الأخرو اأن السوط الأخروله حكم كسال الحد. ألا ترى أنه إذا قذف إنسانًا فضرب تسعة وسيعون سوطاء تدقيقف احرالم يضرب إلا السوط الأخير، قعلًا أن السوط الاخير له حكم الحد الكامل، فجاز أن يتعلق به حكم رد الشهادة.

وأما وجه الرواية الأخرى وهو أن للأكثر حكم الكل في كثير من الأحكام، فكذلك ههذا يجعل كأنه ""أقيم عليه جميع الحد بعد الإسلام، ولو أقيم عديه جميع الحد بعد الإسلام لم تقبل شهادته

وفي ووابة قبال: إن ضرب أكشر الحديد الإسلام، لا تقيل شبهداته، وإن كبان دودً ذلك، تقبل، وجه الروابة لتي قال: إنه بعير السوط الأخير أن السوط الأخير له حكم الكل، فكذلك إدا أقيم عليه أكثره بعد الإسلام، وللأكثر حكم الكل.

وجه ما ذكر في "الجامع الصعير" : أنا ما كان له من تشهددة قيل الإسلام وهو انشهادة على أهل الكفر أم يبطل بضرب بعض السياط ، لأن يطلان الشهادة من تنمة الحد، لا بدمن

13) البت من النسخ التي عندما حميعًا .

⁽٢) وفي أملا ؛ أنا مكانو؛ كأنه.

إِنَّامَةُ الحَدُ فَتِبِطَلِيّ الشَّهَادَةُ تَدَمَّةُ لَهُ ، وَيُمَا صَرِبَ مِن السياطُ لَمِ يَصِرُ الحَدَ مَفَاسًا ، وما حَدَثُ لَهُ مِن الشَّهَادَةُ بِالإَسلامِ وهو الشَّهَادَةُ على أَهِن الإسلامِ وأَهل اللَّمَّةَ ، لَم يَبْطُلُ عَاضِرَتِ مِن السياط بعد الإسلامِ كَمَا ذَكرنا ، فَلَهُذَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ على أَهل الإسلامِ وعلى أُهل الذَّمَةُ .

يحيث تستمسك البول، أو لا تستمسك، فلا ضسان عليه، وهذا قول أبي حيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وهو قول أبي يوسف الأول. لم رجع وقال: يضمن في الموت والإفضاء. ثم إذا وجبت الدية على قوله الأخر، إذا ماتت من الجماع هل يجب عليه المهر؟ لم يذكر هذا في الكتاب، فالوا: ويتبغى أن يجب، كما لو قتلها بغير جساع، أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: الزوج بالجماع المنوفي حق نفسه، والاحتراز عن النلف ممكن فيتقبله يشرط السلامة، يقول: الزوج بالجماع المنوفي حق نفسه، والاحتراز عن النلف ممكن فيتقبله يشرط السلامة، كما لو رص سهما إلى معبد، وكسا إذا قتل امرأته، وكسا إذا ضرب المرأته، للحود إلى مضجمها، فإن في هذه الصور تنفيذ بشرط السلامة، حتى إذا حصل التعم في هذه الصور يجب الضمان، وإنما قلنا: إن الزوج استوفى حق نفسه ؛ لأن الطلوب من الجماع الولاه، التنفيذة من المحاع، إلا أن منفعة الأب التي واجحة في الولاء، ويقدا الأن الطلوب من الجماع الولاء.

وإذا ترجّع جانب الأب في الجماع والعبرة للراجع ، صار الأب بالجماع مستوفيًا حق تفسه ، والاحتواذ عن التلف يمكن عن الجمعة بأن لا يسالع في الجماع ، حتى لا يضفي إلى . التلف ، ومثل هذا يتفيد بشرط السلامة على م ذكرة .

وليو حتيفة ومحمد وحمهما الله تعالى قالا: القعل واحد حقيفة وحكمًا، أما حقيفة فظاهر، وأما حكمًا قبلان التناف شيء واحد وهو النفس، وقد وجب ضحان الهر الآن لو أوجنا النية فقد أوجنا ضحانين بفايلة مضمون واحد وهو منافع البضيع.

بيان هذا الكلام: أن منافع البضع حال ورود العقد عليها بمنولة جزء عبن منها كاليد والرجل، قسني أرجبنا اللية بالفتل يصير بعض الدية بإزاء منافع البضع د لأنها بعض النس حكما، وقد بقي منافع البضع مضمونة بالمهر، فيصير بإزادها حبنتيد عوضان الهر ومعض الدية، ولا يجوز أن يجب ضمانان بخابلة مضموذ واحد.

٨٧٧٧- وليس هذا كما لو زني بامرأة حرة ومانت؛ لأن نُمة فعلان من حيث الحكم؛ لأن المناف بالوطء النفعة من حيث الحميمة، وإنما يعتبر عبنا حكماً حال ورود العفد عليها. فإذا

⁽١) وفي أم : منعمة الزوج فيه واجحة .

- £9Y -

عرى عن المقدلم بعنبر منتحة، فالتلف هناك بالوط «المُفعة، وبالعتل النعس» والتعمة مع العبن مختلفات، ولهيفا كان منافع الحر سالا ، ولم تكن النفس سالا ، فأما حال ورود العقد فمنافع البضع في حكم جر ، عين كاليد ، فعني أوجبنا الدية عمير بعض (دوية بقاللتها).

وليس كانقتل والمضرب؛ لأنه لا عوض برزا، القتل والضوب الا ترى أنه لو فتلها من غير خارة، أو ضويها لا يتأكده المهر، وإداله يجز أن يكون وجوب المهر مضافاً إلى الضرب وإلى النتل، يقي الوجوب مضافاً إلى العقد، فصار شيئان: قبل وعقد،

وأما بالوظاء يتأكد اللهر بعدات كان على شرط السقوط، وتلتأكيد حكم الإثبات في بعض الأحكام، فأمكر أذ يحمل وحوب الهر مضاف إلى الوطاء عنى وجدائوظاء والفائل حصل بعا وقند بقى الوظاء مضمولًا بالهر ضرورة أن لا يخلو الوظاء عن موجب في دار الإسلام، فمنى أوجبنا الدية يصير معفل الديه باراء منافع البضع، فيصير بإزاء مناف واحد عوضان.

4718 وأمالها ضرب الرجل الراقة فيصدها إلى مضجعه ، فعالت من ضربه ، فإلا المستحد ، فعالت من ضربه ، فإلا المسمن الأن النسرع وما أباح الغزوج أن يضربها لمنظمة تعود إلى الراقة . أن للمنطقة تعود إلى الراقة . أن يضربها على ترك الصلافة الآن سنفعة دلك تعود إلى المراقة ، وهمها الشرخ للم أنح لما أنت أدح ذلك تفعد عائدة إلى الروج ، والاحتراز عن الإنلاف عكى ، فجاز أن يتقد سرط السلامة .

فدل الحدكم. ولا توجد المسألة لني ذكرناها وهو أن الزوج لا بقسوب المرأنه على توك الصلاة، والأب بضرب اب على نوك الصلاة رواية، إلا في الحامع الصغير حاصة، وهي من خصائص مسائل هذا الكتاب.

وفي حنايات المتنفى : إذا جامع الرجل الراقه، وأقضاها حتى لا تستمسك اليوال، أو تستحسلان، فلا شروعتيه، وهذا قول أبي حبّاعة ومحسد رحمها الله العالى الألائما أن يطأها، وقبل أبو برسمه: إن كمانت لا تستمسك النول العليم الدية في ماله، وإن كمانت تستمسك فعلمه ثلث الدية، ولو دق فحدها أو بدها من الوظه، فأوش ذلك في ماله؛ لأمه لد يتم على حسدها في الحياي، ويتعمد ذلك، فهذا مه تحيدًا.

وروي ليل رستم عن محمد رحمه الله تعالى: وجن جامع مرأته ومثلها يجامع مسالت من ذلك قبلا شيء عليه؛ لأنه كان له أن يجامعها، وقال أبو يوسغه رحمه الله نعالى: إذا جامع الرأته فذهب متها عين ، أو أفصاها فسانت، فهو صامن ، وقال محمد؛ يضمن في هذا، كله. ولا في خفيلتين: الإفضياء، والفتل من الجساع، وهو قدار أبي حيفة رحمه الله تحالي فيه حكاه هنام عن محيف حيه الله تعالى، قال أيمان وهو قول أبي ورسف

قالوا: ولا تو حدالهذه المسألة رواية ، أنَّ المعلم إذ صرب الصلى فحات لايضلمن المعلم ولا الأب، الاق هذا لكناب -ولشائعه- .

غركتات الحلود من للحيط البراطاني وبالبه كناب المسرقة

فهرس الرضوعات للمجلد السادس من الحيط البرهاني

| الفصل النالث عشر في الاحتلاف الواقع بن الولن و لكاتب |
|--|
| الغصل الرامع عشر أو كانته المربض وإله أو مقص بدل لكتابة وإفواء للكانب 💎 🔻 |
| مالدين لمولاه. ولأحبين والولدو |
| الفصل الحامس عشر في الكتابة المرقوقة |
| البعض السلامن عشر في مكالية الصعر |
| الفصل السابع عشرهي عوور الكاتب وسايلومه سي العمر |
| العاصل الثامي عشر في المنفر قات |
| كتاب الولاء |
| الدهمل الأبرل في ولاء العنافة) |
| نوالخومته المستان المستان المستان المستانين |
| وح [حر] |
| نوع أخر معمى توقفه الولاء |
| وع أخوا المالية المستحدد المست |
| لعصل التالي في ولاء الوالاف |
| وع أخر من هذا المصارف |
| وع اخر مي هذا الصدل" |
| لفصل الثالث في الإقرار بالولاء |
| لفضا الربوغ وعرد الباكر وولامن متواقرين في |

| الفصل الحادي عشر في احلف على العقود |
|--|
| نوخ أخر من هذا الفصل في البيع والشواه : |
| نوع أخرمي الهبة والصدقة والإجارة والاستثجار |
| والعاربة والشركة وانقرض والاستقراض والكفانة والاستدانة والوصية سيسبب ١٥٧ |
| نوع آخو منه هي اليمين على اليمين: |
| فرع أخبر في الطلاق والعتاق: |
| المعصل الثاني مشر في الحلف على الأفعال |
| لوع أخر منه في الوضوء والعسل * |
| نوع أخر مته مي الآكل: |
| نوع أخر من هذا الفصل في الشرب |
| نوع أخو من القوق: ﴿ |
| نوع أخر في العداء والعَشاء والسُّحور : |
| نوع أحر في الجماع ٢٦٠ |
| وما ينصل به من المُضاجعة وغيرها: |
| نوع أخر في الليس: |
| لوع أحو في الدخول |
| نوع أغير في المسكني تروي و وروي و وروي و وروي و وروي و وروي و وروي و ووروي و ووروي و ووروي و ووروي و |
| نوع أخر هي الإيواء والمينونة والكينونة والإثامة: |
| موع أعرض اغروج والإثيان والمذهاب والعيادة |
| والزيارة والبعث والإرصال والرجوع واللفيبة : |
| يوع أخر في النظر واللقاء والرؤية والمشاهدة والجمع |
| سوع أحر في النوم والجلوس والركوب: ٢٦٤ |
| نوع أخبر في السقر والمشيء المصاحبة والموافقة والديو والمبادلة: |
| تُوع أخر في الخلف على الإنفاق وطلك الذل وتعاب http://www.nub. |
| أوع أخرافي الضرب والغنل والرمي والتعذيب والحبس والشجة : |

| , , <u> </u> | |
|--------------------------|---|
| 1V5 | موع اخراس السرف وما فوابعناها وفي الرد والآدار |
| \$4+ | مرع أخر فيما بجري بين فعامت المال وبين عرومات |
| Y57 | الذي أحرافي الخلدة والاستخدام المساب |
| 146 | الرع أعراقي الهدم والكبير المستمين المستمين |
| - 2 | القفس الثالث عشر فيمن حنف عالى شيء فقال أم |
| *45 | على من فالندومي الأنبان النوقوفة |
| *4A | الفصل الرابع هشر في اليمعز عالى الاهمال في مكان |
| review of the | المصل الخامس عشراعي بعلهم الاحربة المحتمه بالتد |
| T17 | مرقد متصلق بهذا الصنائق : |
| عائم | التعصل السادس مشرفي الحنف عامقيا على الملك ال |
| ministry of the second | ومايقع على الملك حافظاء وبأباؤع عليهما السار |
| *· | التفصل السلع حسر فيما يدهاله الرجل لعبره المسال |
| فيأم شره ۴۹۴ | الفضل النامل تبشرفي الراحل يحلف لايصور لانبيء |
| 714 | القيسل فتمسع مشرا في الأساد التي يكون فها الامت |
| aki . | الفصل العشرون في الأوقعة |
| عي حالة | العصل خائلي والمشروذ في الحنف على شيء فيغر |
| | الفصل سالن والعشرون في ليمج للي نكون على ا |
| | والني يكون على الحدة والوائد جديدا 💎 🔻 |
| ا رضيتهم ملي الساءم ١٩٤٥ | الفصل التللب والعشرون في الحنث مايقع على الأبد |
| شماتي و ٢١٨. | القعيل الرابع والمشوود في خلف على البراض وال |
| r:' | المصل الخامس والعشرون في الدور |
| * Τγ . | القصل السادس والعشرون في كقاره البمن |
| *VV | القاصل السامع والعشرون في للصوفات |
| TAA | تناب خمله وارزا الماران الماريين الماريين |

الفصل الأوقد في معرفة الزما الترجب للحدد مني معرفة حداثون و روي و ١٩٠٠

| القصل الثاني في معرفة الإحصان الذي هو شرط وجوب الرجم |
|--|
| الفصل الثالث في معرفة حجج ظهور الزناعتد القاضي |
| نوع أخوه |
| نوع آخو: |
| توع کشیر منه: ۱۰۰۰،۱۰۰۰،۱۰۰۰،۱۰۰۰،۱۰۰۰،۱۰۰۰،۱۰۰۰،۱۰۰ |
| نوع أخر فيما إذا ظهر كذب الشهود في شهادتهم |
| نوع اخر قيما إذا ظهر الشهود عيدًا أو كفارًا، أو ما أشبه ذلك: |
| شرع أشر من هذا الفصل: |
| نوع أنحر من هذا الفصل: |
| نوع أشحر: ، |
| شرع أخر: ٢٦) |
| توع أخر من هذا الفصل: |
| نوع انحر: نوع انحر: |
| توع أخر في الجمع بين الشهادة والإقرار: |
| القصل الرابع عن بيان ما يوجب الحد من الوطم وما لا يوجب |
| القصيل الخناسي في الحديد عله الشبية بعد وجويه ظاهراً |
| وقی دهوی ما بصیر شبههٔ |
| الفصل السادس في كيفية إقامة الحد |
| القصل السابع في القذف |
| جننا إلى بيان الألفاظ الى تقع قذمًا موجبًا للحدوائني لا تقع قذمًا موجبًا للحد: (٢٦١ |
| جئنا إلى دعوى القذف، والمرافعة إلى الغاضي والشهادة على ذلك: ٧٠؛ - |
| الفصل الثامن في التعوير وبيان الترتيب في الضربات |
| الفصل التاسع في ييان حكم الشرب والسكران |
| الفصل الماشر في المتفرِّقات |